جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر
University of Ahmed Deraya Adrar- Algeria
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economics, Business and Management Sciences
مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية
The Laboratory of Spatial and Entrepreneurial Development Studies

أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول

الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة

يومي 24/ 25 ماي 2021

الجزء الأول

ISBN : 978-9931-959- 82- 3
legal deposit may 2021

منشورات مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية – 2021

أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة

الجزء الأول

مخبر التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

جاءت فكرة مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية في الجزائر من واقع قائمة يمثل في الاعتماد الشبه الكلي للجزائر في إيراداتها على على قطاع المحروقات. هذا الأخير يشهد تذبذبا في أسعاره بين الارتفاع والانخفاض، الأمر الذي طرح ضرورة البحث عن خيارات استراتيجية للتنمية، والبحث في أدوات وأساليب تحقيق التنمية في قطاع خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال (حسب تصور المخبر) مدخل التنمية المكانية ومدخل بعث روح المقاولاتية هذان المدخلان يعول عليهما في بناء قاعدة صناعية وطنية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الفرص المحتملة، واستكشاف القطاعات الواعدة التي نأمل أن تكون قطاعات رائدة مستقبلا، وكذا تحديد وبعث المحددات التي من شأنها أن تعطي دفعا للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات

9 789931 959823

جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول

الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة

الجزء الأول

من إعداد وتحرير:
د. ليلى عياد
د. خلاصي عبد الإله
د. هلالي أحمد
د. وادي عز الدين
د. جليل زين العابدين
د. مرصالي حورية

منشورات

مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

2021

- **العنوان:** مجمع المخابر ، جامعة أدرار، أدرار، 01000، الجزائر
- **البريد الالكتروني:** sedlab@univ-adrar.edu.dz
- **الموقع:** https://sedlab.univ-adrar.edu.dz

❖ عند أي اقتباس من هذا الكتاب يتعين الإشارة إلى المصدر.

❖ الآراء الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات المخبر، ويتحمل مسؤوليتها صاحبها.

الإيداع القانوني ماي 2021

ISBN : 978-9931-959- 82- 3

كلمة السيدة: الدكتورة ليلى عياد
رئيسة المؤتمر العلمي الدولي

لله الحمد على ما أنعم، وله الثناء على ما أسدى، وله جميل الشكر دائما وأبدا، وألف صلاة وسلام على حبيبنا المصطفى نبي الرحمة رسولنا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه إلى يوم الدين

يسعدنا أن نضع بين حضارتكم أيها السيدات والسادة الباحثين الموقرين هذا الكتاب، الذي جاء للإلمام بمجموعة الأوراق البحثية التي أعدت في إطار موضوع المؤتمر المعنون بالهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي بغية تحقيق تنمية مستدامة.

وبناءا عليه، تبرز أهمية هذا الكتاب من خلال شرح وافي ومتنوع لموضوع المؤتمر الأمر الذي يخلق قيمة مضافة للباحثين والدارسين الذين لهم تطلعات بحثية في ذات الموضوع.

جاء هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء جمع أكثر من 90 مداخلة وطنية ودولية تنوعت بين الأطر النظرية والرؤى الميدانية التطبيقية لموضوع المؤتمر.

من هذا الصرح الإبداعي نتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء هيئة التحرير الذين سعوا بكل ما استطاعوا من جهد لإخراج هذا الكتاب مباشرة بعد انتهاء فعاليات المؤتمر، وهم بذلك يخلدون مجد العلم ومسيرته،

ولهم في ذلك أجر عظيم.

بارك الله في جهود الجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مع وافر التحية والتقدير

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

ينظم

المؤتمر العلمي الدولي حول

الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة

يومي 24-25 ماي 2021

عبر تقنية التحاضر عن بعد zoom

الهيئة المشرفة على المؤتمر العلمي الدولي

الرئيس الشرفي	الدكتور رزوقي عبد الله مدير الجامعة
المشرف العام	الدكتور مدياني محمد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
رئيس المؤتمر الدولي	الدكتورة عياد ليلى
المنسق العام	الدكتورة حورية مرصالي
نائب رئيس المؤتمر	الدكتور جليل زين العابدين
رئيس اللجنة العلمية	البروفسور يوسفات علي
رئيس اللجنة التنظيمية	الدكتور وادي عز الدين
رئيس لجنة صياغة وقراءة التوصيات	الدكتور خلاصي عبد الإله

ديباجة المؤتمر

عرف العالم في الآونة الأخيرة زيادة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك بسبب الأزمات العالمية الاقتصادية، البيئية والاجتماعية،مما دفع بالمنظمات العالمية والدول إلى تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، التي تشكل رؤية عالمية شاملة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع، حيث يقاس مدى نجاحها بمعيار النهوض برفاهة أشد الفئات فقراً وأكثرها تعرضاً الإقصاء في المجتمعات، ويأتي الشمول المالي كأحد الخيارات الداعمة للتنمية المستدامة حيث يسعى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية تتماشى مع إمكانيتهم، قدراتهم وخصوصيتهم، وتلبي حاجتهم المالية بشكل متساوي وشفاف.

إن تعزيز الشمول المالي، بما يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد، المؤسسات والدول، وتعزيز العدالة الاجتماعية بين كل شرائح المجتمع؛ وهذا لن يكون إلا من خلال إعادة هندسة المؤسسات المالية (الهندسة الإدارية) وهي أحد المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى إعادة تصميم المنتجات والخدمات المالية بصفة جذرية من أجل تحقيق تحسينات جوهرية تشمل الجودة، الكلفة والسرعة، وذلك وفق إستراتيجية متكاملة، واضحة وشاملة تتضمن مختلف الإجراءات و الآليات القانونية، التنظيمية، التكنولوجية و التسويقية، وتكامل جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المتمثلة في: السلطات التشريعية والتنفيذية، المؤسسات المالية، مؤسسات تكنولوجي الإعلام والاتصال، المؤسسات الصناعية، التجارية والخدماتية، أفراد المجتمع؛ وهذا ما تسعى له الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة من خلال مجموعة من القوانين التنظيمية تسمح بتنويع المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية بالخصوص المصرفية أهمها الترخيص للبنوك التقليدية بفتح شبابيك إسلامية، وكذا تشجيع المتعاملين الاقتصاديين إلى استخدام تقنيات الدفع والتحويلات الالكترونية.

وفي هذا السياق؛ جاء هذا المؤتمر للبحث عن مختلف العمليات والآليات التي تسهم في إعادة هندسة (هندسة) المؤسسات المالية من أجل تعزيز الشمول المالي كأحد الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والالتحاق بمصاف الدول الرائدة في هذا المجال بما يتماشى مع استراتيجيات تحفيز النمو الاقتصادي على المستوى الوطني والدولي .

كما نسعى ي من خلال هذا المؤتمر في البحث عن الآليات الحديثة والمستحدثة لمختلف المؤسسات المالية بشتى تصنيفاتها التي تساعد على التنويع الاقتصادي لمصادر التمويل والتي تسمح بالنهوض بمستويات التنمية لاسيما التشجيع على إحراز مستويات عالية من الاستثمار والتشجيع على فتح نوافذ مالية بمنتجات مستدامة.

أهداف المؤتمر

- وضع قاعدة مفاهيمية حول الهندسة الإدارية المالية(إعادة الهندسة) مع إبراز دورها في تعزيز الشمول المالي كأحد الخيارات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة والالتحاق بمصاف الدول الرائدة في هذا المجال بما يتماشى مع استراتيجيات تحفيز النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والوطني ؛

- توضيح مساهمة الشمول المالي في تعزيز الثقافة المالية لدى المنتجين، التجار والمستهلكين؛
- التعرف على أهمية تعزيز الشمول المالي في الحد من الفوارق بين أفراد المجتمع في الحصول على الخدمات المالية؛
- التعريف بالمؤسسات الناشئة وريادة الأعمال؛
- إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي والمؤسسات الناشئة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة؛
- التأكيد على دور التكنولوجية المالية والرقمنة في تعزيز الشمول المالي؛
- تفعيل مهمة المجتمع المدني في خلق مجتمع واعي بأهمية استخدام التقنيات الحديثة في الخدمات المالية؛

- البحث في الآليات الحديثة والمستحدثة لمختلف المؤسسات المالية بشتى تصنيفاتها التي تساعد على التنويع الاقتصادي لمصادر التمويل والتي تسمح بالنهوض بمستويات التنمية الوطنية لاسيما التشجيع على إحراز مستويات عالية من الاستثمار والتشجيع على فتح نوافذ مالية بمنتجات مستدامة؛

محاور المؤتمر

المحور الأول: قراءة نظرية في الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية والشمول المالي

المحور الثاني: دور الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي

المحور الثالث: الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية العمومية

المحور الرابع: الشمول المالي كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

المحور الخامس: المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي

المحور السادس : دور الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية في دعم المنتجات المالية الإسلامية

المحور السابع: آفاق وتحديات نمو الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق الناشئة

المحور الثامن: الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية في ظل جائحة (كوفيد-19)

المحور التاسع: الشمول المالي وتمكين المرأة (اجتماعيا، اقتصاديا وماليا)

المحور العاشر: عرض تجارب رائدة

اللجنة التنظيمية للمؤتمر

د. وادي عز الدين، جامعة البويرة، رئيس اللجنة التنظيمية

مولودي عبد الغني، جامعة أدرار

الطيبي عبد الله، جامعة أدرار

خيرجة حمزة، جامعة أدرار

هلال أحمد، جامعة أدرار

طهيري آسيا، جامعة البويرة

ذياب محمد، جامعة البويرة

عاشور عبد الحكيم، جامعة البويرة

عرايبية محمد كريم، جامعة بجاية

منال نصري، جامعة عنابة

فور خديجة، جامعة البليدة 2

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ.د يوسفات علي، جامعة أدرار، رئيس اللجنة العلمية

أ.د عبد الرزاق بن حبيب، جامعة تلمسان

أ.د تيقاوي العربي، جامعة أدرار

أ.د بوعزة عبد القادر، جامعة أدرار

أ.د بلوافي محمد، جامعة أدرار

أ. د. بن عبد الفتاح دحمان، جامعة أدرار

أ.د بن باير الحبيب، جامعة وهران 02

أ.د بن أشنهو سيدي محمد، جامعة تلمسان

أ.د يدو محمد، جامعة البليدة 2

د. بسام سمير الرميدي، جامعة السادات، مصر

د. السعدية لدبس، جامعة القاضي عياض، المغرب

د.ميلود الرحالي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

د. المهدي محمد المهدي ابراهيم، جامعة غريان، ليبيا

د. بشر محمد موفق، جانعة العلوم التطبيقية، البحرين

د. نشأت ادوارد ناشد، معهد العبور، مصر

ا.د.م محمد عبدالفتاح زهرى، جامعة المنصورة، مصر

د.محمد السيد محمد عبدالرحمن الشهاوى، جامعة المنصورة، مصر

د.هبه السيد إبراهيم الحطاب، جامعة المنصورة، مصر

د. علي عبودي نعمه الجبوري، العراق

د. الجيلي محجوب أحمد فضل المولى، جامعة الجزيرة، السودان

د.عبدالله محمد أحمد النهاري، جامعة الحديدة، اليمن

د. زينب محمد الجوادي عبد الوهاب، جامعه مصر للعلوم والتكنولوجيا

د. يونس الصالحي، الكلية المتعددة التخصصات الرشيدية، المغرب

أ.م.د نيرمين ماجد البورنو، جامعة الاسراء، فلسطين

د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي، جامعة الشرقية، سلطنة عمان

د. بريكي أحمد، مؤسسة فيكتوريا الدولية بالشارقة، الامارات

د. أشرف محمد زيدان، جامعة ملايا، ماليزيا

د. رشاد سعيد قايد حسن مجلي، جامعة تعز، اليمن

د. أميرة بلاعو، جامعة بنغازي، ليبيا

د. سماعيلي نبيلة، جامعة تيزي وزو

د. حفيظ فاطمة، جامعة باتنة 1

د. يمينة قراري، جامعة تلمسان

د. لطيفة بوكليخة، جامعة تلمسان

د. حسين محمودي، جامعة أدرار

د. فروي رمزي، المدرسة العليا للإعلام الآلي بسيدي بلعباس

د. فلحاوي فاطمة الزهراء، جامعة أدرار

د. يمينة مازار، جامعة أدرار

د. علام عثمان، جامعة البويرة

د. بلقايد براهيم، جامعة وهران 02

د. عبدلي لطيفة، جامعة سعيدة

د. حاجي كريمة، جامعة بشار

د. عزوز أحمد، جامعة البويرة

د. مرصالي حورية، جامعة المدية

د.بن لحسن الهواري، جامعة وهران 02

د. بن عبيد عبد الباسط، جامعة أدرار

د. بن وسعد زينة، جامعة أدرار

د. سفيان مصطفاوي، جامعة أدرار

د. بلوافي عبد المالك، جامعة أدرار

د. فودوا محمد، جامعة ادرار

د. العشي وليد، جامعة أدرار

د. بومعزة حليمة، جامعة سطيف1

د. حدادي عبد الغني، جامعة أدرار

د. رسول حميد، جامعة البويرة

د. العمري علي، جامعة البويرة

د. بودية محمد فوزي، جامعة تلمسان

د. بلعابد فايزة، جامعة بشار

د.آسيا قاسيني، جامعة البويرة

د. لمطوش لطيفة، جامعة أدرار

د. خلاصي عبد الإله، جامعة تلمسان

د. حكيم بوحرب، جامعة البليدة2

د. عياد صالح، جامعة أدرار

د. واعروسيلة، جامعة بانتة 1

د. مجاهد سيد أحمد، جامعة أدرار

د. كلاخي لطيفة، جامعة تيارت

د. مامة دحماني، جامعة أدرار

د. عمر بن عيشوش، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة الأغواط

د. حسان بوسرسوب، جامعة سطيف2

د. بن شريف مبروكة، جامعة أدرار

د. قحام وهيبة، جامعة سكيكدة

د. بوقناديل محمد، جامعة تلمسان

د. الهاشمي ربيعي، جامعة تبسة

د. بن عيسى الهام، جامعة عين تموشنت

د. بوزيان الرحماني هاجر، جامعة عين تموشنت

د. بن مسعود نصر الدين، جامعة عين تموشنت

د. لحول ابراهيم، جامعة تلمسان

د. وادي عز الدين، جامعة البويرة

د. بن سويسي حمزة، جامعة أدرار

د. المومن عبد الكريم، جامعة أدرار

د. حيدوشي عاشور، جامعة البويرة

د. بوداود بومدين، جامعة غرداية

د. مقدم وهيبة، جامعة مستغانم

د. حاج قويدر عبد الهادي، جامعة أدرار

د. هلالي أحمد، جامعة أدرار

د. محمدي فاطمة الزهراء، جامعة وهران 02

د. يمينة بن ذيبة، جامعة أدرار

د. توام زهية، جامعة الجزائر3

د. بروكي عبد الرحمان، جامعة أدرار

د. باية وقنوني، جامعة البويرة

د. فطيمة كاهي، جامعة ورقلة

د. وعيل ميلود، جامعة البويرة

د. سفيان حمادوش، جامعة بومرداس

د. فضيلة بوطرة، جامعة تبسة

د. بلبالي عبد الرحيم، جامعة أدرار

د.بن زكورة العونية، جامعة معسكر

د. مسعودي عبد الكريم، جامعة أدرار

د، بشرى عبد الغني، جامعة أدرار

د. جليل زين العابدين، جامعة وهران 02

فهرس المحتويات

الجزء الأول

الإيداع القانوني ماي 2021

ISBN : 978-9931-959- 82- 3

المؤلف وعنوان الورقة البحثية	الصفحة
التوجه المقاولاتي لخريجات جامعة أدرار من خلال هيئات الدعم المالي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE " أنموذجاً د. هلالي أحمد، د.عياد ليلى، ط.د الطيبي عبد الله جامعة أدرار	22 – 01
فلسفة ومبادئ ومنهجية إعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسات وعوامل نجاحها ومعوقاتها وكيفية التغلب عليها (تصور مقترح) د. طارق عبدالرؤف محمد عامر جمهورية مصر العربية	42 – 23
مساهمة الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية بالجزائر (حالة بلديات ولاية المسيلة 2019-2020 وإحصائيات وزارة الداخلية) ط.د حمدي شريف الجيلالي، ط.د بن فرحات جمال، أ.د بن زيدان الحاج جامعة مستغانم (الجزائر)	63 – 43
Contribution à une réflexion sur la promotion de l'inclusion financière en Algérie Dr GODIH Djamel Torqui, Université de Mostaganem Dr KAMELI Mohammed, Université de Sidi bel abbés Dr LAZREG Mohammed, Université de Sidi Bel Abbés	84 – 64
مفهوم الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية د.لخضر جرادة ، جامعة طاهري محمد بشار إسماعيل نبو، طالب بالمدرسة العليا لأشغال العمومية، الجزائر	98 – 85
الصناعة المالية الإسلامية في ظل الهندسة المالية د. إيمان بغدادي، د. بوزرارة زقار مريم كلية الحقوق جامعة قسنطينة	113 – 99
متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا "دراسة ميدانية على الموظفين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا" د. هند خليفة الصويعي، أ.سهام إبراهيم عبدالسيد جامعة بنغازي، ليبيا	137 –114
دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي د. بن علقمة مليكة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1	159 –138
أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة حسين محمودي، جامعة أدرار، الجزائر صورية شنبي، جامعة المسيلة، الجزائر السعيد بن لخضر، جامعة المسيلة	175 –160
تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية -تجارب بعض الدول العربية- ط. د فاتح ميرود، د، ابراهيم دوار مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية	186 – 176

دور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل د.بوعتلي محمد، د. بوعباش سهام المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي	203 – 187
مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي د. عيسى قروش، ط. د صابر بوعوينة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	222 –204
مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية للصكوك الإسلامية الخضراء في البنك الإسلامي للتنمية د. يونسي محمد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة د.معسكري سمرة ، جامعة ابن خلدون – تيارت- ط.د مغرابي ميلود، المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة	241– 223
دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي عرض لتجربة المصرية د. المومن عبد الكريم، جامعة أدرار د.كرمية التوفيق، جامعة البويرة حيدوشي عاشور، جامعة البويرة	257 -242
الصيرفة الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية د.رسول حميد، ط.د قاسيمي نوال، ذياب محمد مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة أكلي امحند أوالحاج –البويرة	271 -258
دور منصات التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الجماعي الاسلامي -عرض نماذج لمنصات التمويل الجماعي الإسلامي- د.سلام عبد الرزاق، جامعة المدية د.فودوا محمد، جامعة أدرار ط.د فرجاني سهيلة، جامعة المدية	288 -272
أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية – تجارب دول – د.بوعلاقة نورة، جامعة المدية د.لبوخ مريم، جامعة البليدة 02 ط.د موايزية حفصة، جامعة البليدة 02	304 -289
تأثير الشمول المالي على عدم مساواة الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر -استخدام نموذج GMM -sys- د.حسيبة هدوقة. جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-	319 -305
دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة ماليزيا- د.منيرة بباس، جامعة سطيف 1	339 -320
الهندسة المالية الاسلامية ودورها في ادارة المخاطر بالمؤسسات المالية دراسة حالة مصرف السلام الجزائر د. بوكليخة لطيفة، ط.د دريهم سارة جامعة تلمسان	354 - 340

دور عملية إعادة هندسة العمليات في تحسين الوضع التنافسي للبنوك د، زواغي محمد، جامعة البويرة د. وعيل ميلود، جامعة البويرة ط.د معمري حسيبة. جامعة بسكرة	355- 370
الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان) علام عثمان، جامعة البويرة سنوساوي صالح، المركز الجامعي ميلة حملة عزالدين، جامعة البليدة2	371- 384
دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية د.دحو محمد - جامعة أدرار د. قريد عمر- جامعة بسكرة	385- 396
دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي - تجارب دول عربية د. يمينة بوزكري، جامعة الشلف د. هني حيزية، جامعة الشلف	397- 413
دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة د. الهاشمي سلطاني، د. صادق صفيح جامعة معسكر، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية	414- 425
دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة د. بوحرب حكيم، ط.د بن سالم سعدية جامعة لونيسي علي- البليدة2	426- 446
الشمول المالي آلية لتمكين المرأة العربية د. توام زهية، جامعة الجزائر3	447- 461
أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة د. سفيان حمادوش، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، مخبر STRATEV	462- 474
الهندسة المالية وأثرها في تطوير التمويل الإسلامي د.عبدالمجيد عبيد حسن صالح، غفاري ضيوف الرحمن	475- 480
تأثير جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية- د. زيد متعب العباسي، جامعة الفرات الأوسط التقنية	481- 496
الحوكمة الشرعية ومتطلبات التدقيق الشرعي، بنك البحرين المركزي أنموذجا بوكرزية مختار، جامعة أدرار د. بشر محمد موفق، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين	497- 508
توصيات المؤتمر	509- 512

التوجه المقاولاتي لخريجات جامعة أدرار من خلال هيئات الدعم المالي

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE " أنموذجاً

د. هلالي أحمد، د.عياد ليلى، ط.د الطيبي عبد الله

جامعة أدرار

التوجه المقاولاتي لخريجات جامعة أدرار من خلال هيئات الدعم المالي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "ANADE" أنموذجاً

Entrepreneurial orientation for female graduates of the University of Adrar through financial support bodies The National Agency for Entrepreneurial Support and Development (ANADE) as an example.

د. هلالي أحمد، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أدرار
د.عياد ليلى، مخبر التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار
ط.د الطيبي عبد الله، مخبر التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار

الملخص

الهدف من هذه الورقة البحثية هو التعرف على اتجاهات خريجات جامعة أدرار نحو العمل المقاولاتي، حيث أن النشاط المقاولاتي بالنسبة للمرأة يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية، لما يخلفه من آثار تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، والمرأة باعتبارها النصف الآخر من الموارد البشرية فهي ملزمة بأن تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية وتحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي على صعيد المجتمع ككل.

ويشهد العالم تدني مستوى المقاولة النسوية مقارنة بتلك المخصصة للرجال، نظرا لعدة عوامل ترجع في معظمها إلى طبيعتها والتي تستلزم بعض المهارات والإمكانات التي تتوفر لدى الرجال أكثر منها عند النساء، من خلال هذه الورقة سنحاول الكشف عن مستوى هذا التدني بواسطة أجهزة الدعم والتمويل المساهمة في تعزيز النشاط المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية، آليات الدعم والمرافقة، ريادة الأعمال، سوق العمل، خريجات الجامعة.

تصنيف JEL: J16, J71.

Abstract

The aim of this research paper is to identify the trends of the female graduates of Adrar University towards entrepreneurial work, as the entrepreneurial activity for women is considered to be of great importance, due to its beneficial effects on the national economy, and women as the other half of the human resources, they are obligated to contribute effectively in advancing development and achieving advanced levels of economic and social growth at the level of society as a whole.

The world is witnessing the low level of female entrepreneurship compared to that allocated to men, due to several factors that are mostly due to their nature and which require some skills and capabilities that are available to men more than women. Through this paper, we will try to reveal the level of this decline by means of support and financing devices that contribute to strengthening entrepreneurial activity.

Keywords: Female entrepreneurship, Support and accompaniment mechanisms, Entrepreneurship, Labor market, University graduates.

JEL Classification : J16, J71.

مقدمة

يعتبر عمل المقاولة المحرك الفعال والركيزة الأساسية في استتباب عمليات التنمية و إحدى مظاهر التطور الاقتصادي في العديد من دول العالم، وذلك لما يخلفه من مساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب اليد العاملة العاطلة عن العمل والحد من البطالة، و المساهمة الفعالة في التصدير وزيادة القدرة على الابتكار، ناهيك على أنه من الأسباب الرئيسية للتطور التكنولوجي ونقل المعرفة، لذا تشكل المقاولة دوراً محوريا في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

يعتبر النشاط المقاولاتي للمرأة على درجة كبيرة من الأهمية، لما يخلفه من آثار تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، حيث إن المرأة باعتبارها النصف الآخر من الموارد البشرية فهي ملزمة بأن تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية وتحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي والاجتماعي على صعيد الدول ككل.

ويشهد العالم ككل تدني مستوى المقاولة النسوية مقارنة بتلك المخصصة للرجال، نظرا لعدة عوامل ترجع في معظمها الى طبيعتها والتي تستلزم بعض المهارات والإمكانات التي تتوفر لدى الرجال أكثر منها عند النساء، فالواقع الاقتصادي الحالي يفرض علينا مسألة تمكين المرأة في عالم الشغل من خلال ممارستها للنشاط المقاولاتي، عن طريق السعي المستمر للدولة لتشجيع المقاولة النسوية مادياً عن طريق الأجهزة والوكالات المختلفة التي تم إنشاءها بغية تمويل ودعم الفئة الشبابية في عالم ريادة الأعمال، وفي هذا الصدد أحرزت الجزائر تقدماً ملحوظاً في مجال تشجيع روح المقاولاتية لدى المرأة، واتخذت التدابير الكفيلة لتجسيد المبدأ الدستوري المساوي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وقد جاء ذلك من أجل إعطاء فرص أفضل للنساء ومنهن خريجات الجامعة للحصول على دخل معتبر ناجم عن ممارسة نشاطهن المقاولاتي، يمكن أن يسهم في تغطية أعباء الحياة، ومن هنا جاءت إشكالية بحثنا على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم أجهزة الدعم والتمويل في تعزيز النشاط المقاولاتي لدى خريجات الجامعة بأدرار وبالأخص الوكالة الوطنية لتدعم وتنمية المقاولاتية ؟

ويمكن تجزئة السؤال الرئيسي هذا إلى أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ✓ كيف ساهمت أجهزة التمويل عموماً في تعزيز روح المقاولاتية لدى المرأة الجزائرية؟
- ✓ ما مقدار مساهمة هيئات الدعم في تمويل المقاولة النسوية لخريجات جامعة أدرار؟
- ✓ ماهي رؤى الدولة الجزائرية المستقبلية في تدعيم المقاولة النسوية؟

وتبرز أهمية هذه الورقة البحثية من خلال تقدير مدى مساهمة المرأة في التنمية عن طريق إبراز دور المرأة الريادي للتأثير في الاقتصاد الوطني، حيث لوحظ من خلال الإحصائيات المقدمة تدني مستوى المقاولة النسوية، وهذا بطبيعة الحال لعدة اعتبارات والتي من أهمها انخفاض مستوى التمويل لدى هيئات الدعم المالي الحكومي.

في سبيل إعداد واستكمال هذا البحث قمنا بتقديم مفاهيم نظرية وصفنا من خلالها متغيرات الدراسة، ثم استتبعت بعرض بيانات إحصائية من أجل تدعيم الجانب التطبيقي لموضوع البحث.

جاءت مباحث هذه المداخلة على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المقاولة النسوية،

المبحث الثاني: الهيئات الحكومية والجمعيات الداعمة للنشاط المقاولاتي للمرأة في الجزائر،
المبحث الثالث: واقع التوجه المقاولاتي لخريجات جامعة أدرار من خلال الهيئات الممولة.

المبحث الأول: ماهية المقاولة النسوية

عند الحديث عن المقاولة كنشاط فإنه في العموم يظهر أنه خاص بالذكور أكثر منه عند النساء، نظرا لأن نسبة مشاركة المرأة في العمل المقاولاتي ضعيفة بالمقارنة مع الرجل، وهذا ما تشير إليه معظم الأدبيات والإحصائيات عبر العالم، ولما أصبح دور المرأة في التنمية الشاملة دورا بارزاً وفعالا أصبح بإمكانها التفكير في عالم المقاولاتية كمهنة تمتهنها على غرار الرجل، الأمر الذي ساعد على ظهور المقاولة النسوية كنشاط مستحدث عندها وهذا ما سنساهم به في هذا المجال من الورقة البحثية.[1]

المطلب الأول: التعريف بالمرأة المقاولة

قبل ما ندخل في التعاريف المختلفة للمرأة المقاولة أو المقاولة النسوية لابد من معرفة حقيقة مفادها ان واقع المقاولة النسوية في الجزائر مازال ضعيفاً وذلك بالنظر إلى نسبتها، وهذا بالرغم من التطور الذي شهدته في السنوات الأخيرة وهي تتوزع بالخصوص على قطاعات النسيج، الأعمال العقارية والخدمات، فيما عرفت مؤخراً توجهاً نحو القطاع الصناعي والاستيراد والتصدير، وتشير بعض الأرقام المتوفرة حول المقاولة النسوية، في ظل غياب إحصائيات دقيقة الى أن نسبة النساء المقاولات في الجزائر لا يتعدى 6%.[2]

وتعرف المرأة المقاولة بأنها كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسئولة عليها مالياً، إداريا واجتماعياً، كما تساهم في تسييرها التجاري.[3]

وتعرف أيضاً على أنها:" من تدير وتراقب مؤسسة ما وتمتلك فيها ما يفوق 51 %من أسهمها، إنهم يمثلون مجموعة من النساء الذين انفصلوا عن المسار واستكشاف المشاريع الاقتصادية".[4]

كما عرفت المرأة المقاولة من قبل الكاتب **"Jean Hallady** "على أنها المرأة التي تختار إنشاء مؤسسة لحسابها الخاص، وتقوم بتنظيم وإدارة مواردها الخاصة وتحمل المخاطر المالية الكامنة في القيام بذلك على أمل الحصول على ربح في نهاية المطاف.[5]

نستنتج مما سبق بان المرأة المقاولة بإمكانها أن تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بتأسيس أو شراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤولياتها المالية، الإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في تسييرها الجاري، كما أنها الشخص الذي يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، ويديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة.[6]

كما يمكننا أن نستنتج بأن المرأة المقاولة هي كل من تقوم بإنشاء مؤسسة خاصة تكون صاحبة ملكيتها وتبادر بروح المقاولاتية والإبداع في هذا النشاط و الذي من خلاله تتمكن من الاستقلالية المالية وتكون مسئولة عن نشاطها ولها القدرة على تحمل مخاطره ويمكن أن تشغل معها يد عاملة نسويه إضافية إذا لزم الأمر، وهذا من شأنه أن يعطيها دافعاً قوياً في تشكيل قوة ومكانة اجتماعية تمكنها من التفاوض وولوج عالة الأعمال بكل حرية وأريحية.[7]

المطلب الثاني: دوافع المرأة نحو ممارسة النشاط المقاولاتي

تعددت دوافع ممارسة النشاط المقاولاتي للمرأة كما يلي:[8]

1- السعي نحو تفعيل دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق لوظيفتها بنفسها، محاولة منها تجاوز مرحلة سد وتغطية بعض الحاجيات الأساسية من خلال عملها غير الرسمي أو المنزلي،

2- الرغبة في إظهار براعتها في الإنجاز، روح الابتكار وتجريب المخاطرة، مما يسمح لها من اكتساب والاستمتاع بروح الاستقلالية،

3- حاجتها إلى إقرار قوتها في إدارة الأعمال والنشاط المقاولاتي، مما يسمح لها من إثبات ذاتها وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية مشكلة لها نقطة تحول وانطلاق في عالم الشغل،

4- إحراز المرأة للتطورات التعليمية والمهنية جعلها قادرة على إدارة الأعمال وتطوير مكتسباتها وبالتالي تحقيق قيمة مضافة للمجتمع الذي تنتمي إليه،

5- السعي في تحقيق مركز اجتماعي مرموق واكتساب ثقة في النفس تمكنها من اتخاذ القرار وصنعه في مجالات طالما كانت بالنسبة لها شبه مستحيلة.

نستنتج مما سبق بأن من خلال استعراض الدوافع لدى المرأة المقاولة، وجدنا أنها عديدة مابين الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية، خلصنا إلى أن هذه الدوافع مجتمعة، إنما تشكل الأرضية الأساسية لولوج المرأة إلى عالم المقاولة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يطغى دافعاً على آخر، فكل منهم له خصوصياته في حياة المرأة المقاولة.

وبالرغم من وجود دراسات عديدة، بعضها ركز على الدوافع الاقتصادية كأهم الدوافع، والبعض الأخر ركز على الدوافع الاجتماعية على أنها هي الأقوى، وآخرون ركزوا على الدوافع النفسية أنها هي المحرك الرئيسي لولوج المرأة عالم المقاولة، إلا أن دراسات أخرى ترجع أسباب خروج المرأة إلى العمل إلى دوافع أخرى، مثل وجود تشريعات قانونية تلاؤم عمل المرأة، إلا أن دوافع عمل المرأة عموماً تبقى من أكثر القضايا غموضاً وتعقيداً، بسبب الظروف المختلفة التي تعيشها الأسر في الأزمنة والأمكنة المختلفة.

المطلب الثالث: محددات المقاولة النسوية

لقد اختلفت محددات العمالة النسائية عموماً من مجتمع إلى آخر، وفقاً لطبيعة الاحتياجات التي تفرضها الضرورة لخروج المرأة للعمل خارج المنزل، فنميز في هذا الصدد بين المحددات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وكذا الثقافية والمؤسساتية، حيث يختلف ثقل كل محدد في تفسير عمالة المرأة حسب الحالة الاجتماعية للمرأة، وشدة احتياجها لعائد مادي يساعد في تحسين ميزانية الأسرة، هذا ويمكن اشتقاق محددات المقاولة النسائية من محددات عمالة المرأة كما يلي:

الفرع الأول: المستوى التعليمي للمرأة

ويعتبر المستوى التعليمي للمرأة ذو أهمية بالغة في تحديد نسبة مساهمة المرأة في القوة العاملة، فهو يعكس مدى التحسن في نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة.

إن ارتفاع مستوى التعليم للمرأة، ساعد إلى درجة كبيرة في تغيير الاتجاهات الاجتماعية في مختلف المجتمعات، فارتفاع مستوى تعليم المرأة يزيد من فرص حصولها على مناصب عالية في مجتمعها، ويرتبط التعليم بالعمل لدى المرأة برغبتها في تأمين متطلبات الأبناء وتأمين مستوى من التعليم اللائق بهم.[9]

ولقد تبين في دراسات أنجزت عن عمل المرأة في العديد من الدول العربية أو الأجنبية أن معدل نشاط المرأة الاقتصادي يرتفع بارتفاع مستوى تعليمها،[10] والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): معدل نشاط المرأة في الجزائر مقارنة بالمستوى التعليمي لها

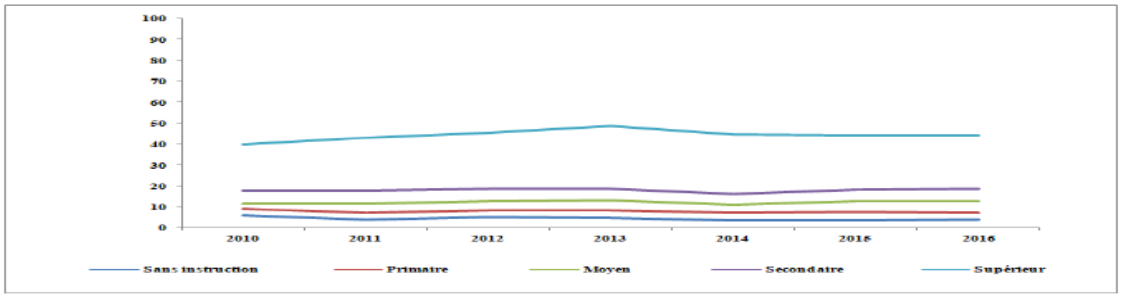

Source : construit à partir des données des enquêtes emploi – 2001-2016- ONS.

نلاحظ من الشكل أعلاه بأن معدل نشاط المرأة يرتفع بارتفاع مستواها التعليمي، حيث أن حصول المرأة عموما على مؤهل علمي يجعلها غير راغبة في بقائها في المنزل للتفرغ لمختلف أعمالها المنزلية من طبخ وغسيل ثياب وتربية أبناء، وأن هذه المرأة تعتبر أن مثل هذه الأعمال إنما هي أعمال روتينية، وقد تسعى جاهدة للتخلص منها عن طريق انخراطها في عالم الشغل، ففي دراسة أجريت في فرنسا، تبين أنه من بين دوافع العمل لدى المرأة العاملة هي مساعدة الأبناء على متابعة وتوفير فرص تعليم أفضل لهم.[11]

ان إحراز المرأة على مستوى تعليمي معين من شأنه أن يرتقي بها في مجال ريادة الأعمال وهو ما تشير إليه آخر إحصائيات تقرير البنك الدولي حول عمالة المرأة، حيث يمثل النموذج الأسفل ارتفاع عدد النساء نسبة إلى عدد الرجال من حيث متوسط عدد سنوات الدراسة، كذلك فيما يتعلق بمستوى التعليم، فإن نسبة النساء أعلى في المستويات الثانوية والأعلى مقارنة بالرجال، أنظر الشكلين التاليين:[12]

الشكل رقم (02): تعداد النساء نسبة إلى الرجال من حيث متوسط عدد سنوات الدراسة

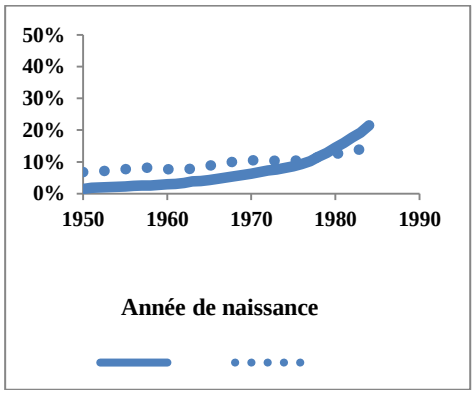

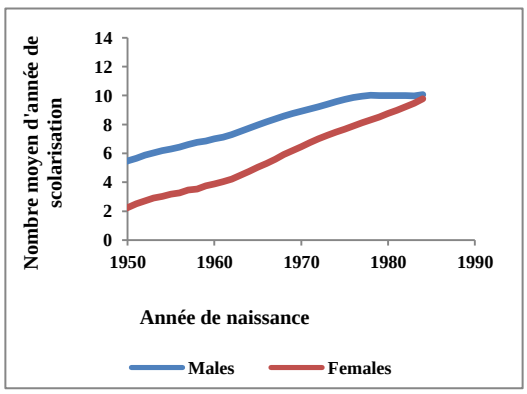

2019/Source: construit à partir des données des enquêtes emploi – ONS

بناء على ما تقدم، نستنتج أن التعليم له تأثير كبير على عطاء المرأة وطموحها لإثبات ذاتها.

الفرع الثاني: عمر المرأة

يلعب العمر بالنسبة للمرأة دوراً كبيراً في تحديد مشاركتها في سوق العمل، وتشير بعض الدراسات إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل إنما هو مرتبطاً طردياً مع عمرها، وذلك حتى منتصف الثلاثينيات من العمر لتنعكس وتصبح عكسية، حيث تنخفض أثرها هذه المشاركة وتحديداً بعد سن 35 سنة مثل ما حدث في تركيا.[13]

وتعتبر معدلات المشاركة الاقتصادية المرأة هي مختلفة وذلك باختلاف الفئات العمرية، فغالباً ما تنخفض هذه المعدلات في الفئة العمرية الأولى والأخيرة من سن العمل،[14] ويمكن تصوير ذلك على شكل حرف U مقلوب، حيث أنه في الفترات الأولى من العمر تكون المرأة قليلة الخبرة، مما ينعكس سلباً على أجرها، وبالتالي إقبالها على فرص عمل أفضل تتيح لها وظيفة مناسبة بأجر مرتفع، أما في الفترات الأخيرة من سن العمل، فإن المرأة العاملة تصاب بحالة من الإعياء تجعلها تفكر أكثر فأكثر في التقاعد، لترتاح قليلاً من أعباء الوظيفة الذي أثقل كاهلها طوال فترة العمل.[15]

نضيف كذلك بأنه هناك مراحل معينة في الحياة تمر بها المرأة دون الرجل تجعلها مشاركة في سوق العمل بنسبة ضعيفة، مثال ذلك حالات الزواج، والحمل والإنجاب وما ينجر عنها من أعباء، فالزواج المبكر والحمل المبكر والإنجاب المبكر يؤثرون سلباً على عمل المرأة.[16]

ويشير محدد العمر إلى رؤى علمية متضاربة ومتفاوتة حسب المقاربات العلمية التي تناولناها، فبعض الباحثين في الموارد البشرية يقرون بضعف مشاركة المرأة كلما كان عمرها اصغر نظرا لالتزاماتها الأسرية التي تحول دون تفرغها لعملها الحر، بينما تشير دراسات إحصائية إلى مساهمة المرأة الشابة أكثر من التي تقدم بها العمر وبين هذه وتلك نقدم بعض الإحصائيات في ذات المحدد وفق النموذج التالي:[17]

الشكل رقم (03): معدل نشاط المرأة مقارنة بالرجل

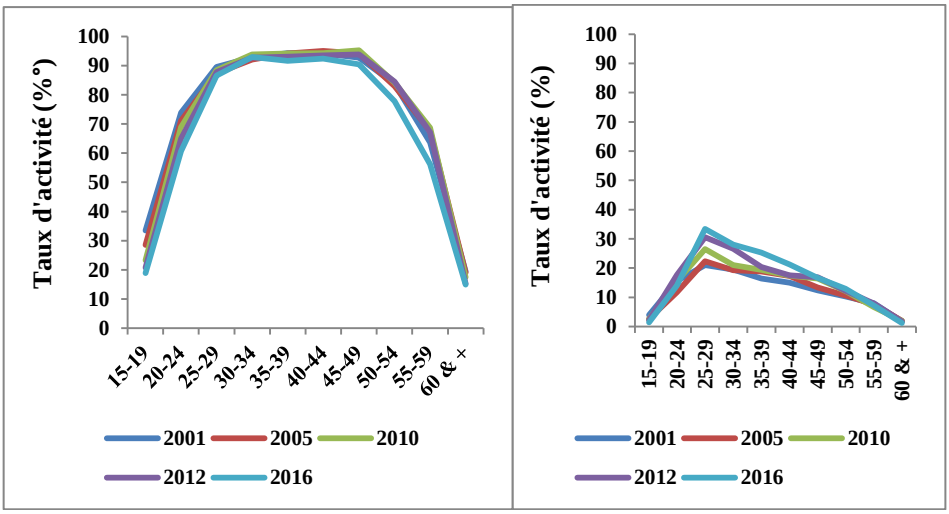

Source : construit à partir des données des enquêtes emploi – 2001- 2016 – ONS /2019

نلاحظ من خلال التحليل المقارن للمنحنيين أعلاه، أن التغيير في المشاركة الفعلية في سوق العمل بين الرجل و المرأة يتجه أكثر نحو المرأة عنه لدى الرجل، مع ملاحظة الارتفاع المتزايد لمعدل مشاركة المرأة في سوق العمل، وهذا

بالنسبة لجميع الفئات العمرية عموما، كما يلاحظ أنه بالنسبة للرجال، فقد ظل معدل النشاط ثابتا إلى حد ما لمن تتراوح أعمارهم ما بين 25 و54 عاما، والسبب في ذلك يعود إلى الاختلافات في وضعية الجنسين في دورة الحياة ومن ثم اختلف معدل النشاط.[18]

الفرع الثالث: الخبرة المهنية لدى المرأة

تعتبر الخبرة المهنية لدى المرأة من أكثر المحددات دعماً لولوج المرأة لعالم المقاولة، وبالتالي فالمرأة في سوق العمل الحر تحتاج للخبرة كمحدد يساعدها على الاستقرار وتحدي العثرات.

وخلاصة القول أن المرأة هي المحددة الأولى لواقعها، فنجاح المقاولة النسائية يتأكد عند بروز شخصيتها وصفاتها الإبداعية وكيفية اختيارها لمؤسستها ونوع مجالها بالإضافة إلى خبراتها ومؤهلاتها المهنية والعلمية.[19]

الفرع الرابع: المحدد الاقتصادي

يمكن حصر المحدد الاقتصادي في مدى حاجة الأسر إلى المال، مما يدفع بالمرأة للبحث عن عمل إضافي بغية تحصيل دخل إضافي يساعد في مجابهة ظروف الحياة القاسية، ويلعب دخل الفرد دوراً كبيراً في الحياة العملية باعتباره وسيلة هامة في تلبية حاجياته وحاجات أفراد أسرته، حيث تزداد أهميته إذا كان مصدراً وحيداً أو رئيسياً لتحقيق الإشباع، كما تقل أهميته إذا لم يعول الفرد كثيراً عليه كوسيلة لإشباع حاجاته عندما تكون لديه مصادر دخلية أخرى لتحقيق هذه الحاجيات المراد إشباعها.[20]

وتعتبر فرضية المنحنى الذي يأخذ شكل حرف U، والذي أشار إليه كل من Pampel & Tanaka (1986) و Claudia Goldin (1995)، من أهم الفرضيات المعبرة عن الارتباط ما بين المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل ومستويات التنمية الاقتصادية، معبراً عنها بمستوى الدخل، والشكل الموالي يوضح ذلك:[21]

الشكل رقم (04): منحنى U المفسر لمحددات مشاركة المرأة في سوق العمل

بالارتباط مع مستوى التنمية الاقتصادية

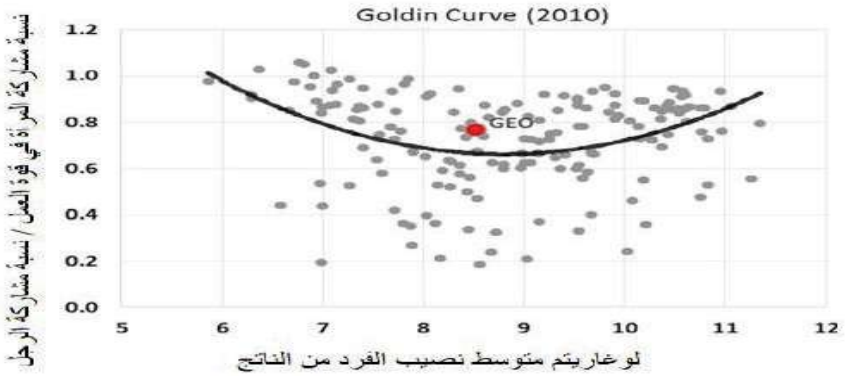

المصدر: تقرير البنك الدولي، (2010).

يتضح من الشكل أعلاه، بأن معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل تكون مرتفعة إلى حد ما في البلدان المتخلفة، وفي مجالات أنشطة الكفاف بشكل أوسع، حيث ترتكز على ممارسة أنشطة الزراعة بداية، ثم نجد أن

مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة تتجه نحو الأنشطة الصناعية مع تحسن الوضعية الاقتصادية، ومع استمرار التحسن، يزداد مستوى التعليم عند الإناث وينخفض بذلك معدل الخصوبة لديهن، فتتجه العمالة النسائية نحو قطاع الخدمات، باعتبار أن هذا القطاع يعتبر الأكثر ملائمة لعمالة المرأة، ويمكن إجمال أهم العوامل الاقتصادية المساعدة على تشجيع المرأة للمزيد من المشاركة في المجال الاقتصادي مايلي:[22]

1. المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكنها من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال ريادة الأعمال وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني،
2. المساهمة في خلق وظائف إضافية من خلال دخول المرأة عالم الأعمال الحرة ومن خلالها يتم فتح المجال لباقي النساء في عالم الشغل،
3. المنافسة في سوق الأعمال المقاولاتية وكسر النمط الاحتكاري الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار الذي تظهر به منتجات المقاولة النسوية، والشكل الموالي يترجم ذلك:

الشكل رقم (05): تطور العمالة النسائية حسب الوضع في المهنة

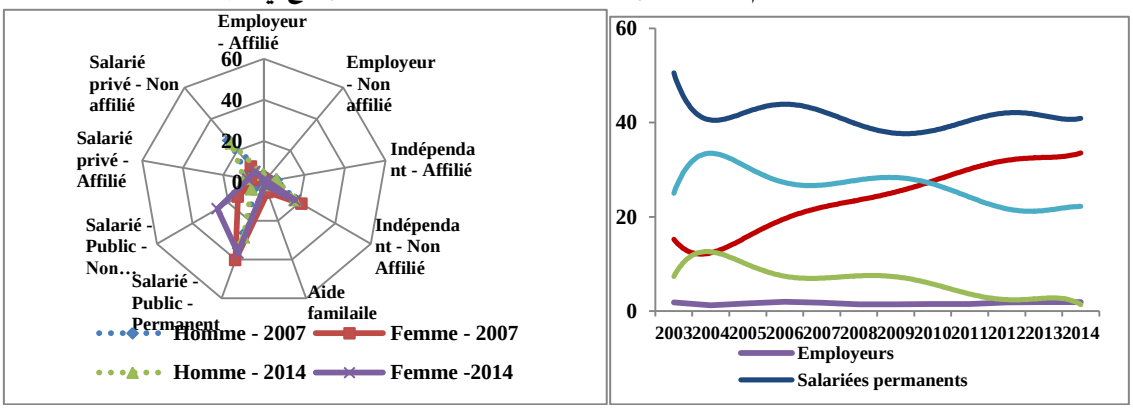

المصدر: مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري، رؤية الجزائر 2035، تقرير البنك الدولي، (أكتوبر 2017).

وبالرغم من الأهمية القصوى التي توليها المرأة لعالم الشغل على مختلف أنواعه، إلا أنه هناك تحديات قوية تعيق حركة العمل المقاولاتي النسوي وتزيد من مستوى بطالة النساء، حيث لا تزال مساهمة القطاع الخاص في حصول المرأة على وظائف مستقرة منخفضة للغاية، وتشير معظم الإحصائيات إلى أن غالبية النساء يعملن في القطاع العام بنسبة قدرها 62.1 ٪ في عام 2014، وهذا حسب إحصائيات البنك الدولي، وغالبا كمدرسات في المدارس الابتدائية بنسبة قدرها 19 ٪، ونفس النسبة تقريباً نوليها للممرضات والعاملات في القطاع الصحي، ويختلف الأمر عند الحديث عن مشاركتهن في أعمال المكاتب أو أمينات أو مندوبات للمبيعات، حيث تمثل النساء نسبة ما يقارب 10٪ فقط من إجمالي الموظفين، ومن ناحية أخرى، تظل فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص محدودة للغاية وغالبًا ما تتركز في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، ويكون القطاع غير الرسمي حاضراً في الغالب لكن لا يوفر أي حماية اجتماعية للمرأة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن 12 ٪ من النساء يعملن في وظائف غير ماهرة مثل المساعدة المنزلية و 6٪ يعملن في وظائف يدوية مثل الحرف التقليدية وغيرها.[23]

الفرع الخامس: المحدد التنظيمي والذهني

إن المحدد التنظيمي والذهني يتمثل في جميع القدرات التسييرية التي تمكن المرأة من ممارسة عملها بإتقان يعود عليها بالنفع وتتضح معالمه من خلال العائد الاقتصادي المتميز، ولابد من أن نشير إلى حقيقة مفادها أن المرأة المقاولة تمتلك القدرة على إبراز مهاراتها ، والتميز والكفاءة في هذا المجال من العمل، حيث يظهر ذلك من خلال عنصر الثقة بنفسها في قدرتها وإمكانياتها في إدارة المشروع.

ولكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يحدث بين مهاراتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا، ضف إلى ذلك امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته والمهارة في التنظيم.[24]

وعلى الرغم من أن معدل مشاركة المرأة في برامج التدخل في سوق العمل وبرامج المساعدة في تنظيم المشاريع قد زاد زيادة ملحوظة، كما أشرنا سابقا، إلا أنه في عام 2015 لم يبلغ سوى 1.7 % من النساء صاحبات عمل حر،[25] والسبب في ذلك يعود إلى عدم وجود رقابة وتقييم لمثل هكذا برامج، مما انعكس سلباً على تأثيرها فيما يخص البروز والريادة في عالم الأعمال.

الفرع السادس: المحدد الاجتماعي

نستشف في هذا الصدد مجموعة من العناصر الهامة الواجب توافرها عند تشكيل المقاولة النسوية، تمثل في مجموعها المحدد الاجتماعي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[26]

- توفير بيئة أسرية ملائمة للمرأة المقاولة تشجعها على الاستمرار،
- القدرة الفائقة للمرأة المقاولة على التوفيق بين انشغالاتها الأسرية ومسؤوليتها اتجاه المقاولة،
- مرونة المرأة المقاولة في التعامل مع المورد البشري.

وغني عن البيان أن المورد البشري يعتبر من أهم الموارد في المقاولة عموماً، فلابد أن تتوفر في المرأة المقاولة خاصية القدرة على التعرف على مواطن القوة والضعف لكل واحد منهما، ثم استخدامها لتحفيزه تحسباً لتحقيق أهداف المقاولة هاته، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فلابد أن تتوفر في المرأة المقاولة صفة المنسق بينها وبين المحيط الخارجي للمقاولة والمقصود بذلك الموردين والزبائن والمجتمع المحيط بها، بمعنى لابد لها من إتقان مختلف أساليب الاتصال والتواصل المستمر مع الأطراف المتعامل معها وتحفيزهم وإقناعهم وقيادتهم لإنجاح أهداف المقاولة.

المبحث الثاني: الهيئات الحكومية والجمعيات الداعمة للنشاط المقاولاتي للمرأة في الجزائر

أدركت الجزائر كسائر بلدان العالم أهمية إرساء قواعد القطاع الخاص وترقية النسيج المؤسساتي في قطاع المقاولة وذلك بسعيها المستمر لتشجيع الاستثمار فيه، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات الحكومية المنتهجة من طرف الدولة، فقد قامت بإنشاء العديد من الهيئات والجمعيات بغية تعزيز دور المرأة الاقتصادي وذلك بدعم قطاع المقاولة وتمويله بالموارد المالية اللازمة، من خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم هذه الهيئات والجمعيات كما يلي:

المطلب الأول: قراءة شاملة لمساهمات جهاز الحكومة في إنعاش قطاع الشغل لاسيما العمالة النسائية

على مدار العقد الماضي، ضاعفت الحكومة الجزائرية من البرامج التمويلية لخلق فرص العمل مع التركيز على إعانات الأجور وبرامج الإعفاء الضريبي، وبرامج التدريب والمساعدة في تنظيم المشاريع، حيث أنه في عام 2008 اعتمدت السلطات الجزائرية إستراتيجية تعزيز الوظائف ومكافحة البطالة، وقد تم تطوير هذه الإستراتيجية القطاعية في أعقاب اجتماع الحكومة الذي تم تنظيمه عام 2007 حول الشباب الجزائري،[27] وبالمثل التزمت الحكومة بحوافز مالية لزيادة تأثير سياسات سوق العمل النشط، حيث تم اعتماد أشكال مختلفة من الحوافز للشركات بموجب قوانين التمويل التكميلية (LFC) منذ عام 2007.[28]

وتستند الأجهزة التي تم اختيارها لتحقيق هذه الأهداف بشكل أساسي إلى تسميات جديدة وهي على التوالي: جهاز للمساعدة في التكامل المهني (DAIP)، حيث يتكون هذا النظام من ثلاثة أنواع من العقود المقدمة للشباب وهي:[29]

1- عقد دمج الخريجين من إدارة البحث الجنائي المخصص لخريجي التعليم العالي،
2- عقد التكامل المهني المخصص لخريجي مراكز التدريب المهني،
3- CFI - عقد التدريب - التكامل المخصص للعاطلين عن العمل دون تدريب أو مؤهل.

وفي عام 2016 ، ووفقاً للبيانات المحصلة، مكنت الأنظمة الثلاثة من توظيف 68287 من الباحثين عن عمل (29402 في CID، 22709 في CIP و 16176 في CFI)، كما بلغت التعيينات بموجب عقد العمل المدعوم حوالي 35302 منصب عمل.[30]

وفي سنة 2016، أنفقت الجزائر ما قيمته 1.4 ٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على سياسات التدخل في سوق العمل، بينما كانت قد بلغت في سنة 2014 (1.5 ٪ في 2013).[31]

ووفقاً للمعايير الدولية، يعد هذا الرقم مرتفعًا نسبياً، حيث تشير الإحصائيات الى أن متوسط المبلغ الذي تم إنفاقه على برامج التدخل في سوق العمل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 0.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، يتراوح ما بين 0.01٪ في المكسيك و 2.3 ٪ في الدنمارك.[32]

وفيما يتعلق ببرامج الائتمان الصغيرة والمساعدة في مباشرة الأعمال الحرة، فقد سجلت المعطيات المتوفرة لدينا تقدم كبير في زيادة معدل مشاركة المرأة في سوق العمل.

المطلب الثاني: الهيئات الحكومية المنشأة والداعمة للمقاولة النسوية في الجزائر

نحاول عرض بعض الهيئات الحكومية التي أنشأت لأجل تطوير وتمويل العمالة والمساعدة في التخفيف من نسب البطالة ومساعدة الطبقات الهشة والضعيفة كما يلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

ظهرت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية[33] ANADE خلفاً للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي أنشئت في 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96_1996 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

فيما يخص البرامج التي أدارتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فقد زادت نسبة مشاركة المرأة من 8 ٪ في سنة 2011 إلى 11 ٪ في سنة 2016، ناهيك عن حصول المؤسسات الصغرى التي المستفيدة من التمويل من العديد من المزايا لمدة حددت ب 3 سنوات، مثال ذلك الإعفاء من ضرائب الدخل الإجمالي وضرائب أرباح الشركات وضريبة الممتلكات، كما تم إعفائهم من ضريبة النقل ورسوم التسجيل، وسعيت هذه الوكالة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:[34]

1. تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،
2. تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد،
3. تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها،
4. تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات،
5. تشجع كل الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة الاستثمارية وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :

6. تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم،
7. تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا،
8. تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض،
9. تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها،
10. تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج التكوين للشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

فيما يخص شروط الاستفادة من التمويل و المساعدات المالية الممنوحة فهي على النحو التالي:[35]

✓ **شروط قابلية الاستفادة من التمويل:** عند إنشاء أصحاب المشاريع لأنشطتهم، فانه يتعين على المستثمرين الشباب ومن أجل الاستفادة من مساعدة صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

- أن يكون سن الطالب للقرض ما بين 19 و 35 سنة (استثنائيا 40 سنة بالنسبة لمسير مؤسسة يقوم بتوفير 03 مناصب شغل دائمة على الأقل)،
- أن تكون لديه مؤهلات مهنية أو مهارات معترف بها،
- أن يقدم مساهمة شخصية على شكل أموال خاصة.

✓ **المساعدات المالية الممنوحة:** يتم تحديد عملية تمويل المشاريع الاستثمارية على مستويين:

❖ **المستوى الأول:** بالنسبة للاستثمار الذي يكون أقل من أو يساوي 5 ملايين دج:

- تقديم مساهمة شخصية بنسبة 1%؛
- الحصول على قرض بدون فائدة بنسبة 29 % من وكالة ANSEJ؛

- الحصول على قرض من البنك بنسبة 70%، مع فائدة مخفضة بنسبة 100 % مدته 08 سنوات مع تأجيل الدفع لمدة 03 سنوات.

❖ **المستوى الثاني:** بالنسبة للاستثمار الذي يفوق 5 ملايين دج و يكون أقل من أو يساوي مبلغ 10 مليون دج:

- تقديم مساهمة شخصية بنسبة 2% ؛
- الحصول على قرض بدون فائدة بنسبة 28 %من وكالة ANSEJ ؛
- الحصول على قرض من البنك بنسبة 70% مع فائدة مخفضة بنسبة 100 % مدته 08 سنوات مع تأجيل الدفع لمدة 03 سنوات.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994،[36] في إطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة والفقر، وقد تم تنفيذه كآلية لدعم النشاط الاقتصادي وهذا عن طريق دعم مالي للبطالين البالغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة، والذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية والمرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 24 شوال 1419هـ الموافق لـ 10 فيفري 1999، المتمّم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويقدم الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC) خدماته إلى 16٪ من النساء في عام 2016 مقابل 6٪ في عام 2011.[37]

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004،[38] وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية سلطة وزير التضامن الوطني والأسرة والمجتمع الوطني في الخارج المتابعة العملية لنشاطات الوكالة، ومن مهامها نجد: تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تمنح قروض بدون مكافأة.....إلخ، وتعتبر هذه الوكالة بمثابة آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفين والنساء الماكثات في البيت، وهي أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال تقديم التمويل المصغر للمشاريع النسوية لاسيما المقاولاتية، وهي تحت وصاية وزارة التضامن، والجدير بالذكر أن نظام القروض الصغيرة الذي تديره الوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة 62٪ من المستفيدين منه هم النساء وذلك في عام 2016.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت هذه الوكالة من خلال الأمر التشريعي رقم 01–03، المؤرخ في 20 أوت 2001، تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها، وتعرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، تهدف أساسا إلى تقليص منح أجل التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع إذ حددتها ب 30 يوماً بدلا من 60 يوماً في وكالة ترقية ودعم الاستثمار فهي تقع تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.[39]

المطلب الثالث: الجمعيات الداعمة للمقاولة النسوية

بالإضافة إلى الهيئات الحكومية السالفة الذكر، برزت العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بترقية دور المرأة في عالم المقاولاتية، وذلك من خلال الجمعيات التي اهتمت خصيصا بدعم المرأة المقاولة، ونذكر أبرزها:[40]

الفرع الأول: جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات (SEVE)

حيث تأسست هذه الجمعية سنة 1993، والتي تهتم بإدارة المعرفة وسبل البدء في النشاط المقاولاتي، وهي تهدف إلى:

1. تحديد وتثمين إمكانيات ومعارف النساء رئيسات المؤسسات في جميع مجالات النشاط؛
2. دعم ومساندة مشاريع إنشاء المؤسسات النسوية من خلال منحهم المعلومات، التوجيه والنصح؛
3. تنظيم دورات تكوينية حسب الطلب واحتياجات النساء المقاولات، البحث عن إمكانية تمويل النساء من مانحي القروض على المستوى الوطني والخارجي؛
4. تنظيم ملتقيات حول المقاولاتية النسوية، والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية.

الفرع الثاني: جمعية الجزائريات المسيرات وسيدات الأعمال (AME)

أنشئت في عام 2005، هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تشكيل شبكات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة، كما تهدف هذه الجمعية إلى إنشاء أطر فكرية تعنى بتدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف، إذ أن التواصل بين سيدات الأعمال وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني والدولي في آن واحد، كما قامت الجمعية بتنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات الوطنية والدولية حول المقاولاتية النسوية، بالإضافة لعقد سلسلة من الأيام التحسيسية حول المقاولاتية النسوية، وأخيراً يمكننا القول أن مثل هذه الجمعيات تقدم مساعدات ثرية للنساء المقاولات من أجل الحصول على الكفاءات وتبادل الخبرات عديدة، لكونها خاصة بالعنصر النسوي فهي تعتبر أداة جذب فعالة لعدد أكبر من النساء المقاولات.

المبحث الثالث: واقع التوجه المقاولاتي لخريجات جامعة أدرار من خلال الهيئات الممولة

بالرغم من القوانين التي سنتها الدولة الجزائرية بخصوص تشجيع دور المرأة في العمل المقاولاتي والحقوق التي منحت لها في مجال عمل المقاولة، فبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها وذلك باستطلاعنا على الواقع الميداني، نلاحظ بأنه لا يزال دأب المرأة في عالم المقاولاتية يحدو بخطى ضعيفة:

المطلب الأول: النساء الجامعيات المستفيدات من الدعم المالي من طرف وكالات أدرار

إن المؤشرات المحلية عموما تظهر مدى انخفاض معدل مشاركة المرأة المقاولة في سوق العمل، وهذا يرجع لأسباب عديدة راجعة للضغوطات التي يمكن أن تتعرض لها المرأة بسبب ما يسمى بالازدواج الوظيفي، وفيما يلي نستعرض حصيلة النساء الجامعيات الممولات من طرف الهيئات الحكومية الداعمة لها ونخص بالذكر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة Cnac، الوكالة الوطنية للتشغيل Anem، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة Angem، وذلك خلال العشرة سنوات الأخيرة أي من 2010 إلى 2020 كما يلي:

الجدول رقم (01): النساء الجامعيات المستفيدات من الدعم المالي من طرف أربعة وكالات على مستوى ولاية أدرار من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

ANGEM	CNAC	ANADE (ANSEJ)	ANEM
00	05	45	6983

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات وكالات الدعم

ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة الكبرى للدعم كانت ممنوحة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيلANEM، ثم تليها الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية ANADE، ثم تتبع بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC، كما ننوه بأن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM لم تمنح أي دعم طوال فترة العشرة سنوات الماضية، وذلك راجع ربما لضعف أجهزة التمويل لديها وعدم قدرتها على منح قروض للفئات الشبابية خريجات الجامعة،كما يمكن ترجمة ذلك بيانياً من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): توزيع النساء الجامعيات المستفيدات من الدعم المالي من طرف أربعة وكالات على مستوى ولاية أدرار من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

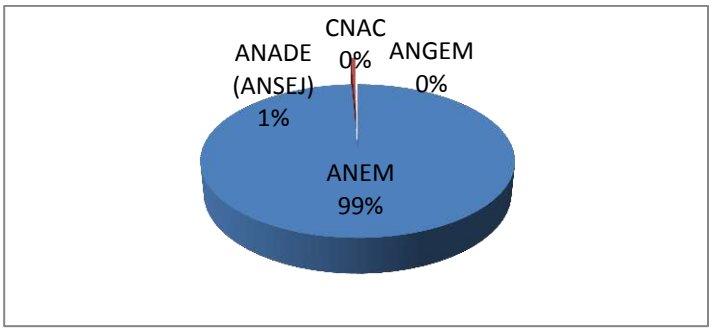

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هو أن من أفراد العينة هي ممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك بنسبة قدرها 99.29% وما تبقى هو موزع مابين بقية الوكالات، باستثناء الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة التي لم تمنح أي دعم مالي طيلة العشرة سنوات الاخيرة.

ننوه الى أنه على مدار 11 سنة لم تسجل الا 05 حالات تمويلية فقط من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كما هو ظاهر في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تعداد النساء الجامعيات الممولات من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	00	02	00	01	01	00	00	01	00	00	00

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الصندوق

ما يلاحظ من الجدول أعلاه بأنه على مدار 07 سنوات لا يوجد تمويل للنساء من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ونخص بالذكر السنوات 2010، 2012، 2015، 2016، 2018، 2019 و2020، وكذلك على مدار 04 سنوات سجلت حالة واحدة لكل منها باستثناء سنة 2011 سجلت حالتين، يمكن تعليل ذلك بأنه نظراً لارتفاع عدد المتخرجين والطالبين على العمل، فان الدولة لم تعد قادرة على توفير مناصب عمل للجميع.

المطلب الثاني: المقاولة النسوية ومشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

وفيما يلي نستعرض طلبات التمويل للنساء و عرض الملفات المقبولة في ظرف 11 سنة كما يلي:

الفرع الأول: النساء الجامعيات المسجلات عبر منصة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: والجدول التالي يستعرض حصيلة طلبات التمويل للنساء كما يلي:

جدول رقم (03): تعداد النساء الجامعيات المسجلات عبر منصة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	09	15	15	09	22	05	09	17	32	32	16

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة

ما يلاحظ من الجدول أعلاه بأن طلبات التمويل تارة تزداد وتارة أخرى تنخفض على مدار 11 سنة، حيث أنها ازدادت ما بين سنتي 2010 و2011 فبلغت النسبة ما يقرب 66% ، ثم استقر العدد ما بين سنتي 2011 و2012 ،لينخفض عدد الطلبات سنة 2013، ليعاود الارتفاع سنة 2014 بأكثر من الضعف، ثم انخفض العدد سنة 2015 إلى 05 طلبات فقط، ثم ارتفعت النسبة ما بين 2015 و2019 ، ليشهد انخفاضاً سنة 2020، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): تطور تعداد النساء الجامعيات المسجلات عبر منصة دعم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

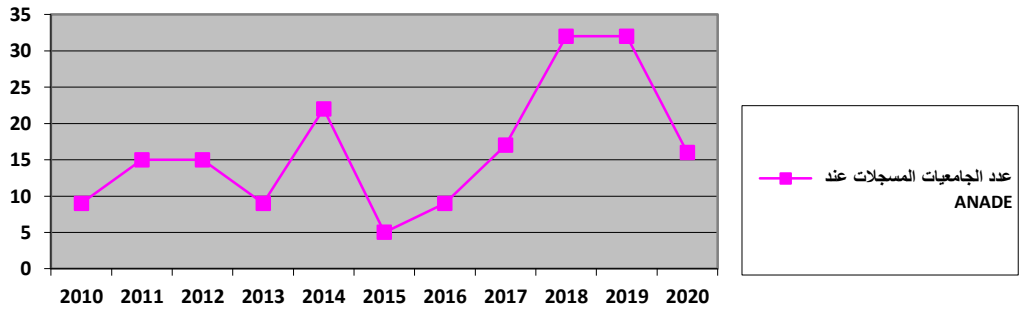

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02)

الفرع الثاني: النساء الجامعيات الممولات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: والجدول التالي يستعرض حصيلة التمويل الفعلي للنساء كما يلي:

جدول رقم (04): تعداد النساء الجامعيات الممولات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	02	07	04	05	07	05	03	01	03	07	01

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة

من الجدول أعلاه يتضح أن أقصى عدد ملفات مولت كانت في السنوات 2011، 2014 و2019 بمقدار 07 ملفات لكل سنة، وأما في باقي السنوات فتراوح عدد الملفات ما بين 01 إلى 05، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): تطور تعداد النساء الجامعيات الممولات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

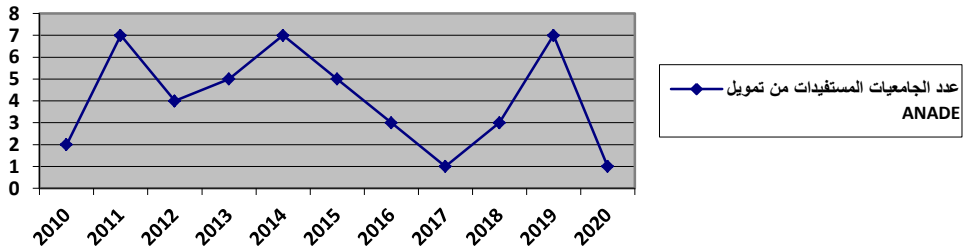

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (03)

وفي سبيل إجراء مقارنة بين المسجلات والمستفيدات من الدعم المالي قمنا بإسقاط البيانات على بعضها البعض كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (09): تعداد المسجلات والمستفيدات من الدعم المالي بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

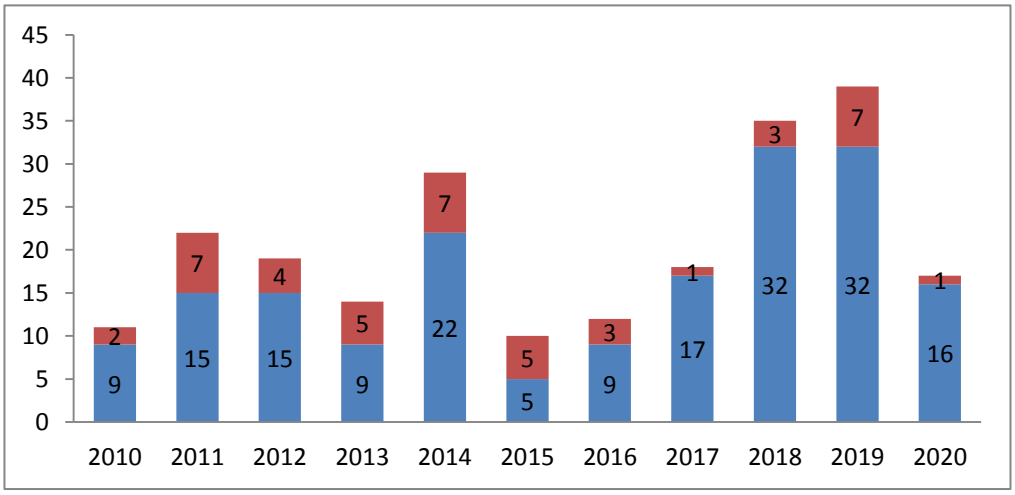

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (02)و(03)

يظهر من خلال الشكل السابق ما يلي:

- مجموع المشاريع في إطار المقاولة النسوية والممولة من طرف الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2010-2020 قد بلغ 45 مشروع فقط في حين بلغت الطلبات خلال ذات المدة 181طلباً، بمعنى أنه تم تحقيق ما نسبته 25% فقط.
- اقتحام العنصر النسوي عالم المؤسسات العامة والخاصة، حيث أنه ومن خلال النسبة المعطاة والتي تعتبر ضئيلة حيث بلغت 25% أي بمعدل 02% تقريباً كل سنة، وبالمقابل فان هذه النسبة في ولاية الجزائر مثلاً قد بلغت في المشاريع المقاولاتية منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في عام 1996 إلى غاية 2010 قيمة ضئيلة جداً، حيث بلغت ما قيمته 13%، أي بمعدل 01% تقريباً كل سنة، ولكن قد عرفت تطوراً خلال 06 سنوات الموالية، فوصلت نسبة المشاركة في 2011 ما قيمته 07% و في سنة 2016 بلغت 14%.[41]
- عدم تطابق حجم الطلبات للمشاريع مع حجم المشاريع الممولة، حيث أنه في سنتي 2018 و2019 مثلاً بلغ عدد الطلبات 32 طلب لكل سنة لم يمول منها سوى 03، 07 على التوالي.
- عدم تناسب حجم طلبات التمويل مع حجم المشاريع الممولة، حيث أنه في سنة 2010 مثلاً بلغ عدد طلبات التمويل 09 طلبات تم تمويل منها 02 فقط، في حين أنه في 2020 فقد بلغ عدد الطلبات 16 طلباً تحقق منها طلب واحد فقط.

الفرع الثالث: النساء الجامعيات الممولات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب القطاعات

والجدول التالي يستعرض حصيلة التمويل الفعلي للنساء حسب القطاعات كما يلي:

الجدول رقم(05): تعداد النساء الجامعيات الممولات حسب القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الخدمات	00	03	00	01	04	01	01	00	01	02	00	13
الفلاحة	00	00	00	01	00	00	00	00	01	00	00	2
الصناعة	00	01	01	00	01	02	00	00	01	00	00	6
أعمال حرة	01	02	02	03	00	01	01	01	00	04	00	15
بناء وأشغال عمومية	01	01	01	00	02	01	01	00	00	01	01	9
النقل	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	0
الحرف	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	0
المجموع	02	07	04	05	07	05	03	01	03	07	01	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة تمويل بلغت 15.55% للسنوات 2011، 2014، 2019، تليها 11.11% لسنتي 2013 و2015، ثم انخفضت النسبة إلى 08.89% سنة 2012، ثم استمرت في الانخفاض مابين سنتي 2016 و2018، حيث بلغت النسبة 06.67%، وتخللها انخفاض سنة 2017 بما مقداره 02.23%، وهي نفس النسبة التي التقطت سنة 2020، بينما بلغت القيمة الابتدائية ما مقداره 04.45% بالنسبة لسنة 2010، ويمكن التعبير بيانياً عن الأرقام الجدولية على النحو التالي:

الشكل رقم (10): تطور تعداد النساء الجامعيات الممولات عبر القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2010/01/01 إلى غاية 2020/12/31

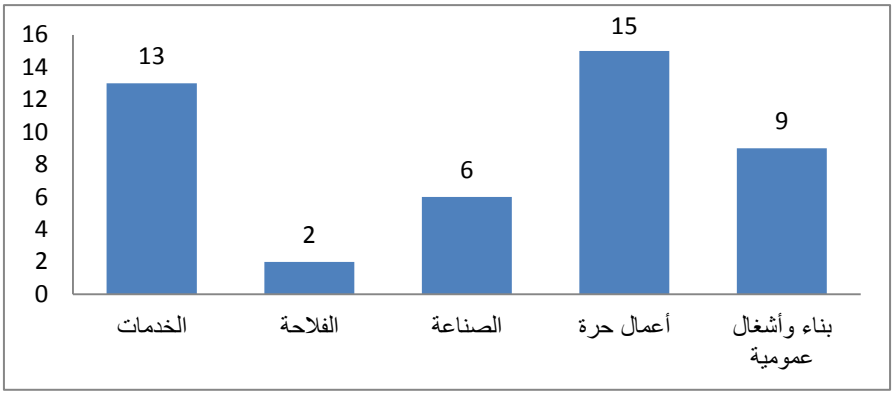

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (03)

يتبين من الشكل أعلاه أن أكبر نسبة تمويل حظي بها قطاع الأعمال وهي 33.33%، تليها 29% لقطاع الخدمات، 20% لقطاع البناء والأشغال العمومية، 13.33% لقطاع الصناعة، 04.44 % لقطاع الفلاحة، وبالنسبة لقطاعي النقل والحرف لم يحظيا بأي دعم مالي طيلة مدة 11 سنة.

خاتمة

حاولت الدراسة تقديم موضوع التوجه المقاولاتي لخريجات جامعة أدرار من خلال هيئات الدعم المالي – الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أنموذجاً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من التقارير والإحصائيات المحلية والتي تخص وكالات الدعم المالي، ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يتم عرضها بالشكل التالي:

- تعمل مختلف الهيئات والوكالات التي استحدثت في الجزائر على امتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل لدى فئة الشباب.
- بالرغم من أن المرأة فرضت نفسها في المجتمع كعنصر فاعل وهذا في شتى الميادين، إلا أنها باعتبارها صاحبة المشروع تبقى أعدادها قليلة في المجتمع،
- التوجه المقاولاتي لخريجات الجامعة يعتبر ضعيفاً، وهذا بالنظر لطلبات الدعم الموضوعة،
- تمثل المقاولاتية النسوية قطباً هاماً ضمن نشاط الدول الاقتصادي،
- لا يزال المناخ الاستثماري في الجزائر بعيداً عن المستوى المطلوب، وهذا بالرغم من العديد من الإصلاحات التي شملته،
- المرأة المستثمرة عموماً تحاول تعزيز جهودها وتطوير تجربتها من خلال متابعة مشاريعها وكشف ومعالجة النقائص.

بخصوص التوصيات التي خرج بها البحث فهي كالتالي:

- تحفيز النساء بضرورة إقامة مشاريع ضمن أموال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،
- ضرورة إقامة روح تحسيسية للمقاولة بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء،

- التأثير على أفكار الطلبة والطالبات خريجي الجامعة وتغيير النظرة التي تعتبر بأن الوظيفة هي المخرج الوحيد للنجاح في الحياة،
- وضع مكاتب استشارات وخبرة على مستوى مؤسسات التعليم العالي من أجل تثمين مجهودات وأفكار الطلبة والطالبات،
- الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية في مجال التمويل بالقرض الحسن.

هوامش ومراجع

[1] أحمد هلالي، ليلى عياد وعبد الرزاق بن حبيب، قراءة في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ممارسة نشاط المقاولة، دفاتر ميكاس، مجلد 16، العدد02، جامعة تلمسان، ديسمبر 2020، ص: 205.

[2] سمية شريف، زوهيرسعودي وسعيدة أعراب، واقع المقاولة النسوية في الجزائر بين آليات الدعم والمعوقات، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص:61 (بتصرف).

[3] منيرة سلامي وايمان ببة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداة المؤسسات الجزائرية، العدد 03 جامعة ورقلة، 2013، ص ص: 49-73، نقلاً عن سهام عزي، المرأة المقاولة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – حالة ولاية الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2018، ص: 504.

[4] رقية حساني، رابح خوني، التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية، إطلالة على حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 06 (العدد 01)، (2015)، ص: 253.

[5] JEANNE HALLADAY COUGLIN, (2002), The Rise of women entrepreneurs people processer and global trrends, London.

[6] أحمد هلالي، ليلى عياد وعبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

[7] نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

[8] نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

[9] جهاد ذياب الناقولا، الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل، دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2011، ص:75.

[10] يسرى زريقة و غزوان صديق جحجاح، الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لخروج المرأة إلى العمل ونتائجها، مجلة جامعة تشرين، الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (39)، العدد (1)، 2017، ص: 380 (بتصرف).

[11] تماضر حسون، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص ص: 60-61 (بتصرف).

[12] أحمد هلالي، ليلى عياد وعبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

[13] Varol, F. (2017), the Determinants of Labor Force Participation of Women in Turkey, A Binary logit Analysis, Journal of History Culture and Art Research, Pp: 92-108.

[14] Khoury Nabil F., Doctor Kailas C., (1991), Education and Employment Issues of Women in Development in the Middle East, Imprinter Publishers, Cyprus, P: 25.

[15] دليلة بن تلوفة، إدماج المرأة الجزائرية في سوق العمل ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير في السكان والتنمية غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص: 40 (بتصرف).

[16] Khoury Nabil F., Doctor Kailas C., Op. Cit., P: 39.

[17] أحمد هلالي، ليلى عياد وعبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

[18] نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

[19] Bahija Amrhar, L'entepreneurship féminin essai de conceptualisation, cahier de recherche n°2001-04, Ecole des Hautes Etudes Commerciales (HEC), Montréal, Canada, p: 21.

[20] سليمان خليل الفارس، عيسى شحادة ملدعون، بشرى مباركة، إدارة الموارد البشرية " الأفراد"، ط 06، جامعة دمشق، 2005/2004، ص: 73 (بتصرف).

[21] Pampel F.C., Tanaka K., (1986), Economic Development and Female Labor Force Participation: A Reconsideration, Social Forces, vol. 64, n. 3, PP: 519-619, And Goldin, C., (1995), The U. Shaped Female Labor Force Function in Economic Development and Economic History.

[22] أحمد هلالي، ليلى عياد وعبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

[23] نفس المرجع أعلاه، ص ص: 207، 208.

[24] نفس المرجع أعلاه، ص: 208.

[25] البنك الدولي، مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري، رؤية الجزائر 2035، (أكتوبر 2017)،

[26] أحمد هلالي، ليلى عياد وعبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 208. (بتصرف).

[27] Ministère de L'intérieure (23-21), Octobre 2007, Intégration de la Jeunesse Algerienne au Dévelopement Economique et Sociale de l'Algerie, Alger, Algerie.

[28] Même Ouvrage ci-dessus.

[29] Ministère de l'Emploi et la Sécurité Sociale, 01-09 رقم براءة الاختراع , 2009, Algerie.

[30] OCED,(2015) , nces.ed.gov/surveys/pisa/ pisa 2015/ index ASP2020 ,2 15 تاريخ الاسترداد.

[31] Même Ouvrage ci-dessus.

[32] Même Ouvrage ci-dessus.

[33] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب ما جاء في نص المرسوم رقم 20-329 والمؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 والمؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

[34] راشدة عزيرو، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في محاربة البطالة في الجزائر، جامعة ابن خلدون، تيارت ، الجزائر، ص ص: 2-3 (بتصرف).

[35] نفس المرجع أعلاه، ص: 4 - 5 (بتصرف).

[36] علي رحال، أمال بعيط، واقع المقاولاتية في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، ص: 179 (بتصرف).

[37] الجريدة الرسمية، (1999)، الجريدة الرسمية (07).

[38] المرسوم التنفيذي رقم 04-14 والمؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 06، ص: 08.

[39] منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر: دراسة ميدانية تناولت طالبات على أبواب التخرج من جامعة ورقلة للموسم الجامعي: 2006-2007، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 71 (بتصرف).

[40] سعيدة ضيف، دور أجهزة الدعم في تمويل ومرافقة المرأة المقاولة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 13، العدد 03، 2019، ص ص: 475-477 (بتصرف).

[41] سهام عزي، المراة المقاولة في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب - حالة ولاية الجزائر-، جامعة الجزائر03، الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 07، العدد01، 2018، ص: 509 (بتصرف).

فلسفة ومبادئ ومنهجية إعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسات وعوامل نجاحها ومعوقاتها وكيفية التغلب عليها (تصور مقترح)

د. طارق عبدالرؤف محمد عامر
جمهورية مصر العربية

فلسفة ومبادئ ومنهجية إعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسات وعوامل نجاحها ومعوقاتها وكيفية التغلب عليها (تصور مقترح)

Philosophy, principles and methodology of re-engineering administrative processes in institutions and their success factors and obstacles and how to overcome them (proposed conception)

الدكتور طارق عبد الرؤف محمد عامر

جمهورية مصر العربية

مقدمة :

يشهد عالمنا اليوم عصرا يتسم بالتغيير والتقدم والنمو السريع بمعدلات متزايدة بما لم يعهده تاريخ البشرية من قبل لدرجة أنه لم يعد هناك شئ ثابت نسبيا فالتغيير سنه الحياه وأصبح حتميا في حياته اليوميه فأصبحنا نشاهد ونسمع كل يوم عن فشل العديد من المؤسسات لأن إدارتها لم تعرف كيف تساير التغيير السريع كما أن المناقشة أصبحت تستحدث الكثير لإحداث التغيير بل إن المنافسه لم تعد مقصورة علي النطاق المحلي داخل دولة بل امتدت لتشمل النطاق العالمي بأكمله ولن يستطيع أن يبقي هذا الجو التنافسي إلا من يعمل بالستمرار علي التطوير والتحسن بضرورة التغيير(نبيل2000،ص169)

وتتضع ملامح التغيير في الانفجار المعرفي الذي ضرورة إحداث تغيرات في إدارة المؤسسات التعليمية ومشكله الانفجار الساكني وتحدي المعلوماتيه وما تحتمه من تغيرات جذرية في عمله التعليم والتعلم والتغيير الاقتصادي من دولته جديدة مثل الجات والتكتلات الاقتصاديه الجديدة وظهور مفاهيم جديدة علي الساحة مثل المنافسة الجودة تحسن الأداء العولمة التخصخصة وكذلك التغير التكنولوجي المستمر الذي له انعكاسته المستمرة علي قيم المجتمع وثقافة (عبد العزيز ، 2001 ص 14 – 16) .

وهذه المتغيرات لا يمكن التعامل معها من خلال نموذج تقليدي للإدارة ولكنها تحتاج إلي نموذج ديناميكي لمواجهتا ليصبح التغير الفعال هو منهج هذه المتغيرات التي تطلب السرعة والمهارة .

وبعد أسلوب الهندسه الإداريه من أهم التطورات العلميه والعمليه التي ظهرت في أوئل التسعينات من القرن العشرين الأمر الذي جعل كثير من المنطمات في العالم تسعي إلي تطبيفه ولاستفادة من ثمارة وتعتبر إعداة هندسة العمليات في مجالات أحدث التقنيات والتحولات الإداريه بعد إدارة الجودة الشامله التي شغلت علماء الإدارة منذ مطلع التسعينات تكمل الجودة وتضيف إليه بعدها ما وهو الاهتمام والتركيز علي العمليات بتحسينها بصفاتها جوهر الإدارة والتنظيم التي تطلب اهتماما كبيرا (فؤاد ،2003، ص 221) .

فقد أدركت المؤسسات التي كانت منافسة عالميه شديدة أن أساليب عملنا القديم التمثله في تطوير المنتجات وبيعها وخدمتها لم تعد تواكب العصر واختارت التغير الجذري عندما أدركت أنه المدخل الوحيد لتفادي الفشل المحقق وتبنت مدخل الهندسة الإداريه حيث قامت باتخلص من طرقها القديمه في معالجه الأمور وبدأت بفكرورؤي جديدة (ما يكل ، 1999) .

وبذلك يتضح أن أسلوب الهندسة الإداريه أو إعادة هندسة العمليات الإداريه في المؤسسة يهدف إلي زيادة فعالية المؤسسة علي إدارة ذاتها وتحسين مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وتتضمن بالطبع إحداث تغيرات جذرية في شكل العمليات مما دفع إلي الجواء لهذا المدخل الجديد للوقوف علي استخداماته بقصد تحسين العمليات الإداريه حيث يمثل المدخل خطوة فعاليه نحو إيجاد طرق أكثر فعاليه تناول المشكلات الحقيقية التي تواجه ايدارة المؤسسات والتي تتطلب إعادة الهندسة وإن تحسين الأداء وتطوير المؤسسات لم يعد أمرا اخ تياريا تلجأإليه الإدارة أو تصرف عنه باختيارها ولكنه أصبح جوهريا الإمكان بقاء المنظمة وعدم إخفاقها (علي ،1998 ،ص14)

مشكلة الدراسة :

تصاغ مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

س1 : ما هي فلسفة إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س2 : ما ماهية وطبيعة هندسة العمليات الإدارية ؟

س3: ما هي أهداف إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س4 : ما هي المبادئ الأساسية لأبعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س5 : ما هي خصائص إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س6: ما هي منهجية إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س7: ما هي سمات منظمات إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س8: ما هي متطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س9 : ما هي أنواع المؤسسات التي تحتاج إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س10: ما هي أساليب وأدوات هندسة العمليات الإدارية ؟

س11: ما هي معوقات نجاح عملية إعادة هندسة العمليات الإدارية ؟

س12 : ما التصور المقترح للتغلب على معوقات نجاح عملية إعداة هندسة العمليات الإدارية ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- **فلسفة إعادة هندسة العمليات الإدارية . - ماهية وطبيعة هندسة العمليات الإدارية .**
- **أهداف إعادة هندسة العمليات الإدارية . - المبادئ الأساسية لأبعادة هندسة العمليات الإدارية .**
- **خصائص إعادة هندسة العمليات الإدارية . - منهجية إعادة هندسة العمليات الإدارية .**
- **سمات منظمات إعادة هندسة العمليات الإدارية . - متطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية .**
- **أنواع المؤسسات التي تحتاج إلى إعادة هندسة العمليات الإدارية . - أساليب وأدوات هندسة العمليات الإدارية .**
- **معوقات نجاح عملية إعادة هندسة العمليات الإدارية .**
- **بماء تصور مقترح للتغلب على معوقات نجاح عملية إعداة هندسة العمليات الإدارية ؟**

منهج الدراسة :

اتبع الباحث المنهج الوصفى باعتباره المنهج الملائم والمناسب لهذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة :

أ- الهندسة الإدارية :

ليس هناك اتفاق واضح ومحدد بين الباحثين والمفكرين حول مفهوم الهندسة الإدارية لذلك تعددت آراء الباحثين مفهومها وذلك علي النحو التالي :

أشار هامرHamur وتشامبي Champy 1993 علي أنها إعادة تصميم الشامل للعمليات الإداريه بالمؤسسة لتحقيق تحسينات جذرية الاداء . (Hamur,Chapy 1993, P15)

1 - أشار دافيز1993Divis إلي أنها هندسة المؤسسات من نظم العمل القديم المعمول بها حاليا بشكل جذري وتصميم نظم جديدة بدلا مها . (Divis , 1993 , p 45)

2 - أشار توفيق عبد المحسن 1997 إلي أنها أحد المداخل الإداريه الحديثة الذي يهدف إلي إحداث تحسين جذري وسريع في منظومات العمال من خلال إعادة تصميم العمليات الاستراتيجيه والسياسات والهياكل التنظيمة والقيم ولالافتراضات المساندة بشكل غير تقليدي (توفيق ، 1997 ، ص 208)

3 - أشار حشمت جبر1997إلي أن مفهوم الهندسة يتمثل في تنحية ما هو قائم بالفعل وإطلاق التفكير الحر دون التقليد بالحلول المستقرة والأنماط الساندة والقواعد المتعارف عليها(حشمت،1997، ص 29)

ب) مفهوم العمليات الإداريه :

هي مجموعة متتابعة من الأنشطة ذات العلاقة والتي تحول المدخلات إلي مخرجات (تركي 1996) .

تعرف العمليات بأنها المجموعة المتناغمة والمنتاسقة من الأنشطة التي يتم تقييمها لتحويل مدخلات معينة إلي مخرجات محددة يمكن قياسها وتستهلك خلال تفاعلاتها موارد بشرية ومادية فضلا عن الوقت المس تغرق في الأداء بهدف تحقيق متطلبات المستفيدين من الخدمات .(محمد ، 2001 ، ص 22)

ح) مفهوم إعادة الهندسة

تعني إعادة الهندسة عند مايكل هامر وجيمسي شامي إعادة التفكير المبدئي والأساسي وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصيغة جذرية هدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة وليست هامشية تدريجية في معايير الأداء الحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة (ما يكل 1999،ص19)

وفي ضوء المفهوم السابق يضع مانجا نيلي تعريفا أكثر تفصيلا لإعادة الهندسة يتضح فيه نوعية العمليات المطلوبة في هذا الشأن ومن ناحية أخري أخذ في إعتباره أن نشاط إعادة الهندسة لا يكتمل إلا يتناول العوامل التنظيميه الأخري ذات الصلة والتأثير علي تلك العمليات الخاضعة لإعادة الهندسة وعليه جاء تعريفه لإعادة الهندسة بأنها إعادة التصميم الجذري والسرع لعمليات العمل الاستراتيجيه وذات القيمة المضافه لكل من النظم والسياس ات والبني التنظيمية التي تدعم تلك العمليات الاستراتيجية وذلك لتحسين تدفق والإنتاجية في المنظمة(توفيق ، 2001 ، 208)

أما توشي روس (Touche Ross 1995) فقد عرفها بأنها وسيلة إلي عدم من المعارف تستخدم الإحداث تغيرات جوهرية المؤسسة بهدف إحداث تغيرات أساسيه في تطوير الأداء للمؤسسة ورفع أدئها وتحسينه. Touche Ross , 1995 P169)

أما أبو لنسكي (Obolensky ,1995) فيعرف إعادة الهندسة بأنها ماتتحمله المنظمة في سبيل تغيير عملياتها والرقابة الدخلية بما من الشكل الهيدواركي الراسي (الوظيفي)،(التقليدي) إلي الشكل الأفقي (غير الوظفي) والقائم علي خرق العمل والمفلطح الشكل وذلك بالتركيز علي العمليه التي ترضي المستهلكين (Obolensky ,1995 , P15)

ويري البري ألبرت تشان وباوريج دللي " " A chan and p . Bradley " إن إعادة الهندسة عبارة عن منهج لتحقيق تطوير جذري في أداء المنظمات في وقت قصير (شاكر ، 2002 ، ص 10)

كما تعرف إعادة الهندسة عند هامر وتشامبي (Hamur and Schampy) بأنها إعادة التفكير بصورة جادة وأساسية في عمليات المنظمة وإعادة تصميمها بشكل جذري لتحقيق تحسينات ثورية في معايير الأداء مثل التكلفة – الجودة – الخدمة - سرعة – سرعة إنجاز العمل.(Hamur and Schampy , 1990 , P104 - 112)

ويعرف كل من دافينبورت Davenport 1990وشورت إعادة تصميم عملية التشغيل بأنها تحليل وإعادة تصميم تتابع العمل وعمليات التشغيل داخل وبين المنظومات (Davenport , 1990 , p47)

ويعرفها رايموند بأنها : إحداث التغيير جذري في العمليات التنظيمية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الاستخدام الأمثل وذلك لتحقيق تحسينات جوهرية في الجودة والأداء والإنتاجية

د) مفهوم إعادة هندسة الإدارية :

إجراء تغييرات شاملة في العمليات الإدارية داخل المؤسسة من حيث تخطيط وأداء العمليات الإدارية والرقابة علي تنفيذها من خلال أطر ومناهج مستحدثة تهدف في المقام الأول إلي تحقيق أهداف متعددة وتعتمد تلك الأطر علي عدة أساليب وإجراءات للعمل المشترك وتضع في الاعتبار تداخل المعارف وشموليه التفسير في تشخيص المشاكل وصياغة الأهداف وإعادة جدوله الخطط والأعمل وتنفيذ البرامج المعاد جدولتها ومتابعة التنفيذ الفعلي ونتائجه . (Donavan,1994, P3 – 12) .

فقد عرفها هامر وشامبي (Hammer & champy) بأنها إعادة التفكير بشكل أساسي لإعادة تصميم العمليات بطريقة جذرية بهدف تحقيق تحسينات جوهرية وليست تحسينات هامشية في معايير الأداء المؤثر والحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة (Hammer & champy , 1995 , p 32)

ويعرفها توشي روس (Touche Rose) بأنها وسيلة تستند إلي عدد من المعارف تستخدم لإحداث تغييرات جوهرية داخ ل المؤسسة بهدف إحداث تغييرات أساسية في تطوير الأداء التنظيمي للمؤسسة ورفع أدائها وتحسينه . , 1995, Touche Rose) P 165)

هـ) مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية

بالرجوع إلي أدبيات البحث في هذا المجال اتضح أن هذا المفهوم ورد تحت عدد من مسميات مثل إعادة تصم يم نظم العمل وإعادة تصميم العمليات والهندسة الصناعية الجديدة وإعادة هندسة الأساليب الإدارية وهذه مسميات وإن كانت تختلف اختلافا جزئيا في صياغتها إلا أنها تتفق إلي حد بعيد في مضمونها (Paker ,1993 , P38)

ماهية وطبيعة إعادة الهندسة الإدارية :

يعد أسلوب الهندسة الإدارية أحد المداخل الإدارية الحديثة التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات قليلة حيث يعتبر هذا الأسلوب صيحة النصف الثاني من التسعينات (Telvvar,1993 P24)

ويعد مايكل هامر Hammer أبا الهندسة الإدارية حيث يرجع إليه الفضل في انتشار هذا الأسلوب لا سيما بعد كتابة المشهور إعادة بناء المؤسسات والذي صدر في عام 1993(مايكل، 1993 ،ص 27).

ولقد أصبح هذا المفهوم مشهورا في أنظمة الأعمال ونظم المعلومات لتوضيح التحول والانتقال التنظيمي ومع ال عديد من التناولات الادارية الجديدة تتطلب إعادة الهندسة التركيز علي العمليات الادارية بدلا من المهام الوظيفة وبهذا تكون إعادة الهندسة ليست مهمته فقط كيفية أدائنا لمهام أو وظائف معينة بل ما إذا كنا متأكدين من أن مهام الوظائف ضرورية لتحقيق العملية الموجهة نحو العميل(أسامة،2001،ص27)

وتعتبر إعادة الهندسة شكلا من أشكال التغيير الكلي للمنظمات فهي تنطوي علي إعادة التصميم الجوهري للعمليات التنظيمية لتحقيق تحسينات أساسية في محددات الوقت والتكلفة والجودة والخدمة ومن خلال ما سبق نرى أن مداخل إعادة الهندسة يرتكز علي ع دة مفاهيم أساسية تتبلور في التمكين وفريق العمل والتعاون ويبدو واضحا أن مفهوم التمكين يعتبر من المفهومات الجديدة ويقصد بهذا المفهوم إعطاء صوت حقيقي للعاملين بحيث يتم ذلك خلال بناء وتصميم العمل بطريقة تمكنهم وتسمح لهم باتخاذ قرارات نهائية لها علاقة بتحسين ال عمليات الوظيفة التي تخصه ضمن مقاييس إرشادية محددة أو هو عبارة عن عملية منح العاملين وتزويدهم بالمهارات والأدوات والمعلومات والتفاعل مع الآخرين واتخاذ القرارات

المناسبة فيما يتعلق بإتقانهم العمل وإدراته بطريقة تمكنهم من تقديم خدمة أفضل للعملاء (موسى و 1999 ، ص 77 – 78)

وهناك من ينظر إلي أسلوب الهندسة الإدارية علي أنه إعادة التصميم السريع والجذري للعمليات الإدارية الإستراتيجية وذات القيمة المضافة الجوهرية وكذلك للنظم والسياسات والبيئة التنظيمية المساندة بهدف تعظيم تدفقات العمل وزياة الإنتاج في المنظمة بصرورة خارقة (محمد ، 1999 ، ص 91).

من المفاهيم السابقة يمكن القول أن أسلوب الهندسة الإدارية يشتمل على الآتي :

- إن إعادة الهندسة أسلوب جديد لتطوير الأداء يهتم بالتغيير الجذري داخل المؤسسة .
- إن جميع العمليات والإجراءات القديمة يجب القضاء عليها وإحلال أساليب جديدة في العمليات كلها .
- إن إعادة الهندسة تركز علي العمليات وليس علي المهام والوظائف والأفراد .
- إن إعادة الهندسة تعتمد علي التحسين المستمر للمؤسسة بحيث تعمل على السرعة في الأداء والدقة وتحقيق الأهداف الفعلية المرجوة .

تعتبر إعادة الهندسة مدخلا متوازنا لع دد من أدوات التحسين التقليدية والهدف هو الحصول علي نتائج أفضل فإنها تعتمد علي تغيير العملية بينما تعتمد برامج التطوير أو التحسين الأخري علي تغيير الوظائف أو الهيكل التنظيمي فقط.

ويتضح من التعريفات السابقة لمفهوم الهندسة الإدارية أنها تعبر عن التغيير الجذر ي لفن الإدارة بهدف الحصول علي أداء فوق التصور حيث أنه مدخل متكامل لإحداث التطوير والتحسن الكلي للعمليات الإدارية بشكل جوهري وسريع وتستطيع إدارة المؤسسة استخدامه كأحد المداخل الإدارية الحديثة لمواجهة التنافس الحاد في بيئة سريعة.

وبناء على تلك تعرف الإدارية بأنها إطار منهجي يقوم علي إعادة هندسة العمليات الإدارية داخل المؤسسة من تخطيط وتنيظم وتوجيه ومتابعه وتقوم ويعتمد علي إعادة هيكله وتصميم العمليات الإدارية والافتراضات المساندة العمل القائم بشكل غير تقليدي بهدف إحداث تحسين جذرى وسريع للعمليات الإدارية .

- فلسفة إعادة هندسة العمليات الإدارية :

إعادة أسلوب معين للتطوير والتحسين المستمر يمكن من خلاله الربط بين تكنولوجيا المعلومات والعمليات المتعلقة بمجال أعمل معين بما يؤدي إلي إعادة تصميم العمليات . (نبيل ، 1995)

وتبني فلسفة إعادة الهندسة علي البدء من جديد لأن الهدف ليس تحسين ما هو قائم بالفعل بل استبعاده والبدء من طريق آخر عن طريق تحليل العمل وتحديد أجزاءه ومكوناته واعادة تكوينه وربط الأجزاء علي أسس أكثر دقة وإيجاد الطرق المثلي التي يمكن عن طريقها انطلاقه للتحسين وإنجازات في أداء (Cross,1999, P38)

ويري سلطان أنه يمكن تفادي التغيير الجذري عند استخدام أسلوب الهندسة الإدارية عن الطريق الاستفادة من الخبرات المكتسبة من المؤسسات الأخري والتركيز علي التحسين المستمر لكافة العمليات الإدارية داخل المؤسسة. (Davis ,1997,P18) وتتطلب هذه العملية إصدار وتبني الادارة العليا لمفاهيم إعادة هندسة العمليات والإيمان بها وتوفير بيئة صالحة وتربة جيدة حتي يمكن إجراء تغيير جذري وشامل للعميات التي تقوم عليها المؤسسة مما يتولد عنه طفرة يمكن أن تحقق نتائج طيبة مع ضرورة أتباع أسلوب منهجي لتحقيق التطوير المرغوب .

أهداف إعادة العمليات الإدارية :

حتي يتم الاستفادة من إعادة الهندسة في تطوير أيه منظمة يجب تحديد أهدافها بوضوح ويري برنت دافيز (Brent Davis) أن أسلوب الهندسة الإدارية يهدف من خلال إعادة هندسة العمليات داخل المؤسسة إلي تحقيق تحسين جودة الخدمة المقدمة داخل المؤسسة وتدريب العاملين علي ممارسة مسؤولياتهم بصورة متزامنه وذلك لزيادة الفعالية التنظيمية وتحسين الوضع التنافسي وتخفيض زمن العمل ومن دورة العمل والإتجاه المستمر نحو التطوير والروح المعنوية العالية لأفراد تجنب أو إهمال الخطوات غير الضرورية وتحسين العمليات غير الفعالة وتحسين الأداء المواجه للمتغيرات العالمية وإحداث تغير جذري سريع في العمليات الإدارية حيث تنفيق الهندسة مع الإدارة الاكترونية في التركيز علي العمليات والعملاء ويهدف إلي أسلوب الهندسة الإدارية من خلال إعادة هندسة العمليات داخل المؤسسة إلي تحقيق الآتي (Davis , 1997 , P18)

1 - تحسين جودة الخدمة المقدمة داخل المؤسسة .
2 - تدريب العاملين علي ممارسة مسئولياتهم بصورة متزامنه وذلك لزيادة الفعالية التنظيمية
3 - تحسين الوضع التنافسي .
4 - تخفيض زمن دورة العملي .
5 - الاتجاه المستمر نحو التطوير .
6 - الروح المعنوية العالية لأفراد .
7 - تجنب أو إهمال الخطوات غير الضرورية .
8 - تحسين العمليات غير فعالة .
9 - تحسين الأداء لمواجهة المتغيرات العالمية .
10 -أحداث تغير جذري سريع في العمليات الإدارية .

- المبادئ التي تقوم عليها إعادة الهندسة :

تشمل إعادة الهندسة عدة مبادئ مثل دمج الوظائف ومنها أن مراجعة الأنشطة بشكل مستمر من قبل الإدارة يمكن أن يقوم إلي دمج وظيفة وذلك في حالة الوظائف ذات الطبيعة الواحدة المتقاربة والتي تتطلب من الموظف مهارات واحدة أو متقاربة حيث إن تعد الجهات التي يؤدي إلي تضارب المعلومات الواردة من كل جهه والحاجة إلي مطابقتها ومن الممكن حدود نوع من التضارب بين هذه التخصصات ومن أهم نتائج دمج عدة وظائف في وظيفة واحدة : خفض عدد الأخطاء المرحلة .

1- خفض كل مراحل الأداء وطوله الإجزائي والوقتي .
2- قله عدد مرات الأداء لتدارك الأخطاء .
3- تركيز الأداء علي موضع أو مركز واحد وربما لدي مسئول واحد بدلا من تشتيته علي عدة مواضع أو مراكز وعدة موظفين .
4- الوصول إلي حل وسط مركزية ولامركزية اتخاذ القرار بمعني إمكانية تزويد الإدارات الفرعية بأجهزة حاسب صغير مرتبطة بشبكة لا سليكة مع الإدارة العامه للمؤسسة يوفر لها الحصول علي المعلومات الغورية من الإدا رة العامه لا في نفس الوقت .

حيث إن تقليل المركزية يؤدي إلي انجاز العمل في مكانه وتقليل الإجدراءات اللازمة للعمل وإتاحة الفرص لكثير من الموظفين بدرجة مناسبة من حرية التصرف عند اتخاذ الفرار بإعادة الهندسة الإدارة بالمنظمة فهناك عدة يجب في الإعتبار وتتمثل في: (محمود ، 2002 . ص 26 – 28)

1 - التصميممن خلال التكرار أو إعادة مع مراعاة المرونه وتزيد فوق العمل بالأدوات والأساليب الإدارية الحديثة .

2 - 2- البدء بعمليات التشغيل ذات القيمة المضافة ثم تحديد عمليات التشغيل المساعدة أيضا أن الأخيرة لها أثر ايجابي علي خدمة العميل .

3 - إدماج تكنولوجيا المعلومات لعمليات التشغيل ذات القيمة المضافة الجوهرية وعمليات التشغيل المساعدة .

4 - إعادة التفكير في الحدود مابين عمليات التشغيل بالمنظمة وتلك التي لدي الموردين والعملاء .

5 - إعادة التفكير في فوائد المركزية مقابل فوائد اللامركزية .

6 - الأخذ في الإعتبار تجزئة مدخلات عملية التشغيل وخلق تدفق موازي لعملية التشغيل الأصلي.

7 - إعادة تتابع الأنشطة المكونه لعملية التشغيل حيث يمكن الحاجة لفصل العمليات التشغيل الفرعية .

8 - إعادة التكبير تعبير وإعادة تعيين أو تحديد حدوث الرقابة .

9 - تبسيط الحدود المشتركة بين العمليات وتدفقات المعلومات .

10 -استخدام مخرجات عملية تشغيل معينه ومدخلات لعملية تشغيل أخري .

11 -معالجة الموارد المنتشرة جغرفيا كما لوكانت مركزية

12 - يدور التنظيم حول النتائج وليس حول المهام .

13 -السماح بالعمل المتزامن والمعتمد علي بعضه البعض .

14 -توفير القدرة علي انجاز القرارت للعاملين .

15 -إقامة قنوات تغذية العكسيه بالمعومات .

16 -خلق التركيز علي المستهلك .

17 -وضع نقاط التقدم المثالية لعملية التشغيل .

18 -تحديد مبادئ التنظيم التقليدية .

خصائص إعادة هندسة الفعالة :

هناك مجموعد الخصائص المميزة لإعادة الهندسة بحيث يظهر تكامل عدة وظائف في وظيفة واحدة وهذا بالطبع عكس تقسيم العمل الذي كان سائدا إبان الثورة الصناعة كما أن اتخاذ القرارات بواسطة العاملين فالإدارة أصبحت ليست من الأهمية بمكان خطوات أداء عملية التشغيل بصورة طبيعة ولا توجد هناك حدود مصطنعة عمليات التشغيل ذات طبيعة محدودة مع التنويع وفقا لمتطلبات العميل وفي إعادة الهندسة يتم إجراء إعادة الهندسة للموقع الأكثر حسابسة وأهمية حيث يجب اختبار القائم علي إعادة الهندسة بحيث يكون قادرا علي تحقيق عائد سريع تحقيق أعمال الإختبار والرقابه . بحيث يتم تجنب الأعمال التي ليست ذات قيمة مضافه تخفيض أعم ال الإصلاح إلي إدني حد ممكن ويعتبر ذلك هو الطريق الآخر لتجنيب الأعمال التي ليست ذات قيمة مضافه (ممدوح ، 2002 ، ص 24) .

منهجية إعادة هندسة العمليات الإدارية :

تتفق معظم الخبراء المتخصصين في مجال إعادة الهندسة علي عدد من المراحل أو الخطوات الرئيسة التي تعد بمثابه دعائم أو ركائز لتنفيذ برامج إعادة الهندسة وهي التي تتكون منها منهجية إعادة الهندسة وهي (Croos , 2002 , P 89) :

1 - الإعادة : تحريك وتنظيم وتحفيز الأفراد الذين سيقومون بعملية إعادة الهندسة .

2 - التحديد : تحديد العمليات التي سيجري عليها إعادة الهندسة .

3 - التصور : وذلك باختبار التصورات المطلوب تحقيقها .

4 - الحل : تحديد المتطلبت وأدوات تنفيذ عملية إعادة الهندسة .

5 - التحول : تنفيذ وتطبيق عملية إعادة الهندسة .

سمات منظمات إعادة الهندسة :

ثلاثة أنواع من المنظمات في احتياج لتطبيق مدخل إعادة الهندسة :

1- المنظمات ذات الوضع المتدهور وهي منظمات ذات أداء متدني بشكل ملفت للنظر من حيث ارتفاع التكلفة في مقابل تواضع الخدمات المقدمة

2- المنظومات المتوقع تدهور أدائها في المستقبل القريب وهي منظمات تتصارع من أجل البقاء بين مثيلاتها ولكنها لا تستطيع مواكبة التطور الحادث في ميدان عملها الأمر الذي في موقع تنافسي بين مثيلاتها من المنظمات الأخري

3- المنظمات الناجحة وفقا المقاييس الإدارية المتعارف عليها ولكن لديها دافع الطموح للتقدم والتطور وكذلك توسيع الثقة فيها بينها وبين منافسيها من المنظمات الأخري وتؤكد الأديان علي أن تطبيق مدخل إعادة الهندسة بركائزة وخصائصة وأهدافه علي الأنواع الثلاثة من المنظمات سالفة الذكر يؤدي إلي تحقيق استراتيجية متكاملة لتطوير أداء هذه المنظمات علي نحو صحيح مما يساعد الحافظ علي الوقت والمال ويقضي هذا كله إلي اشتراك تلك المنظمات في عدة سمات نابغة تطبيق مدخل إعادة الهندسة.

وأول يأخد إعادة الهندسة في الاعتبار هو العمليات الإدارية الإستراتيجية القيمة القيمة المضافه ومن ثم تعد الوظائف هي نقطة الارتكاز في المنضمة وعليه يدور التنظيم حول المخرجات لا المهام ويقوم بأداء العملية من بدايتها إلي نهايتها الذي يحتاج إلي م خرجات هذه العملية في تسيير عمله ومن ثم يتم التعامل مع الموارد والبيانات بشكل مركزي وتصبح الأنشطة متوازية تتدفق بشكل طبيعي ويحدث التكامل بين نتائجها ويصبح القرار ومعالجة المعلومات والضبط جزء من العملية ذاتها ومن تقل الحاجة إلي الإصلاح والمطابقة المستمر((Cocrning , 1996, P 126 – 127) ويعد وجود فرق العمل هو السمه الانية إعادة الهندسة حيث يتحول العمل من أقسام وظيفة إلي فرق عمليات ويقوم جميع أعضاء الفرق بالتدريب علي كيفية الأعمال التي كان يقوم بها كل فرد منهم في السابق كما يعد من الملامح البارزة المنظمة المعاد هندستها التحول من التدريب علي القيام بمهام والأنشطة محدودة إلي التعلم كيفية التعامل مع مهام تتم في ظروف مختلفة والتي تنشأ في وجود صبغة الشخص المحترف داخل المنظمة .(مايك ، 1999 ، ص 92)

وهناك ملمح أخر مع الملامح البارزة في المنظمة المعاد هندستها ويتمثل في تغير معايير الترقي من الأداء إلي المقدرة بمعني أن الأمر لم يعد يتعلق بالوصول إلي المستوي التالي من المساق الوظيفي والارتكاز علي الموقع والسلطة بل أصبح يتعلق بزيادة المهارات وبالمعرفة وال قدر علي التأثر وعملة فبدلا من الترقيه من عمل إلي آخر أكبر فإن المساق الوظيفي سيتعلق بالنمو الشخصي وإنجاز مقدار أكبر من العمل بشكل أفضل أما رضا متلقي الخدمة فيعد ملمحا بارزا في

المنظمة المعاد هندستها فإعادة تصميم العمليات تسعى إلي تحقيق هذا الهدف بالدرجة الأ ولي فنجد تغيير ثقافة المنظمة من الاهتمام برضاء الرؤساء إلي التركيز علي رضاء متلقي الخدمة وتربط المكافات بمدي تحقق هذا الجانب كما ستتبع إعادة الهندسة إحداث تغيرات عديدة في كافة أرجاء المنظمة تماشيا مع التركيز علي العمليات والفلسفة الجديدة التي تبنها إعادة الهندسة فنجد تحولات عديدة منها : تحول أدوار الأفراد من مضبوطة ومراقبة إلي محفزة وتحول الإداريين من مشرفين إلي مدربن كما يتحول التنفيذيون من ملاحظين إلي قادة كما يشجع في المنظمة روح المخاطرة هذا بالإضافة إبللي تغيير الهياكل هيراريكية إلي مسطحة . (Mathew, 1995 , P 427)

أنواع الهندسة الإدارية :

للهندسة الإدارية أنواع متعددة تتمثل في الآتي :

أ) إعادة هندسة المنهج أو الخدمة :

ويقصد التجديد أو إعادة العمل أو صقل أو إصلاح أو تطوير الخدمات والذي يعنينا في هذا النوع بحيث تحقق إشباعا أكثر للطلاب وأولياء الأمور وا لمجتمع المحلي حيث إن الأهمية الأكيد من عملية إعادة الهندسة نتيجة لفشل الخبرات والسياسات التنظيمية الحالية بدرجات متفاوته في الربط بين داخل وخارج المدرسة .

ب - إعادة هندسة العمليات:

ويقصد به دراسة وفحص وتعديل نظام العمليات الداخلي الإعطائة شكلا أو وظيفة ج ديدة توكب التكولوجية المتقدمة .أو تعمل علي الاستفادة من تقليل دورة التشغيل أو اتباع أساليب مبتكرة تقلل التكاليف وتحقق المزايا المطلوبة .

جـ - إعادة هندسة النظم الإدارية :

ويقصد بها أحداث تغيرات وتحسينات جوهرية في مقاييس الأداء .

- مراحل عملية إعادة الهندسة الإدارية :

إن عملية إعادة الهندسة قد أكثر من أداء كي تلبي احتياجات الآلية لها من الدراسة علي استخدام طريقة لوينثنال وهي منهجية مشتقة من منهجية مانجنيايللي والتي تتكون من أربع مراحل رئيسة (جافري ، 2002)

المرحلةا لأولى : مرحلة الإعداد والتغيير:

وتتم هذه المرحلة بالتوازي مع المراحل الأخرى وهي مرحلة التخطيط في التغيير وتشمل التهئية والإعداد لتطبيق إعادة الهندسة

المرحلة الثانية من الخطوة الثالثة التخطيط للتغير:

وهذه المرحلة تتم بالتوازي مع المرحلة (الإعداد للتغير وتتم هذه المرحلة في ثلاث خطوات رئيسية تب دأ باستحداث رؤية ورسالته ومبادئ إرشادية ثم وضع خطط عمل استراتيجية (3-5) سنوات خطط عمل سنوية .

المرحلة الثالثة :تصميم التغيير:

وهذه هي المرحلة التالية بعد انهاء المرحلتين السابقتين التخطيط للتغير – والإعداد للتغير معا وتمثل هذه المرحلة الجزء الحقيقي لإعادة الهندسة حيث تحاول هنا وضع تصور منطقي لتنفيذ العمليات

المرحلة الرابعة : تقوم التغيير:

وعموما تحتوي هذه المرحلة علي مراجعة وتقويم التقدم وتكرار دورة التخطيط السنوية للعمليات وهي تمثل هنا الخطوة الثالثوة عشرة والنهائية لإعادة الهندسة وفي الخطوة يتم وضع عملية إعادة الهندسة وتكون في هذه الخطوة استعداد لعمليات إعادة هندسة أخري .

أنواع المؤسسات التي تحتاج إلي إعادة هندسة العمليات :

المؤسسات التي يمكن أن تطبق إعادة هندسة العمليات تنقسم إلي ثلاثة أنواع :

أ – المؤسسات ذات الوضع المتدهور :

هي المؤسسة التي تواج ه أزمات ومشكلات الإدارة الحالية التي تبعدها عن المناسبة والتقدم والتي تدنت إلي مستوي يدفع الطلاب وأولياء الأمور والعاملين إلي المجاهرة بالشكوي أو التذمر أو الفشل المتكرر وهذا مايطلق عليه إعادة الهندسة بأسلوب رد فعل تقوم المؤسسة بتنفيذه عند حلول أزمة أو مشلكة تستلزم إحداث تغير جوهري

ب - المؤسسات التي لم تصل إلي التدهور ولكن تتوقع إدارتها بلوغ ذلك الوضع في المستقبل القريب :

قد تكون الإدارة الحالية لا بأس بها ولكن تلوح في الأفق غيوم التدهور أو ظهور منافسين جدد أو التغير في متطلبات قوانين العمل والمجتمع ككل ته دد بقائها ونجاحها في المستقبل وهذا مايطلق علية إعادة الهندسة بأسلوب متفاعل يواكب التطور حيث تحاول الإدارة مسايرة المتغيرات والتطورات التي تتطلبها الظروف المتجمعة والبيئية قد يظن البعض أو تبني هذا يتم فقط عندما تعاني المؤسسة من المشاكل والصعوبات التي تتطلب منها إعادة ترتيب أعمالها ولكن يتم تبني هذا المفهوم أيضا عند الرغبة في الاحتفاظ بمركز المؤسسة من المشاكل والصعوبات التي تطلب منها إعادة ترتيب أعمالها ولكن تبني هذا المفهوم أيضا عند الرغبة في الاحتفاظ بمركز المؤسسة المتقدم وبالنجاح الذي حققته (على ، 1998 ، ص 314)

جـ - المؤسسات التي بلغت قمة التفوق والنجاح :

وهي المؤسسة التي لاتوجد صعوبات ملموسة ولا تلوح في أفاقها المستقبلية نظرة التدهور ولكن تتميز إدارتها بالطموح والتفاني لتحقيق المزيد من التفوق والابتكارات بمعدلات قياسية في الأداء حيث أن السمة المميزة لتلك المؤسسة النجاح هو طموحها وتطلعها الدائم لتحقيق المزيد من التفوق وعدم الاقتناع بمستوي آدائها الحالي . مما يدفعها للتخلي عن أساليبها السابقة الناجحة وابتكار أساليب أكثر نجاحا وهو ما يطلق عليه إعادة الهندسة بأسلوب المبادرة عندما ترغب المؤسسة في إحداث تطوير يتيح لها الحصول علي مركز قيادي ومزايا تنافسية .(مايكل ، 1999 ، ص 21)

هذا يوضح أن مفهوم إعادة الهندسة لعمليات ليس فقط للمؤسسات التي تعاني من صعوبات ولكن أيضا للمؤسسات الرائدة الناجحة في مجال عملها كما يمكن تطبيقه علي أي مؤسسة كبيرة أو صغيرة صناعية أو خدمية تهدف للربح أو لتقديم خدمة اجتماعية وتعمل في مجال العام أو الحكومي أو الخاص فما هو غير واقعي بالأمس يصبح اليوم روتينا وفي ظل عالم التغير السريع يجب أن تغير المؤسسات أفكارها التقليدية التي تركز علي التخطيط والرقابة ونمو الإدارة لتوكيد مفاهيم السرعة والابتكا ر والمرونه والجودة وتعد إعادة الهندسة الحل الوحيد أمام تلك المؤسسات لتصل إلي ذلك العالم الجديد .(mighael,1995, P 7)

- النتائج المترتبة على تحقيق مبادئ إعادة الهندسة :

يلخص سعيد عامر (2000) النتائج المترتبة علي تحقيق مبادئ إعادة الهندسة في الآتي (سعيد ، 2000 ، ص132 – 133) :

أ - النظرة للعملاء : الخدمة أصبحت غاية المؤسسة .

ب - أدوار المديرين : يتحول المدير من مشرف أو ناظر أو مراقب إلى مدير فريق يساعد ويوجه ويرشد .

جـ - أدوار العاملين : يتحول هؤلاء من منفذين - متلقين الأوامر – مستجيبين للتعليمات والتوجيهات إلي مشاركين فاعلين لهم رأي في اتخاذ القرار.

د- الهياكل التنظيمية : تتحول من أشكال هرمية رأسية هيراركية إلي شبكات أفقية مسطحة .

هـ الوحدات التنظيمية : يجري التحول من الإدارات أو الأقسام الوظيفة إلي فريق عمل يؤدي عملا متكاملا (عملية كلية).

و- الوظائف :تتحول الوظيفة من مجرد تجمع لمهام وأعباء جزئية – إلي عمل متكامل متعدد الأبعاد يعتمد ويسهم في المسؤلية المشتركة لفريق العمل .

ز- تقييم الأداء : يتحول من تقييم الأنشطة والمجهودات : إلي قياس النتائج والإنجازات .

ح- الإعداد الوظيفي : يتحول من الإعداد المهني أو التدريب المتخصص إلي التعليم المستمر وتواصل اكتساب مهارات جديدة .

ط – الترقية: تتحول من معيار الأداء الحالي في الوظيفة الحالية إلي القدرات المستقبلية في المواقع الجديد .

أدوات وأساليب إعادة هندسة العمليات الإدارية :

إن نجاح عملية إعادة الهندسة يعتمد أساسا علي كيفية التطبيق السليم للأداة ولذلك فإن اختيار الأداء يعتبر عاملا من عوامل نجاح عملية إعادة الهندسة .

والاختيار تلك الأدوات شروط تتضح في الأتي :

1 - أن تكون صالحة للاستخدام من جانب أفراد فريق إعادة الهندسة .

2 - أن تحقق النتائج المرجوه منها .

3 - تحسن من وضوح التصور .

4 - تؤكد علي استمرارية التصميم .

5 - تساعد في التخلص من التطويل في العمل والسماح بالتركيز علي العمل الذي يضيف قيمة .

6 - ان تكون سهلة التعلم بقدر المستطاع حتي لا ينفذ الوقت المتاح لمشروع إعادة الهندسة .

ولإعادة هندسة العمليات داخل المؤسسة أساليب وأدوات متعددة منها :(منى،2003 ، ص 192)

- التفكير الأستقرائي :

يتطلب هذا الأسلوب البدء أولا بالتفكير في الحلول المحتملة وتنظيمها ثم البحث عن المشاكل ويعتبر هذا الأسلوب مطلوبا عن التطبيق لإعادة هندسة العمليات ويتم ذلك غالبا بالإستخدام تكنولوجيا المعلومات .

- خرائط التدفق :

تعتبر خرا ئط التدفق والرسومات الأولية أدوات أساسية عند تنفيذ برامج إعادة الهندسة حيث توضح خط سير العمليات وتعطي صورة واضحة عن عملية من حيث نقاط البدء والتدفق والتخزين والتأخير والانتهاء والعلاقات الفرعية للعمليات كما تستخدم هذه الخرائط عند إعادة البرامج الجاهزة للحاسب وإعادة خرائط موازية لمقارنه تأثير إعادة الهندسة علي النتائج النهائية .

- إعادة تصميم العمليات بصورة ابتكارية :

وذلك عن الطريق تحليل الافتراضات التي تشكل أسلوب العمل للوصول إلي طريقة مبتكرة يمكن أن تحقق فوائد كبيرة علي سبيل الماثل جعل العاملين والمدرسين شركاء للمدير بالمدرسة يؤدي إلي تحسين الأداء لكل الأطراف .

- نقاط التقدم في مجال إعادة الهندسة :

يستخدم هذا الأسلوب لإجراء مقارنه بين المؤسسات التي استخدمت عملية إعادة الهندسة والمؤسسات المنافسة الأخري أو ذات التقدم في نفس المجال وظهر هذا المصطلح فى عام 1979 عندما استخدمته الشركات لوضع نقاط التقدم وانتشر هذا الأسلوب بعد ذلك وتم تصنيفة بصور متعددة كالتالي :

أ - لم يقتصر علي مجال العمليات الصناعية والتجارية بل تعداها إلي مجالات خدمية مثل المؤسسات التعليمية .

ب -لم يعد ينفذ بواسطة الخبراء والمستشارين والمديرين فقط بل امتد إلي كل العاملين بالمؤسسة.

ت - ولم يعد مفهوم المنافسة يقتصر فقط علي المقارن مع المنافسين بل امتد إلي اكتساب مزايا تنافسية عن طريق المقارنه والتعلم من المؤسسات المنافسة وغير المنافسة التي تعمل في مجال مختلف ولنقاط التقدم أنواع مختلفة تتمثل في الآتي :

أ - نقاط التقدم الداخلية

وتعني المقارنه بين عملية أو جزء من عملية داخل نفس المؤسسة .

ب - نقاط التقدم :

وهي المقارنه بين عملية وعملية أخري لمنظمات مختلفة .

جـ- نقاط التقدم التنافسية :

وهي المقارنه مع منظمات خارجية لا تعتبر منافسة للمنظمة بصورة مباشرة .

د – نقاط التقدم التنافسية :

وهو المقارنه بين المؤسسات المنافسة في نفس مجال الخدمات .

هـ - نقاط التقدم في مجال الأداء :

وهو قياس مستويات الأداء المحقق في عمليات مختلفة عن الطريق مدي تحقيق العوامل الخمسة (الجودة – السرعة - الاعتمادية – المرونه – التكلفه) بالنسبة لعملية م عينه في المنظمة مع العمليات المشابهة في منظمات أخري .

و- نقاط التقدم في مجال التطبيقي :

ويتم هنا تعلم الطريقة التي يتم بها تنفيذ العمليات عن الطريق المؤسسات الأخري ونقلها للمنظمة

5- المحاكاة :

بناء نموذج يتضمن الخصائص الرئيسية لنظام حقيقي لمحاكاته عند ظروف مختلفة والتنبؤ بما سيكون عليه النظام عند تغير أحد مكوناته أو متغيراته الداخلية والخارجية .

ويستخدم أسلوب المحاكاة في حل المشاكل المعقدة والتي يكون من الصعب إيجاد حل وحيد لها وعادة يكون عدد المتغيرارت الواجب أخذها في حل المشكلة كبيرا جدا والعلاقات بين هذه المتغيرات متشابكة ويصبح من الصعب حل هذه المشاكل بوساطة الطرق الرياضية المعروفه .

6- برامج الحاسب لإعادة الهندسة :

تعتبر برامج الحاسب للأداة المستخدمة القوه المحركة لكل من الفائدة المرجوة والتكلفة المتوقعة من تلك الأداء لذلك قم باختيار الأداة أولا اختر ثم برنامج العمل لتعظيم الفائدة المترتبه علي إداخال هذه البرامج كأداة حيث إن اختيار البرمج هو القوة المحركة للأداه .

وهناك برامج جاهزة تستخدم للمساعدة في رسم خرائط تفصيلية عن العمليات لفهم العمليات الموجودة وللمساعدة في إجزاء تصميمات أخري جديدة هذه البرامج تساعد في وضع نموذج للعمليات مع إعطاء طريقة للتصميم .

وأخيرا إن عملية إعادة الهندسة قد تتطلب دمج أكثر من أداء كي تلبي احتياجات الآلية لها وليس من الضروري دائما أن نحتاج إلي أداة معينه متخصصة للقيام بنشاط معيين متخصص فمن الممكن استخدم أدوات عادية مثل أدوات اللوحات الإكترونية وأداوات إدارة المشروع في عملية إعادة الهندسة .

وإذا تحققت النتيجة المرجوة من عملية إعادة الهندسة باستخدام الأدوات العادية فإن ذلك يوفر كثيرا من الوقت والجهد والتكلفة لأن مدير المؤسسة لا يكون باستطاعته شراء أدوات جديدة .

ولقد صمف هامر استمارتين لأدوات وأساليب إعادة الهندسة .

الأولى : تسمي بيان الحاجة الملحة وفيها يتم توضيح المبررات التي تدفع الإدارة الإعادة هندسة عملياتها وربما تكون الحقائق المرتبطة بابراز الحاجة المحلة إلي عملية إعادة الهندسة ليتس شيئا جديدا ولكن عندما يتم جمعها وتوضيحها في رسالة واحدة فإنه يظهر للجميع حقيقة الخلل والقصور المماثل كذلك يجب أن يكون بيان الحاجة الملحة مختصرا وصريحا من خمس إلي عشر صفحات ويطلق شعار دعونا نقوم بالتغير. (تركى ، 1996 ، ص 103)

الثانية : بيان التصور العام ويطلق عليها أيضا إلي ماذا يؤدي التغيير؟

وهي عبارة عن الأسلوب الذي تشير به إدارة المؤسسة إلي نوع التنظيم الذي يريد أن تكون عليه وتقدم وصفا للطريقة التي سيتم بها ويوضح نوعيه النتائج التي يجب أن تحققها .

ويعتبر هذا البيان بيانا كميا ونوعيا في آن واحد ويمكن أن تستخدمه الإدارة بصورة متكررة قبل وأثناء إعادة هندسة نظم الإدارة ويحتاج بيان التفاصيل التصور العام إلي بعض الإبداع الفكري نظرا لأنه مجرد صورة خيالية بدون تفصيل وهو ماتري الإدارة أنها تطمح إلي تحقيقة (مايكل ، 1999 ، ص 112).

- عوامل نجاح إعادة هندسة العمليات الإدارية :

أ - عوامل نجاح إعادة هندسة العمليات الإدارية :

لكي تتحقق الأهداف المرجوة من عملية إعادة الهندسة لابد من توافر عدد من العوامل التي تساعد علي تحقيقها من أهم هذه العوامل :

- إدراك كاف لرغبات وتوقعات الطلاب والعاملين .
- تحليل سليم لموقف المؤسسة وتصميم أهداف التغير.
- إيمان الإدارة العليا بأهمية التغيير وتشجيع العامين عليه .
- تحديد العمليات الجوهرية ذات الأولوية لتكون موضعا الإعادة الهندسة .
- تحليل سليم لكل عملية جوهرية إلي عناصرها .
- تشجيع الإختراعات والابتكارات .

- موضوعية إعادة الهيكل التنظيمي – إن تطلب الأمر ذلك كنتيجة لإعادة تصميم العمليات فقد تلغي وحدة تنظيمية أو أكثر أو أخري .
- صياغة واعية للسياسات والإجراءات وخرائط تدفق العمل .
- إعادة تصميم موضوعية لمعايير الأداء . لقياس الفرق بين وقت وتكلفة العمليات قبل وبعد إعادة الهندسة .
- الإفادة من تكنولوجيا المعلومات في بناء نظام متطور لمعلومات يكون أساسا لقرارات وتحركات سريعة ورشيدة.
- النظر لمعارضة البعض التغيير كرد فعل طبيعي وفهم أسباب المعارضة كأساس للمعالجة. Micheac,1995 , P74))
- تحديد احتياجات العميل تحديدا واضحا فالعميل (الطلاب – أولياء الأمور – المجتمع المحلي) يجب أن يكون عنصرا أساسيا في عملية إعادة الهندسة باعتباره المحور الأساسي الذي تدور حوله جميع الأنشطة بالمدرسة فلا يمكن لأي مدرسة أن تستمر دون دراسة احتياجات ورغبات طلابها والمجتمع المحلي ومحاولة الوفاء بها بشكل أفضل مما يقدمة المنافسون .
- يتطلب نجاح عملية إعادة الهندسة تكوين فرق عمل مكونة م ن جميع الإداريين بالمدرسة وتزويدهم بالسلوكيات الإيجابية التي تنظم دورها في إحداث التغير المطلوب والتي تتمثل في المحافظة علي الموعيد والإعداد الجيد قبل الإجتماعات وكذلك الاجتماعات بصورة دورية .(توفيق ، 1997 ، ص 213)

ويري أورين هاريل أن هناك أربعة عوامل تساعد نجاح عملية إعادة الهندسة وهي (Oren,1996,P50- 52) .

أ - ربط مجهودات إعادة الهندسة داخل المؤسسة بالمجتمع الخارجي عامة وبالعملاء خاصة

ب - لا تعتبر إعادة الهندسة زيادة التفكير بل البدء من حقول خضراء رفض التفكير التقليدي والنظر خاج الصندوق .

جـ - التركيز علي الجانب الإنساني الإعادة الهندسة وليس التكنولوجي

د- التأكيد علي وجودة الشجاعة والثبات والعزم علي التغير وكذلك الرؤيا والتصور والإدراك في فائدة عملية إعادة الهندسة .

هـ - اختصار سلسلة من الأفعال ويتطلب هذا قليلا من أوامر الإدارة العليا ونتيجة لذلك يقوم كل موظ ف بعدد من المهام في آن واحد .(jeffeg,1994 , P23)

و – تحليل واع لموقف المنظمة في ضوء المتغيرات الرئيسة المستخدمة وصياغة أهداف محددة للتغير .(أحمد ، 1996 ، ص 653)

- جودة العلاقة بين كل من :

أ- الإدارة العليا وطاقم المدير

ب- المديرين ومرؤسيهم .

جـ - العاملين وبعضهم بعضا .

- نظم التحفيز التي تتبعها الإدارة .
- المناخ التنظيمي العام بالمدرسة ودرجة رضا العاملين. (سعيد ، 1997 ، ص 117)
- أن تصبح عملية إعادة الهندسة كأسلوب للحياة وليس كمشروع منفصل عنها .
- أن يكون محور إعادة الهندسة هو العميل وهذا يعني أن إعادة الهندسة خارج المؤسسة أكثر من داخلها .

- المشاركة والتطوع .
- الدخول في اتصالات مفتوحة وصادقة .
- انتقاد الأفكار وليس الأشخاص .
- وضع أهداف وتوقيتات واقعية .
- الالتزام بجدول الأعمال (Baboff,1995,P43)
- لعب الدور القيادي عندما يتطلب الموقف ذلك فقط .
- أخذ المواقف والمشكلات بالجدية المناسبة .
- حتي ينجح مدخل إعادة الهندسة فلابد من الأخذ في الاعتبار أهمية العنصر البشري من حيث حسن اختياره وتبويبة وتحضيره خاصة وأن المنطلقات الأخري للنجاح بدأت تفقد ميزاتها يوما بعد آخر
- ضرورة الاستعانه بالجهات الاستشارية الخارجية المتخصصة في هذا المجال والمشهود لها بالكفاءة والفعالية إضافة إلي المتخصصين من داخل المؤسسة .
- تنمية مهارات التفكير الاستراتيجي وربطها بالعمليات الرئيسة عند إعادة الهندسة وذلك فيما يخص كل مؤسسة علي حده .
- التحسن المستمر لتحقيق إعادة الهندسة الشاملة يجب ألا يترك التحسين المستمر في أداء العمليات للاجتهاد الشخصي أو التجربة والخطأ بل المحافظة علي استمرارية جهود التغير وعدم التراجع أثناء التنفيذ.
- وجودة نوع من التنسيق والترابط والتكامل بين إدارات المؤسسة المختلفة نحو تحقيق أهداف عملية إعادة الهندسة .
- معوقات نجاح عملية إعادة الهندسة :
- هناك مجموعة من الأسباب الفرعية التي تعوق نجاح عملية إعادة الهندسة منها (أحمد ، 1995، ص 652)
- تجاهل الجوانب الاجتماعية المصاحبه لعملية إعادة الهندسة مثل قلق الأفراد ومقاومة التغير التأخر في طرح النتائج حيث أن عامل الوقت أصبح حيويا جدا في ظل المتغيرات العالمية الحالية .
- عدم الإعداد قبل البدء في التنفيذ .
- التأخر في مرحلة التحليل للوضع الحالي للمؤسسة .
- عدم تضمن عملية إعادة الهندسة في استراتيجية الإدارة أو عزلها عنها محاولة إصلاح العمليات بدلا من تغيرها تماما .
- تجاهل قيم الناس وثقافة المنظمة .
- القبول بالنتائج الطفيفة والتحسينات الخفيفة .
- التراجع في منتصف الطريق .
- وضع العراقيل أمام إعادة الهندسة والتركيز علي المظهر لا الجوهر.
- السماح للسلوكيات الإدارية الساند أن تمنع إعادة الهندسة من انطلاق .
- التركيز علي التصميم وإهماب الهدف .
- دفن إعادة الهندسة في كومة من جداول الأعمال والأولويات .

- تعيين شخص لا يفهم المقصود بإعادة الهندسة لقيام المعلركة .
- مركزية الادارة والسلطة .
- ضعف الإهتمام بالبحث والتطوير .
- غياب نظم التقويم والمتابعة وتكدس العمالة وتعدد الوظائف وازدواجها
- غلبة المصالح الشخصيه
- تضخم أجهزة الرقابة والتعقيدها .
- التهاون والتساهل في فرض العقوبات حين الصعوبة واجبة .
- أن طرق أداء العمل الأساليبه تتسم بالعقم والتعقيد .
- التركيز علي مهام العمل الرسمية وعدم الاهتمام بالنسانية الأفراد .
- عدم ملائمة مكان وظروف العمل .
- التدريب غير الفعال .
- ازدواجبة والوظائف .
- عدم كفاءة أساليب التخطيط والرقابة الحالية .
- عدم مراعاة احتياجات العملاء ورغباتهم .
- تعدد اللوائح والقوانين النعمول بها كما أن هذه اللوائح والقوانين تميل إلي التعقيد فضلا عن تقادمها الأمر الذي يؤدي إلي ضياء الوقتوالجهد ومن شيوع البيروقراطية وانخفاض مستويات الأداء.

التصور المقترح للتغلب على معوقات ومشكلات إعادة هندسة العمليات الإدارية .

تتمثل العمليات الإدارية سلسلة من الأعمال المتشابكة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف بذاتها وتكشف صفة الإستمرار في تنوع المشاكل التي تقع على عاتق الإدارة والبحث عن حلول لها ومن ذلك النشاط الإداري المتعلق بتحديد الأهداف والنتائج المرغوبة الممكن تحقيقها باستخدام القوى البشرية وغيرها من الموارد المساعدة وأن إعادة هندسة العمليات الإدارية ضرورى وملح لتحقيق الميزات التنافسية كما يتطلب مدير يقود ويدير التغيير التنظيمي الشامل وفريقاً من العاملين لتطبيق الإجراءات الجديدة .

أهداف التصور المقترح للتغلب على معوقات ومشكلات إعادة هندسة العمليات الإدارية:-

- توفير البيئة المدعمة لإعاقة هندسة العمليات الإدارية .
- بناء أنظمة إلكترونية شاملة للمعلومات واستخدامها في التخطيط لعمليات الإدارة .
- تحديد لئيفية تحسين العملية
- تحديد معايير الآداء المطلوبة سواء من العاملين أو الإدارة .
- ترشيد طريقة الآداء لتحقيق المعايير المطلوبة .
- إعادة تصميم العملية وعناصرها لتحقيق النتائج والتحسين المطلوب .
- تغيير واقع المؤسسات إلى الأفضل والارتقاء بمستوى الآداء فيها .

عناصر التصور للتغلب على معوقات ومشكلات إعادة هندسة العمليات الإدارية :-

- التعرف على المشكلات والمعوقات الذي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها عن طريق التخطيط المستقبلي التنبؤي .
- الاستعداد المبكر بحلول عديدة عن طرق بديلة أو عن طريق إعادة اله ندسة بأسلوب المبادرة لمواجهة المشاكل المتعلقة والعمل على حلها قبل حدوثها .
- معرفة إمكانيات وقدرات العاملين داخل المؤسسة وكيفية الاستفادة منها بهدف تقليل إدار الوقت والمال اللازمين لتحقيق أهداف المؤسسة .
- تنظيم وإثارة همم الأفراد الذين سيقومون بآداء إعادة الهندسة .
- تحديد الهدف تحديداً واضحاً بحيث يدركه الأفراد داخل منظومة المؤسسة باعتباره الخطوة الأولى في عملية إعادة الهندسة .
- استخدام الإمكانيات المتاحة في التنظيم استخداماً جديداً يضيف قيمة لهده الإمكانيات .
- تفويض السلطة بين أعضاء الفريق ومنسق عملية إعا دة الهندسة إذا لا يشترط وجود مدير للمؤسسة ضمن فريق العمل وبالتالي فهو يقوم بتفويض من يراه صالحاً لآداء بعض مهامه .
- تحديد السلطات والمسئوليات لكل مركز وظيفي داخل فريق عمل عملية إعادة الهندسة مما ينعكس بدوره على المؤسسة ككل .
- تحديد العلاقات التنظيمية المطلوبة داخل فريق العمل بإعادة الهندسة .
- تحديد خطوط السلطة وتجميع الأعمال والأنشطة داخل وحدات تنظيمية .
- تحديد طبيعة العمل وإجراءاته .
- تحديد الظروف التي يتم فيها أداء العمل .
- تكامل جهود إعادة الهندسة مع الإصلاحات التي تتم في المجتمع .
- تحديد ما تتطلبه الت نمية الشاملة في الحاضر والمستقبل وما تتطلبه المهن المختلفة في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية واعتبار هذه المتطلبات الموجه الأساسي لإعادة الهندسة .
- إعادة تنظيم العاملين في فرق ذات إدارة ذاتية .
- تفويض السلطة لاتخاذ القرارات المناسبة .
- مراجعة السياسات والإجراءات والقواعد وتعديلها بما يناسب إعادة الهندسة .
- تحديد المعايير الآداء المطلوبة سواء من العاملين أو الإدارة ومقارنتها بالآداء العالمي .
- إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي ليلائم التغيير في العمليات ويندرج ذلك في توزيع الاختصاصات وتوزيع الأعمال ووضع البرامج المختلفة وتوزيع المسئوليات والمهام على العاملين بالإضافة إلى إعادة هيكلة الوظائف إذا تتطلب ذلك .
- تقليل خطوط الاتصال إلى المستوى المناسب لتأدية العمل المطلوب .
- إعادة النظر في التعيينات الحالية لأعضاء الجهاز الإداري في المؤسسات أو رفع مستواها الأكاديمي الوظيفي ويلي الوظائف الشاغرة في الهيكل التنظيمي .

- إعادة تنظيم الهيكل الوظيفي للعاملين بالمؤسسة على أساس ربط العمل بالإنجاز بما يعمل على تلافي المشكلات الناجمة على الهيكل التنظيمي الحالي وهو أمر يرتبط بتعديلات قانونية في تنظيم العمل والأجور .
- الأخذ بالمعايير الحديث في توصيف الوظائف بالمؤسسة وتصنيفها حيث يتم توصيف كل وظيفة إدارية داخل المؤسسة بكل دقة وعناية مع وضع حدود واضحة تحصل بين مهام كل وظيفة أخرى وسلطاتها منع أ للإزدواجية والتداخل في الاختصاصات وتعدد المرؤوسين .
- العمل بمبدأ تفويض السلطة والابتعاد عن الارتجال العشوائي في العمل وعدم التدخل في اختصاص الآخرين وتحري الدقة عند اختيار المفوض المهم تحقيق اللامركزية الإدارية وتدعيم الأسلوب الديمقراطي في إدارة تنظيم العمل المؤسسي .
- توفير شروط ومعايير قوية لتولي المناصب الإدارية في المؤسسة ولا يجوز اختراقها على أساس عوامل ذاتية أو سياسية والبعد عن الأهمية في التعيين لمثل هذه الوظائف .
- المزج بين المركزية واللامركزية المزج بين مركزية التخطيط واللامركزية بالتعيين ومبدأ المشاركة كالإدارة بحيث تلتزم كل إدارة بالمؤسسة بالأسس العامة التي تراها مناسبة في ضوء إمكاناتها وظروفها .
- العمل على أن تكون خطوط الاتصال من السلطات المركزية سهلة ومتعددة وتسمح بالتدفق السريع السليم للمعلومات وتبسيط الإجراءات فيما بينها .
- تحويل دور المدير من رئيس إلى قائد ومن مجرد مشرف مسجل لنتائج إلى قائد مؤثر ومفوض ومشارك بحيث لا ينفرد فرد واحد أو جهة واحدة بالتخطيط بل لابد من تضافر الجهود ومشاركة كافة الأطراف في التخطيط للعمل داخل المؤسسة .

المراجع

1- محمد فريد الصحن وآخرون مبادئ الإدارة ، الإسكندرية الدار الجامعية 2001 .

2- علي السلمي : تطوير وتجديد المنظمات ، القاهرة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998 .

3- سعيد يس عامر ، علي محمد عبد الوهاب ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة القاهرة ، مركز واير سرفيس للاستشارات والتطوير الإماراتي ، 1998 .

4- تركى سلطان، هندسة التغيير والتغيير الجذري لفني الإدارة المنهجية والتطبيق - القاهرة ، 1996 .

5 –نبيل مرسي خليل، إعادة بناء المؤسسات العربية خطة عمل للمستقبل ، المؤتمر الثامن للتدريب والتنمية الإدارية في الهندسة والإدارة القاهرة 18 – 20 إبريل 1995 .

أحمد سعيد مصطفى المدير في البيئة المصرية ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، 1996 .

6- مايكل هامر" نتائج إعادة الهندسة الكيفية التي تعتبر بها المنظمة المتمركزة حول العمليات العمل والحياة "ترجمة آفاق للإبداع والنشر والإعلام (الرياض : دار آفاق الإبداع للنشر والإعلام 1999)

7- توفيق محمد عبد المحسن " تقييم الآداة ، مدخل جديد لعالم جديد " إعادة الهندسة الإدارية " (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2001)

8- شاكرمحمد فتحي أحمد ، " تطوير آداء المنظمة التعليمية من منظور إعادة الهندسة تصوير مقترح " مجلة كلية التربية جامعة عين شمس العدد السادس والعشرون الجز الثاني (2002) :

9- مايكل هامر وجيمس شامي ، " إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات " الهندسة دعوة صريحة للثورة الإدارية الجديدة / شمس الدين عثمان، (القاهرة : الشركة العربية للإعلام العلمي " شعاع " 1995)

10- إعادة هندسة نظم العمل في المنظمات " الهندسة دعوة صريحة للثورة الإدارية الجديدة " ترجمة / شمس الدين عثمان،(القاهرة : الشركة العربية للإعلام العلمي " .

11- موسى توفيق المدهون " نموذج مقترح لتمكين العاملين في المنشأت الخاصة كأداة لإدارة الجودة الشاملة مجلة جامعة الملك عبدالعزيز الاقتصاد والإدارة العدد 132.24 (1999)

12- على محمد عبدالوهاب : إعادة هندسة الإدرة والإدارة وآفاق المستقبل ، مركز وايد سرفيس للاستثارات والتطوير الإداري ، المؤتمر العربي الثامن ، القاهرة ، 1998

13- توفيق محمد عبدالمحسن : تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد ، دار النهضة العربية القاهرة ، 1997 ،

14- حشمت جبر : المدير المحترف وحلقات التميز ،سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية مطبعة النيل القاهرة ، 1996

15- فؤاد أحمد حلمى: تحسين أداء المدرسة الثانوية العامة في مصر باستخدام دخل إعادة الهندسة مجلسة التربية الجمعية المصرية للتربية المقارنة س ، ص ، 4 يناير 2003

16- سيد علوة : برنامج الهندسة الإدارية ، مركز القرار للاستشارات مكتبة جزيرة الورد المنصورة 2002،

17- touché ross,rd., " Reengineering for results management constancy service brochure cited from in brownie and dsullivan reengineering the enter prise " (London : Kogan page, 1995) 165 .

18- Nike obo lensky, practical baseness ,ed ., " RE – engineering tools and techniques for achieving effective change ." (London : Kogan page ,1995)

19- Colin arm listed and Philip Rowland,ed " managing, business processes BPR and beyond " (chichester : johnwiley & sons, 1996)

20- William g.nickols and others, ed " under standing business, " 4th edition (Chicago : Iewin, 1996)

21-Mathew jones, " reeng in eering " in malcom wavier (ed) op cit p 4278.

22- Clemons Erick : " Using scenario Analysis to Manage the strategic risks of reengineering " Sloan Management review . Summer 1995.

23- Croos , Kelvin F, John j Feat her . Richard : lynch Corporate Renaissnce : the art of Reengineeing Block well Oxford 1994

24- Cross : Kelvin F. John Feather : Corporate Renaissnce : The art of Reengineeing Black Well . Ox ford 1994

25- Davenport , T : Process innovation : Reengineeing work through information technology : Harvard Business schoo , Boston 1993

26- Davis Brent : Rethinking the educational context : AReengineeing Approach from Elision linda and Davis Brent : School Leadership for - the 21st CenturyA Comperency & Knowledge Aproach Routledge London 1997

27- Donavan , J : Business Reengineeing with information technology prentice Hall , New jersy 1994

28- Hamur , Michael & Champy james : Reengineering the corporation A Manifesto for Business Revolution , New york : Harper business Adivision of Harper Collins publisher 1993.

29- Jeffery , B : " Aclean slate : Reengineering can be the greates challenge is has ever confronted " MIDR Ange systems 14, 1994

30- Michael Hammer & Stanton steven: Reengineeing revolue newy york , Harper Collins sept , 1995

31-Oren,Haral:Why did Reengineeing die?Management Reviw june , 1996

23 – Paker , John & Carol , Barry : Guide to business Reengineeing industrial Engineering " june 1993

24- Porter , M : competitive advtage creating and sustaining superion performance the free press , My Brown , Noamsulivan P 1995 .

25- Rob Du Boff &GRAIG CARTER : Reengineering from the oitsid in , Management reciew , November 1995

26 –Talwar Rohit : Business Reengineering – Astrology –Drive approach - LaGrange planning vol . 62 No , 8 , 1993

27- Touche Ross : Reengineering for Results Management consta service Brochure cited fron Jn Browine and Reengineering the Enterprise 1995 .

28 – Davenport Thomas ans short j (1990) the new industrial Engineering information technology and business process redesign in sloan Management Review summer 1990.

29- Davenport thiomas (1993) Process inovation : Reengineering work through information technology , Harvard Business School Press Boston.

30- Hammer , Michael , Champy , james Reengineering the corporation : A Manifesto for Business Revolution Hatpercollins inc , 2002

31- Nike obolensky (1995) praxtical Business Reengineering tools and techniques for Achieving Effective change (lonfon , kogan page)

مساهمة الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية بالجزائر (حالة بلديات ولاية المسيلة 2019-2020 وإحصائيات وزارة الداخلية)

ط.د حمدي شريف الجيلالي، ط.د بن فرحات جمال، أ.د بن زيدان الحاج
جامعة مستغانم (الجزائر)

مساهمة الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل الجماعات المحلية بالجزائر : (حالة بلديات ولاية المسيلة 2019-2020 وإحصائيات وزارة الداخلية)

THE CONTRIBUTION OF THE ADMINISTRATIVE ENGINEERING OF THE SOLIDARITY AND GUARANTEE FUND FOR LOCAL COMMUNITIES IN FINANCING LOCAL COMMUNITIES IN ALGERIA :

(The Wilaya of M'sila municipalities 2019-2020 and Ministry of Interior statistics)

ط.د حمدي شريف الجيلالي، مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، جامعة مستغانم (الجزائر)
ط.د بن فرحات جمال ، مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، جامعة مستغانم (الجزائر)
أ.د بن زيدان الحاج ، جامعة مستغانم، الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ومدى مساهمتها في تمويل الجماعات المحلية ، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية، وتحليل بعض المعطيات المتعلقة بالموضوع . لا سيما إحصائيات وزارة الداخلية وتمويل بلديات ولاية المسيلة . حيث تبين أن هذه الهندسة الإدارية أدت إلى تحسين أداء صندوق التضامن والضمان في القضاء على عجز ميزانيات الجماعات المحل ية ومواصلة تمويل متطلباتها. غير أنها تقدم في شكل إعانات لا يسمح التصرف بها إلا في حدود ما خصصت له.

الكلمات المفتاحية: الهندسة الإدارية، الجماعات المحلية، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية،التمويل ، بلديات ولاية المسيلة.

Abstract :

This study aims to shed light on the reality of the administrative engineering of the Solidarity and Guarantee Fund for local communities and the extent of their contribution to financing local ones, by addressing the most important theoretical concepts and analyzing some of the data related to the study. Especially the statistics of the Ministry of the Interior and the financing of the municipalities of the wilaya of M'sila. It was found that this administrative engineering led to improving the performance of the Solidarity and Guarantee Fund in eliminating the budget deficit of local municipalities and continuing to finance their requirements. However, they are provided in the form of subsidies that are not allowed to be disposed of except to the extent that they are allocated to it.

Keywords : Administrative Engineering, Local Communities, Solidarity and Guarantee Fund for Local Communities, Finance, Municipalities of the wilaya of M'sila.

1. مقدمة

يعرف عصرنا الحالي انفتاح تام على جميع الأصعدة . لا سيما مع بداية تسعينيات القرن الماضي من خلال التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي مست شتى متطلبات الحياة، فأصبحت تأثر على سلوك الأفراد في طرق ونوعية إشباع الحاجات والرغبات التي لا تن تهي، حتى صارت هذه الرغبات تكتسي طابع دولي . أثر ذلك على هيئات ومنظمات الأعمال والخدمات، وفرض عليها مسايرة تلك التطورات لسد الفجوة أو على الأقل التقليص منها، وذلك من خلال إعادة هيكلة العمليات والأجهزة الإدارية. فيما أصبح يطلق على تسميته بالهندسة الإدارية أو مصطلح "الهندرة" كاختصار جزئي من كلمتي **الهندس**ة والإدار**ة**.

1.1- إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل ودعم استقرار الجماعات المحلية بالجزائ؟

2.1- أهمية الدراسة : أهمية هذه الدراسة تتجلى في معرفة مدى مساهمة الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل واستقرار الجماعات المحلية ومساعدتها على تلبية الخدمات الأساسية ومتطلبات التنمية التي من شأنها المساهمة في توظيف الطاقات المحلية، امتصاص البطالة ومحاربة الجوع والفقر في إطار السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.1- منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض أهم المفاهيم المرتبطة بالجماعات المحلية، الهندسة الإدارية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، كما تم اس تخدام المنهج التحليلي، في إطار الاطلاع على المعطيات وتفسيرها ومعالجة النتائج.

4.1- حدود الدراسة: تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على حالة بلديات ولاية المسيلة 2019 -2020 وإحصائيات وزارة الداخلية المتحصل عليها من موقعها الرسمي بخصوص سنوات مختلفة بداية من سنة 2000.

2- الإطار النظري

1.2- الجماعات المحلية:

يقصد بالمحلية الحيز الجغرافي الذي تعيش فيه جماعة من السكان، سواء كانت ناتجة عن التقسيم الاداري (كالبلدية، الدائرة، المحافظة، الاقليم والمقاطعة) أو مرتبطة بالهوية الجماعية (كالقبيلة والعشيرة) (مخلوف و عمر، 2018، صفحة 515).

1.1.2- مفهوم الجماعات المحلية: الجماعات المحلية هي مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، كما تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بي ن الأجهزة المركزية والهيئات المستقلة عنها، وهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية . ويمكن تعريفها أيضا بذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة، الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهم سكان منطقة معينة أو مكان معين (عزيزي، 2008، صفحة 25). وقد أخذت الجزائر بنظام الجماعات المحلية تدريجيا منذ سنة 1969،

بعدها التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي استمر العمل به إلى غاية سنة 1984 أين حدث التقسيم الإداري الجديد. ثم التعديل في عدد الدوائر سنة 1990. حيث تتمثل هذه الجماع ات على المستوى المحلي أساسا في كل من الولاية والبلدية.

2.1.2- الولاية: عرفتها المادة الأولى من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 2012/02/21 المتعلق بالولاية، بأنها : جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية وذات استقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واجتماعية وثقافية، تشكل مقاطعة إدارية للدولة . تعمل الولاية على تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات وبين مهام السلطة المركزية في الدولة لتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية والمصلحة العامة للدولة.

3.1.2- البلدية: حسب نص المادة الأولى من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 2011/07/22 المتعلق بالبلدية ، هي الجماعة الإقليمية الأساسية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتستحدث بموجب قانون. لها إقليم، اسم ومركز، يديرها مجلس شعبي بلدي وهيئة تنفيذية . تسير من طرف ممثلين منتخبين من سكان البلدية، إضافة إلى طاقم إداري معين من طرف الإدارة . حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وتحقيق التنمية المحلية.

4.1.2- خصائص الجماعات المحلية : تتمثل أهم خصائص الجماعات المحلية في الاستقلال الإداري والاستقلال المالي (لمي، 2014، الصفحات 44-45):

- **الاستقلال الإداري:** الاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة أنشطتها، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.
- **الاستقلال المالي :** يعنى بالاستقلال المالي، توفر الجماعات المحلية على موارد مالية تمكنها من القيام بأداء الاختصاصات الموكلة إليها قانونيا، وإشباع حاجات المواطنين في إطار مهامها تبعا للاستقلالية الإدارية. كما تتمتع بحق التملك للأموال الخاصة والمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثرواتها.

5.1.2- مهام الجماعات المحلية: حسب تصنيف المنتدى الدولي للأمم المتحدة حول السياسات الإبداعية وممارسات الحكم المحلي الذي عُقد بالسويد 1996، تم تصنيف مهام ومسؤوليات مجالس الحكم المحلي تح ت أربعة عناوين أساسية (لمير، 2014، صفحة 38):

- ✓ خدمات في شكل سلع ذات نفع عام تقوم مجالس الحكم المحلي بإنتاجها وتوفيرها، مثل مياه الشرب، الصرف الصحي، إنشاء وصيانة الطرق والحدائق العامة ...
- ✓ خدمات ذات نفع خاص، مثل التعليم والرفاء الاجتماعي ...
- ✓ خدمات البنية التحتية، تشمل مسح الأراضي، المخططات والخرائط، المحافظة على البيئة والصحة العامة ...
- ✓ خدمات تتضمن حماية أمن المواطنين وحفظ النظام.

2.2- الهندسة الإدارية:

نشرت مجلة أمريكية سنة 1993 مقابلة صحفية مع (مايكل هامر) سئل، كيف تؤدي الهندسة الإدارية إلى تغير ثقافة المؤسسة؟ فأجاب : "الوظائف الضيقة تتسع؛ الهيكل التنظيمي يتغير من الشكل الهرمي إلى فرق العمل (الشكل الأفقي والمصفوفي)؛ يتغير الموظفون من محكومين إلى متمكنين؛ يصبح مرتكز الأداء، العملية الإدارية بدل الأقسام الإدارية؛ يتغير قياس الأداء من نشاط إلى نتيجة؛ تتغير مهمة الإدارة من الإشراف إلى التعليم؛ يتغير المدير من مراقب وجامع نقاط أو موقع شيكات إلى قائد؛ تتغير الأولويات من الإرادات المالية إلى أداء العمليات نفسها ويتغير اهتمام الموظف من إرضاء المدير إلى إرضاء العميل" (حاروش، 2018، صفحة 25).

1.2.2- تعريف الهندسة الإدارية: يعرف (مايكل هامر) إعادة هندسة العمليات بأنها "إعادة التفكير الأساسي وإعادة تصميم العمليات، لتحقيق تحسينات فجائية أساسية ومعاصرة، وقياس الأداء مثل التكلفة، الجودة، الخدمة والسرعة". كما تعرف على أنها : "إعادة بناء نظم العمل لتيسير الإجراءات وتحسين الأداء الكلي . فهي بمثابة منهجية مخططة تدار من خلال منظومة متكاملة من النواحي والمحاور التنظيمية، الإدارية، التقنية والفنية التي تعمل في تناغم وانسجام، هادفة إلى البناء من الجذور لتحقيق تط ور جوهري وتحديث حقيقي لكافة النظم، العمليات والإجراءات لتحسين الأداء، خفض التكلفة وزيادة الربحية في ضوء مواصفات الجودة الشاملة " (حديدان و خالد، 2021، صفحة 48).

2.2.2- أهداف الهندسة الإدارية : من خلال المفهوم والتعاريف ال سابقة، يمكن أن تظهر جليا الأهداف الأساسية المنشودة من وراء القيام أو إجراء عملية الهندسة الإدارية كما يلي (حاروش، 2018، صفحة 17):

- ✓ تحقيق تغير جذري في الأداء من خلال تغيير نظام وأدوات العمل وتحرير العاملين من القيود الجامد ة وتشجيعهم على الابتكار والإبداع والتنفيذ وفق متطلبات الوحدة وأهدافها.
- ✓ السرعة في تنفيذ الأعمال حسب الجدول الزمني المحدد بالاعتماد على شبكة معلومات واتصالات حديثة تسهل الحصول على المعلومات الضرورية وسرعة اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب.
- ✓ تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة، لتواكب المتطلبات والاحتياجات في ظل المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة.
- ✓ تخفيض التكلفة المالية لأي عملية إنتاجية أو خدمية من خلال التركيز بشكل أساسي على العمليات الضرورية وإلغاء العمليات غير الضرورية التي لا تقدم قيمة مضافة للعميل.
- ✓ التركيز على المطالب الفعلية من خلال توفير الإمكانيات اللازمة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها والعمل على إعادة بناء العمليات الإدارية من أجل ذلك.
- ✓ إضافة إلى أهداف أخرى لا تقل أهمية منها التخلص من التعقيدات والإجراءات المكتبية، خفض عدد المستويات التنظيمية، إدارات أقل، وظائف أقل، رقابة أقل، تحويل المديرين إلى معلمين ومدربين، تحويل الهيكل التنظيمي من الشكل الهرمي التقليدي إلى الشكل الأفقي أو المصفوفي، الحد من دور الإدارة الوسطى بالعمل ضمن فريق واحد.

3.2.2- خصائص الهندسة الإدارية : يمكن تلخيص أهم خصائص ال هندسة الإدارية في النقاط الأساسية التالية (قريشي و غربال، 2019، صفحة 126):

- ✓ تكامل عدة وظائف في وظيفة واحدة، عكس فكرة تقسيم العمل السائدة؛
- ✓ إشراك الموظف في اتخاذ القرارات المتعلقة بالوظيفة واعتباره مشارك ومسؤول؛
- ✓ تقليل المركزية وتبسيط إجراءات العمل؛
- ✓ تنفيذ العمل حسب نوع وطبيعة كل نشاط، بدلا من ترتيب خطوات متتالية؛
- ✓ تخفيض أعمال الرقابة والمتابعة وإتباع أساليب الرقابة الكلية؛
- ✓ التغيير الجذري بالبدء من نقطة الصفر؛
- ✓ تختلف اختلافا أساسيا عن التطوير الإداري التقليدي؛
- ✓ تركز على المخرجات(العملاء) والعمليات الإدارية، لا على الأنشطة؛
- ✓ ترتكز على الاستخدام الضروري للأنشطة وتقنية المعلومات.

4.2.2- دواعي وأسباب الهندسة الإدارية: الإدارة أداة للتغيير تستهدف تحقيق التحول أو الانتقال من الوضع الإداري الراهن إلى وضع إداري جديد أنسب وأحسن وأكثر استجا بة للتطلعات والآمال واحتمالات المستقبل. حيث تتجلى أهم دواعي الهندسة الإدارية فيما أشار إليه (مايكل هامر وشامي). والتي يلخصها في ثلاث حالات أساسية (حاروش، 2018، صفحة 19):

- ✓ وضع الهيئة أو المؤسسة متدهور، مرحلة التعفن والتح لل الإداري، حيث تجد نفسها وسط مشاكل كثيرة وتواجه ارتفاعا متزايدا في التكاليف.
- ✓ توقع إدارة الهيئة أو المؤسسة بلوغ مرحلة الانحدار في الوقت القريب.
- ✓ بلوغ الهيئة أو المؤسسة قمة التفوق والنجاح، وتتوقع إدارتها ضعفا في مواجهة المشاكل مستقبلا . مما يعني أنها مهما بلغ ت من القوة والنفوذ والتفوق إلا أنها بحاجة إلى مراجعة نظم عملها وتحسين مخرجاتها باستمرار.

كما قد تعود إلى التغير في سلوك الأفراد الناتج عن التغيرات والتطور الذي يحدث باستمرار لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث يظهر ذلك التأثر والتأثير في الشكل رقم (1):

الشكل 1: نموذج (Gunasekaran et Kobu) لإعادة هندسة العمليات:

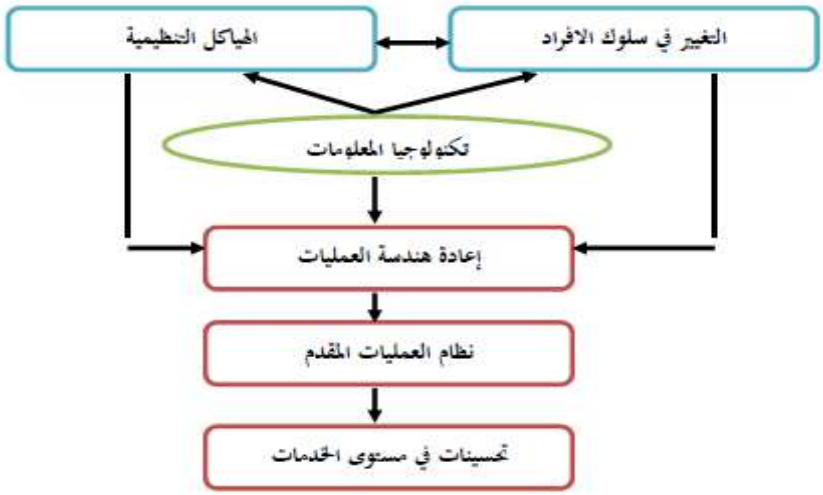

المصدر: (حديدان و خالد، 2021، صفحة 54)

5.2.2- متطلبات تطبيق الهندسة الإدارية : إن عملية تطبيق الهندسة الإدارية أو إعادة هيكلة العمليات الإدارية تحتاج إلى توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية لنجاحها يتمثل أهمها فيما يلي (قريشي و غربال، 2019، الصفحات 127-129):

- ✓ وعي المسيرين بالعمليات الإدارية "الفهم والإدراك"؛
- ✓ المبادرة بالتنسيق بين الأفراد والجماعات ورفع حالتهم المعنوية؛
- ✓ السياسات الإدارية المنبثقة من الإستراتيجية التي تقدم الإرشاد والتوجيه لمتخذي القرارات؛
- ✓ التخطيط الإستراتيجي وفق سيناريوهات تسعى إلى وضع فكر المخططين وتوجهاتهم وتوقعاتهم في إطار عملي قابل للتطبيق يراعي التغيرات والتطورات في مهام وأنشطة المؤسسة؛
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ القوانين والتشريعات التي تحدد السياسة العامة للمؤسسة.

6.2.2- نماذج وأساليب تطبيق الهندسة الإدارية : تختلف الإدارات في استخدام خطوات ومراحل متتالية ومتناسقة موضوعة بطرق علمية غير أن هدفها واحد، وهو الوصول إلى أهدافها المسطرة، ومن بين تلك النماذج والأساليب المستعملة في مجال الهندسة الإدارية نقتصر على النموذج الذي يتطلب المراحل التالية (حاروش، 2018، الصفحات 20-22):

- ✓ مرحلة الإعداد والتخطيط، وتشمل عدة محاور منها التعريف بمفهوم الهندسة الإدارية، نتائجه، وضع الأولويات ثم تشكيل لجنة قيادية للمشروع أو للعملية ومهامها.
- ✓ مرحلة دراسة العمليات الحالية، من خلال الرؤية المستقبلية التي تم وضعها سابقا، تحديد مستوى تفاصيل المعلومات المطلوبة، ثم جمع المعلومات الفنية، التنظيمية والاجتماعية.

- ✓ مرحلة تصميم العملية الجديدة، بوضع واختي ار البدائل؛ استخدام تقنية المعلومات؛ اختبار البدائل؛ تصميم العملية الجديدة من النواحي الفنية، التنظيمية والاجتماعية؛ مراجعة وتقويم العملية الجديدة؛ العرض على اللجنة القيادية وأخذ الموافقات، والتوصيات الجديدة والملاحظات؛ إعداد التقرير النهائي للمشروع؛ النتا ئج والتوصيات مع إعداد جداول المقارنة بين العملية الحالية والجديدة
- ✓ مرحلة المتابعة، بتشكيل فريق يعمل على تدريب القائمين بالعمل، تطبيق توصيات المشروع والهياكل التنظيمية الجديدة، قياس تأثير التغيرات الجديدة ومتابعة تطبيقها ورفع التقارير الدورية إلى الجنة القيادية للمشروع.

كما أشار (Mische & Bennis, 1996) إلى الإطار العملي أو أسلوب إعادة الهندسة الناجح، والذي يمكن أن يرتكز على المراحل الأساسية الآتية (الكساسبة و الفاعوري، 2010، الصفحات 231-232):

- ✓ إطلاق الرؤية وتحديد الأهداف بتأسيس معايير الأداء، تحديد نطاق المشروع، توجهه وأهدافه التفصيلية.
- ✓ تقييم الخطة الأساسية والمقارنة المرجعية، بتوثيق المسؤوليات، التقارير، حجم العمل، القيمة المضافة وتحليلها. تقييم المعلومات التي تتيح مقارنة معايير الأداء الداخلية مع معايير الأداء الخارجية، وأفضل الممارسات.
- ✓ التركيز على العملاء أو الزبائن لتقديم منتجات أفضل بتكاليف أقل، سرعة أكبر وخدمة أعلى
- ✓ تمحور التنظيم حول العملية بالنظر إلى العمل الذي يجري عبر الوحدات التنظيمية، ويضيف قيمة.
- ✓ البدء من نقطة الصفر، بالبحث في ممارسات المؤسسة للنظر فيما إذا كانت هناك مسوغات لوجود هذه الممارسات.

7.2.2- عوامل نجاح الهندسة الإدارية: سئل (مايكل هامر) كذلك عن العامل أو العنصر الحاسم في إنجاح الهندسة الإدارية، فأجاب : القائد، ثم القائد ... لا يمكن للهندسة الإدارية أن تبدأ من الأسفل . ولا شك أن أي منظمة تسعى جاهدة لتحقيق هذه الغايات وهذه الميزة التي تضمن لها البقاء والاستمرارية، و يظل هذا المفهوم الإداري من المفاهيم التي أحدثت تغييرات جذرية وسرية في كثير من المنظمات والشركات ولكن يتوقف نجاحها على مدى إدراك فريق العمل لبرنامج الهندسة الإدارية، القدرة على تنفيذه وتجنب س لبياته. كما أنه بإمكان مؤسساتنا الاستفادة من هذا المفهوم الجديد في علم وعالم الإدارة، وكذا من التجارب العالمية شريطة أخذ البيئة ومكوناتها بعين الاعتبار وتفادى الوصفات الجاهزة. (حاروش، 2018، صفحة 25). ويمكن حصر أهم عوامل نجاح الهندسة الإدارية في ما يلي (حاروش، 2018، صفحة 22):

- ✓ ضرورة دعم الإدارة العليا للهندسة الإدارية؛
- ✓ التركيز على إعادة تصميم العملية؛
- ✓ التركيز على قيم وعادات وتقاليد الأفراد؛
- ✓ تخصيص موارد مالية مناسبة؛
- ✓ وضع إعادة الهندسة على قمة أولويات المنظمة؛
- ✓ لا تقوم بإعادة الهندسة عندما يكون المشرف على أبواب التقاعد؛

- ✓ التغيير الشامل للمفاهيم الإدارية القديمة؛
- ✓ وجود نظام اتصال فعال؛
- ✓ وضع أهداف واضحة،و مراجعة شاملة لاحتياجات الزبون؛
- ✓ اختيار أعضاء فريق أكفاء، و وضع خطة تفصيلية لجميع المراحل؛
- ✓ وضع حلول قابلة للتطبيق مع المتابعة والتدقيق.

3- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

مرت هيكلة هذا الصندوق بعدة مراحل توالت منذ الاستقلال حتى صار بشكله الحالي بداية من سنة 2014، لا سيما في إطار صياغته على هيئة صندوق مشترك سنة 1986.

1.3- صندوق الج ماعات المحلية المشترك : ورد في قانون البلدية لسنة 1967 القسم الثالث المادة 266 إحداث صندوق بلدي للضمان وصندوق آخر للتضامن، تدير هما مؤسسة عمومية تعين بموجب القانون . حيث تم تخويل الصلاحيات للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط فيما يتعلق بتسيير أموال التضامن والض مان والمنقولة لوزارة الداخلية (الامر رقم 68-72، 1972، صفحة 27)، ثم استحدث من اجلها مصلحة عمومية تسمى " مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية " لممارسة تلك الصلاحيات المنقولة، تحت إشراف سلطة وزير الداخلية، حيث يتصرف فيها مجلس تسيير ويديرها مدير (مرسوم رقم 134-73، 1973، الصفحات 1-5)، لتحول سنة 1986 المصلحة إلى صندوق الجماعات المحلية المشترك.

1.1.3 - مفهوم صندوق الجماعات المحلية المشترك : هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يضم صناديق التضامن والضمان لكل من البلديات والولايات . يوضع تحت وصاية وزارة الداخلية. تم إنشاؤه سنة 1986 بتسمية صندوق الجماعات المحلية المشترك FCCL، وفقا للمرسوم رقم 86-266، الذي يحدد أهدافه، مهامه، تنظيمه واختصاصاته (مرسوم رقم 86-266، 1986، الصفحات 4-10):

2.1.3- أهداف ومهام صندوق الجماعات المحلية المشترك: تتمثل أهم مهام وأهداف هذا الصندوق فيما يلي:

- ✓ تسيير صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية من خلال :- توفير تخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية للجماعات المحلية، - توزيع الموارد الجبائية المخصصة بالتساوي، - تقديم مساعدات مالية لمواجهة الوضعيات المالية الصعبة، - تقديم إعانات مالية لتحقيق مشاريع تجهيز أو استثمار طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية.
- ✓ القيام بالدراسات والتحقيقات والأبحاث المرتبطة بتطوير بالتجهيزات والاستثمارات المحلية وانجازها؛
- ✓ تكوين وتدريب موظفي الإدارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية، ونشر الوثائق التي من شأنها تسهيل عمل المنتخبين والإطارات المحلية.

- ✓ تشجيع أعمال الإعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لترقية الجماعات المحلية عن ط ريق تنظيم الأيام الدراسية والمشاركة في الأسواق والمعارض.

3.1.3- الهيكل التنظيمي لصندوق الجماعات المحلية المشترك : يشرف على صندوق الجماعات المحلية المشترك مجلس توجيه، يسيره مدير ويترأسه وزير الداخلية والجماعات المحلية أو ممثله يتكون هذا المجلس من:

- ✓ خمسة (5) رؤساء مجالس شعبية بلدية ينتخبهم زملاؤهم؛
- ✓ رئيسين (2) لمجلسين شعبيين ولائيين ينتخبهما زملاؤهما؛
- ✓ والي (1) يعينه وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- ✓ ممثل (1) وزارة الداخلية والجماعات المحلية ؛
- ✓ ممثلين (2) من وزارة المالية ؛
- ✓ ممثل (1) لوزارة التخطيط؛
- ✓ المدير العام للوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية أو ممثله؛
- ✓ المدير العام لبنك التنمية المحلية أو ممثله.

4.1.3- موارد صندوق الجماعات المحلية المشترك: تتمثل موارد صندوق الجماعات المحلية المشترك في:

- ✓ الضرائب أو حصص الضرائب التي يخصصها التشريع الجاري به العمل؛
- ✓ جميع الموارد التي يضعها القانون تحت تصرفه؛
- ✓ الأرصدة الدائنة الناتجة عن تصفية الضرائب والرسوم؛
- ✓ جميع الإيرادات الأخرى الواردة في شكل هبات؛
- ✓ مبلغ فوائض القيمة من تقديرات الضرائب بالنسبة إلى تقديرات البلديات والولايات في مجال الضرائب.

2.3- الهندسة الإدارية لصندوق الجماعات المحلي ة المشترك : تحقيق الصندوق لأهدافه المسطرة بنجاح لا سيما القضاء والتخلص من العجز الذي كانت تتخبط فيه أغلب البلديات، منذ التسعينات حتى نهاية سنة 2010. ولمواكبة التطور التكنولوجي وزيادة مهام الجماعات المحلية بالأخص البلديات التي كانت السلطات المشرفة على إدارتها، تتوقع ضعفا في مواجهة المشاكل مستقبلا. لذلك أصبح من الضروري مواكبة تلك التطورات بما يضمن تحسين نظم عملها ومخرجاتها باستمرار، فالبيئة لا ترحم وبحاجة إلى التجديد، التحديث، التطوير أو إعادة الهيكلة التي تساير الواقع . لهذا عمدت وزارة الداخلية والجماعات المح لية إلى الهندسة الإدارية لصندوق الجماعات المحلية المشترك (المرسوم التنفيذي رقم 116-14، 2014، الصفحات 4-9) ليظهر تحت تسمية **صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية**. حيث تتجلى معالم الهندسة الإدارية في:

1.2.3– التسمية: حيث تمت إعادة تسمية صندوق الجماعات المحلية المشترك بما يتلاءم مع الدور الذي يقوم به من تمويل، رقابة، متابعة ومرافقة للجماعات المحلية في شكل تضامن وضمان. ليظهر تحت تسمية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

2.2.3- المهام والأهداف: إضافة إلى المهام والأهداف السابقة يكلف الصندوق الجديد بما يلي:

- ✓ إرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها، حيث يمول الجماعات المحلية بتخصيص إجمالي 60% للتسيير، و40% للاستثمار؛
- ✓ الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية ؛
- ✓ منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام المحلي؛
- ✓ توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية ؛
- ✓ مباشرة وإنجاز كل عمل مرتبط بهدفه أو مخول له صراحة بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.

3.2.3- تنظيم الصندوق الجديد وسيره: ما يميز الهندسة الإدارية في هذا المجال هو تزويد المدير العام بلجنة تقنية تكلف بممارسة الرقابة اللاحقة على تنفيذ برامج ومشاريع الصندوق لحساب مجلس التوجيه، إضافة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس التوجيهي، حيث يشير إلى ذلك الشكل رقم (2):

الشكل 2: يبين تنظيم الصندوق

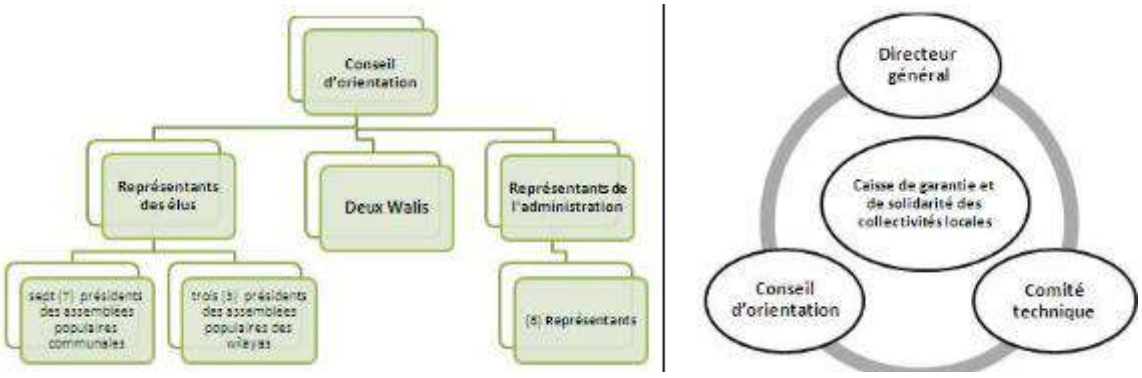

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية (interieur، 2021)

❖ **مجلس التوجيه:** يتكون مجلس التوجيه الذي يترأسه الوزير المكلف بالداخلية أو ممثله لمدة خمس (5) سنوات من:

- ✓ سبعة (7) رؤساء مجالس شعبية بلدية ينتخبهم زملاؤهم لمدة عضويتهم؛
- ✓ ثلاث (3) رؤساء مجالس شعبية ولائية ينتخبهم زملاؤهم؛
- ✓ واليين (2)؛
- ✓ أربعة (4) ممثلين عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية؛

- ✓ ثلاث (3) ممثلين عن وزارة المالية؛
- ✓ ممثل (1) عن الوزارة المكلفة بالتهيئة العمرانية.

يشارك المدير العام للصندوق في اجتماعات مجلس التوجيه بصوت استشاري، حيث يتولى أمانة مجلس التوجيه. كما يمكن لمجلس التوجيه أن يدعو استشاريا أي شخص بحكم وظائفه أو كفاءته لحضور جلساته.

❖ **اللجنة التقنية:** تتشكل اللجنة التقنية من تسعة (9) أعضاء:

- ✓ المدير العام للصندوق، رئيسا؛
- ✓ خمسة (5) ممثلين عن رؤساء المجالس الشعبية البلدي ة ورؤساء المجالس الشعبية الولائية، يتم اختيارهم على أساس مؤهلاتهم وخبراتهم، من غير أعضاء مجلس التوجيه؛
- ✓ ثلاث (3) ممثلين عن الوزير المكلف بالجماعات المحلية، من غير أعضاء مجلس التوجيه.

❖ **هيكل الصندوق:** يتكون النظام الهيكلي للصندوق من أربعة (4) أقسام:

- ✓ قسم الإدارة العامة المكلف بتسيير الصندوق.
- ✓ قسم برامج التسيير و يكلف بتوزيع التخصيص الإجمالي للتسيير ومخصصات ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية.
- ✓ قسم برامج التجهيز والاستثمار المكلف بتوزيع التخصيص الإجمالي للتجهيز، الاستثمار وضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية.
- ✓ قسم الإحصاء والإعلام الآلي و يكلف بالبرمجة وجمع المعطيات الإحصائية والمالية .

❖ **ميزانية الصندوق:** يعرض مشروع ميزانية الصندوق الذي يعده المدير العام، على مجلس التوجيه للمداولة. ثم يرسل إلى السلطة الوصية ووزير المالية للموافقة. حيث تشتمل ميزانية على بابين:

- ✓ باب الإيرادات ويضم :ـالإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق، الهبات والوصايا وكل مورد أخر مرتبط بنشاط الصندوق.
- ✓ باب النفقات ويشمل:ـنفقات التسيير ونفقات التجهيز.

4.2.3- **الإعانات التي يقدمها للجماعات المحلية** : تكمن أهمية صندوق التضام ن والضمان للجماعات المحلية في التخفيف من نقائص النظام الضريبي المحلي، تخفيف الفوارق المالية بين مختلف الجماعات المحلية وتبني سياسة وطنية للتضامن والتوزيع العادل لموارد الجماعات المحلية في إطار قوانين البلدية والولاية (بلقليل، 2018، صفحة 173). حيث يعتبر هذا من أهم مصادر التمويل للجماعات المحلية، من خلال تقديم الإعانات في أشكال مختلفة كما يلي:

1.4.2.3- إعانة التوزيع بالتساوي: تمنح على أساس المعدل الديمغرافي ومعامل الغنى، ويمكن لمجلس التوجيه إضافة معايير أخرى. تهدف إلى التقليل من الفوارق بين البلديات الغنية والفقيرة وإيجاد نوع من التوازن في توزيع الثروة والتنمية عبر البلديات . تحصل البلدية على منحة معادلة التوزيع بالتساوي إذا كان معدل ثرائها اقل من المعدل الوطني، الذي يساوي مجموع الموارد الذاتية على عدد السكان.

ونتيجة لاستخ دام هذه الطريقة تم حرمان العديد من الجماعات المحلية التي عدد سكانها قليل وموارد مالية ضعيفة، لذلك تم التفكير في تطبيق المعادلة المحسنة بتخصيص نسبة 70% من المبلغ الإجمالي لمعادلة التوزيع بالتساوي حسب معامل الغنى و 30% من المخصص المالي حسب الطريقة المحسنة . حيث يتم احتساب معامل التحسين على أساس المعامل الممنوح للبلدية حسب الترتيب التصاعدي لعدد السكان، بالمقارنة مع المعامل الوطني

كما تم إضافة معيار آخر لهذه المعادلة من اجل الزيادة في فاعليتها وهو استفادة البلديات ذات معدل غنى اقل أو يساوي مرتين معدل الغنى الوطني والتي لا تتعدى إيراداتها خمسة ملايين دينار-5.000.000 دج.

2.4.2.3- الإعانات الاستثنائية: تخصص هذه الإعانات لفائدة البلديات العاجزة، للتكفل بالنفقات الإجبارية كالمرتبات ونفقات استهلاك الطاقة الكهربائية. والولايات التي تواجه وضعية مالية صعبة أو غير متوقعة لمواجهة الكوارث. حيث تم تغطية عجز البلديات اعتبارا من سنة 2011 وفق الشكل رقم (3).

3.4.2.3- إعانات التجهيز والاستثمار : تمنح هذه الإعانة لقسم التجهيز والاستثمار لميزانيتي الولاية والبلدية في إطار تنفيذ التوجيهات والأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية والأعمال المتوقعة لمخططات التنموية للجماعات المحلية، حيث لا يمكن تحويلها عن وجهتها بأي حال من الأحوال، ويراعى في منحها : معايير عدد السكان، المساحة والموقع الجغرافي.

4.4.2.3- إعانات في مجال التقديرات الجبائية : يقدم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إعانة مالية تعرف باسم ناقص القيمة الجبائية ، ويقصد بها الفارق بين التقديرات والتحصيلات الجبائية الفعلية للسنة المالية.

5.4.2.3- مساهمات وإعانات أخرى : تتمثل أساسا في :- الإعانات المخصصة لتسيير وصيانة المدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية - الإعانات المخصصة للتغذية المدرسية - الإعانات المخصصة للنقل المدرسي - إعانات للولايات من اجل تشجيع البحث والتكوين والاتصال -إعانات للولايات موجهة لتنمية المناطق الواجب ترقيتها.

4- واقع مساهمة الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

جاءت عملية إعادة هيكلة أو هندسة الصندوق في إطار مواصلة دعم التوازن والتضامن بين مختلف الجماعات المحلية، بهدف الإسراع والتعجيل في دفع عملية التنمية المحلية في شكل إعانات خاصة ومدروسة.

1.4- إعانات معالجة عجز التنمية وميزانيات الجماعات المحلية : إن عملية الهندسة الإدارية لصند وق الجماعات المحلية المشترك التي تمخض عنها إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية أدت إلى الاستمرارية في تحسين وضعية الجماعات المحلية لا سيما مع ازدياد دورها في التكفل بشرائح واسعة على المستوى المحلي والسعي للنهوض بالتنمية التي من شأنها مواكبة التطور ات التكنولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية . حيث

استطاعت أن تحقق جملة من الانجازات يمكن الإشارة إليها من خلال المعطيات المتوفرة على مستوى الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، فيما يلي (interieur، 2021):

1.1.4- تغطية عجز البلد يات: حيث تم التخفيض من العجز الذي كانت تعاني منه اغلب ميزانيات البلديات منذ التسعينات، تدريجيا ابتداء من سنة 2007 حتى نهاية سنة 2010. ثم التخلص منه نهائيا، بداية من سنة 2011. كما هو مبين في الشكل رقم (3).

الشكل 3: يبين التخلص التدريجي من عجز ميزانية البلديات 2000-2014

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية (interieur، 2021)

2.1.4- إعانة التوزيع بالتساوي: حيث خصص الصندوق خلال سنة 2015 هذه المنحة بقيمة 82 مليار د.ج، منها 72 مليار د.ج لفائدة 1442 بلدية أي استفادة ما يعادل 94% من مجموع بلديات الوطن. و10 مليار د.ج لفائدة 36 ولاية أي ما يعادل استفادة 67% من إجمالي الولايات. الشكل رقم (4):

الشكل 4: يبين تخصيص إعانة التوزيع بالتساوي لسنة 2015

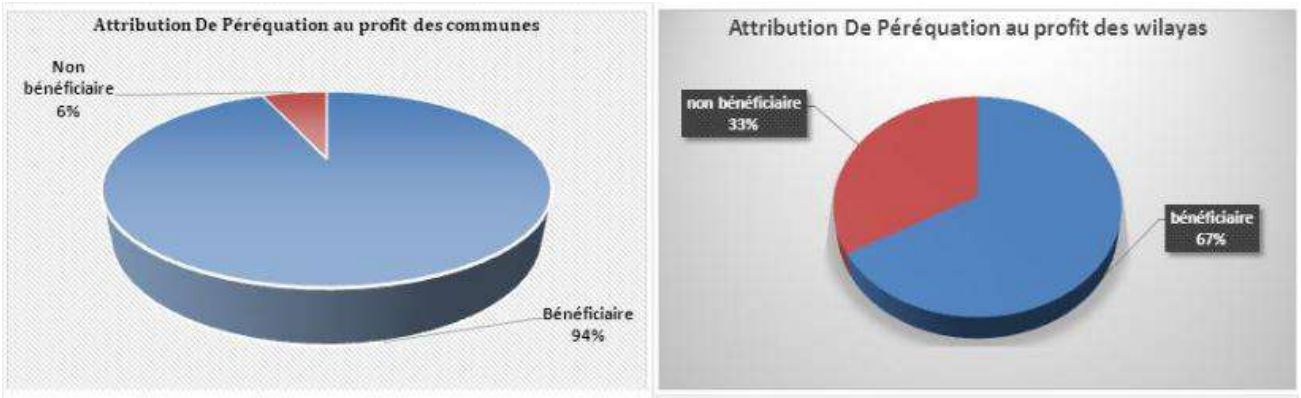

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية (interieur، 2021)

3.1.4- التكفل بزيادات أجور مستخدمي الجماعات المحلية : بمنح تخصيص قيمته 65.97 مليار د.ج لفائدة الميزانيات المحلية. قصد التكفل بزيادات الأجور لما يزيد عن 285 ألف عون في الإدارة الإقليمية.منها 58.02 مليار د.ج لمستخدمي البلديات.

4.1.4- إعانات تعويض نقص القيمة الجبائية : يعتبر كمقابل لإلغاء الدفع الجزافي وتخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني. حيث تم تخصيص 94.8 مليار د.ج سنة 2014، 57.16 مليار د.ج لفائدة البلديات، 1.10 مليار د.ج لفائدة الولايات و6.7 مليار د.ج لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

5.1.4- إعانات مالية للتجهيز: تضمن البرنامج الخاص بالتجهيز، عدة مشاريع مختلفة جاءت ما يلي:

- انجاز 1200 ملحقة إدارية بقيمة إجمالية 9.4 مليار د.ج لفائدة 776 بلدية؛
- تخصيص مبلغ 40.16 مليار د.ج لدعم الحظائر البلدية باقتناء 8691 وحدة تشمل كل الأصناف والأحجام : 4172 وحدة تم انجازها من طرف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بقيمة 9.12 مليار د.ج؛ 1840 وحدة تم استلامها من الشركة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقيمة 16.4 مليار د.ج، و2679 وحدة تم استلامها من شركة تسويق العتاد الفلاحي بقيمة 1.7 مليار د.ج.
- انجاز 1176 مكتبة وقاعة مطالعة لفائدة 1115 بلدية بمبلغ إجمالي 14,71 مليار دج، كما تم تجهيز هذه الهياكل بأجهزة عصرية للمعرفة (وسائل الإعلام الآلي، أجهزة الإسقاط، الأجهزة السمعية البصرية ..الخ) بداية من سنة 2011 بمبلغ إجمالي . 3,5 مليار دج.
- إنجاز 487 حضانة بمبلغ إجمالي 5,4 مليار دج،

2.4- دراسة حالة بلديات ولاية المسيلة:

استكمالا لما تم استعراضه في الجانب الوصفي، لا سيما الهندسة الإدارية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الجزائر، والتطرق إلى المعطيات الإحصائية الواردة في الموقع الر سمي لوزارة الداخلية الخاصة بإعانات الصندوق للجماعات المحلية . سيتم استعراض وتحليل واقع إعانات الصندوق المقدمة لصالح الجماعات المحلية بولاية المسيلة، من خلال المعطيات المتحصل عليها بخصوص الإعانات المقدمة والإيرادات المخصصة لبلديات الولاية للفترة 2019- 2020.

1.2.4- طبيعة الإعانات والمساعدات:

- **أصناف الإعانات المقدمة من طرف صندوق التضامن والضمان لبلديات ولاية المسيلة وحجمها** : قدم أو منح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أصناف مختلفة على شكل إعانات شملت كل بلديات ولاية المسيلة أهمها التوزيع بالتساوي الذ ي بلغ 63.50% و68.46% من إجمالي الإعانات المقدمة خلال سنتي 2019 و2020 على التوالي. ثم الإطعام المدرسي بنسبة 14.05% و7.55% مسجلا انخفاض بما يقارب النصف سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. حيث يبين الجدول رقم (1) تلك الأحجام والنسب. ويبرز الشكل رقم (5) مدى التفاوت في الأصناف والتغير في النسب.

الجدول1: يبين أصناف، حجم ونسب إعانات الصندوق لمجموع بلديات ولاية المسيلة 2019-2020

أصناف الإعانات	2019	%	2020	%
التوزيع بالتساوي	4 883 662 000	63,50%	4 902 160 000	68,46%
الإطعام المدرسي	1 080 750 000	14,05%	540 375 000	7,55%
أجور الحراس	431 009 250	5,60%	414 727 168	5,79%
صيانة المدارس	143 669 750	1,87%	141 412 332	1,97%
قفة رمضان	143 125 595	1,86%	94 993 980	1,33%
تعويض نقص القيمة	132 743 386	1,73%	52 411 504	0,73%
الإعانة الاستثنائية للتوازن	436 400 000	5,67%	461 300 000	6,44%
الأثر المالي للزيادة في الأجور لسنة	254 000 000	3,30%	553 095 000	7,72%
تسديد ديون النشر والإشهار	47 807 000	0,62%	0	0,00%
إعانة لقسم التجهيز والاستثمار	137 500 000	1,79%	0	0,00%
المجموع السنوي	7 690 666 981	100%	7 160 474 984	100,00%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعلومات المتحصل عليها من ولاية المسيلة.

الشكل 5 يبين نسب وأصناف إعانات الصندوق لمجموع بلديات ولاية المسيلة 2019-2020

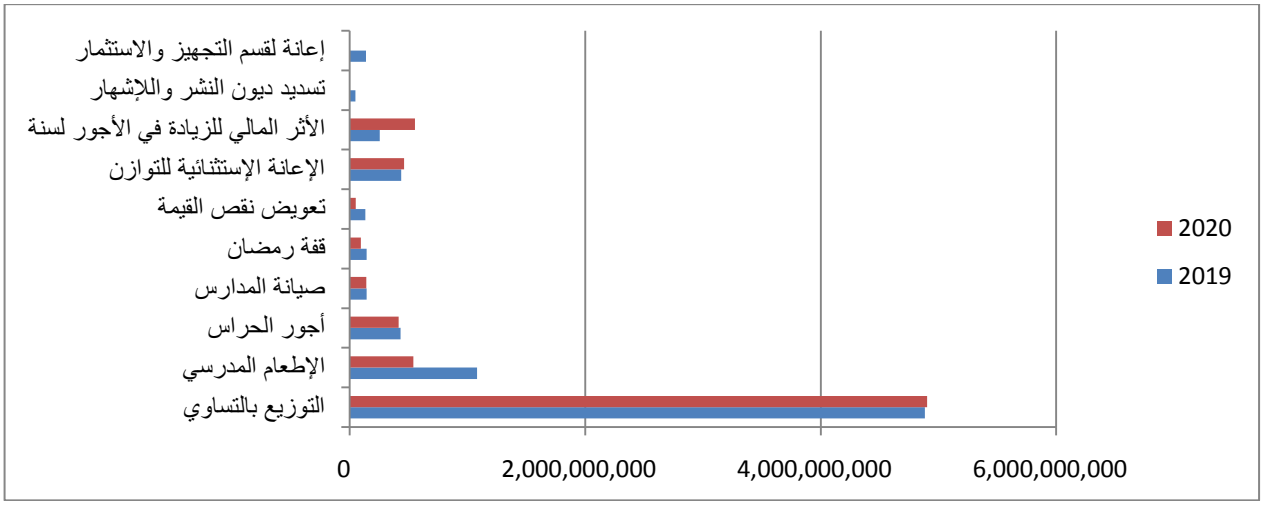

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول رقم (1).

- **الإعانات المقدمة حسب البلديات:** يتم توزيع مختلف الإعانات على البلديات حسب الحاجة ووفق معايير محددة تراعي عدد السكان ومدى غنى أو فقر البلديات حسب ما تمت الإشارة إليه في الجانب النظري . حيث يظهر الجدول رقم (2) توزيع تلك الإعانات على البلديات الذي تتصدره بلدية بوسعادة ثم سيدي عيسى والمسيلة . بينما يوضح الشكل رقم (6) التغير والتفاوت في توزيعها.

الجدول 2: يبين المجموع السنوي للإعانات موزعة حسب بلديات ولاية المسيلة (د.ج) 2019-2020

البلدية	2019	2020	البلدية	2019	2020
المسيلة	586 467 657	238 042 339	المعاريف	178 665 776	172 905 715
أولاد دراج	182 508 113	191 567 937	سيدي عيسى	460 703 654	456 969 631

المعاضيد	212 155 534	196 160 350	بني يلمان	95 854 490	108 703 122
أولاد عدي القبالة	141 827 926	131 770 607	بوطي السائح	92 910 635	85 662 182
المطارفة	113 765 417	70 328 871	عين الحجل	142 941 156	141 174 869
السوامع	95 107 902	98 711 428	سيدي هجرس	84 945 451	103 431 880
مقرة	72 364 544	40 672 471	عين الملح	256 143 745	200 878 924
بلعائبة	158 464 025	149 377 800	سيدي أمحمد	192 132 041	178 176 397
عين الخضراء	198 194 943	182 323 924	عين الريش	163 256 424	154 252 414
برهوم	150 064 840	130 120 608	عين فارس	85 437 914	80 867 808
الدهاهنة	72 182 573	85 075 644	بئر الفضة	99 409 402	91 871 617
بوسعادة	619 069 135	528 666 327	جبل أمساعد	207 877 804	183 066 800
الهامل	103 253 347	106 327 562	سليم	136 244 299	133 830 607
ولتام	77 402 990	83 371 996	امجدل	237 742 698	237 565 321
سيدي عامر	216 347 001	222 083 259	مناعة	113 268 181	134 812 376
التامسة	132 484 454	123 184 021	حمام الضلعة	164 756 347	175 547 329
أولاد سيدي إبراهيم	109 906 105	118 263 246	ونوغة	149 668 540	178 573 068
بنزوة	99 134 871	98 212 957	تارمونت	122 269 323	124 000 517
الخبانة	123 788 642	134 788 969	أولاد منصور	70 336 654	85 283 929
مسيف	135 760 209	155 390 204	بن سرور	141 265 429	179 623 573
الحوامد	155 386 486	161 302 238	الزرزور	82 497 879	92 505 130
الشلال	142 435 815	138 037 816	أولاد سليمان	80 825 957	87 531 513
أولاد ماضي	131 991 513	117 641 313	محمد بوضياف	**137 188 143**	129 572 358
خطوطي سد الجير	164 260 995	142 246 014	المجموع السنوي	**7 690 666 981**	**7 160 474 984**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعلومات المتحصل عليها من ولاية المسيلة.

الشكل 6: يظهر التغير والتفاوت في توزيع الإعانات المقدمة لبلديات ولاية المسيلة 2019-2020

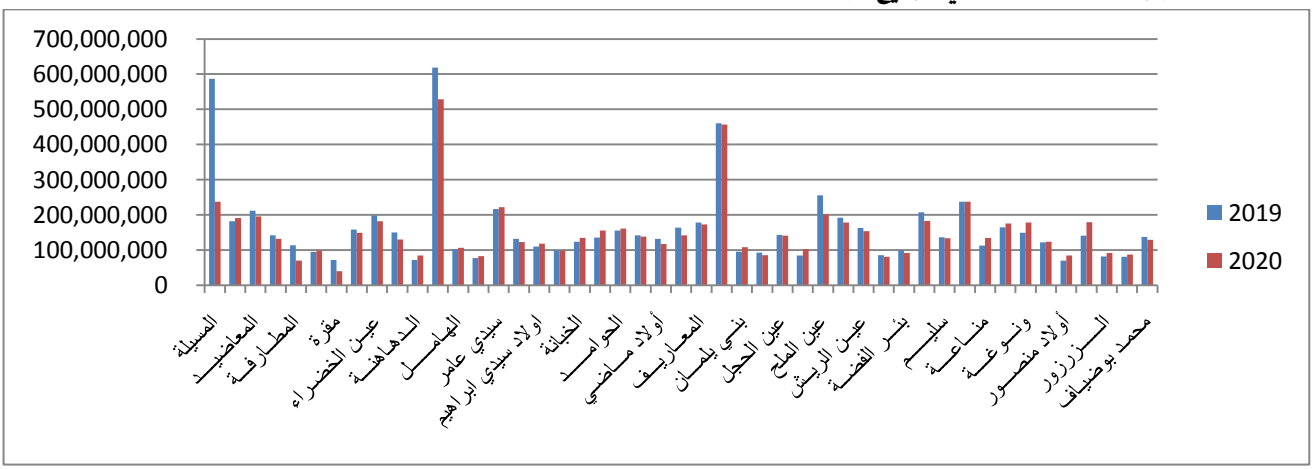

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (2).

2.2.4- مساهمة الإعانات المقدمة في الإيرادات المخصصة : المعلومات المتحصل عليها بخصوص الإعانات المقدمة لفائدة بلديات ولاية المسيلة والإيرادات المخصصة لها خلال الفترة 2019-2020. تم إدراجها في جدولين مفصلين حسب ترتيب البلديات، حيث خصصت خانة للإعانات وأخرى للإيرادات للمقارنة واستخراج نسب المساهمة، كما هو مبين في الجدولين (3) و(4).

الجدول 3: يبين نسبة مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في مجموع الإيرادات المخصصة لبلديات ولاية المسيلة 2019

البلدية	الإعانات	الإيرادات	%	البلدية	الإعانات	الإيرادات	%
المسيلة	586 467 657	1 585 904 198	36,98%	المعاريف	178 665 776	204 127 230	87,53%
أولاد دراج	182 508 113	272 031 758	67,09%	سيدي عيسى	460 703 654	590 184 839	78,06%
المعاضيد	212 155 534	252 957 987	83,87%	بني يلمان	95 854 490	133 873 902	71,60%
أولاد عدي القبالة	141 827 926	247 042 928	57,41%	بوطي السائح	92 910 635	118 570 199	78,36%
المطارفة	113 765 417	131 297 339	86,65%	عين الحجل	142 941 156	367 924 695	38,85%
السوامع	95 107 902	130 133 222	73,09%	سيدي هجرس	84 945 451	102 946 107	82,51%
مقرة	72 364 544	510 936 919	14,16%	عين الملح	256 143 745	369 457 660	69,33%
بلعائبة	158 464 025	316 425 788	50,08%	سيدي أمحمد	192 132 041	228 364 493	84,13%
عين الخضراء	198 194 943	268 893 415	73,71%	عين الريش	163 256 424	230 374 800	70,87%
برهوم	150 064 840	314 967 542	47,64%	عين فارس	85 437 914	119 235 113	71,65%
الدهاهنة	72 182 573	140 293 072	51,45%	بئر الفضة	99 409 402	121 333 333	81,93%
بوسعادة	619 069 135	997 681 025	62,05%	جبل أمساعد	207 877 804	232 669 575	89,34%
الهامل	103 253 347	161 859 506	63,79%	سليم	136 244 299	174 015 022	78,29%
ولتام	77 402 990	108 677 200	71,22%	امجدل	237 742 698	341 408 537	69,64%
سيدي عامر	216 347 001	287 895 478	75,15%	مناعة	113 268 181	133 562 276	84,81%
التامسة	132 484 454	142 844 565	92,75%	حمام الضلعة	164 756 347	584 532 589	28,19%
أولاد سيد إبراهيم	109 906 105	186 853 568	58,82%	ونوغة	149 668 540	207 069 644	72,28%
بنزوة	99 134 871	136 143 747	72,82%	تارمونت	122 269 323	134 939 176	90,61%
الخبانة	123 788 642	174 339 621	71,00%	أولاد منصور	70 336 654	117 601 749	59,81%
مسيف	135 760 209	244 454 736	55,54%	بن سرور	141 265 429	233 524 166	60,49%
الحوامد	155 386 486	182 072 892	85,34%	الزرزور	82 497 879	112 796 814	73,14%
الشلال	142 435 815	163 839 331	86,94%	أولاد سليمان	80 825 957	118 427 187	68,25%
أولاد ماضي	131 991 513	183 712 082	71,85%	محمد بوضياف	137 188 143	182 486 113	75,18%
خطوطي سد الجير	164 260 995	191 001 703	86,00%	المجموع السنوي	7 690 666 981	12 491 684 843	61,57%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعلومات المتحصل عليها من ولاية المسيلة.

من خلال الجدول رقم (3) يظهر أن أغلب بلديات الولاية تكاد تعتمد على الإعانات التي يقدمها صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية . حيث نجد أن كل نسب المساهمة تفوق 50% ما عدا خمس (5) بلديات (مقرة، حمام الضلعة، المسيلة، عين الحجل وبرهوم). وعلى العموم تتراوح نسبة هذه الإعانات المقدمة لبلديات الولاية بين 14.16% لبلدية مقرة و92.75% لصالح بلدية التاسة. بينما بلغ متوسط نسبة الإعانات المقدمة 61.57 % من مجموع الإيرادات المخصصة للبلديات.

الجدول 4: يبين نسبة مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في مجموع الإيرادات المخصصة لبلديات ولاية المسيلة 2020

البلدية	الإعانات	الإيرادات	%	البلدية	الإعانات	الإيرادات	%
المسيلة	238 042 339	1 653 797 340	14,39%	المعاريف	172 905 715	180 538 307	95,77%
أولاد دراج	191 567 937	255 459 839	74,99%	سيدي عيسى	456 969 631	570 390 168	80,12%
المعاضيد	196 160 350	272 859 114	71,89%	بني يلمان	108 703 122	111 390 864	97,59%
أولاد عدي القبالة	131 770 607	224 975 806	58,57%	بوطي السائح	85 662 182	136 848 905	62,60%
المطارفة	70 328 871	106 527 061	66,02%	عين الحجل	141 174 869	346 964 127	40,69%
السوامع	98 711 428	119 362 710	82,70%	سيدي هجرس	103 431 880	187 458 238	55,18%
مقرة	40 672 471	521 805 365	7,79%	عين الملح	200 878 924	302 680 598	66,37%
بلعائبة	149 377 800	322 177 494	46,37%	سيدي أمحمد	178 176 397	225 371 624	79,06%
عين الخضراء	182 323 924	253 858 417	71,82%	عين الريش	154 252 414	163 872 446	94,13%
برهوم	130 120 608	260 822 802	49,89%	عين فارس	80 867 808	100 253 965	80,66%
الدهاهنة	85 075 644	137 648 895	61,81%	بئر الفضة	91 871 617	139 024 942	66,08%
بوسعادة	528 666 327	1 010 109 744	52,34%	جبل أمساعد	183 066 800	229 456 189	79,78%
الهامل	106 327 562	142 905 839	74,40%	سليم	133 830 607	145 283 558	92,12%
ولتام	83 371 996	88 990 925	93,69%	امجدل	237 565 321	288 282 818	82,41%
سيدي عامر	222 083 259	298 222 221	74,47%	مناعة	134 812 376	138 094 168	97,62%
التامسة	123 184 021	155 038 694	79,45%	حمام الضلعة	175 547 329	539 624 446	32,53%
أولاد سيد إبراهيم	118 263 246	168 741 333	70,09%	ونوغة	178 573 068	190 970 470	93,51%
بنزوة	98 212 957	127 369 970	77,11%	تارمونت	124 000 517	146 998 937	84,35%
الخبانة	134 788 969	148 558 400	90,73%	أولاد منصور	85 283 929	92 742 257	91,96%
مسيف	155 390 204	224 181 095	69,31%	بن سرور	179 623 573	273 449 371	65,69%

الحوامـد	161 302 238	185 016 205	87,18%	الـزرزور	92 505 130	104 032 286	88,92%
الشلال	138 037 816	143 925 969	95,91%	أولاد سليمـان	87 531 513	115 930 743	75,50%
أولاد ماضي	117 641 313	140 257 977	83,87%	محمد بوضياف	129 572 358	157 878 950	82,07%
خطوطي سد الجير	142 246 014	170 103 153	83,62%	المجموع السنوي	7 160 474 984	12 020 254 746	59,57%

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعلومات المتحصل عليها من ولاية المسيلة.

الجدول رقم (4) يبين نسب مساهمة إعانات الصندوق في تدعيم إيرادات بلديات ولاية المسيلة خلال سنة 2020، التي ما زال أغلبها يفوق 50% ويتراوح بين 7.79% لبلدية مقرة و97.62% لبلدية مناعة. حيث يلاحظ اتساع مجال نسبة المساهمة مقارنة مع سنة 2019. غير انه تم تسجيل انخفاض في متوسط نسبة الإعانات المقدمة في مجموع الإيرادات المخصصة للبلديات والتي بلغت 59.57 % (انخفاض بنسبة 2%). حيث يظهر الشكل رقم (7) تغير نسب المساهمات والفوارق على مستوى بلديات الولاية خلا الفترة 2019-2020.

الشكل7: يوضح تغير نسبة مساهمات صندوق التضامن والضمان في إيرادات بلديات ولاية المسيلة 2019-2020

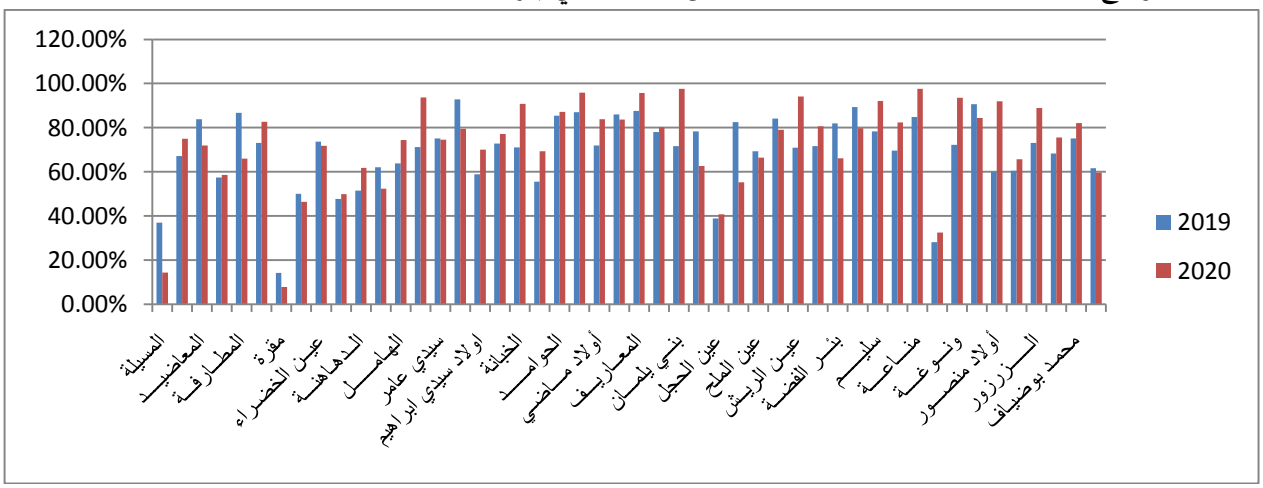

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات الجدولين (3) و(4).

5- الخاتمة: من خلال هذه الدراسة تم التطرق إ لى أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالهندسة الإدارية والجماعات المحلية،في إطار إعادة هيكلة صندوق الجماعات المحلية المشترك بموجب القانون رقم 14-116 الصادر بتاريخ 2014/03/24. ليظهر بهندسة جديدة مست التسمية، المهام والأهداف، التنظيم والتسيير والإعانات التي يقد مها، ثم استعراض واقع هذه الهندسة الإدارية للصندوق الجديد في استمرارية وتحسين عملية التمويل، المراقبة، المتابعة والمرافقة للجماعات المحلية، من خلال تحليل بعض المعطيات. لاسيما إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والإعانات المقدمة لبلديات ولاية المسيلة 2019-2020. حيث تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي نوردها فيما يلي:

1.5- النتائج:

- تحقيق التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها؛

- إعادة التوازن للجماعات المحلية؛
- تعويض البلديات التي تتعرض للكوارث؛
- التخلص نهائيا من العجز المستمر الذي كان يلاحق أغلب ميزانيات البلديات؛
- تمويل الجماعات المحلية في شكل إعانات وصل إلى أكثر من 90% لبعض بلديات ولاية المسيلة (التامسة وتارمونت سنة 2019) و(تسع بلديات منها ولتام، الشلال، عين الريش سنة 2020)؛

2.5- التوصيات:

- توجيه الإعانات نحو المشاريع المنتجة التي تعطي قيمة مضافة، تمتص البطالة، تلبي متطلبات المنطقة وتخلق الثروة الفعالة؛
- تنشيط دور الوساطة البنكية لتمويل مشاريع استثمارية تنموية واستغلالها لفائدة الجماعات المحلية؛
- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
- إعطاء الأهمية اللازمة للدراسات والتحقيقات والأبحاث المرتبطة بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية وانجازها.

6- المراجع:

1. interieur. (2021). interieur.gov.dz. تاريخ الاسترداد 12 04، 2021، من interieur.gov.dz: https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar
2. أحمد مخلوف، و مرزوقي عمر . (2018). التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية . مجلة البحوث القانونية و السياسية ، 508-544.
3. الامر رقم 68-72. (29 ديسمبر، 1972). قانون المالية لسنة 1973. الجزائر: الجريدة الرسمية.
4. المرسوم التنفيذي رقم 116-14. (24 03، 2014). يتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلمحلية و يحدد مهامه و تنظيمه و سيره. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد19.
5. صبرينة حديدان، و أسماء خالد . (2021). إعادة هندسة العمليات الإدارية : قراءة مفاهيمية . مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 47-57.
6. عبدالقادر لمير. (20 03، 2014). الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية . الجزائر: جامعة وهران.
7. عثمان عزيزي. (2008). دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خ نشلة دراسة حالة (بلدية قايس و بلدية الرميلة). قسنطينة، جامعة منتوري، الجزائر : مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية.

8. محمد قريشي، و أحلام غربال . (2019). متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع كوندور بسكرة. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي– جامعة المسيلة ، 121-141.
9. محمد مفضي الكساسبة، و عبير حمود الفاعوري . (2010). قضايا معاصرة في الادارة (الإصدار ط1). عمان، الاردن: دار الحامد.
10. مرسوم رقم 134-73. (9 اوت، 1973). تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 واحداث مصلحة الاموال المشتركة للجماعات المحلية. الجزائر: الجريدة الرسمية.
11. مرسوم رقم 86-266. (04 11، 1986). يتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله. الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 45.
12. نور الدين حاروش . (2018). الهندسة الإدارية (الهندرة) بين المفاهيم والتطبيقات . التواصل فيالاقتصاد والإدارة والقانون ، 13-26.
13. نورالدين بلقليل. (2018). أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية - دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة-. الجزائر، جامعة المسيلة - الجزائر: اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

Contribution à une réflexion sur la promotion de l'inclusion financière en Algérie

Dr GODIH Djamel Torqui, Université de Mostaganem

Dr KAMELI Mohammed, Université de Sidi bel abbés

Dr LAZREG Mohammed, Université de Sidi Bel Abbés

Contribution à une réflexion sur la promotion de l'inclusion financière en Algérie

Contribution to a reflection on the promotion of financial inclusion in Algeria

Dr GODIH Djamel Torqui, Université de Mostaganem

Dr KAMELI Mohammed, Université de Sidi bel abbes

Dr LAZREG Mohammed, Université de Sidi Bel Abbés

Résumé :

L'inclusion financière (ou finance inclusive) met en relief l'offre de services financiers et bancaires de base à faible coût pour les entreprises et les consommateurs en difficultés qui sont exclus des services traditionnels. L'inclusion financière constitue un vecteur important pour de nombreux pays en particulier les banques centrales. Elle contribue à la stabilité financière et à la croissance économique. Deux objectifs essentiels caractérisent notre communication : d'une part mettre en exergue les caractéristiques principales pour l'élaboration de stratégies nationales ayant trait à l'inclusion financière et d'autre part, mettre en évidence les leviers fondamentaux quant à la réussite et la promotion de l'inclusion financière en Algérie. Les principaux résultats de notre communication soulignent la nécessité de mettre en œuvre des mesures pour favoriser et promouvoir l'inclusion financière en Algérie et qui présente un fort potentiel pour atteindre les objectifs de développement durable.

Mots clés : Inclusion financière- système bancaire et financier-environnement économique et institutionnel-Bancarisation-Leviers fondamentaux.

Abstract :

Financial inclusion (or inclusive finance) emphasizes the provision of basic, low-cost financial and banking services to struggling businesses and consumers who are excluded from traditional services. Financial inclusion is an important driver for many countries, especially central banks. It contributes to financial stability and economic growth. Two essential objectives characterize our communication: on the one hand to highlight the main characteristics for the development of national strategies relating to financial inclusion and on the other hand, to highlight the fundamental levers for success and promotion. of financial inclusion in Algeria. The main results of our communication underline the need to implement measures to foster and promote financial inclusion in Algeria and which has great potential to achieve the objectives of sustainable development.

Keywords: Financial inclusion - banking and financial system - economic and institutional environment - Banking access - Fundamental levers.

Introduction :

L'inclusion financière est mesurée par la disponibilité en termes d'offre des services financiers et par leurs utilisations en termes de demande, ainsi que la qualité de ces services. Introduite dans les années 90, la notion d'inclusion financière a donné lieu à de nombreux travaux dans le monde et l'intérêt croissant que lui portent les institutions gouvernementales et internationales découle de l'idée selon laquelle le phénomène d'exclusion financière représente un handicap majeur au progrès économique et social. Dans ce cadre **(Nemouchi, 2020)** explique que l'inclusion financière peut être définie comme l'accès des individus aux services financiers formels tels que les prêts, l'épargne, les services de paiement et d'autres services à un cout abordable. Pour **(Ezzahid, 2018)** l'inclusion financière peut être définit comme le processus via lequel des outils, des instruments et des canaux sont mobilisés en vue de servir le plus grand nombre de ménages et d'entreprisses et surtout les gens jusque là exclus pour n'importe quelle raison du système financier formel. Les raisons d'exclusion peuvent être financière, idéologique,, géographique ou de tout autre nature**. (Moneyval, 2014)** met en évidence que la finance inclusive permet d'accéder à des produits et services financiers appropriés à un cout abordable de manière équitable et transparente. Dans le même ordre d'idées **(Daaena, Barbara, 2015)** mettent en exergue que l'inclusion financière est une situation où les particuliers et les entreprises ont l'opportunité d'accéder et la capacité d'utiliser une gamme diversifiée des services financiers adaptées qui sont fournies de manière responsable et durable par les institutions financières. Aussi, l'inclusion financière (ou finance inclusive) met en relief l'offre de services financiers et bancaires de base à faible coût pour les entreprises et les consommateurs en difficultés qui sont exclus des services traditionnels. D'autre part, face à un monde de plus en plus complexe, l'inclusion financière est devenue l'une des préoccupations majeures du monde, non seulement pour soutenir ses politiques de développement socio-économique mais aussi pour maintenir voire favoriser la croissance économique. A cet effet, l'inclusion financière est devenue un levier important pour asseoir et promouvoir une croissance durable. **Qu'en est-il en Algérie ?**

C'est donc un double questionnement qui va structurer notre intervention :

- Quelles sont les caractéristiques principales pour l'élaboration de stratégies nationales afférentes à l'inclusion financière ?
- Quels sont les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour la réussite et la promotion de l'inclusion financière en Algérie ?

Ce sont donc deux questions qui sous tendent la problématique ayant trait à notre communication. Pour résoudre cette problématique, nous avons émis les hypothèses suivantes :

- Les caractéristiques principales pour l'élaboration de stratégies nationales afférentes à l'inclusion financière regroupent plusieurs paramètres, entre autres :
  - ✓ la banque centrale joue un rôle imminent dans la promotion de l'inclusion financière, et ce, à travers : une réglementation adéquate visant à mettre en œuvre les éléments qui puissent développer l'inclusion financière dans le pays

- ✓ la démarche visant à promouvoir l'inclusion financière nécessite d'une part : un environnement législatif approprié pour une émergence de l'inclusion financière, une extension du réseau bancaire à travers le territoire nationale, une adaptation des moyens de paiement en matière de technologie en vue de faciliter la mise en œuvre des moyens de paiement. D'autre part, l'inclusion financière doit permettre le développement des produits et des services financiers modernes qui puissent permettre la satisfaction de toutes les catégories sociales, l'établissement d'une éducation financière capable d'instaurer une véritable culture dans le domaine financier et bancaire, instaurer la protection financière des consommateurs en mettant en exergue la relation de confiance dans le système bancaire et financier.

- Les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour la réussite et la promotion de l'inclusion financière en Algérie sont de plusieurs ordres, il s'agit notamment ; de la valorisation et la formation des ressources humaines dans le domaine bancaire et financier, une économie fondée sur la connaissance, une bonne gouvernance économique et financière, une lutte sans relâche contre la sous-bancarisation, un renforcement de l'infrastructure financière, l'émergence d'un véritable marché des capitaux …

Les objectifs de notre communication :

Deux objectifs essentiels caractérisent notre communication :

- Mettre en exergue les caractéristiques principales pour l'élaboration de stratégies nationales ayant trait à l'inclusion financière.
- Mettre en évidence les leviers fondamentaux quant à la réussite et la promotion de l'inclusion financière en Algérie

Méthodologie :

Nous avons eu recours à la technique documentaire qui nous a permis d'exploiter différents ouvrages, revues et documents ayant trait à l'inclusion financière. Nous tenterons dans notre communication de mettre en relief nos analyses personnelles concernant le thème tout en contribuant modestement à l'amélioration et à l'approfondissement des connaissances à travers de nouveaux éclairages dans le domaine de l'inclusion financière.

Notre communication se caractérise par trois axes directeurs mis en évidence ci-dessous**.**

1. L'inclusion financière : un aperçu global sur la littérature

(Claessens, 2006) souligne que l'importance accrue accordé à l'inclusion financière est due à son rôle en matière de facilitation des affaires et des accroissements du bien être des populations défavorisées et de renforcement de l'activité des micro ; petites et moyennes entreprises. **(Daeena , Barbara 2015)** indiquent que l'inclusion financière permet aux pauvres d'avoir accès et d'utiliser toute la gamme des services financiers. Dans un marché idéal, les consommateurs connaissent leurs besoins financiers, disposent d'informations et comprennent les services financiers proposés et sont capables d'accéder, de sélectionner , d'utiliser les services qui répondent à leurs besoins, ils sont protégés en cas de pratiques abusives par les prestataires. Aussi, l'inclusion financière englobe toutes les initiatives visant à rendre les services financiers disponibles, accessibles, abordables adaptés au

cas par cas, simples, transparents, accessibles, surs, acceptable et à proximité de l'ensemble de la population en général et des groupes vulnérables ou défavorisés en particulier. Dans le même ordre d'idées, **(Daeena , Barbara 2015)** mettent en évidence que Prenant conscience de l'impact potentiel des services financiers sur les ménages et les économies, les autorités, les spécialistes et les bailleurs de fonds ont détourné leur attention de la micro finance classique à savoir l'offre des services financiers aux pauvres, par des prestataires spécialisés au profit de l'inclusion financière à savoir une situation où les particuliers et les entreprises ont l'opportunité d'accéder et la capacité d'utiliser une gamme diversifiée de services financiers adaptés qui sont fournis de manière responsable et durable par des institutions financières formelles.

1.1. Différence entre les paradigmes micro crédit (MC), micro finance (MF) et inclusion financière (IF)

Tableau N°1 mettant en relief les paradigmes MC ; MF ; IF

	MC	MF	IF
Population ciblée	Les sans actifs ayant une activité	Les sans actifs, les femmes et les jeunes	Tout le monde
Principaux produits offerts	Les crédits	Crédits et autres produits basiques comme les assurances	Tous les produits financiers
Intervenants	ONG et nouveaux entrants	Plusieurs fournisseurs	Tous les acteurs y compris les régulateurs
Innovation principale	Donner des crédits à des individus jusque la exclus	Donner des crédits, des produits d'assurance etc à des individus jusque là exclus	Innover à tous les niveaux (produits, marché, canaux de distribution…) pour encourager les individus à utiliser avec profit les services financiers

Source : Ezzahed E (2018) : l'inclusion financière, levier de renforcement des capacités des individus et du développement. Revue finance sous la direction des professeurs Benali M et El Bouhadi A ; édité par l'université sidi Mohamed Ben Abdellah (MAROC).

1.2. L'inclusion dans le monde Arabe :

Nous constatons dans la figure ci-dessous que les pays de l'OCDE occupent la première place, les pays du Golfe occupent la deuxième place. Par contre, le monde Arabe hors les pays du Golfe prend la dernière place.

Figure n°1 : mettant en exergue le classement des pays Arabes en matière d'inclusion financière

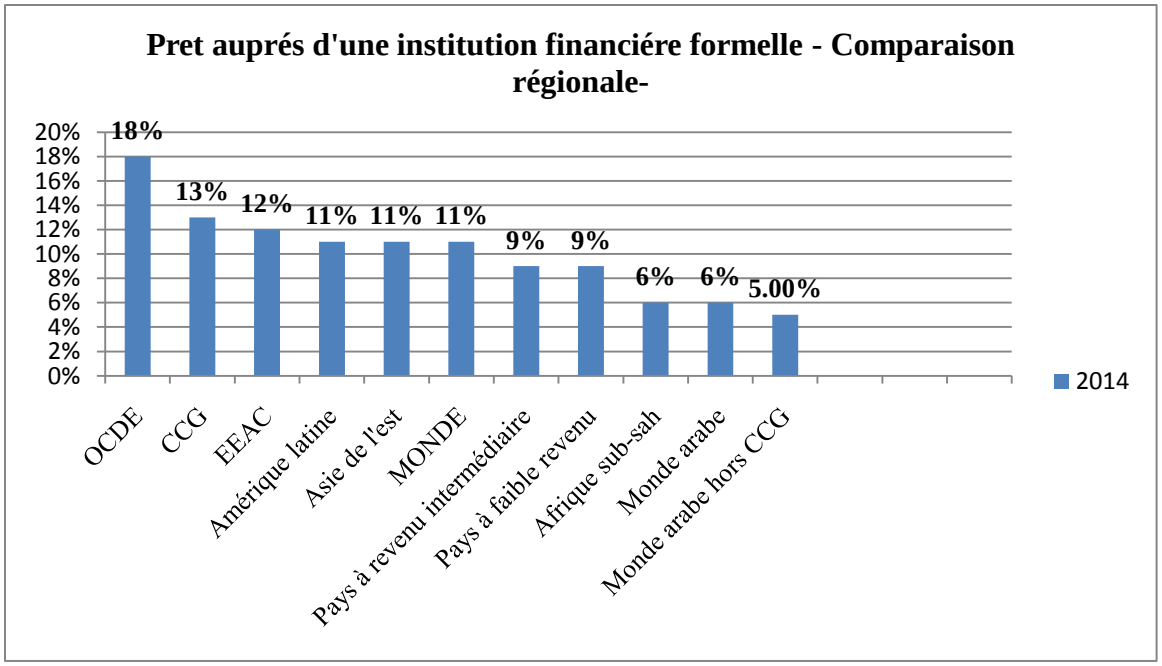

Source : rapport du fonds monétaire Arabe pour 2016 intitulé : Education financière dans le monde Arabe : stratégies, mise en œuvre et impacts.

1.3. Quelques recommandations principales du fonds monétaire Arabe (FMA) :

Tableau n°2 : mettant en lumière les recommandations du FMA

Axes	Recommandations
Evaluation des compétences financières des groupes cibles	1. Un dispositif de collectes des données probantes sur le niveau de connaissance financière des groupes cibles, tels que ceux développés par l'OCDE et son réseau international (OECD/INFE).
Evaluation de l'impact des programmes d'éducation financière	2. S'appuyer sur des outils d'évaluations reconnues
Elaboration de stratégies nationales d'éducation financière	3. S'assurer de l'implantation de différentes parties prenantes : public, privé et société civile. 4. Mettre à profits le retour d'expérience des stratégies nationales ex : OCDE,
Renforcement de l'échange régional	5. Profiter de l'appui des plateformes régionales comme « Fonds Monétaire Arabe et l'alliance pour l'inclusion financière ».
Priorisation des programmes d'éducation financière aux groupes vulnérables, notamment : femmes, jeunes, très petites entreprises et	6. Améliorer les produits financiers ciblés et adaptés aux besoins des genres et aux jeunes. 7. Introduire des outils d'éducations financières destinées au TPE. 8. Développer des programmes d'éducation financière dédiée aux migrants.

migrants	
Diffusion large de l'éducation financière	9. Intégrer les programmes d'éducation financière dans le curriculum scolaire et les programmes d'alphabétisation. 10. S'appuyer sur les nouvelles technologies pour déployer les programmes d'éducation financière (e-learming, application mobile, réseau sociaux, etc)

Source : rapport du fonds monétaire Arabe pour 2016 intitulé : Education financière dans le monde Arabe : stratégies, mise en œuvre et impacts.

1.4. Comment le législateur en France a renforcé la lutte contre l'exclusion bancaire ?

(Monnier, Mahier le Francois, 2015) nous informent que le législateur a renforcé la lutte contre l'exclusion bancaire en proposant des dispositifs permettant aux plus fragiles de pouvoir détenir un compte et réaliser des opérations courantes.

1.4.1. La gamme des paiements alternatifs en France :

Cette gamme concerne les personnes interdites bancaires ou en situation de surendettement et ce, à travers la mise à disposition d'une carte bancaire à autorisation systématique, de virements et de prélèvements ainsi qu'un service d'alerte par SMS

1.4.2. Offre pour les personnes en situation fragile (depuis le 1octobre 2014) en France :

L'offre en question cible les personnes en surendettement et fichées pendant au moins 3 mois consécutifs d'une part, d'autre part les clients qui connaissent des incidents récurrents pendant 3 mois récurrents. En effet, l'ouverture, la tenue et la clôture du compte de dépôt, une carte de paiement à autorisation systématique, le dépôt et le retrait d'espèces dans l'agence de la banque qui tient le compte.

1.5. La finance responsable :

(Daeena , Barbara 2015) soulignent que la finance responsable est devenue un pilier des initiatives d'inclusion financière pour s'assurer que les bailleurs de fonds ne favorisent pas seulement l'accès à la finance, mais également le développement des marchés, à la fois justes, transparent et répondant aux besoins des clients. Plusieurs initiatives mondiales ont été lancées pour atteindre cet objectif, entre autres :

- Décideurs politiques et organismes de réglementation. Aussi, Le G 20 et l'organisation de coopération et de développement économique (OCDE) sont en train de rédiger des principes directeurs et des conseils pour la formulation de stratégies nationales d'inclusion financières et d'éducation financière des consommateurs.
- L'alliance pour l'inclusion financière (AIF) propose un apprentissage mutuel par le biais de groupe de travail et du partage des meilleures pratiques.
- Les investisseurs : les principes pour investisseurs en inclusion financière (PIIF) imposent l'établissement de relations à responsabilité mutuelles entre les investisseurs et leurs clients afin de promouvoir des pratiques financières responsables dans l'ensemble du marché financier.

1.6. Lien entre l'inclusion financière et l'insertion sociale :

Du point de vue social, le domaine d'inclusion est abordé sur plusieurs indicateurs : revenu, emploi, éducation, logement et santé. Pour **(Atta, 2009)** les indicateurs de l'inclusion sociale se résument par cinq indicateurs : taux de pauvreté, inégalité de revenu, chômage de longue durée, désertion scolaire et l'espérance de vie.**(Gloukoviezoff, 2004) (Seriet, 2006)** ont consacré leurs travaux au rôle et l'apport des institutions financières (banques, micro finance…) dans l'amélioration de la vie économique et sociale, c'est-à-dire un simple service bancaire ou prêt peut se traduire par une inclusion sociale des individus. **(Beck et al, 2011)** expliquent que dans les pays où les systèmes financiers demeurent faiblement développés, le financement constitue un enjeu majeur tant pour l'Etat que pour le secteur privé. Dans la mesure où il favorise l'épargne et l'accumulation du capital et qu'il permet d'assurer une allocation optimale des capitaux, le développement financier peut contribuer à une accélération de la croissance et à une réduction de la pauvreté.

1.7. Le rôle de l'innovation financière :

Les innovations financières ne sont pas décidées par une quelconque autorité centrale ; elles sont le fruit des actes des entrepreneurs et des sociétés. **(Polilo, 2011)** souligne le rôle central de la finance novatrice dans un processus d'inclusion financière. Celle-ci constitue le véhicule à travers lequel l'inclusion financière devient possible et créée der nouvelles dynamiques sociétales. Cependant, il attire l'attention sur les forces résistantes de ce qu'il appelle « l'élite financière » c'est-à-dire des institutions financières ancrées et puissantes qui perçoivent dans l'innovation un facteur déstabilisant de leur pouvoir établi. Pour (**Kempson et whyley (1999) l'**innovation financière constitue un élément constitutif de tout processus d'inclusion financière qui devrait résulter des actions stratégiques telles que l'accès physique à une institution financière, la réduction des contraintes en matière de crédit, la réduction des couts et la généralisation des services financiers à domicile grâce à l'utilisation des nouvelles technologies d'information (centre d'appel, banque en ligne et téléphone mobile).

2. Les caractéristiques principales pour l'élaboration de stratégies nationales afférentes à l'inclusion financière en Algérie :

La bancarisation en Algérie demeure faible. **(Grim, 2012)** indique que la réforme du système bancaire national est étroitement liée à la transformation de l'environnement dans lequel il évolue et plus particulièrement au redéploiement de l'administration économique de l'Etat qui doit se réformer pour accompagner la transition vers l'économie de marché et soutenir l'entreprise dans la production de richesses. **(Bey Chikhi, 2010)** met en relief que les banques publiques qui monopolisent encore l'essentiel de l'intermédiation financière sont encore loin d'accompagner efficacement la dynamique de développement comme elles restent nettement déphasées par rapport aux conditions de l'économie de marché et de la mondialisation.

2.1. Le développement de la bancarisation : Levier d'action pour une inclusion financière en Algérie

Selon le rapport de la banque mondiale du 12 novembre 2013 sur l'inclusion financière dans le monde intitulé « Global Financial Development Report 2014 : Financial Inclusion ». Ce rapport révèle qu'au niveau du Maghreb central, c'est le Maroc qui affiche la bancarisation la plus élevée avec 22,3 agences pour 100.000 adultes contre un taux de 17,2 pour la Tunisie et 5,3 pour l'Algérie. Ces taux des trois pays restent faibles par rapport à ceux des pays développés : 41, 6 en France, 66, 3 en Italie et 35,4 aux Etats-Unis. **(Rezouali, 2020)** souligne « que

la place bancaire algérienne, révèlent en ce sens les chiffres de la banque centrale, se positionne parmi les dernières en termes de bancarisation, avec à peine 1664 agences et un taux de couverture d'une agence pour 27 587 habitants, alors que la norme est d'une agence pour 5000 habitants. C'est dire tous les graves déficits de développement qui restent encore à résorber pour sortir le système bancaire et financier de son archaïsme ».

2.1.1 L'importance de l'infrastructure financière dans l'émergence de l'inclusion financière :

Développer l'inclusion financière en Algérie est une condition sine qua non à mettre en œuvre. L'inclusion financière est devenue actuellement le centre d'intérêt de régulateurs financiers en particulier les banques centrales. En effet, il existe une relation étroite entre l'inclusion financière, la stabilité financière et la croissance économique.

2.1.2. Le développement de l'inclusion financière en Algérie : une nécessité absolue

Pour **(Sari, 2011)** le secteur financier joue un rôle fondamental dans l'accélération des processus d'échanges de biens et de service ; il est à l'origine de toutes les allocations optimales des ressources financières devant stimuler l'activité économique, l'emploi, ainsi que l'amélioration de la productivité et l'innovation. **(Imadalou, 2019**) insiste sur la réforme de la gouvernance des banques publiques qui doit constituer un axe stratégique majeur pour rehausser l'activité bancaire et permettre aux acteurs du secteur d'agir en vecteurs de développement économique du pays en matière de bancarisation, d'inclusion bancaire et de financiarisation de l'économie pour une croissance plus inclusive. Aussi, le développement de l'infrastructure bancaire constitue une priorité absolue en matière d'inclusion financière afin de répondre favorablement à la demande des citoyens dans le domaine des services financiers.

2.1.3. Un cadre législatif approprié : Un outil pour renforcer l'inclusion financière

Dans ce cadre, la banque d'Algérie doit jouer un rôle majeur dans la consolidation de l'inclusion financière et ce, à travers la mise en œuvre de réglementations visant à faciliter les opérations bancaires, les informations financières, au développent des technologies modernes dans le domaine bancaire à travers des moyens de paiement sophistiqués...

2.1.4. Des instruments financiers sous utilisés en Algérie : Vecteur d'un non développement de l'inclusion financière

La législation algérienne en matière financière et bancaire et riche, toutefois l'application pose un problème crucial. En effet, plusieurs textes ont été introduits par le code des banques et le code de commerce en Algérie, toutefois, l'application demeure presque inexistante concernant certains produits financiers qui peuvent être un atout important dans l'inclusion financière à titre d'exemple, nous pouvons citer : l'Ordonnance n°96-09 du 10 janvier 1996 relative au crédit –bail ; l'article 543 bis 14 à 543 bis 18 du code de commerce afférent au factoring ou affacturage ; la loi n° 07-01 du 27 février relative aux coopératives d'épargne et de crédit ;L'Ordonnance n°96-08 du 10 janvier 1996 relative aux organismes de placement collectif en valeurs mobilières (OPCVM) ; La société d'investissement à capital variable (SICAV) et les fonds de placement (FCP) ; La loi n°06-05 du 20 février 2006 portant titrisation des créances hypothécaires en Algérie ; Le décret exécutif n° 08-56 du 11 février 2008 relatif aux conditions d'exercice de l'activité de la société de capital investissement permet la création de cette activité, mais

elle demeure encore au stade embryonnaire. D'autres instruments financiers peuvent être développés en Algérie à l'instar : des activités d'invest banking, les levées de fonds à travers le capital en dette, en restructuration de projets où en fusion.

2.2. Le développement du numérique : un pilier fondamental pour la promotion de l'inclusion financière en Algérie

Le monde qui caractérise le système bancaire et financier est en mutation profonde du fait des technologies applicables à la banque. La technologie bancaire est passée de la phase préindustrielle à une phase réellement industrielle, qui n'est pas totalement achevée et entre progressivement dans l'ère du numérique, des services en ligne. Le secteur bancaire et financier en Algérie se caractérise par des systèmes de paiement vétustes et entièrement dépassé par les nouvelles technologies à l'instar de la Fintech. L'Algérie n'est pas très avancée dans la préparation de sa transformation numérique. Certes d'importantes initiatives ont été prises ces dernières années, mais elles sont de nature institutionnelle et s'arrêtent pour l'instant au niveau de la construction du cadre juridique et réglementaire devant encadrer le numérique.

2.2.1. Les effets induits par les progrès technologiques sur l'inclusion financière :

(**Mas , Kimar , 2008**) mettent en évidence les opportunités par les nouvelles technologies de l'information et de la communication pour une meilleure inclusion financière et ce , à travers « mobile banking » qui représente une chance pour les exclus et une opportunité pour les banques dans la mesure ou il permettrait d'une part d'étendre la distribution des services financiers aux pauvres marginalisés par des institutions traditionnelles. En Algérie par exemple, cet outil permettra un essor certain de l'inclusion financière. Dans ce sens, un téléphone mobile remplacerait de nombreux produits bancaires classiques tels que les cartes ou les terminaux de paiement électroniques et offre les mêmes services de consultation et d'accès rapide aux informations habituellement assurés par l'internet banking.

2.2.2. La digitalisation des métiers et des organisations : Levier important pour une inclusion financière en Algérie

(**Arezki , 2019**) souligne « les réformes structurelles que nous préconisons sont multiples, les grands débats qu'on a à la banque mondiale avec la plupart des pays portent sur le début d'une rupture technologique majeure qui est la révolution digitale. On voit deux fondements de cette économie digitale qui sont importants : l'internet haut débit et le paiement digital. Le paiement mobile qui doit se libérer pour créer un marché intégré et développer notamment l'agriculture, l'agrobusiness, en y incluant les différentes parties de l'Algérie qui ne sont pas assez assimilées économiquement et qui pourraient lier la partie rurale et la partie urbaine. L'importance des fondations digitales est énorme. C'est le début de l'accélération du développement. Aujourd'hui, on est dans des sociétés et des économies verticales, ou vraiment il ya une approche descendante de la politique et l'économie, il ya trop d'intermédiation. L'avènement digital est un gain en horizontalité. C'est-à-dire une relation plus libérée, plus fluidifiée de l'économie. La maitrise des technologies de l'information et de la communication et le recours aux réseaux sociaux, permettront en effet à cette nouvelle génération de managers, de prendre rapidement connaissance des outils et techniques de gestion les plus performants qu'ils sauront mettre en service de leurs

sociétés soutient **(Grim ,2012).** En fait, en pleine crise qui touche l'humanité (Covid 19), le numérique se retrouve au cœur d'un monde qui se réinvente, déclenchant ainsi une nouvelle dynamique globale. L'usage à grande échelle de l'outil numérique pour garantir autant que possible la continuité des activités économiques, administratives et sociales dans une situation de confinement et de repli économique ; **(Nemouchi , 2020)** souligne pour sa part, que le sous-développement de l'inclusion financière numérique est un frein à la modernisation du système financier algérien et c'est pourquoi, la banque d'Algérie a adressé une note aux banques et établissements financiers pour le développement de la bancarisation des entreprises et des ménages afin de mobiliser les ressources monétaires oisives captés par le circuit informel. Dans ce cadre, les nouvelles technologies offrent de grandes opportunités pour insérer les populations à revenu limité dans le circuit financier formel à travers la digitalisation et la numérisation des services financiers.

2.3. L'innovation dans la sphère bancaire et financière en Algérie : un instrument prépondérant promoteur de l'inclusion financière

Le processus d'innovation financière a transformé l'ensemble des systèmes financiers et a marqué l'évolution de l'industrie bancaire. Comme toute industrie, l'industrie financière est une activité qui réalise des profits en vendant des produits. Pour maximiser leurs profits, les institutions financières développent de nouveaux produits pour satisfaire leurs propres besoins et ceux de leurs clients ; en d'autres termes, l'innovation qui peut être bénéfique pour l'économie est guidée par le désir du devenir. Le monde qui caractérise le système bancaire et financier est en mutation profonde du fait des technologies applicables à la banque. La vision du processus d'innovation conduit à une analyse simple : tout changement dans l'environnement financier stimule la recherche par l'institution financière d'innovations profitables (**Mishkin, Bordes, Hautcoeur et al, 2007). (Aglietta, 2005)** notent que l'un des points forts du capitalisme financier tient à la fertilité croisée de ses deux facteurs d'impulsion majeurs : la finance de marché et la diffusion des TIC. Aussi. En Algérie, il y a lieu pour le secteur bancaire et financier d'étudier avec précision les besoins et les exigences des agents économiques en matière de produits et services financiers à même de satisfaire les exigences en question. A travers cette étude, les banques par exemple peuvent développer des innovations à partir de nouveaux produits d'épargne, d'assurance, des moyens de paiements etc.

2.4. L'encouragement de la concurrence bancaire « un adjuvant » pour une inclusion financière en Algérie :

L'encouragement de la démonopolisation de la sphère bancaire devrait se poursuivre et donner lieu à l'accroissement du nombre des banques commerciales et de banques d'affaires pour faire de la concurrence un puissant facteur d'émulation et d'inventivité. **(Sekkak, 2019)** met en exergue que la réforme du secteur bancaire est une nécessité incontournable, mais elle ne sera pas suffisante pour instaurer une croissance pérenne et diversifier l'économie, si elle n'est pas accompagnée d'un programme cohérent de reformes structurelles. Les banques publiques financent la totalité des entreprises publiques et participent à hauteur de 75% aux crédits octroyés au secteur privé. L'activité de crédit des banques privées est orientée exclusivement sur le secteur privé (entreprises et ménages) avec une forte concentration sur les opérations de court terme.

2.4.1. La création d'une caisse de dépôt et d'investissement : élément central d'une réforme structurelle à entreprendre en Algérie

D'autres instruments doivent être mises en œuvre, telle une caisse de dépôt. Il s'agit en fait d'une caisse que l'Etat doit créer afin que les banques puissent y placer leur liquidités, moyennant rémunération pour que ces mêmes liquidités soient alloués par la suite aux entreprises. Elle pourra devenir le véritable moteur de développement de la bourse et du marché des capitaux. Dans ce cadre, **(Siagh, 2020)** met en exergue que la caisse de dépôt et d'investissement jouera un rôle novateur dans une économie débarrassée d'une présence prépondérante de l'Etat. Elle devra être un organe qui appartient à l'Etat, qui opère sur une base commerciale ; mais doté d'un système de gouvernance transparent échappant à l'emprise de l'exécutif, de sorte que la caisse rende compte à un parlement.

2.4.2. Une banque dédiée à la PME et les micros entreprises : Elément clé pour la concrétisation de l'inclusion financière en Algérie

Une banque dédiée aux PME et les micros entreprises dans chaque wilaya est un objectif appréciable afin de financer et de promouvoir l'inclusion financière. Il ya quelque chose à apporter à ces entreprises comme le conseil et l'expertise en matière d'étude de projets par exemple, afin de rendre leurs dossiers bancables et donc éligibles aux financements bancaires. Avec le crédit bancaire et les fonds propres comme quasiment seuls instruments de financement disponibles, les PME nationales n'ont pas vraiment le choix, même si depuis ces dernières années de nouveaux outils de financement comme le leasing sont venus apporter une petite bouffée d'oxygène, visiblement pas assez suffisante. Les PME, les Start up, les micros entreprises ont besoin d'aide pour améliorer la croissance. Aussi, une banque dédiée à la PME , les micro entreprises, les start up peut constituer une solution quant à l'inclusion financière.

2.4.3. Favoriser la synergie banque-entreprise en Algérie : source de financement et d'inclusion financière

Composantes de l'environnement économique dont elles subissent les effets, les banques commerciales constituent elles-mêmes un système dont la valeur et l'efficacité conditionne l'ensemble des activités économiques et sociales. Les banques publiques algériennes doivent être au diapason des réformes structurelles. A ce sujet, **(Benachenhou, 2015)** pose la question suivante : « Les banques sont-elles une des causes de la faible diversification de l'économie et de la qualité médiocre de la croissance ? Certainement ; mais c'est un phénomène induit car les causes principales sont ailleurs : le rôle dominant de l'Etat dans l'économie qui façonne le comportement des banques publiques en matière de politique du crédit et le faible dynamisme de la demande de crédit du secteur privé pour l'investissement en comparaison de sa demande pour le commerce »

2.5. L'émergence de la bourse des valeurs mobilières d'Alger et son impact sur l'inclusion financière :

En Algérie, le financement des entreprises se fait quasiment par le biais des crédits bancaires, ce qui constitue un frein pour la prise en charge de tous les projets. Le crédit bancaire ayant des limites qui sont fixées à travers entre autres, les ratios de solvabilité, de liquidité et de division des risques, il est clair que les banques algériennes ne pourront supporter seules le financement de l'économie.. Pour **(Grim, 2012)** la réforme du système bancaire national est étroitement liée à la transformation de l'environnement dans lequel il évolue et plus particulièrement au redéploiement de l'administration économique de l'Etat qui doit se réformer pour accompagner la transition vers l'économie de marché et soutenir l'entreprise dans la production de richesses. **(Siagh, 2019)** indique à ce sujet que la mère des réformes à mener en urgence est celle du secteur financier et boursier pour diversifier les

sources de financement de l'économie et de l'investissement. Le système bancaire et financier doit consentir plus d'efforts pour améliorer quantitativement et qualitativement le financement de l'économie en veillant au respect du cadre normatif d'intervention et en renforçant la prévention et la supervision dans le cadre de la bonne gouvernance. L'Algérie a besoin d'ériger une place boursière qui finance l'économie productive. L'économie algérienne dépend à 98% de la rente liée aux exportations des hydrocarbures. Selon **(Bouzar, 2010)** la bourse constitue un site économique et financier important pour jouer un véritable rôle dans le passage de l'économie d'endettement vers une économie régulée par le marché. Les opérations boursières en Algérie peinent à décoller et à jouer le rôle qui leur incombe. Une économie de marché, au fur et à mesure que le développement économique s'approfondisse, la place boursière prend de l'ampleur. Le rôle économique d'une place boursière est important. En plus de permettre le financement du développement des entreprises, une bonne place boursière constitue un lieu où s'évalue la qualité managériale des entreprises et la vigueur macroéconomique du pays.

2.5.1. La place de la bourse des valeurs mobilières (BVM) d'Alger par rapport à la région MENA :

La bourse d'Alger n'a pas en effet correctement encadré les entreprises cotées, avec seulement 4 titres à gérer (avec le retrait de NCA Rouiba) ; La bourse connait elle-même de sérieuses difficultés financières dues à la sous-activité qui limite lourdement ses ressources ; La sous activité a également mis en difficulté financière les intervenants aux opérations de bourse (courtiers).Malgré l'existence d'un marché boursier depuis 1997 celui-ci reste de taille insuffisante pour jouer un rôle déterminant dans le processus de privatisation des entreprises publiques de grande et moyenne importance ; L'absence de nouvelles cotations et la faiblesse des transactions ont mis en difficultés la bourse d'Alger qui sans une recapitalisation financière de l'Etat risque d'être déclarée en faillite. Il y a lieu d'ajouter également le rendement faible des titres cotés souvent inférieur à celui des placements bancaires et la non implication du secteur privé dans le marché boursier. Le statut juridique des entreprises algériennes ne permet pas très souvent leur cotation en bourse eu égard à leur forme juridique : SARL ; EURL ...

Tableau n° 3 mettant en exergue les principales caractéristiques des places boursières de la région MENA en 2017

Pays	nombres de sociétés cotées	Pays	nombres de sociétés cotées
Algérie	5	Koweït	175
Arabie Saoudite	188	Liban	10
Bahreïn	43	Maroc	73
Egypte	254	Oman	112
Emirats Arabes	127	Palestine	48
Iraq	101	Qatar	45
Jordanie	194	Tunisie	73

Source : internet consulté le 24/12/2020. Tableau établi par nos soins.

Nous constatons à travers ce tableau que l'Algérie occupe la dernière place avec uniquement 5 sociétés cotées. Cet état de fait constitue un véritable handicap pour le financement des entreprises algériennes. Il démontre

également la faiblesse de l'inclusion financière en Algérie. Il demeure indispensable pour les pouvoirs publics d'engager un ensemble de réformes axées sur la restructuration, la réorganisation et la modernisation du système bancaire et financier en Algérie

2.5.2 .Nécessité de la restructuration de la bourse des valeurs mobilières d'Alger :

Pour **(Berkouk, 2019**) la bourse d'Alger végète depuis 1988.Les banques publiques accusent des retards dans la digitalisation dans la conceptualisation et la structuration de produits financiers ; La bourse d'Alger souffre cruellement de profondeur et de liquidité. **(Naas, 2003**) souligne que la restructuration du système bancaire en Algérie est à situé dans un plan de réforme d'ensemble qui intégrerait outre le cadre dans lequel les banques évoluent, l'administration économique de l'Etat, le Trésor, la banque centrale et le marché financier. La capitalisation boursière demeure faible, le nombre d'entreprises cotées également. La bourse constitue une alternative aux financements bancaires dans la conjoncture actuelle. D'où la nécessité pour la bourse de recourir à ce mode de financement et redynamiser ce marché. Toutefois, le lancement d'un compartiment dédié au financement des petites et moyennes entreprises : PME en 2012 n'a pas changé la situation, ce qui fait qu'aujourd'hui, les entreprises ne se bousculent toujours pas à la bourse. Notons que la société NCA Rouiba a déposé auprès de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB) le 19 mars 2020, une demande officielle portant sur un projet d'offre publique de retrait (OPR) de son titre de la bourse d'Alger.

(Rabhi, 2020) souligne que la bourse d'Alger est dans un état rachitique, c'est ce qui ressort du rapport annuel pour l'année 2019 publié par la commission d'organisation et de surveillance de bourse (COSOB). Le document évoque un faible niveau de liquidité et un marché financier en manque de profondeur, elle représente moins de 0,5% du produit intérieur brut (PIB) ; Le rapport souligne que le nombre de transaction reste tout de même insuffisant ce qui dénote le faible niveau de liquidité sur le marché. La bourse des actions d'Alger a du mal à être attractive. Le compartiment action du marché principal de la bourse n'a pas connu de nouvelles introductions depuis plusieurs années.

2.6. L'efficience de l'environnement économique et institutionnelle en Algérie : vecteur pour une inclusion financière

2.6.1. L'amélioration du climat des affaires en Algérie : un prélude pour une amélioration de l'inclusion financière

L'Algérie est régulièrement très mal située dans les différents classements internationaux sur le climat des affaires. **(Lamiri, 2013)** note que « nous sommes régulièrement très mal situés dans les différents classements internationaux sur le climat des affaires. Les causes sont nombreuses. Nous en retiendrons une qui fait l'unanimité, à savoir la bureaucratie. Le management moderne a produit également des thérapies efficaces contre ce fléau ».Aussi, un climat des affaires appropriés contribuerait à une émergence de l'inclusion financière en Algérie, à travers entre autres : un encouragement des activités d'intermédiation et d'accompagnement financier, de sécurisation des investissements, de débureaucratisassions de toutes les activités...

2.6.2. La confiance et la protection des consommateurs au cœur de l'émergence de l'inclusion financière en Algérie :

La confiance et le dialogue sont des éléments clefs pour la réussite d'une organisation d'une part et d'autre par pour la réussite également des réformes structurelles. Depuis plusieurs décennies, la confiance, qu'elle soit interpersonnelle, organisationnelle ou inter-organisationnelle, a fait l'objet de nombreuses recherches, tant dans les sciences économiques, de gestion, que sociales **(Mansouri, Khiat, 2017)** . **(Ait Belkacem, 2020**) explique que les fondamentaux de l'économie algérienne ne se présentent pas au mieux. Les équilibres macroéconomiques sont mis à mal et les recettes utilisées pour maintenir les équilibres ne peuvent plus être utilisées en raison de la crise majeure des finances publiques. Toutes les mesures à entamer exige un préalable incontournable : le retour à la confiance sociale. **(Si Lekhel, 2020)** note qu'avant d'élaborer une stratégie économique globale pour jeter les bases d'un appareil productif et durable, il faut d'abord restaurer la confiance qui s'est dégradée ces dernières années. Car sans elle, il ne peut y avoir de développement. En effet, la dynamique de l'économie nécessite comme préalable la restauration de la confiance, de la visibilité et de pédagogie des réformes. Aussi, la confiance dans le système bancaire et financier en Algérie demeure une donne incontournable pour promouvoir l'inclusion financière. La protection des consommateurs constitue également un centre d'intérêt fort important dans le cadre de l'inclusion financière. Il s'agit en fait, d'instaurer des règles à même d'accroitre la confiance des consommateurs dans le système bancaire et financier en Algérie à l'effet, de promouvoir l'inclusion financière à travers notamment : des informations fiables et transparentes fournies à la clientèle, au conseil bancaire, à un traitement équitable en matière de services bancaires et financiers, une facilitation à l'accès aux produits bancaires et à l'ensemble des services financiers avec un cout qui puisse prendre en compte les différents aspects économiques et financiers du consommateur, une qualité de service efficiente…

2.6.3. La lutte contre l'exclusion financière en Algérie : un impératif majeur

(Nemmouchi, 2020) souligne que la banque mondiale avec le soutien financier de la fondation Bill et Melinda Gates réalise depuis 2011 la production de données la plus complète sur l'inclusion financière portant sur 140 pays (FINDEX). Les résultats de la deuxième enquête publiés en 2017 concernant l'Algérie indiquent que le nombre d'adultes titulaires de comptes auprès des institutions formelles en pourcentage de la population adulte (plus de 15 ans) est de 43% (moyenne mondiale : 69%). En d'autres termes 57% de la population algérienne est exclue du système financier. L'exclusion des femmes indique **(Nemouchi, 2020**) est encore plus importante avec un taux de 71%. Cet état de fait, montre à quel point que l'exclusion financière demeure importante en Algérie.

2.6.4 La lutte contre l'informel et la marginalisation des catégories sociales défavorisées

Deux paramètres importants entre autres contribuent à noircir les fondements de l'inclusion financière en Algérie, il s'agit de l'économie informelle et les populations à faible revenu. Pour **(Berkouk, 2019**) , il faudra que l'Etat passe par des mesures coercitives (changement de billets avec bancarisation obligatoire) pour remettre dans le circuit financier officiel les 5000 milliards de DA identifiées par la banque d'Algérie. Cette masse monétaire importante irrigue les circuits de l'économie informelle et participe au maintien de l'activité économique mais sans contribution au financement des besoins collectifs (infrastructures, la santé, l'éducation…). **(Benachenhou, 2015)**

souligne que l'informel a pris une importance considérable qui nuit à l'activité normale d'investissement et de production. Pour réduire les sources bien connues de l'essor et de la prospérité de l'informel en Algérie dont l'essor est un frein majeur de la croissance, on a besoin de l'Etat gendarme, mais aussi de l'Etat régulateur. Le problème de la bancarisation de l'argent qui circule dans l'informel ne trouve toujours pas de solution. Dans le même ordre d'idées **(Berkouk, 2019)** souligne que des activités économiques non déclarées empruntent rarement des circuits financiers officiels pour leurs règlements ou leur épargne. Ces activités ont proliféré avec la complicité de l'Etat qui se satisfait de la fiscalité pétrolière jusqu' 'en 2014 ; La mauvaise gouvernance est le seul responsable du détournement vers l'informel de 50% du PIB. L'Etat contrôle avec ses six banques publics 90% des dépôts et 90% des crédits. Il aurait pu mettre en place une bancarisation « forcée » par la mise en place d'obligation de moyens de paiement **(Berkouk, 2019).** Le secteur informel est puissant en Algérie. Il y a lieu de prendre des mesures urgentes avec des réponses concrètes aux besoins des personnes qui agissent dans ce secteur. **(Hiouani, 2019)** gouverneur par intérim de la banque d'Algérie souligne ce qui suit : « plus de 5000 milliards de dinars circulent en Algérie hors secteur bancaire, soit plus de 50% des encours des crédits accordés à l'ensemble de l'économie nationale » « cette somme (5000 milliards de dinars) représente plus de 30% de la masse monétaire totale du pays. Cela veut dire que la politique de l'épargne est déficiente » « les mesures entreprises en 2016 et 2017 dans l'inclusion financière et de bancarisation de l'argent de l'informel se sont avérées inefficientes». **(Imadalou, 2019)** note « qu'après avoir reculé en 2017 par rapport à 2016, passant à 4780 milliards de dinars, la masse monétaire circulant hors circuit bancaire est de nouveau repartie à la hausse pour atteindre en 2019 les 5000 milliards de dinars. C'est le chiffre rendu public par la banque d'Algérie. Mêmes si ces données ne sont pas exhaustives et sont parfois contradictoires d'un responsable à un autre faute d'un système d'information fiable » « Cette hausse vient mettre à nu l'échec de toutes les mesures arrêtées jusque-là pour bancariser l'argent qui circule sur le marché parallèle. Cette somme qui représente 30% de la masse monétaire du pays et plus de 50% des encours des crédits accordés à l'ensemble de l'économie nationale **(Imadalou, 2019).** Concernant l'informel en Algérie, il constitue une véritable plaie au sein de l'économie algérienne. Il est, en effet, orientée vers la spéculation et se désintéresse de l'investissement dans des cycles à rendement long. Il est donc difficile à court et moyen terme de mobiliser l'épargne de l'informel dans un contexte où la stabilité est fragile et la culture financière est faible (méconnaissance des mécanismes financiers et boursiers), et en l'absence de stratégie claire et efficace de communication institutionnelle des pouvoirs publics en direction de la population, du privé national et de l'émigration. Par ailleurs, l'inclusion financière conforte sur le plan social en portant un intérêt pour les catégories sociales défavorisées à faible revenu, et ce, dans un souci d'intérêt public à travers l'offre des services financiers, en les rendant disponibles pour ces catégories en question, ce qui peut contribuer d'une part à la lutte contre la pauvreté et à favoriser la croissance économique.

2.7. La portée de la finance islamique quant à la promotion de l'inclusion financière en Algérie :

La banque d'Algérie a consacré le règlement n°20-02 du 15 mars 2020, définissant les opérations de banque relevant de la finance islamique et les conditions de leur exercice. Dans ce cadre, 9 produits en substance sont proposés en l'occurrence : Ijara Tamlikia ; Ijara Tamlikia ; Mourabaha automobile ; Mourabaha équipement ; Mourabaha immobilier ; compte épargne islamique ; compte épargne islamique « jeune » et compte chèque

islamique par la Banque Nationale d'Algérie (BNA). **(Bouyacoub, 2000)** souligne que le système bancaire islamique s'organise autour de trois principes fondamentaux : interdiction d'une fixation de taux d'intérêt ; partage du profit ou des pertes résultant d'investissement ; promotion des investissements productifs, créateurs de richesses et d'emploi. A la différence des banques classiques, dans lesquelles les risques de crédit sont assumés par les seuls emprunteurs, les banques islamiques participent, en prêtant leur argent, aux risques des opérations. Selon (**Siagh, 2012)** aujourd'hui, il existerait quelque 500 institutions financières à travers le monde. Elles ont connu une croissance continue même durant la crise financière mondiale récente. La valeur des actifs de la finance. Dans ce cadre, **(Nouioua, 2017)**met en évidence que l'action menée par les partisans des banques islamiques a donné ses fruits. Un réseau de ces banques s'est développé à partir des années 1960 dans plusieurs pays musulmans et même dans certains pays Occidentaux. Leur nombre s'accroit de plus en plus ainsi que leurs avoirs financiers qui atteignent maintenant des centaines de milliards de dollars ; Elles s'emploient à diversifier leurs opérations aussi bien celles de financement que celles de collecte de fonds. Les soukouk (obligations) ont maintenant un marché relativement étendu. Des pays occidentaux ont commencé à y recourir. **(Siagh, 2012**) nous informe que les banques conventionnelles Occidentales particulièrement en Europe, comme HSBC, BNP Paribas, Barclays etc. et les banques commerciales locales dans le monde Arabo-musulman ont crée en leur sein ce qu'il est coutume d'appeler des « fenêtres Islamiques » (Islamic Windows) pour pourvoir aux besoins bancaires des clients, notamment les entreprises, qui veulent un service répondant aux enseignements de la Chari'a.

Tableau n° 4 mettant enlumière les produits islamiques les plus connus

Produit Islamique	**Equivalent conventionnel**
Mourabaha	Prêt conventionnel
Mouqarada ou sukuk participatif	Obligation assimilable au titre
Ijara	Leasing
Istitna	Financement du fonds de roulement
Moucharaka	Investissement participatif

Source : Siagh L (2012) : Les arcanes de la finance islamique. Casbah Editions, Alger, p59

(Nemmouchi, 2020) indique que le marché mondial de la finance islamique connait un grand essor puisqu'il a franchi la barre des 2000 milliards de dollars d'actifs en 2020 et ce sont surtout les pays Occidentaux et asiatiques qui se sont ouverts le plus à cette technique de financement. Il existe également un autre produit de la finance islamique en l'occurrence : La Mouqarada ou emission de sukuk ; il s'agit d'une obligation émise par une entité (entreprise, banque, gouvernement…) en vue de financer un projet par l'émission de sukuk. Aussi, une adéquation du financement islamique et le financement conventionnel ou classique vont constituer des sources de financement même au niveau de la bourse d'Alger et ce, à travers le financement d'un produit islamique les « soukouks » qui doivent être introduit après amendement du code de commerce. La finance islamique peut contribuer à la lutte contre la pauvreté, en favorisant la constitution d'un filet de sécurité pour les personnes qui

vivent dans une pauvreté extrême. L'application de la finance islamique s'inscrit en Algérie dans le cadre des orientations des pouvoirs publics visant à développer le système financier et à diversifier ses produits et services.

3. les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour la réussite et la promotion de l'inclusion financière en Algérie :

Plusieurs leviers fondamentaux doivent être mis en œuvre ; entre autres :

3.1. L'éducation financière en Algérie : Vecteur pour une émergence de l'inclusion financière

(Jouahri, 2016) met en évidence que dans un monde financier de plus en plus complexe, l'éducation financière est devenue un facteur important pour l'efficacité économique et sociale. En ce sens, l'éducation en question s'adresse à l'ensemble des citoyens d'un pays quel que soit leur niveau d'instruction, leur âge, leur secteur d'activité et leur catégorie socioprofessionnelle. En effet, les pouvoirs publics en Algérie doivent mettre en place une stratégie pour développer l'éducation et la sensibilisation financière à travers plusieurs canaux, entre autres : l'enseignement et le développement de la culture bancaire et financière qui devra constituer une feuille de route pour les pouvoirs publics afin d'éduquer la population à la pratique financière par des campagnes d'information, un encouragement des médias spécialisés en information financière constitue également un vecteur important dans le cadre de l'éducation financière. Plusieurs objectifs sont à mettre en faveur de l'éducation financière, il s'agit : d'inculquer une culture financière et bancaire dans la société algérienne qui puisse permettre de prendre des décisions d'investissements dans tous les domaines par exemple. D'autre part, mettre à la disposition des consommateurs et autres des informations qui puissent contribuer à comprendre l'ensemble des services financiers mises à la disposition de la clientèle. Il serait également utile à notre avis de créer une fondation à l'éducation financière à l'instar d'autres pays de la région.

3.2. La contribution des ressources humaines comme levier de pilotage de l'inclusion financière en Algérie :

Pour la réussite et la promotion de l'inclusion financière en Algérie, les ressources humaines constituent l'ossature principale. (**Bikourane, Lamarque, 2005**) soulignent que les banques allemandes ont investi massivement dans le capital humain et l'architecture organisationnelle de ces ressources humaines nécessaires à la poursuite d'une stratégie basée avant tout sur de fortes relations banque-entreprise. Le développement harmonieux des ressources humaines est un préalable et ce, pour inculquer la culture de l'éducation financière et bancaire en Algérie ; il est nécessaire donc que les banquiers algériens puissent avoir une bonne formation bancaire et qui s'avère indispensable. Les banquiers doivent se former dans les différentes techniques afférentes aux nouvelles "technologies bancaires mondiales »dont le développement de l'inclusion financière.

3.3- La bonne gouvernance économique et financière : instrument managérial pour un essor de l'inclusion financière en Algérie

La gouvernance suscite un intérêt croissant à travers le monde. Cet intérêt ne se limite plus aux cercles universitaires ou économiques et bénéficie désormais d'une audience médiatique croissante : quotidiens et magazines lui concernent régulièrement articles, dossiers, débats. **(Imadalou, 2019)** insiste sur la réforme de la gouvernance des banques publiques qui doit constituer un axe stratégique majeur pour rehausser l'activité

bancaire et permettre aux acteurs du secteur d'agir en vecteurs de développement économique du pays en matière de bancarisation, d'inclusion bancaire et de financiarisation de l'économie pour une croissance plus inclusive. Pour **(Stevenot, 2006**) l'enjeu de la gouvernance existe dans la création de valeur. La gouvernance repose sur trois principes fondamentaux ; la démocratisation des processus, la compétence des agents en charge et la confiance. C'est la concrétisation de ces principes dans un Etat qui peut créer un environnement favorable à d'éventuelles améliorations dans la gestion des organisations et de leurs performances **(El Moghrebi, Khiat**, **2017).**

3.4. L'élimination des interférences politico-bureaucratiques :

La nécessité de l'élimination des interférences politico-bureaucratiques qui nuisent à la gestion du secteur bancaire national constitue également un remède pour favoriser l'inclusion financière en Algérie. En effet, le financement des projets sur injonction nuit considérablement à l'efficience du secteur bancaire publique.

3.5. L'économie fondée sur la connaissance et la maitrise des projets par l'entreprise algérienne :

Le développement de l'économie fondée sur la connaissance et la mise en place de nouveaux instruments financiers conformes aux aspirations des entreprises algériennes constituent des atouts majeurs en Algérie. Par ailleurs, **l**a maitrise des projets par l'entreprise est une nécessité. Le banquier, lorsqu'il analyse un projet, va le faire selon un ensemble de critères quantitatifs et qualitatifs que le dirigeant d'entreprise doit connaitre pour pouvoir y répondre. Le dirigeant d'entreprise doit s'organiser avec ses équipes pour produire et présenter à la banque un projet bancable.

3.6.. La dimension du relationnel : facteur prépondérant pour une inclusion financière :

Pour **(Des Garrets, 2005)** les aspects humains et relationnels sont importants. La banque prend aujourd'hui conscience de son importance pour fidéliser ses clients. La gestion de la relation client permet de répondre à toutes les questions posées. La réussite de la gestion de la relation client repose sur une double réorganisation : une réorganisation des clients autour de nouveaux segments et une réorganisation des agences donc de l'outil commercial faisant évoluer ses fonctions pour intégrer les nouvelles orientations stratégiques. L'inclusion financière pour son essor en Algérie nécessite également un développement du relationnel.

Conclusion :

Notre conclusion sera articulée autour de la synthèse des principaux résultats de notre communication.

Le système bancaire et financier doit être partie prenante à part entière dans la promotion de l'inclusion financière en Algérie. Ainsi, pour développer des politiques d'inclusion financière efficaces, il convient d'abord de recenser les obstacles à l'accès et à l'utilisation pour l'ensemble des segments de la population tout en identifiant les besoins et les attentes de ces derniers. En outre, les mesures d'inclusion financière doivent être mises en œuvre de manière «responsable» tout en instaurant un cadre robuste de protection du consommateur et de renforcement des capacités financières de la population. Dans ce cadre, des stratégies nationales doivent être mises en œuvre ; il s'agit : du développement de la bancarisation en Algérie. La bancarisation en question constitue un atout important pour une émergence de l'inclusion financière**.** En ce sens, il est primordial en Algérie de promouvoir l'implantation géographique en facilitant l'extension du réseau des agences des prestataires de services financiers et soutenir la création d'agences ou de petits bureaux pour les fournisseurs de services financiers. La création d'un

tissu bancaire est une nécessité notamment les banques de proximité qui peuvent amorcer une relance de l'inclusion financière sans oublier les « zones d'ombres » qui constituent une « plaie « en matière d'inclusion financière. Aussi, la disponibilité d'une infrastructure financière solide pour répondre aux exigences de l'inclusion financière constitue un levier primordial pour un environnement économique adéquat. La numérisation suscite un engouement certain dans les pays développés, il demeure important de développer le numérique en Algérie. L'innovation dans la sphère bancaire et financière en Algérie contribue efficacement à promouvoir l'inclusion financière. L'encouragement de la concurrence bancaire constitue également une autre forme pour favoriser cette inclusion à travers la diversité et la qualité des produits financiers offerts qui attirent ainsi un plus grand nombre de clients et une multiplication des transactions. L'émergence de la bourse des valeurs mobilières d'Alger à un impact certain sur l'inclusion financière. il est impératif de développer la désintermédiation, ou une partie de l'intermédiation bancaire s'effectuera par le biais du marché financier et non plus uniquement par le marché du crédit. Aussi, la banque et la bourse des valeurs d'Alger doivent être à la hauteur. L'entreprise constitue une source de création de richesses et doit se trouver toujours au centre des préoccupations des décideurs et des politiques économiques de croissance et de développement. L'Algérie a pris un retard considérable dans la création et l'organisation d'un tel marché financier. Les relations entreprises- système bancaire et financier revêtent une importance d'autant plus grande qu'elles mettent en présence deux partenaires d'un poids économique non négligeable. D'autre part, l'efficience de l'environnement économique et institutionnelle en Algérie contribue efficacement à l'essor de l'inclusion financière à travers l'amélioration du climat des affaires, la confiance et la protection des consommateurs d'une part et d'autre part la lutte contre l'informel et la marginalisation des catégories sociales défavorisées. La finance islamique qui est une demande sociale peut également contribuer à la promotion de l'inclusion financière en Algérie. Cependant ; des leviers fondamentaux doivent être mis en œuvre pour atteindre les objectifs souhaités ; en l'occurrence : La contribution des ressources humaines comme levier de pilotage de l'inclusion financière en Algérie, une bonne gouvernance économique et financière ; une éducation financière qui doit permettre d'informer et de sensibiliser la population via des programmes ciblés pour que les consommateurs soient en mesure de tirer pleinement profit des services et produits financiers et de mieux mesurer les risques y associés. Il est souhaitable en Algérie d'organiser une étude qui puisse mettre en évidence les besoins des populations cibles à travers des enquêtes sur terrain (capacité financière), des enquêtes qualitatives auprès d'un échantillon des groupes ciblés (focus groups), des analyses des réclamations des clients ainsi que le retour d'expérience des fournisseurs des services et des produits financiers. L'inclusion financière présente un fort potentiel pour atteindre les objectifs de développement durable.

Bibliographie :

Atta C (2009) , les indicateurs de l'inclusion sociale : **http://www.cairn.info**

Aglietta M, (2005) , Macro-économie financière, Editions la découverte, Paris.

Ait Belkacem M., **(2020)**. Rétablir la confiance est le cœur de toute initiative de réformes, El Watan Economie du 6/1/2020, p12.

Bouyacoub F., (2000). L'entreprise et le financement bancaire , Casbah Editions ; Alger.

Beck et al (2011) , financial Africa, throught the crisis and beyond world bank

Bicourane S, Lamarque E, Maque I (2005) : Management de la banque. Ouvrage commun coordonné par Lamarque E. Article intitulé : la relation banque-entreprise ; état des lieux et perspectives. Pearson Education ; France.

Bey Chikhi L (2010), les banques : quelle stratégie face aux défis de l'avenir , Ouvrage collectif. Développement et démocratie. Editions Dar El Gharb, Oran

Benachenhou A (2015) : L'Algérie, sortir de la crise .El Diwan, Alger

Bouzar C (2010), Systèmes financiers : Mutations financières et bancaires et crise , Editions El Amel, Alger.

Berkouk O., (2019). La mauvaise gouvernance, seul responsable du détournement vers l'informel de 50% du PIB, El Watan Economie du 11/11/2019

Claessens S (, 2006) , Access to financial services. A review of the issues and public policy objectives.

Daaena M , Barbara S (2015) , Groupe consultatif d'assistance aux plus pauvres (GCAP) Washington, DC, USA.

Des Garets V (2005), La gestion de la relation client dans la banque. Ouvrage collectif intitulé : Management de la banque. Coordination Eric Lamarque. Editions Pearson Education. France

Ezzahed E (2018) , l'inclusion financière, levier de renforcement des capacités des individus et du développement. Revue finance sous la direction de Benali M et El Bouhadi A ; édité par l'université sidi Mohamed Ben Abdellah (MAROC)

El Moghrebi S, Khiat A (2017) , une bonne gouvernance pour une GRH basée sur la compétence dans la fonction publique. Ouvrage collectif : La Confiance au cœur de la GRH. Coordonné par le Pr Khiat Assya. Editions El Adib ; Oran.

Gloukoviezoff G (2004) , De la bancarisation de masse à l'exclusion bancaire puis sociale. Editions de l'atelier ; Paris .

Grim N., (2012), Entrepreneurs, Pouvoir et société en Algérie », Casbah Editions, Alger.

Hiouani A., (2019), Plus de 5000 milliards de dinars circulent dans l'informel , Liberté Economie du 2/11/2019.

Imadoulou S. (2019), La course à la bancarisation des capitaux informels sans résultats », Journal Liberté Economie du 11/11/2019

Jouahri A (2017) , Education financière dans le monde Arabe. Colloque international. Fonds monétaire Arabe le 20/21/2016. Maroc.

Kempsons et Whyley (1999) , Kept out or opted out ? Understanding and combating financial exclusion the policy press

Lamiri A., (2013), La décennie de la dernière chance. Emergence ou déchéance de l'économie algérienne ? , Editions Chihab ; Alger.

Moneyval (2014) , renforcer l'intégrité financière par la finance inclusive. http//rm. Coe.int

Monnier P, Mahier-Lefrancois S., (2016), Techniques bancaires , Editions Dunod, Paris.

Mas I, Kimar K (2008) , banking on mobiles why, how, for whom ? Focus note. Washington DC ; CGAP.

Mansouri M, Khiat A., (2017), La confiance instrument managérial, promoteur de l'image de marque. Ouvrage collectif intitulé « La confiance au cœur de la GRH » coordonné par le Pr Khiat Assya. Editions El Adib, Oran.

Mishkin F, Bordes C, Haut Cœur PC et al (2007), Monnaie, Banque et marchés financiers , Editions nouveaux horizon, Paris

Nemouchi F., (2020). La planche à billets au secours de l'oligarchie », Journal El Watan économie du 21/5/2020

Nemouchi F (2020), L'exclusion financière en Algérie, El watan Economie du1/10/2020

Nouia B., (2017), Le dinar algérien. Passé et présent , Editions Casbah, Alger.

Naas A., (2003), Le système bancaire algérien. De la décolonisation à l'économie de marché », Editions Maisonneuve et Laroche ; Paris.

Polilo S (2011) , wildcats in banking fields : the politics of financial inclusion . Théory and sociéty n° 40

Sari C., (2011), Algérie et Maroc : Quelles convergences économiques ? , Editions Cabrera, Paris.

Sekkak R., (2019), Une bonne dette est toujours meilleure que la planche à billets », Liberté économie du 13/10/2019.

Siagh L., (2012), Les arcanes de la finance Islamique, Casbah Editions, Alger.

Siagh L., (2019), La finance islamique liberté économie du12/9/2019, p.10.

Siagh L. (2020), Mettre en place une caisse de dépôt et d'investissement, Journal Liberté du 20/6/2020

Si Lekehel K., (2020), L'efficience économique a pour impératif une stabilité de l'action publique », El Watan économie du 3/2/2020.

Servet JM (2006) , Banquiers aux pieds nus : la micro finance. Editions Odile Jacob ; Paris.

Rezouali A., (2020), De nouvelles mesures sociales malgré la crise , Liberté économie du 5/3/2020

Rabhi M., (2020), La bourse d'Alger dans un état rachitique , Rapport annuel de la Cosob », Journal Liberté économie du 9/5/2020.

Stevenot AG(2006) , Conflits entre investissement et dirigeants : Une analyse en termes de gouvernance cognitive. Revue Française de gestion N°52/2016 ; Paris.

مفهوم الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية

د.لخضر جرادة ، جامعة طاهري محمد بشار
إسماعيل نبو، طالب بالمدرسة العليا لأشغال العمومية، الجزائر

مفهوم الهندسة الإدارية للهؤسسات المالية

The concept of management engineering for financial institutions

Le concept d'ingénierie de gestion pour les institutions financières

لخضر جراد، جامعة طاهري محمد بشار، دكتوراه في قانون الخاص
إسماعيل نبو، طالب بالمدرسة العليا لأشغال العمومية، الجزائر

ملخص:

أدى التقدم في مجال التكنولوجيا المعلومات إلى سعي الشركات نحو البحث عن اساليب إدارية جديدة تعمل على تحسين اداء هذه الشركات من جهة، وتخفيض التكاليف وزيادة ا لانتاجية من جهة اخرى، وهذا ما يوفره إعادة الهندسة الادارية، الذي تتبناه أغلب المؤسسات المالية عن طريق القيام بتغييرات جذرية في العمليات الادارية والتي تسمح بتطوير الانتاجية وتحقيق رضا الزبائن، كما يواكب متطلبات العصر مع ا لاستغلال المثل للثورة التكنولوجية والمعلوماتية،

الكلمات المفتاحية:

تكتولوجيا المعلومات – المؤسسات المالية – الهندسة الادارية – النمو الاقتصادي

Abstract:

Progress in the field of information technology has led to companies seeking to search for new administrative methods that improve the performance of these companies on the one hand, and reduce costs and increase productivity on the other hand, and this is what is provided by administrative re-engineering, which is adopted by most financial institutions by making fundamental changes in Administrative processes that allow the development of productivity and customer satisfaction, as well as keep pace with the requirements of the times with the optimal exploitation of the technological and informational revolution,

Key words:

Information technology - financial institutions - management engineering - economic growth

Résumé:

Les progrès dans le domaine des technologies de l'information ont conduit les entreprises à rechercher de nouvelles méthodes administratives qui améliorent la performance de ces entreprises d'une part, réduisent les coûts et augmentent la productivité d'autre part, et c'est ce qu'offre la re -ingénierie, qui est adoptée par la plupart des institutions financières en apportant des changements fondamentaux dans les processus administratifs qui permettent le développement de la productivité et de la satisfaction client, ainsi que de suivre le rythme des exigences de l'époque avec une exploitation optimale de la révolution technologique et informationnelle,

Mots-Clés :

Technologies de l'information - Institutions financières - Ingénierie de gestion - Croissance économique

مقدمة:

تعد الهندسة الإدارية أو الهندرة من المداخل ا لإدارية الحديثة التي ظهرت في تعينيات القرن الماضي، حيث استعانت بها المنظمات لتحسين أدائها والرفع من ميزتها التنافسية وتقديم أجود وأفضل خدماتها بأقل تكلفة ووقت، كما أن المنظمات اليوم تواجه عالما يختلف كليا ع ن العالم الذي كنا نعيشه من سنوات فقد بروزت العديد من التحديات التي أفرزتها متغيرات عديدة في عالم سريع التغير والتطور، ولعل العولمة والتكنولوجيا الهائلة وظهور الأنترنت أصبحت تشكل اهم تحديات التي تواجهها ا لإدارة اليوم، مما دفع مؤسسات اليوم إلى ضرورة امتلاك رؤ ية حول كيفية الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية لما تتمتع به من دقة وسرعة.

وقد ظهر هذا مدخل الإداري جديد عندما أطلق الكاتبان ا لأمريكيان مايكل هامر وجيمس شامبي مفهوم إعادة الهندسة كعنوان لكتابهما "إعادة هندسة المنظمة "عام 1992، حيث أحدث هذا الكتاب ثورة في علم وعالم الإدارة لأنه وجه دعوة مباشرة وصريحة لإعادة النظر وبشكل جذري في جميع ا لأنشطة والعمليات والإجراءات والاستراتيجيات التي قامت عليها المؤسسات ومنظمات ا لأعمال والخدمات في عالم اليوم، كما برز في الكتاب بأن تنظيم عمل المؤسسات أو الشركات يجب أن يتمحور حول عملياتها، وأي عمل لا يضيف قيمة للزبائن يجب التخلص منه، ل ان تقوم بتسريعه، لذا يتعين على الشركة إعادة النظر في عملياتها من اجل تعظيم القيمة للزبائن

ومن عنا بدأت الشركات الكبرى في العالم بإعادة هندسة أو هيكلة إدارتها وعملياتها، مما أدى إلى ظهور عديد من التجارب المختلفة والناجحة في العديد من الدول المتقدمة، مما نتج عنها تخفيض التكاليف وزيادة ا لأداء بشكل استثنائي وتوفير الجهد والوقت، حيث أصبح هذا المفهوم لا يقتصر أو يتوقف عند الشركات الكبرى فقط، بل أصبح قاعدة من قواعد اساسية التي يجب أن تؤسس عليها كل شركة أو منظمة، والأداة الأكثر شعبية للتعامل مع التغييرات السريعة في عالم الأعمال والتكنولوجيا.

لم تتأثر الشركات الخاصة فقط بل تعدى أمر إلى أن العديد من الحكومات في الدول المتقدمة بدأت بتغيير طرق الهدمات للمواطنين من خلال الإدارات العامة الجديدة التي اعتمدت على إعادة الهند سة وإعادة ا لاختراع، واستبدال المنظمات البيروقراطية بمنظمات عامة تبتكر عادة وتحسن باستمرار توعيتها دون ان تدفع من الخارج، تعني خلق قطاع عام مبني فيه دافع التحسين وهو ما يسميه البعض "النظام الذاتي الجديد".

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهندسة ألإدارية.

يقتضي التحديد العلمي لمفاهيم الدراسة وعرض المضامين المختلفة بها، وتعتبر هذه الخطوة المرحلة ا لأولى والمفتاحية التي من خلالها تتضح الصورة والرؤى البحثية، إذ تعد خطوة لا غنى عنها أمام الباحث لفهم الموضوع، لذا كان من الضروري تحديد مفهوم الهندسة الإدارية.

المطلب الأول: مفهوم الهندسة الإدارية "الهندرة".

سنحاول إيضاح بعض المفاهيم ا لأساسية للهندسة ا لإدارية من خلال التطرق لنشأة وتطور الهندسة الإدارية وخصائصها ومبادئها وأهدافها ...إلخ، والتي بدورها تساهم في تشكيل محددات الهندرة الرئيسية التي تقوم عليها.

الفرع الأول: تعريف الهندسة الإدارية.

تجدر الإشارة وقبل سرد تفاصيل تعريف بعض مفاهيم الهندسة الإدارية إلى أن المصطلح في حد ذاته يعتريه العديد من الاختلافات في التسمية، فهناك من يسميها "الهندرة"وآخر يعطيها اسم "الهندسة الإدارية"، وثالث يسميها بـ"إعادة الهندسة"ورابع "إعادة التصميم"وغيرها من التسميات المتعددة، ولكن مهما اختلفت هذه التسميات إلا أنها تتقاطع ضمنيا وتكاد تكون متشابهة إلى حد التطابق، وهناك مجموعة من التعاريف التي وردت بخصوص مفهوم الهندسة الإدارية، وفيما يلي مجموعة من هذه التعاريف1:

تعريف مايكل هامر وجايمس شامبي بأن الهندية ألإدارية "هي إعادة تفكير أساسية وإعادة تصميم جذرية للعمليات لتحقيق نتائج عائلة في مقاييس الأداء العصرية المتمثلة في التكلفة، الجودة، مستوى الخدمة والسرعة"2.

أما "هلال فيري"فيرى أنها: الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق ا لأهداف على مستوى الموارد البشرية، وذلك من خلال تعديلات جذرية في آليات العمل تضمن التكلفة الأقل والوقت الأقصر والعائد الأعلى.

أما السلفان فيعرفها بأنها: "وسيلة الإدارية منهجية تقوم على إعادة البناء التنظيمي من جذوره وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات الأساسية بهدف تطوير جوهري وطموح في أداء المنظمات، ويكفل سرعة ا لأداء وتحقيق تكلفة وجودة المنتج".

كما تعرف أيضا على إنها عبارة عن استخدام وسائل مهنية وتقنية متطورة جدا لإحداث التغيير الجذري الشامل للمنظمة التي تقع تحت الدراسة وذلك لتوفير ما يحتاجه الزبائن والمستفيدون3.

وتعرف الهندسة ألإدارية بأنها إعادة ا لتصميم السريع والجري للعمليات ألإدارية وا لاإستراتيجية وذات القيمة المضافة (الجوهرية)، وكذلك للنظم والسياسيات والبنى التنظيمية المساندة، بهدف تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية في المنظمة بصورة خارقة4.

وتعرف الهندرة أيضا بأنها "طريقة لتحسين الأداء الفعلي للمنظمة وإعادة التصميم الجذري لطريقة العمل لدعم المنظمات في مهامهم ووظائفهم بشكل أفضل وذلك عن طريق تخفيض التكاليف وتقييم المخاطر وتحديد

---

[1]- إلهام بنت ابراهيم فوزان الفوزان، واقع إعادة هندسة العمليات في مكاتب التربية والتعليم بالرياض، مذكرة لنسل شهادة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي، جامعة الامام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 2013-2014، ص08

[2]- الشيخ الداوي، أثر عملية إعادة الهندسة في تطوير الخدمة المصرفية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص02

[3]- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، ط 1، الجزائر، دار الغرب الاسلامي، 2006، ص.150

[4]- ريموند مانجاتيلي ومارك كلاين، الدليل العلمي للهندرة، مجلة شعاع، العدد 6، 1995، ص01

الأهداف الاستراتيجية لاحتياجات الزبون وتطرح أسئلة : ما هي مهمتنا . وهل أهدافنا استراتيجية تتفق مع مهماتنا؟ من هم زبائننا؟5.

وتعرف إع ادة الهندسة للعمليات ا لإدارية بأنها : " إعادة التفكير بشكل أساسي والعمل على إعادة التفكير بشكل أساسي والعمل على إعادة تصميم العمليات بشكل جذري للعمل على إنجاز تحسينات جوهرية في أداء الإجراءات المناسبة للقضايا المعاصرة المؤثرة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة"6.

كما تعرف بأنها وسيلة إدارية منهجية تقوم على إحداث تغيير جذري ومخطط ومدروس في البناء التنظيمي للعمليات الإدارية، وتعتمد على إعادة هيكلة وتصميم العمليات ا لإدارية والهيكل التنظيمي والتي تركز على الجوهرية للمدرسة وبهدف إحداث تحسين جذري وسريع يكفل سرعة الانج از وتخفيض تكلفة وتحقيق جودة المنتج التعليمي7.

الفرع الثاني: نشأة وتطور الهندسة الإدارية.

على الرغم من أن مفهوم ومصطلح إعادة الهندسة ألإدارية لم يظهر إ لا في العقد الأخير من القرن العشرين في الو.م.أ إلا أن أسسه وقواعده تعود إلى السنوات ا لاخيرة من القرن التاسع عشر، وذلك مع بداية ظهور النظرية العلمية للإدارة "هنري فايل "والادارة العملية لـ "فريدريك تايلر"حيث أسهمت المدرسة الكلاسيكية للإدارة في ظهور هذا المفهوم.

بعد ذلك ظهرت على الساحة ا لأكاديمية اتجاهات لإحياء هذا المفهوم العلمي من قبل انصار إدارة الجودة الشاملة، حيث إن مدخل إعادة الهندسة للعمليات كان احد المداخل الإدارية الحديثة التي اهتمت بها المنظمات لتحسين أدائها في تسعينات القرن العشرين عندما قامت مؤسسة ماسوشيتش للتكنولوجيا بإجراء بحث بعنوان الادارة في عام 1990وكان الغرض من هذا البحث معرفة دور تكنولوجي ا المعلومات في منظمات، كما يرى العجمي أن مفهوم إعادة الهندسة انتشر بشكل كبير في مجال الفكر ا لإداري ا لأمريكي عندما قام كل من هامر وتشامبي 1992بنشر أول كتاب في هذا المجال بعنوان "إعادة هندسة المنظمة"

كما أن مفهوم إعادة الهندسة الإدارية ليس جديدا ولكن الجديد ه و وضع منهجية علمية لإعادة هندسة العمليات وكذلك الرغبة لإدارة العليا في تطبيق المنهجية في أعمالهم وتعتمد على التفكير غير التقليدي (الابداعي) من خلال التصوير الذي يعمل على كسر حواجز التفكير التقليدي الذي يؤدي إلى محدودية ا لأداء، وهو الأمر الذي أكده

---

[5]- GENEL.DODARO and BRINP. GROWLEY: Business process re engineering assessment guide ،united states general p 5، version3، 1997، America،accosting office

[6]- بن مرسي رفيق، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015-2016، ص61

[7]- نادية مراد يوسف، درجة استخدام أسلوب الهندسة الإداريج في ممارسة العمليات ألإدارية قي المدارس الحكومية وفي المحافظات للضفة ، الغربية، أطروحة للنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009-2010، ص17

أحد مؤسسي إعاد ة الهندسة "هامر"حيث قال: "إن إعادة الهندسة تحاول جاهدة أن تخرج عن الإطار التقليدي للقوانين القديمة بخصوص كيفية التنظيم وإعادة قيادة أو إدارة الاعمال"8.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الهندسة الإدارية.

سنحاول إيضاح بعض الخصائص ا لأساسية للهندسة ا لإدارية وأهداف ...إلخ، والتي بدورها تساهم في تشكيل محددات الهندرة الرئيسية التي تقوم عليها.

الفرع الأول: خصائص الهندسة الإدارية.

هناك العديد من الخصائص تميز الهندسة الإدارية أو الهندرة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- دمج العديد من الوظائف المتشابهة في وظيفة واحدة.
- إشراك العاملين في اتخاذ القرارات وفق خطوات منظمة وبصورة طبيعية.
- تعمل إعادة الهندسة على تحفيظ أعمال الاختبار والرقابة.
- تكامل بين المركزية واللامركزية في الأعمال باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- تهتم بالنتائج وتركز على حاجات العملاء.
- تركز على إعادة تصميم نظم العمل ا لأساسية ولا تعتمد على نظام الإدارات وا لأقسام والوحدات التنظيمية9.

كما أننا نجد تنوع الخصائص في العديد من الكتب للهندسة ألإدارية التي من خلالها تصبح مفهوما شاملا ينتقل من البعد الوظيفي إلى بعد العمليات لتغييرها جذريا ومن اهم هذه الخصائص هي:

- إعادة الهندسة هي نقطة البداية من الصفر بمعنى تعد تغييرا جذريا في مجال الادارة الأعمال.
- تسعى لتحقيق نتائج هائلة في مقاييس الأداء المختلفة ولا تكفي بالتحسين.
- تركز إعادة الهندسة على العمليات الإدارية وعلى العملاء.

---

[8]- شادي يحيى ريحان، معوقات تطبيق هندسة العمليات ألإدارية في المدارس الحكومية بمحافظات غزة وسبل الحد منها، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في الادارة التربوية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2013-2014، ص11

[9]- نور الدين حاروش، رفيقة حاروش، علم الادارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص324

- تختلف اختلافا أساسيا عن أساليب التطوير الإداري الأخرى.
- تركز على الاستخدام الضروري واللج لأنظمة وتقنية معلومات10.
- تقوم على أساس هيكلة العمل كحل وبذلك تختلف عن النظريات التقليدية التي تقسم العمل ومهام ووحدات إدارية متفرقة.
- تختلف الهندرة اختلافا أساسا عن أساليب التطوير ا لإداري التقليدي كالإصلاح الإداري والتطوير التنظيمي المألوف.
- ترتكز على العمليات ألإدارية وليس الأنشطة كما هو الحال بالنسبة لأساليب التنظيم المعروفة.
- تتميز الهندرة بكونها تبدأ من التشكيك في مشروعية العملية ا لإدارية وضرورة بقائها أصلا دون التركيز على تصحيح خطواتها بشكل انفرادي11.

الفرع الثاني: أهداف الهندسة الإدارية.

تسعى إعادة الهندسة ألإ دارية إلى إحداث تغييرات جذرية في أساليب وطرق العمل بالمنظمات لتتناسب مع إيقاع ومتطلبات عصر السرعة والصورة التكنولوجية كما تسعى إعادة الهندسة إلى تحقيقه ليقوم العاملين بأداء

المبحث الأول: أساسيات الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الإبدا ع والابتكار الذي تحتاج إليه المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وبخاصة منها البنوك، ومن أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء، الأمر الذي يضمن لها بقائها واستمرارية نشاطها في ظل بيئة تسودها التنافسية.

إن تطبيق الهندسة الإدارية بشكل علمي وسليم وعند إعادة التصميم السريع والجذري للعمليات الإدارية يصبح من الضروري تحديد الأهداف التي من أجلها تسعى ألمنظومة الإدارية لتحقيقها وأهمها ما يلي:

1. تحقيق تغير جذري في الأداء : تهدف الهندسة الإدارية إلى إحداث تغيير جذري في الأداء وتغيير نظام وأدوات العمل وتحرير العاملين من القيود الجامدة وتشجيعهم على الابتكار والتنفيذ وفق متطلبات الوحدة وأهدافها.

---

[10]- خان احلام، إعادة هندسة العمليات كمدخل لتمييز غدارة الموارد البشرية، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12/2012، ص158

[11]- بلال خلف السكارنة، التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009/ ص159

2. السرعة : تهدف الهندسة الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة التي تمكن أي مؤسسة من تنفيذ أعمالها حسب الجدول الزمني المحدد وذلك بتوفير شبكة معلومات واتصالات حديثة تسهل الحص ول على المعلومات الضرورية وسرعة اتخاذ القرارات الحاسمة.
3. الجودة : تهدف الهندسة الإدارية إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة أو الهيئة تواكب المتطلبات و الاحتياجات وعدم إغفال المنافسة الشرسة في ضل العولمة.
4. تخفيض التكلفة : تهدف الهندسة الإدارية إلى تخفيض التكلفة المالية لأي عملية إنتاجية أو خدمية وذلك من خلال التركيز بشكل أساسي على العمليات الضرورية وإلغاء العمليات الغير ضرورية .
5. التركيز على المطالب الفعلية : تهدف الهندسة الإدارية إلى توجيه المؤسسة أو الهيئة إلى تحديد المطالب الفعلية منها وتوفير الإمكانيات اللازمة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها والعمل على إعادة بناء العمليات الإدارية.

المطلب الأول: ماهية الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية مصدرا لإبداع وابتكار أدوات مالية وحلول خلاقة لمشاكل التمويل في البنوك

الفرع الأول: مفهوم الهندسة المالية.

هي مفهوم قديم قدم التعاملات المالية لكنه يبدو حديثا من حيث المصطلح والتخصص، إن معظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من جهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر فيها.

- من وجهة نظر الأسواق المالية: إن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، وتستخدم الهندسة المالية كثيرا في السوق المالية، خاصة في تجارة العملات، تسعير الخيارات ويسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل لسوق المالية، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق. ويعتبر هذا مهما جدا بالنسبة للمتعاملين12.

- من وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات : إن مفهوم الهندسة المالية يتضح أكثر من خلال العملية الكمية التحليلية المصممة لتحسين العمليات المالية للمؤسسة، وذلك من خلال استخدام النماذج الكمية والبرامج التقنية حيث تتضمن مجموعة النشاطات التالية:

  ❖ تعظيم قيمة المؤسسة.

12- عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، بحث مقدم في اطار مؤتمر حول الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد العالمي، جامعة الكويت، يومي 15-16 ديمبر 2010، ص2.

- ❖ التفاوض حول التمويل والتحوط في الصفقات التي تنعكس مباشرة على قيمة ضريبة الشركة أخذ بعين الاعتبار المخاطر التنظيمية والسياسية.
- ❖ تنظيم صفقات المبيعات بشكل يراعي مصالح كل من الزبون والشركة.
- ❖ تنظيم صفقات الشراء بشكل يوازن مصالح كل من المورد والشركة13.

- التعريف الشامل للهندسة المالية: عرفت الهندسة المالية على انها : "عملية التصميم والتطوير لأدوات وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل".

والتعريف المقدم يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن 3 أنواع من الأنشطة:

1. ابتكار أدوات جديدة مثل بطاقات الائتمان.
2. ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف كعمليات التبادل التجاري من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية14.
3. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية، والابتكار المقصود ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل ا لبد أن يكون هذا الاختلاف متميز إلى درجة تحقيقية لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية ويعني أن تكون الأداة التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات السائدة تحقيقه.

بينما عرف "صاحب موسوعة المشتقات " الهندسة المالية :أنها عملية خلق منتجات مالية جديدة، ويشار إل يها أحيانا بالهندسة المالية وهو الابتكار الذي أدى إلى تحسين فرص إدارة المخاطر.

الفرع الثاني: نشأة الهندسة المالية وتطورها

في بداية الثمانينات بدأت وول ستريت الاستعانة ببعض الأكاديميين من ذوي الشهرة الذائعة من أمثال Balack Fisker وكذا Richard Roll لتطوير منتجات أسواق المال وكلما زادت هذه المنتجات تعقيدا كلما زاد الا ستعانة بالأكاديميين كانوا حائزين على درجات علمية متقدمة في العلوم، حتى أنه أطلق عليهم Rocket Scientiste ومن المثير أن وول ستريت كانت تحاول أن تعبث بالعالم بابتكارات رياضية ولكنها عديمة الفائدة وم ع ارتفاع كفاءة السوق لم يعد الخداع ممكنا في المدى الطويل وفي منتصف الثمانينات أخذت هذه العملية اسما أكثر استساغة وهو الهندسة

13- محب خلة توفيق، "الهندسة المالية الإطار النظري و التطبيقي ألنشطة التمويل والاستثمار "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص79.

14- خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص103.

المالية وقد ساهمت العديد من العوامل في نمو الهندسة المالية، و بينما كانت المخاطرة دائما حاضرة، فإن تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف زاد زيادة محسوسة في السنوات الأخيرة.

ويؤكد صاحب موسوعة المشتقات أن وول ستريت قد استفادت كثيرا من البحوث التي تقوم بها المؤسسات الأكاديمية، وان تطور الحاسب الشخصي قد أدى دورا خطيرا في تقدم مجال الهندسة المالية وعلى الرغم من أن المهندسين الماليين يعملون غالبا في مؤسسات مالية إلا أن ممارسة الهندسة المالية ليست ذو جانب واحد وذلك أن مؤسسة مالية قد تطور منتجا جديدا ولكن عليها أن تبيع هذا المنتج لعملائها وهؤلاء العملاء إما شركات، أو صناديق استثمار، أو مؤسسات حكومية. ولكي يقوم هؤلاء العملاء بتقويم هذا المنتج توطئة لشركائه، فيجب أن يكون لديهم أفراد ذو مهارة في الهندسة المالية15.

أنشئ الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين في عام 1992م للارتقاء بصناعة الهندسة المالية، وأصبح هذا الاتحاد يضم نحو 2000 عضو من شتى أنحاء العالم16، ويمكن تلخيص العوامل المساهمة في تطور مفهوم الهندسة المالية فيما شهدته الأسواق المالية العالمية من تطورات في مجالات الابتكار المالية فيما يلي:

- اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، مزيد من التوصيل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.
- إيجاد أدوات إدارة المخاطر والتي تمكن من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطرة.
- تطوير أدوات المراجعة بين الأسواق، بما يحسن التكاليف ويزيد العائد والانفتاح على الأسواق العالمية17.

المطلب الثاني: أسباب ظهور وانتشار الهندسة المالية

إن التطور المذهل والسريع في نفسية المعلومات وثورة الاتصالات والتحول من اقتصاديات تعمل على كثافة العمل إلى اقتصاديات تعتمد على كثافة المعرفة ترك بصماته على أساليب التمويل للحكومات والشركات وعلى تمويل المصرفي الذي ركن طويلا إلى التقليد، و عزف عن تطوير، مكتفيا ب ما قدمته المنظومة المالية المصرفية من أدوات تقليدية لم تعد تستجيب وال تتلاءم مع متغيرات العصر والتطور المذهل في تقنية المعلومات ما ساعد على ظهور الهندسة المالية وانتشارها. ويتضح لنا ذلك من خلال التطرق إلى النقاط التالي:

15- سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 91-93.

16- زكريا خلف هلال، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008 ،"مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013 ،ص43.

17- محمد كريم قروف،الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: "الاقتصاد الإسلامي ...ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي، غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011، ص4.

الفرع الأول: أسباب ظهور الهندسة المالية

تعددت النظريات حول أسباب وجود ونشوء الابتكار المالي الذي هو أساس الهندسة المالية، لكن يمكن تلخيصها في أنها استجابة لقيود تعيق الأهداف الاقتصادية، كالربح، السيولة، وتقليل المخاطرة .فالحاجة لتجاوز هذه القيود من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية هي التي تدفع المتعاملين للابتكار والاختراع كما هو شأن النشاط البشري في سائر أوجه الحياة الإنسانية .حيث توجد عوامل ساعدت على ابتكار أدوات عديدة أو الهندسة المالية نذكر منها:

أ. انهيار اتفاقية بريتون وودز " Woods Bretton" وهو الامر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت مدعاة لتطوير عقود الصرف الآجل والبحث عن آلية للتحوط ضد المخاطر تقلبات أسعار الصرف زيادة

ب. حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرةالأجل.

ت. انهيارات أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية دفعت المستثمر ين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية.

ث. المنافسة الشرسة فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية في سباقها المحموم دفع هذه المؤسسات إلى استنفار دوائر البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل وال قفز فوق القيود التي تفرضها السياسات النقدية18.

ويشير البعض أن عوامل ظهور الهندسة المالية المهمة هي:

1. الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل.
2. تقنية المعلومات ومفهوم السوق العريض.
3. ظهور مفهومي الكفاءة والفاعلية.
4. تطور النظرية المالية.
5. زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة.
6. زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها.

الفرع الثاني: أهمية الهندسة المالية.

إن الغرض الأساسي للهندسة المالية هو التحوط ونقل المخاطر، إلا أن استعمالها توسع بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ليشمل أغراض الاستثمار والمضاربة، وعلى الرغم من التعقيد الواسع لأدوات الهندسة المالية إلا أنها قد تكون مفيدة ومهمة بالنسبة للمستثمرين والمؤسسات، حيث تكمن أهمية الهندسة المالية فيما يلي:

18- سمير عبد الحميد رضوان، المرجع السابق، ص 78.

1. أهمية إدارة المخاطر.

إن المقصود من إدارة المخاطر هو: "تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- أن المخاطر من ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة
- أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن تخصيص أرس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة المالية منسجمة مع مستوى المخاطر.

يتضح من هذا التعريف أن إدارة المخاطر تكتسي أهمية كبيرة في المؤسسات المالية، حيث تمكنها مسبقا من تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها مختلف أنواع المخاطر المالية، وذلك من خلال مجموعة من العمليات التي من شأنها تحديد هذه المخاطر وقياسها والرقابة عليها، وبالتالي تمكينها من أداء نشاطاتها19.

2. أهمية إدارة السيولة.

نظرا لأهمية السيولة في أداء مختلف العمليات والأنشطة وا لوفاء بمختلف الالتزامات، وجب على المؤسسات المالية توليها أهمية خاصة ألن نقص السيولة أو وجود فائض فيها لا يخدم المؤسسة . حيث تهدف إدارة السيولة في المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها إلى الآتي:

- المحافظة على استمرار المؤسسة المالية في أداء وظيفتها على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها.
- التأكد من مقدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعريض المؤسسة المالية لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.

19- سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 ،"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012 ،ص67.

- تقوية ثقة المتعاملين مع المؤسسة المالية وبالتالي استمرارهم في التعامل معها، وذلك من خلال الإدارة الجيدة لموجداتهم.
- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول دون تحمل خسارة
- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة[20].

3. أهمية المنافسة المالية وتجاوز القيود القانونية:

- المنافسة المالية.
- تجاوز القيود القانونية.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، فإن نمو أدوات الهندسة المالية وتطورها أصبح من أهم النجاحات في التاريخ المالي المعاصر، فقد تطور من مجرد تصورات إلى انتشار دولي واسع النطاق، حيث عم التعامل بها في المؤسسات والأسواق خاصة منها البنوك، وتخلل استعمالها كل أرجاء النظام الدولي . إن مفهوم هندسة المالية نجده قد أطلق مفهوما جديدا في الاقتصاد، فهو الابتكار الذي احدث تطورا على مستوى القطاع المالي ألي كيان، وهذا بفضل أهدافه الواضحة والجلية من خلال جلب أكثر عوائد بأقل تكاليف وبدون مخاطر، هذه المنتجات نجد بأنها تعمل على تعميم الاستفادة بين الأطراف المتعاملة، وهذا كله إذا أحسن استعمالها بطرق صحيحة وسليمة.

التوصيات:

- ضرورة وضع أسس للهندسة المالية ولإدارة المخاطر وتبيان حدودها حتى يتسنى للمؤسسة المالية الاستفادة من أدواتها ومنتجاتها؛ وإدارة المخاطر المالية خاصة أننا في عصر.
- ضرورة توجيه البحث إلى تطوير المنتجات المالية لتحوط، سمته الأساسية التقلبات الكبيرة في الأسعار وارتفاع المخاطر على اختلاف أنواعها.
- أن تسعى إدارة المخاطر في البنوك إلى التأكد باستمرار من أنه يجري تطوير المنتجات البنكية وتحديثها كما لزم الأمر، وأن تتم العملية بصورة مبدعة وخالقة وليس بمجرد إجراءات وخطوات روتينية فقط.
- تكثيف العمل التواصلي الذي يرفع من ثقة الزبائن والمجتمع ككل في خدمات البنك، مما يوفر الحماية من المخاطر من جهة، ويزيد من حجم المحفظة وكذا الزيادة في حجم الودائع من جهة أخرى

20-سعد علي حمود العنزي، "الهندسة المالية للأعمال الإستراتيجية"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص165.

قائمة المراجع

1. إلهام بنت ابراهيم فوزان الفوزان، واقع إعادة هندسة العمليات في مكاتب التربية والتعليم بالرياض، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في ا لإدارة والتخطيط التربوي، جامعة ا لامام محمد بن سع ود، المملكة العربية السعودية، 2013-2014

2. الشيخ الداوي، أثر عملية إعادة الهندسة في تطوير الخدمة المصرفية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر

3. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن 21، ط 1، الجزائر، دار الغرب الاسلامي، .2006

4. ريهوند مانجاتيلي ومارك كلاين، الدليل العلمي للهندرة، مجلة شعاع، العدد 6، 1995

5. بن مرسي رفيق، ا لأساليب الحديثة للتنمية ا لإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015-2016

6. نادية مراد يوسف، درجة استخدام أسلوب الهندسة ا لإدارية في ممارسة العمليات ألإدارية قي المدارس الحكومية وفي المحافظات للضفة، الغربية، أطروحة للنيل شهادة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009-2010

7. شادي يحيى ريحان، معوقات تطبيق هندسة العمليات ألإدارية في المدارس الح كومية بمحافظات غزة وسبل الحد منها، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في ا لادارة التربوية، الجامعة ا لاسلامية، غزة، فلسطين، 2013-2014

8. نور الدين حاروش، رفيقة حاروش، علم الادارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015

9. خان احلام، إعادة ه ندسة العمليات كمدخل لتمييز غدارة الموارد البشرية، جامعة بسكرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12/2012

10. بلال خلف السكارنة، التطوير التنظيمي والإداري، دار المسيرة، عمان، ط1، 2009

11. عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، بحث مقد م في اطار مؤتمر حول الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد العالمي، جامعة الكويت، يومي 15-16 ديسمبر 2010،.

12. محب خلة توفيق، "الهندسة المالية الإطار النظري و التطبيقي ألنشطة التمويل والاستثمار "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011

13. خالد محمد نصار، آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006

14. سمير عبد الحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، 2005

15. زكريا خلف هلال، "دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008 ،"مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2013

16. محمد كريم قروف،الهندسة الم الية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية "، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول:"الاقتصاد الإسلامي ...ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي، غرداية، يومي 23 و24 فيفري 2011

17. سرارمة مريم، دور المشتقات المالية وتقنية التوريق في أزمة 2008 ،"مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012

18. سعد علي حمود العنزي، "الهندسة المالية للأعمال الإستراتيجية"، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013

19. GENEL.DODARO and BRINP. GROWLEY: Business process re engineering assessment guide، united states general accosting office، America، 1997، version3

الصناعة المالية الإسلامية في ظل الهندسة المالية

د. إيمان بغدادي، د. بوزرارة زقار مريم
كلية الحقوق جامعة قسنطينة

الصناعة المالية الإسلامية في ظل الهندسة المالية

Islamic financial industry under financial engineering

د. إيمان بغدادي، كلية الحقوق جامعة قسنطينة
د. مريم بوزرارة زقار، كلية الحقوق: جامعة قسنطينة

الملخص:

الهندسة المالية وظيفتها تقديم العون لطالبي التمويل، وذلك بالتخفيض او تخليص المتعاملين من القيود التشريعية المفروضة عليهم، لان هذه القيود تعد تكلفة تحد من نشاط المؤسسة، وتعرقل توسعاتها وتقلل من ارباحها، لذلك لديها عوامل ادت الى ظهورها وعوامل اخرى ادت الى ظهور الهندسة المالية الإسلامية للنهوض بالاقتصاد الإسلامي، والتي لها ضوابطها الخاصة، رغبة في ادارة المخاطر والاحتياط منها والاستفادة من المزايا الضريبية للمتعاملين الاقتصاديين، كل ذلك من خلال وضع وابتكار صيغ تمويلية لمشاريعهم، فالهندسة المالية اجمالا تحقق للمؤسسات تعظيم قيمتها وادارك المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية والتفاوض حول التمويل، والهندسة المالية بالنسبة للأسواق المالية هي عملية وصف وتحليل البيانات المخلصة من السوق المالي بطريقة علمية ، وتستخدم خاصة في المعاملات وتسعير الخيارات وأسهم المستقبليات، لذلك الهندسة المالية الإسلامية مطالبة هي الأخرى بوضع استراتيجيات منفصلة عن الهندسة المالية التقليدية من اجل استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية ليس فقط بالتعاون مع المؤسسات التي تمثل البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، وانما الاحاطة ايضا بكل ظروف العمل بدءا من الدراسة المستمرة لاحتياجات السوق، وصولا الى توفير المهندس المالي الشرعي الكفء.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية، الصناعة المالية، الدول الإسلامية، التمويل، ابتكار، المؤسسات المالية التقليدية، الاقتصاد الإسلامي، الضوابط

Abstract :

Financial engineering and its function is to provide assistance to those seeking funding by reducing or ridding clients of the legislative restrictions imposed on them, because these restrictions are a cost that limits the activity of the institution and impedes its expansion and reduces its profits, therefore it has factors that led to its emergence and other factors that led to the emergence of Islamic financial engineering for the advancement of the Islamic economy, which has its own controls, a desire to manage risks and hedge them and benefit from the tax benefits of economic dealers, all this through developing and devising financing formulas for their projects, as financial engineering as a whole achieves for institutions to maximize their value, realize the investment portfolio of securities, and negotiate financing, financial engineering for financial markets is the process of describing and analyzing data released from the financial market in a scientific way, and is used especially in transactions and pricing options and stocks futures. Therefore Islamic financial engineering in order to complete the knowledge system of the Islamic financial industry, not only in cooperation with the institutions that represent the infrastructure of the Islamic financial industry, but also to be aware of all the working conditions, starting from the continuous study of the market needs to the provision of an efficient forensic financial engineer.

Key words: Financial engineering, Financial industry, Islamic countries, Financing, Innovation, Traditional Financial institutions, Islamic economy, Controls.

مقدمة:

إن التطورات في الاقتصاد العالمي منذ السبعينات من القرن 20 وما عرفته التعاملات الاقتصادية من تحرير مالي شامل للأسعار، جعل من الاسواق المالية و مؤسسات الوساطة المالية محاطة بمخاطر مالية أثرت بشكل واسع على عوائد استثماراتها، الشيء الذي استدعى الصناعة ا لمالية من أجل استحداث طرق واستراتيجيات تمويلية جديدة، تسمح بتلبية رغبات المتعاملين في الأسواق المالية مع تحقيق تدفقات نقدية معتبرة لاستثماراتهم والعالم الإسلامي لا ينحصر هو الآخر من هذا.

تسعى الهندسة المالية إلى قيام المؤسسات المالية برسم سياسات مالية قوية وابتكار منتجات وادوات مالية جديدة، تتفاعل مع التغيرات المستمرة في أسواق المال العالمي والإقليمي والمحلي من أسعار الفائدة على السندات، أسعار الصرف، أرباح الأسهم، حجم التداول وغيرها، ويتطلب ذلك أن تقوم الإدارات المالية والمنشآت المالية الحديثة، بإنشاء أقسام للبحوث والتطوير في حقل المنتجات والأدوات المالية، ويساعد ذلك على وجود قاعدة بيانات مالية، تسمح بالمحاكاة والتجارب بغرض تحقيق الربحية والنمو والاستقرار المالي.

وتستخدم الهندسة المالية خليط من أسعار الفائدة الثابتة وضمانات الائتمان لتغطية مخاطر عدم توفر الع ملاء الأجنبية ومخاطر استهلاك القرض ومخاطر عدم التسليم، حيث يتوفر غطاء للعملة الأجنبية وغطاء للسندات وغطاء لمخاطر الاستثمار وتقلبات أسعار الفائدة.

وقد كانت البدايات الأولى للهندسة المالية في بريطانيا من خلال قيام البنوك باستحداث إدارات متخصصة في مساعدة زبائنها من مؤسسات الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملائها وتقديم الحلول لذلك من خلال ابتكار العديد من المنتجات المالية. لتصبح فيما بعد الهندسة المالية منهجا لنظم التمويل المعاصرة، تهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة، فما بالك لو كانت هندسة مالية إسلامية، تعمل بأسس شرعية.

إن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل ما يحل من المعاملات المالية وتركتها للابتكار، وعليه فالشريعة الاسلامية لم تحجر دائرة الابتكار وحجرت دائرة الممنوع، إذ هناك جملة من العوامل التي دعت إلى تبني صناعة أو هندسة مالية إسلامية وتجنب الربا المحرّم بالمصارف التقليدية، فسعت بعض الحكومات إلى تعبئة الكثير من المدّخرات وتوظيفها في المصارف الإسلامية، لتكون بذلك المؤسسات المالية الإسلامية مناخا حاضنا للعمل والربح تحت مظلة تحريم الربا ثم إن ضوابط قواعد الشريعة الإسلامية محددة، تستوعب فيها المقاصد الشرعية وفي الوقت نفسه إدراك احتياجات الناس الاقتصادية، كما أنه من المعلوم أن تطور المعاملات المالية اليوم خاصة بالعالم الإسلامي، والتي تجمع بين الثبات والتطور والمرونة، فإن أي شكل مستحدث جديد فإنه يدخل تحت ما حرّمه اللّه، دون تناسي أنه هناك منافسة مع المؤسسات المالية التقليدية، يجعل المؤسسات المالية الإسلامية تواجه تحديات عديدة، وهذا يفرض ايضا تحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب أن تحقق مزايا مكافئة.

أهمية الموضوع

- الهندسة المالية تعمل على تصميم ادوات مبتكرة تستوعب كل أهداف المنظمات والأمر نفسه بل وأحسن في الهندسة المالية الإسلامية.

- الهندسة المالية موضوع يحتاج تظافر فيه القانونيين والاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبيين لخلق ا بتكارات مالية جديدة فعالة وهذا ايضا ما تستدعيه الهندسة المالية الإسلامية، اي انه هناك مزج بين الادوات المالية (الاسهم، السندات، السندات القابلة للتحويل، الخيارات، عقود المبادلة) والأدوات القانونية (الشركات القابضة، العقود بين المساهمين) والأدوات الضريبية (النظام الضريبي، الشركة الأم والفروع، الاندماج الضريبي).

- الهندسة المالية تمنح حلول للشركات واستمرارها إذ هي تحلل سلوك مختلف الأطراف والقوى الحاضرة في المؤسسة والإشكاليات التي تطرحها وتقديم الحلول لها بتصميم تقنيات مبتكرة ومفصلة على مقاس كل طرف وهذا ما تحتاجه الدول الإسلامية في مصارفها.

- الهندسة المالية ليست في مصارف ومؤسسات الادخار والاقراض فقط وانما تكون في نشاط لاستثمارات إدارة محافظ الأوراق المالية والتحليل المالي والقانوني وتقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية وأمناء الاستثمار ومكاتب التثمين وشركات التأمين.

- الهندسة المالية تعمل على تغطية مخاطر عمليات المراجحة اي الاستفادة من فرق السعر لأصل معين مع تطوير عمليات التسوية والأدوات الأساسية للأسواق المالية.

الإشكالية:

إن تحريم التعامل الربوي يعد أهم خاصية يختص بها النظام المالي المصرفي الإسلامي، في ال وقت الذي تعد فيه الفائدة القطب الذي تدور حوله أغلب أليات عمل الأنظمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، إذ تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وادوات تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية . لذلك السؤال الذي يطرح نفسه: إلى أي مدى تساهم الهندسة المالية في النهوض بالصناعة المالية الإسلامية؟

المنهج المتبع:

للإجابة عن الإشكالية تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لعرض المفاهيم المرتبطة بالموضوع وتجميع الحقائق والمعلومات كل ذلك بتفصيل العناصر المرتبطة بالموضوع.

خطة البحث:

أولا: ماهية الهندسة المالية

ثانيا: ضوابط الهندسة المالية الإسلامية

أولا: ماهية الهندسة المالية

الهندسة المالية جاءت في بيئة عالمية تعمها المخاطر المالية وحالات عدم التأكد والتغيرات المستمرة في مختلف القيم الاقتصادية الجزئية والكلية، وكذلك الاعتمادية التقليدية على الاقتصاد المحصر في حدود التبادل التجاري فقط

عوض الاستثمار المالي الدولي، لذلك ظهرت الحاجة للانتقال إلى اقتصاد مالي متطور يخلق مصادر استثمارية جديدة ويخدم مصالح الأفراد والمؤسسات والدول ويعزز التكتلات الاقتصادية والرفاه الاقتصادي.

1- **تعريف الهندسة المالية:** هي احدى فروع علوم تخمين المخاطر أو علم قياس المخاطر، ظهرت للوجود بالولايات الأمريكية المتحدة والمملكة المتحدة في منتصف الثمانينيات، بهدف تقديم العون وخدمة مؤسسات الأعمال والمستثمرين في الأسواق المالية لمواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المؤسسات، وتعرف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين الهندسة المالية على أنها تتضمن التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية واستغلال الفرص المالية، فهي ليست أداة بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات وتشكل بنيتها [1]. اذن هي تعني تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وادوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية [2].

إذ هناك توسع في عدد ونوعية المتدخلين بحقل الهندسة المالية والمجالات التي تتدخل فيها هي : تسيير الخزينة، المبادلات المالية الدولية، الاقتراض السندي، عمليات السيطرة والتنازل عن المؤسسات [3].

ويعرف قانون البنوك الفرنسي لسنة 1984 الهندسة المالية على أنها نشاط مرتبط بعمليات البنوك ويدخل ضمن نطاقها تقديم الاستشارات والمساعدة في مجال التحليل المالي، ويعتبر هذا القانون أنه يدخل ضمن نطاق الهندسة المالية لكل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء وتنمية المؤسسات، اذن الهندسة المالية تمثل مجموعة الوسائل المالية التي يضعها عون اقتصادي ما في الخدمة من أجل الحفاظ أو الاستحواذ على السلطة في شركة، وذلك بأقل مساهمة ممكنة في رؤوس أموالها الخاصة [4].

أ- **عوامل ظهور الهندسة المالي ة:** ما ساعد على إنزال مفهوم الهندسة المالية إلى أرض الواقع هو عوامل عديدة واهمها [5] :

- ظهور احتياجات مختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل : ويكون من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق، جعل من الصعب على مؤسسات الوساطة بصورها التقليدية إشباع رغبات المستثمرين والمتعاملي ن في سوق المال، فظهرت الحاجة للابتكار لسد الحاجات المتجددة.

- التشريعات مصدر الإلهام: لأنه ظهر الابتكار المالي كردة فعل للتشريعات والقيود القانونية والضريبية خاصة.

- تقلبات أسعار الفائدة: حيث أدت التقلبات الشديدة في أسعار الفائدة إلى تمكين الهندسة المالية من ابتكار فكرة أسعار الفائدة المتغيرة أو العائمة وبالتالي ابتكار السندات والأسهم الممتازة المستحدثة التي يتغير فيها معدل الكربون مع تغير أسعار الفائدة، اضافة الى مواجهة تكلفة الوكالة لحقوق الملكية بتوصل الهندسة المالية إلى ما يسمى باختيار الأسهم.

- **ظهور مفهوم الكفاءة والفعالية:** إذ أن الفعالية تعني بسوق المال، مدى قدرة السوق على مقابلة احتياجات المشاركين فيها، بينما تعني الكفاءة المدى الذي تستطيع فيه هذه السوق مقابلة الاحتياجات بتكلفة قليلة وبسرعة عاليتين، فهذان معياران يأخذان أهمية أكبر في حالة توسع قاعدة المشاركين وتوجه الأسواق لتقديم الخدمات الجديدة للعملاء كمبادلات أسعار الفائدة تحل محل إعادة تمويل القروض.

- **مساهمات البحث العلمي** : ان التحليل الدقيق لمفهوم النظرية المالية يستقرأ العديد من أعمال منظري هذه النظرية أمثال: ماركو ويز 1952 الذي وضع أساسا لمقدمة النظرية الحديثة...الخ.

- **ظهور المستثمرين المؤسساتيين**: وهم كبار المساهمين الذين يهيمنون على المؤسسات الاقتصادية، بفرض قراراتهم على الشركة ويحاولون تقليص التكاليف باللجوء إلى تقنيات جديدة للتمويل.

- **انهيار اتفاقية بريتون وودز** : كانت التقلبات العنيفة في أسعار الصرف مدعاة لتطوير الصرف الاجل والبحث عن آلية التحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

- **زيادة حدة التضخم** : وكان ذلك في بداية الثمانينيات مما أدى إلى زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة فأندفع المهندسين في البحث عن ادوات تقلل من حدة التضخم وتخفض من أسعار الفائدة والتكاليف.

- **انهيار أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية** : حيث أن الانهيارات المتتالية دفعت المستثمرين بالبحث عن حماية أصولهم من خلال أسواق المشتقات.

ويمكن استعراض بعض الظواهر التي تسببت في نشأة الهندسة المالية وتحول الاقتصاد العالمي من خلال[6]:

- توجه النسب العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الصناعية الكبرى بحثا عن الفائدة الأعلى والمخاطر الأقل.

- نقص معدلات الميل الحدي للادخار في غالبية دول العالم الثالث (ادخارات فردية والمؤسسات الحكومية).

- نقص عدد فرص الاستثمار، تزايد مخاطر الاستثمار، ارتفاع تكلفة التمويل الافتراضي.

- تزايد فرص تدخل مؤسسات التمويل الدولية في إدارة الاقتصاديات الوطنية في حالة الاعتماد على المديونية الدولية.

- أدى فرض احتياطات لتجنب خسائر القروض الدولية إلى تعقيد وتقليص فرض زيادة رأس المال.

ب- اهداف الهندسة المالية: تسعى إلى قيام المؤسسات المالية برسم سياسات مالية قوية وابتكار منتجات وادوات مالية جديدة وآليات مالية مرنة تتفاعل مع التغيرات المستمرة في أسواق المال[7]:

- **خلق المنافسة المالية**: اي قدرة الشركة على استخدام الأموال بكفاءة فائقة تجعلها تتفوق على المنافسين من خلال اختيار افضل المصادر التمويلية وأحسن تشغيل لفرص الاستثمار المتاحة.

- **تمويل اهداف الشركات**: اي تحويل الادوات الاستثمارية ذات المخاطرة العالية إلى أدوات ذات مخاطرة متدنية وذلك من خلال استعمال الادوات المالية المبتكرة، فالتمويل يضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى يحقق الأهداف التشغيلية والأهداف الاستراتيجية اي انتاج أموال إضافية.

- **إعادة هيكلة الشركات**: اي تغيير هيكل رأس المال وشكل الملكية أو ما يطلق عليها اسم "إعادة الهيكلة" والهندسة المالية في إعادة الهيكلة أساليب تقليدية كالتوسع بالاندماج والامتلاك وأسلوب ا خر ظهر في الثمانينات هو تحويل الشركات المساهمة إلى شركات خاصة ونقل ملكيتها من عدد كبير إلى عدد صغير من الملاك (الخوصصة)

- **تمويل الصادرات**: إذ يعتمد عدد كبير من البنوك واتحادات البنوك وبنوك تنمية الصادرات على ضمانات لاستثمار الهندسة المالية، بغرض تحقيق تثلفة التمويل، تخفيض المخاطر وتوفير ضمانات الائتمان، وتميز الهندسة المالية بين 3 أنواع من المخاطر (مخاطر المصدّر، مخاطر المستورد، مخاطر التمويل أو البنك)، ويتم تمويل الصادرات اما مباشرة أو عن طريق خصم الكمبيالات وخطابات الضمان أو توفير مقابل لأسعار الفائدة أو إعادة الإقراض، وتهتم الهندسة المالية بتوفير مصادر تمويل متعددة للصادرات بغرض بناء محفظة ذات ضمانات عالية ومخاطر متدنية وتمويل مناسب يسمح ذلك باستخدام عدة عملات وعدة أسعار صرف وتغطية شاملة لمخاطر العملات المختلفة . وتسعى الهندسة المالية أيضا إلى [8]:

- مج ابهة الأخطار المالية بإيجاد الادوات المالية المستحدثة

- إعادة هيكلة التدفقات النقدية لإدارة مالية افضل مثل استخدام المقايضة لتغيير المعدلات المتغيرة للقروض إلى ثابتة لأغراض ضريبية.

- تقليل تكاليف المعاملات من خلال خلق مراكز كبيرة الحجم

- تحقيق الأرباح من خلال الادوات الجديدة التي يمكن استخدامها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتخوط.

- تعزيز السيولة للسوق والمتعاملين من خلال التعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة والتي تتميز بالسيولة.

2- حقيقة ومستقبل الهندسة المالية : تعتبر الهندسة المالية منهجا لنظام ال تمويل المعاصر، يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية، والتي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة، فهي تعمل على تصميم أدوات مبتكرة مستقبلية تستوعب كل الاهداف التي وضعتها.

أ- حدود الهندسة المالية: يتحدد نطاق الهندسة المالية بثلاث مجالات رئيسية [9]:

- ابتكار ادوات مالية جديدة كتقديم انواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية وعقود المبادلة التي تغطي احتياجات منشأة الأعمال.

- ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات والتداول الالكتروني للأوراق المالية، هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

- ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشاكل المالية التي تواجه منشآت الأعمال كإنشاء استراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار او انماط جديدة لإعادة هيكلة منشئات الاعمال للتغلب على مشكلات قائمة كتحويلها من نمط المساهم إلى نمط الملكية الخاصة أو تنمية استراتيجية دفاعية لمواجهة السيطرة العدوانية من أطراف أخرى . ومن أهم العمليات الخطرة في تطبيقات الهندسة المالية ما يلي [10]:

- الاستثمار في السندات الوهمية

- المقامرة على حجم الرّافعة المالية في أسواق إعادة الشراء والمنتجات المالية المركبة.

- عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستحدثات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية.

- تراجع المخاطر في المشتقات المالية إلا أن قيمة الاستثمار فيها لا تدفع بالكامل مقدما بل تدفع هوامش فقط.

- المنافسة الشرسة في أسواق المشتقات المالية في العالم وتخفيض شروط الهوامش المطلوبة على العقود وإصدار عقود جديدة تتداول نماذج البورصة.

- تسارع الحكومات في استخدام المشتقات المالية كعنصر لجذب العملات الأجنبية دون دراسات تحليلية مسبقة.

- زيادة طلب البنوك على المشتقات المالية لتعويض خسائر عملياتها المصرفية التقليدية.

- المخاطر الناتجة على استخدام الخيارات المالية نتيجة الخطأ في التقديرات.

- التعديل المستمر في الهوامش التأمينية يشكك في طلب وعرض العقود الآجلة وما ينتج من تقلبات سريعة في الأسعار وبالتالي مخاطر كبيرة.

- غياب الحيطة والحذر في إدارة الخيارات المالية يؤدي إلى خسائر فادحة.

ب- **الآفاق المستقبلية للهندسة المالية :** إن المنتجات المالية الجديدة سوف تتنوع نظرا لتطور البورصات وأسواق المال الدولية، كما أن الربط بين تلك الأسواق المالية والبورصات، سيشج ع على شراء وبيع الأوراق المالية والمشتقات المالية الجديدة، أما التوسع في بناء قواعد البيانات المالية وأمن المعلومات، مع اتجاه الشركات نحو بناء نظم المعلومات المالية ومراكز دعم القرارات المالية واقدام صناديق الاستثمار والمصارف والمراكز المالية في العالم، عل ى استخدام النظم المالية المتطورة سيضاعف حجم ونوع التداول في الأوراق المالية، ومن ثم يؤدي إلى دور جديد للهندسة المالية، وان الصناعة المالية إذا أرادت النهوض من واقعها المتدهور فأمامها طريقان هما:

- استبدال الهندسة القائمة بأخرى مستحدثة: اي تغيير الصناعة الحالية بعناصر وأفكار جديدة من الخارج.

- - تكيف المؤسسات مع الواقع الجديد: اي ان تعيد المؤسسات الحالية صياغة نفسها لتكون مبتكرة لمنتجات جديدة بالفعل والتي تستبدل الخدمات القائمة.

وتتضمن التطورات المستقبلية المحتملة في مجال الابتكار المالي والهندسة المالية ما يلي:

- إمكانية تخفيض تكاليف النماذج والبرامج التي يمكن أن تستخدم لتسعير الادوات النمطية والمقايضات لأغراض الإدارة والرقابة.

- قدرة الشركات بكل أحجامها وفي كل دول العالم على تعلم الهندسة المالية وتطبيقها في مشاريعهم وذلك بالدعم من نظرائهم من خلال الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال.

- بما أن ادوات الهندسة المالية ستصبح أسهل استخداما وارخص فإن عددا متزايد من الأفراد والمؤسسات يمكن أن يصبحوا ممارسين نشطين لها.

كل هذه العوامل مجتمعة ستؤدي إلى انتشارها [11].

ثانيا- ضوابط الهندسة المالية الإسلامية : من خلال حديث النبي (ص) حين قال:" من سّن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير ان ينقص من اجورهم شيء ومن سّن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من اوزارهم".

ويستدل من الحديث الدعوة للابتكار وإيجاد حلول مالية وغير مالي ة، والدعوة إلى الاجتهاد وضرورة مواصلته من التوجيهات الإسلامية وذلك مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عامة وأحكام المعاملات الاقتصادية والمالية خاصة، واهمها عدم التعامل بالربا (الفائدة) بكل صورها وأشكالها لا اخذًا ولا عطاءًا لقوله تعالى :" واحل الله البي ع وحرّم الربا".

1- **تعريف الهندسة المالية الإسلامية:** لا يخرج مفهوم الهندسة المالية الإسلامية عن المفهوم السابق للهندسة المالية، الا فيما يخص الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فتعرّف على انّها مجموعة الانشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الا دوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة الى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في اطار توجيهات الشريعة الإسلامية، ويثير هذا التعريف الى انّ الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار ادوات مالية جديدة، ابتكار عمليات تمويلية جديدة، ابتكار حلول جديدة للأداة التمويلية

- ان تكون الابتكارات والعمليات المشار إليها سابقا موافقة للشرع الإسلامي [12].

هذا يضاهي تعريف الهندسة المالية التقليدية، الاّ انهما يختلفان في كون الهندسة المالية الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية على خلاف التقليدية ، هذا وتشكل الهندسة المالية الإسلامية حاجة ملحة للتطوير والابداع في المؤسسة المالية الإسلامية على المستوى المؤسسي والصناعي، لأنها صناعة ناشئة مقارنة بالتقليدية، وهي تحتاج إلى التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية أصيلة تحافظ على هويتها وتحميها من التقليد ، مما يساهم في تحقيق نمو ينعكس إيجابا على المؤسسة المالية والمصرفية، لتتميز في تقديم منتجاتها المالية من خلال التحوط أو إدارة المخاطر وتوفير البدائل للمنتجات المالية وتجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية، والالتزام بالضوابط الشرعية مع الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي [13].

اذن الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الانشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل الادوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة الى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في اطار موجهات الشريعة الإسلامية.

اذن إن تعريف الهندسة المالية الإسلامية هو نفسه تعريف الهندسة المالية التقليدية، الا نه مربوط بالشريعة الإسلامية، وهذا هو الاختلاف بينهما، إذ ان الصناعة المالية الإسلامية هي عملية تنويعية وابداعية لأدوات التمويل في الاسواق المالية بما فيها النقدية، والتي تتيح فرص التقليل من الم خاطر من خلال الاطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح او الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجات تمويلية جديدة، تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

أ- اسس الصناعة المالية الإسلامية: وتتمثل في [14]:

- **تحريم الربا والغرر**: لقوله تعالى في سورة البقرة بالآية 278:" يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين". ولقول الرسول (ص) أيضا، فإن الربا من الموبقات السبع لأنها حرام شرعا، فهي الزيادة المشروطة نظير التأجيل حتى عقود الغرر حرام بالشريعة الإسلامية، والرسول (ص) نهى عنها، وهذه قاعدة مهمة يجب أن يرتكز عليها المهندس المالي المسلم، عندما يطور منتجات مالية إسلامية.

- **حرية التعاقد**: اي عدم إكراه الناس على التعاقد بينهم لقوله تعالى في سورة البقرة بالآية 286:" لا يكلف الله نفسا الا وسعها". اذ لا توجد قيود على التعاقد الا تلك التي تمنع الظلم واكل اموال الناس بالباطل.

- **التسيير ورفع الخارج**: اي الهندسة المالية الإسلامية المبتكرة تكون من غير عسر او حرج، اي بدون مشقة لقوله تعالى في سورة الحج بالآية 78 :" وما جعل عليكم في الدين حرج "، اي عدم تضييق للمتعاملين بالعقود القديمة لأنه فيه خرج وتضييق عليهم، ولأنها لا تكفي بكل احتياجاتهم المتنوعة والمتزايدة، ومن هنا برزت اهمية الهندسة المالية الإسلامية في تطوير العقود كالمزج بين اكثر من عقد او استحداث عقود اخرى دون الخروج عن محددات الشرع.

- **الاستحسان بالاستصلاح**: الاستحسان هو باب لحرية التعاقد وهو سريان المصالح التي يقرّها الشرع، اما الاستصلاح فهو الاخذ بكل امر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول ولا يشهد اصل خاص من الشريعة بإلغائها ومبدأ المصالح يجب ان لا يؤدي إلى المفاسد والمصالح المرسلة تختلف بلختلاف الشخص الواحد، وكل مصلحة تقتضي حكما يناسبها وهنا قد تتناقض أحكام الشريعة وهذا لا يجوز شرعاً.

- **التحذير من بيعين في بيعة واحدة**: فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي، وأي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث ينبغي النظر إليها بمقاس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة، فإن كانت البيعة الثالثة ممنوعة شرعاً، كانت البيعتان كذلك والعكس صحيح، وترجع أهميتها إلى أنها هي التي تضمن بالإضافة إلى السلامة الشرعية، والكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية.

ب- أدوات الهندسة المالية الإسلامية : باعتبار المصارف الإسلامية مؤسسات مالية، تجسد خصوصية الاقتصاد الاسلامي، فقد عملت على ابتكار منتجات وأدوات مالية في إطار ما أصطلح على تسميته بالصناعة المالية الإسلامية التي أنتجت مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية والاستثمارية الخاصة بها والخاضعة لضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد المالي وهي [15]: صيغ التمويل الإسلامي اذ يقدم التمويل الإسلامي افضل منهج لضبط المديونية والسيطرة عليها، فهو يمنع مطلقا إنشاء مديونية بهدف الربح، الا من خلال عملية حقيقية . وترى الشريعة الإسلامية ان الربا اكبر خطر يهدد الاقتصاد وهو ظاهرة تمويلية بحتة، اي ان مصدر الاضطراب والتقلبات يكمن في القطاع المالي وليس

الحقيقي، والشريعة الإسلامية تجعل التمويل تابعا للتبادل، فالمشرع يجيز البيع بثمن مؤجل أعلى من الحال، وبهذا يكون الاقتصاد الاسلامي قد جعل تبعية التمويل الإسلامي للنشاط الحقيقي وصفا نموذجيا وليس ضعيفا، ومن خصائصه:

• التعامل من خلال المشاركة وليس من خلال الإقراض بفائدة.

• ضمانات التمويل الإسلامي هي النشاط وانضباط المعاملات أو الاستثمار في أصول منخفضة ومن ثم فإن احتمالات إهدار المال تقل إلى درجة كبيرة.

• تمليك التمويل الإسلامي مجموعة من الأدوات والصيغ تتميز بالتعدد والتنوع مثل البيوع الآجلة، السلم والاستصناع...الخ، ولكل أداة أهميتها وطبيعتها الخاصة، وبذلك تكون ادوات صيغ التمويل الإسلامي هي:

✓ المضاربة: اي دخول المصرف في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده ويصبح الطرفين شريكين في الغِنم، فالمصرف هنا يمثل الشريك صاحب رأس المال والشخص الآخر هو المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقاً للنسبة المتفق عليها، واذا تحققت الخسارة يتحمل المصرف خسارة رأس ماله.

✓ المشاركة: هي تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق، أو هي عقد بين المشتركين في رأس المال والربح.

✓ الاستصناع: هو اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد، على أن تتم صناعته أو بناءه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، باعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك للطرف الآخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته مورداً أو مقاولا عن طريق إبرام عقد الاستصناع.

✓ بيع السلم: هو عقد يقوم على مبادلة عضوين أولهما حاضر هو الثمن والآخر مؤجل وهو الشيء المسلم فيه فالسلم هو بيع يتأخر فيه قبض السلع أو البضاعة ويتعجل فيه سداد الثمن، وهو بذلك يعكس البيع بالثمن الاجل، ويمكن القول أنه معاملة مالية يتم بموجبها ت عجيل دفع الثمن وتقديمه على البائع الذي يلتزم بتسليم البضاعة، والتي تكون معينة ومضبوطة بمواصفات محددة في أجل معلوم، فالأجل هو السلعة المباعة الموصوفة فالذمة والعاجل هو الثمن.

✓ المرابحة: يلتزم لصحة المرابحة بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد بعض الشروط الأخرى وهي:

• أن يكون الثمن معلوما للمشتري الثاني لأن المرابحة هي بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع.

• أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن في العقد الأول والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.

• أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا.

• أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيالات والموزونات والعدديات المتقاربة .

• أن يكون العقد في البيع الأول صحيح.

✓ الإجارة: وهي تمليك المستأجر منفعة مقصودة من الشيء المؤجر لمدة معينة لقاء مقابل معلوم كإجارة المساكن والأراضي الزراعية وعقود العمل، ويشترط فيها أهلية المؤجر والمستأجر والقدرة على استفاء المنفعة.

- **المشتقات المالية:** إن تكوين وإدارة محافظ المشتقات المالية يحتاج إلى مهارة وحذق كبيرين في فن إدارة المخاطر، وعلى الرغم من المكاسب التي قد تحققها هذه الأدوات الجديدة والتغطية والحماية من احتمالات التعرض لتقلبات غير مواتية في أسعار سوق الأوراق المالية، إلا أنها قد تترتب عليها خسائر جراء توقعات المستقبلية خاطئة، قد تعرقل عمل المؤسسات المالية التي تستخدم هذه الأدوات ومنها عقود الخيارات مثل؛ بيع العربون، عقود المستقبلات في إطار عقد الاستصناع، العقود الآجلة في إطار عقد السلم، التوريق الإسلامي، الصكوك الإسلامية.

2- حقيقة ومستقبل الهندسة المالية الإسلامية: إن التمويل الإسلامي يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع، بحيث تتاح الفرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين للاشتراك في اسهم الشركات، ويساهم التمويل الإسلامي الى حد كبير في التوزيع العادل وايجاد التوازن الذي يحول دون تكدس الثروات بأيدي كبار التجار والمرابين، ويستثمر راس المال في التجارة الإسلامية للمالك، بينما تنتقل الملكية له في التمويل الربوي، ويتحمل رب المال في التمويل الإسلامي، الخسارة حالة عدم وجود تقصير او اهمال من العامل، بينما لا يتحمل رب المال في التمويل الربوي اي خسارة، ورغم ذلك كله تواجه الهندسة المالية الإسلامية تحديات عديدة حتى بوضعها استراتيجيات انية لتطويرها بعد التيقن من ان الهندسة المالية الإسلامية هي بديل ا لهندسة المالية التقليدية في مجال إدارة المخاطر والاحتياط خاصة، بعد ما شهده العالم من هزات اقتصادية، أثرت سلبا على السوق المالية، وآخر ها أزمة الرهن العقاري.

أ- مشكلات الهندسة المالية الإسلامية:

• البيئة الحاضنة : انطلقت أفكار المنتجات المالية الإسلامية من ا لبيئة التقليدية، وهذه البيئة نشأت قواعدها وأنظمتها العلمية بعيداً عن المنهج الإسلامي وهذا يعتبر إشكال.

• الهدف والغاية: لما كانت البيئة الحاضنة للمنتجات المالية الإسلامية هي نفسها البيئة التقليدية، أدى ذلك إلى ظهور مشكلة في هدف وغاية المنتج الاسلامي، فجاء مفرغا من معناه ومقصده وان كان قد أخذ الصورة الشرعية في ظاهره وهذا إشكال أيضا.

• وسائل الابتكار: انعكست المشكلات أعلاه على وسائل ابتكارها وتطويرها، فاقتصرت على الترقيع واللصق لمنتجات مالية تقليدية فلا تكاد ترى منتجا ماليا تقليديا الا ومعه نسخته الإسلامية.

• مسؤولية تطوير المنتجات المالية الإسلامية : فقد اكتفت الهندسة المالية الإسلامية بإدخال تعديلات على المنتجات المالية التقليدية لتتلاءم مع الضوابط الشرعية فقط [16].

• افتقار الى كفاءات واطارات مؤهلة: إذ يتطلب العمل المالي الاسلامي تأهيلا خاصا وكفاءات مدربة في مجال المالية ولها دراية بأبعاد وغايات المنهج الإسلامي.

• الافتقار إلى البحث والتطوير: إذ بعض المؤسسات المالية الإسلامية تفتقر إلى الاهتمام بمفهوم الهندسة المالية حيث تعاني نقص ثقافة الإبداع، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكبر 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة ا لخليج العربي، غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية في الوقت الذي أنفقت فيه 9 بنوك اوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات البحث والتطوير.

• غياب حقوق الملكية لصاحب فكرة منتج مالي مطور.

• ضعف التنسيق بين الهيئات وتوحي د المرجعية الشرعية : يظهر ذلك من خلال تضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد.

• الثقة والمصداقية: يبرز ذلك من خلال جملة من القضايا المسيئة للإسلام، فهناك من يرى في صناعة التمويل الإسلامي قناة لتمويل الإرهاب وموطنا لغسيل الأموال.

• المنافسة: حيث أن الخبرة الكبيرة والمجال الأوسع والحجم الاقتصادي في السوق العالمي تمتلكه المؤسسات المالية التقليدية ويعتبر ذلك ميزات تنافسية تتفوق فيها المالية التقليدية على المالية الإسلامية.

• التسويق: يعتبر تحديا لنمو قاعدة عملاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في ظل عدم فهم الصناعة الإسلامية والافتقار لمعرفة منتجاتها مما يتطلب تثقيف وإعلام العملاء بمبادئ وآلية عمل التمويل الإسلامي [17].

تجدر الاشارة الى وجود المحاذر الشرعية على بعض المنتجات الهندسة المالية الإسلامية.

ب- **استراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية:** إن الصناعة المالية الإسلامية مطالبة الآن اكثر من اي وقت مضى، بوضع استراتيجية فعالة وواضحة تقوم على منهج علمي و عملي مستمد فعلا من احكام الشريعة الإسلامية، ويتلاءم مع طبيعتها الاستثمارية القائمة على تحمل المخاطر، وهذا يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات السوق وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، ويتطلب الأمر أيضا، وضع أسس مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية، كل هذا يحتاج إلى عنصر بشري مؤهل، واهم استراتيجيات تطوير الصناعة المالية الإسلامية هي [18]:

- **استراتيجية الخروج من الجدل الفقهي** : وذلك من خلا ل تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ والعمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية، وهذا من شأنه ان يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.

- **استراتيجية التميز في الكفاءة الاقتصادية :** فالمبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية، لا يكفيها اليوم أن يكون لها تكييف فقهي معين، وانما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود

فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية التقليدية بشكل عام، تجعل الطلب على هذه المنتجات مرناً جدا، اي ان هذه المنتجات النمطية تتسم بمخاطر السوق العالية لحساسيتها لأي تغير في السوق

- **استراتيجية الاتفاق مع السياسات والتشريعات الحكومية:** إن عمل المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة تحكمها القوانين والتشريعات والبيانات الحكومية، وحتى لا تكون عائقا لها يجب عليها السعي إلى تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع في شتى مجالات الحياة وجعل مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد، وهذا يستدع ي من الهندسة المالية الإسلامية استحداث منتجات مالية تفي باحتياجات تمويلية واستثمارية والعمل بالقاعدة الفقهية " لا ضرر ولا ضرار"، واهمها العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية، تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية، منتجاتها من خلالها وتأمين السيولة اللازم ة لها، أيضا تأمين مراكز مختلفة داخل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هذه المراكز نجد : مركز الرصد والتواصل المالي الاسلامي مع العملاء والجمهور ومركز اعتماد التدريب المالي الاسلامي، مركز المنتجات المالية الإسلامية، مركز المعلومات والدراسا ت المالية، بالإضافة إلى تأسيس الهيئة الشرعية لتكون المرجعية العليا هذا سيساهم في نمو الصناعة المالية الإسلامية .

- **استراتيجية التميز في خدمة المجتمع:** يعتبر القطاع الخيري جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاسلامي، فهو خاصية تميز المؤسسات المالية الإسلامية عن نظيرته ا التقليدية، لذا وجب مراعاة خاصية خدمة المجتمع وهذا من خلال تقديم منتجات مالية تلبي هذه الحاجة والاستفادة من الأفكار الواردة في مباحث الزكاة والوقف والصدقات في المدونات الفقهية مثل: إدارة صناديق الزكاة، ويجب كذلك تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أر باح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية، التي تهدف إلى تطوير المنتجات، ويجب الوصول إلى تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق الميزة التنافسية.

الخاتمة

الهندسة المالية هي الابتكار والتصنيع المالي الجديد الهادف أساسا إلى المتابعة الجيدة للمشر وع عن طريق الاندماج ضمن عمليات النصح والإرشاد الاستراتيجي والتحليل المالي، زيادة على ارتكازه أساسا على القيم المنقولة واعتماده الواسع على المشتقات المالية والتوجيه الاستثماري فيها، قصد الوفاء بطلبات التمويل، وهذا نفسه ما هو معمول به بالهندسة المالية الإسلامية التي تسير على المنهج الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تتعامل خصوصا بالربا.

ومنه نستنتج:

- الهندسة المالية تعمل على تصميم ادوات مالية مبتكرة مثل بطاقة الائتمان وانواع أخرى من السندات.

- الهندسة المالية تعمل على تطوير الادوات المالية لتلبية حاجات تمويلية جديدة أو التغيير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد.

- الهندسة المالية تعمل على تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة اي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية.

- متطلبات نجاح الهندسة المالية الإسلامية تتطلب توفر : "الوعي بالسوق" ليكون الابتكار المالي متطورا خاصة لأدوات الأوراق المالية وتحقيق الرضا بين جميع الأطراف، وثاني شيء هو "الإفصاح" أو الإعلام ببيانات المعلومات وشفافيتها، وثالث شيء هو "المقدرة والالتزام" وهي المقدرة الرأسمالية التي تمكن من شراء والتعامل والالتزام بالشرع الاسلامي.

- كلما امتلك النظام المالي التمويلي الإسلامي عددا أكبر من الأدوات كانت فرصته في تحقيق الكفاءة وكلما تنوعت الأدوات المالية الإسلامية كلما حققت قدرا أكبر من التنافس فيما بينها ولبت احتياجات المتعاملين بها.

- التمويل التقليدي لا نجد فيه الزاما بتقديم القروض الممنوحة للمحتاجين أو الزاما بالامتناع عن تمويل العديد من السلع والخدمات الضارة، أما التمويل الإسلامي فضابطه أن يكون التمويل محققا مصلحة مشروعة والتي قد تكون في صورة عائد معنوي أو مادي وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة عند التعارض في أولويات التمويل.

التوصيات:

- ضرورة إيجاد مؤشر ربحي بديل عن سعر الفائدة لقياس عائدات التمويل.

- تطوير المنتوجات المصرفية المالية للمؤسسات الإسلامية استجابة لمختلف الرغبات.

- إيجاد المعايير المحاسبية والمراجع ة الشرعية الموحدة الإسلامية وإيجاد الطرق الشرعية والوسائل الكفيلة لتنظيم عمليات الإصدار إلى التداول في أسواق الأوراق المالية.

- وضع آليات رقابة تضمن تداول الصكوك الإسلامية من أجل تنشيط سوق الإصدار والعمل على تحفيز الاستثمار فيها.

- خلق وظيفة المهندس المالي الشرعي بالمؤسسة المالية الإسلامية أمر أصبح ضروري من أجل تصميم وتطوير المنتوجات المالية الشرعية بناء على احتياجات السوق.

قائمة الهوامش والمراجع:

1- موقع الكتروني للجمعية الدولية للمهندسين الماليين WWW.iafe.com
2- منير ابراهيم الهندي، الفكر الحديث في ادارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام المشتقات والتوريق، دار المعارف، د ط، الاسكندرية، 1999، ص 14.
3Couret-AlainFouet, Jaque Financiére, Ingéniere d'aquisitions cessions des entreprises, Edition Liasons, Paris, 1991, p215.
4 Phillipe Desbriéres, Ingéniere financiére, Litec, Paris, 1995, pp01-02.
5- منير ابراهيم الهندي، المرجع السابق، ص 16 وما بعدها.
6- فريد النجار، المشتقات المالية والهندسة المالية، الدار الجامعية، د ط، الاسكندرية، 2009، ص .323

7- فريد النجار، نفس المرجع، ص 37 وما بعدها.
8- اخلاص باقر هاشم النجار، الهندسة المالية الإسلامية، د د ن، ط1، البصرة، العراق، 2019، ص 19.
9- منير ابراهيم الهندي، المرجع السابق، ص 15
10- فريد النجار: المرجع السابق، ص 158 وما بعدها.
11- اخلاص باقر هاشم النجار، المرجع السابق، ص ص 50-51.
12- بن صوشة ثامر، محاضرات مطبوعة في مقياس الهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018، ص 74.
13: اخلاص باقر هاشم النجار، المرجع السابق، ص 113.
14- السويلم سامي، صناعة الهندسة المالية- نظرة في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000، ص 42.
15- بن صوشة ثامر، المرجع السابق، ص 78 وما بعدها.
16- اخلاص باقر هاشم النجار، المرجع السابق، ص 117.
17- محبوب مراد، استخدام استراتيجية اعادة الهندسة الادارية في تحسين جودة الخدم ات المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بسكرة، اطروحة دكتوراه علوم، بالعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص 135-136.
18- ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، دراسة حالة ماليزيا وا لسودان، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 184 وما بعدها.

متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا "دراسة ميدانية على الموظفين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا"

د. هند خليفة الصويعي، أ.سهام إبراهيم عبدالسيد
جامعة بنغازي، ليبيا

متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا"دراسة ميدانية على الموظفين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا"

Requirements for the application of administrative reengineering in commercial banks operating in Ajdabiya 'Field study of employees of commercial banks operating in Ajdabiya'

د. هند خليفة الصويعي، جامعة بنغازي، ليبيا
أ.سهام إبراهيم عبدالسيد، جامعة بنغازي، ليبيا

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية من خلال متطلبات (وعي المدراء، السياسات الإدارية، التخطيط الاستراتيجي، تدريب وتنمية الموارد البشرية، تكنولوجيا فروق كانت هناك إذا ما معرفة المعلومات) بالتطبيق على المصارف التجارية العاملة بمدينة إجدابيا الليبية، كذلك للمتغيرات متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية تعزى ذات دلالة بين المبحوثين حول إحصائية التحليلي فقد قامت الباحثتان بتطوير استبانة الوصفي المنهج الديموغرافية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام اعتمادا على بعض الدراسات السابقة وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (85) موظف وتم استخدام اسلوب الحصر الشامل كما بلغ عدد الاستمارات المسترجعة الصالحة للتحليل الإحصائي(81) استمارة وقد أشارت نتائج الدراسة أن مستوى توفر متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الادارية كان مرتفعا ، كما أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية بين المبحوثين حول متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية تعزى للمتغيرات الديموغرافية وأخيراً طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تسهم ف ي تعزيز تطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف محل الدراسة.

Abstract:

The study aimed to identify the level of Requirements for the application of administrative process re-engineering through the requirements of (managers' awareness, administrative policies, strategic planning, human resource training and development, information technology) to apply to commercial banks operating in the Libyan city of Ajdabiya The study also aimed to identify the are significant difference about the administrative process re-engineering of the banks that are due to some of the demographic variables, to achieve the study objectives the study used descriptive analytical, and the questionnaire has been developed based on some previous studies. The population of the study reached (85) employee's,. The number of retrieved questionnaire for valid statistical analysis was (81) form. The results indicated that the overall level of the administrative process re-engineering were high. The results also showed there weren't significant differences about administrative process re-engineering due to demographic variables under study, Finally, the study provided a set of recommendations that may contribute to saving of administrative process re-engineering banks under study .

المقدمة:

تسعى المؤسسات الحديثة والرائدة في مجال عملها إلى احداث تغييرات جوهرية وتحديثا لبنية المعلومات والعمليات بها لدعم عملية اتخاذ القرار، ومواكبة التغيرات التي تطرأ على بيئتها، فالتغيرات العالمية المحيطة بنا سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إقليمية أدت إلى انعكاسات كبيرة على الأداء الإداري للشركات والمؤسسات العامة والخاصة، مما جعلها تبحث جاهدة عن مفاهيم وأساليب إدارية جديدة متطورة للتعامل مع هذه المتغيرات البيئية المعقدة والتي أصبحت من المتطلبات والأهداف الأساسية لكل تنظيم يبحث عن الكفاءة والفعالية ويسعى للمحافظة على بقائه واستمراريته **(اللوزي،1999) (Abdolvand et al., 2008:501)**.

ليبرز مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية(الهندرة) كأحد مداخل التطوير وهو نتيجة تطور الفكر والفلسفة في الإدارة الحديثة، وهو يركز على إعادة التصميم السريع والتغيير الجذري للعمليات الإدارية الاستراتيجية وذات القيمة المضافة، وكذلك النظم، والسياسات، والهياكل التنظيمية، من اجل تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية في المنظمة، وزيادة رضا العملاء(القريوتي ، 2000 :343)، لذا تسعى المنظمات للاستثمار في معطيات إعادة هندسة العمليات الادارية وتطبيقها بسرعة لكسب الريادة وتحقيق التفوق التنافسي من خلال استثمار موارد المنظمة المختلفة ، ولا يستثني من ذلك القطاع المصرفي والذي هو أساس النظم الاقتصادية و المالية، لدوره المهم في جمع المدخرات وتعبئتها وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة، فهو شريك مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (قريشي وغربال، 2019)، و عليه فأن الممارسات الإدارية و أنظمة العمل بالقطاع المصرفي ، بحاجة إلى تطوير وتحسين مستمر، وبالتالي فهى تحتاج للتفكير بجدية لإعادة هندسة العمليات الإدارية بما يتوافق مع الممارسات والأنظمة الحديثة في هذا المجال، ومن ثم فأن المؤسسات المصرفية تعد مجالا لتطبيق اسلوب الهندرة، ومن هذا المنطلق ستحاول الباحثتان من خلال الدراسة الحالية القاء الضوء على متطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة إجدابيا الليبية.

1. مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي الليبي قطاع ضعيف وهش وغير منفتح على العالم الخارجي، فقد عانى العديد من التحديات والمخاطر التي تؤثر على أدائه و كفاءته، وفي مقدمتها الوضع الأمني والسياسي المضطرب، والذي تشهده الدولة الليبية منذ فبراير 2011 ، فصغر حجم المصارف الليبية مقارنة مع المصارف العاملة في المحيط الإقليمي، سواء المصارف العربية أو الأجنبية، وتدني مستوى الأداء الإداري و الوظيفي، والنمو المضطرد للديون المتعثرة التي بلغت حوالي 50 في المئة من إجمالي القروض الممنوحة، وضعف استخدام التكنولوجيا الع صرية، وضعف عمليات الإفصاح والرقابة وغياب مكاتب الائتمان وهشاشة البيئة التشريعية والقانونية المنظمة للعمل المصرفي، ومكافحة انتشار غسيل الاموال، وتوفير القدرة على الالتزام بمقررات لجنة بازل وغيرها من المعايير الدولية (الكيلاني وزينوبة ، بدون سنة).

وبالرغم من كل تلك التحديات إلا أن القطاع المصرفي الليبي يمتلك الإمكانات اللازمة للنهوض وتطوير نفسه ليكون لاعباً مهماً على المستوى المحلي والإقليمي، و بما أنه اصبح من الضروري أن تفكر المصارف في إحداث تغييرات جوهرية تحقق لها الأفضلية التنافسية وتضمن لها البقاء والاستمرار في ظل نظام اقتصادي حر لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا يتوقف عن إفراز المستجدات العلمية والتكنولوجيا في مجال المال والأعمال، ولا يمكن أن يتأتى ذلك باستخدام الأساليب التقليدية ،بل لابد أن تعيد النظر في عملياتها الإدارية بشكل ينسجم مع متطلبات إحداث تطور مستمر في الجودة، وذلك بالتركيز على تقديم خدمات فاعلة للعملاء وتخفيض الوقت والتكاليف المترتبة على إنجاز العمل، فضلاً

عن التغلب على مشاكل التكرار والتداخل في إنجاز الأعمال، وعدم التكامل في المعلومات، ومشكلة الحدود التنظيمية، وهو ما يوفره أسلوب إعادة الهندسة الإدارية،**(مراد،2014)** عليه تتلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية :

التساؤل الاول : ما مدى توفر متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا من وجهة نظر الموظفين بها؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات التالية:

- ما مدى وعي المدراء بمتطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا من وجهة نظر الموظفين بها؟
- ما مدى توفر السياسات الادارية اللازمة لتطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا من وجهة نظر المبحوثين؟
- ما مدى تطبيق التخطيط الاستراتيجي اللازم لتطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا من وجهة نظر المبحوثين؟
- ما مدى توفر برامج التدريب اللازمة لتطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا من وجهة نظر المبحوثين؟
- ما مدى توفر تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتطبيق إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا من وجهة نظر المبحوثين

التساؤل الثاني: هل توجد فروق دالة احصائيا بين اراء المبحوثين حول توفر متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية تعزى لمتغيرات (النوع ، العمر، المستوى التعليمي ، مدة الخدمة بالمصرف).

2. **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى

- تبيان الاسس النظرية لمفهوم إعادة الهندسة الإدارية ومتطلباتها.
- التعرف على مدى توافر متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية (وعي المدراء، السياسات الإدارية، التخطيط الاستراتيجي، تدريب وتنمية الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات) بالمصارف التجارية العاملة بمدينة اجدابيا من وجهة نظر الموظفين الإداريين بها؟
- الكشف عن الفروق بين اراء المبحوثين حول توفر متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية تعزى لمتغ يرات (النوع ، العمر، المستوى التعليمي ، مدة الخدمة بالمصرف).
- تقديم مقترحات وتوصيات لمتخذي القرار لتعزيز مدخل إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف لما له من اثر في تجويد خدماتها ومن ثم نموها واستمراريتها.

3. **أهمية الدراسة:** تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- تكتسب الدراسة أهمية كونها تتناول مدخل إداري معاصر يساعد على تطوير المنظمات وتحسين جودة خدماتها .
- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع الهندسة الادارية في البيئة الليبية حسب علم الباحثتين فمن ثم قد تقدم إضافة متواضعة للأدب الإداري والمكتبات الليبية بصفة خاصة.

- مجال التطبيق وهو القطاع المصرفي والذي يعد من القطاعات الهامة في الاقتصاد الليبي ورافد من روافده اضافة الى دوره الكبير في تحقيق التنمية المستدامة .
- فتح مجالات للمهتمين بهذا النوع من الدراسات من خلال المعلومات التي ستتأتى من الدراسة.

5. نموذج الدراسة:

الشكل رقم (1)

متطلبات اعادة الهندسة الادارية

المصدر: من اعداد الباحثتين

6. مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة (اجدابيا_ليبيا) والبالغ عددهم (85) موظف، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (85) استبانة، استرد منها عدد (81) استبانة فقط صالحة للتحليل الاحصائي.

7. حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في التالي

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على دراسة متطلبات إعادة الهندسة الإدارية من خلال دراسة توافر متطلباتها التالية (وعي المدراء، السياسات الادارية، التخطيط الاستراتيجي، تدريب وتنمية الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات).
- **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية العاملة بمدينة إجدابيا.
- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال أشهر (3،4) من سنة 2021.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على جميع موظفي المصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا.

8. منهجية الدراسة: لغرض إنجاز الدراسة وتحقيق أهدافها، تم اعتماد المنهج الوصفي، ولتغطية الجانب النظري لموضوع الدراسة تم الاطلاع على بعض الكتب والدوريات والرسائل المنشورة، والأبحا ث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم الاعتماد في الجانب العملي من الدراسة على توزيع استمارات الاستبيان.

الجانب النظري:

1.مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية:

يعد مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية واحدة من أبرز المناهج والمداخل الإدارية المعاصرة لمواكب ة التغيرات في بيئة الأعمال ، والتي ظهرت في بداية التسعينات الميلادية للقرن الماضي ، وترتكز فلسفتها على افتراض أن هناك العديد من الإشكاليات والقصور في مختلف العمليات داخل منظمة ما ، بحيث لا يكفي معها التعديلات والتحسينات الجزئية بل تحتاج إلى إعادة النظر في سير هذه العمليات بشكل جذري. **(الشعباني و ثابت، 2012)**.

والمتتبع للدراسات التي أجريت حول مفهوم إعادة هندسة العمليات يلاحظ أنه أورد لها العديد من التعاريف تختلف اختلافاً جزئياً في صياغتها وتتفق إلى حد بعيد في مضمونها ، فعرفت على أنها " عملية ترتكز على العمليات وليس الوظائف والمهام و العاملين ، بل تسعى إلى إعادة تصميم العمليات كاستراتيجية و منهجية ، حتى تتمكن المنظمات من إعادة هيكلة نفسها وتتمكن من تحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية في بيئة الأعمال ، وهذه يأتي من خلال دعم القيادة وإدارة التغيير" **(حايف وآخرون، 133:2019)**

ويقصد بإعادة هندسة العمليات الإدارية بأنها "إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة_ وليست هامشية تدريجية_ في معايير الأداء الحاكمة مثل التكلفة والجودة والخدمة و السرعة" **(ديسلر، 2003، 213)**، كما عرفها باركر أنها " الاستفادة من تكنولوجيا الحديثة في إحداث التغيير الجذري في أنحاء المنظمة لأجل تلبية إحتياجات الزبائن ". (**parker,1993:29)** ، بينما يرى كل من **Sungau& others,2013,p211-212)** ان إعادة هندسة العمليات التجارية هي عملية تصميم وإدارة عمليات الابتكار من خلال مراجعة العمليات التنظيمية (تصميم الأعمال الأساسية بدلاً من تحليل العملية الحالية) بما يتضمن إعادة تكوين الأعمال لخدمة العملاء بشكل أفضل، إعادة هندسة قوى المنظمات لتحدي طريقة إدارتها وإعادة تصميمها من خلال التركيز على النتائج المرجوة بدلاً من الوظائف أو الأقسام. مما يفرض طريقة جديدة للتفكير ويعرفها(**Fragoso,2015: 383)** بأنها إعادة تصميم لكل من النظم والسياسات والهياكل التنظيمية التي تدعم عمليات تحسين الإنتاجية ورضا المستفيدين من الخدمات .

ويعرفها(**Lorino,2001:31**) على أنها مجموعة من الأنشطة، المترابطة مع بعضها البعض من خلال تدفق المعلومات أو المواد ، مما يؤدي الي تحقيق مخرجات محددة، ومن ثم المساهمة في تحقيق قيمة للعميل وفي تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

وبناء علي ماسبق ترى الباحثتان ان إعادة الهندسة الإدارية هي مدخل من بين أهم مداخل التغيير الرافض للمفهوم الكلاسيكي لتخصص العمل، فهو إعادة اكتشاف للمنظمة من خلال إعادة تصميم عملياتها لتحقيق تحسينات جوهرية بها من حيث الاهتمام بالجودة والتكلفة والخدمة والسرعة والتوجه باحتياجات العملاء مما يزيد من القدرة علي مواجهة المنافسة.

2. أهمية إعادة هندسة العمليات الإدارية:

تسعى معظم المؤسسات إلى تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية لما لها من أهمية كبيرة في تطويرها ورفع كفاءة أدائها ، ويمكنها من التكييف مع متغيرات الاقتصاد العالمي والتطورات التكنولوجية و المعرفية ، ويمكن استخلاص أهم النقاط المتعلقة أهمية إعادة هندسة العمليات فيما يلي(وهابي،2018: 53):

- ✓ دمج الوظائف المتخصصة في وظيفة واحدة ، وهنا لابد من تجميع الأعمال ذات التخصصات الواحدة في مكان واحد بشكل يترتب عليه توفير الوقت وتخفيض التكاليف وتنسيق الأعمال وتنظيمها.
- ✓ تتحول الأعمال من مهام بسيطة إلى أعمال مركبة بحيث يترتب عليها مسؤولية مشتركة بين أعضاء فريق العمل.
- ✓ تزيد من استقلالية الأفراد في أداء المهام، حيث يتم تشغيل الأفراد القادرين على المبادرة وتأسيس قواعد العمل والإبداع والابتكار.
- ✓ التشجيع على التعلم إضافة إلى التدريب، وذلك لتنمية مهارات وقدرات الأفراد وتوسيع مداركهم.
- ✓ تعمل على تغيير الثقافة التنظيمية السائدة، بحيث يصبح الأداء الجيد والاهتمام بالعملاء هم من أولويات العاملين.
- ✓ تساعد العاملين على اتخاذ القرارات دون قصر هذه العملية على المدربين.
- ✓ تنفيذ خطوات العمل حسب طبيعتها و هذه الأمر يؤدي إلى انجاز العديد من الخطوات في وقت واحد.
- ✓ تتم مكافأة وتقسيم نتاج عملهم بناء على النتائج النهائية وبشكل جماعي.

3. خصائص إعادة هندسة العمليات الإدارية:

يمكن تحديد اهم خصائص إعادة هندسة العمليات الإدارية في النقاط التالية:

- تكامل عدة وظائف في وظيفة واحدة: أي دمج عدة وظائف متشابهة في وظيفة واحدة من خلال جهة اتصال موحدة بين العاملين.
- تنفيذ عدة وظائف في وقت واحد: تسمح إعادة هندسة العمليات بتنفيذ عدة وظائف متشابهة في وقت واحد أي أنها تعمل على تخفيض الوقت والجهد.
- الحد من الضوابط والأعمال غير القيمة: أي تعمل على تجنب الأعمال التي ليست ذات قيمة مضاعفة.
- تكامل منهج المركزية واللامركزية: تعمل إعادة هندسة العمليات بالجمع بين مميزات المركزية واللامركزية في عملياتها.
- خفض عدد نقاط الاتصالات الخارجية والعمل على تقوية الاتصالات الداخلية.
- تمكين الموظفين من المشاركة في صنع القرار : وذلك من خلال المسؤوليات والمهام أفقياً ورأسياً معاً.(**عبدالرحمن،2017: 109**)

4. متطلبات تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية:

يحتاج تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية إلى توافر عدد من متطلبات تطبيقها ، وعلى الرغم من اختلاف هذه المتطلبات من إدارة إلى آخرى الا أن هناك متطلبات أساسية تقوم عليها ويمكن تقسيم متطلبات إعادة الهندسة كما يلي:

أولاً المتطلبات البشرية:

لا يمكن إحداث تغيير في تصميم العمليات وإجراءات العمل دون أن يرافقه تغيير في التركيبة البشرية ، مما يتطلب بالضرورة الاهتمام بالموارد البشرية بشكل مباشر عند اعت ماد هذه التغيير ، ويمكن إبراز ذلك من خلال (الرقيق والدغري،2014: 8):

-الإعداد الجيد لإحداث التغيير الجذري في المفاهيم والأفكار.

- إقناع وتأهيل الأفراد المرتبطين بالعملية المراد هندرتها ، داخل المنظمة لقبول إعادة الهندسة والمشاركة في تنفيذها، مع شرح مزايا إعادة الهندسة.

-بناء الثقافة التنظيمية لدى الأفراد مثل التكيف مع إعادة الهندسة والتحول إلى فرق العمل الموجهة ذاتيا، وتطوير التزام الأفراد بخدمة العميل.

-التدريب وتنمية مهارات العاملين : بحيث تتخذ من التدريب أساساً ومنهاجا لعملها سواء لتدريب العاملين على الوظائف أو تنمية مهاراتهم الوظيفية أو تطوير وتغيير سلوكهم الوظيفي.

ثانياً المتطلبات التنظيمية:

تعمل المنظمات اليوم في ظل مجتمع عالمي سريع التغيير شديد المنافسة، وفي سعي منها للبقاء، لابد من أن تأخذ على عاتقها التنسيق بين مكوناتها باعتبارها القوة التي تمكنها من ربط وتوحيد كل شيء في منظمات الأعمال وجعله في حركة دائمة، وذلك من خلال تبني هيكل تنظيمي مرن ، المشاركة في تقييم أداء المنظمة ، والعمل على إعادة النظر في أنظمة المنظمة الداخلية (الاتصالات الداخلية ، الترقيات، الحوافز)، وكذلك إعادة النظر في معايير تقييم الأداء للموظفين، بالإضافة إلى ضرورة توفير التالي:

- قسم أو إدارة مسئولة عن إعادة الهندسة في الهيكل التنظيمي.
- إعادة هيكلة النشاط المستهدف في المنظمة بما يؤدي إلى المرونة والسرعة والدقة.
- تحديد العلاقة بين إعادة هندسة النشاط المستهدف والأنشطة الأخرى. (الرقيق والدغري، 2014: 8)
- التخطيط للمستقبل وفق سيناريوهات تسعى إلى وضع فكر المخططين وتوجهاتهم وتوقعاتهم في إطار عملي قابل للتطبيق.
- ضرورة وضوح السياسات الإدارية فكلما كانت مفهومه زادت من تخفيف الاعباء المتكررة والمتشابهة(قريشي و غربال، 2019).
- إيمان الإدارة العليا ودعمها ومساندتها لعملية إعادة البناء؛ فعملية إعادة البناء تبدأ بإحساس الإدارة العليا بحتمية التغيير وترجمته في صورة خطط وبرامج يتم تنفيذها.

ثالثاً المتطلبات التكنولوجية:

أصبح استخدام التكنولوجيا في العمل من المقومات الأساسية لنجاح التنظيمات ، فالتغيرات والتحولات العالمية أدت إلى ضرورة استخدام التكنولوجيا في أداء الأعمال بصفة مستمرة ودائمة، والعمل دون استخدام هذه الاساليب يجعل أداء المؤسسات دون المطلوب ، وبتكاليف عالية ، أضافة إلى تراجع البناء التنظيمي لعدم قدرته على مواكبة المستجدات (قريشي والدغري،2014)، وتكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في إنجاح إعادة هندسة العمليات الإدارية وهو دور مزدوج المتمثل في :

- دور الممكن: الذى يزود المنظمة بالبنية التحتية الأساسية التي ترتبط أجزاءها ببعضها البعض ، وتدعم التكامل التنظيمي والوظائف المتقاطعة.
- دور المنفذ: تساعد على إنجاز العمليات بطريقة أسهل من خلال نمذجتها ، فتحديد العمليات التي سيتم إعادة تصميمها يتطلب تحليل المعلومات حول الأداء(حايف وآخرون: **2019**)

وسيتم في هذه الدراسة دراسة المتطلبات الاتية (وعي المدراء ، السياسات الادارية، التخطيط الاستراتيجي، تدريب وتنمية الموارد البشرية. تكنولوجيا المعلومات).

الدراسات السابقة:

دراسة (قريشي وغربال ،2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوي توفر متطلبات اعادة الهندسة الادارية في مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة بالجزائر وتم استخدام الاستبانة لاختبار فرضيات الدراسة وتم استخدام اساليب التحليل الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى توفر متطلبات اعادة الهندسة الادارية في المؤسسة المبحوثة جاء مرتفعا وقد اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بأبعاد اعادة الهندسة الادارية كونها حققت تحسينات جذرية واحدثت ثورة في علم الادارة.

دراسة (الرقيق والدغري،2014) سعت الدراسة إلى التعرف على أسلوب إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) ومتطلبات تطبيقه داخل ديوان مجلس الوزراء في ليبيا وكذلك التعرف على مدى تلبية الامكانات التنظيمية بديوان مجلس الوزراء لتطبيق أسلوب إعادة هندسة العمليات الإدارية (الهندرة) في الديوان، وكانت اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن القيادات الإدارية تعتز بإنجازات الموظفين، وتملك مهارات الاتصال الشخصي معهم غير أنها وأن كانت تقوم بتوعية الموظفين عند القيام بإجراءات التطوير والتغيير الإداري إلا أن ذلك لا يكون بصورة مستمرة، كما لا تأخذ بصورة مستمرة بعين الاعتبار أراء واقتراحات ووجهات نظر مرؤوسيهم، وتتبنى بشكل متقطع برامج للتغيير الإداري.

دراسة (Sungau& others,2013) تهدف الورقة إلى تحديد و شرح تأثير إعادة هندسة العمليات التجارية على توفير السرعة لتحسين الأداء التنظيمي. حيث استخدمت عينة مكونة من خمسة وتسعين(95) منظمة خدمية وقامت ببناء نموذج قياس هيكلي ، من اجل اختبار فرضيات الدراسة وقد كشفت الدراسة ان استخدام اعادة هندسة العمليات الادارية يحسن بشكل إيجابي من تقديم السرعة في الخدمات المقدمة من قبل المنظمات المبحوثة ، وخلصت الدراسة إلى أن إعادة هندسة الأعمال هي تقنية مهمة يجب أن تتبناها المنظمات الخدمية لتحسين العمليات التجارية ولتحسين سرعة التسليم ، والتي بدورها تقلل الوقت المستغرق في خدمة العملاء.

دراسة (السر،2008) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة، ومحاولة التعرف على فروق دراسة ذلك الواقع وفقًا لمتغيرات" :الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وطبيعة العمل، ومكان العمل، والمسمى الوظيفي، وعدد الدورات التدريبية، وسنوات الخدمة بالتطبيق على عينة قوامها 300 موظف، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى قيادة وزارة الداخلية بمفاهيم التطوير الإداري، ولكن هناك قصور في فهم مفهوم إعادة هندسة "العمليات الإدارية كما تبين أن السياسات الإدارية واضحة ومفهومة، كما ظهر بوضوح غياب التخطيط الاستراتيجي في بعض الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية والأمن الوطني وأن تدريب وتنمية مهارات الموظفين في وزارة الداخلية والأمن الوطني بصورة بطيئة جدًا وخصوصًا الأجهزة الأمنية بالإضافة إلى غياب لبعض المستلزمات التكنولوجية الهامة للأجهزة الأمنية والإدارات العامة.

دراسة (JERVA,2001) هدفت هذه الدارسة إلى اختبار نظريات إعادة هندسة عمليات الأعمال وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين إعادة هندسة عمليات الأعمال، وتطوير نظم المعلومات والتعرف على متطلبات إعادة هندسة عمليات الأعمال في أي مشروع يختص بتطوير نظم المعلومات، وتو صلت الدراسة إلى أن استخدام تقنيات واساليب إعادة هندسة عمليات الأعمال يكون مستمرا في حالة تزامنه مع تطوير نظم المعلومات، وأن عملية إعادة تصميم عمليات الأعمال مع تكنولوجيا المعلومات تزيد من احتمالية التحسين الجذري لنقل المعلومات بالمنظمة، مما ينعكس على التمكين والمشاركة المستمرة للعاملين في صنع القرارات.

التعليق على الدراسات السابقة: يتبين من العرض السابق أن الدراسات السابقة تناولت واقع اعادة هندسة العمليات الادارية في قطاعات متعددة ومتطلبات تطبيقه كما بحثت بعض الدراسات أثر الهندرة علي الاداء المؤسسي وتحديد الفرق بينها وبين نظم المعلومات وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناول بعض متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية واختلفت معها في بيئة التطبيق حيث تم تطبيقها علي قطاع المصارف بمدينة أجدابيا الليبية مما يلقي الضوء على واقع تطبيق (الهندرة) في القطاع المصرفي والذي يعد من اهم قطاعات الاقتصاد في البلاد.

الجانب الميداني

أداة الدراسة : تعد أداة الدراسة الوسيلة التي يتم من خلالها جمع البيانات الأولية للإجابة على أسئلتها، ولتحقيق ذلك تم استخدام استمارة الاستبيان والتى تمت صياغتها بالاعتماد على أداة القياس التي استخدمها (قريشي وغربال 2019)، مع إجراء بعض التعديلات عليها وإخضاعها للتحكيم، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لقياس إجابات مجتمع الدراسة وفق الدرجة والمتوسط المرجح ، وتتكون من قسمين كما يلي:

القسم الأول: خصص لجمع البيانات الوظيفية وهي النوع، العمر، المؤهل العلمي، مدة الخدمة في القطاع المصرفي.

القسم الثاني: يحتوي على مقياس متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الادارية بالاعتماد على دراسة قريشي وغربال (2019) وتم إجراء بعض التعديلات على المقياس ليناسب أهداف الدراسة ومجال تطبيقها، ويشتمل على خمسة أبعاد هي: وتتكون من (34) عبارة موزعة على خمسة محاور أساسية وهي كالتالي:

وعي الهراء: وتشمل (4) عبارات من1 إلى 4، السياسات الادارية: وتشمل (7) عبارات من5 إلى 11،

التخطيط الاستراتيجي: وتشمل (9) عبارات من 12 إلى 20، التدريب وتنمية الموارد البشرية وتشمل (7) عبارات من 21 إلى 27، تكنولوجيا المعلومات وتشمل (7) عبارات من 28 إلى34.

3.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات الدراسة واختبار فروضها، تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **SPSS 19** في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي

1. اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov - Smirnov test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
2. معامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لبيان مدى الاتساق الداخلي للعبارات المكونة للمقاييس التي اعتمدتها الدارسة.
3. مقاييس النزعة المركزية : تتمثل في المتوسطات الحسابية لتحديد مدى تركز الإجابات حول القيمة المت وسطة لها لجميع متغيرات الدراسة، كذلك تم احتساب مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري لمعرفة مدى تركز الإجابات المتعلقة بمتغير الدراسة وأبعاده ومدى تشتت هذه الإجابات.
4. اختبار (T) للمجموعة الواحدة : مع فترات ثقة لمتوسط العينة للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة على حدة في عينة الدراسة ككل يزيد أو يقل عن قيمة معينة عن مستوى دلالة معنوية (5%) ودرجات حرية (80).
5. اختبار(t) للفروق بين متوسطين لعينتين مستقلتين t- test independent للوقوف على مدى وجود فروق معنوية لآراء المبحوثين حول متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية تعزى لمتغير النوع.
6. اختبار تحليل التباين الأحادي one way ANOVA لتبيان وجود فروق معنوية لآراء المبحوثين حول متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية تعزى لمتغيرات العمر ،المؤهل العلمي، مدة الخدمة بالمصرف.

3.1.1 اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov - Smirnov test

جدول رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	قيمة الاختبار Z	مستوي الدلالة
متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية	0.044	0.492

ويتضح من الجدول أن مستوى الدلالة لمتغير الدراسة أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأنه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

3.1.2 صدق الأداة وثباتها

جدول رقم (2) نتائج اختبار الثبات والصدق الذاتي لأداة الدراسة

الأداة	نوع المقياس	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	معامل الصدق الذاتي
مقياس متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية	خماسي	34	0.844	0.919

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات (Cronbach -Alpha) للاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغ (0.844) ومعامل الصدق الذاتي (0.919) وهى معاملات عالية، وبذلك يعتبر هذا المقياس صادقاً لما وضع لقياسه، كما يتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المق بول (0.75) وهو الحد الأدنى المقبول لثبات أي مقياس في العلوم الإدارية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني مما يجعل استمارة الاستبيان مقبولة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

3.1.3 مقياس التحليل.

اعتمدت مقاييس الدراسة على مقياس (Likert Scale) الخماسي لإعطاء الدرجات لكل إجابة في المقياس، موافق تماماً (5)، موافق (4)، محايد(3)، غير موافق(2)، غير موافق تماماً(1)، ولتحديد مستوى كل متغير فقد تم اعتبار كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 1- أقل من 1.80) ضعيف جداً، والمتغير الذي متوسطه الحسابي المرجح (من 1.80 – أقل من 2.60) ضعيف، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 2.60 – أقل من 3.40) متوسط، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 3.40 – أقل من 4.20) مرتفع، والذي متوسطه الحسابي المرجح (من 4.20 – 5) مرتفع جداً **(عبدالفتاح، 2008).**

جدول رقم (3) المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة

المتوسط المرجح	التقدير
من 1 إلى 1.8	ضعيف جدا
من 1.8 إلى 2.6	ضعيف

من 2.6 إلي 3.4	متوسط
من 3.4 إلي 4.2	مرتفع
من 4.2 إلي 5	مرتفع جدا

3.2 مجتمع الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على جميع الموظفين العاملين بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا، وبلغ حج م المجتمع (85) عنصرا [*]،وتم توزيع استمارات الاستبيان على العدد المذكور وتم استرجاع عدد (81) استمارة صالحة للتحليل الإحصائي أي بنسبة(95.3%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

3.3 تحليل بيانات الدراسة.

- **خصائص عينة الدراسة:**

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته (53%) من المبحوثين هم من فئة الذكور ويعزى ذلك إلى طبيعة عمل المرأة في القطاع المصرفي حيث غالبا ما تفوق نسبة الذكور نسبة الإناث في هذا القطاع ، كما يتبين كذلك أن اغلبية المبحوثين يحملون مؤهل علمي في المستوى الجامعي فما فوق (76.5%) وهذا مايؤكد أن لديهم قدر من المعر فة المطلوبة، كما يتضح أن نسبة المبحوثين الذين لديهم مدة خدمة أكثر من 5 سنوات بلغت (51%)، مما يعني أن أغلب أفراد المجتمع لديهم خبرة طويلة في قطاع المصارف ، و كما يتضح من الجدول أن المبحوثين اكثرهم عددا بنسبة (34.6%) من مصرف التجارة والتنمية وهو احد المصار ف الخاصة العاملة بالمدينة ، ويتضح من تنوع خصائص المبحوثين أن لديهم القدرة على إدراك أهداف الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة في استمارة الاستبيان.

جدول رقم (4) خصائص عناصر عينة الدراسة

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع	ذكر	53	%65.4
	أنثى	28	%34.6
المجموع		81	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس أو ليسانس	62	%76.5
	ماجستير	4	%5
	دكتوراه	2	%2.5
	غير ذلك	13	%16
المجموع		81	%100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	30	%37
	من 5 إلى 10 سنوات	25	%31

* وفقاً للبيانات المتحصل عليها من إدارة الموارد البشرية بالمصارف قيد الدراسة 2021– اجدابيا.

بالمصرف	من 10 إلى 15 سنة	13	%16
	15 سنة فأكثر	13	%16
المجموع		81	%100
اسم المصرف	الوحدة	13	%16.0
	شمال افريقيا	9	%11.1
	التجارة والتنمية	28	%34.6
	الجمهورية	4	%4.9
	الامان	12	%14.8
	التجاري الوطني	15	%18.5
المجموع		81	%100

3.4 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء نتائج الدراسة التي تم التوص ل لها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة ثم تقديم أهم التوصيات والمقترحات اللازمة.

3.4.1 مناقشة نتائج أسئلة الدراسة:

- مستوى تطبيق متطلبات إعادة الهندسة الإدارية في المصارف المبحوثة من خلال : وعي المدراء، السياسات الإدارية، التخطيط الاستراتيجي، تدريب وتنمية الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات) تضمنت صحيفة الاستبانة (5) متغيرات فرعية تمثل متطلبات إعادة الهندسة الإدارية ، و بعد احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات الفرعية لمتطلبات إعادة الهندسة الإدارية للتعرف على مستوى كل منها على حدى كما هو مبين بالجدول (5)، ومقارنة المتوسطات الحسابية للإجابات مع المتوسط الحسابي للمقياس المستخدم في الاستبانة والذي يبلغ (3)*.

جدول رقم (5) إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه متطلبات اعادة الهندسة الادارية

متطلبات اعادة الهندسة الادارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		نتيجة الاختبار	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى التوافر
			قيمةT	Sig				
وعي المدراء	3.7284	.68259	9.604	**0.000	دال إحصائياً	%74.57	5	مرتفع
السياسات الادارية	4.0970	.81436	12.124	**0.000	دال إحصائياً	%81.94	1	مرتفع
التخطيط	3.9698	.55082	15.846	**0.000	دال	%79.40	3	مرتفع

*(5+4+3+2+1) = الوسط الحسابي 3=5/

** الوزن النسبي = المتوسط الحسابي/5

الاستراتيجي				إحصائياً				
التدريب	4.0071	.67722	13.383	**0.000	دال إحصائياً	%80.14	2	مرتفع
تكنولوجيا المعلومات	3.9524	.64286	13.333	**0.000	دال إحصائياً	%79.05	4	مرتفع
اعادة الهندسة الادارية	**3.9717**	**.49256**	**17.754**	****0.000**	**دال إحصائياً**	**%79.43**	-	**مرتفع**

** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 1% * دال إحصائياً عند مستوى معنوية 5%

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار (T) حول مستوى تطبيق متطلبات اعادة الهندسة الادارية ككل كان دال إحصائيا حيث بلغت قيمة T= (17.754)، كما اظهر اختبار (T) لبيان الفروق بين المتوسطات الحسابية لكل متطلب من متطلبات إعادة الهندسة الإدارية معنوية أو دلالة الاختبار، و أن اتجاهات المبحوثين نحو متغير إعادة الهندسة الإدارية ومتطلباتها الخمسة كانت مرتفعة، ومن خلال المتوسطات الحسابية والا نحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين أمكن التعرف على مستوى توافر تلك المتطلبات إذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبيان بلغ 3*، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام متطلبات إعادة الهندسة الإدارية (3.9717) وبوزن نسبي بلغ (79.43%) مما يعكس درجة عالية من التطبيق وكذلك درجة موافقة وإجماع عالية للمبحوثين على ذلك ، وقد جاء متطلب السياسات الادارية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.0970) وانحراف معياري قدره (.81436)،يليه متطلب التدريب وتنمية الموارد البشرية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0071) وانحراف معياري (.67722) ثم متطلب التخطيط الاستراتيجي بمتوسط قدره (3.9698) وانحراف مساوٍ (55082) ويليه متطلب تكنولوجيا المعلومات بمتوسط قدره (3.9524) وانحراف مساوٍ (.64286) وفي المرتبة الأخيرة يأتي متطلب وعي المدراء بمتوسط بلغ (3.7284) وانحراف قدره(.68259) ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة قريشي وغربال (2019) والتي أظهرت نتائجها أن مستوى توفر متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية جاءت مرتفعة في المنظمة محل البحث ، وعليه يمكنا القول أنه يوجد تطبيق مرتفع لمتطلبات إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف المبحوثة بمدينة اجدابيا .

ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى أن المصارف تحاول ان تواكب التغيرات الحاصلة في بيئتها المحيطة فهى تعى أهمية ذلك خاصة في ظل التغير السريع في ميول ورغبات العملاء، نتيجة لما تقدمه البنوك المنافسة من تسهيلات و إغراءات، علاوة على حساسية القطاع المصرفي وتأثره السريع بالأزمات ، مما يحتم عليه تبنى أهم مداخل التغيير المطبقة حاليا في مختلف المنظمات(الهندرة)، لمساهمتها المتميزة في تحقيق تحسينات كبيرة في الأداء، من خلال التغيير الجذري لطرق أداء الاعمال.

ولتأكيد النتائج سيتم عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاها ت المشاركين بالنسبة لكل متطلب من متطلبات تطبيق اعادة هندسة العمليات الادارية في المصارف ككل و كما يلي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول متطلب وعي المدراء

متطلبات	ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T-test	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى

اعادة الهندسة الادارية			الحسابي		قيمة T	sig		ب	التوافر
وعي المدراء	1	يعي المدراء مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية مما يضمن التقدم والتطوير.	4.0123	.78253	11.643	.000	80.25%	1	مرتفع
	2	يعمل المدراء على دمج المهام ا لفرعية المتكاملة في مهمة واحدة.	3.6667	.80623	7.442	.000	73.33%	3	مرتفع
	3	يعمل المدراء على تقليل عدد مرات التدقيق والمراجعة لتوفير السرعة في الأداء.	3.3827	1.12437	3.063	.003	67.65%	4	متوسط
	4	يعمل المدراء على إعادة التفكير بالأساسيات والتخلص من الروتين القديم.	3.8519	.93690	8.183	.000	77.04%	2	مرتفع
	وعي المدراء ككل		3.7284	.68259	9.604	.000	74.57%	------	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (6) أن مستوى وعي المدراء بإعادة هندسة العمليات الادارية جاء مرتفعا بمتوسط بلغ (3.7284) ، وأن عبارات المقياس ا لخاص بالبعد جلها في المستوى المرتفع وهذا يدل أن هناك وعي من قبل المدراء بمفهوم اعادة الهندسة الادارية كونه أداة لتحقيق التقدم والتطوير وانهم يسعون للتخلص من العمليات التقليدية والتفكير بأسلوب جديد يمكنهم من دمج المهام الفرعية مع بعضها ويقلل من المراجعات وا لتدقيق بما ينعكس علي سرعة الاداء.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول متطلب السياسات الادارية

متطلبات اعادة	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		الوزن النسبي	الترتيب	مستوى التوافر
					قيمةT	sig			

الهندسة الادارية									
السياسات الإدارية	1	يوجد في المصرف سياسات إدارية واضحة ومفهومة.	4.0988	.81555	12.125	.000	%81.97	3	مرتفع
	2	السياسات الإدارية في المصرف ترشد العاملين في أداء وظائفهم.	4.1605	.67928	15.376	.000	%83.21	2	مرتفع
	3	السياسات الإدارية ف ي المصرف تساعد المدراء للوصول إلى قرارات وجودة عقلانية	4.4938	4.50867	2.982	.004	%89.88	1	مرتفع
	4	السياسات الإدارية الموجودة تُولد الثقة لدى الموظفين وتخفف من حالات الشك والحيرة	3.8642	.89097	8.730	.000	%77.28	7	مرتفع
	5	السياسات الإدارية الموجودة تُكسب المدراء عند ممارستها الخبرات والمعارف.	4.0247	.79018	11.671	.000	%80.49	5	مرتفع
	6	السياسات الإدارية تخفف الكثير من الأعباء الإدارية خاصة تلك المتشابهة والمتكررة.	4.0000	.67082	13.416	.000	%80	6	مرتفع
	7	السياسات الإدارية تعمل على توجيه عملية صنع واتخ اذ القرارات نحو تطوير الأداء.	4.0370	.73220	12.747	.000	%80.74	4	مرتفع
	السياسات الادارية ككل		4.0970	.81436	12.124	.000	%81.94	------	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (7) أن بعد السياسات الادارية كونه مطلب لتحقيق اعادة هندسة العمليات الادارية كان مرتفعا بمتوسط قدره (4.0970) ، وأن كل عبارات المقياس كانت في المستوى المرتفع وفق اجابات المبحوثين ، وتدل هذه النتيجة ان هناك سياسات واضحة ومفهومة لدى الجميع بالمصارف المبحوثة وأن السياسات المتبعة في المصرف

تساعد المدراء للوصول إلى قرارات عقلانية وأنها قادرة على ارشاد ال عاملين في أداء اعمالهم وتولد الثقة لديهم علاوة على أنها تساعد في صنع القرارات الموجهة نحو تطوير الأداء.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول متطلب التخطيط الاستراتيجي

متطلبات اعادة الهندسة الادارية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		الوزن النسبي	الترتيب	مستوى التوافر
					قيمةT	sig			
السياسات الإدارية	1	يتوفر لدى المصرف خطة استراتيجية واضحة ومكتوبة.	3.8765	.88576	8.906	.000	%77.53	7	مرتفع
	2	يوجد لدى المصرف أهداف طويلة المدى كجزء من الخ طة الاستراتيجية	3.9753	.75788	11.582	.000	%79.51	4	مرتفع
	3	رسالة المصرف واضحة لجميع الموظفين.	4.2840	.63707	18.138	.000	%85.68	1	مرتفع
	4	.يتم تطبيق الخطة الاستراتيجية في المصرف بشكل منهجي.	3.8642	.78666	9.887	.000	%77.28	8	مرتفع
	5	تعمل ادارة المصرف على تحليل الفرص ونقاط القوة .وكذلك تحليل المخاطر ونقاط الضعف.	4.0000	.83666	10.757	.000	%80	2	مرتفع
	6	تعمل ادارة المصرف على تقييم الخطة الاستراتيجية بشكل دوري.	3.9259	.86281	9.658	.000	%78.52	5	مرتفع
	7	تساعد آليات التخطيط المتبعة في	3.9877	.76638	11.598	.000	%79.72	3	مرتفع

		المصرف على تسهيل حدوث عملية التطوير.							
	8	تعتمد ادارة المصرف على مرونة الخطة الموضوعة لتحقيق الأهداف المعلنة والمرسومة	3.9259	.83333	10.000	.000	%78.52	5	مرتفع
	9	تعتمد ادارة المصرف على خطة طوارئ لمواجهة الأمور غير الاعتيادية اثناء سير العمل	3.8889	.89443	8.944	.000	%77.78	6	مرتفع
		التخطيط الاستراتيجي ككل	3.9698	.55082	15.846	**0.000	%79.40	------	مرتفع

يتضح من الجدول السابق أن اجابات المبحوثين حول بعد التخطيط الاستراتيجي جاءت مرتفعة بمتوسط قدره (3.9698) ، وكذلك الحال لكل عبارات التخطيط الاستراتيجي حيث جاءت كل المتوسطات مرتفعة وفق اراء المبحوثين ، حيث يروا ان رسالة المصرف كانت واضحة للجميع وان إدارة المصرف تعمل على تحليل الفرص ونقاط القوة وكذلك المخاطر ونقاط الضعف وإن هناك اليات متبعة لتسهيل حدوث عملية التطوير وان الخطط الموضوعة مرنة لتحقيق الاهداف المخطط لها.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول متطلب تدريب وتنمية الموارد البشرية

متطلبات اعادة الهندسة الادارية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		الوزن النسبي	الترتيب	مستوى التوافر
					قيمةT	sig			
تدريب وتنمية الموارد البشرية الإدارية	1	يعمل المصرف على تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين به باستمرار.	3.9506	.92061	9.293	.000	%79.01	6	مرتفع
	2	. توجد مخصصات بالمصرف لتطوير العاملين به مهنياً.	3.9630	.82832	10.463	.000	%79.26	5	مرتفع

	3	.تُراعي ادارة المصرف التطورات التكنولوجية الحديثة عند وضع خطط التدريب	4.0617	.84181	11.351	.000	%81.23	2	مرتفع
	4	تعمل ادارة المصرف على تدريب المدراء على تشكيل فرق العمل من اجل نحسين الأداء.	4.0494	.89305	10.576	.000	%80.99	3	مرتفع
	5	.تخصص ادارة التدريب بالمصرف الوقت اللازم للتأكد من أن خطط التطوير يتم تنفيذها من قبل العاملين	3.9136	.91101	9.025	.000	%78.72	7	مرتفع
	6	برامج تنمية وتطوير العاملين في المصرف تُساعد على إعادة بناء العمليات الإدارية.	4.1235	.67791	14.915	.000	%82.47	1	مرتفع
	7	تُخصص ادارة المصرف الدعم اللازم للتأكد من أن خطط التطوير يتم تنفيذها من قبل العاملين.	3.9877	.84401	10.532	.000	%79.75	4	مرتفع
		تدريب وتنمية الموارد البشرية ككل	4.0071	.67722	13.383	**0.000	%80.14	------	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (9) ان المتوسط الحسابي لبعد تدريب وتنمية الموارد البشرية ككل كان مرتفعا حيث بلغ (4.0071) وفق اجابات المبحوثين أي أن برامج تنمية وتطوير العاملين في المصارف المبحوثة تساعد على إعادة بناء العمليات الإدارية وان إدارة المصرف تراعي التطورات التكنولوجية الحديثة عند وضع خطط التدريب وأن هناك دعم من قبل إدارة المصرف للتأكد من تنفيذ خطط التطوير من قبل العاملين.

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين حول متطلب تكنولوجيا المعلومات

متطلبات اعادة الهندسة الادارية	ت	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		الوزن النسبي	الترتيب	مستوى التوافر
					قيمةT	sig			
تكنولوجيا المعلومات	1	تتصف الادارة بالمصرف بالمواكبة والحساسية العالية للتطورات التكنولوجية في البيئة المحيطة.	4.0247	.90796	10.157	.000	%80.49	4	مرتفع
	2	تستخدم ادارة المصرف شبكة الإنترنت في اتصالاتها الداخلية والخارجية بين العاملين فيه..	4.0741	.94575	10.221	.000	%81.48	2	مرتفع
	3	هناك إلمام جيد بالتطورات التكنولوجية المناسبة لأهداف وسياسات واستراتيجيات المصارف والإدارات العامة ككل.	3.9383	.78016	10.824	.000	%78.77	5	مرتفع
	4	يمكن للموظفين في المصرف أن يديروا المعلومات من أي موقع من خلال استخدام أجهزة الحاسوب.	3.6790	1.23316	4.956	.000	%73.58	7	مرتفع
	5	قللت ادارة المصرف من عملياتها الرقابية الإدارية والمالية من خلال استخدام	3.8025	.99272	7.275	.000	%76.05	6	مرتفع

		تكنولوجيا المعلومات.							
	6	تتميز المعلومات والبيانات في المصرف بوفرتها وسهولة تناولها مما يؤدي إلى أداء الأعمال بسرعة ودقة.	4.0370	.81309	11.479	.000	%80.74	3	مرتفع
	7	لدى ادارة المصرف القدرة على إعادة تصميم عملياتها الإدارية من خلال استخدام تكنولوجي ا المعلومات.	4.1111	.79057	12.649	.000	%82.22	1	مرتفع
		تكنولوجيا المعلومات ككل	3.9524	.64286	13.333	**0.000	%70.05	------	مرتفع

يتبين من الجدول رقم (10) أن بعد تكنولوجيا المعلومات كان مرتفعا بمتوسط بلغ (3.9524) وفق اجابات المبحوثين وهذا يدل على ان المصارف المبحوثة لديها القدرة على إعادة تصميم عملياتها الادارية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأن المعلومات والبيانات بالمصرف تمتاز بالوفرة وسهولة الوصول إليها من قبل العاملين مما يؤدي إلى السرعة والدقة في أداء الاعمال.

أما فيما يتعلق بتساؤل الدراسة الثا ني حول ماذا كانت هناك فروق معنوية بين المبحوثين حول توفر متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية تعزى لمتغيرات (النوع ، العمر، المؤهل العلمي ، مدة الخدمة بالمصرف) يمكن توضيحها في الجداول التالية:

جدول رقم (11) اختبار t- test independent لمتوسطات متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية تعزى لمتغير النوع

	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T-test		قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
					قيمةT	sig			
متطلبات اعادة الهندسة الادارية	ذكر.	53	3.9206	.49889	-1.288-	.201	.036	.850	لاتوجد فروق
	انثى	28	4.0683	.47405	-1.309-	.196			

يتبين من الجدول (11) أنه لاتوجد فروق دالة احصائيا بين اجابات المبحوثين حول متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية وفق متغير النوع حيث كانت القيمة الاحتمالية للمتغير أكبر من مستوى دلالة 5%، مما يؤكد عدم وجود فروق معنوية تعزى لمتغير النوع.

جدول رقم (12) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات متطلبات اعادة هندسة العمليات الادارية حسب متغير العمر

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات اعادة هندسة العمليات الادارية	بين المجموعات	.385	2	.193	.790	.457	غير دال معنويا
	داخل المجموعات	19.024	78	.244			
	الكلية	19.409	80				

يتبين من الجدول رقم (12) أن القيمة الاحتمالية **(Sig.)** لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية لمتغير العمر كانت (0.790) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، وذلك يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية تعزى لمتغير العمر.

جدول رقم (13) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات متطلبات اعادة هندسة العمليات الادارية حسب متغير المؤهل العلمي

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات اعادة هندسة العمليات الادارية	بين المجموعات	.788	3	.263	1.086	.360	غير دال معنويا
	داخل المجموعات	18.621	77	.242			
	الكلية	19.409	80				

يتبين من الجدول رقم (13) أن القيمة الاحتمالية **(Sig.)** لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية لمتغير المؤهل العلمي بلغت (0.360) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، وذلك يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول متطلبات تطبيق اعادة الهندسة الادارية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (14) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات متطلبات اعادة هندسة العمليات الادارية حسب متغير مدة الخدمة بالمصرف

أبعاد المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	المعنوية	نتيجة الاختبار
متطلبات اعادة هندسة العمليات الادارية	بين المجموعات	.517	3	.172	.702	.554	غير دال معنويا
	داخل المجموعات	18.892	77	.245			
	الكلية	19.409	80				

يوضح الجدول رقم (14) أن القيمة الاحتمالية **(Sig.)** لمتوسطات استجابات المشاركين في الدراسة حول متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية لمتغير مدة الخدمة بالمصرف بلغت (.554.) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%، وذلك يعني عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المبحوثين حول متطلبات تطبيق إعادة الهندسة الإدارية تعزى لمتغير مدة الخدمة بالمصرف.

خلاصة نتائج الدراسة: من خلال العرض السابق خلصت الدراسة إلى:

1. أن مستوى توفر متطلبات إعادة الهندسة الإدارية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة أجدابيا جاء مرتفعا حيث بلغ المتوسط العام (3.9717) وبانحراف معياري قدره (49256.) وجاء متطلب السياسات الإدارية بالمرتبة الاولي يليه متطلب التدريب وتنمية الموارد البشرية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.0071) ثم متطلب التخطيط الاستراتيجي بمتوسط قدره (3.9698) ويتبعه متطلب تكنولوجيا المعلومات بمتوسط قدره (3.9524) و أخيرا متطلب وعي المدراء بمتوسط بلغ (3.7284) .

2. لاتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين حول توفر متطلبات إعادة الهندسة الإدارية تعزى لمتغيرات (النوع، العمر ، المؤهل العلمي، مدة الخدمة بالمصرف) حيث كانت مستوى الدلالة لكل بعد اكبر من مستوى الدلالة 5%.

توصيات الدراسة:

1. تعزيز وتنمية مفهوم إعادة هندسة العمليات الإدارية للعاملين وتوضيح دوره في تحسين الأداء وجودة الخدمات بما يضمن تحقيق متطلبات العملاء وكسب ميزة تنافسية.

2. الحفاظ على وعي المدراء بالعمليات الادارية من أجل تقديم افكار خلاقة تضمن عملية إعادة الهندسة الإدارية بشكل مستمر وفق مقتضيات البيئة المحيطة.

3. العمل على ربط خطط واهداف المصارف طويلة الاجل بالخطط الاستراتيجية الهادفة إلى التطوير ورصد الميزانيات الكافية لتطبيقها.

4. المحافظة على سياسة تدريب وتنمية الموارد البشرية بالمصارف وربطها بالأحداث الحاصلة من أجل مواكبة اي تغييرات في البيئة المحيطة بما يضمن خلق الموظف الملم بالعمليات الادارية والقادر على تحقيق اعادة متطلبات اعادة الهندسة الادارية.

5. ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بما يضمن تطبيق وإنجاح إعادة هندسة العمليات الإدارية .

اولا/ المراجع العربية

- أبراهيم، صديق؛ أحمد ، موسى(2017) العلاقة بين توافر متطلبات إعادة هندسة العمليات والمرونة الانتاجية : الدور الوسيط للتوجة بالتعلم، **مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات**، مجلد 7، عدد 1، ص ص 40_ 64.
- أبو عليان، عبدالله؛ جرار، أماني (1997)، الشفافية في الخدمة المدنية : مفاهيمها ومعاييرها وأثرها على الخدمة المدنية، ديوان الخدمة المدنية، **بحث منشور في مؤتمر الأسبوع العلمي الأردني الخامس بعنوان : تطوير القدرة التنافسية في الأردن، الجودة الإنتاجية، الشفافية والمساءلة** (ص ص 348-356)، عمان، الأردن : الجمعية الملكية.
- حايف، شيراز؛ اليمين ، فالته؛ مفيدة يحياوي (2019) دورإعادة هندسة العمليات في اكتساب الأسبقيات التنافسية_ دراسة حالة مؤسسات قطاع الطحن بولاية بسكرة ، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال** ، مجلد 6، عدد1، ص ص 131_ 149.
- ديسلر، جاري (2003)**إدارة الموارد البشرية**،دار الرياض للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الرقيق، عبيد؛ الدغري ، هيثم(2014): المتطلبات التنظيمية لتطبيق اسلوب إعادة هندسة العمليات في القطاع الحكومي: دراسة تطبيقية على ديوان مجلس الوزراء الليبي ، **مجلة الليبية** . https://libyanuniv.edu.ly/index.php/30-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9-
- الشعباني، ابراهيم؛ ثابت ،آلاء(2012)أثر اعتماد منهج إعادة هندسة العمليات الانتاجية في خفض التكاليف بالقطيق على الشركة الوطنية للاثاث في محافظة نينوي، **مجلة تنمية الرافدين** ، مجلد 34، عدد108، ص ص 239_ 272.
- عبد الفتاح، عز حسن (2008)، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**، جدة: دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، ط1.
- عبدالرحمن، ايمان(2017) معوقات تطبيق الهندرة الإدارية والتطلعات المستقبلية لتجاوزها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية**، مج 14، ع 2 ، ص ص 105_ 136.
- قريشي، محمد؛ غربال ، احلام(بدون)متطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل _ فرع كوندور بسكرة، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي _ جامعة المسيلة**، مجلد 3، عدد 1، ص ص 121 _ 141.
- وهابي، كثلوم(2018)إعادة هندسة العمليات كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية ، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، مجلد5، عدد 2، ص ص 48_ 67.
- **ثانيا :المراجع الاجنبية:**
- Abdolvand, N., Albadv, A., & Ferdowsi, Z.: (2008) Assessing readiness for businessprocess reengineering. **Business Process Management Journal**.vol, (14), No(4), (497 – 510).

- Fragoso, J.(2015): Business Process Reengineering in Government Agencies: Lessons from an Experience in Mexico. **Journal of Service Science and Management**. Vol(1) ,No(8),pp382-392.
- J.parker, **Guide to Business process Reengineering**, Mey, 1993.
- Jerva, Mark,(2001): BPR and Systems Analysis and Design Making: The Case
- Lorino, Philippe(2001): Méthodes et pratiques de la performance, le pilotage par les processus et les compétences, édition d'organisation, 2eme édition, Paris.
- Sungau, Joseph, . Ndunguru , Philibert C, Kimeme, Joseph (2013): BUSINESS PROCESS RE-ENGINEERING: THETECHNIQUE TO IMPROVE DELIVERING SPEED OF SERVICE INDUSTRY IN TANZANIA, **Idepsndent Joyrnal of Management & Production** (IJM&P), vol. (4), no. (1),pp208-227.

دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي

د. بن علقمة مليكة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1

دور التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي
دراسة حالة شركة آيفين

The role of islamic microfinance in promoting financial inclusion
The IFIN Case Study

د. بن علقمة مليكة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة صناعة التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق الشمول المالي وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي . وقد تم التوصل إلى أن التمويل الإسلامي المصغر يساهم في تحقيق الشمو ل المالي لا سيما بالنسبة للطبقات التي ترفض التعامل التقليدي الربوي، وتعتبر شركة آيفين IFIN شركة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية ساهمت عن طريق آلياتها ونظامها الرقمي في تعزيز الشمول المالي للتمويل الإسلامي المصغر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي المصغر؛ الشمول المالي؛ شركة آيفين IFIN

Abstract

This study aims to identify how the Islamic microfinance industry contributes to achieving financial inclusion, using the descriptive and analytical approach. It has been concluded that Islamic microfinance contributes to achieving financial inclusion, especially for the classes that reject the traditional interest-based dealings. IFIN is a pioneering company in the field of Islamic financial technology. Through its mechanisms and digital system, it has contributed to enhancing the financial inclusion of Islamic microfinance.

Key words: Islamic microfinance; Financial Inclusion; IFIN

مقدمـــة:

أصبح اليوم كل من التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي ركيزتين أساسيتين في الصناعة المالية بشكل عام والصناعة المالية الإسلامية بشكل خاص بالنظر للحلول المبتكرة المقدمة من أجل تلبية احتياجات السكان والافراد الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية التقليدية ومحاولة تقديم خدمات مصرفية ومالية شاملة من خلال تمويل أنشطة إنتاجية صغيرة ومصغرة، تمس بشكل أوسع الطبقات الفقيرة. حيث يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل الأصغر في تعزيز مفهوم الشمول المالي.

تقدم برامج التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض والإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل.

يعد التمويل الأصغر من بين أهم الطرق لتحقيق الأهداف الأساسية للتمويل الاسلامي كونه يلبي احتياجات الشرائح الفقيرة من السكان والذين ليس باستطاعتهم الوصول للخدمات المالية الرسمية . كما يعد من أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، كما تقدم مؤسسات التمويل الأصغر الاسلامي خدمات الاعمال الحرة للفقراء وهي خدمات مصممة كي تتناسب واحتياجاتهم وظروفهم.

بدأ التمويل الأصغر في بنغلاديش وأجزاء من أمريكا اللاتينية في أواسط سب عينيات القرن العشرين لتقديم الخدمات الائتمانية والقروض للفقراء والمستبعدين بصفة عامة من الخدمات المالية الرسمية . وقد اكتسب هذا النموذج شعبية وجرى تكراره منذ ذلك الحين في كل من البلدان المنخفضة والمرتفعة الدخل على حد سواء

إشكالية البحث: تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يساهم في تعزيز الشمول المالي؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، الاسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتمويل الاسلامي الأصغر؛
- ماهي مبادئه وأهدافه؟
- ما المقصود بالشمول المالي؟ وكيف يساهم التمويل الإسلامي المصغر في تعزيزه؟
- ما هي الآليات التي من خلالها تساهم شركة آيفين في تعزيز الشمول المالي من خلال آليات التمويل المصغر الاسلامي؟

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، تمّ اعتماد الفرضية التالية:

ساهمت آليات التمويل المصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

أهمية البحث: يعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية

الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية الشاملة والمستدامة.

يشكل التمويل الأصغر فرصة حقيقية أمام التمويل الاسلامي أمام النجاح والاقبال الكبيرين لهذا النوع من التمويل، ومما لا شك فيه سوف تشهد عمليات تصكيك محافظ التمويل الأصغر الاسلامي انطلاقة كبيرة لكل الأطراف المشاركة والداعمة لهذا النوع من التمويل.

أهـــداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- التعرف على أساسيات التمويل الأصغر الاسلامي؛
- التعرف على مفهوم الشمول المالي؛
- التعرف على كيفية مساهمة التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق الشمول المالي؛
- التعرف على مختلف الآليات التي تستعملها شركة آيفين لتعزيز الشمول المالي عبر آليات التمويل الإسلا مي المصغر.

منهج البحث: لدراسة هذا الموضوع تمّ اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات لدراستها وتحليلها، بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه . ولأجل ذلك تم الاعتماد على العديد من المراجع التي لها صلة بالموضوع.

خطة البحث: يتكون هذا البحث من ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: تم التطرق فيه للمفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي المصغر؛

المحور الثاني: تم التطرق فيه لمفاهيم عامة حول الشمول المالي؛

المحور الثالث: خصّص هذا المحور لدراسة حالة شركة آيفين IFIN كنموذج عزز من دور ا لتمويل الإسلامي المصغر في تحقيق هدف الشمول المالي.

1 - تعريف ومبادئ وأهداف التمويل الأصغر الاسلامي

1 1 تعريفه: يعرف التمويل الأصغر بشكل عام على أنه:

1 1 1 "توفير الخدمات المالية للعمال ذوي الدخل المنخفض والفقراء والأشد فقرا، كما عرف بنك التنمية الآسيوي التمويل الأصغر على أنه توفير الخدمات المالية مثل الودائع والقروض وخدمات الدفع والتحويلات المالية والتأمين الممنوح للأفراد وا لأسر الفقيرة والمنخفضة الدخل والمؤسسات الصغرى1؛ أي أن التمويل الأصغر لا يقتصر على توفير الائتمان للفقراء، لكنه يقدم مجموعة واسعة من الخدمات للفقراء أو الأسر أو رواد الأعمال المستبعدين من البنوك"P

1 1 2 كما عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP: "هو توفير مجموعة من المنتجات المالية لجميع المستبعدين من النظام المالي التقليدي أو الرسمي".2

1 - Abdul Rahim Abdul Rahman, **Islamic microfinance: A missing component in Islamic Banking**, Kyoto Bulletin area studies, 2007, p:39.

2 - Consultative Group to Assist the Poor

1 1 3 أما التمويل الأصغر الاسلامي فهو : "تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقرا ء أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم كالتأمين والادخار وتحويل الأموال ...الخ بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية للمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة"3؛

1 1 4 ويمكن تعريف مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs)* "مكان لإمداد رواد الأعمال الأفراد فيما يتعلق بالخدمات المالية مثل القروض أو المدخرات، باختصار هدفه تسهيل الوصول إلى الائتمان للمستثمرين ولا سيما الفقراء الذين يتم استبعادهم من النظام المالي التقليدي، أي البنوك ومن ناحية أخرى لتحقيق ربح على رسوم الخدم ات التي تقدمها للمقترضين".

يوجد اليوم أربعة أشكال أساسية لمؤسسات التمويل الأصغر الاسلامي، وهي4:

- التعاضديات (المنظمات القائمة على العضوية): يتم تأسيسها من قبل المستفيدين في حد ذاتهم والذين هم في آن واحد مدخرين ومقترضين للهيئة؛
- مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية؛
- المنظمات غير الحكومية؛
- مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية كالبنوك الاسلامية.

يمكن تجميع مختلف هذه الهياكل على المستوى الدولي كشبكة التمويل الاصغر للبلدان العربية "سنابل".

اجمالا، هناك ثلاثة أنماط من المؤسسات التي تقدم التمويل الإسلامي الأصغر، يمكن توضيحها من خلال الشكل المبسط الموالي:

الشكل رقم (1): أنماط المؤسسات التي تقدم التمويل الإسلامي الأصغر

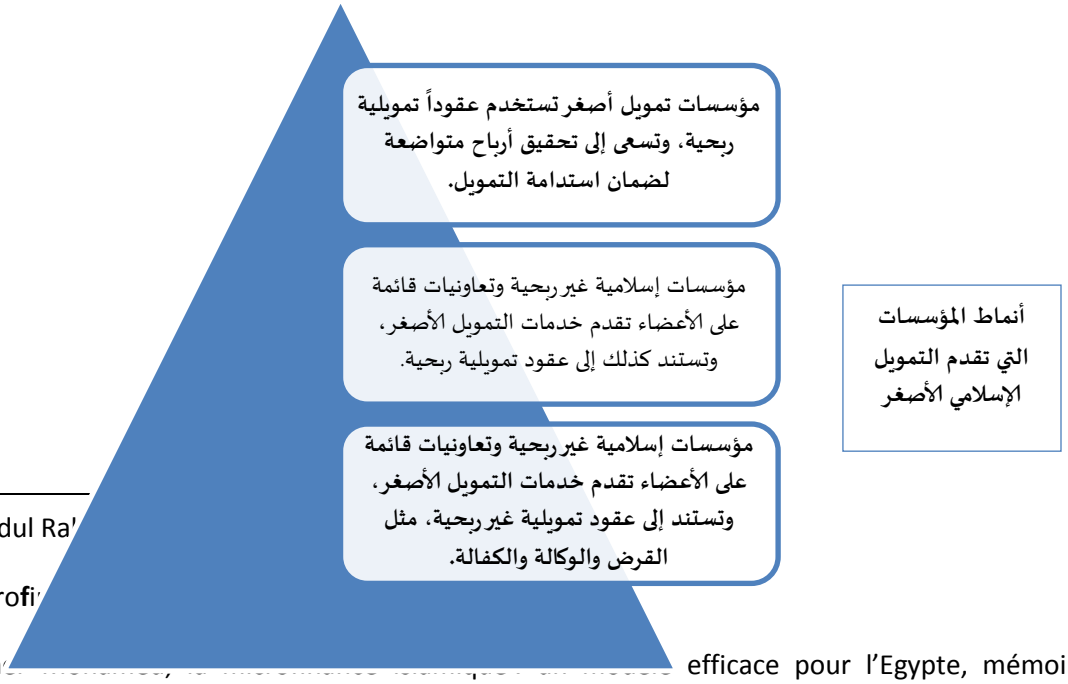

3 - Abdul Ra'

*-**M**icrofi

4- Tm efficace pour l'Egypte, mémoire de graduation, faculté d'économie et des sciences politique, université de caire, 2009, pp :17-18.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: أشرف دوابة، التمويل الاجتماعي الإسلامي، 2020/8/9، على الرابط:
https://mugtama.com/articles/item/109285-2020-08-09-07-08-59.html

2 1 يمكن الإشارة إلى الفروق الأساسية بين أساليب التمويل الاسلامي وأساليب التمويل التقليدي فيما يلي[5]:

1 2 1 تعدد أساليب التمويل الإسلامي مقارنة بأساليب التمويل التقليدي وهذا التعدد تبعه تعدد في الخصائص الثانوية لأساليب التمويل ومثال ذلك فقد يأ خذ التمويل في النظام الإسلامي الصورة النقدية أو العينية، أما النظام التقليدي فيغلب عليه الصورة النقدية ومعنى ذلك أن صيغ التمويل الإسلامي لها القدرة على تلبية احتياجات المتمولين أكثر من نظيرتها في التمويل التقليدي؛

2 2 1 لأساليب التمويل الإسلامي ضوابط شرعية عامة وهناك أيضا ضوابط خاصة على خلاف أساليب التمويل التقليدي التي تحكمها الضوابط المادية؛

2 2 2 يقوم التمويل الإسلامي على المشاركة في الربح والخسارة بين المصرف والمتعامل (مبدأ الغُنمُ بالغُرمِ) خلافا للتمويل التقليدي القائم على علاقة القرض (دائن/مدين) أسلوب المداينة الربوية، وفي الواقع أن لهذه الخاصية آثارا لابد من الإشارة إليها وهي:

- يقتصر التمويل بالمداينة في المصارف الإسلامية على القرض الحسن الذي يخلو من حسابات الفائدة الربوية؛
- هناك انفصال بين علاقة المصرف بالمودعين عن علاقته بالمتمولين في الأسلوب التقليدي، بينما هناك علاقة مباشرة وأحيانا غير مباشرة بين مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية؛
- العائد – في الغالب- غير مضمون وغير معلوم في التمويل الإسلامي والذي يعتمد على نتيجة العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة مما يعني تحقق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحص ل كل طرف على حقه بدلا من نظام الإقراض بفوائد الذي يحصل فيه المقرض على نسبة ثابتة مقدما من مبلغ القرض؛ بينما يظل عائد المقترض من التمويل محتملا قد يغطي أو لا يغطي كلفة التمويل (الفائدة)؛
- يمكن أن يكون العائد ثابتا كالإجارة أو المرابحة أو متغيرا كما هو الحال في المزارعة أو المساقاة أو المضاربة أو المشاركة (يعتمد على نتيجة العمل) أو صفري كما هو الحال في القرض الحسن؛

بناءً على تلك الخصائص، فإن هناك اختلافا جوهريا في آلية احتساب كلفة التمويل بين النظامين الإسلامي والتقليدي:

-يغلب على التمويل الإسلامي بقاء ملكية الم ال لصاحبها خلافا للنظام التقليدي أين تنتقل ملكية المال للمقترض؛

-التصرف بالمال في النظام التقليدي شبه مطلق، أما في النظام الإسلامي فالحرية غير مطلقة؛

)- سعيد سامي الحلاق، **المصارف الإسلامية–الواقع والتحديات**، الملتقى العربي الأول منشورات المنظمةالعربية للتنمية الإدارية،5(القاهرة،2011، ص ص18-19.

-يعطى الاهتمام الأكبر في ظل التمويل التقليدي لقدرة المقترض على سداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه، أما في التمويل الإسلامي تركز أساليب المشاركة في الأرباح والخسائر على معدل العائد المتوقع من الاستثمار المُمَول، لذلك فإن هذا النوع من التمويل يمكن أن يوجه الموارد المالية إلى أفضل الاستثمارات من حيث الإنتاجية الأمر الذي يرفع مستوى كفاءة عمليات التمويل[6]

الجدول رقم (1): أهم الفروق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

وجه الاختلاف	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
وظيفة المال	الاستثمار وليس الإيجار (استثمر ولا تؤجر)، لا متاجرة على ملكية المال	الإيجار (تأجير النقود)، المال يولد المال (المتاجرة على الملكية)
أخذ وإعطاء الفائدة	محرم	أساسي
مدة السداد	ترتبط بحياة المشروع مع عدم أخذ فائدة عند التأخر في التسديد	قصير غالبا مع أخذ فائدة ربوية عند التأخر في التسديد
عدم الوفاء بتسديد القرض	الإعفاء في حالة الإعسار (في القرض الحسن) مع عدم الإرهاق والتعسف في التحصيل	غير مسموح به مع إجراءات غير إنسانية في حالة العجز عن التسديد
هدف التمويل	تنمية المجتمع الإسلامي واستثمار أمواله بطريقة شرعية تحقق أهدافه ثم يأتي الربح في المرحلة الثانية	الربح في المقام الأول
الفئات المستفيدة من التمويل	جميع الأفراد باختلاف طبقاتهم	الأغنياء والقادرون ماليا فقط
تمويل الاحتكارات	محظور قطعيا	وارد
المعيار الأساسي في اختيار المشروع	المعايير الشرعية أولا ثم المعايير الأخرى بشرط عدم تعارضها مع المعيار الشرعي	الربح فقط
المشاركة مع العميل أو صاحب رأس المال	أساسية	غير ضرورية
شرعية المشروعات الاستثمارية عند الموافقة على التمويل	أساسية	غير ضرورية
الضمانات	إيجابية (كفاءة المشروع موضوع الاستثمار) + ضمانات أخرى بالدرجة الثانية (قانونية، شخصية ومادية)	سلبية في الأساس (قانونية شخصية + كفاءة المشروع بالدرجة الثانية)

)- **المرجع السابق**، ص: 6.20 (

تقاسم نتائج الاستثمار	المشاركة في الربح والخسارة	ضمان الربح (الفائدة)

المصدر: حسين محمد سمحان وآخرون، **إدارة الاستثمار في المصارف الإسلامية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2012، ص: 19-**بتصرف**-

3 1 مبادئه: تتمثل أهم مبادئه فيما يلي7:

1 3 1 تحريم الفائدة على القروض، ذلك أن الاقراض بفائدة يؤدي الى استغلال حاجة الأفراد الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة للتمويل؛

2 3 1 اعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛

3 3 1 التمويل ليس منتجا بذاته؛

4 3 1 التركيز على الاستثمار الحقيقي (تمويل الأصول المنتجة) ذات القيمة المضافة؛

5 3 1 التركيز على الأهلية الاقتصادية للمشروعات وليس على الأهلية المصرفية لأصحابها؛

6 3 1 ينبغي أن يوجه التمويل نحو المشروعات التي تعمل في مجال الطيبات.

4 1 أهدافه: يجمع التمويل الأصغر بين ثلاثة أمور أساسية وهي الوصول إلى الفقراء، حيث يضع التمويل الأصغر الفقراء أولا حيث يمكِّن الفقراء العاملين لحسابهم الخاص من خلق رأس مال منتج وحماية رأس المال الذي لديهم لمواجهة المخاطر وتجنب ضياع رؤوس أموالهم. أي أنه حاول بناء الثروة وخلق الثروة للأشخاص الذين لا يملكونها.

بالنسبة للذين يعانون من الفقر الشديد، يصبح التمويل الأصغر أداة سيولة تسا عد على تسهيل أنماط الاستهلاك وتقليل مستوى ضعفهم، كما يسعى التمويل الأصغر إلى مضاعفة عدد المؤسسات : من خلال إنشاء مؤسسات خاصة لتزويد الفقراء بالخدمات المالية واستدامتها وصلابتها لأنه في هذه الحالة لن تكون سوى وسيلة مؤقتة لمكافحة الفقر.

إضافة إلى تعميق نطاق النظام المالييجب أن تخضع مؤسسات التمويل الأصغر للتنظيم وأن تكون جزءً من النظام المالي وبالتالي يصبح بإمكانها الوصول إلى أسواق رأس المال لتمويل محافظ قروضها التي تسمح لها بزيادة عدد الفقراء الذين تصل إليهم

من بين أهم الاهداف والتي يسعى التمويل الأصغر الاسلامي إلى تحقيقها ما يلي8:

1 4 1 أداة للتخفيف من وطأة وحدة الفقر من خلال تقديم التمويل المطلوب للأسر الفقيرة؛

2 4 1 خلق وتوسيع قاعدة فرص العمل وبالتالي يساهم في تخفيض معدلات البطالة؛

3 4 1 خلق طلب على السلع والخدمات الأخرى وبالأخص التعليم والصحة؛

4 4 1 تحفيز الاقتصاديات المحلية والمساهمة في الناتج المحلي من خلال تحفيز العمالة وتحسن مستوى الاستثمار مما يزيد من مستوى الانتاج؛

5 4 1 يساهم في تكوين قطاع خاص يشارك في التنمية والتصدير والصناعات؛

6 4 1 تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال الجدارة الاقتصادية في اختيار المشاريع.

7- Elmehdi Majidi, la finance islamique et la croissance économique: quelles interactions dans les pays de MENA, these doctorat en sciences économiques, académie de bordeaux, 2006, p: 10.

8-Ibid, p: 15.

2 - أوجه الشبه والاختلاف بين التمويل الأصغر التقليدي والاسلامي: وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): أوجه الشبه والاختلاف بين التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
كلاهما يساند الاعمال الحرة كلاهما يركز على الأهداف التنموية والاجتماعية كلاهما يقومان على مشاركة الفقراء كلاهما يركزان على الاستثمار الحقيقي بدرجة أساسية	يقوم التمويل الاصغر التقليدي على الاقراض بفائدة، في حين يشجع التمويل الاصغر الاسلامي آليات وأدوات اقتسام الأرباح والمخاطر التمويل الاصغر التقليدي ليس موجها لمن هم أكثر فقرا من بين الفقراء (أفقر الفقراء)، فهو يقوم على مبدأ الضمانات على عكس التمويل الاصغر الاسلامي الذي يركز على المؤهلات التي حددتها الشريعة الاسلامية يعتمد التمويل الاصغر التقليدي في تمويله للمشاريع على عنصر الملاءة الائتمانية، بينما يحتكم نظام التمويل الأصغر على عنصر الجدارة الاقتصادية

المصدر: عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الاسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، جامعة بجاية، ص:4-5.

3 - الصيغ الاسلامية ومدى ملاءمتها للتمويل الأصغر الإسلامي

يمكن تقسيم الصيغ الاسلامية في التمويل من حيث أنواع العقود الت ي تحكم معاملاتها إلى أربعة أنواع وهي الصيغ المستندة على عقود الشراكات والتي تستند إلى مبدأ التداول وتمليك الأصول ولعل أهمها التمويل بصيغة المضاربة والصيغ المشابهة لها كالمزارعة والمساقاة.

الصيغ المستندة على عقود البيوع أو المعاوضات وهي التي تستند إلى مبد أ قاعدة الدين وأهم أساليب التمويل من هذه الصيغ هي التمويل بصيغة المرابحة والسلم والاستصناع والبيع بالتقسيط والبيع بالتوريد.

ثالث نوع من هذه الصيغ هي الصيغ المستندة على عقود التأجير، حيث تقوم على مبدأ تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض، ومن أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ، التمويل بصيغة التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي والتأجير المنتهي بالتمليك والتمويل بسندات الاجارة والأعيان المؤجرة.

أما رابع نوع من هذه الصيغ فهي المستندة لأعمال البر والاحسان، حيث تستند إلى مبدأ تمليك المنفعة أو على التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض، ومن أهم هذه الأساليب القرض الحسن والزكاة والصدقات والوقف.

يوضح الجدول الموالي استخدامات الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر الاسلامي:

الجدول رقم (3): استخدامات الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر الاسلامي

الصيغة	المجال الملائم	ملاحظات
المشاركة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال	تصلح لكافة الانشطة الانتاجية الانسب لتمويل الصناعة والزراعة

	العامل	
المضاربة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل التمويل ا لنقدي (احتياجات السيولة)	تصلح لكافة الانشطة الانتاجية الأنسب لتمويل الحرفيين والمهنيين
المزارعة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل	تصلح لتمويل النشاط الزراعي الانسب لتحقيق التنمية الريفية
الاستسقاء	تمويل شراء الأصول الثابتة	تصلح لتمويل النشاط الزراعي
المرابحة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل تمويل تجارة الصادر والوارد	تصلح لكافة الانشطة الانتاجية الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
السلم	تمويل شراء السلع الصناعية والزراعية تمويل احتياجات رأس المال العامل التمويل النقدي (احتياجات السيولة)	تصلح لتمويل النشاط الزراعي تصلح لتمويل التصنيع الزراعي
الاستصناع	تمويل شراء الاصول الثابتة	تصلح لكافة الانشطة الانتاجية
الاجارة	تمويل شراء الاصول الثابتة تمويل الخدمات (الصحية والتعليمية)	الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
القرض الحسن	تمويل كل الاغراض	الانسب للتمويل النقدي
الزكاة والصدقات	تمويل كل الاغراض	الانسب لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية
الوقف	تمويل شراء الاصول الثابتة	الانسب لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية

المصدر: عصام محمد علي الليثي، إنجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر: تجربة بنك الاسرة السودان، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد 19، العدد الاول، 2013، ص:14-17.

4 - التحديات أمام التمويل الأصغر الإسلامي: ومن بين هذه التحديات9:

4 1 الهياكل التنظيمية المتنوعة: حيث أن معظم مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وجنوب آسيا تأسست كمنظمات غير حكومية، وهذه المنظمات غير الحكومية يسمح لها أن تولد الربح ولا يسمح لها أن تحصل عليه . وكثير من مؤسسات التمويل الأصغر خاصة في أندونيسيا تأسست كتعاونيات مسجلة وفقا لقانون التعاونيات وتخضع لقانون التعاونيات ولاختصاص وزارة التعاون وليس وزارة المالية. كما أن كثير منها لا يكون مسجلا ويعمل بشكل غير رسمي؛

4 2 عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية : يعد الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الفارق الرئيسي بين مؤسسات التمويل الأصغر التقليدي والاسلامي، وينبغي على مؤسسة التمويل الأصغر الاسلامي أن تعمل على الالتزام الشرعي بجميع معاملاتها ومنتجاتها وأن تظهر ذلك وتبينه لعملائها بشكل واضح ولا تكتفي فقط بالنطق به؛

4 3 غياب الرقابة الشرعية: معظم المؤسسات المالية الاسلامية لديها هيئة رقابة شرعية، تراقب عملها من الناحية الشرعية، وهو ما يستدعي توفر مؤسسات التمويل الأصغر على هيئة رقابة شرعية؛

4 4 المشكلات الفقهية: يشكل آراء الفقهاء في الفكر الاسلامي تحديا أمام تطوير التمويل الاسلامي، وهذه المشكلة تبدو أكثر حدة في إطار التمويل الأصغر الاسلامي، ومثال ذلك اختلاف الآراء حول المعاقبة على التأخر أو امتناع السداد؛

4 5 ضعف الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية

5 - هياكل التمويل الأصغر الإسلامي : يمكن تقسيم منتجات التمويل الأصغر الإسلامي إلى ثلاث فئات رئيسية وهي القروض المصغرة والمساهمات المصغرة والخيري، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): هياكل التمويل الأصغر الإسلامي

9 -Golzare Nabi and others, Islamic Microfinance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh, Journal of Islamic Economics Banking and Finance · April 2017, p:25-26.

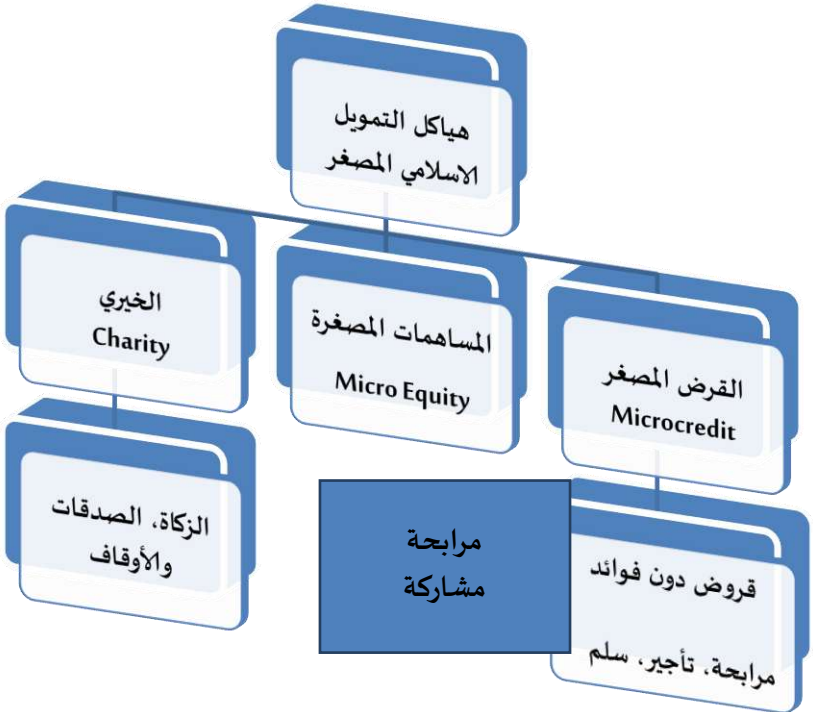

Source: Abdul Rahim Abdul Rahman, **Islamic microfinance: A missing component in Islamic Banking**, Kyoto Bulletin area studies, 2007, p: 38.

6 - مفاهيم عامة حول الشمول المالي

6 1 تعريفه: من بين هذه التعاريف يمكن ذكر:

6 1 1 هو "عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصا لذلك، ومُدعما بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي"[10]؛

6 1 2 تعاريف من هيئات دولية: وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): التعاريف المختلفة للشمول المالي من قبل الهيئات الدولية

الهيئة	التعريف
البنك الدولي	نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية
التقرير المشترك	"تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات، بما في ذلك أصغرها،

10- عبد الرزاق الشحادة وآخرون، **مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي**، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، الإصدار الثاني، السنة الرابعة، **2020، ص: 15.**

لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمسا عدة الفقراء	بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين،...الخ) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)	العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لم فهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و /أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم"

المصدر: *https://www.cgap.org/search?keywords=definition+of+financial+inclusion*

https://www.afi-global.org/global-voice/afi-awards/financial inclusion

2 6 هدف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي إلى11:

1-2-6 تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، و جذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية؛

2 2 6 مخاطر الاستبعاد المالي Financial Exclusion Risk: يترتب على الاستبعاد المالي العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار مشكلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها؛

3 2 6 تعزيز الاستقرار المالي. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3-6 أهمية الشمول المالي: توفر واستخدام جميع الخدمات المالية من قبل شرائح مختلفة من المجتمع، بما في ذلك المؤسسات والأفراد وخاصة أولئك المهمشين والمستبعدين، من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المالية والادخار وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والتمويل وخدمات الائتمان وابتكارات الخدمات المالية الأكثر تكيفا بأسعار تنافسية ومعقولة . يقاس التضمين المالي من خلال توافر الخدمات المالية واستخداماتها من حيث الطلب، وكذلك من حيث جودة هذه الخدمات12.

1 3 6 أصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم؛

2 3 6 تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة منأهداف التنمية المستدامةالسبعة عشر؛

11 -آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، اتحاد المصارف العربية، على الرابط: https://uabonline.org/ar/

12 Banque d'Algérie, brochure sur l'inclusion financière, 2018, pp : 1-2.

3 3 6 التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي؛

4 3 6 منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد **"استراتيجية وطنية"** بهذا الشأن. وتشير الابحاث إلى أنه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها؛

5 3 6 يحدد تقرير التنمية المالية العالمية (GFDR) الصادر عن البنك الدولي أربعة أشكال رئيسية للإقصاء أو الاستبعاد المالي مصنفة على نطاق واسع إلى استبعاد إرادي وغير الارادي، يشير الاستبعاد الطوعي أو الارادي إلى شريحة السكان أو الشركات التي تختار عدم استخدام الخدمات المالية إما لأنها لا تحتاج إلى تلك الخدمات بسبب نقص المشاريع الواعدة أو لأسباب ثقافية أو دينية . ومن ناحية أخرى، قد يتم استبعاد بعض الأفراد أو الشركات بشكل غير إرادي بسبب افتقارهم إلى الدخل الكافي أو في حالة ارتفاع مخاطر الإقراض.

4-6 الشمول المالي والمشروعات المتوسطة والصغيرة : تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة محورا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه هذه المشروعات قيودا على الائتمان بسبب نقص المعلومات التي يملكها المقرضون عن أدائها أو عن جدارتها الائتمانية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي في حصولها على التمويل والتي تُمثل نسبة 90 %من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وهذا ما يؤكد أهمية تعزيز الشمول المالي في تيسير الحصول على التمويل ودمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي13.

إلا أن عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي وعدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية والمخاطر المتغيرة للشمول المالي.؛ هذا بالإضافة إلى وجود مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص «العملاء المُستبعدين» من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

7 - الإطار المتكامل للشمول المالي: يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي:

1-7 الاستقرار: سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي؛

2-7 توافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. يتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكونا أساسيا للاستقرار المالي؛

3-7 النزاهة والسلامة: تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان

13 - آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، اتحاد المصارف العربية، على الرابط: https://uabonline.org/ar/

للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي.؛

4-7 حماية المستهلك المالي: يتعين ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأ خذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا، حيث أظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هيئة متكاملة يُعد النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي؛

8- الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: يُعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي، كما ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من ال خدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد وتحسين الشمول المالي؛

1-8 التعليم المالي : عرَّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية . كما عرَّفته ا لمنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب بأنه عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب؛

2-8 التثقيف المالي: تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة الآثار السلبية لعدم وجود ثقافة مالية لدى أغلبية المتعاملين مع المؤسسات المالية مما دفع الكثير من الحكومات في أنحاء العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف المالي أو التعليم المالي، ويُعرف التثقيف المالي بأنه مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد . ويُعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي، وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد، أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي14.

9-تجربة شركة آيفين IFIN: حلول مبتكرة لتعزيز التمويل الإسلامي المصغر والشمول المالي : تعتبر تجربة شركة آيفين IFIN تجربة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية والتي ساهمت في تعزيز الشمول المالي للتمويل الإسلامي للعديد من الأفراد والمؤسسات. **9-1** يفين هي أول شركة بحرينية للتكنولوجيا المالية، وهي مملوكة بشكل مشترك لكل

14 شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، اتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة البحوث : - الثقافة المالية في العالم العربي والدراسات، أكتوبر 2017، ص: 5.

من شركة IFAAS ((Islamic Finance Advisory and Assurances Services وهي شركة دولية للاستشارات التمويل الإسلامي وخدمات التأمين وشركة Path Solutions وهي شركة عالمية رائدة في مجال الحلول والخدمات الرقمية15.

تقوم شركة "آيفين IFIN" بتقديم حل مبتكر يربط المؤسسات المالية الإسلامية بتجار التجزئة وبالمشروعات متناهية المصغر والصغيرة والمتوسطة وبالشركات والهيئات والوكالا ت الحكومية؛ مما يسهل التمويل الإسلامي الفوري لقطاعات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتجار التجزئة، وإنشاء بيئة أساسية للتمويل الفعال.

وتعتبر IFIN هي الأولى من نوعها التي تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية وهو حل متعدد المؤسسات ومتعدد المنتجات ومتعدد القنوات ويهدف إلى إعادة صياغة الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل الإسلامي؛ مما يجعله أكثر ابتكارا واستدامة وشمولا وربحية . من خلال منصة IFIN، نقوم بمعالجة العقبات الرئيسية التي تعيق نمو صناعة التمويل الإسلامي المصغر والتي تعرقل جهود المؤسسات المالية الإ سلامية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية من أجل الشمول المالي16.

وتعمل الشركة على حل هذه المشكلات عن طريق ما يلي:

الشكل رقم (3): الحلول المقدمة من قبل شركة آيفين

المصدر: من موقع اعداد الباحثة بناء على الشركة

2-9 تقدم آيفين نوعين من الحلول باستهداف قطاع تجار التجزئة وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

15 - https://www.path-solutions.com/

16 - https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/12/altknwlwjya-walabtkar-aadt-syaght-tqdym-alkhdmat-almalyt-alaslamyt

يهدف **منتج "تيسير"** (حل تجار التجزئة) إلى ربط المؤسسات المالية الإسلامية بشكل مباشر مع تجار التجزئة، مما يسمح للعملاء الأفراد بتمويل المنتجات التي يرغبون فيها بشكل فوري بط ريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية دون مغادرة محل البيع. وهذا الحلّ يربط المؤسسات المالية الإسلامية بتجار تجزئة متعددين (تجّار سيارات ومحلات بيع الأجهزة الإلكترونية والأثاث ومقدمو الخدمات الصحية والتعليم وما شابه ذلك)؛ مما يتيح الفرصة لهم بتقديم منتجات متعددة من خلال المنصّة (المرابحة والإجارة والاستصناع وإجارة الخدمات والوكالة وغيرها). ويكون المحرّك الآلي لقرار الائتمان المرتبط بمكتب الاستعلام الائتماني المحلي هو جوهر الحل؛ والذي يمكن تعديله بسهولة لكي يتوافق مع السياسة الائتمانية الخاصة بكل مؤسسة من المؤسسات المالية الإسلامية17.

يهدف **منتج "تطوير"** (حل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) إلى تزويد المؤسسات المالية الإسلامية والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى؛ بحلّ متميّز لتمويل "سلسلة إمدادات" متوافق مع الشريعة الإسلامية م ن خلال إجراءات آمنة وآلية . وهذا الحلّ يساعد المؤسسات المالية الإسلامية على تمويل أنواع مختلفة من المعاملات عن طريق IFIN (مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة تقوم بالتوريد إلى شركة كبيرة رئيسية، أو تقوم بالشراء من شركة كبيرة رئيسية). ومع المعالجة الرقمية ا لفورية للمعاملات؛ فإن IFIN تقلل بشكل كبير تكلفة المعاملات وكذلك تقلل الوقت المستغرق للموافقة والصرف، مما يجعل عملية التمويل أكثر كفاءة لجميع المشاركين.

الشكل رقم (4): الخدمات المقدمة من قبل شركة أيفين

Source : https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/12/altknwlwjya-walabtkar-aadt-syaght-tqdym-alkhdmat-almalyt-alaslamyt

17 Idem

3 9 تقدم شركة آيفين IFIN حلول تقنية مالية، ورقمنة عملية التمويل الإسلامي المصغر من خلال:

1 3 9 إنشاء تمويل فوري وآمن متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لقطاعات التجزئة والشركات الصغي رة والمتوسطة؛

2 3 9 ربط المؤسسات المالية الإسلامية على اختلاف أنواعها بتجار التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات والمنظمين؛

3 3 9 إنشاء نظام تمويل إسلامي رقمي (digital Islamic financing ecosystem). والشكل الموالي يوضح نظام التمويل الرقمي لآيفين.

الشكل رقم (5): نظام التمويل الرقمي لآيفين

Source :

4-9 خصائص نظام التمويل الرقمي لآيفين : تم تصميم نظام التمويل لآيفين لحل أو تقليل التحديات التي تؤثر سلبا على المؤسسات المالية الإسلامية وتقليل نموها المحتمل . تقوم آيفين بتحويل متاجر التجزئة بشكل فعال إلى فروع رقمية حيث يتم تقديم طلب التمويل ومعالجته على الفور دون أن يضطر العميل إلى زيارة فروع المؤسسات المالية الاسلامية.

أحدثت منصة آيفين ثورة في طريقة عمل المؤسسات المالية الاسلامية من خلال أتمتة عملية التمويل بأكملها . والتي قللت بشكل كبير من تكاليف المؤسسات المالية ويسا عدها على تقديم تجربة عملاء غير مسبوقة وذلك من خلال18:

1-4-9 نظام شركة آيفين هو أول حل في العالم متوافق مع الشريعة الإسلامية، متعدد المؤسسات والمنتجات والقنوات في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية، ويقدم لمستخدميه تمويلا إسلاميا فوريا أكثر ابتكارا وربحا وشهولية؛

2-4-9 تقدم آيفين خدمات لجميع أنواع المؤسسات المالية التي تقدم منتجات مالية إسلامية مع فرص نمو غير مسبوقة دون أي استثمار كبير، فهي تساعد المؤسسات المالية الإسلامية على توسيع نطاق وصولها إلى مئات تجار

18 - https://magnitt.com/startups/54825/ifin-services-w-l-l

التجزئة والآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام منصة تكنولوجيا مالية آمنة وقائمة على السحابة تقوم برقمنة منتجاتها الحالية وسير العمل دون أي تعطيل لأعمالها الحالية؛

3-4-9 من خلال السيطرة الكاملة على النظام، يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية الاستفادة من قناة توزيع رقمية جديدة تمد ساعات عملها وتزيد من انتشارها وتضعها في مكان عملائها، وتقلل من تكلفة إنشاء التمويل وتعزز ربحيتها وتقدم لعملائها تجربة عملاء لا مثيل لها؛

4-4-9 تقدم آيفين مثلما تم الإشارة إليه سابقا منتجين أساسيين وهما : تيسير والذي يربط المؤسسات المالية بتجار التجزئة للحصول على تمويل استهلاكي فوري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في متاجر التجزئة ومنتج تطوير والذي يسعى إلى إنشاء نظام بيئي لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال ربط المؤسسات المالية بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات والهيئات الحكومية من أج ل سلسلة التوريد وتمويل التجارة المؤتمتة بالكامل؛

5-4-9 تميز آيفين نفسها من خلال نموذج أعمالها الفريد والديناميكي إلى جانب عرض القيمة القوية، حيث تقدم لعملائها ليس فقط حلا للتكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ولكن أيضًا حزمة شاملة من الخدمات المجانية ذات القيمة المضافة التي تشمل مشاركة مختلف المشاركين (المؤسسات المالية الدولية، تجار التجزئة، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات ومكاتب الائتمان والهيئات الحكومية ...إلخ)، والتدريب (للموظفين من جميع أنواع عملاء IFIN)، والدعم الفني وتحديث البرامج؛

6-4-9 على الرغم من النمو المرتفع الذي تشهده المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنها تواجه العديد من التحديات والتي ساهمت آيفين في حلها خاصة لقطاع التمويل الإسلامي المصغر من خلال منصتها الرقمية وهي موضحة في الشكل المبسط الموالي:

الشكل رقم (6): مساعدة آيفين للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال التمويل الإسلامي المصغر

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

4-10 كيفية عمل كل من منتج تيسير ومنتج تطوير لشركة آيفين

1-4-10 كيفية عمل منتج تيسير: يعمل المنتج وفقا لسيرورة العمل التالية:

الشكل رقم (7): آلية عمل منتج تيسير لشركة آيفين

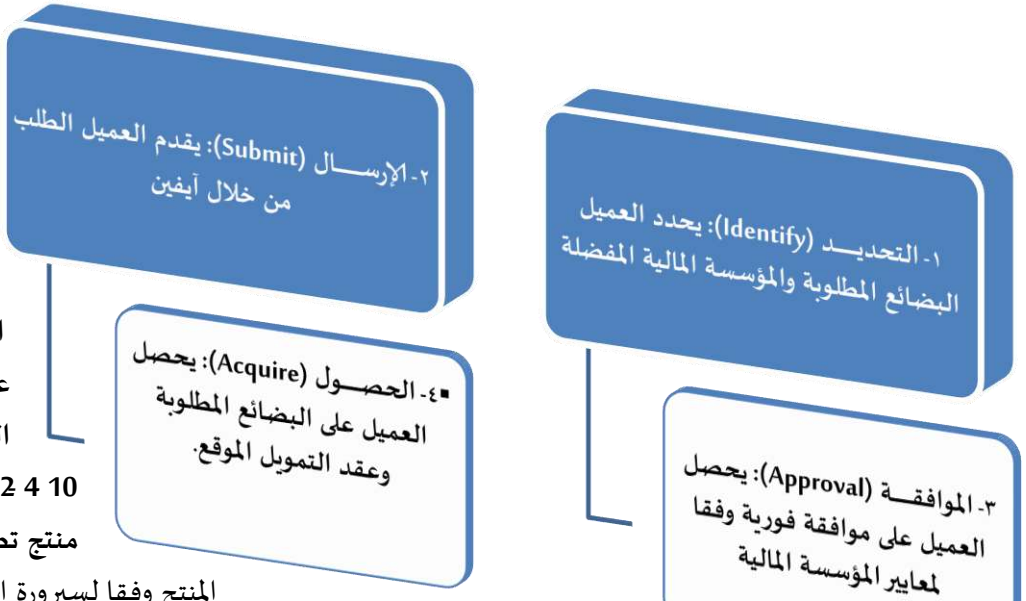

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على موقع الشركة

2 4 10 كيفية عمل منتج تطوير : يعمل المنتج وفقا لسيرورة العمل التالية:

الشكل رقم (8): آلية عمل منتج تطوير لشركة آيفين

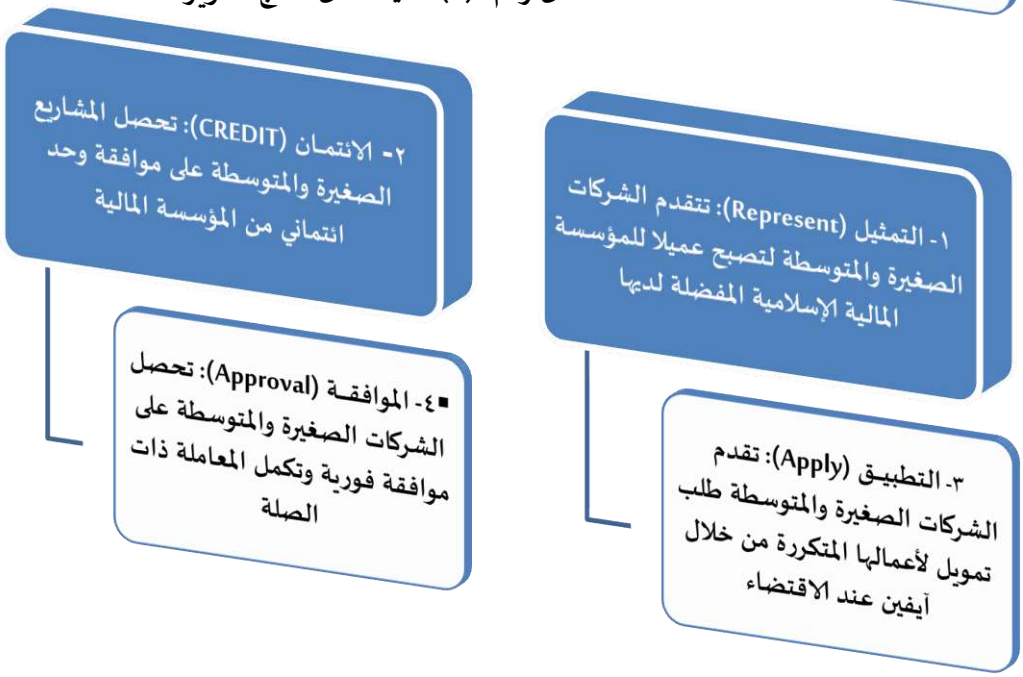

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على موقع الشركة

5 10 فوائد آيفين لأطراف المعاملة: يمكن تلخيص المزايا التي تقدمها شركة آيفين لأطراف المعاملة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): فوائد آيفين لمختلف أطراف المعاملة

طرف المعاملة	الفوائـــــد
المؤسسات المالية الإسلامية	تقدم آيفين حلولا مخصصة تستهدف أوسع قاعدة للعملاء والمستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد المؤسسات المالية الإسلامية على أن تكون حيث يوجد عملاؤها، وتمديد خدماتها حتى بعد ساعات العمل الرسمية تسمح آيفين للمؤسسات المالية الإسلامية من: - التواصل مع العملاء؛ - استمرار ساعات العمل؛ - كفاءة العملية؛ - تجربة العملاء وولائهم؛ - زيادة الربحية؛ - ميزة تنافسية؛ - تخفيض التكلفة التشغيلية؛ - تخفيض مخاطر عدم الامتثال للشريعة؛ - تخفيض المخاطر التشغيلية؛ - تخفيض متاعب العملاء؛ - الحد من تعقيد العمليات؛ - تقليص مدة التمويل.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تعزيز عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدارة المعاملات وتوفير الوقت والجهد، حيث يتم التعاون مع الموردين والمشترين من خلال حل تمويل سلسلة التوريد المتوافق مع الشريعة الإسلامية وجني فوائد الحل الآمن الآلي؛ يساعد منتج تطوير على التركيز على تنمية أعمال المؤ سسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من القلق بشأن تأمين التمويل وإهدار الموارد القيمة في كوابيس إدارية، فهو يضمن الحفاظ على دوران عجلة العمل مقابل أقل، مع إمكانية الوصول إلى مختلف البنوك والمنتجات والصفقات المصممة خصيصا لاحتياجات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تسمح آيفين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من: - سهولة الوصول والاستخدام؛ - تثبيت سلسلة العرض والطلب؛ - تحسين رأس المال العامل؛ - توليد آثار نقدية إيجابية؛ - 7/24 الوصول إلى الفواتير؛ - إدارة التدفق النقدي؛

	- أسعار جذابة؛ - تحسين وضع السيولة.
تجار التجزئـــــة	تساعد آيفين عمل تجار التجزئة على الارتفاع مع فرص مبيعات محسنة، من خلال إتاحة الاتصال المباشر بجميع المؤسسات المالية الإسلامية من خلال نقرة بسيطة على الزر والاستمتاع بعملية تمويل سلسة. لم يعد العملاء بحاجة إلى التسوق للحصول على صفقات أفضل عندما تقدم لهم الحزمة الكاملة، حيث يتم إتمام صفقات أكبر وأفضل في غضون دقائق قليلة، مما يقلل من مخاطر تغيير العملاء لآرائهم بمجرد مغادرة المتجر، حيث يساعد منتج تيسير على تزويد العملاء بتجربة تسوق تلبي احتياجاتهم، مما يجعله الوجهة الأولى. تسمح آيفين لتجار التجزئة بـ: - الوصول إلى العديد من المؤسسات المالية الإسلامية بضغطة زر؛ - تعزيز المبيعات بإمكانيات أعلى من البيع العابر والبيع السريع؛ - الوصول إلى قطاعات عملاء جديدة من خلال عرض فريد؛ - تجسيد عملية البيع على الفور؛ - المتجر الوحيد الذي يلبي جميع احتياجات العملاء؛ - تمتع بالتكنولوجيا المتقدمة مع حل فعال من حيث التكلفة وموثوق به.

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من موقع الشركة:

https://ifin-services.com/benefits/for-islamic-financial-institutions

/https://ifin-services.com/benefits/for-corporate-and-smes

/https://ifin-services.com/benefits/for-retailers

الخاتمــة:

يشمل التمويل الاسلامي حاليا أنشطة الصيرفة والتأجير وأسواق الصكوك والاسهم وصناديق الاستثمار والتكافل والتمويل الأصغر، تركز مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي بشكلٍ رئيسي في ثلاثة بلدان وهي إندونيسيا وبنغلادش والسودان. تشكل الخدمات المصرفية الإسلاميّة جزءً من المسؤولية الاجتماعية التي تضطلع بها المصارف والتي تؤثر أنشطتها على المجتمع ككل.

يعاني قطاع التمويل الأصغر من ضعف في التنظيم، كما هو الحال في بلدان أخرى من العالم النامي، والبنية التحتية المالية مفككة، الأمر الذي يتطلّب اعتماد ما يُطلق عليه نموذج "الخدمات المصرفية القروية" وبالتالي إتاحة الفرصة أمام المجتمع المحلي لتشكيل مجموعات مساعدة ذاتية أو تعاونيات من شأنها حشد رؤوس الأموال من أعضائها في ودائع الادخار ثم تقديم قروض بدون فائدة

يحقق التمويل الأصغر الإسلامي العدالة بين طرفي المعاملة، حيث يحصل كل طرف على حقه كاملا خلال فترة العقد وبعده لما يتم تطبيقه من قواعد وضوابط شرعية؛ كما تضمن هذه الأساليب التمويل في مشروعات حقيقية،

وهذا ما يؤدي إلى قي ام تنمية تفيد المجتمع في القضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من مشاكل الفقر والبطالة

يساهم التمويل الإسلامي القائم على أساس تقاسم المخاطر واستهداف الطبقات الفقيرة في تحقيق الشمول المالي، لا سيما بالنسبة للطبقات التي ترفض التعامل الربوي؛

- تساهم تكنولوجيا التمويل الإسلامي المصغر في زيادة فرص الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استغلال التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية؛
- تعتبر شركة آيفين IFIN من بين أهم شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، تقوم بتقديم حلول تقنية تربط بين المؤسسات المالية الإسلامية وتجار التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال نظام تمويل رقمي ومنتجات رائدة كمنتج تيسير وتطوير وهو ما ساهم في زيادة الشمول المالي للتمويل الإسلامي المصغر.

توصيات البحث: حتى تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية البقاء في الساحة المصرفية ومواجهة المنافسة، لابد لها أن تتماشى وعصر الرقمنة المالية من خلال:

- تبني مختلف تقنيات التكنولوجيا المالية لزيادة فعالية وكفاءة التمويل الإسلامي المصغر وبالتالي توسيع قاعدة العملاء وتحقيق هدف الشمول المالي؛
- تدريب العنصر البشري على استخدام التقنيات التكنولوجي ة الحديثة عبر المنصات الرقمية للتمويل الإسلامي المصغر؛
- ومن أجل إنجاح تجربة التمويل الأصغر سواء التقليدي أو الاسلامي، يجب أن تسمح البنوك المركزية للمصارف بإنشاء شركات للتمويل الأصغر وحثها على تأسيس فروع قائمة بذاتها متخصصة في منح التمويل الأصغر مع إنشاء مح افظ للتمويل الأصغر، واستخدام الصيرفة المتنقلة، والدخول مع شركات الاتصال لإنفاذ عمليات الادخار والتحويلات، واعتماد مشروعات ذات ميزة تنموية، وعمل التوعية الإعلامية وسط الشرائح المستهدفة بالتمويل الأصغر،

أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة

حسين محمودي، جامعة أدرار، الجزائر
صورية شنبي، جامعة المسيلة، الجزائر
السعيد بن لخضر، جامعة المسيلة

أهمية الشمول المالي في تحقيق التنميةالمستدامة

The importance of financial inclusion in achieving SustainableDevelopment

حسين محمودي، جامعة أدرار، الجزائر
صورية شنبي ،جامعة المسيلة، الجزائر
السعيد بن لخضر، جامعة المسيلة

الملخص:
تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل في التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها.

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المال ي وتحقيق إستراتيجيته والتي عملت دولا عديدة على تطبيقها، حيث عملت على ترسيخ مفهوم الشمول المالي في استراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والت أمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الكلمات المفتاحية:الشمول المالي، التنمية، الخدمات المالية، الشمول المالي الدولي.

Abstract :
The study aims to presenting concepts of financial inclusion, its importance, its objectives and its role in development, with the tremendous development of technology, and the emergence of many innovative services which have contributed to the organization and management of the operations of the financial sectors and facilitate the access to the financial services and use them.

The spread of digital technology has played an increasing role in accelerating the wheel of financial inclusion and achieving its strategy, which has been implemented by many countries and among, which has established the concept of financial inclusion in its development strategy. This study indicates that financial inclusion provides advanced and affordable financial services and products such as transactions, savings, payments, insurance, credit and other financial services in a sustainable and responsible manner.

Keywords: Financial Inclusion, Development, Financial Services,InternationalFinancial .Inclusion.

مقدمة:

نمى دور القطاع المالي تصاعديا ولعب دورا هاما في نمو اقتصاديات الدول، وقد حظي الشمول الما لي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفـز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد والعديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة، خاصة الأزمة المالية العالمية 2007-2008.

وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تعزيز ابعاد التنمية المستدامة.

الإشكالية:

الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساه م في تحقيق التنمية المستديمة بكل أبعادها، فقد تزايد اهتمام البنوك المركزية به، من هنا تطرح عدة أسئلة:

- ما المقصود بالشمول المالي وما هي أهميته في التنمية، أهدافه وأبعاده؟ ؛
- ما هو التقدم المحقق عالميا في مجال الشمول المالي، وهل هناك تحديات تعيق تحقيقه؟ ؛

أهمية واهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، اهميته اهدافه وأهميته في التنمية، كما يتم التعرف على سياساته والمجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم الاعتما د على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لوصف وتحليل ما ورد في الدراسات والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، حيث تم استخدام الدراسة المسحية لبعض المراجع والمصادر المتعلقة بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري.

<u>هيكل الدراسة</u>:للإجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

أولا- مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته في التنمية

ثانيا- المجهودات الدولية المبذولة في هذا المجال

1- مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته في التنمية المستدامة

1.1- تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي Global Financial Development Report " على أنه" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".

ويشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي Inclusion Measurement in the Arab World " إلى "تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات الما لية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين ....الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة".

وقد تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف وانتق ل من تصنيف الأفراد والمؤسسات بشكل بسيط كمشمولين أو غير مشمولين، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد . أما تعريف مجموعة العشرين G20)(والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه:"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوع ية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه :"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا".[i]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الاساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الاموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛

-جودة الخدمات والمنتجات الماليةن حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخ دمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛

-التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

2.1- أهمية الشمول المالي:

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي:[ii]

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن اتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000 امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%؛

- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخ اطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون الى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدموا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاج تماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم؛

- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لا سيما النساء بحسابات ادخار. ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60%، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم والأسماك) بنسبة 15%، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%؛

- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأ موال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47% عندما تم

تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية . أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

3.1- أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل . وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية:[iii]

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛

-تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛

-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

4.1- أبعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي : سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء . حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي:[iv]

أ- للوصول للخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

-عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

-عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛

-حسابات النفوذ الالكترونية؛

-مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ب- استخدام الخدمات المالية : يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام ال عملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

-عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

-نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ج-جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جو دة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

-**القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

-**الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية . ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

-**الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

-**حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

-**التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

-**المديونية أو السلوك المالي :** وهيسمةهامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

-**العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

5.1- سياسات الشمول المالي:

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الف قراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من : الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية . في حين الحلين المتبقيين هما : حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي.

ونشيرالى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:[٧]

أ- **الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا . مثل هذه السياسات تعتبرنفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي . إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء الت حويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وق مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

ب- **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة الم عاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا . حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام 2004.

ج- **تنويع مقدمي الخدمات :** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه، تدعمبإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

د- **إصلاح البنوك الحكومية :** في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء . حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 % من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأ داء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط . من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

هـ-**حماية المستهلك :** تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهمعلى حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية . بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استد امة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

و- **سياسة الهوية المالية :** في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض ال قروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان . والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق

المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض . ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من ا لحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

6.1- دور الشمول المالي في التنمية المستدامة:

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتص اد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية . وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال . لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنو ات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتي ح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية،ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.[vi]

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية . وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر . ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OEDC) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد و/أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال

زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم. لذا أصبح من المعترف به عالميا أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيا ومكملا أساسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي.[vii]

7.1- العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

تنظر الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن الشمول المالي له دور كبير في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.وتم ملاحظة ذلك في اكثر من 90 دولة نامية حيث أن أكثر من 75% من سكان العالم الذين ليس لديهم حسابات بنكية قاموا بالتوقيع في إعلان مايا عام 2011. ومن جهة اخرى حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية مجدية جدا حيث تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم، حيث وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي عام 2019 أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وبالفعل وضعت أكثر من 80 دولة أهداف رسمية مالية لتحقيقه وذلك بسبب أثاره الاقتصادية وتحقيقه للاستقرار المالي المنشود.

أشار تقرير صندوق النقد العربي عام 2019 أنه من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بوجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لاتزال مستبعدة من الخدمات المالية. في نفس السياق لنفس التقرير فإن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى وجود قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي . كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية حيث يلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والإلتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

أيضا فيما يخص الإلتزامات فإن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10% من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي لإلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ث مانية نقاط في المئة . كما تبين ان المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها، إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المخرون وخاصة الكبار منهم بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا . ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عد د أكبر من الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق

الشمول المالي وبهذا فإن تحقيق نطاق اوسع من الشمول المالي في الودائع المصرية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيو لة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام ويؤدي إلى توجيه الأرصدة الخاصة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.

فيما يخص الأصول فإن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة ال شمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية، وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة . كما انه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي، والشركات تعد بدائل غير مجد ية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي. ومن أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسيل الأموال، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار.[viii]

2- واقع الشمول المالي والجهود الدولية في ذلك

1.2- التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي:

لعبت الخدمات المصرفية دورا مهما في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة في بلدان مثل كينيا والفلبين وتنزانيا، وزادت البرازيل من إمكانيات الوصول إلى ا لخدمات المالية لأناس يعيشون في المناطق النائية من خلال تعزيز أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية، أي الخدمات المالية التي تقدمها نيابة عن البنوك متاجر التجزئة ومحطات البنزين ووكلاء على درجات نارية وقوارب في نهر الأمازون . حيث انخفضت تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها في البلدان الفقيرة لاسيما تلك التي توجد بها مناطق نائية قليلة السكان، وبالتالي تستفيد من إتاحة الخدمات المالية خارج فروع البنوك.

حققت الكثير من البلدان تقدما في توسيع استخدام الحسابات المصرفية بين الفقراء والنس اء والشباب وسكان الريف حتى بدون استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وثبت فعالية بعض السياسات بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، والإعفاء من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الإلكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية.[ix]

2.2- التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي:

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مازال ملايين من تلك الحسابات خاملة، وما يبعث على القلق بدرجة أكبر أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وان تعزيز الائتمان دون

مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي [x]. من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2019 إلى وجود عدد من التح ديات التي تواجه لنظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن أبرز هذه التحديات في:[xi]

-عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

-ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛

-غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

-بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات والسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

3.2- أهمية تعزيز الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تحق يق مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، ويمكن سرد أثار زيادة مستويات الشمول المالي في المحاور التالية:[xii]

أ- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية : توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

ب- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث أن مزيدا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات . كما يعزز هذا التنويع من

استقرار النظام الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

ج- **تعزيز قدرة الأفراد الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم** : أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد عل ى استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليمبالإضافةلتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص

الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

د- **أتمتة النظام المالي :** توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامه ا للمزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال مطلع القرن الواحد والعشرون . ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، كما ان أتمت ة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

4.2- تزايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011، رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، حيث يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة اكبر . وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية سواء أكانت رقمية أم تناظرية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحسابات لديهم متدنية.

فامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية الم ستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية، كما يؤدي الاتصال بالانترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية أنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية، حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية قد تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى زيادة يسر تكلفتها. في عام 2019 بلغ عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف مح مولة عالميا حوالي 1 مليار شخص أي ثلثي مجموع البالغين، ففي الهند والمكسيك هناك أكثر من 50% ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم

هواتف محمولة وفي الصين تصل هذه النسبة إلى 82%. حيث أن عدد أقل من البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالانترنت بطريقة ما، سواء من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المنزلية أو مقاهي الانترنت أو أي طريقة أخرى . وعالميا تبلغ النسبة نحو الربع لكن كما هو الحال بالنسبة للحسابات تكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية سواء الهواتف المحمولة بمفردها أو هي والانترنت معا، أقل بين النساء والبالغين الأشد فقرا، والاشخاص الاقل تعليما والفئات الأخرى المحرومة عادة[xiii]

5.2- دور مجموعة البنك الدولي:

يعد تعميم الخدمات المالية ركيزة أساسية لبلوغ هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، وقد أطلق رئيس مجموعة البنك الدولي دعوة للعمل بغرض تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2022. ويعني ذلك ضرورة إتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدمها النظام المالي الرسمي مثلا من خلال بطاقات الخصم أو الهواتف المحمولة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإصلاحات طموحة تقودها البلدان المعنية، ومن خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نماذج الأعمال ومن خلال المبادرات بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى التوسع السريع في إمكانيات الحصول على الخدمات المالية، وبفتح حساب جاري يمهد الطريق للحصول على مجموعة أوسع نطاقا وأكثر ملائمة من الخدمات المالية.

6.2- مؤشرات تطور الشمول المالي في العالم:

أظهرت بيانات البنك الدولي لعام 2019 أن حوالي نصف البالغين في العالم، أي ما يعادل 2 مليار نسمة لا يحصلون على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة 70% منهم من سكان الدول النامية وأنه مازال 75% من سكان الدول العربية، أي ما يعادل 182 مليون من البالغين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وأظهرت البيانات أيضا أن 25% فقط من الفقراء البالغين في العالم(ممن يكتسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم) يدخرون أموالهم في مؤسسات مالية رسمية، ويعد بعد المسافات وارتفاع التكاليف والمتطلبات البيروقراطية المرهقة من أهم الأسباب وراء عدم تعامل 75% من الفقراء البالغين في العالم مع المؤسسات المالية.

وتشير آخر البيانات المتاحة لعام 2019 أن نسبة البالغين ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية في العالم هي 69%، وبلغت النسبة بين النساء 58% وبين أفقر 40% من السان 46%، وعلى مستوى الدول النامية فقد بلغت نسبة المشاركة لجميع البالغين 60% وللنساء 50 % ولأفقر 40% من البالغين 46%. وعلى مستوى مجموع الدول بلغت نسبة من لديهم حساب 96% من البالغين في دول منظمة التعاون والتنمية، وكانت نسبة الذكور والإناث متساوية، كما أن المشمولين ماليا لأفقر 40% من السكان بلعت 91%. واحتلت دول شرق آسيا والباسيفيك المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة من لديهم حساب 73% من إجمالي البلغين، وانت نسبة النساء اللواتي امتلكن حساب مصرفي متقاربة مع مثيلتها لدى الرجال، حيث بلغت 67%.[xiv]

7.2- ضرورة إستراتيجية وطنية للشمول المالي:

نظرا لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في توعيتهم وتثقيفهم ماليا وتمكينهم من الإدماج والو صول إلى المنتجات والخدمات المالية بشكل يسير، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي في عدة مبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الشمول المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة وذلك بهدف تجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في هذه تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، والتي تشمل الهيئات الرقابية ف ي القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق تعمل سلطات النقد والهيئات المالية حاليا على قيادة الجهود لبناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي معظم الدول وذلك ضمن خطة واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20 والبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول المالي AFI .

ويكمن الهدف الأساسي من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي لأي في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة، وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤى ضمن استراتيجية وطنية للشمول المالي تشمل كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق الشمول المالي.[xv]

ومن الأه داف الرئيسة للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة:[xvi]

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لت حسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

خاتمة:

يوفر الشمول المالي تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدف وعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، فحسابها يسمح بالادخار وتبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات وفي مواجهة الأزمات المالية.

فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية ذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية، وقد ساعد في ذلك التطور التكنولوجي الصارخ خاصة في السنوات القليلة الماضية، مما عمل على انتشار التكنولوجيا المالية الرقمية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية في كل مكان، وبين ك ل أنواع المؤسسات والشركات الكبيرة أو الصغيرة ورجال الأعمال والتجار وحتى الأفراد العاديين.

[i]- سمير عبد الله واخرون، (الشمول المالي في فلسطين)، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس"، القدس ورام الله، 2016.

[ii]- جامع ياسر، (المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، الاردن،العدد02، 2014.

[iii]- أبو دية ماجد،(دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني)، مذكرة ماجستير، جامعة الازهر، غزة: فلسطين، 2016، ص 19.

[iv]- سمير عبد الله واخرون، مرجع سابق، ص ص 10-16.

[v]- Haning A and Jansen S, Financial report and Financial Stability: current policy issues; Washington. The World Bank.2010.

[vi]- www.cgap.org/topics/financial-inclusion.

[vii]- سمير عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص20.

[viii]- صندوق النقد العربي، (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي)، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي، 2019.

[ix]- البنك الدولي، التقرير السنوي، واشنطن، 2019، www.worldbank.org

[x]- المرجع نفسه.

[xi]- صندوق النقد العربي،(فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية)، ورقة عمل في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت،01 اكتوبر 2012.

[xii]- إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، فيفري 2016، السلسلة الثامنة، العدد 07.

[xiii]- اسلي ديميرجوتش، كونت واخرون، (قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، عرض عام، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، مجموعة البنك الدولي، 2017.

[xiv]- صندوق النقد العربي، ، مرجع سابق، 2019.

[xv]- www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.

[xvi]- المرجع نفسه.

تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

-تجارب بعض الدول العربية-

ط. د فاتح ميرود، د، ابراهيم دوار
مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية

تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية

-تجارب بعض الدول العربية-

Enhancing the Digital Financial Inclusion a Strategic Option to realize Sustainable Development in Arab Countries

- Some Arab Countries Experiences –

ط.د فاتح ميرود،مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية

د. ابراهيم دوار، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية جامعة غرداية

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار استراتيجي بهدف تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، من خلال تسليط الضوء على جهود الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة ومواجهة تحديات الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولنجاح جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي الرقمي من أجل تحقيق أهداف ال تنمية المستدامة توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات على صعيد السياسات التي يتعين العمل عليها لضمان مستويات أكبر من الشمول المالي الرقمي المسؤول والمستدام والمتمثلة في دعم البنية التحتية الرقمية والمالية، و دمج الشمول المالي في الإستراتيجيات والرؤى الوطنية، وت بني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي، والموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي، و تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية، والتركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية، مع متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي الرقمي؛ التنمية المستدامة، الخدمات المالية الرقمية؛ الثقافة المالية؛الدول العربية.

Abstract:

This study aims at elucidating the significance of digital financial inclusion a strategic option to realize sustainable development in Arab countries, though highlighting the efforts of Arab countries in the scope of enhancing digital financial inclusion to underpin sustainable comprehensive economic development, and to encounter poverty, unemployment and realizing social justice. For these Arab countries to succeed in enhancing to realize the objectives of sustainable development, this study sets a set of recommendations at the level of policies needed to work on to guarantee higher levels of digital financial inclusion, being responsible and sustainable. This last can be in underpinning digital and financial infrastructure, and in incorporating financial inclusion in national strategies and visions, and thorough adopting an organizational and control context supporting the digital financial inclusion. Besides balancing innovation and perils of realizing digital financial inclusion, along with adopting an encouraging environment for digital financial service providers of and focusing upon increasing the levels of financial culture, with a continuous advance towards a digital financial inclusion.

Keywords: Digital Financial Inclusion; Sustainable Development; Digital Financial Services; Financial Culture; Arab Countries.

توطئة (مقدّمة):

يحضى موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي الرقمي، باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم ، يأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتح سين الوصول للخدمات المالية الرقمية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستوى المعيشة . وتعزز هذا الاهتمام مع إقدام الأُطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G20) على تبني موضوع الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في برام ج التنمية الاقتصادية العالمية . كما عززت الدراسات والبحوث العديدة القناعة الراسخة حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي الرقمي والمرتبط بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى ، ولا شك أن التطورات الراهنة وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة للشمول المالي والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات الرقمية، وتوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هو دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما ماهية الشمول المالي الرقمي؟
- ✓ ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؟
- ✓ وما هي أهم تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

1- أهمية الدراسة:

يأتي الشمول المالي الرقمي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. إضافة لما سبق يساعد الشمول المالي الرقمي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل .

أهداف الدراسة:2-

تكمن أهداف الدراسة من خلال:

- ✓ الوصول إلى تعريف شامل للشمول المالي الرقمي؛
- ✓ محاولة التعرف علىواقع الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي؛
- ✓ إبراز تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

3- هيكل الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى محورين أساسيين، في المحور الأول تناولنا الأدبيات النظرية للشمول المالي الرقمي، أما في المحور الثاني تطرقنا إلى واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

I- المحور الأول: الأدبيات النظرية للشمول المالي الرقمي

سنستعرض في هذا المحو ر الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي حيث سنطرق إلى تعريف الشمول المالي الرقمي، أهميته وآلية عمله بالإضافة إلى مبادئه.

I-1- تعريف الشمول المالي الرقمي

تزايد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح الشمول المالي الرقمي بدلاً من مصطلح الشمول المالي، خاصة من قبل مجموعة العشرين (G20) نظرا لأهمية الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي.

تعرف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول العالمي (AFI) الشمول المالي بأنه"الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وش فاف وبتكاليف معقولة ". (حسيني، 2020، صفحة 100).

و يعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المخلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 106).

أما الشمول المالي الرقمي فيعرف على انه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطر يقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم.(CGAP, 2015) .

وتعرف مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي الشمول المالي الرقمي "أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين مالياً والمحرومين من الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات " (Alliance for Financial Inclusion, 2018).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

I-2- أهمية الشمول المالي الرقمي

يتيح الشمول المالي الرقمي التقليل من الاعتماد على طرق التم ويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، مما يساعد علىتقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات فئات المجتمع الغير مشمولة مالياً.

من جهة اخرى، يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، وهو ما تظهر أهميته بشكل خاص في الظروف الاستثنائية مثل التي شهدها العالم بسبب انتشار جائحة كوفيد-19.

كما أن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي الرقمي تساعد كذلك على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما تلك المتعلقة بخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة. (طلحة و الفران، 2020، صفحة 1).

I-3- آلية عمل الشمول المالي الرقمي

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات و الائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية.

تعمل نماذج الا عمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات ماليةٍ منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة اكبر إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد . (طلحة و الفران، 2020، صفحة 2).

I-4- مبادئ الشمول المالي الرقمي

تبنت دول مجموعة العشرين (G20) في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الاجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لت وفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين مالياً، واستكمالاً لجهودها في هذا الإطار، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية الرفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية، كالآتي:(GPFI, 2020) .

I-4-1 ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة

- المبدأ الأول: دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤ ولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

- المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائم للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هـ>هـ الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

I-4-2 تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

- المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الإستراتيجيا ت الوطنية .

I-4-3 تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

- المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية،التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

I-4-4 تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

- المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والموسطة.

II- المحور الثاني: تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

سنتطرق في هذا المحور إلى واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى استعراض بعض تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة

II-1 واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

تعول الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، لا سيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولات مالياً 22%، ولا تتوفر لنحو 9% من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية. (صندوق النقد العربي، 2019).

بناءاً على ما سبق، تركز حكومات الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لا سيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي (صندوق النقد العربي، 2020).

الشكل رقم (1): نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ إلى إجمالي السكان البالغين (2017)

المصدر: البنك الدولي (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

يشير الشكل (1) إلى نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى اجمالي السكان البالغين ، حيث حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الأنترنت والهاتف المحمول قي المعاملات مالية والمصرفية وهي: الإمارات (46.6%)، البحرين (29%)، الكويت (23.8%)، السعودية (25.7%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى مابين (1.5%) في المغرب و (7.9%) في ليبيا.

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الالكتروني في التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الالكتروني والشمول المالي.

الشكل (2): نسبة البلغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية (%)

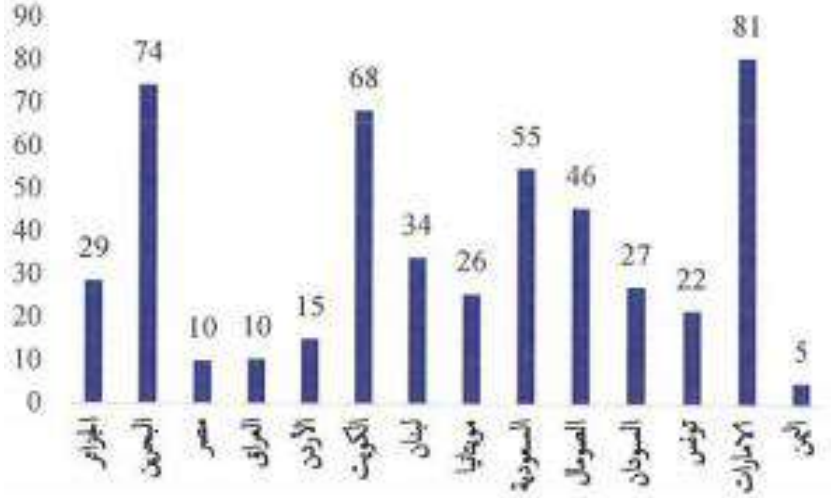

المصدر: البنك الدولي (2017) قاعدة بيانات الشمول المالي

يشير الشكل (2) إلى نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية ، حيث حققت أربع دول عربية نسب تفوق 50% في استخدام أدوات الدفع الالكتروني في المعاملات اليومية وهي: الإمارات (81%)، البحرين (74%)، الكويت (68%)، السعودية (55%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى مابين (5%) في اليمن و (46%) في الصومال.

الشكل (3): نسبة البلغين المشمولين مالياً ويستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية (%)

المصدر: البنك الدولي (2017) قاعدة بيانات الشمول المالي

يشير الشكل (3) إلى نسبة البالغين المشمولين مالياً ويستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية، حيث تعد هذه النسبة ضعيفة في كل الدول العربية إذ لم تتجاوز نسبة 12%.

2- تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لتحقيق التنمية المستدامةII

أبدت الدول العربية اهتماماً كبيرا بدعم وتعزيز الشمول المالي كونه ذو علاقة وثيقة برفع معدا النمو الاقتصادي للدول، كما بات عاملاً مساعداً لهذه الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و تتبنى الدول العربية خططاً على المستوى القطاعي والمؤسسي تتضمن رؤى خاصة ببعض القطاعات الاقتصادية أو الجهات العاملة في الدولة وعلى مستوى البنوك المركزية تتمثل أولويات التحول الرقمي في مواكبة التطورات في مجال التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز الأمن السبراني بهدف التخطيط الإستراتيجي في تعزيز الشمول المالي، وتوفير الحماية اللازمة لمستخدمي التقنيات المصرفية، وبناء الثقة بينهم وبين مقدمي الخدمات المالية الرقمية والحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني، وتعزيز حماية المستهلك المالي وتعميق الثقافة المالية والمصرفية ، ودعم الحوكمة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. (طلحة، التخطيط الاستراتيجي في الدول العربية، 2020).

وتحرص معظم الدول العربية على دعم وتعزيز الشمول المالي الرقمي في سياق الإستراتيجيات المتبناة للتحول الرقمي، ويعتبر الأردن من الدول العربية ذات تجارب رائدة في عملية التحول الرقمي وتوظيفه لصالح تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة، ففي إطار مبادرة النقود الإلكترونية التي يتبناها البنك المركزي الأردني، حصلت الأردن على منحة لتمويل مشروع أتمتة عمليات الدفع للمستفيدين من المؤسسة العسكرية الاستهلاكية من عاملين متقاعدين الب الغ عددهم ما بين 300 إلى 500 ألف مستفيد بواسطة المحافظ الالكترونية، وتزويد كافة فروع المؤسسة الإستهلاكية العسكرية بأجهزة نقاط بيع حديثة تمكنهم من الدفع بواسطة المحافظ الالكترونية عبر تقنية (QR) وتمكين المؤسسة من إيداع حوافز مادية وتقديم خصومات عبر تلك المحافظ . إضافة إلى توقيع اتفاقية أخرى لتطوير نظام الكتروني لقبول دفعات المنتفعين من برنامج الغذاء العالمي، الاردنيين واللاجئين، لدى شبكة التجار الخاصة بالبرنامج، بالتعاون والشراكة مع شركة (MEPs) عن طريق المحافظ الالكترونية. (البنك المركزي الاردني، 2020).

وفي مصر يعزز البنك المركزي المصري من أنشطة التقنيات المالية لدعم القطاع المالي والتحول الرقمي في مصر، تضمنت تجربة جمهورية مصر العربية في مجال التقنيات المالية الرقمية، إطلاق البنك المركزي المصري إستراتيجيته المتكاملة للتقنيات المالية الحديثة والابتكار في مارس 2020، بهدف تحويل مصر إلى مركز معترف به عالميا في مجال صناعة التقنيات المالية الرقمية ، تركز الإستراتيجية على تلبية احتياجات القطاعات غير المصرفية والمحرومة من الخدمات من خلال معالجة التحديات الوطنية، وتمويل الشركات الصغير والمتوسطة عبر الحدود، وتنظيم جميع الأنشطة ذات الصلة بالتقنيات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي الرقمي. (الخير، 2020، صفحة 15).

وفي المملكة العربية السعودية و في إطار رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تطوير القطاع المالي ودعم ريادة الأعمال، أطلق البنك المركزي السعودي (SAMA) مبادرة (Fintech Saoudi)، التي تهدف إلى دعم النظام البيئي للتقنيات المالية والترويج للمملكة لتصبح مركزاً رائداً للإبتكار، يحتضن نظاماً بيئياً مزدهراً ومسؤولاً عن البنوك والمستثمرين والشركات والجامعات ومؤسسات الدولة، وبالتالي يساهم في دعم وتعزيز الشمول المالي الرقمي وزيادة المعاملات الرقمية. (الخير، 2020، صفحة 13).

وفي المملكة المغربية وعلى غرار إستراتيجية المغرب الرقمي 2020، شهد قطاع الاتصالات في المغرب عدد من الإصلاحات الخاصة بفتح باب المنافسة للقطاع الخاص، إضافة إلى بعض التعديلات التشريعية بما يواكب ضمان التغيرات الرقمية العالمية بالاستفادة من استراتيجية المغرب الرقمي 2020، أما على المستوى المؤسسي، فقد أنشأ المغرب وكالة التنمية الرقمية بغرض نجاح الإستراتيجية . في هذا الإطار، تهدف استراتيجية المغرب الرقمي إلى جعل المغرب مركزاً إقليمياً لتقنية المعلومات والاتصال، بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي . (طلحة و الفران، 2020، صفحة 6).

وفي جمهورية الصومال بدأت الخدمات المالية القائمة على الهواتف المحمولة في شهر فبراير عام 2020 مع تطوير منصة للدفع عبر الهاتف المحمول، ساهمت في زيادة الشمول المالي وازدهار سوق الخدمات المالية القائمة على الهواتف المحمولة بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي . فحسب تقرير صادر عن البنك المركزي الصومالي في عام 2018، بلغ عدد المعاملات عن طريق استخدام النقود عبر الهاتف المحمول حوالي 155 مليون وبلغ متوسطها نحو 2.7 مليار دولار أمريكي شهرياً .هذه التحويلات متوفرة بالأساس بالدولار الامريكي ويستخدم 73% من السكان الذين تزيد اعمارهم عن 16 سنة الخدمات المالية عبر الهاتف النقال، بنسبة انتشار بلغت 83% من سكان المناطق الحضرية و 72% في المناطق الريفية . (طلحة و قعلول، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية : الواقع والتحديات، 2020، صفحة 40).

وفي السودان حيث يعتبر انضمام السودان إلى تحالف الأمم المتحدة للمدفوعات الرقمية بمثابة دفعة قوية وحافز لدعم الاقتصاد السوداني ونموه من خلال تبني نظم التحويلات الرقمية التي تتيح تقديم الخدمات الرقمية في مختلف نواحي الحياة اليومية بدلاً عن المعاملات اليدوية التقليدية بما يضمن تعزيز مستويات الشمول المالي الرقمي في الدولة، ودعم التحويلات النقدية المباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود، حيث من المتوقع أن يستفيد السودان من انضمامه إلى التحالف في عدة جوانب منها الحصول على الدعم المالي والفني.

وتتبنى الحكومة السودانية رؤية " برنامج الدخل الأساسي شبه الشامل الرقمي " الذي من المتوقع أن يستفيد من خلاله أكثر من حوالي 30 مليون مواطن من الدعم الذي ستوفره الحكومة بطريقة سريعة وآمنة . يمثل البرنامج الذي سيُقدم بعدة آليات الركيزة الأساسية لبرامج الحماية الاجتماعية، ومن بين هذه الآليات التأمين الصحي و التحويلات

المالية والدعم الحكومي المباشر لخلق فرص العمل التي تؤثر بصورة مباشرة في خفض حدة الفقر وزيادة النمو الاقتصادي. (طلحة و قعلول، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، 2020، الصفحات 39-40).

وفي جزر القمر تسعى الاستراتيجية الرقمية إلى ترسيخ الاطار القانوني والمؤسسي لاستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

خاتمة

اهتمت هذه الورقة بدراسة دور الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، وفي هذا الإطار تناولت المفاهيم المختلفة للشمول المالي الرقمي أهميته مبادئه وآلية عمله، كما تناولت واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى بعض تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

1- الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسسات ه وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

2- يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، و يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، ويساعد على تقديم الخدمات ا لمالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً.

3- تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في إطلاق المؤسسات المالية لمنصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين.....الخ.

4- تتمثل مبادئ الشمول المالي الرقمي في: ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة، وتعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة، وتعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية، وتعزيز المعرفة الرقمية و المالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر.

5- تركز الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الالكترونية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

6- من خلال ما سبق يتضح الدور الكبير للشمول المالي الرقمي في دعم نفاذ الجميع إلى الفرص وتمكين الحكومات من التحرك باتجاه النمو الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

في إطار بذل الدول العربية للمجهودات المتوصلة للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات المالية، هناك مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات التي يتعين العمل عليها لضمان مستويات أكبر من الشمول المالي الرقمي المسؤول والمستدام وهي:

- دعم البنية التحتية الرقمية والمالية.
- ضرورة دمج الشمول المالي في الإستراتيجيات والرؤى الوطنية.
- ضرورة تبني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي.
- الموازنة بين الإبتكار والمخاطر لتحقيقي الشمول المالي.
- تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية.

- التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية.
- متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1) البنك المركزي الاردني. (2020). مبادرة النقود الالكترونية. الأردن.

2) الوليد طلحة، و سفيان قعلول. (2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية : الواقع والتحديات. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

3) الوليد طلحة، و صبري الفران. (2020). الشمول المالي الرقمي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

4) الوليد طلحة.(2020). التخطيط الاستراتيجي في الدول العربية. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

5) جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية . مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، 15(23)، الصفحات 97-114.

6) صندوق النقد العربي. (2019). النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة . أبوظبي: صندوق النقد العربي.

7) صندوق النقد العربي. (2020). التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. أبو ظبي.

8) صورية شنبي، و السعيد بن لخضر . (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية . مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(2)، الصفحات 104-129.

9) نفيسة الخير. (2020). التقنيات المالية الحديثة (كتيب). أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

المراجع باللغة الأجنبية

1) Alliance for Financial Inclusion. (2018). Kuala Lumpur.

2) CGAP. (2015). Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth. Retrieved from www.cgap.org/research/puplication/digital-financial-inclusion.

3) GPFI. (2020). G20 2020 Financial Inclusion Action Plan. Global parnership and Financial Inclusion.

ملحـــق

أهداف التنمية المستدامة 2030

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنى تتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الإبتكار.
10. الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على النحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهو الأراضي وعكس مساره، ووقف فقان التنوع البيولوجي.
16. السلام والعدل والمؤسسات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

قائمة المصطلحات*

- الاستدامة: تعني الاستمرار والتجدد، وتتطلب التوفيق بين المطالب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.
- التنمية المستدامة : تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد بما يساهم في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.
- استراتيجيات الشمول المالي: قيام الحكومات بتصميم وتنفيذ خطط عمل لتحقيق أهداف الشمول المالي.
- الثقافة المالية: قدرة الفرد على فهم المبادئ المالية الأساسية (على سبيل المثال الفائدة البسيطة والمركبة، القيمة الزمنية للنقود).
- المعرفة المالية: قدرة الشخص على معرفة ما يريد، ومميزات ما يعرض عليه من منتجات مالية.
- نظم الدفع : نظام يستخدم لتسوية المعاملات المالية من خلال تحويل القيمة النقدية.
- الخدمات المالية الرقمية: استخدام التقنية المتطورة في تقديم الخدمات المالية.

* استناداً إلى التعريفات المفاهيمية الصادرة عن المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، البنك الدولي).

دور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي
دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل

د.بوعتلي محمد، د. بوعباش سهام
المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

دور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي
دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل

Le rôle de l'inclusion financière dans l'activation des dimensions du développement durable dans les pays du Maghreb: une étude économétrique utilisant les données du Panel

د. بوعتلي محمد، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي
د. بوعباش سهام ، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس دور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة لدول المغرب العربي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل)، حيث بينت نتائج الدراسة أن للشمول المالي تأثير إيجابي على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي، حيث أن تعزيز الشمول المالي في هذه الدول يساهم من جهة في تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى زيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى خلق الثروة و دعم النمو الاقتصادي، كما يساهم من جهة أخرى في الحد من الفقر وعدم المساواة، توفير فرص العمل، إرساء العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بالتنمية البشرية، مما يساهم بصفة مباشرة في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

الكلمات المفاتيح: الشمول المالي؛ التنمية المستدامة؛ دول المغرب العربي؛ بيانات البانل.

Résumé

Cette étude vise à mesurer le rôle de l'inclusion financière dans l'activation des dimensions du développement durable pour les pays du Maghreb, et pour atteindre cet objectif, la méthodologie des données de séries chronologiques transversales (données de panel) a été utilisée. Les résultats de l'étude a montré que l'inclusion financière a un impact positif sur les dimensions économiques et sociales du développement durable dans les pays du Maghreb, car le renforcement de l'inclusion financière dans ces pays contribue d'une part à renforcer la stabilité financière, en plus d'augmenter le financement des petites et les moyennes entreprises, ce qui conduit à la création de richesse et au soutien de la croissance économique, et d'autre part, elle contribue à réduire la pauvreté et les inégalités, en offrant des opportunités Travail, en instaurant la justice sociale, en plus de soutenir les petites et moyennes entreprises qui ont une relation avec le développement humain, qui contribue directement à activer la dimension sociale du développement durable.

Mots-Clés : L'inclusion financière; Le développement durable; Pays du Maghreb; Données du panel.

مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بموضوع الشمول المالي في السنوات الأخيرة، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بحيث كانت هذه الأزمة بمثابة الانطلاقة الفعلية للبرامج الحكومية من أجل تعزيز الشمول المالي، كما تزايد الاهتمام به مع التقدم التكنولوجي، و ظهور الرقمية المالية، التي سمحت بتوفير الخدمات المالية بسرعة وبتكلفة منخفضة، ما سمح بتعزيز الشمول المالي، الذي يهدف أساسا إلى إتاحة واستخدام جميع الخدمات المالية والمصرفية من خلال النظام المالي الرسمي.

في نفس السياق ف إن تحقيق الشمول المالي، يضمن تطوير المؤسسات المالية، كما يسمح بتحقيق التنافسية في القطاع المالي، مما يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في دعم النمو الاقتصادي، كما أن له تأثيرات جد إيجابية على الجانب الاجتماعي، من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل، وإرساء العدالة الاجتماعية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال أهم بعدين لها، والمتمثلين في البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار، و لأهمية موضوع الشمول المالي في دول المغرب العربي، ارتأينا في هذه الدراسة أن نقوم بقياس الدور التي يساهم به الشمول المالي في تحقيق وتفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي ، ولهذا تبلورت إشكالية هذه المساهمة البحثية في السؤال التالي:

ما هو الدور الذي يضطلع به الشمول المالي في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة، وعلى منهج الاستدلال الإحصائي لقياس درجة مساهمة الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

كذلك فقد قسمت هذه الدراسة إلى جزئين، تناولنا في الجزء الأول الإطار المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة، أما الجزء الثاني فقد تناولنا دراسة قياسية لدور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

I- الإطار المفاهيمي للشمول المالي والتنمية المستدامة:

سنتطرق في هذا الجزء النظري من دراستنا إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي والتنمية المستدامة.

1. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

سنتناول في هذا الإطار كل من مفهوم الشمول المالي، أبعاده، الشروط الأساسية لمكوناته، بالإضافة إلى أهميته.

1.1. مفهوم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين، و بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (دردور و حركات، 2020، صفحة 4)

كما يعرف أيضا بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتيا جات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية . (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 1)

في نفس السياق يمكن تعريف الشمول المالي بأنه عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية ا لخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق الطرق القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك، بما في ذلك التثقيف و التعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية، وكذلك الشمول الاقتصادي و الاجتماعي. (البرادعي، 2015، صفحة 3)

2.1. أبعاد الشمول المالي:

نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي (Demirgue, Kunt, & Klapper, 2012, p. 3)

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- ❖ النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- ❖ النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزارعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار و العواصف).

3.1. الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي:

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي : (بن رجب، 2018، صفحة 2)

- **الفائدة والملائمة:** اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
- **الاتساق:** ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان؛
- **التوازن:** تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
- **البراغماتية:** الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد؛
- **المرونة:** ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، و بالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤش ر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/أو استخدام مؤشرات بديلة؛
- **الطموح:** قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد، مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح ا لمبني على دينامكية الشروط الأساسية.

4.1. أهمية الشمول المالي:

إن اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الادخار، كما تكمن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها في تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل. وهناك منافع عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالي ة عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. (نيفين، 2018، صفحة 4)

كذلك فإن للشمول المالي أهمية كبيرة تتجلى في ما يلي: (دردور و حركات، 2020، صفحة 5)

- تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب؛

- التركيز على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الضغر للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها؛
- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛
- يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

سنتناول في هذا الإطار كل من مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أبعادها.

1.2. مفهوم التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة العديد من التعاريف من أهمها نجد:

❖ **تعريف البنك الدولي :** هي التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري، وتعتبر التنمية المستدامة حلقة الوصل التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل؛ (بوعشة، 2008، صفحة 4)

❖ **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية** : التنمية المستدامة تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.(Beitone & D'autres, 2001, p. 27)

2.2. أبعاد التنمية المستدامة:

إن الوصول إلى التنمية المستدامة يتطلب بشكل أساسي تحقيق الأبعاد الأساسية الثلاثة المتمثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

- **البعد الاقتصادي :** يتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، فالنمو الاقتصادي يجب أن يتحقق بشكل يتضمن قيمة الأصول البيئ ية والمحافظة على رأس المال الطبيعي . (كربالي و حمداني، 2010، صفحة 6)
- **البعد الاجتماعي :** يركز البعد الاجتماعي على تنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليمية والثقافية، زيادة قدرة المجتمع على التغلب على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. (Louis & autres, 2014, p. 189)
- **البعد البيئي:** يركز هذا البعد في التنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في ح الة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي . (مرزوك، الشمري، و آخرون، 2016، صفحة 520)

II- دراسة قياسية لدور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي:

1. تقديم معطيات الدراسة:

1.1. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام منهج بيانات البانل (بيانات السلاسل الزمنية المقطعية) لقياس دور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، وعلى البرنامج الإحصائي R لتحليل وتقدير نماذج الدراسة.

2.1. عينة وفترة الدراسة:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2004 إلى سنة 2019، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات التي تم الاعتماد عليها، كما شملت عينة الدراسة دول المغرب العربي والممثلة بثلاثة دول هي الجزائر، تونس والمغرب.

3.1. مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي . (البنك الدولي، 2021)

4.1. متغيرات الدراسة:

إن قياس دور الشمول المالي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في دول المغرب العربي يتطلب منا كمرحلة أولى التعريف بمتغيرات الدراسة ، حيث اعتمادنا في هذه الدراسة القياسية على عدة متغيرات قمنا بعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (1): المتغيرات المكونة لنماذج الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	البيانات المعبرة على المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير	البيانات المعبرة على المتغير
IF	الشمول المالي	عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	HDI	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنمية البشرية السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
		عدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	MRE	معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)
		الشمول المالي = متوسط المؤشران الأساسيين	PIBI	مستوى الدخل	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
CR	النمو الاقتصادي	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	PP	النمو السكاني	معدل الزيادة السكانية سنويا
INV	الاستثمار	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي	CSP	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص	نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (البنك الدولي، 2021)

حيث قمنا بحساب مؤشر الشمول المالي بالاعتماد على المؤشران الأساسيين المعبران عن درجة الشمول المالي في كل دولة، و المتمثلان في كل من عدد فروع البنوك التجارية، بالإضافة إلى عدد ماكينات الصراف الآلي.

5.1. نماذج الدراسة:

لقياس دور الشمول المالي في تحقيق الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي قمنا ببناء نموذجين، يرتبط كل واحد منهما بالبعديين الرئيسيين الأساسيين للتنمية المستدامة، والمتمثلان في البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الخصائص من أهمها الدراسات السابقة، مجال الفترة الزمنية لكل نموذج، بالإضافة إلى عدد الوحدات المقطعية لكل نموذج.

بالنسبة للبعد الاقتصادي، قمنا بالاعتماد على نموذج يحتوي على متغير تابع والمتمثل في معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يعتبر المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، وعلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية رأيناها ضرو رية وهامة ومفسرة للنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، والمتمثلة في كل من معدل الشمول المالي، معدل الاستثمار، معدل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، بالإضافة لمعدل النمو السكاني أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فقد قمنا ببناء نموذج يحتوي على متغير تابع والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تسمح لنا بقياس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وعلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية رأيناها ضرورية ومفسرة لمؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي، والمتمثلة في كل من معدل الشمول المالي، معدل وفيات الأطفال، معدل النمو السكاني، بالإضافة إلى مستوى الدخل.

والجدول الآتي يلخص النموذجين الرئيسيين للدراسة:

جدول رقم (2): الصيغة الرياضية لنماذج الدراسة

النموذج	الصيغة الرياضية
نموذج البعد الاقتصادي	$CR = f(IF, INV, PP, CSP)$
نموذج البعد الاجتماعي	$HDI = f(IF, PIBI, MRE, PP)$

المصدر: من إعداد الباحثين

2. دراسة استقرارية المتغيرات المشكلة لنماذج الدراسة:

قبل الشروع في الكشف عن استقرارية متغيرات نماذج البانل قمنا بإدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع متغيرات الدراسة (يرمز له بـ **LN**) باستثناء معدل النمو الاقتصادي (لعدم انتماء العديد من معطياتهما إلى مجال تعريف الدالة اللوغاريتمية)، إذ يعتبر التحويل اللوغاريتمي من بين التحويلات الأكثر نفعا وفائدة في تحليل البيانات، حيث يتم استخدامه للوصول إلى الحالة الطبيعية المعبرة عن استقرار التباين.

في نفس السياق ولاختبار استقرارية المتغيرات المكونة لنماذج الدراسة، قمنا بالاعتماد على اختبار (**IPS**) (إم بيزاران شين، 1997)، الذي يسمح لنا بالكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في المتغير محل الاختبار، حيث وبالاعتماد على برنامج **R** تحصلنا على الجدول رقم (3)، والذي نلاحظ من خلاله أن قيمة إحصائية اختبار (**IPS**) أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة المتغيرة **CR**، ما يدل على أن هذه المتغيرة مستقرة، من جهة أخرى

نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة الأخرى، ما يدل على أن هذه المتغيرات غير مستقرة.

الجدول رقم (3): نتائج اختبار (IPS) على متغيرات نماذج الدراسة

المتغيرة	قيمة إحصائية (IPS test)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القرار
CR	-2,0402	-1,95	**مستقرة**
LN(IF)	1,1381	-1,95	**غير مستقرة**
LN(CSP)	1,0222	-1,95	**غير مستقرة**
LN(PIBI)	-0,0205	-1,95	**غير مستقرة**
LN(HDI)	-0,5620	-1,95	**غير مستقرة**
LN(MRE)	-1,1806	-1,95	**غير مستقرة**
LN(PP)	-1,2411	-1,95	**غير مستقرة**
LN(INV)	-0,3743	-1,95	**غير مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

في نفس السياق نقوم بالفروق من الدرجة الأولى على المتغيرات غير مستقرة، وعند إعادة إجراء اختبار (**IPS**) على هذه المتغيرات تحصلنا على الجدول رقم (**4**)، والذي نلاحظ من خلاله بأن قيمة إحصائية اختبار (**IPS**) أصغر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع المتغيرات محل الاختبار، ما يدل على أنها مستقرة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (IPS) على الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقرة

المتغيرة	قيمة إحصائية (IPS test)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	القرار
DLN(IF)	-2.2967	-1,95	**مستقرة**
DLN(CSP)	-2.9619	-1,95	**مستقرة**
DLN(PIBI)	-4.4653	-1,95	**مستقرة**
DLN(HDI)	-1,9611	-1,95	**مستقرة**
DLN(MRE)	-1,9916	-1,95	**مستقرة**
DLN(PP)	-3.6976	-1,95	**مستقرة**
DLN(INV)	-4.6103	-1,95	**مستقرة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

3. تقدير نماذج الدراسة:

يعتمد أسلوب تحليل بيانات البانل على مرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل في تقدير ثلاثة نماذج والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في إجراء كل من

اختبار لاغرانج (**Lagrange Multiplier test**) واختبار هوسمان (**test Hausman**) للمفاضلة بين النماذج الثلاثة وتحديد النموذج الأمثل بينهم، حيث وبالاعتماد على برنامج **R** قمنا بتقدير النموذجيين الأساسيين للدراسة.

1.3. تقدير نموذج البعد الاقتصادي:

بالاعتماد على نموذج البعد الاقتصادي الذي قمنا باقتراحه، وعلى برنامج **R** تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير نماذج بيانات البانل الخاصة بالبعد الاقتصادي

المتغير التابع: CR		نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
المتغيرات المفسرة	**الثابت**	**1,24428**	-	**1,22323**
		* (0,01893)		(0,10624)
	DLN(IF)	**5,52876**	**5,5022**	**8,64574**
		(0,49934)	(0,50428)	(0,52052)
	DLN(CSP)	**-8,75275**	**-4,1833**	**-13,74487**
		(0,10389)	(0,45545)	. (0,09089)
	DLN(PP)	**12,60405**	**18,8591**	**10,09526**
		(0,15289)	* (0,03957)	(0,42589)
	DLN(INV)	**2,44029**	**1,3604**	**2,35565**
		(0,62225)	(0,79307)	(0,61320)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

بعد القيام بتقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، قمنا بتحديد النموذج الأمثل بينهم بإجراء كل من اختباري لاغرانج وهوسمان، إذ تحصلنا على قيمة احتمالية أكبر من 5% في كلا الاختباران، مما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب لتحليل نموذج البعد الاقتصادي.

الجدول رقم (6): نتائج اختبارات تحديد النموذج الأمثل الخاص بالبعد الاقتصادي

نوع الاختبار	القيمة الاحتمالية (**P-Value**)	القرار عند مستوى معنوية 5%
Lagrange Multiplier test	5616,0	**النموذج الأمثل: هو نموذج الانحدار التجميعي**
Hausman test	2356,0	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

2.3. تقدير نموذج البعد الاجتماعي:

بالاعتماد على نموذج البعد الاجتماعي الذي قمنا باقتراحه ، وعلى برنامج **R** تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): نتائج تقدير نماذج بيانات البانل الخاصة بالبعد الاجتماعي

المتغير التابع: DLN(HDI)		نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
المتغيرات المفسرة	الثابت	**0,00021522**	-	**0,0031938**
		(0,8980732)		(0,8567)
	DLN(IF)	**0,00378727**	**0,0035220**	**0,0048525**
		(0,7543885)	(0,75589)	(0,7125)
	DLN(MRE)	**-0,22011771**	**-0,0829161**	**-0,2175347**
		*** (0,0001561)	(0,25374)	(0,4265)
	DLN(PP)	**0,03056912**	**0,0625447**	**-0,0599759**
		(0,1785559)	* (0,01258)	(0,2551)
	DLN(PIBI)	**0,00235006**	**0,0014830**	**0,0125160**
		(0,7765657)	(0,85015)	(0,7197)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

بعد إجراء كل من اختباري لاغرانج وهوسمان، تحصلنا على قيمة احتمالية أكبر من 5% في كلا الاختباران، مما يعني أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأنسب كذلك لتحليل نموذج البعد الاجتماعي.

الجدول رقم (8): نتائج اختبارات تحديد النموذج الأمثل الخاص بالبعد الاجتماعي

نوع الاختبار	القيمة الاحتمالية (**P-Value**)	القرار عند مستوى معنوية 5%
Lagrange Multiplier test	0,7621	**النموذج الأمثل: هو نموذج الانحدار التجميعي**
Hausman test	0,1568	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج R

4. نتائج الدراسة:

لقد قمنا في المرحلة السابقة بتقدير النموذجين الأساسيين المرتبطين بالبعديين الرئيسيين الأساسيين للتنمية المستدامة، وبتحديد النموذج الأمثل لكل منها حسب منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، إذ تحصلنا على عدة نتائج مهمة قمنا بتلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (9): ملخص لنتائج تقدير نماذج الدراسة

النموذج	المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعاملات المقدرة
نموذج البعد الاقتصادي	CR	DLN(IF)	**5,52876**
		DLN(CSP)	-8,75275
		DLN(PP)	12,60405
		DLN(INV)	2,44029
نموذج البعد الاجتماعي	DLN(HDI)	DLN(IF)	**0,00378727**
		DLN(MRE)	-0,22011771
		DLN(PP)	0,03056912
		DLN(PIBI)	0,00235006

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج السابقة

من خلال الجدول السابق والذي يلخص النتائج التي توصلنا إليها، نستنتج ما يلي:

1.4. نموذج البعد الاقتصادي:

- إذا ارتفع معدل الشمول المالي بـ **10**% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي سيرتفع بنسبة قدرها **0,53**%؛
- إذا ارتفع معدل الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي سينخفض بنسبة قدرها **0,88**%؛
- إذا ارتفع معدل النمو السكاني بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي سيرتفع بنسبة قدرها **1,26**%؛
- إذا ارتفع معدل الاستثمار بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي سيرتفع بنسبة قدرها **0,24**%.

2.4. نموذج البعد الاجتماعي:

- إذا ارتفع معدل الشمول المالي بـ **10**% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي سيرتفع بنسبة قدرها **0,04**%؛
- إذا ارتفع معدل وفيات الأطفال بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي سينخفض بنسبة قدرها **2, 2**%.
- إذا ارتفع معدل النمو السكاني بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي سيرتفع بنسبة قدرها **0, 31**%.
- إذا ارتفع مستوى الدخل بـ 10% فإن مؤشر التنمية البشرية في دول المغرب العربي سيرتفع بنسبة قدرها **0,02**%؛

ومنه فإن التأثير الذي يحدثه تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي هو تأثير إيجابي على البعديين الرئيسيين للتنمية المستدامة المتمثلان في كل من البعد الاقتصادي و الاجتماعي.

ففي ما يخص البعد الاقتصادي، فقد اعتمدنا على أهم مؤشر لقياس هذا البعد والمتمثل في نسبة النمو الاقتصادي، حيث توصلنا إلى أن زيادة معدل الشمول المالي في دول المغرب العربي يعزز من نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، ونفسر هذه النتيجة الجوهرية إلى أن ارتفاع الشمول المالي في هذه الدول يساعد بنسبة كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد و محرك النمو الاقتصادي، كما يساهم الشمول المالي أيضا في تعزيز الاستقرار المالي، و دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، كذلك فإن تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي يعزز من التنافسية في تقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إضفاء الشفافية والسرعة في انجاز المعاملات المالية، كما يسمح بخلق مناصب الشغل وتحريك عجلة التنمية خصوصا في المناطق المعزولة، و هذا كله يؤدي إلى خلق الثروة و دعم النمو الاقتصادي، أحد أهم ركائز التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي، فقد اعتمدنا على أهم مؤشر رئيسي لقياسه والمتمثل في مؤشر التنمية البشرية، حيث توصلنا إلى أن تعزيز الشمول المالي في دول المغرب العربي يؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، و يسمح بتوفير فرص العمل، و إرساء العدالة الاجتماعية، كذلك فإن تعزيز الشمول المالي يسمح بدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي لها علاقة بالتنمية البشر ية، كمؤسسات التعليم، الصحة والطاقة، مما يساهم في تفعيل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي تمحورت حول درجة مساهمة الشمول المالي في تحقيق وتفعيل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي ، حيث تم التوصل إلى العديد من النتائج المهمة يمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي، حيث أنه إذا ارتفع معدل الشمول المالي بـ 10بالمائة فإن معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول سيرتفع بنسبة قدرها **0,53**بالمائة؛
- ✓ وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في دول المغرب العربي، حيث أنه إذا ارتفع معدل الشمول المالي بـ 10بالمائة فإن مؤشر التنمية البشرية في هذه الدول سيرتفع بنسبة قدرها **0,04**بالمائة؛
- ✓ يساهم الشمول المالي بشكل كبير في تفعيل البعدين الاقتصادي والاجتماعي التنمية المستدامة في دول المغرب العربي، فالاعتماد عليه يعزز من نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، عن طريق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تعزيز التنافسية في تقديم الخدمات المصرفية، كما يساهم كذلك في زيادة مؤشرات التنمية البشرية، عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة، توفير فرص العمل، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي لها علاقة بالتنمية البشرية.

بناءا على ما سبق نقترح على دول المغرب العربي التوصيات الآتية:

- ❖ منح الأولوية للشمول المالي في السياسات الاقتصادية المسطرة؛
- ❖ الاهتمام بالتقنيات المالية الحديثة والمتطورة والعمل على استغلالها في تقديم الخدمات المالية؛
- ❖ تطوير التشريعات التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، خصوصا منها الرقمي؛
- ❖ تعزيز الانتشار الجغرافي وتطوير البنية التحتية لمقدمي الخدمات المالية خاصة في المناطق الريفية؛
- ❖ الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية والعربية الرائدة في الشمول المالي.

المراجع:

1. Beitone, A., & D'autres. (2001). *Economie.* Paris: Dalloz.

2. Demirgue, A., Kunt, & Klapper, L. (2012). *Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex).* The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

3. Louis, G., & autres. (2014). *Les enjeux et les défis du développement durable : connaître, décider et agir.* Canada: les presses universitaires Laval.

4. أسماء دردور، و سعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. *مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 10، العدد 4* .

5. البنك الدولي. (2021). *مؤشرات البنك الدولي*. تاريخ الاسترداد: 02-03-2021، من https://data.albankaldawli.org/indicator

6. بغداد كربالي، و محمد حمداني. (2010). استراتجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية،العدد 45، العراق* .

7. جلال الدين بن رجب. (2018). *دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*. أبو ظبي: صندوق النقد الدولي.

8. حسين نيفين. (2018). *دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. أبو ظبي: وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة.

9. صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*. أبو ظبي: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

10. مبارك بوعشة. (2008). التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم. *المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. سطيف: جامعة فرحات عباس.

11. منى البرادعي. (2015). *الشمول المالي: التحدي الجديد*. مصر: مجلة المصرفيون، العدد التاسع، المعهد المصرفي المصري.

12. هاشم مرزوك، علي الشمري، و آخرون. (2016). *الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة 1.

الملاحق: " مخرجات نتائج تقدير نماذج بيانات البانل لبرنامج R "

```
Pooling Model
Call:
plm(formula = CR ~ DLN(IF) + DLN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV), data = panel, model =
"pooling",
index = c("PAYS", "ANNEES"))
Unbalanced Panel: n = 3, T = 9-15, N = 37
Residuals:
    Min.  1st Qu.   Median  3rd Qu.     Max.
-2.67373 -1.26561  0.14928  1.04648  3.20892

Coefficients:
             Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
(Intercept)  1.24428    0.50327  2.4724  0.01893 *
DLN(IF)      5.52876    8.09139  0.6833  0.49934
DLN(CSP)    -8.75275    5.22874 -1.6740  0.10389
DLN(PP)     12.60405    8.60805  1.4642  0.15289
DLN(INV)     2.44029    4.90529  0.4975  0.62225
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

Oneway (individual) effect Within Model

Call:

plm(formula = CR ~ DLN(IF) + DLN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV), data = panel, model = "within",
index = c("PAYS", "ANNEES"))

Unbalanced Panel: n = 3, T = 9-15, N = 37

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	3rd Qu.	Max.
-2.88103	-0.84619	0.12558	0.84536	3.38062

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	t-value	Pr(>|t|)	
DLN(IF)	5.5022	8.1406	0.6759	0.50428	
DLN(CSP)	-4.1833	5.5322	-0.7562	0.45545	
DLN(PP)	18.8591	8.7637	2.1520	0.03957	*
DLN(INV)	1.3604	5.1401	0.2647	0.79307	

Signif. codes: 0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1

Oneway (individual) effect General FGLS model

Call:

pggls(formula = CR ~ DLN(IF) + DLN(CSP) + DLN(PP) + DLN(INV), data = panel, model = "random",
index = c("PAYS", "ANNEES"))

Unbalanced Panel: n = 3, T = 9-15, N = 37

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	Mean	3rd Qu.	Max.
-2.88065	-1.25043	0.28315	0.05503	1.04611	3.65107

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	z-value	Pr(>|z|)	
(Intercept)	1.22323	0.75727	1.6153	0.10624	
DLN(IF)	8.64574	13.45541	0.6425	0.52052	
DLN(CSP)	-13.74487	8.12961	-1.6907	0.09089	.
DLN(PP)	10.09526	12.67870	0.7962	0.42589	
DLN(INV)	2.35565	4.65994	0.5055	0.61320	

Signif. codes: 0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1

```
Pooling Model
Call:
plm(formula = DLN(HDI) ~ DLN(IF) + DLN(MRE) + DLN(PP) + DLN(PIBI), data = panel,
    model = "pooling",
    index = c("PAYS", "ANNEES"))
Balanced Panel: n = 3, T = 15, N = 45
Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median    3rd Qu.       Max.
-0.01848061 -0.00119509  0.00069001  0.00276901  0.00760858

Coefficients:
             Estimate  Std. Error t-value  Pr(>|t|)
(Intercept)  0.00021522  0.00166949  0.1289 0.8980732
DLN(IF)      0.00378727  0.01202253  0.3150 0.7543885
DLN(MRE)    -0.22011771  0.05271470 -4.1756 0.0001561 ***
DLN(PP)      0.03056912  0.02232520  1.3693 0.1785559
DLN(PIBI)   -0.00235006  0.00822498 -0.2857 0.7765657
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Oneway (individual) effect Within Model
Call:
plm(formula = DLN(HDI) ~ DLN(IF) + DLN(MRE) + DLN(PP) + DLN(PIBI), data = panel,
    model = "within",
    index = c("PAYS", "ANNEES"))
Balanced Panel: n = 3, T = 15, N = 45
Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median    3rd Qu.       Max.
-0.0157359 -0.0014835  0.0004020  0.0020909  0.0074286

Coefficients:
            Estimate Std. Error t-value Pr(>|t|)
DLN(IF)    0.0035220  0.0112477  0.3131  0.75589
DLN(MRE)  -0.0829161  0.0715493 -1.1589  0.25374
DLN(PP)    0.0625447  0.0238765  2.6195  0.01258 *
DLN(PIBI)  0.0014830  0.0077962  0.1902  0.85015
---
Signif. codes:  0 ‘***’ 0.001 ‘**’ 0.01 ‘*’ 0.05 ‘.’ 0.1 ‘ ’ 1
```

```
Oneway (individual) effect General FGLS model
Call:
pggls(formula = DLN(HDI) ~ DLN(IF) + DLN(MRE) + DLN(PP) + DLN(PIBI), data = panel,
    model = "random",
    index = c("PAYS", "ANNEES"))
Balanced Panel: n = 3, T = 15, N = 45
Residuals:
      Min.    1st Qu.     Median       Mean    3rd Qu.       Max.
-0.0241285 -0.0043841 -0.0006408 -0.0015889  0.0018892  0.0072410

Coefficients:
             Estimate Std. Error z-value Pr(>|z|)
(Intercept)  0.0031938  0.0176861  0.1806   0.8567
DLN(IF)      0.0048525  0.0131704  0.3684   0.7125
DLN(MRE)    -0.2175347  0.2735711 -0.7952   0.4265
DLN(PP)     -0.0599759  0.0527036 -1.1380   0.2551
DLN(PIBI)    0.0125160  0.0348770  0.3589   0.7197
Total Sum of Squares: 0.0015141
Residual Sum of Squares: 0.0014103
Multiple R-squared: 0.068541
```

مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

د. عيسى قروش، ط. د صابر بوعوينة

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

The contribution of the Islamic financial industry to the promotion of financial inclusion

د. عيسى قروش، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ط.د. صابر بوعوينة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إظهار مساهمة الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي باعتباره من أهم أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة ،ومن جهة ثانية ما تتميز به الصناعة المالية الإسلامية من إمكانيات تساهم في تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية ، عبر ما تتضمنه من أ دوات متكاملة فيما بينها كالبنوك الإسلامية ، والصكوك الإسلامية ، والتامين التكافلي الإسلامي ، وصناديق الاستثمار الإسلامي و غيرها من الصيغ الإسلامية القائمة على مبدا تقاسم المخاطر وتوزيع الثروة على الفئات المحرومة من الخدمات المالية لأسباب دينية.

توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية توفّر إطارا شاملا لتعزيز الشمول المالي عن طريق قنوات إعادة التوزيع الإسلامي للثروة، على الرغم من أنها لا تُستغل بشكل جيّد في كثير من الدول الإسلامية والتي هي مطالبة بإيجاد طرق مبتكرة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية لأجل تمكين الأفراد والأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل مستدام لعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي-التمويل الإسلامي-الصناعة المالية الإسلامية.

Abstract: The paper aims to show the contribution of Islamic financial services to enhancing financial inclusion as one of the most important tools for achieving economic and social development and Given the capabilities of the Islamic financial industry that contribute to enhancing access to financial services, through the integrated tools it contains. as Islamic banks, Islamic sukuk, Islamic Takaful insurance, Islamic investment funds and other Islamic formulas based on the principle of risk sharing and wealth distribution among those who are deprived of financial services for religious reasons.

The study found that the Islamic financial industry provides a comprehensive framework for enhancing financial inclusion through Islamic redistribution channels of wealth, although it is not well exploited in many Islamic countries, which are required to find innovative ways to develop the Islamic financial industry in order to empower individuals, families and small enterprises. And medium-sized access to financial services in a sustainable way to enhance financial inclusion.

Key words: Financial inclusion - Islamic finance - Islamic financial industry.

مقدمة

حظيت الصناعة المالية الإسلامية باهتمام واسع من طرف السلطات والحكومات عبر الدول الإسلامية وغير الإسلامية على مدار الأعوام الأخيرة، وقد أشار تقرير لمؤسسة (Dinar Standard) إلى زيادة قيمة أصول التمويل الإسلامي بنسبة (13%) عا م 2019م، ليرتفع بذلك من (2.52) إلى (2.88) تريليون دولار أمريكي مع توقع بان يصل بحلول 2024م إلى (3.69) تريليون دولار أمريكي **(DinarStandard, 2020, p. 11)**، لذلك فان الصناعة المالية الإسلامية تساهم في إعطاء قيمة مضافة إلى الشمول المالي، كونها تعتمد على مبدا المشاركة وتقاسم المخاطر والذي يعد بديلا فعالا للتمويل التقليدي ومنفذا لكثير من الأفراد والأسر والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل المناسب لهم، بالإضافة إلى امتلاكها جملة من المنتجات التي تقدم خدمات ميسّرة عبر قطاعات متعددة كالبنوك الإسلامية ومؤسسات التكافل وصناديق الاستثمار وتسهل عملية توزيع الثروة كالقرض الحسن والزكاة والصدقة و أموال الوقف والتي تستهدف الفئات ذات الدخل الضعيف من المجتمع، ونتيجة لذلك سارع أصحاب القرار والسلطات العليا خاصة على مستوى الدول الإسلامية إلى استحداث وتطوير القوانين والتشريعات و إنشاء فروع جديدة للبنوك الإسلامية ، مع العمل على توفير نظام بيئي يتناسب مع العمل المصرفي، بالإضافة إلى إنشاء شركات التكافل والصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية لأجل تمكين الأفراد والمؤسسات من الحصول على مختلف المنتجات والخدمات المالية و سدّ الفجوة التي تقدر بحوالي (63%) من المواطنين (الذين تفوق أعمارهم 15 سنة) من سكان الدول العربية البالغ عددهم 430 مليون نسمة المستبعدة او التي اقصت نفسها من الحصول على التمويل الرسمي، و حوالي (17مليون) من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية التي ليس بإمكانها النفاذ إلى التمويل والحصول على الخدمات المالية الرسمية **(FIARI، 2020)**، وعلى الرغم من الاسهامات التي احرزتها الصناعة المالية الإسلامية عبر الخدمات المالية التي تقدمها على المستويين العربي والعالمي، الا انه هناك بعض المخاوف من عدم قدرتها على سد الفجوة الكبيرة من السكان الذين لم تشملهم الخدمات المالية التقليدية.

الإشكالية: وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الورقة من اجل دراسة مدى مساهمة مختلف قطاعات التمويل الإسلامي عبر الخدمات التي تقدمها، في إيجاد نماذج وحلول مستدامة لتمكين الملايين من الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى معظم الخدمات المالية بسهولة و بتكاليف منخفضة، وهذا ما سنحاول بيانه و تفصيله عبر معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: **إلى أي مدى يمكن للصناعة المالية الإسلامية أن تساهم في تعزيز الشمول المالي؟**

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ودعما للإشكالية الرئيسية السابقة ، تم صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ماهي اهم الخدمات المالية التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية؟
- ما هي اهم الحلول التي يمكن أن تقدمها الصناعة المالية الإسلامية لتوفير مختلف الخدمات المالية للمجتمع؟
- ما هو واقع الصناعة المالية الإسلامية عربيا وعالميا؟

فرضيات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وجب الانطلاق من الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي.

بجانب ذلك، واتساقا مع ما تم طرحه من أسئلة فرعية تم صياغة الفرضيات الجزئية التالية:

- توفر الصناعة المالية الإسلامية عدّة خدمات مالية تساهم في زيادة الشمول المالي.
- تلبي الصناعة المالية الإسلامية رغبات مختلف شرائح المجتمع دون استثناء.
- الصناعة المالية الإسلامية قادرة عل تخطي إشكالية وصول الأفراد والمؤسسات إلى التمويل.

الدراسات السابقة:

بالنظر لأهمية هذا الموضوع والذي تناول عدة متغيرات اقتصادية هامة، فانه قد تم تناوله ايضا من قبل عدة باحثين من زوايا مختلفة، ومن ذلك:

- **(سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة، 2020)** تطرق الباحث عبر الدراسة التي قام بها إلى واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية الفلسطينية، وذلك من خلال عرضه للإطار النظري للشمول المالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على الفئات المحرومة والمستبعدة بشكل عام، وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها وجود نمو كبير في المؤشرات المالية المصرفية لدى المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى أن من بين الأسباب التي تعيق تحسين الشمول المالي هو الضعف والخلل في مستوى الثقافة المالية الإسلامية بشكل عام.
- **(رفيقة بن عيشوبة، 2018)** تناولت هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه قطاعات التمويل الإسلامي في تمويل الفئات المستبعدة ماليا، والتعرف على واقع هذه القطاعات على المستوى العالمي والوطن العربي، وقد خلصت الدراسة إلى أن سبب عزوف المواطنين (البالغين) عن الوصول أو الحصول على التمويل هو المعاملات القائمة على الفائدة، كما خلصت الدراسة إلى الدور الكبير للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.
- **(عبد الحليم عمار غربي، 2018)** تناولت هذه الدراسة متطلبات الشمول المالي والمصرفي من منظور إسلامي، وكذا دور التمويل الإسلامي من خلال مؤسساته المالية في تطوير الشمول المالي والمصرفي، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام المالية الإسلامية له دور محفز في استقطاب الأفراد والمؤسسات الصغيرة المستبعدة ماليا من النظام المالي الرسمي، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة مكافحة الأمية المالية والمصرفية.

أولا: الإطار المفاهيمي للشمول المالي: أهميته، أبعاده، معوقاته

1 - تعريف الشمول المالي

- **تعريف البنك الدولي للشمول المالي :** "الشمول المالي يعني أن الأفراد والمؤسسات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم المختلفة (الائتمان، التأمين، ا لمعاملات، المدفوعات، المدّخرات) وتقديمها لهم بطريقة تتّسم بالمسؤولية والاستدامة"**(THE WORLD BANK, 2021)** .
- **الشمول المالي كما عرّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE):** "الشمول المالي هو تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدامها من قبل فئات مختلفة من المجتمع عبر تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بغية تعزيز الرفاه المالي والاندماج المالي والاجتماعي والاقتصادي" **(لخضر، 2018، الصفحات 106-107)**.

- **تعريف بعض الباحثين للشمول المالي** " هو عملية يتم فيها ضمان وصول كل فرد من المجتمع إلى الخدمات المالية الرسمية، بناء على احتياجاته ومتطلباته بتكاليف معقولة" **(Abdul Aziz, 2020, p. 2)**
- **تعريف بنك الجزائر للشمول المالي** :" يقصد به إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف الأفراد والمؤسسات وخاصة المهمّشة منها، من خلال قنوات رسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، الدفع والتحويل، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة" **(بنك الجزائر، 2021، صفحة 01)**.

وعليه يمكن القول بان الشمول المالي هو العملية التي بها يستفيد الأفراد والمؤسسات من مختلف المنتجات والخدمات المالية بأقصى سرعة واقل تكلفة وفي أي وقت من الزمن.

2 - أهمية الشمول المالي

تزايد الاهتمام الحكومي ومختلف الهيئات المالية الرقابية بتعزيز دور الشمول المالي، نظرا لمساهمته الفعالة في تنمية الجانب الاجتماعي ودعم النمو الاقتصادي، ولقد اعتمدت الكثير من الدول استراتيجيات لتعزيز دور الشمول المالي نظرا لأهميته المتمثلة في **(زهراء، 2020، صفحة 168)**:

- القدرة على الوصول إلى الادخار.
- الاقتراض والتامين بتكاليف منخفضة.
- سهولة النفاذ إلى خدمات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.
- توصيل الخدمات المالية والمصرفية إلى الفئات المهمّشة والمناطق الريفية، من خلال التشجيع على الادخار وتعبئة المدّخرات واستثمارها لزيادة الإنتاج وتوفير الفرص التشغيلية.
- ربط وتقريب مختلف القطاعات ذات العجز المالي مع الأخرى ذات الوفر المالي من خلال ضمان الوفر والسرعة.

كما تنعكس أهمية الشمول المالي على الفرد والأسرة والمجتمع من خلال **(الطيب، 2020، صفحة 5)**:

- يمنح الشمول المالي للأفراد فرص أفضل لإدارة الأموال بصورة آمنة وسليمة ويتيح لهم فرصا للاستثمار في التعليم والصحة وإنشاء مؤسسات ويجنبهم مختلف الصدمات المالية.
- يساعد الأسرة على تجنب التقلبات المالية الطارئة ويمنحها القدرة على اتخاذ قرار الادخار والاستثمار والاستهلاك والتخطيط بشكل أفضل.
- يمكّن المجتمعات من توجيه المدّخرات نحو الاستثمارات المجدية بما يساعد في تأسيس مشروعات وخلق المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة المستوى العام للدخل وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يسهم في تعزيز التعامل مع القطاعات المالية الرسمية.

3 - أبعاد الشمول المالي

اعتمد الباحثون والدارسون خلال العقد الماضي أربعة أبعاد رئيسية للشمول المالي، حيث يتمثل البعد الأول في إمكانية وصول الأفراد والأسر والمؤسسات بسهولة إلى التمويل، أما البعد الثاني يتمثل في استرشاد المؤسسات بالإشراف المالي والقواعد التنظيمية، ويتمثل البعد الثالث في الاستدامة المالية، والبعد الرابع الذي يتمثل في وجود منافسة بين عارضي الخدمات المالية لتحقيق أفضل بدائل لشريحة العملاء.

وقد أدركت شبكة تحالف الشمول المالي Alliance of Financial Inclusion(AFI) أن الشمول المالي أداة رئيسية وعنصرا فعالا لمكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) خلال مؤتمر (لوس كابوس) الذي عقد عام 2012م، على تقديم توصية تشتمل على ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي:

3 1 -**سهولة الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية عبر المؤسسات الرسمية، والتي بدورها تعمل على توفير مختلف البيانات والمعلومات وتبسيط جميع الإجراءات وإزالة العوائق المحتملة من خلال توفير نقاط الوصول وتيسير الوصول اليها.

3 2 - **الاستخدام الفعّال للخدمات المالية من قبل الأفراد:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الأفراد والأسر والمؤسسات للخدمات المالية المقدّمة، وذلك عبر جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام خلال فترة معينة من الزمن.

3 3 -**تعزيز جودة الخدمات المالية:** يعتبر هذا البعد تحدّيا كبيرا للكثير من الحكومات عبر العالم، ذلك انه يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى قرائن واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة (سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وشفافية المعلومات).

ويبقى لكل بعد من الأبعاد السابقة مؤشراته الخاصة به لقياس وتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية له **(عجوز، 2017، الصفحات 10-14)**.

وتتكون أبعاد الشمول من وجهة نظر البنك الدولي من خمسة أبعاد يمكن تلخيصها كما يلي **(رجب، 2018، الصفحات 5-6)**:

الجدول رقم(01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب منهجية البنك الدولي The World Bank

أبعاد الشمول المالي	مؤشرات قياس الشمول المالي
استخدام الحسابات المصرفية	-نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في المؤسسات الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الأصغر. -الغرض من الحسابات (تجارية او شخصية). -حجم التعاملات التي تم إجرائها (الإيداع والسحب). -طريقة الوصول إلى الحسابات البنكية (أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)
الادخار	-نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12شهر الأخيرة عبر مؤسسات توفير غير رسمية أو أشخاص خارج الأسرة. -نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12شهر الأخيرة عبر مؤسسات توفير رسمية. -نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12شهرا الأخيرة عبر طرق أخرى.
الاقتراض	-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالاقتراض خلال 12شهرالاخيرة عبر مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة أو الأصدقاء.

	⁜النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالاقتراض خلال 12شهر الأخيرة عبر مؤسسات رسمية.
المدفوعات	⁜النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي خاص بالأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهر الماضية. ⁜عدد المعاملات التي تمت من طرف البالغين عبر الهاتف المحمول لسداد فواتير أو تلقي وإرسال أموال خلال 12 شهر الماضية. ⁜النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال خلال 12 شهر الماضية.
التامين	⁜النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بتامين أنفسهم. ⁜النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتامين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (رجب، 2018، الصفحات 5-6) و (THE WORLD BANK, 2021)

4 - المحاور الرئيسية لعزيز الشمول المالي

يمكن تعزيز الشمول المالي من خلال أربعة محاور رئيسية والموضحة كما يلي **(أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، الصفحات 7-10)**:

4-1-دعم البنية التحتية المالية: يعتبر انشاء بنية تحتية مالية أحد اهم الركائز الأساسية لدعم الشمول المالي، ولأجل ذلك لا بد من تطوير بنية تحتية مالية سليمة ذات جودة وكفاءة عالية تعمل على توفير فرص وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية، ولا يكون ذلك إلا من خلال توفير بنية تشريعية ملائمة لمبدأ الشمول المالي ، بالإضافة إلى توسعة النطاق الجغرافي لمقدمي الخدمات المالية كإنشاء فروع للبنوك، الصر افات الآلية، إنشاء مكاتب خاصة بتقديم خدمات للمشاريع المتناهية الصغر وغيرها من الخدمات.

4-2-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: ويتم ذلك عبر مراعاة احتياجات ومتطلبات الفئات المستهدفة عند تصميم هذه المنتجات والخدمات قبل تسويقها لهم، بالإضافة إلى ايجاد منتجات جديدة أكثر شمولية من حيث تقديم الخدمات مع ضرورة دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم.

4-3-حماية مستهلكي الخدمات المالية : يتم ذلك من خلال حرية وسهولة وصول الأفراد إلى المعلومات حول الخدمات والمنتجات المالية والحصول عليها بتكلفة مناسبة وجودة عالية مع حماية البيانات المالية للعملاء.

4-4-التثقيف المالي: عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التثقيف المالي على انه " العملية التي يقوم من خلالها طالبوا الخدمات المالية بتحسين فهمهم للمنتجات والمفاهيم المالية، وان يطوروا مهاراتهم عبر التعلم والحصول على المعلومات و/او المشورة الموضوعية ليصبحوا اكثر وعيا بالفرص المالية المتاحة والمخاطر التي قد يتعرضون لها، و كذلك اتخاذ خيارات مستنيرة ترشدهم لمعرفة سبل الحصول على المساعدة وا عتماد إجراءات فعّالة أخرى لتحسين رفاهيتهم المالية " **(OECD, 2005, p. 26)**، ويعتبر التثقيف المالي مطلب أساسي وضروري على كل دولة للقيام به عبر إعداد استراتيجية وطنية موجهة، لزيادة مستويات التعليم والتثقيف المالي وتعزيز

الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مما يعزّ ز القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة تتلاءم مع احتياجاتهم.

5 - مخاطر الاستبعاد المالي Financial Exclusion Risk

يعرّف الاستبعاد المالي أو الإقصاء المالي في مفهومه الواسع بانه :" عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بالشكل المناسب "، وقد شكلت ظاهرة الاستبعاد المالي مصدر قلق لصانعي السياسات وأصحاب القرارات في السنوات الأخيرة ذلك ان الهدف الرئيسي للشمول المالي هو تحسين فرص وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية **(Santiago Carbo, 2007, pp. 1-2)**، وفي المقابل من ذلك تواجه غالبيتهم خطر الاستبعاد المالي Financial Exclusion Risk والذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي Financial Instability وخطر المعاملات المشبوهة وتبييض الأموال وتمويل المنظمات الإرهابية، بالإضافة إلى حرمان المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى مصادر التمويل وصعوبة وصول المؤسسات المصرفية إلى فئات جديدة من العملاء، وهذا ما يتعارض مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية **(خليل، 2015، صفحة 7)**.

ثانيا: واقع الصناعة المالية الإسلامية وهيكلها التمويلي

تعد الصناعة المالية الإسلامية من بين الصناعات الأكثر نموا في العالم، فقد عرفت نهضة حقيقية وقوية نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، وذلك ما جسّدته مجموعة من المؤشرات الهامة والبارزة كإنشاء البنوك الإسلامية ومؤسسات التكافل والصناديق الاستثمارية... وغيرها.

1 - تعريف الصناعة المالية الإسلامية: تعرّف الصناعة المالية الإسلامية بانها " مجموعة الأنشطة التي تعمل على تصميم وتطوير وتنفيذ كل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة مع صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات ومبادئ الشريعة الإسلامية" **(بلقيس، 2017-2018، صفحة 3)**، ويستدل من خلال هذا التعريف على أن الصناعة المالية الإسلامية قائمة على ابتكار أدوات مالية والعمل على تطويرها وتطبيقها عبر قنوات تمويلية إسلامية لغرض سد الفجوة التمويلية.

2 - أهداف الصناعة المالية الإسلامية

تسعى الصناعة المالية الإسلامية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية **(طيوان، 2020، صفحة 20)**:

- ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة ذات جودة عالية وكبديل للمنتجات التقليدية.
- توسيع نطاق الفرص الاستثمارية عن طريق مبدا المشاركة في المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، بالإضافة إلى تنويع مصادر الربحية من اجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- استقطاب الأموال العاطلة والعازفة عن الاستثمار الربوي.
- ابتكار حلول شرعية لإشكالية التمويل عن طريق التنويع في صيغ الاستثمار.

وكما أسلفنا سابقا فقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ، فحسب ما أوردته المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) في تقريرها الصادر في ديسمبر 2020م، من خلال مؤشر التنمية (IFDI) ووفق البيانات المجمعة والمعلومات التي شملت 135 دولة ، فقد بلغ حجم أصول التمويل الإسلامي لعام 2019م حوالي 2.875مليار دولار أمريكي **(ICD, 2020, pp. 8-9)**.

الشكل رقم(01): نمو حجم أصول التمويل الإسلامي للفترة 2012م-2019م وآفاق 2024م

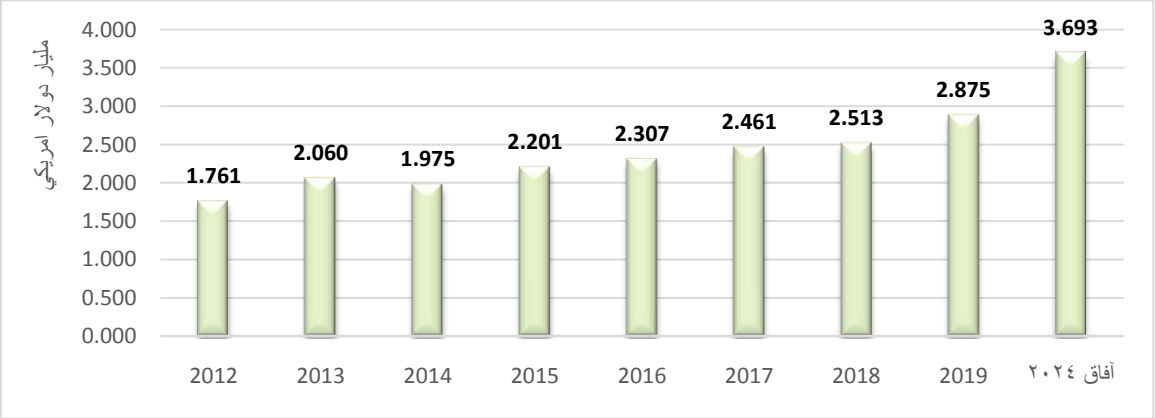

Source : Islamic Finance Development Report 2020

وكما هو موضح في الشكل (01) فقد استطاع التمويل الإسلامي عبر المنتجات التي يقدمها أن يثبت وجوده على المستوى العربي والعالمي بفضل النتائج الجيّدة التي حققها في السنوات الأخيرة، ويأتي ذلك تزامنا مع الأزمات المالية والاقتصادية الذي تعرض لها العالم ومن تداعيات ازمة (COVID19) مؤخرا التي أثرت سلبا على كل اقتصاديات العالم، فقد ارتفع حجم أصول التمويل الإسلامي من 1.761 مليار دولار أمريكي عام 2012م إلى 2.875 مليار دولار أمريكي عام 2019م، وفي ظل حزمة التحفيزات التي خصصتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والتي بلغت 250 مليون دولار أمريكي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص وفي سبيل حماية وظائف المواطنين وسبل عيشهم ، هناك تفاؤل كبير بارتفاع حجم أصول التمويل الإسلامي في آفاق 2024م إلى 3.782 مليار دولار أمريكي.

3 - التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي

تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي ومنتجاته حيث استحوذت خدماته المالية على العديد من اهتمامات الحكومات عبر العالم، ذلك أنها أعطت قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي، بدليل انتشاره الواسع عبر عدّة أقاليم كما يلي:

الشكل(02): التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي حسب المنطقة 2019

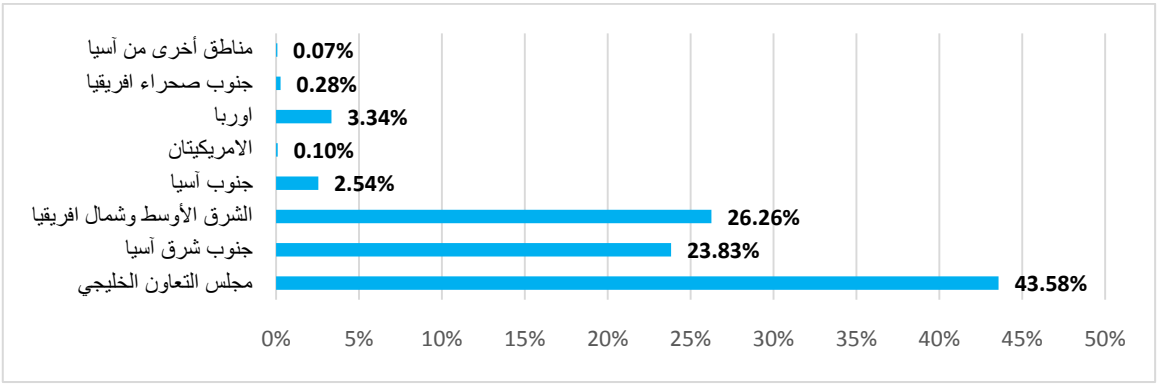

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير (IFDI 2020)

تركزت الصناعة المالية الإسلامية وشكلت النسبة الأكبر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 43.58% من إجمالي أصول التمويل الإسلامي عبر دول العالم خلال الفترة 2019م، في حين نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استحوذت على نسبة 26.26% خلال نفس العام دائما، أما دول جنوب شرق آسيا بلغت فيها نسبة حجم أصول التمويل الإسلامي على المستوى العالمي 23.83%، ومن جانب آخر بلغت نسبة انتشاره في كل من جنوب آسيا وأوروبا 2.54% و3.34% على التوالي، وهذا ما يعكس أهمية الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي،

4 - هيكل الصناعة المالية الإسلامية

عرف التمويل الإسلامي مع بدايات القرن الحالي نهضة حقيقية وقفزة نوعية، وتجسد ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات أبرزها إنشاء العديد من البنوك ومؤسسات التامين التكافلي والصكوك والصناديق الإسلامية وغيرها من المؤسسات الأخرى، كما أن هناك بدائل تمويلية أخرى تعمل على توفير وتوزيع الأموال مثل الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن والتي من شانها أن تستهدف الأفراد والعائلات ذات الدخل المنخفض، وفي هذا السياق أبرزت المسوحات الأخيرة التي أجرتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ب ان حجم الصناعة المالية الإسلامية بلغ حدود 3مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي 10%، مع توقعات بزيادة حجم مساهمة الصناعة المالية الإسلامية وزيادة شموليتها على المستوى العالمي خلال السنوات القادمة **(قندوز، 2019، صفحة 50)**.

الشكل(03): توزيع أصول التمويل الإسلامي العالمي لعام 2019م

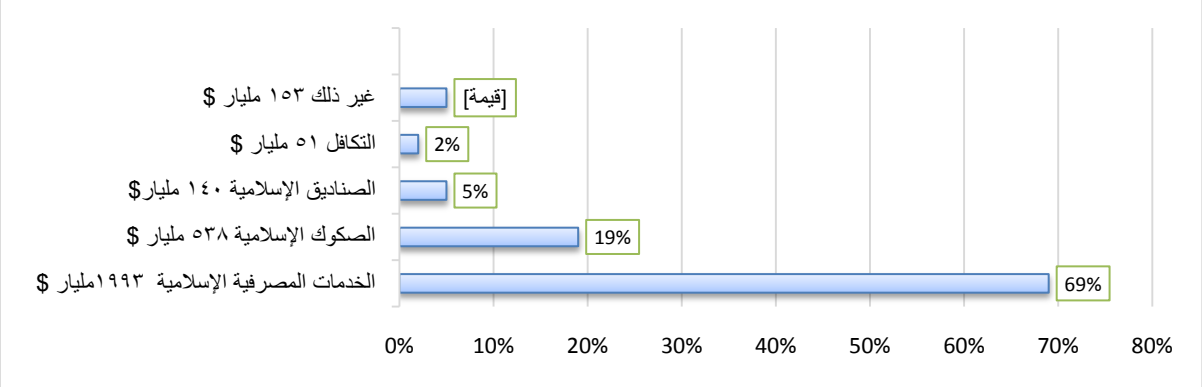

Source : Islamic Finance Development Report 2020, P.8

يوضح الشكل(02) ان قطاع البنوك هو الرائد في قطاع التمويل الإسلامي بخلاف المنتجات وخدمات المؤسسات الأخرى، فقد شهد قطاع البنوك الإسلامية أكبر نسبة مساهمة في صناعة وتوفير الخدمات المالية الإسلامية على المستوى العالمي بنسبة 69% بإجمالي 1.993ترليون دولار، تليها الصكوك الإسلامية بنسبة مساهمة بلغت 19% بإجمالي 538مليار$، وتساهم كل من الصناديق الإسلامية ومؤسسات التكافل وباقي المؤسسات بنسبة 5%، 2%، 5% على الترتيب.

4-1-الخدمات البنكية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تقديم مختلف الخدمات من خلال جمع الأموال وتوظيفها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل، وتحقيق الشمولية المالية عن طريق إتاحة الفرص الملائمة للأفراد والمجتمعات للقيام بمختلف أعمالهم **(سمحان، 2012، صفحة 42)**.

تختلف البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث الشمولية كونها مزيج من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار، وتهدف بشكل أساسي إلى تقديم منتجات مالية وخدمات لتمويل عمليات القطاع الحقيقي، وقد شهدت في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا في كثير من الدول العربية والعالمية، حيث أكدت دراسة حديثة قام بها صندوق النقد العربي ان الدول العربية تستحوذ على اهم مراكز التمويل المصرفي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، اذ بلغت حصتها إلى ما لا يقل عن 51% من إجمالي الأصول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية على المستوى العالمي **(قعلول، 2020، صفحة 10)**.

4-2-التكافل الإسلامي

يعرّف حسين حامد حسان : "التامين التكافلي بانه عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص -يسمون "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطر أو أخطار معينة-على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، بتعويضه عن الضرر الذي ينتج من وقوع هذه الأخطار، على أن يلتزم كل واحد منهم بدفع مبلغ مالي على سبيل التبرع يسمى بالاشتراك، حيث تتولى مؤسسات التامين التكافلي الإسلامي إدارة عمليات التامين واستثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين، في مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا او مبلغا معلوما مسبقا باعتبارها وكيلا او كلاهما معا" **(خديجة، 2012، صفحة 5)**.

4-3-الصكوك الإسلامية

لقد زاد الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة بالمنتجات والخدمات الإسلامية خاصة التعاملات بالصكوك الإسلامية، هذه الأخيرة التي شهدت انتشارا واسعا وتوسعا كبيرا وزيادة في حجم إصداراتها محليا ودوليا، حيث بلغ حجم الإصدار العالمي للصكوك ما قيمته 538 مليار دولار أمريكي حسب تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية.

ويعرّف مجلس مجمع الفقه الإسلامي الصكوك الإسلامية بانها :" إصدار وثائق او شهادات مالية متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان او منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلا أو سيتم إنشائها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه" **(مجمع الفقه الاسلامي الدولي، 2009)**.

يعدّ سبب تزايد الاهتمام بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية في الآونة الأخيرة الى قدرتها الكبيرة على دعم التنمية الاقتصادية، ذلك أنها تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي من خلال استكمال حلقات الاقتصاد إلى جانب البنوك الإسلامية ومؤسسات التامين التكافلي، كما أن وجودها يرفع الحرج على المستثمرين و الأفراد والمؤسسات الذين يطلبون خدماتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، بالإضافة إلى ذلك فهي تعد أحد اهم المصادر التمويلية طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبرى، وبالتالي ضمان المزيد من فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة **(جابر، 2017، الصفحات 21-22)**.

4-4-صناديق الاستثمار الإسلامية

صناديق الاستثمار الإسلامية هي أوعية استثمارية تتمتع باستقلالية في ذمتها المالية عن الجهة المنشئة لها، تعمل على جمع المساهمات في شكل أسهم أو وحدات متساوية بمثل ملكية أصحابها في الموجودات تستحق الربح والخسارة وتدار بالمضاربة أو الوكالة، كما تساهم أموال الصندوق في تمويل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة طبقا لصيغ الاستثمار الإسلامية المتعددة، ويتم توزيع صافي العائد من الاستثمار فيما بينهم بحسب الاتفاق **(جمال، 2020، صفحة 4)**، وقد بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية مع نهاية عام 2018م حوالي 1292 صندوقا بقيمة إجمالية قدرها 67.4 مليار دولار، ويتكون هيكلها من صناديق الدخل الثابت /الصكوك والصناديق المختلطة، وتساهم صناديق الاستثمار في توفير السيولة اللازمة للمؤسسات و الأفراد وتقليل الاقتراض من البنوك **(سليمان، 2019)**.

4-5-قطاع التقنية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

يعرّف معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن التقنية المالية بانها" عبارة عن الابتكارات والاختراعات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي يتم استخدامها في العمليات المالية للبنوك مثل : التعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل : تحويل الأموال، وتبديل الأموال والعملات وغيرها من العمليات المصرفية " **(حرفوش، 2019، صفحة 727)**، فهي تعمل على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتخفيض تكاليفها، كما تسهم في توسيع نطاق انتشار الصناعة المالية الإسلامية والسماح بتقديم خدمات التمويل الإسلامي لقطاعات جديدة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى المناطق النائية، و يجب ان تأخذ هذه التقنيات المالية المستعملة حكما شرعيا وان تنضبط بضوابط الشريعة الإسلامية ، وقد تعدّ دت التقنيات المالية في الصناعة المالية الإسلامية في شكل منصات التمويل الجماعي (Crowdfunding Platform)، كما انتشرت تطبيقات أخرى كالمستشار الآلي (Robo-Advisor) ومنصات الحساب الإسلامي (Islamic Account Platform) وتحالف التقنيات المالية الإسلامية (Islamic Fintech Alliance) **(قندوز، 2019، صفحة 96)**.

ثالثا: مساهمة الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

1-مساهمة الصناعة الصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

تزايد الاهتمام بالمصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة نظرا لحجم الخدمات التي تقدمها لمختلف الفئا ت والقطاعات، فقد شهدت تطورا كبيرا ونموا في حجم أصولها كما يوضحه الشكل(04)

الشكل (04): نمو أصول الصيرفة الإسلامية للفترة 2012م-2019م

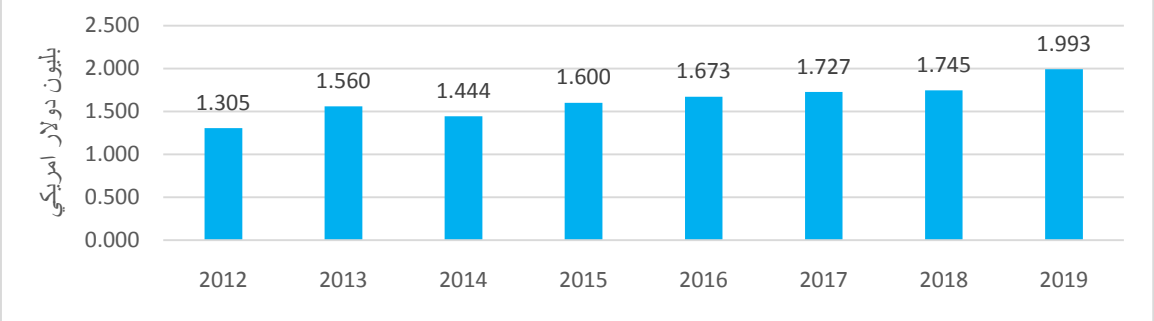

Source : Islamic Finance Development Report 2020

ان توسع البنوك الإسلامية عبر العالم يوفر إمكانية كبيرة لتعزيز الشمول المالي، حيث ان قطاع النوك الإسلامية يتمتع بقدرة عالية لجذب واستيعاب الفئات الغير مشمولة بالخدمات البنكية.

حيث تظهر الإحصائيات المتوفرة من خلال (IFDI 2020) أن عدد المصارف الإسلامية بلغ 562 مصرفا حول العالم بإجمالي أصول 1.993تريليون دولار أمريكي وبنسبة نمو 14%، هذا ما يعزز القدرة على استخدام الخدمات المالية عبر المصارف الإسلامية والتي بدورها توفر نقاط الوصول إلى خدماتها.

الشكل (05): توزيع المصارف الإسلامية في بعض الدول لعام 2019م

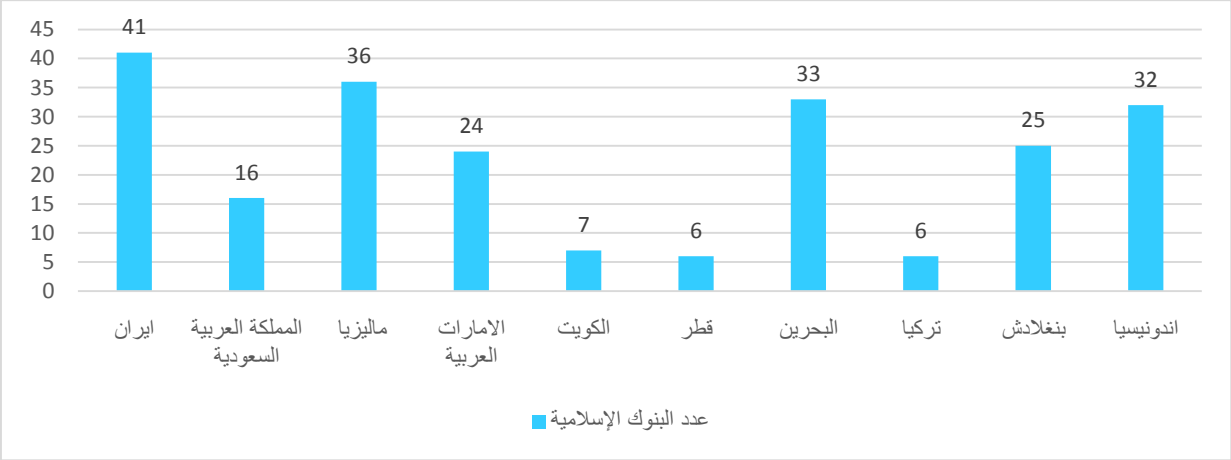

Source : Islamic Finance Development Report 2020

وقد تركز حجم المصارف عبر عشرة دول ، حيث احتلت إيران المرتبة الأولى بـ 41 مصرفا، وفي المرتبة الثانية دولة ماليزيا بـ 36 مصرفا وتأتي دولة البحرين في المرتبة الثالثة إذ بلغ عدد المصارف الإسلامية فيها 33 مصرفا.

وحسب الدراسة التي أجراها صندوق النقد العربي عام 2019م عبر الاستبيان الذي شمل 12 بنك، لرصد تطور التوزيع النسبي لودائع قطاعي الأسر والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك التي لديها نوافذ وتقدم خدمات مالية إسلامية، والتي خلصت إلى النتائج الملخصة في الشكل التالي:

الشكل (06): تطور التوزيع النسبي لودائع قطاعي الأسر والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البنوك التي لديها نوافذ وتقدم خدمات مالية إسلامية للفترة 2015م-2017م (حجم العينة 12 بنك)

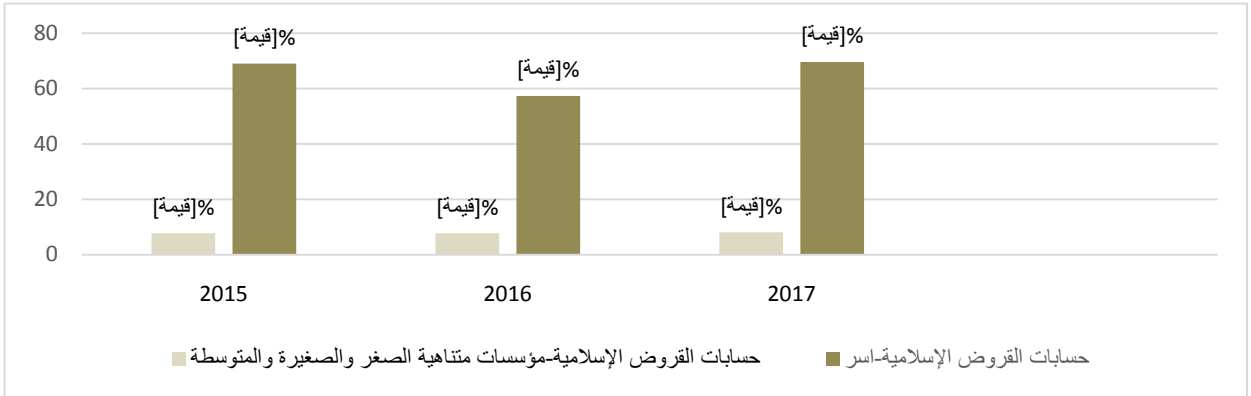

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على دراسة من صندوق النقد العربي حول أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية 2019م.

يلاحظ ان رصيد التمويلات الإسلامية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استقر في حدود 8% من مجموع التمويلات الإسلامية خلال العامين 2015م و2016م ونهاية عام 2017م، واستحوذت التمويلات الإسلامية للأسر على نسبة 69.6% من مجموع التمويلات الإسلامية مع نهاية عام 2017م، ويعتبر هذا مؤشر إيجابي على مدى إمكانية نفاذ الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل والاستفادة من الخدمات المالية الإسلامية المقدمة.

2-مساهمة صناعة التكافل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

تقوم مؤسسات التامين التكافلي الإسلامي بدور تنموي بالغ الأهمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التغطيات التأمينية التي تهدف إلى تشجيع وإعادة بعث الاستثمار وزيادة الدخل لمختلف أفراد المجتمع عن طريق تجميع رؤوس الأموال المنتجة وإعادة توظيفها وبالتالي المساهمة في تعزيز فرص العمل، وقد أضحت مؤسسات التامين التكافلي الإسلامي تنافس مؤسسات التامين الأخرى التقليدية وتستحوذ على نسبة معتبرة من السوق التأميني **(نوال، 2011، صفحة 6)**.

الشكل (07): نمو أصول التكافل الإسلامي عالميا للفترة 2012م-2019م

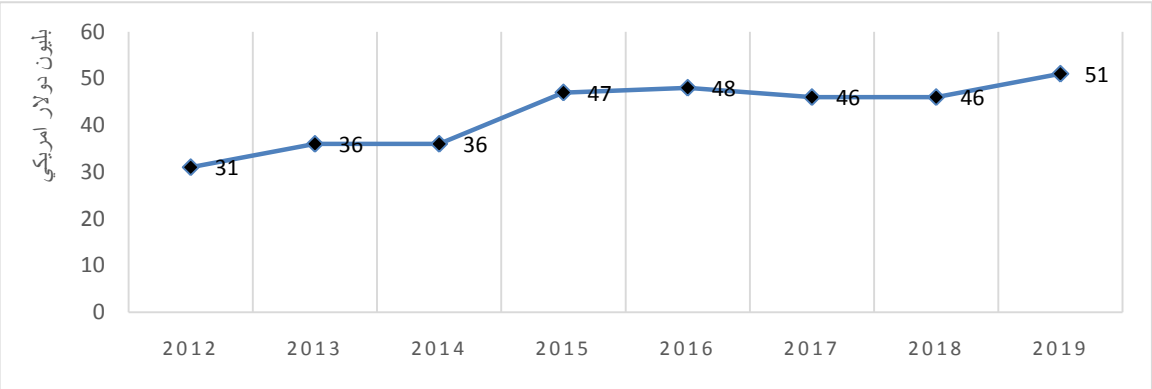

Source : Islamic Finance Development Report 2020

نمت أصول التكافل الإسلامي بنسبة 10% لتصل إلى 51 ترليون دولار أمريكي في عام 2019م بعدما كانت في حدود 31 تريليون دولار أمريكي عام 2012م، وقد ساهم التامين التكافلي منذ عام 2012م إلى غاية 2019م في توفير عدة خدمات، ومن اجل النهوض بصناعة التكافل قامت دولة ماليزيا بإنشاء منصة تعمل على جعل أموال التكافل ميسورة التكلفة للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض، بحيث تجمع المنصة الأموال في صناديق ائتمانية ثم تقدم تغطية تكافلية منخفضة التكلفة للمستهلكين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف منتجات التكافل التقليدية أو لا يمكنهم الوصول إليها، وبالتالي فان هذه المنصة تعد بتحسين هذا القطاع من خلال تحسين الكفاءة والقدرة على الوصول إلى إعداد كبيرة من المستهلكين **(ICD، 2020، صفحة 33)**.

بحسب ما جاء في التقرير الصادر عن الهيئة الإسلامية للخدمات المالية (IFCB) حول صناعة الخدمات المالية الإسلامية (2020)، فقد استحوذت بلدان مجلس التعاون الخليجي على 11.7 مليار دولار أمريكي من حجم مساهمة التكافل لعام 2018م، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(08): نسبة مساهمة التكافل العام والعائلي حسب المنطقة لعام 2018م

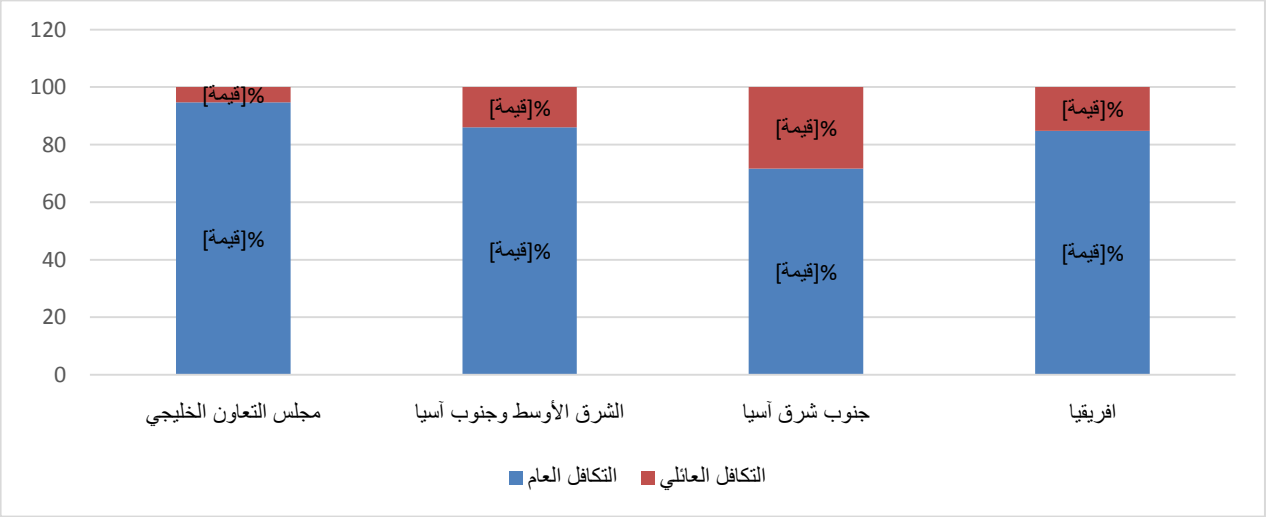

Source : Islamic Finance Development Report 2020

يوضح الشكل السابق نسبة مساهمة التكافل حسب المنطقة لعام 2018م، وقد استحوذ قطاع الاعمال العام على 94.7% من المساهمة و 5.3% مثلت مساهمة التكافل العائلي وذلك على مستو ى دول مجلس التعاون الخليجي، اما بلدان الشرق الأوسط وجنوب آسيا (إيران، الأردن، فلسطين، باكستان، بنغلادش، سيريلانكا، جزر المالديف) فتمتلك حصة سوقية تبلغ 86% من سوق التكافل العالمي والنسبة المتبقية البالغة 14% مثلت مساهمة التكافل العائلي، وبحسب التقرير نفسه دائما فقد حظي قطاع الصحة في ايران على نسبة 26.2% من حصة سوق التكافل، أما في الأردن فقد شكلت الخدمات الطبية والصحية بما يقارب ثلث مساهمات السوق.

أما بلدان جنوب شرق آسيا أظهرت نموا إيجابيا في قطاع التكافل العائلي بنسبة 28.3% من إجمالي المساهمات، ومن جانب آخر بلغت نسبة مساهمة التكافل العائلي في إفريقيا نسبة 15.2% حيث تعتبر نسبة جيدة مقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

3-مساهمة صناعة الصكوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

اثبت الصكوك الإسلامية قدرتها على تعزيز الشمول المالي، ذلك أنها أداة عادلة لتوزيع الثروة عن طريق تمويل المشاريع التنموية وتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وبالتالي المساهمة في رفع مستويات التشغيل، بالإضافة إلى قدرتها على تمكين المستثمرين من تحقيق أرباح حقيقية وبهذا توزع الثروة على نطاق واسع، فمثلا نجد أن صكوك المرابحة والسلم يساهمان في تلبية حاجات فئات مختلفة من المتعاملين عن طريق تمويل النفقات التشغيلية.

شهد سوق الصكوك نموا مضاعفا لحجم الصكوك لعام 2019م إذ بلغت قيمة الإصدارات 145702 مليون دولار أمريكي ، حيث تم توجيه مختلف الإصدارات لعام 2019م إلى تمويل تطوير البنية التحتية وتمويل المشاريع واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن جانب آخر بلغت القيمة الإجمالية للإصدارات العالمية للصكوك الإسلامية 1247.2مليار دولار أمريكي والموزعة خلال الفترة 2001م-ديسمبر 2019م، كما شهدت السنوات الخمس الماضية (2015م-2019م) نموا إجماليا متسارعا وملحوظا في حجم الإصدارات بمعدل 21% سنويا **(IIFM, 2019, p. 20)**.

وقد عرف سوق الصكوك الإسلامية تطورا وانتشارا من حيث الإصدارات ومكان تواجدها ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(09): حجم إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا حسب كل منطقة (2001م-ديسمبر2019م)

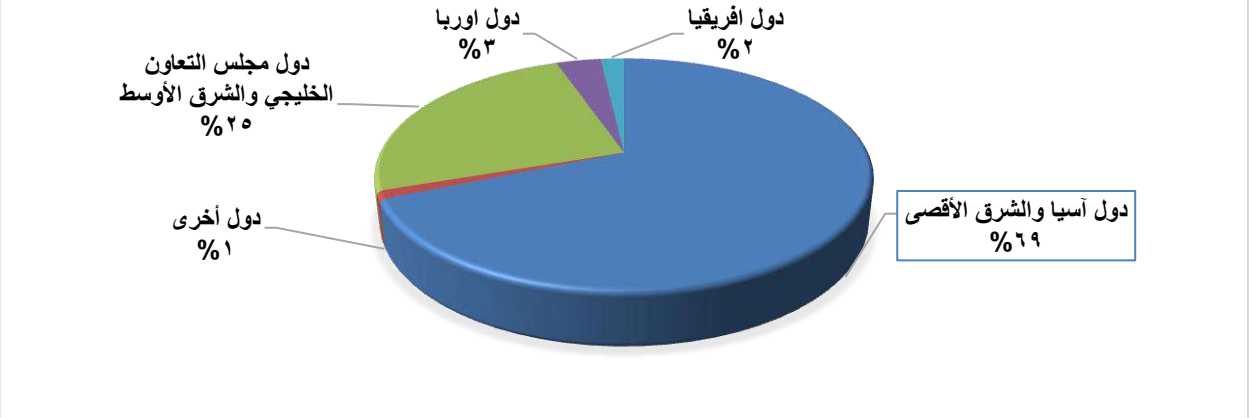

Source: Sukuk Report, A Comprehensive Study Of The Global Sukuk Market July 2020 | 9th Edition

تجاوز انتشار الصكوك الإسلامية دول آسيا والشرق الأوسط خلال الفترة 2001م - ديسمبر 2019م لتشمل دول إفريقيا و أوروبا وأمريكا، وتعتبر دول آسيا والشرق الأقصى الموطن الأول لإصدار الصكوك الإسلامية بمجموع 866290 مليون دولار أمريكي بنسبة 69.46%، وتحتل ماليزيا النسبة الكبرى 58.83% على المستوى دول العالم، وتليها المملكة العربية السعودية بنسبة 11.37% بإجمالي 146291 مليون دولار أمريكي من القيمة الإجمالية العالمية للإصدارات، وتأتي في المرتبة الثالثة إندونيسيا بقيمة إصدارات 98908 مليون دولار أمريكي من الصكوك بنسبة 7.93% في تلك الفترة ، ويساهم هذا التوسع والانتشار المتسارع في إعادة توزيع الثروات وتمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ، بالإضافة إلى تيسير حصول المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل.

كما ساهمت الصكوك الإسلامية في تمويل عدة قطاعات مختلفة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): حصص القطاعات المختلفة من حجم التمويل بالصكوك الإسلامية عالميا لعام 2019م

نوع القطاع	نسبة الإصدارات
الحكومي	%53.3
الطاقة	%0.1
المالي	%37.4
الصناعي	%3.6
السلع الاستهلاكية	%0.7
العقارات	%0.7

الخدمات الاخرى	%0.5
خدمات الاتصالات	%0.3
المواد	%0.2

Source: Sukuk Report, A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market July 2020 | 9th Edition

يوضح الجدول أن كلا من القطاعين الحكومي والمالي أخذا الحصة الأكبر من حيث حجم التمويل بالصكوك بنسبة 53.3% و37.4% على الترتيب، أما باقي القطاعات فقد شكلت 6% من إجمالي حجم التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية ، ويستدل من خلال هذه البيانات بان الصكوك الإسلامية تساهم بشكل كبير في تمويل مشاريع البنية التحتية، وهذا ما ينعكس بالتأكيد على تنمية باقي القطاعات الأخرى.

4-مساهمة قطاع التقنية المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

ساهم قطاع التقنية المالية في تعزيز الشمول المالي عن طريق تسريع وتيرة تطور وانتشار خدمات التمويل الإسلامي، ويمكن ان نستعرض بعض الشركات الرائدة في مجال صناعة وتطوير التقنيات المالية في الصناعة المالية الإسلامية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(03): مساهمة بعض التقنيات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

الشركة	مساهمتها في تعزيز الشمول المالي
PathSolutions	مقرها الكويت، تعمل على خدمة القطاع المالي الإسلامي في مجال تطوير أنظمة وبرامج تكنولوجيا المعلومات، قامت بتطوير نظاما تقنيا جديدا لصالح بيت التمويل الكويتي (Path Imal) يعمل على تمكين العملاء من تتبع حركة أموالهم عن بعد (عبر الهاتف النقال والانترنت)، فضلا عن توفير حلول مرنة وعملية للعديد من الأدوات الاستثمارية بما يلبي احتياجات العملاء والمستثمرين ويوفر حلول ذات خصوصية تتناسب وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
Wahed Invest	منصة استثمارية مقرها في نيويورك ، تعمل في الاستثمار المعتمد على المستشار الآلي وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، بحيث تتيح للمستخدمين من فتح حساباتهم خلال دقائق والاستثمار في محافظ متنوعة ذات تكلفة منخفضة مع إمكانية مراقبة ادائهم في أي وقت ومكان، كما تساهم المنصة من خلال اتاحة فرصة الاستثمار والادخار للأفراد غير المشمولين ماليا بغض النظر عن مكان إقامتهم.
Blossom Finance	مقرها اندونيسيا وتعتبر أحد اهم الشركات التي قامت بإطلاق مشروع الصكوك الذكية عبر تقنية سلسلة الكتل من خلال العقود الذكية التي ترتبط بمنظومة الكترونية متطورة ، تقوم تلقائيا بعد تلقيها لأوامر تطبيق بنود العقد فيما يتعلق بالمدفوعات وتحويل الملكية، بالإضافة إلى تقديم خدمات نقل الملكية وتوزيع العوائد وبالتالي الاستغناء نهائيا عن وجود وسطاء.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما ورد في كتاب التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، 2019، ص ص103-108.

الخاتمة:

وفي خاتمة بحثنا، تظهر الدراسة ومما لا شك فيه مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية عبر مجموعة من المنتجات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في اختراق القطاعات ذات الشمول المالي المنخفض، والعمل على

تسهيل عملية الوصول إلى اهم الخدمات المالية الممكنة التي تقدّمها ، لفائدة مختلف الفئات من الأفراد والأسر والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المستبعدة ماليا أو التي أقصت نفسها طواعية من التمويل التقليدي نظرا لأبعاد دينية كما هو الحال في معظم الدول الإسلامية.

بصورة عامة تم صياغة مجموعة من النتائج على ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري و من خلال تحليل مختلف الإحصائيات و المؤشرات الرقمية التي تضمنتها الورقة البحثية، وقد تم تلخيص أهمها في النقاط التالية:

نتائج الدراسة:

- يعدّ الشمول المالي شرطا أساسيا وضرورة ملحة لأجل تنمية الجانب الاجتماعي ودعم التنمية الاقتصادية.
- تقدم الصناعة المالية الإسلامية الكثير من الأدوات التمويلية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تعرف الخدمات المالية الإسلامية نموا متزايدا في السنوات الأخيرة في الدول الإسلامية وغير الإسلامية
- يكمن مشكل الاستبعاد المالي الذي تسبب في حرمان شرائح مختلفة من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، في ضعف مستوى التثقيف المالي لدى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو أن كون معظم مقدّمو الخدمات المالية يعملون وفق مبدأ تحقيق الربح من جانب واحد فقط.
- هناك شريحة واسعة أقصت نفسها من الاستفادة من الخدمات المالية لأسباب عقائدية، او نتيجة لضعف مستويات التثقيف المالي لديها وعدم قدرتها على اتخاذ أي قرار استثماري يلبي احتياجاتهم المالية، ممّا عزّز من انخفاض مستوى الشمول المالي.
- يمكن للصناعة المالية الإسلامية أن تساهم في سدّ فجوة الشمول المالي، من خلال توفير بدائل للقروض والمعاملات التقليدية.
- تتفق الصناعة المالية الإسلامية إلى حدّ بعيد مع أبعاد الشمول المالي، نظرا لبساطة إجراءاتها وسهولة وصول الأفراد والأسر والمؤسسات بمختلف قطاعاتها إلى خدماتها التمويلية.

التوصيات: ختاما لهذه الدراسة، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ، قمنا بطرح عدّة توصيات والتي يمكنها ان تمثل جوانب لحلول مثالية وفي طليعتها ما يلي:

- من اجل النهوض بقطاع الصناعة المالية الإسلامية لابد من مزامنة تشريعاتها مع المعطيات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الحالي في حدود مبادئ الشريعة الإسلامية ، وتطوير خدمات ومنتجات تلبي رغبات كل فئات المجتمع.
- لا بد من توفير بيئة ملائمة ، سواء من الناحية القانونية عن طريق سن قوانين خاصة بالصناعة المالية الإسلامية، أو من ناحية الإطار المؤسسي عبر الترخيص بإنشاء بنوك إسلامية ومؤسسات التكافل وغيرها، أو من ناحية المصادقة الشرعية عبر تنصيب لجان وهيئات متخصصة في مجال الصناعة المالية الإسلامية.
- الدول الإسلامية مطالبة أكثر من غيرها في الوقت الراهن بوضع استراتيجية ذات أهداف واضحة لتبني الصناعة المالية الإسلامية.

- العمل على زيادة مستويات التثقيف المالي ، خاصة لدى فئة الشباب والنساء والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عبر تنمية مهاراتهم المالية وتقديم المشورة لهم وكل ما يحتاجونه من دعم لتمكينهم من اتخاذ قرارات تمويلية صائبة وتجنيب تعرضهم للمخاطرة.
- ضرورة تكثيف الجهود من طرف المؤسسات المالية الإسلامية لنشر الوعي حول أهمية ودور الصناعة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع

1. DinarStandard. (2020). *تقرير واقع الاقتصاد الاسلامي 2020.* الامارات العربية المتحدة-دبي: DinarStandard.
2. Abdul Aziz, U. N. (2020). Rethinking digital financial inclusion: Evidence from Bangladesh. *Technology in Society*, pp. 1-10.
3. FIARI. (2020). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.* الامارات العربية المتحدة-ابو ظبي: FIARI.
4. ICD. (2020). *Islamic Finance Development Report 2020.* Saudi Arabia: IFDI.
5. IIFM. (2019). *SUKUK REPORT 2019.* MANAMA- BAHRAIN: IIFM.
6. OECD. (2005). *Improving Financial Literacy Analysis of Issues and Policies.* PARIS: OECD.
7. Santiago Carbo, E. P. (2007, fev). Financial Exclusion in Europe. *JOURNAL COMPILATION*, pp. 21-27.
8. THE WORLD BANK. (2021, March 09). *Financial Inclusion Financial inclusion is a key enabler to reducing poverty and boosting prosperity.* Récupéré sur THE WORLD BANK: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview

9. البيان الاقتصادي ,2020) .يوليو 28). *مليار دولار إصدارات الصكوك العالمية 145.7.* Consulté le 2 5, 2021, sur البيان الاقتصادي: https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2020-07-28-1.3924161
10. الطيب ,ح .(2020) .*الشمول المالي*.الامارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي.
11. العجلوني ,ا .ط .(2014) .*مقدمة في نظرية التمويل الاسلامي وادواته* .المملكة العربية السعودية :دار النشر العلمي والترجمة،جامعة القصيم.
12. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .(2017) .*نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي* .ابو ظبي :صندوق النقد العربي.
13. بلقيس ,د .ز .(2017-2018) .*دور ضوابط الصناعة المالية الاسلامية في الحد من آثار الازمات المالية :دراسة مقارنة بين السوق المالي الاماراتي والماليزي* .سطيف :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.1
14. بنك الجزائر ,2021) .مارس 09). *الشمول المالي*.بنك الجزائر .Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re.htm :
15. جابر ,ب .ا .(2017) .*الشروط وعلوم الصكوك للإمام أبي نصر أحمد بن محمد السمرقندي* .مصر :دار النشر للجامعات.
16. جمال ,ا .ا .(30 6 ,2020) .دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحسين اداء البنوك الاسلامية .*مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات*.1-13 .pp ,
17. حرفوش ,س .(2 6 ,2019) .التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي .*مجلة آفاق علمية*.744-724 .pp ,
18. خديجة ,م .ق .(2012) .التامين التكافلي بين الاسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي .*الصناعة التامينية -الواقع العملي وآفاق التطوير* .الشلف :كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بو علي الشلف.
19. خليل ,ا .ف .(2015) .آليات الشمول المالي -نحو الوصول الى الخدمات المالية .-*مجلة الدراسات المالية والمصرفية*.

20. رجب ,ج .ا .(2018) .*احتساب مؤشر مركب الشمول للمالي وتقدير العلاقة بين الشمول والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية* .ابو ظبي :صندوق النقد العربي.
21. زهراء ,ص .ح ,2020) .جوان .(30اهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الاشارة الى تجارب دولية .*مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية*.166-181 .pp ,
22. زيدان ,ع .ا .(2019) .صناعة الصكوك الاسلامية خلال الفترة 2001-2015الواقع، التحديات، الافاق .*مجلة الاقتصاد والمالية*.
23. سليمان ,أ .ش .(2019, 12 30) .*معدلات نمو وأداء صناديق الإستثمار الإسلامية* .البصائر :Récupéré sur https://elbassair.org/7394/
24. سمحان ,م .ح .(2012) .*المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية* .عمان، الاردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
25. طيوان ,ح .(2020) .متطلبات تبني الصناعة المالية الاسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر .*حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية* .16-39 .pp ,
26. عثمان ,ع .ا .(2009) .الصكوك الاسلامية وادارة السيولة .*المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية* .دمشق، سوريا.
27. ع جوز ,ح .م .(2017) .*دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء* .غزة :كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.
28. قعلول ,ع .ا .(2020) .*تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل 3.* ابو ظبي :صندوق النقد العربي.
29. قندوز ,ع .ا .(2019) .*المالية الاسلامية* .ابوظبي الامارات العربية المتحدة :صندوق النقد العربي.
30. قندوز ,ع .ا .(2019) .*التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية* .ابو ظبي :صندوق النقد العربي.
31. لخضر ,ص .ش ,2018) .ديسمبر .(23أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .(*مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*.104-129 .pp ,
32. مجمع الفقه الاسلامي الدولي .(2009) .الصكوك الإسلامية)التوريق (وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها .p) .القرار رقم .((19/4)178 الإمارات العربية المتحدة :منظمة المؤتمر الإسلامي.
33. منصوري ,ك .(2018) .*ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية* .يسكرة :كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر.
34. نوال ,ب .(2011) .العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التاصيل وواقعية التطبيق .*مؤسسات التامين التكافلي والتامين التقليدي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية* .سطيف :كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس.

مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية للصكوك الإسلامية الخضراء في البنك الإسلامي للتنمية

د. يونسي محمد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة
د.معسكري سمرة ، جامعة ابن خلدون – تيارت-
ط.د مغرابي ميلود، المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة

مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية للصكوك الإسلامية الخضراء في البنك الإسلامي للتنمية

The contribution of Islamic instruments to sustainable development

Analysis of Green Islamic Instruments at the Islamic Development Bank

د. يونسي محمد، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة

-د.معسكري سمرة ، جامعة ابن خلدون – تيارت

ط.د مغرابي ميلود، المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة

الملخص:

تعد الصكوك الإ سلامية الخضراء من أدوات التمويل التي تستخدمها الدول والمؤسسات لتوفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات المستدامة بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبتكلفة منخفضة نسبيا، فضلاً على أنها تساهم في توسيع القاعدة التمويلية وتدفع بتحسين أداء المؤسسات لتواصل مسيرتها في تنمية المشروعات الصديقة للبيئة.والبنك الاسلامي للتنمية من بين المؤسسات الرا ئدة في تمويل المشروعات الصديقة للبيئة والتي تحقق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: صكوك إسلامية ،تنمية مستدامة،صكوك خضراء

تصنيفات JEL: Q01, P33, R51, G21

Abstract :

Green Islamic instruments are financing instruments used by States and institutions to provide t he necessary liquidity to finance sustainable projects in accordance with the principles of Islami c law and at a relatively low cost. They also contribute to broadening the funding base and prom ote improved performance of institutions to continue their development of environmentally frie ndly projects

Key words: Islamic instruments, sustainable development, green instruments.

JEL Classification: Q01, P33, R51, G21

مقدمة:

أثبتت الصناعة المالية الإسلامية نجاعتها بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008 لما تطرحه من أدوات مالية شرعية تحقق الأمان للمؤسسات المالية والمستثمرين على حد سواء، وكذا لقدرة منتجاتها على القيام بأدوار هامة في الاقتصاد، ومن أهم هذه المنتجات الصكوك الإسلامية التي تشهد تطورا في إصدارها واعتماد الحكومات عليها لتمويل مشاريعها المختلفة. وتشير الأرقام إلى التطور الكبير في التعامل بالصكوك الإسلامية واعتماد الصناعة المالية الإسلامية سواء في الدول الاسلامية وغير الاسلامية .وتعد الصكوك الخضراء الاسلامية من أحدث التمويلات الاسلامية للوصول إلى التنمية المستدامة .و في ظل أزمة انهيار أسعار النفط وما رافقها من عجز في الميزانيات العامة للدول المصدرة له ، أصبح من الضروري إيجاد بدائل تمويلية دائمة لتمويل العجز الحاصل، وفي هذا الإطار نجد أن الصكوك الإسلامية ومنها الصكوك الاسلامية الخضراء تعد أبرز هذه الأدوات لتمويل المشروعات الإنتاجية المستدامة بهدف تحقيق التنمية المستدامة .وعليه يمكن طرح الاشكالية التالية : **ما دور الصكوك الخضراء في تمويل مشاريع التنمية المستدامة؟**

وللإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور :

المحور الأول:الاطار النظري للصكوك الاسلامية

المحور الثاني: التنمية المستدامة وسبل تحقيقها

المحور الثالث: مساهمة الصكوك الاسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

أولا- الإطار النظري للصكوك الاسلامية :

الصكوك الإسلامية أو الأوراق المالية الإسلامية هي عبارة عن إصدار وثائق رسمية وشهادات مالية تساوي قيمة حصة شائعة في ملكية ما، حيث تكون هذه الملكية قائمة فعليا أو في طور الإنشاء ويتم إصدارها بعقد شرعيّ وفق الشريعة الاسلامية .

1-تعريف الصك:

1-1-لغة : جمع صك كفلس وفلوس والصك هو الورقة المكتوبة بدين، والمراد هنا بالورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره[1].

1-2-**اصطلاحا**: هناك العديد من التعاريف فعرفتها هيئة المحاسبة و المراجعة "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجل"[2].

تعريف آخر: هي تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها، وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبا أعيانا، وذات آجال محددة بعائد غير وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبا أعيانا ، وذات "آجال محددة بعائد غير محدد ، ولكن غير خالي من المخاطر[3].

إلا أن كلها تلخص في قالب واحد هو "**الصك عملية تحويل الأصول المالية السائلة مثل القروض إلى أوراق مالية يمكن تداولها في سوق رأس المال كالأسهم والسندات وتستند هذه الأوراق إلى ضمانات عينية ونقدية**".

أما الصكوك الاسلامية فهي " وثائق استثمارية متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية أو نشاط استثماري وتصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية".نشأت الصكوك الاسلامية 1983 ،حيث اقدم بنك اسلام ماليزيا ، من خلال البنك المركزي الماليزي على اصدار شهادات استثمار لا تحتوي على الربا ومن خلال هذا تعتبر ماليزيا أكبر سوق لإصدار الصكوك الاسلامية[4].

ويتم استخدام الصكوك وفق طريقتين [5]:

- ✓ **طرح صكوك**:وذلك عن طريق طرح صكوك للاكتتاب بغرض تلبية حاجة لتمويل مشروع استثماري في المستقبل، وذلك بتسويقها للمستثمرين) حملة الصكوك (واستغلال الحصيلة في إقامة المشروع والاستفادة منه لفترة زمنية معينة، ثم بيعه وإطفاء الصكوك.
- ✓ **تصكيك موجودات:** يتم تصكيك موجودات بغرض تلبية حاجة تمويلية لتوفير السيولة من خلال مشروع قائم فعليا، حيث يتم تصكيكموجودات (أصول) قائمة بالفعل وطرحها وبيعها للمستثمرين حملة الصكوك (واستغلال المصكك

(جهة التصكيك)للحصيلة في أغراضه الخاصة، على أن يستفيد المستثمرين بالأصل المصكك بإيجاره لفترة زمنية، ثم بيعه وإطفاء الصكوك.

2- **مميزات الصكوك الاسلامية** : تتميزها الصكوك الاسلامية عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية بالخصائص الناتجة عن الضوابط الشرعية التي تحكمها، لكن هذا لا يعني اختلافها كليا عن الأوراق المالية ومن أهم هذه المميزات مايلي:

- ✓ ورقة مالية مبنية على أسس وضوابط شرعية تصدر على أساس عقد شرعي؛
- ✓ قابلة للتداول من حيث المبدأ؛
- ✓ أداة استثمارية ذات كفاءة، وتستثمر في نشاط مباح ؛
- ✓ قائمة على مبدأ استحقاق الربح وتحمل الخسارة؛
- ✓ تمثل ملكية شائعة في الموجودات دون ملكية التصرف؛
- ✓ تحمل أعباء الملكية؛
- ✓ تصدر الصكوك الإسلامية بفئات متساوية القيمة وغير قابلة للتجزئة.
- ✓ تصدر الصكوك الإسلامية عن جهة مالكة لأصول أو ترغب في تملكها؛
- ✓ انتفاء ضمان المضارب أو الوكيل أو الشريك؛
- ✓ خالية من الربا مما يجنب الآثار السلبية التي يسببها من تضخم وسوء تخصيص الموارد وربط القرار الاستثماري بمسايرة التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة.

3-أنواع الصكوك الاسلامية: تتعدد الصكوك الإسلامية باختلاف آليات إصدارها التي تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية لذلك فإنه يمكن تصنيف تلك الصكوك على النحو التالي:

- ✓ **الصكوك الإستثماريّة** :وهي عبارة عن أوراق ماليّة تشير إلى حق تملك المشروع الذي يتم تمويله من أمواله هذه الصكوك، ولحاملها نسبة من أرباح المشروع بحسب ما اتفق عليه، وفيها ربح وخسارة

صك المضاربة : والذي يستخدمه المضارب لاستخدام أموال هذا الصك في تمويل مشروع ما يكون هو مديره والمسؤول منه باعتباره -مضارب-، مقابل أن يحصل على حصة معينة من أرباح المشروع. بمعنى أنّه يحصل على قيمة ونسبة أكبر من حملة الصكوك الأخرى لأنّه يعمل بالإضافة إلى ممول مشروع هو مدير المشروع أيضاً، ولا تحسب له الخسارة. و يجوز تداول صكوك المضاربة بعد قفل باب الاكتتاب و تخصيص الصكوك و بدء النشاط في الاعيان و المنافع أما قبل بدء النشاط فتراعى ضوابط التصرف في النقود(الصرف)و في حال بيع الموجودات بثمن مؤجل فتراعى ضوابط الدين[6].

- ✓ **صك الإستصناع**:وهي صكوك تصدرها الحكومة أو بعض الشركات التي ترغب في تمويل مشاريع كبيرة في البلاد، كمشاريع البنى التحتيّة.
- ✓ **صك المرابحة:** وهي تحمل نفس قيمة الغرض الذي تمّ شرائه في مشروع ما، ويكون الربح لحامل الصك بشراء المعدات وبيعها بالمرابحة.
- ✓ **صك المشاركة** :وهي الأقرب لمبدأ الأسهم، ويصدرها متعهدو المشروع ووكلاؤه . وتنقسم إلى ثلاث أنواع رئيسية: **صكوك الشركة، صكوك المضاربة، صكوك الوكالة بالاستثمار.** و تتحدد آجال الصكوك بمدة المشروع محل العقد و يَبقي عقد المشاركة اليد المتصرفة في المال ويكون لكل إصدار هيئة منتخبة من المكتتبين تتولى الاشراف على المشروع و توزع حصص الايراد و متابعة انتقال ملكية الصك من شخص لآخر[7].
- ✓ **صك الإجارة** :وهو الذي يتعلق بالممتلكات المؤجرة، ويكون الربح فيها من تأجير ما تمثله قيمة الصكوك هذه. وتنقسم إلى: **صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة، صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة، صكوك ملكية الخدمات من طرف معين، صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة**[8].
- ✓ **صك التجارة :** وهي نفسها ما تسمى بـ "صكوك التمويل" والتي تطلبها الحكومة من مؤسسات التمويل كالبنوك بإصدار هذه الصكوك لاستخدامها في شراء مواد ما بنسبة مرابحة محددة
- ✓ هناك أنواع كثيرة أخرى من أنواع الصكوك التي لا يتسع الكلام لشرحها كلها، منها صك السلم، وصك المنافع، وصك المزارعة، وصك المغارسة، وصك المساقاة، وصك الخدمات، وغيرها الكثير من أنواع الصكوك.

الشكل رقم 01 :أشكال الصكوك الاسلامية

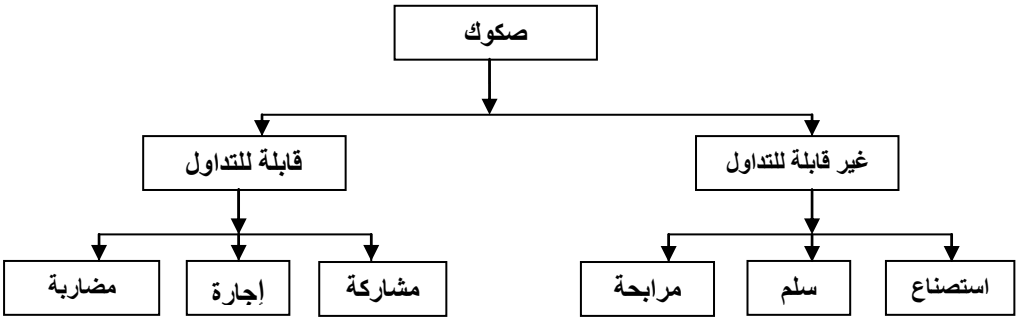

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم، سوريا، 2010، ص 359.

4- الفرق بين الصكوك الاسلامية والصكوك التقليدية :يمكن تلخيص الفرق بين الصكوك الاسلامية والأسهم والسندات في الجدول التالي:

الجدول رقم 01:الفرق بين الصكوك الاسلامية،الأسهم والسندات

الصكوك الاسلامية	الأسهم	السندات
✓ ظهرت سنة 1990 ✓ عائد الصكوك عليها وثمنها في السوق أقل تقلبا ✓ لصكوك ليست دائمة دوام الشركة المصدرة ✓ تمكن حملتها من استرداد رأسمالهم أو قريبا منه عند انتهاء مدتها بصرف النظر عن قيمة أصول المصدر للصكوك أو قدرته على سداد ديونه للآخرين. ✓ تعتمد على صيغة الاستثمار ✓ ملكية حق ✓ التداول يعتمد على طبيعة الأصول	✓ ظهرت سنة 1600 ✓ حامل السهم له عند التصفية نصيبه من أصول الشركة عند تصفيتها (وتسديد ما عليها من ديون) قل أو كثر ✓ مرتفعة ✓ ملكية حصة ✓ قابلية التداول	✓ ظهرت سنة 1600 ✓ سندات ديون ربوية والقروض وثائق ملكية لأصل مولد لعائد أو استثمار مدر لربح ✓ حسب نوع السند ✓ مديونية ✓ قابلية التداول

المصدر :من اعداد الباحثين على ضوء المعلومات المتحصل عليها من المرجع التالي :أحمد صفية أبو بكر،الصكوك الاسلامية ،مؤتمر المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول ،دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري،دبي، 3أفريل 2009،ص 14.

5-دور الصكوك في تمويل الاقتصاد :توفر الصكوك الإسلامية تمويلا مستقرا وحقيقيا للدولة من موارد موجود فعلا في الدورة الاقتصادية،مما يجعلها تلعب دورا بارزا في إنعاش الاقتصاد والتقليل من أثار الفجوات التضخمية فيه، كما تعتبر الصكوك من أفضل الصيغ المتوافقة وأحكام الشريعة وأداة فعالة لتمويل المشاريع الضخمة، ويتجلى دور الصكوك الإسلامية في الاقتصاد من خلال ما يلي[9]:

- ✓ التخفيف من الميزانية العامة للدولة ، ومن ثم تخفيف احتياجاتها المالية وتوفير موارد مالية يمكن توجيهها لأغراض أخرى؛
- ✓ التخفيف من حجم الحكومة ، مما يقلل من مركزية القرار، ومن احتمالات الدخول الفساد والاستغلال؛
- ✓ استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي؛
- ✓ إدارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تمويل مشا ريع البنى التحتية والتنموية؛
- ✓ تلبية احتياجات الدول في تمويل تلك المشاريع بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
- ✓ تمويل المشاريع الزراعية عن طريق المزارعة مثلا ؛
- ✓ تنويع مصادر الدخل الوطني و الحد من الاعتماد على النفط من أجل تحقيق قيمة مضافة؛
- ✓ تمويل العمليات التجارية والخدماتية.

6-**مخاطر الصكوك الاسلامية:إن الصكوك الاسلامية** محاطة بالكثير من العوامل التي يكتنفها الغموض و سرعة التقلب و تجعلها معرضة للمخاطر،سنحاول التطرق لأهم المخاطر التي تتعرض لها الصكوك الاسلامية[10]:

- ✓ الاوضاع السياسية والسياسة النقدية والمالية .
- ✓ مخاطر السوق.
- ✓ مخاطر سعر الفائدة والتي تؤثر على القيمة السوقية للصكوك بنفس الطريقة التي تؤثر بها على الاسهم و باقي الاوراق المالية، فارتفاع اسعار الفائدة يشجع على توجيه المدخرات نحو البنوك بدل استثمارها في الاسهم او الصكوك الاسلامية.
- ✓ مخاطر سعر الصرف الناتجة عن تقلب اسعار صرف العملات في المعاملات الآجلة التي تعقدها المؤسسات المالية.
- ✓ مخاطر تقلبات اسعار الاوراق المالية.
- ✓ مخاطر التضخم.
- ✓ مخاطر المخالفات الشرعية.
- ✓ المخاطر الائتمانية وتتمثل في عدم وفاء الطرف الآخر او عدم قدرته على تنفيذ التزاماته المتفق عليها في العقد.
- ✓ المخاطر التشغيلية و تتمثل في تلك المخاطر الناتجة عن الأداء السلبي او الاداء المنخفض للأصول.

ثانيا-التنمية المستدامة وسبل تحقيقها

1-مفهوم التنمية المستدامة:

لقد أخذت التنمية المستديمة عدة تعاريف و معاني فأصبحت المشكلة ليس غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع مفاهيمها، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمت عناصر وشروط هذه التنمية ، نذكر منها ما يلي:

- ✓ تعريف تقرير **برونتلاند DNAL TDNARB** للتنمية المستدامة لسنة 1987 "التنمية المستدامة هي تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة"[11].
- ✓ **التعريف الاقتصادي:** تعني التنمية المستدامة إجراء حفص عميق ومتواصل في استهلاك الدولة الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالميا،أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب[12].
- ✓ **التعريف الاجتماعي:**التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الخاصة في الريف[13].
- ✓ **تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي** التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد تقوم على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى ،و تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد و الأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي ،يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون ملكيتها،ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن و السنة النبوية الشريفة ،على أن يراعى في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال القادمة ،وصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للبشر[14].

وللتنمية المستدامة العديد من الخصائصيمكن تلخيصها فيما يلي[15]:

- ✓ تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛
- ✓ تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- ✓ تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول؛
- ✓ تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا؛
- ✓ تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

2- **آليات تحقيق التنمية المستدامة:**

2-1- الحكم الراشد: هناك العديد من الاجتهادات في مسالة تعريف الحكم الرشيد واغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى ،علما بان مسألة تفضيل التعريفات تدخل بكافة شؤون الحياة[16].

2-2- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحسين مستوي النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ، والمتمثل في : المقاولة من الباطن ،تنمية المنافسة ، خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمار الأجنبي ،تحقيق التكامل الصناعي ، زيادة الناتج المحلي ، دعم التجارة الخارجية ، الاستغلال الأمثل للموارد المحلية وغيرها من المؤشرات.

2-3- **الاستثمار الأجنبي:** تعد العلاقة بين الاستثمار والتنمية المستدامة احدي أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة ، فعلي الرغم من الجوانب الايجابية التي تظهرها هذه العلاقة فإنها لا تخلو من التأثير السلبي الذي يحدث إضرار مهمة علي المستوي الوطني.

2-4- **مجمع المعلومات:**مما لا شك فيه أن هناك تفاوت من عصر إلي عصر ومن مجتمع لأخر في استثمار المعلومات ،فإذا تتبعنا منحنيات ازدهار الحضارات وانهيارها فسوف يتبين لنا الارتباط الوثيق بين عوامل الازدهار بكل ومظاهره ومجالاته وعوامل الانهيار من جهة،والحرص علي استثمار ثروة المعلومات من جهة أخري ، لأن استثمار المعلومات تعني الرشد والصواب، بيمنا يعني تجاهلها الخلط والاضطراب ولا مبالغة في أن المعلومات هي الأساس الانقسام الدول في العالم المعاصر إلي فئتين ،دول متقدمة وأخري متخلفة .

3- **الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة:**

نظرا للجهود السابقة الذكر في التطور التاريخي للتنمية المستدامة بشأن تحديد العلاقة بين البيئة والتنمية وتعدد المشكلات البيئية والإنمائية المستوى الإقليمي والعالمي ، بدأ الاهتمام بالتوفيق بين البيئة والتنمية بشكل جدي على الصعيد الدولي منذ مطلع السبعينات .

3-1-**الاتفاقيات الدولية للتنمية المستدامة:**تقتضي لتنمية المستدامة المحافظة على مختلف مكونات البيئة ، كحماية الحيوانات و الحفاظ على النباتات و الغابات، و العمل على الحد أو منع تلوث مياه الأنهار و البحار و الاستخدام الأمثل لها.

3-2- **اتفاقية تغير المناخ:**تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نهاية الثمانينات مجموعة من القرارات المرتبطة بتغير المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة و المقبلة[17].

3-3-**اتفاقية التنوع البيولوجي:**تم توقيع اتفاقية التنوع البيولوجي في 5 جوان 1992 بريو دي جانيرو، و أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية ، و دخلت حيز التنفيذ في 29 ديسمبر،1993 ،حيث تناولت الاتفاقية موضوعا هاما بعنوان مشكلة مواجهة انخفاض و تدهور التنوع البيولوجي التي تعد الأنشطة البشرية سببا في وقوعها[18].

3-4-**اتفاقية مكافحة التصحر:**نشير في بادئ الأمر أن الاتفاقية لا تهتم بالمناطق الصحراوية الكبرى .

ثالثا- مساهمة الصكوك الاسلامية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة

شهدنا في الآونة الأخيرة بعض الاهتمام بالصكوك الخضراء الناشئة ، حيث تدرك الصناعة مساهمتها المحتملة في التمويل المستدام وهذا ما يتفق مع هدف التمويل الاسلامي وهو الحفظ على الحياة .

1-تعريف الصكوك الاسلامية الخضراء : الصكوك الخضراء هي صك استدانة يصدر للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة . ومن ضمن هذه المشروعات، مشروعات الطاقة المتجددة، والإدارة المستدامة للنفايات، والنقل النظيف، والاستخدام المستدام للأراضي، والمدن الجديدة.

أما الصكوك الاسلامية الخضراء الأوراق المالية الاسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية وتوجه نحو الاستثمارات الخضراء والمشاريع الصديقة للبيئة المسؤولة اجتماعيا في إطار التنمية المستدامة [19]. أصدرت أول مرة في

اندونيسيا سنة2013 ،حيث بلغ الاصدار آنذاك 15 مليار دولار[20].. ومن أهم المبادئ الأساسية التي تقام عليها السندات الخضراء [21]:

- ✓ الطاقة المتجددة ؛
- ✓ كفاءة استخدام الطاقة؛
- ✓ الادارة المستدامة للنفايات ؛
- ✓ الاستخدام المستدام للأراضي
- ✓ حفظ التنوع الحيوي ؛
- ✓ النقل النظيف؛
- ✓ الادارة المستدامة للمياه (الصالحة للشرب).

2- **مجالات استخدام الصكوك الاسلامية الخضراء:**

يمكن الاستفادة من الصكوك الاسلامية الخضراء في المشروعات الانتاجية المستدامة التي لا يتوفر لإقامتها السيولة النقدية لدى صاحب المشروع الاستثماري، سواء كان دولة أو مصرفا أو شركة .ومن أهم المجالات التي يتم تمويلها عن طريق الصكوك الاسلامية مايلي[22]:

2-1-**الاستثمار في النقل المستدام** :يقوم النقل المستدام على توفير نظام نقل فعال يساهم في النمو الاقتصادي ورفاهية الحياة والاستدامة البيئية، ب حيث يحد من الانبعاثات والنفايات ويقلل من استخدام الموارد غير المتجددة، ويتميز بتكلفة معقولة.

2-2-**الاستثمار في إقامة محطات للطاقات المتجددة** :إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضا فة الى تخفيف اثار تغير المناخ حيث أن نظام الطاقة الحالي الذى يقوم على الوقود الأحفوري يعد من أكبر أسباب تغير المناخ ومسئول عن زيادة نسبة الانبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري.

2-3-**الاستثمار في مشاريع التكنولوجية الخضراء** :برز مفهوم التكنولوج يا الخضراء كتطبيق تقني لحماية البيئة، ومدى

مساهمة الحلول التقنية في الحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري وتقديم حلول ومنتجات تقنية تراعي البعد البيئي من خلال خفض التكاليف وتقليل موارد الطاقة وطريقة الاستخدام الأمثل لها، كخطوة لتفعيل مفهوم التكنولوجيا الخضراء.

2-4- المباني الخضراء :تشمل عملية تصميم المباني بأسلوب يحترم البيئة ويقلل من استهلاك الطاقة والمواد والموارد وتقليل تأثيرات الإنشاء والاستعمال على البيئة .

2-5-**الاستثمار في مشاريع ذات النفع العام**:يمكن للحكومات إصدار صكوك إسلامية خضراء (صكوك الإجارة الخضراء مثلا) لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية.

3- **اصدار البنك الاسلامي للتنمية للصكوك الاسلامية الخضراء:**

أصدر أول صكوك خضراء في تاريخ البنك في نوفمبر 2019، لجمع مبلغ مليار يورو وتم استخدام حصيلة الإصدار في تمويل مجموعة من مشاريع تتعلق بتغير المناخ والمشاريع الخضراء في البلدان الأعضاء كمشاريع الطاقة المتجددة،

والنقل الصديق للبيئة، وتحسين كفاءة الطاقة، ومنع التلوث والسيطرة عليه، والإدارة ا لمستدامة بيئياً للموارد الطبيعية، واستخدام الأراضي، والتدبير المستدام للمياه والصرف الصحي . وكانت هذه أوّل صكوك خضراء تحصل على تصنيف ائتماني ممتاز (AAA) في أسواق رأس المال العالمية، وتم اصدار صكوكا مستدامة بقيمة 1.5 مليار دولار[23].

3-1-مجالات تمويل البنك الاسلامي للتنمية عن طريق الصكوك الخضراء من خلال التقرير السنوي ل سنة 2020:

الجدول رقم 02: مجالات تمويل البنك الاسلامي للتنمية عن طريق الصكوك الخضراء من خلال التقرير السنوي ل سنة 2020

	نطاق المشروع	طبيعة التمويل	اجمالي المشروع	المبلغ المنفق (دولار أمريكي)	سنوات الدفوعات	توقع فترة الاستهلاك
تركيا	الطاقات المتجددة	رأس المال النفقات	741.340.000	22.000.000 %30	2017-2014	20سنة
الامارات العربية المتحدة	الطاقة الشمسية الضوئية	رأس مال النفقات	966.440.000	110.000.000 %11	2020-2018	25 سنة
السنغال	الحد من آثار الفياضانات	رأس مال النفقات	60.400.000	32700.000 %54	2021-2016	36 سنة
تركمانستان	النقل السكك الحديدية	رأس مال النفقات	327.656.554	148.519.435 %45	2019-2015	40- 50سنة
تركيا	النقل 10قطارات عالي السرعة مجموعات (TUR1004)	رأس مال النفقات	510.044.898	373.429.181 %73	2020-2018	30سنة
السنغال	النقل (قطار من داكار إلى المطار)	رأس مال النفقات	1.614.515.385	387.782.078 %26	2020-2017	40سنة
تركيا أنطاليا	النقل الحضري(السكك الحديدية الخفيفة)	رأس مال النفقات	111.297.843	32.613.513 %29	2020-2015	30سنة

مالديف	الصرف الصحي (5جزر)	رأس مال النفقات	18.400.000	15.000.000 %82	2021/2015	30سنة
سينغال داكار	مشروع الصرف الصحي	رأس مال النفقات	83.719.684	75.860.338 %91	2021/2014	30سنة
أوزبكستان	إعادة الإعمار وتوسيع نطاق شبكات الصرف الصحي	رأس مال النفقات	60.840.000	57.500.000 %96	2022-2018	15سنة
تونس	الزراعة المتكاملة		43.570.0000	34.600.000 %73	2021-2016	23سنة

المصدر: التقرير السنوي عن الأثر المترتب على ظهور الصكوك الخضراء لمصرف التنمية الدولي 15ديسمبر 2020

نتج عن مشروع تركيا للطاقات المتجددة 225 ميجاوات من طاقة نظيفة قائمة ،وسعة الانشاء والتثبيت 832.7 جيجاواط/ساعة من الطاقة المولدة لكل سنة ،وتم حفظ 290.85 جيجا واط/ساعة/سنة من خلال تفعيل مشاريع الطاقة ونتج عن ذلك المشروع تجنب الانبعاثات الغازية (525,124 tCO2eq غازات ملوثة سنويا).

وكان الهدف الرئيسي من مشروع الامارات العربية المتحدة زيادة توليد الطاقة والقدرة على تلبية الطلب المتزايد ،ونتج عن هذا المشروع 2400واط/ساعة /سنة و800 ميجاوات من الطاقة المولدة نكما تجنب هذا المشروع تلوث قدره 1,623,288 من غاز CO2.

أما فيما يخص مشروع السينغال كان هدفه الرئيسي تحسين مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية للمدن الرئيسية (داكار،تيز،سانت لويس،كولاك،فاتيك وجوال) وذلك عن طريق بناء البنية الاساسية لتصريف المياه من أجل الحد من الفيضانات وتوصيل لائق وبأسعار معقولة للكهرباء للمنازل وإمدادات المياه الصالحة للشرب.

وكانت دولة تركمانستان الحظ في تمويل جزء من المشروع الرئيسي مشروع بطول 936 كيلومترا بين الشمال والجنوب ممر السكك الحديدية .مسارات السكك الحديدية سيتم تشييد 724 كلم على طول داخل تركمانستان.الشمال جزء من مسار السكك الحديدية بطول 467 كم يجري بناؤها من قبل الحكومة من مصادرها الخاصة وبنك التنمية الآسيوي. القسم المتبقي (الجنوبي) من 257كلم مسارات السكك الحديدية بمسافة 69 كلم وستشمل الخطوط المساعدة بصورة مشتركة عن طريق التمويل المقدم من مصرف التنمية الدو لي والحكومة.و تم بناء المسار 5كيلومترا من السكك الحديدية ، وكان من أهم نتائج هذا المشروع الشحن العابر الحجم للزيادة من 3 ملايين طن إلى 8 ملايين طن لكل سنة التعريفات الجمركية والركاب والمسافرين نقل البضائع خفضت بنسبة 30.%

وخفضت مدة السفر بأكثر من 30،.% كما تم كمية تفادي الانبعاثات CO2 بحلول سنة 2020.

أما فيما يخص مشروع تركيا الهدف منه التعجيل بالاقتصاد الاجتماعي - الاقتصادي التنمية في تركيا عن طريق توفير الحداثة و فعالية التكلفة و سرعة العالية الصديقة للبيئة ومرفق السكك الحديدية للمسافات الطويلة. تشغيل 10مجموعات من القطارات عالية السرعة (470 مسافرين طاقتهم الاستيعابية)و زيادة التحول الطرقي بسبب الطلب على سفر 13.9 مليون مسافر بالقطار بحلول عام 2025 بنسبة 148% وتخفيض من الغازات المنبعثة .

وكان هناك شطر ثاني للمشروع بأنطاليا التركية بانشاء سكة حديدية ،وكان من أهم نتائج هذا المشروع 18 مركبة خفيفة للسكك الحديدية مما نتج عنها توفير مناصب الشغل وتخفيض انبعاث غاز CO2نسبة 40% وكذلك انخفاض مدة السفر بحوالي 17%.

مشروع آخر في السنغال من أجل ترقية الـنقل(مشروع القطار الإقليمي السريع) سيوفر نقل مستدام الشكل الذي سيساعد على تلبية احتياجات الدول الأطراف زيادة الطلب وتحسين الكفاءة في قطاع النقل ، ونتج عن هذا المشروع 36 كيلومتر من خط السكك الحديدية من أجل نقل الركاب وشحن الركاب حركة المرور وتخفيض حوالي 17000 من انبعاثات غاز CO2،حيث وصل عدد نقل المسافرين حوالي 15 ألف سنة 2015 وتنبؤ بأن تصل إلى 113 ألف سنة 2021.

كذلك من خلال الجدول تم انشاء مشروع في جزر المالديف و الهدف منه المساهمة في تحسين النوعية حياة السكان في خمس سنوات ،وتحسين تغط ية المرافق الصحية من خلال جمع المياه المستعملة ومعالجتها و التخفيف من حدة تغير المناخ لما له من آثار بيئية الناجمة عن تلوث مياه الصرف . وتم بالفعل انجاز 69.2 كم من شبكات الصرف الصحي المبنية في خمس جزر و جمع المياه المستعملة ومعالجتها بحوالي 1763 م^3 يوميا.وانخفض تركيز الطلب على الأكسجين البيوكيميائي في النفايات السائلة .

من خلال الجدول تم انشاء مشروع في أوزبكستان ويهدف المشروع إلى تحسين تغطية المرافق الصحية ونوعيتها الخدمات في المدن الثلاث(جولستان ، شيرين ، ويانجيير في منطقة سيرداريا.) وسيستفيد من المشروع تقريبا 000 140سكان المدن

من خلال إعادة الإعمار و تطوير المياه المستعملة وتسهيلات العلاج وتوسيع نطاق شبكات الصرف الصحي والضخ المحطات.وتم بالفعل معالجة 41000 م^3 من مياه الصرف في اليوم الواحد (من 0% سنة 2018 إلى 80%سنة 2023)

و تم تحسين 71كلم من الصرف الصحي ، والمرتقب انخفاض معدل الإصابة من الأمراض المنقولة عن طريق المياه من 12%سنة2014 إلى5%سنة2030 .

من خلال قراءتنا الجدول استفادت تونس من البنك الاسلامي للتنمية عن طريق الصكوك الخضراء الاسلامية مت تمويل مشروع الزراعة المتكاملة في و لايتي الكف والقصرين ويهدف المشروع إلى تحسين الزراعة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام و المساهمة في تحسين الأغذية والأمن الغذائي من خلال تطوير الإمكانيات الزراعية ، واستعادة القدرات الموارد الطبيعية ، وتحسين المناطق الريفية والدخل وتحقيق الرفاهية للسكان في معظم المناطق الريفية .وتم انجاز 315هكتار من الري الجديد و تهيئة 14000 هكتار من الأرض المحمية ضد مخاطر الفيضانات،خلق

110 2فرص عمل دائمة مع زيادة الزراعة والإنتاج .

ملاحظة :لمعرفة المزيد انظر الملاحق.

2-3-تحديات البنك الاسلامي للتنمية في اصدار الصكوك الخضراء:كغيره من التمويلات يواجه التمويل الأخضر الاسلامي مجموعة من العراقيل مما جعلته يتحدى كل هذه العقبات من أجل تطوير هذا التمويل ،اهمها:

- ✓ تشجيع التمويل الإسلامي كطريقة لتقليل الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ مشكل التمويل حيث أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب ما بين 2 - 3 تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030؛
- ✓ العلاقة بين البنك الاسلامي للتنمية و أسواق رأس المال الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ التركيز الأشد على الشفافية ن خلال تحقيق القيمة الاجتماعية ؛
- ✓ الاقبال المحتشم على الاستثمار في الصكوك الاسلامية خاصة الخضراء؛
- ✓ التوجه الكبير في الاستثمار في الاوراق المالية التقلدية؛
- ✓ شح القوانين والتشريعات التي تضبط التعامل في الصكوك الاسلامية الخضراء ؛
- ✓ نقص التمويل والاستثمار في الصكوك الاسلامية الخضراء من قبل الدول المنظمة للبنك الاسلامي للتنمية.

الخاتمة:

للصكوك الخضراء القدرة على توسيع نطاق سوق السندات المستدامة وكذلك المساعدة في سد الفجوة بين المالية التقليدية والإسلامية، إن هذه الصكوك يجب أن تكون جاذبة للمستثمرين التقليديين، ويكون ذلك بتقديمها بعوائد معقولة معدلة حسب المخاطر وتسويقها بشكل جيد.كما أنها توفر درجة عالية من الائتمان للمستثمرين (أموالهم ستستخدم لغرض نبيل موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية)، حيث أنه إذا تم إصدار صكوك لتوفير أموال لمشروع بنية تحتية محدد ، مثل مشروع الطاقة المتجددة ،النقل،الصرف الصحي،المياه النظيفة ،مجابهة التلو ث البيئي...الخ.

وتلخصت الدراسة النتائج التالية:

- ✓ تؤدي الصكوك الخضراء إلى تعزيز الاقتصادات الوطنية والتي تراعي حماية المناخ؛
- ✓ توفر الصكوك للمستثمرين درجة عالية من الثقة في أن أموالهم ستُستخدم لغاية معينة، والتزاما بمبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية؛
- ✓ يقوم تمويل مشروعات التنمية المستدامة عبر الصكوك الإسلامية الخضراء على معيار المشاركة في نتائج المشاريع الاستثمارية مع اعتماد الوضوح والشفافية؛
- ✓ توجيه أموال الصكوك الاسلامية الخضراء للاستثمار في أصول ومشاريع معلومة، كبنية الأساسية، مشروع للطاقة المتجددة....الخ
- ✓ توفر الصكوك الاسلامية الخضراء تمويلا مستقرا يجنب حدوث أزمات مالية ، وبالتالي العمل على جذب فئة المستثمرين التي تبحث عن الكسب الحلال، سواء أكان من حملة الصكوك أو من أصحاب المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ جذب المستثمرين التقليديين؛

- ✓ تحفيز الجهود التي تبذلها العديد من الممولين الاسلاميين من بينها البنك الاسلامي للتنمية من أجل تعزيز قدراتها على التصدي لآثار التغيرات المناخية وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وتدعيم الانتقال نحو التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

من خلال الورقة البحثية قمنا بالتوصل إلى التوصيات التالية :

- ✓ العمل على توفير مناخ مالي كفء للمالية الإسلامية في الدول الاسلامية خاصة الجزائر.
- ✓ توفير الآليات القانونية للصكوك الإسلامية في الجزائر.
- ✓ ضرورة تدريب الموارد البشرية لتأهيلها للإشراف على إصدار وتداول هذه الصكوك.
- ✓ الاهتمام بالصكوك الخضراء في الجزائر خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط.

الهوامش:

[1]-النووي، يحي بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي،صحيح مسلم بشرح النووي، ط2 ، ج 10 ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 199 ، ص171

[2]-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية ، المنامة، البحرين ، 2010 ،ص4 .

[3]-المرسي السيد حجازي،صناعة الصكوك الإسلامية بين الواقع والتحديات ودروس من التجربة المصرية،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول " .منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية،يومي5 ، 6ماي ، 2014 ،ص03 .

[4]- كامل سامح الغزالي معوقات اصدار الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ،رسالة ماجيستير، الجامعة الاسلامية ، غزة فلسطين،2015ص،19.

[5]- أحمد شعبان محمد على، الصكوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار التعليم العالي، الإسكندرية، 2014 ، ص31 .

[6]- زياد الدماغ ، دور الصكوك الاسلامية في دعم الوقف الاسلامي المؤتمر العالمي: قوانين الاوقاف و ادارتها– وقائع و تطلعات" - الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا20-22 اكتوبر 2009 ،ص04.

[7]- المعايير الشرعية،هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية, المعيار الشرعي رقم (17) صكوك الاستثمار " المنامة،البحرين،2010، ص293.

[8]- القره داغي ،صكوك الاجارة، مجلة مجمع الفقه الاسلامي, الجزء 2، العدد 15 ، منظمة المؤتمر الاسلامي ،2004،ص 151-177.

[9]- محمد هلال الحنيطي هناء،"دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية)دراسة حالة"(،مجلة دراسات العلوم الإدارية،المجلد 42،العدد02،ص ص555-556.

[10]-يوسف تبري،الصكوك الاسلامية ،مخاطرها وآليات معالجتها،مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 02،العدد 13 ،ص ص223-224.

[11]- سماي علي،الشراكة الاقتصادية وآثارها على التنمية المستدامة, الملتقى الوطني حول البيئة و التنمية المستدامة , المركز الجامعي بالمدية0، 07جوان 2006 ، ص11

[12]- نادية حمدي صالح ، الإدارة البيئية-المبادئ والممارسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، مصر ، 2003، ص31 .

[13]- محمد صالح الشيخ, الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،مصر، 2002 ،ص92 .

[14]- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ،العالم الاسلامي والتنمية المستدامة-الخصوصيات و التحديات والالتزامات-202،ص ص138-139.

[15]-- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 28- 37.

[16]- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، سيادة القانون في الأردن-قراءات في متناول الشباب ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الأردن، جوان2007،ص16.

[17] - Boisson de CHAZOURNES « la droit international au chevet de la lutte contre le réchauffement planetaire : elements d'un régime » In l'evolution du droit international ، mélongés offerts a hubert thierry ، paris.1998 P45.

[18] - Christian lévéque، la biodeversité، 1ere edition، paris، PUF، coll.que saisje n°3166،1997 P104/105

[19]-فريد كورتل وخديجة عرقوب، دور الصكوك الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، متاح على الموقع: http://platform.almanhal.com/Reader/Article/99075 ، تاريخ الاطلاع:2021/02/15.

[20]-حفاظ زحل،عمر الشريف،أهمية التوجه نحو التمويل الاسلامي الأخضر (الصكوك الاسلامية الخضراء)لتعزيز التنمية المستدامة بالاشارة إلى ماليزيا،مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد الثالث،العدد الثاني،ديسمبر 2018،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي،ص56.

[21]-نفس المرجع ،ص56.

[22]- محمود سحنون، حنان العمراوي، صكوك المضاربة الخضراء ودورها في تحقيق مقومات التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، تركيا، 2015، ص ص 234 235.

[23]-التقرير السنوي للينك الاسلامي للتنمية لسنة 2020.

- الملاحق

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank
Annual Impact Report on IsDB Debut Green Sukuk
15 December 2020
45,1%

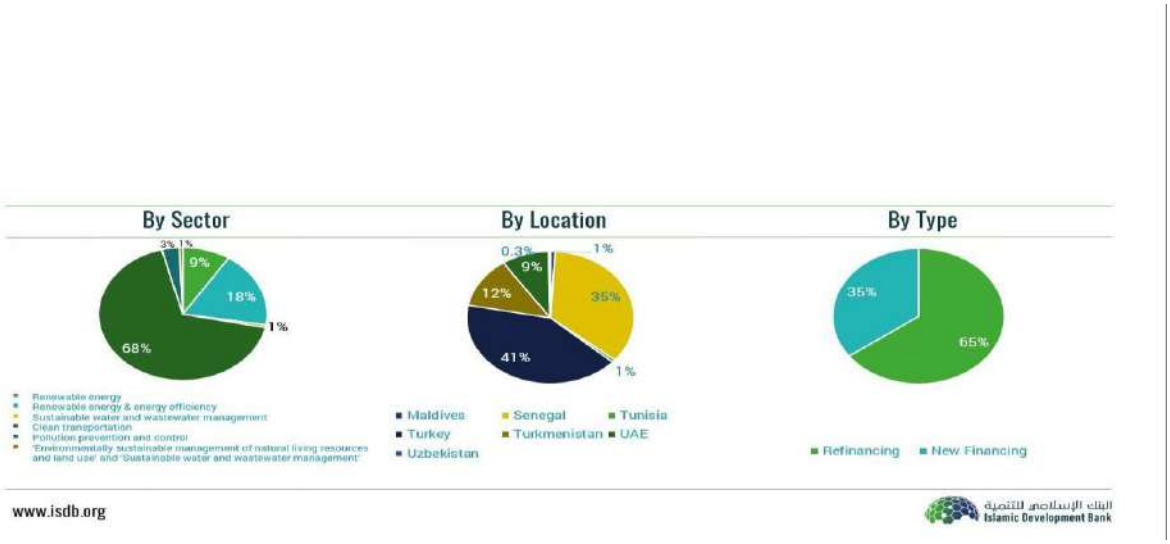
By Sector
9%
18%
1%
68%
Renewable energy
Renewable energy & energy efficiency
Sustainable water and wastewater management
Clean transportation
Pollution prevention and control
'Environmentally sustainable management of natural living resources and land use' and 'Sustainable water and wastewater management'
By Location
0.3%
1%
9%
12%
35%
41%
1%
Maldives
Senegal
Tunisia
Turkey
Turkmenistan
UAE
Uzbekistan
By Type
35%
65%
Refinancing
New Financing
www.isdb.org
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

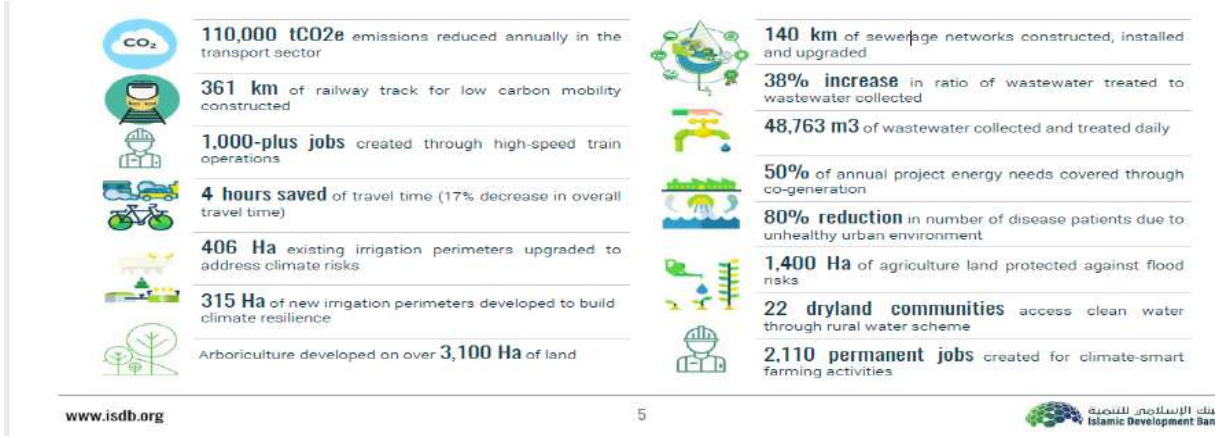
110,000 tCO2e emissions reduced annually in the transport sector
361 km of railway track for low carbon mobility constructed
1,000-plus jobs created through high-speed train operations
4 hours saved of travel time (17% decrease in overall travel time)
406 Ha existing irrigation perimeters upgraded to address climate risks
315 Ha of new irrigation perimeters developed to build climate resilience
Arboriculture developed on over 3,100 Ha of land
140 km of sewerage networks constructed, installed and upgraded
38% increase in ratio of wastewater treated to wastewater collected
48,763 m3 of wastewater collected and treated daily
50% of annual project energy needs covered through co-generation
80% reduction in number of disease patients due to unhealthy urban environment
1,400 Ha of agriculture land protected against flood risks
22 dryland communities access clean water through rural water scheme
2,110 permanent jobs created for climate-smart farming activities
www.isdb.org
5
Islamic Development Bank

Green Sukuk Eligible Projects Allocated
c) Clean Transportation (contd.)
www.isdb.org
Islamic Development Bank

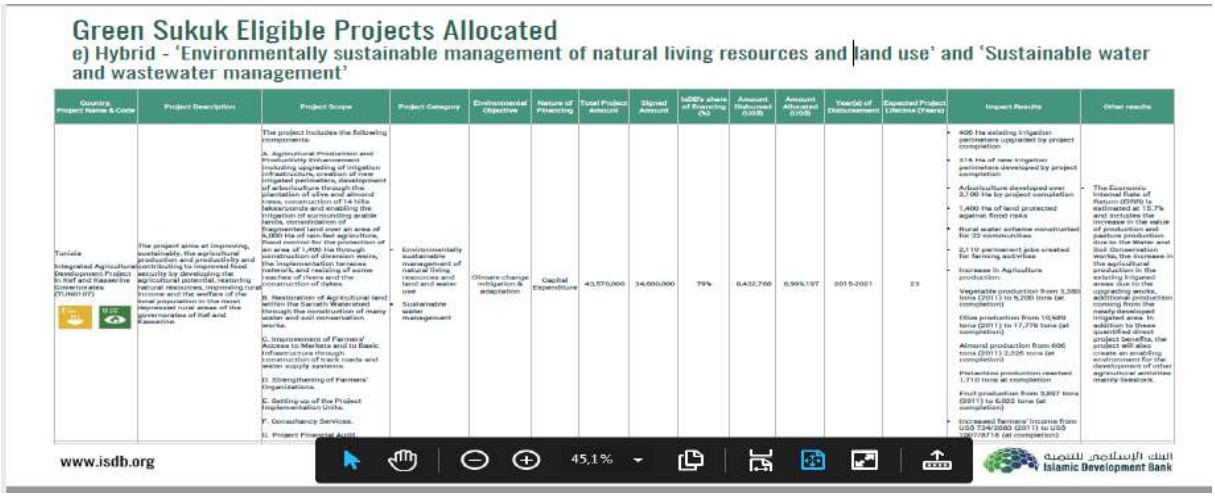
Green Sukuk Eligible Projects Allocated
e) Hybrid - 'Environmentally sustainable management of natural living resources and land use' and 'Sustainable water and wastewater management'
www.isdb.org
Islamic Development Bank

d) Pollution Prevention and Control

Country, Project Name & Code	Project Description	Project Scope	Project Category	Environmental Objective	Nature of Financing	Total Project Amount	Signed Amount	IsDB's share of financing (%)	Amount Disbursed (US$)	Amount Allocated (US$)	Year(s) of Disbursement	Expected Project Lifetime (Years)	Impact Results	Other results
Maldives Sanitation Project in Five Islands (MDV0046)	The project development objective is to contribute to improving the quality of life of the population in five islands. This objective will be achieved by: (a) significantly improving coverage of sanitation services to achieve full coverage through the provision of satisfactory wastewater collection and treatment facilities; and (b) mitigating the environmental impacts from wastewater pollution.	Construction of sewerage networks (approximate length of 66.2 km) and the associated treatment and discharge facilities in five islands, which are home to about 10,400 people.	Pollution prevention and control	Climate change mitigation	Capital Expenditure	18,400,000	14,000,000	82%	10,980,470	10,980,470	2016-2021	20	66.5 km of sewerage networks constructed in five islands 1,765 m3 of wastewater collected and treated daily. Biochemical oxygen demand (BOD) concentration in effluent decreased from 250 mg/l (2012) to less than 40 mg/l (2016).	Households connected to sewerage system increased from 0% (2012) to 100% (2019). 10,400 inhabitants served with waste treatment and discharge facilities in five islands.
Senegal Northern Dakar Sanitation Improvement Project (SEN01 00)*	The project will contribute to (i) satisfying the needs in wastewater treatment facilities of the urban and peri-urban population of Dakar, (ii) improve the discharge conditions of the wastewater in the ocean thereby helping to protect the environment, and (iii) reducing the energy bill of the WWTP of Cambérène.	The project components are as follows: (i) the construction works including the sludge treatment plant and the land and sea outfall; (ii) the consultancy services; (iii) the environmental and social management plan; (iv) the RAP; (v) the project management and; (vi) the financial audit.	Pollution prevention and control	Climate change mitigation	Capital Expenditure	82,719,694	75,950,338	91%	22,744,243	22,744,243	2014-2021	20	Quality parameters of treated effluent as measured by: Suspended Solids (SS) less than 50 mg/l; Biochemical Oxygen Demand at 5 days (BOD5) less than 40 mg/l in 2035. Ratio of wastewater treated to wastewater collected to increase from 19 percent in 2013 to 67 percent in 2020 (treatment capacity increased from 150,000 m3/d to 432,000 m3/d).	Bio-gas co-generation plant with a capacity of 2,200 Kva installed. Annual energy needs of WWTP in 2020: 60 percent covered through co-generation.

* The project was approved in EUR currency. Amounts in this line are stated in USD as per the EUR/USD exchange rate as of the Green Sukuk issuance date i.e. 4 Nov 2019 (1 EUR = 1.11 USD)

c) Clean Transportation (contd.)

Country, Project Name & Code	Project Description	Project Scope	Project Category	Environmental Objective	Nature of Financing	Total Project Amount	Signed Amount	IsDB's share of financing (%)	Amount Disbursed (US$)	Amount Allocated (US$)	Year(s) of Disbursement	Expected Project Lifetime (Years)	Impact Results	Other results
Turkey 10 High Speed Train Sets (TUR1004)*	The overarching development objective of the project is to accelerate the socio-economic development of Turkey by providing a cost effective, modern and environmentally friendly high-speed railway facility for long distance traveling. The specific objectives are to: (a) provide high-speed, safe, reliable, comfortable, and efficient railway transportation facility which can operate at a maximum speed of 300 km/hour, (b) realize High-Speed Train (HST) operations contributing to meeting the annual transportation demand, which would increase from 5.6 million passengers in 2015 to 13.9 million passengers in 2023, through HST operations, and (c) shift the majority of passenger traffic between Ankara and Istanbul from less efficient road transport to more efficient rail transport with travel time saving of approximately 3 hours and 30 minutes between Ankara and Istanbul.	10 HST sets project includes procurement, manufacturing, delivery, testing, commissioning, operationalization, maintenance, repair and cleaning services of electricity powered HST sets, provision of spare parts, project management unit (PMU) support, startup workshop and familiarization visit and related contingencies. The IsDB is providing financing for the acquisition of 10 HST sets, PMU support, startup workshop and familiarization visit, and related contingencies. The remaining project scope is being financed by the Government of Turkey (GOT). In addition, the GOT is also providing the financing for 2 additional HST sets under the Project. The HST sets consist of 10 coaches with 470 passengers' seating capacity, capable of acquiring a speed of 300 km/hour.	Clean transportation	Climate change mitigation	Capital Expenditure	510,044,898	373,429,181	73%	232,361,127	232,361,127	2018-2020	30	10 High Speed Train sets consisting of 8-coaches (470 passengers seating capacity) operational. Increase modal shift due to train travel demand of 13.9 million passenger by 2025 from 5.6 million passengers in 2015 (148% increase) 93,000 tCO2e reduced annually by 2025	Travel time between Ankara and Istanbul by railway reduced to half in 2025 from 7 hours in 2015 (3 hours 30 minutes saving), Passenger transportation cost decreased from 134 TL for 1000 passenger.km in 2015 to 114 TL for 1000 passenger.km by 2025 (15% reduction). Approximately 1000 number employment through HST operations in 2015 would double to 2000 employment opportunities by 2025.

* The project was approved in EUR currency. Amounts in this line are stated in USD as per the EUR/USD exchange rate as of the Green Sukuk issuance date i.e. 4 Nov 2019 (1 EUR = 1.11 USD)

Green Sukuk Eligible Projects Allocated
d) Pollution Prevention and Control (contd.)

Country, Project Name & Code	Project Description	Project Scope	Project Category	Environmental Objective	Nature of Financing	Total Project Amount	Signed Amount	IsDB's share of financing (%)	Amount Disbursed (US$)	Amount Allocated (US$)	Year(s) of Disbursement	Expected Project Lifetime (Years)	Impact Results	Other results
Uzbekistan Reconstruction and expansion of sewerage systems of in the three cities of Guliston, Shirin, and Yangiyer of Syrdarya region (UZB0070)	The project aims to improve the coverage and quality of the sanitation services in the three cities of Guliston, Shirin, and Yangiyer in the Syrdarya Region of Uzbekistan. The project will benefit approximately 140,000 residents of the cities through reconstruction and development of the wastewater treatment facilities, and expansion of the sanitation networks and pumping stations.	Construction of sewage treatment facility of Guliston city (24,000 m3/day); reconstruct and expansion of Yangiyer city sewage treatment facility (12,000 m3/day); and in Shirin city (4,000 m3/day). (ii) Reconstruction of sewage disposal infrastructure in Guliston (65 km), in Yangiyer (16 km) and Shirin (14 km); and strengthening the capacity (i) Supply of approx. 30 units of O&M machinery and equipment; (ii) training at least 100 staff of Utility Operator.	Pollution prevention and control	Climate change mitigation	Capital Expenditure	60,840,000	57,500,000	95%	5,776,361	5,776,361	2018-2022	15	• 41,000 m3 of wastewater treated per day (increased from 0% in 2018 to 80% in 2023). • 71km of sewerage network installed and upgraded	• Improved sanitation coverage at regional level from 25% (2014) to 70% (2030) • Reduced incidence of water borne diseases from 15% (2014) to 4% (2030).

Green Sukuk Eligible Projects Allocated
c) Clean Transportation

Country, Project Name & Code	Project Description	Project Scope	Project Category	Environmental Objective	Nature of Financing	Total Project Amount	Signed Amount	IsDB's share of financing (%)	Amount Disbursed (US$)	Amount Allocated (US$)	Year(s) of Disbursement	Expected Project Lifetime (Years)	Impact Results	Other results
Turkmenistan Construction of Bereket Etrek Railway Project (Tranche 2) (TKM0017)	The project is a part of the main project of a 936 km long North-South railway corridor. Railway tracks of 724 km long will be constructed inside Turkmenistan. The Northern section of 467 km long railway track is being constructed by the Government from its own sources and Asian Development Bank (ADB). The remaining section (Southern) of 257 km railway tracks with 69 km auxiliary lines will jointly be covered by IsDB financing and the Government.	a) Civil works consisting of laying of a total of 325.5 km of railways - 256.5 km of main lines and 69.1 km of auxiliary lines, including roadbed and tracks (rails, sleepers, base plates, etc.), ballast, bridges and drainage structures, as well as necessary electrical and mechanical installations (electricity, communications, blocking system, automatic level crossing gates), as well as construction of 9 stations. b) Machinery, equipment and depots: the component includes, two maintenance depots to be constructed and equipped in Bereket and Etrek. In addition, Etrek depot will be specially equipped for replacing bogies with narrow gauge. c) Consultancy services: the component will include review of detailed design studies and supervision of works. d) Audit: a local auditing firm affiliated with a reputed international firm will be recruited to carry out a yearly audit of the project accounts and report to the IsDB and the Beneficiary.	Clean Transportation	Climate change mitigation	Capital Expenditure	327,656,554	148,519,435	45%	148,519,435	148,519,435	2015-2019	40-50 years	• 325 km of railway track constructed. • Amount of CO2 emissions avoided (tCO2e) - By 2020, CO2 emissions reduced to 26,800 tons (in 2008 estimated at 37,000 tons).	• Transit freight volume to increase from 3 million tons to 8 million tons per year. Tariffs for passengers and freight transportation reduced by 30%. Travel time reduced by over 30%.

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي عرض لتجربة المصرية

د. المومن عبد الكريم، جامعة أدرار
د.كرمية التوفيق، جامعة البويرة
حيدوشي عاشور، جامعة البويرة

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي عرض لتجربة المصرية

The role of financial inclusion in achieving financial stability A presentation of the Egyptian experience

د. المومن عبد الكريم، جامعة أدرار
د.كرمية التوفيق، جامعة البويرة
حيدوشي عاشور، جامعة البويرة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي و أهميته و أهدافه و بيان أثره على تحقيق و تعزيز الاستقرار المالي . ومن نتائج الدراسة الموصل إليها هو وجود علاقة طردية بين الشمول المالي و تحقيق الاستقرار المالي . وتوصي الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار المالي، وذلل من خلال دراسة التجربة المصرية.

كلمات المفتاح: الشمول المالي، الاستقرار المالي، التثقيف المالي، النظام المصرفي المصري.

Abstract :

This study aimed to identify the role of the contribution of financial inclusionin the achievement of financiale stability, this has been achived through presenting the concept of financial inclusion its importance objectives, and impact on financial stability . The most important findings of the study is that there is a strong positive correlation between the financial inclusionin and financiale stability. The study recommends the necessity of including financial inclusion as a new strategic goal for the government and supervisory authorities, with the need to achieve integration between financial inclusion, financial stability, financial integrity and financial protection for consumers to achieve the integrated framework for financial inclusion and stability, and humiliated by studying the Egyptian experience.

Key Words : Financial inclusion, Financial stability, Financial education, Egyptian banking system.

1. تمهيد:

الشمول المالي أو التمويل الشامل هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح ، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة و لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. ولن يؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم وحسب ولكنه سيساهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية ذاتها . فالأزمة المالية العالمية ألقت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل لسياسات الشمول المالي المطبقة في مصر دور في دعم وتحقيق الاستقرار المالي؟**

ينبثق عن إشكالية الدراسة الفرضية الرئيسية التالية : توجد علاقة طردية بين تطبيق سياسات الشمول المالي والاستقرار المالي في مصر

وتسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤل أعلاه، من خلال دراسة آثار سياسات الشمول المالي على استقرار النظام المالي، مع محاولة إسقاط ذلك على حالة مصر. ولمعالجة الإشكالية قسمنا الدراسة إلى العناصر الأساسية التالية:

- الإطار المفاهيمي للشمول المالي

- علاقة الاستقرار المالي بالشمول المالي

- مواءمة الشمول المالي للاستقرار المالي في مصر

- تعزيز الشمول المالي في مصر

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي

يعني الشمول المالي توسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المالي بمكوناته من مصارف ومؤسسات مالية وتأمين وصناديق الضمان الاجتماعي وغيرها، بضمان وصول الخدمات المالية لأكبر شريحة من السكان وبصورة مستمرة وبتكلفة أقل ويتم تطبيق سياسات الشمول المالي عبر تطبيق استراتيجية شاملة للشمول المالي وذلك من خلال وضع أهداف واضحة وسهلة القياس[1].

كما قامت كل من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE المنبثقة عنها الشمول المالي بتعريف الشمول المالي على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[2].

أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) اتفقت على أن الشمول المالي هو الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع - وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة- للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[3].

1.2 أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي : سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة الى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء[4]، واتفق قادة مجموعة العشرين G20 مع توصية الشراكة العالمية GPFI من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، في قمة (لوس كابوس) في يونيو 2012 على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات ت تناول قياس ثلاثة أبعاد هي[5]:

- ✓ بعد الوصول الي الخدمات المالية ويشير إلى القدرة على توافر / استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي وذلك من خلال مؤشرات معينة مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، الفروع وأجهزة الصراف الآلي[6]، وتشير دراسة (Camara and Tuesta, 2014)[7] إلى أن هذه المؤشرات هي مؤشرات تقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية وهي غير وافية حاليا . فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي. فتتيح التطورات المصرفية الجديدة استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والانترنت وهو باب جديد للخدمات المالية الرسمية التي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول الى الخدمات المالية . كما تلعب المراسلات المصرفية أيضاً دوراً هاماً في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت الى اتساعا كبيرا لفرص الوصول المادي للخدمات المالية[8].
- ✓ بعد استخدام الخدمات المالية ويشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة [9]. ولتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية هناك ثلاث مؤشرات مختلفة وهي: امتلاك خدمة مالية واحدة على الاقل، الا حتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة الي الاستفادة من البيانات المالية العالمية لقياس الشمول المالي. كما يمكن اضافة مؤشر اخر لمعرفة مدى استخدام الافراد لخدمة مالية رسمية واحدة على الاقل من خلال معرفة الافراد الذين لديهم حساب بنكي، والافراد الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ولكن ليس لديهم حساب، والافراد الذين لديهم بطاقة ائتمان أو خصم وليس لديهم حساب بالإضافة الى أن يتم الاخذ بالاعتبار الافراد الذين أفادوا بعدم وجود حساب مصرفي بسبب وجود شخص آخر لديه حساب مصرفي بالفعل. وهذا السبب يحدد الافراد الذين يستخدمون الخدمات المالية بشكل غير مباشر . وتمثل مؤشرات القروض والادخار نسبة البالغين الذين يدخرون ولديهم قروض بمؤسسات مالية رسمية على التوالي.
- ✓ بعد جودة الخدمات المالية ويشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي باحتياجات ونمط حياة المستهلك، وتعد الجودة بعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[10].

2.2 أهمية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أداة فعالة ذات أولوية عالية تساعد في الجوانب الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستراتيجية للدول خاصة الدول التي لا تزال نامية اذ تتجلى أهمية الشمول المالي بثلاث محاور رئيسية[11]:

- **المحور الاجتماعي:** حيث إن تعزيز الشمول المالي يساعد في الحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين الناس بكيفية الاستفادة من مدخراتهم. كما و أنه يؤثر في الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وأيضا يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ما يساهم في الحد من البطالة وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي.
- **المحور الاقتصادي:** فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة استخدام الخدمات المالية وإتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة الودائع لدى البنوك مما يعمل على دعم النمو الاقتصادي وتحيق الاستقرار المالي.
- **المحور الاستراتيجي:** تحرص الجهات الرقابية المالية على تعزيز الإطار المتكامل للشمول المالي والمواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الآخر المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي، النزاهة المالية وحماية المستهلك وهو ما يطلق عليه نظرية "ISIP" (Inclusion and the Linkages to Stability, Integrity and Protection) .

3.2 أهداف الشمول المالي

تكمن أهداف الشمول المالي فيما يلي[12]

- ❖ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ❖ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم
- ❖ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- ❖ تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
- ❖ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

4.2 الآثار الإيجابية للشمول المالي[13]

- تعزيز الاستقرار المالي؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

5.2 معوقات ومخاطر الشمول المالي[14]

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛

- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية؛
- المخاطر المتغيرة للشمول المالي.

هناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص «العملاء المُستبعدين» من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

3. علاقة **الشمول المالي بالاستقرار المالي**

يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي:

1.3 الاستقرار المالي

يتفق الاقتصاديون حول تعريف الاستقرار المالي، الذي وصف بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة. و يتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في "المؤسسات المالية" و مكوناتها من البنوك وشركات التأمين و المؤسسات المالية الأ خرى و الثانية "الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال و أسواق النقد، و الثالثة هي "البنية التحتية"، و التي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، و تتمثل في الأطر التنظيمية و القانونية و نظم الدفع و المحاسبة، هذا وتعمل جميع هذه المكونات لخلق البيئة المالية.

أوج ز " Crockett " الاستقرار المالي بأنه يتطلب " أن تكون المؤسسات المفتاح في النظام المالي مستقرة، و أن يكون هناك درجة عالية من الثقة يجب أن تستمر حيث تمكن البنوك و المؤسسات المالية بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية، وبأن تكون الأسواق الر ئيسية مستقرة، في هذا يمكن للأعوان المشاركين التعامل بثقة في الأسعار التي تعكس القدرات الأساسية و لا تختلف إلى حد كبير في فترات قصيرة ، عندما لا تحدث تغي رات كبيرة في القدرات الأساسية "[15].

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظا في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين . والشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي . كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات . فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غيرالرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعززمن توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

فالقطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، حيث ثبتُ أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة . كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون . خاصة المدخرون الكبار. بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلبا على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعا. ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي . بناءً عليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المص رفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام . كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.

وقد ثبتُ أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة ،والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة. كما يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي، وتوافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكوناً أساسياً للاستقرار المالي.

2.3 النزاهة والسلامة

تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات والمعايير المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي . وتشُجع المعايير الدولية النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة . ويعتبر التنفيذ غير الصحيح لهذه المعايير في الأسواق الناشئة عامل أساسي في استبعاد ملايين من أصحاب الدخول المنخفضة من الخدمات المالية الرسمية نتيجة امتنا ع البنوك عن التعامل معهم في حالة عدم اكتمال بياناتهم، وبالتالي اللجوء إلى الخدمات المالية غير الرسمية، مما يؤثر على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ هذه القوانين من تعزيز النزاهة المالية نظرا لتعذر القدرة على تتبع حركة الأ موال. كما ينبغي أن تتسم المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ببعض المرونة، مما يمكن الدول من تنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال وتهيئة أدوات الرقابة الفعالة والمناسبة دون أن تؤثر بصورة سلبية على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لأصحاب الدخول المنخفضة.

كما أصدرت مجموعة العمل المالي FATF توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراكاً بأن الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه التدابير مراجعة وتنقيح «توصياته الأربعين» كي تتضمن تعريفات للمعاملات منخفضة المخاطر والأقل مخاطرة[16].

3.3 حماية المستهلك المالي

يتعيَّن ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً. تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات

الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة . ويتضمن توفير الحماية المالية الكافية للمستهلك لدى تقديم الخدمات المالية ما يلي[17]:

- ✓ الممارسات السوقية العادلة والمساواة في المعاملة فيجب على مقدمي الخدمات المالية والوسطاء مراعاة تقديم معاملات عادلة للمستهلكين دون ممارسة أي ضغوط للتأثير عليهم . كما يجب على مقدمي الخدمات المالية التأكد من أن طرق ترويج المنتجات ليست مضللة أو صعبة الفهم، وشروط العقد واضحة للمستهلكين . كما يجب على مقدمي الخدمات المالية تيسير حصول العملاء على الخدمات المالية، على أن يقوموا بمعاملة جميع العملاء بما فيهم الفقراء الذين قد لا ينظر إليهم على أنهم "عملاء مدرة للدخل" باحترام ومساواة.
- ✓ الإفصاح الكامل بجميع المعلومات ذات الصلة للمستهلكين باستخدام لغة سهلة الفهم، بما في ذلك أسعار العائد الفعلية وشروط القروض . ولتحسين الشفافية، قد تقوم الجهة الرقابية أو المؤسسة المالية بنشر قائمة بأسعار الخدمات المالية في الصحف أو غيرها من وسائل النشر.
- ✓ الإنصاف بوضع آليات لمتابعة شكاوى المستهلكين وضمان وصولها إلى مقدمي الخدمة المالية والجهات الرقابية. لذلك يجب أن يتم إنشاء نظام يضع المسئولية الأولية لحل النزاع على عاتق مقدمي الخدمة المالية، ويليها الرقابة من قبل طرف ثالث مستقل بما يعزز الثقة في النظام القائم .
- ✓ التثقيف المالي للمستهلكين وتوعيتهم لتحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية. وبالأخص للعملاء الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية، لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم . وقد يتم تثقيف المستهلك ماليا من قبل الهيئات الحكومية والجمعيات الاستهلاكية، وفي أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلالحملات التوعية العامة.
- ✓ تقديم المشورة الائتمانية فخدمات المشورة الائتمانية تكون فعالة في تقديم المساعدة للعملاء غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية .حيث تقوم تلك الهيئات بمساعدة العملاء على إدارة مواردهم من خلال تثقيفهم مالياً، وتقديم المشورة، مع وضع خطط لإدارة الديون والتفاوض مع الدائنين لمحاولة تخفيض الأقساط المستحقة عليهم عن طريق تخفيض أسعار العائد وتيسير شروط السداد ومدها لفترة أطول، حتى يتسنى للعملاء الوفاء بالتزاماتهم المالية . ظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هيئة مت كاملة يُعد النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.

4. تعزيز الشمول المالي في مصر

أصبح للشمول المالي أولوية على المستوى المحلى مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة «مصر 2030». والتي اهتمت بتعزيز الشمول المالي وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية. ولإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العملية، استحدث البنك المركزي المصري الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر 2016 لقيادة ورصد عملية الشمول المالي، وتعزيز التنسيق والتعاون مع الأطراف الم عنية. وتضمن القانون الجديد رقم 194 لعام 2020 تعريف للشمول المالي على انه إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة وحماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم . كما تضمن القانون رقم 194 لعام 2020 إعادة تنظيم البنك المركزي والجهاز المصرفي، حيث أضاف نظم وخدمات الدفع وشركات ضمان الائتمان إلى الجهات الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي، كما عزز من الاستقلال الفني والمالي والإداري للبنك المركزي المصري وفقاً لأحدث المعايير

الدولية، ونص على اختصاصات جديدة للبنك المركزي المصري أهمها حماية حقوق العملاء وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة، بجانب التأكيد على اختصاص البنك المركزي بوضع وتنفيذ سياسة إدارة المخاطر الكلية في النظام المصرفي. وتم صياغة سياسات إصلاحية ترمى إلى النهوض بالشمول المالي بوجه عام والشمول المالي للمرأة بوجه خاص. كم تم صياغة الإطار العام للشمول المالي والذي يرتكز على أربعة محاور أساسية يتم العمل عليها بشكل مستدام (التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي، التنوع في المنتجات والخدمات المصرفية، الخدمات المالية الرقمية) بالإضافة إلى مجموعة من الممكنات تتمثل في تهيئة البيئة التشريعية والتعليمات الرقابية، التكنولوجيا المالية والابتكار، البنية التحتية التكنولوجية والمدفوعات، والتنسيق مع الجهات المعنية . وفي ضوء التطور التكنولوجي المستمر والمتلاحق في القطاع المصرفي وما يتبعه من تقديم خدمات مالية مبتكرة تُلبي احتياجات العملاء، تظهر الأهمية الكبيرة لنُظُم الدفع التي تُعَدّ من أهم أعمدة البنية الأساسية المالية القائم عليها النظام المالي والمصرفي واقتصاد الدولة كَكُل، والتي تسهم بشكل كبير في تحقيق وضمان الاستقرار المالي ودعم نمو الاقتصاد المصري[18].

وصدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي وهو ما يدعم توجهات الدولة في التحول إلى مجتمع رقمي وتحقيق الشمول المالي، هذا بجانب القواعد التي اعتمدها البنك المركزي لتيسير استخدام وسائل الدفع غير النقدية من خلال مقدمي الخدمات التكنولوجيا للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني . مع إطلاق مبادرة السداد الإلكتروني لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني المتاحة بكافة محافظات الجمهورية، والتي تهدف إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد نقاط البيع الإلكترونية ورمز الاستجابة السريع بمختلف مُحافظات الجمهورية، وذلك في إطار اهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين في شتى أ نحاء الجمهورية. وقام البنك المركزي بإعداد استراتيجية في مجال صناعة التكنولوجيا المالية في إطار الحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي وإطلاق العنان للابتكار، بهدف تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية وإفريقيا، وقد حددت الاستراتيجية عدة مبادرات رئيسية للبدء الفوري في تنفيذها، والتي من أهمها تأسيس صندوق دعم الابتكارات، وإنشاء مختبر تطبيقات التكنولوجيا المالية، وإنشاء مركز التكنولوجيا المالية، كما تم إنشاء بوابة التكنولوجيا المالية التي تمثل البوابة الإلكترونية لمركز التكنولوجيا المالية. واطلاق مبادرة حساب لكل مواطن، تهدف إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، ودعا البنك المركزي المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب، مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

وقد أدت هذه الجهود إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي كما هو موضح في قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي فيندكس «Global Findex» الصادرة من البنك الدولي عام 2017، والتي كشفت عن زيادة نسبة البالغين الذين لديهم حساب مصرفي في مصر لتصل إلى 33% في عام 2017 بعد أن كانت 14% في عام 2014 و 10% في عام 2011 [19]. وهذا راجع الى مجهودات الحكومة المصرية في تعزيز الشمول المالي عن طريق عدة محاور[20]:

- ❖ مبادرة التمويل العقاري أطلقها البنك المركزي المصري في فبراير 2014، وتم بموجبها تخصيص مبلغ 10 مليارات جنيه لمدة 20 عاماً وأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة

بالتمويل العقاري، بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين 5% إلى 7% لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد، و8% لمتوسطي الدخل و10.5% لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة 950 ألف جنيه.

- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إطلاقها في يناير 2016 بشريحة 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة 7% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة 12% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من 55 مليار جنيه حتى نهاية سبتمبر 2017.
- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول :نُشر في نوفمبر 2016 الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وتمثل الحزمة المتكاملة الجديدة من القواعد والإجراءات خطوة إيجابية نحو التوسع في استخدام خدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول . مثل صرف الرواتب، تحصيل الفواتير، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفعات الحكومية . وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة تحويل الأموال عبر المحمول نحو 9.2 مليون عميل، منذ إطلاق مبادرة الشمول المالي، في يوليو 2017.
- انشاء المجلس القومي للمدفوعات بموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017، برئاسة رئيس الجمهورية ويختص المجلس بخفض "استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بديلا عنه، وتطوير نظم الدفع القومية بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي
- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية، في 16 ماي 2017، لتنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي، وتُتيح هذه المذكرة الفرصة لتحديث البنية التحتية للدولة، وتؤسس لوجود قاعدة من الكفاءات المصرية في مجال المدفوعات الرقمية، استناداً إلى الخبرات الواسعة التي تمتلكها الشركة.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية يقضي هذا الاتفاق الذي وقع في 29 اوت 2017، بتعاون بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوع ات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني . مع تدريب 200 موظف بالبريد في مجالات الدفع الالكتروني والتثقيف المالي.
- أصدر البنك المركزي بتاريخ 3 مارس 2019 تعليمات بشأن إنشاء إدارات للشمول المالي بالبنوك تتبع المسئول التنفيذي الرئيسي أو نائبه، وتتولى عملية التنسيق داخلياً بين إدارات البنك من ناحية والبنك المركزي من ناحية أخرى، كما تم حث البنوك على تطوير استراتيجيات للشمول المالي تراعي الأبعاد الثلاثة والمتمثلة في الإتاحة، والاستخدام، والجودة.

5. مواءمة الشمول المالي للاستقرار المالي في مصر

استحداث القانون رقم194 لعام 2020 للجنة الاستقرار المالي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي في

الدولة من خلال تنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية وإدارتها في حالة حدوثها، وذلك دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية . فلتجهت السياسة المالية خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى خفض عجز الموازنة العامة وذلك بخفض فاتورة الدعم وزيادة إيرادات الضرائب، كما اتجهت السياسة النقدية إلى رفع أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن إجراءات السياسة المالية وتحرير سعر الصرف مما أدي إلى رفع تكلفة الاقتراض وانخفاض مستوي الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق، ولاحتواء ذلك الانخفاض، اتجهت السياسة الاحترازية الكلية إلى تحديد نسبة خدمة الدين إلى الدخل في يناير 2016 عند 35٪ للقروض الاستهلاكية و 40٪ للقروض العقارية، وذلك بهدف خفض احتمالية إخفاق المقترضين . واتجهت السياسة النقدية إلى خفض سعر الفائدة بشكل تدريجي بدءً من فبراير 2018 وحتى نوفمبر 2019 مع انخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، وهو ما ساهم في انخفاض تكلفة الاقتراض، والذي قابلته السياسة الاحترازية في ديسمبر 2019 برفع نسبة خدمة الدين إلى الدخل إلى 50٪ للقروض الاستهلاكية متضمنة القروض العقارية عند 40%[21]. وعلى اثر ذالك تحقق ما يلي[22]:

- ارتفع الائتمان الخاص خلال الفترة من يوليو 2019 إلى مارس 2020 مدفوعاً بالائتمان الموجه للقطاع العائلي، كما ارتفع الائتمان الموجه إلى قطاع الأعمال - مدفوعاً بالأعمال الخاص - بالتزامن مع ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي والمنفذة من قبل شركات القطاع الخاص والشركات العامة. وارتفعت الفجوة الموجبة لنسبة الائتمان الموجه لقطاع الأعمال إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مارس 2020 مقابل ديسمبر 2019 - وقد ساهم في ذلك تسجيل قطاع الأعمال الخاص لفجوة موجبة - وذلك بالتزامن مع تحسن جودة أصول القطاع حيث انخفضت نسبة قروض المؤسسات غير المنتظمة إلى 3.4٪ في نهاية مارس 2020 مقابل 3.8٪ في ديسمبر 2019. وارتفع الائتمان العائلي خلال الفترة من يوليو 2019 إلى مارس 2020، بالتزامن مع انخفاض متوسط معدلات التضخم إلى رقم أحادي، كذلك استمرت الواردات الاستهلاكية المُعمّرة في النمو بمعدلات مرتفعة، وبالأخص السيارات. وارتفعت الفجوة الموجبة لنسبة الائتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مارس 2020، بالتزامن مع تحسن جودة أصوله، حيث انخفضت نسبة القروض الاستهلاكية غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إلى 3.3٪ في مارس 2020 مقابل 3.5٪ في ديسمبر 2019.
- سجل الميزان الأولي فائض بنسبة 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفترة من يوليو 2019 إلى مارس 2020، واستقرت نسبة العجز الكلي حول 5.5٪، وهو ما ساهم في تحسن مؤشرات المساحة المالية . فشهد مؤشر الاستقرار المالي تحسناً ملحوظاً خلال عام 2019، إلا انه تراجع مع بداية عام 2020 إثر تداعيات جائحة كورونا . وكان لتحسن مؤشر الاقتصاد الكلي المحلي الدور الأكبر في تحسن مؤشر الاستقرار المالي خلال عام 2019، بالإضافة إلى تحسن مؤشر أداء القطاع المصرفي ومؤشر المناخ العالمي، بينما شهد مؤشر الأسواق المالية تراجعاً خلال العام. ويأتي تراجع مؤشر الاستقرار المالي في الربع الأول من عام 2020 كنتيجة لتبعات جائحة كورونا على الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي ومؤشر الأسواق المالية بشكل ملحوظ، هذا ولم تُظهر مؤشرات الاقتصا د المحلى تأثراً، كما احتفظ القطاع المصرفي بمؤشرات سلامة مالية جيدة، الأمر الذي مكنه من مواجهة وامتصاص العديد من الصدمات واحتواء تداعياتها، وذلك بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر،

واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة، وتطبيق التعليما ت الرقابية بشكل أكثر تحفظاً من المعايير الدولية للجنة بازل، كما استمر في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالي، ودعم النمو الاقتصادي.

- بلغ الرصيد المستخدم من مبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات 68.8 مليار جنيه في نهاية يونيو 2020، كما ساهمت مبادرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في زيادة محفظة القروض والتسهيلات بمبلغ 201.8 مليار جنيه فيما بين نهايتي ديسمبر 2015 إلى يونيو 2020، بالإضافة إلى مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية لجميع القطاعات والتي استفاد منها عملاء بأرصدة مديونية تم تسويتها بمبلغ 13.6 مليار جنيه في نهاية يونيو 2020، كما بلغت أرصدة المديونيات التي تم تسويتها في إطار مبادرة الأشخاص الاعتبارية غير المنتظمين العاملة في قطاع السياحة - والبالغ رصيد مديونياتهم غير المنتظمة 10 مليون جنيه فلكثر - نحو 2.1 مليار جنيه حتى نهاية يونيو 2020.
- مثل القطاع المصرفي 89.6٪ من إجمالي أصول النظام المالي في نهاية العام المالي 2019/2018، والذي شهد تطوراً في أهم بنود مركزه المالي، مع تمتعه بمؤشرات سلامة مالية جيدة حتى يونيو 2020، وذلك على الرغم من تداعيات جا ئحة كورونا . بلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي نحو ٥.٣ تريليون جنيه في العام المالي 2019/2018 بمعدل نمو5.8٪، والذي استمر في الزيادة ليسجل 6.4 تريليون جنيه في جوان 2020، ويتسم هيكل الأصول بالسيولة المرتفعة حيث تمثل محفظة الاستثمارات المالية وأذون الخزانة والنقد ية والأرصدة لدى البنوك 62.6٪ من إجمالي الأصول . واتسمت ودائع القطاع المصرفي بالاستقرار، حيث تستحوذ ودائع القطاع العائلي على الحصة الأكبر من حجم الودائع بنسبة 68٪، وقد استمر إجمالي الودائع في النمو بمعدل بلغ9.1٪ في العام المالي 2019/2018 لتمثل نحو 77.4٪ من إ جمالي الالتزامات وحقوق المساهمين، كما واصلت ارتفاعها في جوان 2020 بمعدل نمو بلغ 6.2٪ مقارنةً بمارس من نفس العام، الأمر الذي يعكس مدى ثقة الأفراد والقطاعات المختلفة في القطاع المصرفي في ظل جائحة كورونا . وارتفع صافي أرباح القطاع بمعدل نمو بلغ نحو 32٪ في الع ام المالي 2019/2018 مقارنةً بمعدل نمو العام السابق والذي بلغ نحو 2.4٪، الأمر الذي انعكس على تحسن مؤشرات الربحية، حيث ارتفع كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وصافي هامش العائد ليسجلوا 1.8٪ و23.4% و1.4%، على التوالي.
- انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة الى إجمالي القروض في عام 2020 لتسجل 3.9٪، وذلك بعد أن ظلت مستقرة تقريباً في العام المالي 2019/2018 والعام المالي السابق له عند نحو 4.1٪، كما استمرت البنوك في الاحتفاظ بنسبة مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة والتي بلغت 98.6٪ في العام المالي2019/2018، و 98.2٪ في جوان 2020.
- ارتفع معدل كفاية رأس المال في العام المالي 2019/2018 إلى 18.8٪ مقارنةً بنسبة 15.7٪ في العام السابق، كما واصل معدل كفاية رأس المال الارتفاع ليسجل 20.1٪ في 2020. وبلغ متوسط نسبتا السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية 44.4٪ و 67.7٪ على التوالي في العام المالي 2019/2018، وارتفع إلى 54.3٪ و70.3٪ على التوالي في 2020، كما سجلت نسبة إجمالي القروض للودائع 46.7٪ في العام المالي 2019/2018 وارتفعت إلى 47.1٪ في جوان 2020، وبلغت نسبة تغطية السيولة 932.5٪ للعملة المحلية ونحو 170٪ للعملة الأجنبية في يونيو 2020، كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر نحو 257.5٪ للعملة المحلية

و160.9٪ للعملة الأجنبية. وارتفع صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك إلى ٧٧.٢ مليار جنيه في ديسمبر 2019 مقابل سالب 114.5 مليار جنيه في ديسمبر 2018 نتيجة لزيادة تدفقات النقد الأجنبي في العام 2019، الأمر الذي ساهم في ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية إلى 45.5 مليار دولار في ديسمبر 2019 وعدم وجود ضغط على العملة المحلية، إلا أنه نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، فقد انخفض صافي الأصول الأجنبية مرة أخرى ليسجل سالب 61.2 في مارس وسالب 27.1 مليار جنيه في جويلية 2020، وذلك بالتزامن مع انخفاض صافي الاحتياطات الدولية ليسجل 40.1 مليار دولار و 38.2 مليار دولار، وذلك لاحتواء تبعات الجائحة وهو ما ساهم في استقرار سعر الصرف، وكذلك في انخفاض احتمالية تكون مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي . وارتفعت قدرة البنوك على مواجهة مخاطر التشغيل والتخفيف من حدتها خلال الفترة الأخيرة، وذلك من خلال احتفاظها بخطط استمرارية الأعمال، والتي تضمنت خطط بديلة للتعامل مع العملاء، وتوفير أماكن بديلة لممارسة الأعمال مع إتاحة القنوات الإلكترونية البديلة مثل الإنترنت والموبيل البنكي لل عملاء والاعتماد على إنهاء إجراءات الأعمال عن بعد من خلال توفير الحماية والأمن للبيانات والمعلومات . وبلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ٦ بنوك، والتي تمثل نحو 68.3٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي في العام المالي 2019/2018، وتقوم تلك البنوك بتكوين متطلبات رأس مال إضافية، فضلاً عن تمتعها بمؤشرات سلامة مالية جيدة.

- بلغ إجمالي أصول مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي 615.2 مليار جنيه في العام المالي 2019/2018، بما يمثل 10.4٪ من إجمالي أصول النظام المالي، ونحو 11.6٪ من الناتج المحلى الإجمالي. يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على 58.8٪ من أصول القطاع المالي غير المصرفي، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة 13.2٪، ثم صناديق الاستثمار بنسبة 10.4٪. وجاء نمو القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي 2019/2018 مقارنةً بالعام المالي السابق مدفوعاً بنمو نشاط صناديق الاستثمار، وشركات التأجير التمويلي، وجهات التمويل متناهي الصغر، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في زيادة أصول القطاع 35.5٪، و26.6٪، و 13.5٪، على التوالي . وبلغ إجمالي أصول شركات التأمين 118.2 مليار جنيه في العام المالي 2019/2018، بمعدل نمو 5.1٪ مقارنةً بالعام المالي السابق، وتتمثل التوظيفات الأساسية لقطاع التأمين في الاستثمارات والتي تمثل نحو 86.3٪ من إجمالي الأصول . وارتفعت قيمة إجمالي أقساط شركات التأمين بمعدل نمو بلغ 19.3٪ في نهاية العام المالي 2019/2018 مقارنةً بالعام السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل زيادة حوالي 18.8٪، كما قامت شركات التأمين بتحصيل أقساط بلغت نحو 18.5 مليار جنيه، وسداد تعويضات بقيمة إجمالية 9.5 مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى جويلية 2020. وسجل فائض النشاط التأميني للشركات في العام المالي 2019/2018 معدل نمو قدره 29.3٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع صافي أرباح العام بمعدل 14.6٪، كما تحسنت مؤشرات الربحية لقطاع شركات التأمين على الأشخاص والممتلكات، ومؤشر كفاية المخصصات الفنية لشركات التأمين على الأشخاص . وحقق كل من صناديق التأمين الحكومية والخاصة معدلات نمو إيجابية للأصول خلال عام 2019، حيث ارتفع حجم أصول صناديق التأمين الحكومية بمعدل نمو 6.1٪، ليسجل حوالي 1 مليار جنيه في نهاية عام 2019، بينما بلغ نمو أصول صناديق التأمين الخاصة نحو 3.2٪ مقارنةً بالعام السابق، ليسجل 80 مليار جنيه.

- بلغت قيمة المدخرات لدى قطاع البر يد نحو 437.2 مليار جنيه في العام المالي 2019/2018، وتمثل ودائع صندوق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة 69.7٪، هذا وقد ارتفعت قيمة أرصدة العملاء بصندوق البريد بمعدل نمو 1.9٪ مقارنةً بالعام السابق، في حين ارتفعت قيمة الحسابات الجارية بمعدل 21.2٪. كما بلغت قيمة المعاشات المصروفة 78.3 مليار جنيه في العام المالي 2019/2018 بمعدل زيادة 5.8٪ مقارنةً بالعام السابق. وبلغ صافي أصول صناديق الاستثمار- متضمنة قيمة صناديق الملكية الخاصة - 63.8 مليار جنية في نهاية عام 2019 بمعدل نمو 35.7٪ مقارنةً بالعام السابق، وتحتل الصناد يق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي عدد الصناديق بنسبة 80.9٪. وسجل إجمالي أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية، والتي تتضمن أنشطة التمويل العقاري، والتمويل متناهي الصغر، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق 97.6مليار جنيه في عام 2019، بزيادة قدرها 21.6 مليار جنيه مقارنةً بالعام السابق، وبمعدل نمو 28.5٪. وبلغ معدل نمو أصول شركات الصرافة 30.3٪ في نهاية ديسمبر 2019 مقارنةً بالعام السابق، وقد تراجعت مؤشرات الربحية الخاصة بها نتيجة لانخفاض صافي الربح بمعدل 3٪.
- ارتفعت قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولى خلال عام 2019، بمعدل نمو 2.6٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع المؤشر الرئيسي 30EGX مقوم بالجنيه المصري خلال عام 2019 بمعدل نمو بلغ 7.1٪ مقارنةً بالعام السابق، وقد انخفض المؤشر خلال الربع الأول من عام 2020 بنسبة 31.3٪، ثم ارتفع بمعدل 12.2٪ في الربع الثاني من العام . وارتفعت قيمة التداول في السوق الثانوي لتصل إلى 409.7 مليار جنيه خلال عام 2019 بمعدل نمو 14.3٪ مقارنةً بالعام السابق، وجاء ارتفاع قيمة التداول مدفوعاً بالأساس بارتفاع قيمة تداول السندات، وقد حقق النصف الأ ول من عام 2020 إجمالي قيمة تداول بمعدل نمو 187.2٪ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق . وارتفعت المؤشرات القطاعية لقطاع البنوك وقطاع السياحة والترفيه بنسب 31.5٪، و13.2٪ على التوالي في عام 2019، بينما انخفضت باقي المؤشرات القطاعية، وكان أقل القطاعات انخفاضاً قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك الذي سجل انخفاضاً بنسبة 1.1٪، في حين كان أكثر القطاعات انخفاضاً قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات حيث سجل انخفاضاً بنسبة 33.5٪.

خاتمة:

أثبتت عديد الد راسات والتجارب دور الشمول المالي في تحقيق الاستق رار المالي ومن ثم المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث حظي موضوع الشمول المالي على اهتمام دولي وإقليمي كبير جدا في الآونة الأخيرة، إذ تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة في المناطق الريفية وكذا الاهتمام بتمكين المرأة وذوي الدخل المحدود والتقليل قدر الإمكان من تهميش بعض الفئات ماليا، حيث لا تزال معدلات الاستبعاد المالي مرتفعة في الدول العربية ، والتي من بينه مصر . بالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي والذي يلعب فيه البنك المركزي المصري دوار رئيسيا إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع ويتجسد استقرار مالي حقيقي ، حيث أن ذلك يتطلب المزيد من المجهودات.

نتائج الدراسة:

من خلال دراسة العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي بمصر توصلنا إلى:

- وجود تأثير إيجابي لتطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي، إلا أنه نظرا لحداثة تطبيق سياسات الشمول المالي قد لا يظهر تأثيرا سريعا على الاستقرار المالي، و هو ما ينطبق على سياسات العمق المالي في مصر كونها حديثة التطبيق؛
- تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمع المصري، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية . فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن ال. 20 عاماً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الدول العربية لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر ال 20، كما أن الشباب دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها، الأمر الذي يفسّر تدني معدلات العمق المالي، و بالتالي من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا؛
- إن الوفرة المالية أدت إلى عدم وجود قلق على الاستقرار المالي في مصر، هذا الأخير هو ليس نتيجة مؤشرات السلامة المالية بقدر ما هو مرتبط بالدعم المتواصل من قبل السلطات العامة للقطاع البنكي، أي أن الاستقرار المالي ليس ذاتيا (داخلي) بقدر ما هو استقرار محقق بعوامل خارجية و بالتالي إمكانية عدم استمراره خاصة مع تدهور أسعار البترول الحالية وعوائد السياحة.
- تكمن اهمية الشمول المالي في تحسين الوضع الاقتصادي المصري بعد ادماج المؤسسات ا لمستبعدة من الاقتصاد الرسمي، وتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي من أجل زيادة الناتج القومي المحلي ، تنمية المجتمع والاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل والعناية بتمكين المرأة اقتصاديا ، وتمكين المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل والاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية.
- تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية، و هي العوامل الداخلية للمؤسسة التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها ، والعوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي و الموازنة العامة ، والعوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف ، و أخيرا وجود سياسات غير مستقرة و ضعف قواعد الحوكمة . وتتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي في سوء تدفق المعلومات الذي يعيق كفاءة أداء الأسواق المالية .

لذلك نوصي بما يلي:

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق والاستقرار المالي.
- ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية ، والعمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى القطر المصري ، من خلال فتح وكالات بملكية أخرى في مناطق مستبعدة ماليا لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع ، وتسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض؛

- ضرورة الاهتمام بوضع استواتيجية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع المصري، من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخ رات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خا رج الجهاز المصرفي ، وإتاحة التمويل من طرف البنوك بإج راءات ميسرة للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية؛
- فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية، حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية، مع التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأف راد والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز الانتشار الجغ رافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوارق المالية وغيرها؛
- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي 194 لسنة 2020 الجريدة الرسمية العدد37، الصادرة بتاريخ 15 سبتمبر 2020

المراجع

[1] أبودية ماجد، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، جامعة الازهر بغزة، فلسطين،2016، ص45.

[2] صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، 2015، ص26.

[3] صندوق النقد العربي ، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، 2015، ص24.

[4] لبنى بوطمين ،التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي ، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الج زائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5- 6 ديسمبر 2018، ص 6.

[5] البنك الدولي،عرض عام للشمول المالي، البنك الدولي، وشنطن،2017، ص34.

[6] Alliance for financial inclusion AFI, measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators. Malysia: AFI,2013, p22.

[7] Camara and Tuesta, Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index, Working Paper, Nº 14/26, Madrid, September 2014,p10.

[8] حنين محمد، بدر عجوز، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) ، الجامعة الاسلاميةبغزة، فلسطين، 2017، ص37.

[9] عبدالله ميسون، دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، السودان، 2018، ص33.

[10] سمير عبد الله ، الشمول المالي في فلسطين ، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، القدس ، فلسطين، 2016، ص22.

[11] عقون عبد االله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول (تجارب بعض الدول)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول : تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص 20.

[12] اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد 436، اتحاد المصارف العربية، 2017، ص45.

[13] تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2017، ص21.

[14] مزيود ابارهيم،أهمية صناعة التأمين المصرفي في تحقيق الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص 8.

[15] World Bank, THE LITTLEDATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2015, World Bank Washington, DC. USA, 2015, P10.

[16] سمير عبد الله، المرجع السابق، ص32.

[17] Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017,P 48.

[18] جمال نجم، نشرة تعريفية للعاملين بالقطاع المالي، الأسبوع العربي للشمول المالي، البنك المركزي المصري، القاهرة 6 أبريل 2017، ص04.

[19] صندوق النقد العربي إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في مصر ، ابوظبي، 2016، ص42.

[20] البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي لعام 2019، القاهرة، 2020، ص12.

[21] صندوق النقد العربي ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ، ابوظبي، 2021، ص19.

[22] البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، القاهرة، 2021، ص22.

الصيرفة الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية

د.رسول حميد، ط.د قاسيمي نوال، ذياب محمد

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة أكلي امحند أوالحاج –البويرة

الصيرفة الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية

Islamic banking and its role in promoting financial inclusion in Arab economies

د.رسول حميد، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة أكلي امحند أوالحاج –البويرة
ط.د قاسيمي نوال، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية جامعة أكلي امحند أوالحاج –البويرة
د. ذياب محمد، جامعة البويرة

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية، من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي ومؤشراته واليات تعزيزه في الوطن العربي ، وتشخيص واقع الصيرفة الإسلامية ومتطلبات تطويرها في الاقتصاديات العربية باعتبارها مدخلا هاما لتحقيق الشمول المالي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الدول العربية تؤدي دورا محفزا في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة ماليا إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم خدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات، كما تم الخروج بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاديات العربية،لتمكينها منا لقيام بدورها بشكل فعال لتعزيز الشمول المالي، والعمل على تعزيز وعي الأفراد والمؤسسات بالتمويلات والخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، البنوك الإسلامية، الشمول المالي، الاستبعاد المالي، الاقتصاديات العربية.

Abstract :

This study aims to identify the role of Islamic banking in promoting financial inclusion in Arab economies, in terms of reviewing the concept of financial inclusion, its indicators and mechanisms for strengthening it in the Arab world, and diagnosing the reality of Islamic banking and the requirements for its development in Arab economies as an important entry point to achieve financial inclusion. Islamic banking in the Arab countries plays a catalytic role in attracting financially excluded individuals and small enterprises to the formal financial system by providing financial services that meet the needs of individuals and companies. A set of recommendations have also been made, the most important of which are: The need to develop the infrastructure, legislative and oversight of Islamic financial institutions in Arab economies , To enable us to play its role effectively to promote financial inclusion, and to work to enhance the awareness of individuals and institutions of the financing and services provided by institutions operating in accordance with Islamic law.

Key words: Islamic banking, Islamic banking, financial inclusion, financial exclusion, Arab economies.

مقدمة:

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن ،نتيجة استخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة، إلا أننا نجد العديد من الأفراد على مستوى العالم يعانون من الاس تبعاد المالي من خلال ممارسة أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، كل هذا أدى إلى بروز مصطلح الشمول المالي الذي يعد انعكاسا لحركة عالمية تسعى إلى إدماج اكبر عدد ممكن من الأفراد في المنظومة المصرفية الدولية، كما برز ت أهمية الشمول المالي باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي أصبحت تواجه مختلف المجتمعات خاصة العربية منها، وذلك من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل والوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، و الصيرفة الإسلامية التي حققت نموا سريعا في النظام المالي العالمي عقب الصدمة المالية (2007-2008) من خلال الصمود أمام المخاطر العديدة التي تجتاح القطاعات المالية في العالم ، تهدف إلى تحقيق التوازن في المجتمع في جميع الأوقات ومختلف الظروف بكفاءة وفعالية نظرا لانبثاقها من نصوص الشريعة الإسلامية، كما برز دورها الفعال في تعزيز الشمول المالي كونها تقدم مختلف الحلول للفئات التي أحجمت عن التعامل مع خدمات الصيرفة التقليدية لاعتبارات مختلفة، حيث أن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يؤدي إلى اجتذاب مختلف فئات المجتمع التي ترغب في بالحصول على هذه الخدمات ، ومن هنا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الفعال للصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية، وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصيرفة الإسلامية وما هي أهم خصائصها؟
- ما المقصود بالشمول المالي؟
- ما هي أهم مؤشرات الشمول المالي؟
- فيما تتمثل أهم المعوقات التي تواجه انتشار الشمول المالي في الوطن العربي؟
- كيف تساهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية؟

للإجابة على هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث محاور كما يلي:

- **المحور الأول:واقع الصيرفة الإسلامية في الوطن العربي.**
- **المحور الثاني: أساسيات الشمول المالي واليات تعزيزه في الوطن العربي.**
- **المحور الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيزا لشمول المالي في ا لاقتصاديات العربية.**

أولا: الصيرفة الإسلامية في الوطن العربي

1 - مفهوم الصيرفة الإسلامية:

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزء من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.[1]

تركز الصيرفة الإسلامية على تطبيق قواعد تتلاءم مع أسس الشريعة الإسلامية ولا تخرج عن نطاقها فالمراد بفلسفة العمل المصرفي الإسلامي هو طبيعة الرسالة التي يحملها، والدور الذي يقدمه في مجال أعمال البنوك بشتى أنواعها وصورها.[2]

كما أن مصطلح الصيرفة الإسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية، يعرف بأنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا.[3]

2 - مبادئ الصيرفة الإسلامية:

لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها، من أهمها:[4]

- تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء.
- العمل علىتنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول.
- النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة.
- استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس.
- قاعدة الغنم بالغرم وقصد بالغنم هنا ا لحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة.
- ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئا جديدا للمجتمع

3 - خصائص الصيرفة الإسلامية:

تعرف المصارف الإسلامية على أنها ذات صبغة عقائدية كونها تعمل وفق أحكام الشريعة ولا تتعامل بالفائدة، وتمول المشاريع التي تساهم في تحقيق مرد ودية للمستثمر والمجتمع معا، فهي ذات:

- **صبغة استثمارية :** بتوفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع بصيغ مختلفة وذلك بناءا على دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير درجة المخاطرة.

- **صبغة تنموية :** بتعبئة الموارد وتوجيهها لطالبها بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للمودع والمقترض ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.
- **صبغة اجتماعية:** وذلك بتحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بالاعتماد على مبدأ المشاركة في تقديم الخدمات ومن ثم توزيع الثروة.[5]

أهداف الصيرفة الإسلامية:

تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:[6]

- تجميع المدخرات واستثمارها بشكل يخدم المجتمع على أساس الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية تعمل جاهدة لتجميع المدخرات وتوجيهها وجهة تحقيق النفع للمجتمع الإسلامي من جهة، ومن جهة أخرى تحول دون الوقوع في الإثم بإيداع أموالهم في بنوك أجنبية.
- تشجيع الاستثمار في النشاط الاقتصادي، هنا نجد أن الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة تعاني من مشكلة تمويل الاستثمارات وأمام هذا الوضع جا ءت فكرة البنوك الإسلامية للعمل على تمويل الاستثمارات على أساس المشاركة بجني الأطراف ثمرتها، كما تحقق في نفس الوقت مصالح المجتمع الإسلامي، ويرتبط بهذا الهدف هدف أصيل آخر هو محاربة الاحتكار، وما قد ينجم عنه من استغلال لحاجات الناس.
- تهدف أيضا إلى إدخال خدمات مصرفية متنوعة لإحياء التكافل الاجتماعي.
- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
- تحقيق أو توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، فالنظام المصرفي يلعب دورا معتبرا في تسخير رؤوس الأموال اللازمة والوسائل الضرورية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان وذلك عن طريق استقطابها وإتاحتها لفرص الاستثمار والتنمية.

4 - الصيرفة الإسلامية في الاقتصاديات العربية:

وفقا لتصنيف مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعد المصارف الإسلامية ذات أهمية نظامية في ستة دول عربية تشمل (السودان ،الكويت، السعودية، اليمن، قطر، الإمارات) بحيث تشكل حصة المصارف الإسلامية في هذه الدول نسبة كبيرة فنجد السودان الذي يتبنى نظاما مصرفيا إسلاميا شاملا على رأس هذه الدول بأهمية نسبية لأصول الصيرفة الإسلامية تبلغ 100%، تليه المملكة العربية السعودية التي تشكل أصول المصارف الإسلامية بها نحو 51% من إجمالي الأصول المصرفية بالمملكة، يليها الكويت بحصة 38%، اليمن 27% وقطر 25% والإمارات 18.6%، كما تستمر المصارف الإسلامية العربية بالهيمنة على الساحة المصرفية الإسلامية العالمية من حيث عدد المصارف وحجمها بحيث يوجد 164 مصرفا عربيا وإسلاميا بالكامل موزعين على الدول العربية ،تتصدرها السودان بامتلاكها 38 مصرف و تأتي في المرتبة الأخيرة كل من الجزائر وسلطنة عمان بامتلاكهم مصرفين إسلاميين.[7]

5 - العقبات التي تواجه انتشار المنتجات المالية والمصرفية الإسلامية في الاقتصاديات العربية:

تتمثل أهم العقبات التي تواجه الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في الاقتصاديات العربية فيما يلي:

- الافتقار إلى الشفافية وعدم اعتماد معايير متجانسة لتقييم مدى التزام المؤسسات المالية بالشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى عدم القدرة على التمييز بين المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة والمؤسسات الأخرى
- نقص المعلومات والتدريب حول التمويل الإسلامي في الدول العربية.
- تكلفة المنتجات المالية الإسلامية أعلى من المنتجات المالية التقليدية، مما يقلل من جاذبيتها.[8]
- الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية.
- البنية التحتية المالية اقل تطورا بما في ذلك الحقوق القانو نية، مما يحد من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتمويلها.[9]

ثانيا: أساسيات الشمول المالي واليات تعزيزه في الوطن العربي.

1 - مفهوم الشمول المالي:

يعرف صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي بأنه:" الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، الائتمان، والتامين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة "[10] ويعرفه صندوق النقد العربي بأنه:" تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة ويشمل العوامل أو السمات التالية:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين.
- الاه تمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إعطاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.[11]

كما يعرف أيضا بأنه:" إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتامين، على أن يتم تقديمها بطريقة دقيقة ومستدامة"[12]

2 - **أهداف الشمول المالي:**

تتمثل أهداف الشمول المالي فيما يلي:[13]

- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.
- العمل على تيسير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرق التمويل لتحسين الظروف المعيشية.
- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر.
- تعزيز الشركات الصغيرة في الاستثمار والتوسع.
- تخفيض مستويات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3 - **أبعاد الشمول المالي:**

لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية:[14]

- **الوصول للخدمات المالية :** يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.
- **استخدام الخدمات المالية :** يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- **جودة الخدمات المالية :** جودة الخدمات المالية يعتبر مقياس يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة.

4 - **مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية:**

اتفق قادة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العا لمية (GPF) من اجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، في قمة (لوس كابوس) في يونيو 2012، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناولت قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

- **الحصول على الخدمات المالية.**
- **استخدام الخدمات المالية.**

- جودة الخدمات المالية.

ذكرت الوثيقة مجموعة من المؤشرات التي يستعان بها لقياس مستويات الشمول المالي في دول العالم، واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول، وتحديد نسب التفاوت بينها في نفاذ الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين.

جدول (01): مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية.

	الفئات	المؤشرات	الأبعاد المقاسية
1	عملاء البنك البالغين حسابات الإيداع	% من البالغين الذين يحتفظون بحسابات في مؤسسة مالية رسمية	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار
2	حسابات الائتمان (الأفراد)	% من البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد المقترضين أو القروض لكل ألف من البالغين
3	حسابات الإيداع للشركات	% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية	عدد حسابات الإ يداع للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إ جمالي عدد الشركات
4	حسابات الائتمان للشركات	% من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد القروض الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مسدد إلى إجمالي عدد القروض القائمة
5	عدد الفروع	عدد الفروع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع لكل 100 ألف من السكان البالغين
6	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف المنتشرة في المناطق	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100الف من السكان البالغين
7	نقاط الخدمة أو	عدد نقاط البيع المنتشرة في	عدد الفروع أو نقاط

	البيع	المناطق	البيع لكل 100 ألف من السكان البالغين
8	المعاملات غير النقدية	1-التحولات المالية 2-الشيكات 3- بطاقات الائتمان 4- بطاقات الخصم 5- بطاقات الخصم المباشر ATM	1-نسبة العملاء الذين يستقبلون حوالات مالية محلية او دولية 2- عدد الشيكات لكل 100الف من السكان البالغين 3-عدد البطاقات لكل100 ألف من السكان البالغين 4- عدد بطاقات الخصم لكل 100 ألف من السكان البالغين 5- عدد ATM لكل100 ألف من السكان البالغين
9	المعاملات عبر الهاتف المحمول	انتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الهاتف	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين

المصدر: نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه- دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد 03، الجزائر،2019، ص ص 169 ،171.

5 - معوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول العربية:

توجد العديد من العوامل تعوق اتساع رقعة الشمول الملي في الدول العربية لعل أهمها ما يلي:

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية، والتغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخول ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا انه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.
- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية.
- أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها.
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حسابات في مؤسسة مالية رسمية، او عدم ثقتهم في المؤسسات المالية.[15]

وبالإضافة إلى العوامل السابقة نجد أيضا:[16]

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل.
- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على الصعيد الائتمان المقدم للأفراد او الشركات.
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر.

6 - آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي:

تعددت آليات تعزيز الشمول المالي والتي نذكر أهمها فيما يلي:[17]

- **دعم البنية التحتية المالية** : تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها.
- الاستفادة من التكنولوجيا والاتصال الصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة.

- **تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية:** تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

3- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء** : لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستفيدين عند تصميم المنتجات والخدمات.

- **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي** : يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع أنظمة للرقابة الداخلية التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية.
- **نشر الثقافة المالية** : إن نشر الثقافة المالية يتطلب تظافر جهود أصحاب المصلحة من : المستهلكين، المؤسسات المالية، الجهات الرقابية، وذلك من خلال الأخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات المالية المقدمة.
- **تطبيق المباد ئ المبتكرة للشمول المالي** : تتمثل هذه المبادئ في القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، النسبية، الإطار المرجعي.

ثالثا: مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات العربية.

برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول ا لمالي، كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فان تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات، ومن هذا المنطلق تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي ، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي اظهر صلابة و مرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تجتنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة الى ان الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تسهم في توزيع المخاطر النظامية[18]

كما استحوذت الخدمات المالية الإسلامية على اهتمام العديد من السلطات الرقابية في مختلف الدول العربية والإسلامية، بل وتخطى ذلك إلى دول أخرى، نظرا لدورها الهام في استهداف شريحة واسعة من العملاء الذين

لا يرغبون بالتعامل مع الخدمات المالية التقليدية، ويحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة إلى قضية الشمول المالي من عدة طرق من أهمها:[19]

- **الاندماج من خلال تقاسم المخاطر:** إن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التم ويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز فرص الحصول على التمويل.
- **الاندماج من خلال أدوات إعادة التوزيع في الإسلام :** من خلال الأدوات التي تسهل إعادة توزيع الثروة حيث يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل : الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شان هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالا.
- **إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية أو ثقافية:** تقليديا يتم قياس الاندماج المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وحجم الودائع والقروض التي تقدمها الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة ، ومع ذلك قد لا يتساوى توفر الخدمات المالية مع الشمول المالي، لان الناس يستبعدون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية، على الرغم من توفر هذه الخدمات، كما لديهم الإمكانيات لتحملها وهنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي كبديل للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية أو أخلاقية وحتى مالية.

متطلبات تطوير المالية الإسلامية والشمول المالي في الاقتصاديات العربية:

من اجل تطوير الصيرفة الإسلامية والشمول المالي في الاقتصاد العربي ينبغي:[20]

- على سلطات الإشراف المالي وواضعي السياسة إيلاء أهمية لمعتمدي الصناعة المالية الإسلامية فيما يخص ترتيبات وإجراءات الرقابة عليهم بما يتوافق مع خصائص الأصول المالية التي يتعاملون بها.
- كما ينبغي على سلطات الإشراف وهيئة الخدمات المالية الإسلامية على وجه الخصوص معرفة محددات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية.
- تطوير البدائل عن السندات التقليدية فلا تزال الصناديق والصكوك الإسلامية لا تسهم في القطاعات المالية أو الصناعة الإسلامية إلا في حدود معتبرة نسبيا.
- ضرورة تعميم استعمال مؤشرات الشمول المالي من قبل الب نوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمصارف والمؤسسات المالية على وجه التحديد.

- على مجلس خدمات المالية الإسلامية النظر في إنشاء سوق مالي مشترك ومتكامل بين الاقتصاديات التي تنتمي إليه من اجل تعزيز الأمور التنظيمية خاصة في مجال السيولة.

خاتمة:

الصيرفة الإسلامية هي النظام والنشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية،أين تعتبر جزء من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن ابرز خصائصها تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء والعمل علىتنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول واستثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس، وتساهم الصيرفة الإسلامية في الاقتصاديات العربية في تعزيز الشمول من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات،ومن هذا المنطلق تعمل السلطات الإشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تقوم الصيرفة الإسلامية على مبدأ تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء واستثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وإنفاقه فيما فيه منفعة للناس.
- يعمل الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم،إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة.
- الصيرفة الإسلامية تؤدي دورا محفزا في استقطاب الأفراد والمشروعات الصغيرة المستبعدة ماليا إلى النظام المالي الرسمي.
- تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم.
- استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر في الصيرفة الإسلامية يعد بديلا عمليا ذو فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية.
- يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل: الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن،ومن شان هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسما لمخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر.

على ضوء هذه النتائج يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات نذكر منها:

- ضرورة تعميم استعمال مؤشرات الشمول المالي من قبل البنوك المركزية وسلطات الإشراف المالي والمصارف والمؤسسات المالية على وجه التحديد.
- العمل على إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تعزيز وعي الأفراد والمؤسسات بالتمويلات والخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية.
- ضرورة تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاديات العربية،لتمكينها من القيام بدورها بشكل فعال لتعزيز الشمول المالي.

قائمة الهوامش:

[1] بعزيز السعيد ومخلوفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 06 و07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص07

[2] فيروز زروخي وآخرون، أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد02، الجزائر،سبتمبر2020، ص316.

[3] بن عزة إكرام وبلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي - تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد03، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 78.

[4] نفس المرجع السابق، ص ص 78، 79.

[5] بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر- آفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 02، سبتمبر2020، ص 241.

[6] أبو بكر بوسالم وحبيبة عامر، الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية – بنك البركة الجزائري نموذجا-، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد06، الجزائر، 2017، ص 82.

[7] فيروز زروخي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 325، 326.

[8] عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في المالي والمصرفي – الاقتصاديات العربية نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد08، قطر،2018، ص99.

[9] نفس المرجع السابق، ص ص 108، 109.

[10] ايمن بوزانة ووفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد01، الجزائر، 2021، ص 74.

[11] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد09، العدد 01، الجزائر، 2018، ص93.

[12] احمد محمود محمد النقيرة واحمد محمد عبد الحي نور الدين، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 02، مصر،2019، ص432.

[13] ياسر شاهين وسيف الإسلام خميس قفيشة، وا قع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد 01، العدد 03، فلسطين، 2020، ص239.

[14] صليحة فلاق وسامية شرفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز المالي بالعالم العربي – تجربة مملكة البحرين-، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، الجزائر، جوان2020، ص 307.

[15] نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه -دراسة حالة الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد03، الجزائر، 2019، ص173

[16] فلاق صليح ة وحمدي معمر، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد07، العدد 04، الجزائر، ديسمبر2019، ص 10.

[17] نفس المرجع السابق، ص ص 10، 12.

[18] رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المال ي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الامرات، 2019، ص 2.

[19] رفيقة بن عيشوبة، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة الدول العربية،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد09، العدد 02، الجزائر،2018، ص ص 54، 55.

[20] بوهريرة عباس، مصطيفى عبد اللطيف، تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 03، العدد1، المغرب، جانفي 2020، ص ص 66، 67.

دور منصات التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الجماعي الاسلامي

-عرض نماذج لمنصات التمويل الجماعي الإسلامي-

د.سلام عبد الرزاق، جامعة المدية

د.فودوا محمد، جامعة أدرار

ط.د فرجاني سهيلة، جامعة المدية

دور منصات التكنولوجيا المالية في تعزيز التمويل الجماعي الاسلامي
-عرض نماذج لمنصات التمويل الجماعي الإسلامي-

The role of financial technology platforms in promoting Islamic crowdfunding
- modeling Islamic crowdfunding platforms–

د.سلام عبد الرزاق، جامعة المدية
د.فودوا محمد، جامعة أدرار
ط.د فرجاني سهيلة، جامعة المدية

ملخص:
تعمل الاقتصاديات على إيجاد حلول تمويلية بديلة عن النظم التقليدية، و قد منحت التكنولوجيا المالية ابتكارات و خدمات واسعة لتمويل المشاريع، مقدمة بذلك فرصا تمويلية سريعة ، مرنة و واسعة مثل تلك التي تقدمها منصات التمويل الجماعي الإسلامي و التي عززت في تنامي الصناعة المالية الإسلامية.
يهدف هذا البحث لمحاولة الوقوف على مفهوم التكنولوجيا المالية و علاقتها بالصناعة الإسلامية، من خلال التطرق لما يسمى بالتكنولوجيا المالية الإسلامية، ا لتي افرزت أدوات تمويلية حديثة خاصة في مجال التمويل الجماعي الإسلامي، اهمها منصات التمويل الجماعي الإسلامي، و قد استعرضنا العديد من نماذجها الناجحة في الوطن العربي و الإسلامي. و توصلت الدراسة الى أهمية هذه المنصات و ضوابطها الشرعية بالإضافة الى العراقيل التي تواجهها مثل غياب هيئات الرقابة و النظم القانونية التي تؤطرها.
الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، المنصات الرقمية، التمويل الجماعي

Abstract:
Economies are working to find financing solutions alternative to traditional systems, and financial technology has provided innovations and wide services to finance projects, thus providing fast, flexible and broad financing opportunities such as those provided by Islamic crowdfunding platforms, which have promoted the growth of the Islamic financial industry. This research aims to try to determine the concept of financial technology and its relationship with the Islamic industry, by addressing the so-called Islamic financial technology, which has produced modern financing tools, especially in the field of Islamic crowdfunding, the most important of which is Islamic crowdfunding platforms, and we have reviewed many of its successful models in the country. Arab and Islamic. The study concluded the importance of these platforms and their legal controls, in addition to the obstacles they face, such as the absence of oversight bodies and the legal systems that frame them.
Keywords: financial technology, digital platforms, crowdfunding

تمهيد:

شهدت العشرية الأخيرة تطورا كبيرا في عالم التقنيات الحديثة في كل المجالات بما في ذلك الخدمات المالية، فبرزت التكنولوجيا المالية "Fintech" و التي ساهمت في تنامي و ابتكار منتجات و طرق الكترونية أفادت كثيرا في تسهيل و عصرنة الخدمات المالية التي أصبحت تتم بسرعة و باقل تكلفة على شبكة الانترنت . و في هذا الصدد تعتبر منصات التمويل الجماعي من اهم الابتكارات التي افرزتها التكنولوجيا المالية، و التي م كنت مختلف المشروعات و الافراد من الوصول للتمويل اللازم و الأكثر ملائمة، عن طريق الجمع بين المستثمرين و أصحاب المشروعات الناشئة ليقوم المستثمرون باختيار المشروع الذي يلبي توقعاتهم و يحصل الممولون على مكافأة او نسبة من الأرباح

و في ظل الاهتمام المتزايد بمنص ات التمويل الجماعي فقد تم اسقاطها على الصناعة المالية الإسلامية لضمان المنافسة في مجال الخدمات المالية الحديثة و جلب اكبر عدد ممكن من المشروعات و المستثمرين ظهر ما يسمى بمنصات التمويل الجماعي الإسلامي، و التي تعمل وفق ضوابط و مقاصد الشريعة الإسلامية من خلا ل مراعاة الجوانب الأخلاقية و معايير المسؤولية الاجتماعية و ضمان التوزيع العادل للثروة

و على أثر ما سبق ذكره نطرح التساؤل التالي: الى أي مدى ساهمت المنصات الرقمية في دعم التمويل الإسلامي؟

و بناءا على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

الهدف من البحث: الوقوف على واقع التكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المالية من خلال تسليط الضوء على آخر ما تم ابتكاره من منصات الكترونية عاملة في مجال التمويل الإسلامي و مساهمتها في زيادة كفاءة و فعالية و ازدهار النشاط المالي و توفير مصادر تمويلية غير تقليدية.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من نقص الدراسات و المراجع التي تناولت موضوع منصات التكنولوجيا المالية في الصناعة المالية الإسلامية، كونها تجربة حديثة تبنتها بعض من الدول العربية و الإسلامية وجب الاطلاع عليها و معرفة مدى مواكبتها للتطورات المالية و التقنية العالمية.

تقسيمات البحث: لتوضيح ابعاد الموضوع المراد دراسته قمنا بوضع الخطة التالية:

أولا: المنصات الرقمية كأحد أبرز أشكال التكنولوجيا المالية

ثانيا: التمويل الجماعي الإسلامي في اطار التكنولوجيا المالية الاسلامية

ثالثا: نماذج لأهم منصات التمويل الجماعي الإسلامي و التحديات التي تواجهها

أولا: المنصات الرقمية كأحد أبرز أشكال التكنولوجيا المالية

1 - مفهوم التكنولوجيا المالية:

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فان التكنولوجيا المالية فهي عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية و تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك و التي من ضمنها : المعاملات مع الزبائن و الخدمات المالية مثل تحويل الأموال و تبديل العملات و حسابات نسب الفائدة و الأرباح المتوقعة للاستثمارات و غير ذلك من العمليات المصرفية.

تعرف التكنولوجيا المالية على انها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات و معدات و عمليات و خدمات مصرفية او تأمينية جديدة و محسنة.

يقصد بالتكنولوجيا المالية القطاع الاقتصادي الذي يشمل معظم الشركات التي تستخدم التكنولوجيات الحديثة لتقديم خدمات و حلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية كالتي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك و

شركات التامين على غرار خدمات الدفع الالكتروني "المحافظ الالكترونية"، تحويل الأموال، التامين، الاقتراض و التمويل "على غرار التمويل الجماعي"، الادخار بالإضافة لخدمات الا ستثمار و التداول " منصات و تطبيقات التداول على الانترنت".

و قد عرف قطاع "الفينتيك" تطورا هائلا بعد الازمة المالية التي ضربت القطاع المالي سنة 2008 بحيث تراجعت ثقة المستهلكين في المؤسسات المالية التقليدية، و مع تطور التكنولوجيات و وسائل الاتصال الحديثة و انخفاض تكلفتها و تزايد نسبة سكان العالم القادرين على الوصول و استعمال الشبكة العنكبوتية، الامر الذي شكل فرصة في ظهور و نمو شركات "fintech" التي تدمج التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية عبر العالم.[1]

2 - مفهوم المنصات الرقمية:

المنصة لغة بكسر الميم تعني ما تظهر عليه العروس لترى بين النساء أما إصطلاحا فالمنصة عبارة عن نظام يسهل عملية التواصل لمجموعة من الناس لتحقيق أهداف معينة، قد تكون خدمات أو منتجات أو فعاليات أو تعليم أو غير ذلك..، و هناك عدة أنواع من هذه المنصات منها المنصات التجارية و التي تعيد تشكيل قطاع البيع بالتجزئة و توفر أسواق عمل إقليمية و دولية كما أنها توفق بين الأفراد الباحثين عن العمل و أرباب العمل و نجد أيضا المنصات السياسية و التي جسدتها الحملة الانتخابية لرؤساء الولايات المتحدة الامريكية مثل "أوباما" و " ترامب"، كما توجد المنصات الاجتماعية و التعليمية و منصات المواهب و منصات إدارة الخدمات العمرانية ...الخ

3- الدور الاقتصادي للمنصات الرقمية:

تقدم المنصات الرقمية في إطار التكنولوجيا المالية عدة خدمات منها التمويل الجماعي Crowd Funding الذي يعد بديلا عمليا لطرق التمو يل التقليدية و قد استفادت العديد من شركات التكنولوجيا المالية من هذه المنصات في تقديم هذا النوع من التمويل ابرزها شركة "يوريكا" التي أصبحت من اكبر الشركات حول العالم في تقديم التمويل الجماعي في شكل أسهم.

كما تدر المنصات الرقمية عوائد مالية كبيرة و قد انتشرت عبر مواقع الانترنت بشكل واسع و حققت استثمارات كبيرة خلال الفترة 2010-2015 و وفقا للتقرير الصادر من G20 YOUNG ALLIANCE ENTREPRENEURS فقد بلغ مجموع ما تم استثماره فيها 20 مليار دولار امريكي و يتضح من الشك ل 1 ان اكبر عوائد استثمارية في المنصات الرقمية تحققت خلال الفترة 2014-2015.

كما تستخدم المنصات في مجال الإئتمان و تستهدف التوفيق بين المقرضين و المقترضين عبر مزادات تقام في العادة على شبكة الانترنت تمكنهم من التفاوض بشأن أسعار الفائدة.[2]

4-مفاهيم مرتبطة بالمنصات الرقمية:

أ - **العملات الرقمية:** العملة الرقمية هي مصطلح شامل للعملة التي تمثل القيمة رقميًا ، و هي تشمل كلاً من "النقود الإلكترونية" و "العملة الافتراضية".

- النقود الإلكترونية: هي تمثيل رقمي للعملة الورقية (العملة المعدنية والأوراق النقدية لبلد ما أنشئت كعملة قانونية) وتستخدم لتحويل القيمة المقومة بالعملة الورقية الكترونيا.
- العملة الافتراضية: هي "تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقميًا و تعمل كوسيط للتبادل ، و/ أو وحدة حساب ، و/ أو مخزن القيمة ، ولكن ليس لها وضع قانوني ، أي أن العملة الافتراضية هي مجموع ة فرعية من العملات الرقمية.

يمكن أن تتخذ العملة الافتراضية أشكالًا عديدة، يمكن أن تكون إما قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل (أي قابلة للاستبدال أو غير قابلة للاستبدال بعملة حقيقية)، و هي اما مركزية أو نموذج لامركزي أو هجين، و تشمل العملات الافتراضية أيضًا العملات المشفرة القائمة على الخوارزميات ، والمفتوحة المصدر ، والنظيرة ، واللامركزية ، والقابلة للتحويل.[3]

ب - **العملات المشفرة:** العملة المشفرة هي أي عملة رقمية يتم تأمينها عن طريق التشفير، و كمثال على هذه العملات نذكر: "Bitcoin", "Ethereum", "Litecoin", "Ripple", "Dash", "Peercoin", "Dogecoin"
و يعني مصطلح "آمن بالتشفير" أن هناك تقنية تشفير قيد الاستخدام على البلوكتشين.[4]

ج- **البلوكتشين Blockchain :** هي قاعدة بيانات في شكل سلسلة من الكتل التي تمثل المعلومات الرقمية . تقوم الكتل بتخزين المعلومات التالية:

- معلومات المعاملة (التاريخ والوقت والمبلغ بالدولار لعمليات الشراء الأخيرة) ؛
- معلومات عن المشاركين في المعاملات، بدون معلومات تعريفية (التوقيعات الرقمية أو تسجيلات الدخول) ؛
- المعلومات التي تعتبر رمزًا فريدًا (ستختلف عمليتا الشراء المتماثلتان حسب الرموز الفريدة لكل منهما)

يمكن للكتلة الواحدة تخزين ما يصل إلى 1 ميجابايت من البيانات مما يسمح بوضع عدة آلاف من المعاملات في كتلة واحدة.

- تتمتع تقنية "Blockchain" بالعديد من المزايا:

- اللامركزية حيث لا يوجد خادم في "Blockchain"، يحافظ جميع المشاركين على الشبكة.
- من الصعب اختراق "Blockchain"، فهو لا يخضع للرقابة والإدارة المركزية.
- شفافية المعلومات و هي متاحة لجميع مستخدمي الشبكة. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتتبع الأموال المخصصة من ميزانية الدولة لأغراض محددة.
- يمكن لكل مشارك في الشبكة الوصول إلى سجل المعاملات بالكامل.
- لا يمكن تغيير البيانات الرقمية المخزنة في السجل، فإن تكرار البيانات من قبل المشاركين في الشبكة يضمن سلامة المعلومات وثباتها . لا يمكن تحرير هذه المعلومات أو تغييرها أو حذفها . تؤكد خوارزميات الإجماع جميع المعاملات المضمنة في "Blockchain"
- لا يوجد وسطاء حيث يسمح "Blokchain" للغرباء من مختلف البلدان ببناء علاقات مالية آمنة دون مساعدة الوسطاء واللجان الوسيطة.

كما ان لهذه التقنية عيوب و ثغرات ناتجة عن اللامركزية ، حيث يؤدي المشاركون في النظام مهام متطابقة لتخزين ومعالجة نفس الكمية المتزايدة من المعل ومات و كلما زادت المعاملات في الشبكة ، زادت مساحة الذاكرة التي تشغلها و تتطلب هذه المشكلة مزامنة جميع البيانات التي تمت معالجتها مسبقًا.[5]

5- أنواع المنصات الرقمية في مجال التكنولوجيا المالية:

أ - منصات المقايضة: BARTER PLATFORMS

انتشرت فكرة التداول بالمقايضة في الولايات المتحدة الامريكية بعد انخفاض متوسط دخل الاسر بين عامي 2000 و 2009 كوسيلة للحصول على السلع و الخدمات باقل تكلفة و اسرع وقت ممكن بالاعتماد على برمجيات حاسوبية تتم حاليا عبر شبكة الانترنت.

حيث تعتمد العديد من المواقع الالكترونية على الإعلان كوسيلة لإدرار الدخل و التداول و معظمها لديها طريقة لتحديد قيمة نقدية للسلعة او الخدمة المقدمة ثم تحديد قيمة معينة لصالح المشترك بناءا على السلعة او الخدمة و يقوم برنامج المقايضة بتتبع جميع عمليات المحاسبة بما في ذلك ارصدة المقايضة و العمولات و الرسوم.

الفرق بين نظام المقايضة عبر الانترنت و المقايضة الشخصية : يمتاز نظام المقايضة عبر الانترنت عن المقايضة التقليدية او الشخصية كونه يعتمد على نظام لتقييم العروض بما يمكن من المقايضة مع أي مشترك في الشبكة، اما القيام بالمقايضة الشخصية يقتصر على العمل مع شخص واحد دون وسيط و قد ينتهي التبادل التجاري المباشر بين الطرفين بشخص غير راضي عن النتائج، أما المقايضة عبر الشبكة فتتيح لكل طرف العديد من الخيارات التي تحمي و تخدم أطراف التبادل.

- <u>الاعتبارات الواجب توفرها في منصات المقايضة:</u>

- اعتماد المنصة على عمليات سهلة الاستخدام و ممارسات محاسبية مقبولة بما في ذلك السجلات التي تقدم لمصالح الضرائب.
- اتسام المعاملات بكونها قانونية و مأمونة للعملاء و فاعلية التكلفة.
- قيام المنصة عن طريق برنامج الكتروني بإنشاء و تسجيل بيانات شهرية شاملة لإرسالها بالبريد الالكتروني للعملاء.[6]

ب- منصات الإقراض النظير للنظير "الند للند": هي عبارة عن منصات الكترونية للإقراض تمنح القروض بدون وساطة بنكية بين الافراد و المؤسسات للاستثمارات الصغيرة، هذه المنصات تجمع بين المقرضين و المقترضين مباشرة، حتى أن هناك بعض المنصات تسمح للمقرض أن يختار المقترض، و في منصات أخرى تكون في شكل حزم من القروض بالإضافة الى هذا فهي تقدم خدمة تصنيفات المخاطر لفحص المقرضين من خلال خوارزميات باستخدام تقنية البيانات الكبرى BIG DATA

و يمكن ارجاع تاريخ الإقراض بالند للند الى شركتي ZOPA سنة 2005 و PROSPER سنة 2006 في المملكة المتحدة، حيث تمنح المنصات نماذج أعمال متخصصة و مختلفة منها قروض تجارية الند للند التي تهدف لتوسيع نطاق التمويل المبتكر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي غالبا تجد صعوبات كبيرة في التمويل، و كذلك قروض استهلاكية الند للند و قروض عقارية الند للند.[7]

ج- منصات التمويل الجماعي"CROWDFUNDING"

منصات التمويل الجماعي عبارة عن مواقع الكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات و الجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية و جمعها من خلال المنصة.

- الأطراف الفاعلة في سوق منصات التمويل الجماعي:

- الممولون CROWED FUNDERS: و هم الأطراف المشاركون بالتبرع او بالتمويل و قد يكونون افرادا او مؤسسات .
- المستثمرون او المستفيدون: أي شخص او مؤسسة تسعى للحصول على أموال لشركة او منتج او مشروع او مبادرة او عمل خيري بما يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من الشركات الصغيرة و المنظمات الغير حكومية و الافراد و الشركات الناشئة ...الخ
- منصات التمويل الجماعي: و هي منصات عبر الانترنت تربط الممولين "المتبرعين" و المستفيدين او المستثمرين مقابل تقاضي عمولات على المشاركة و/أو الفائدة "الأرباح".

يمكن ان توفر المنصات مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذل ك خدمات العناية المالية الواجبة "DUE DILIGNCE FINANCIAL" و التعاقد و ما الى ذلك.

- المدققون و مقدمو الخدمات الآخرون : يمكن للمنصات و المستفيدين "المستثمرين" الاعتماد على عدد من مقدمي الخدمات لتقييم المشروعات و غيرها من الخدمات الأخرى لطرفي التمويل، قد تحتاج المنصات الى شراء الخدمات او الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم النتائج الاجتماعية و البيئية للمشروعات و الأفكار المطروحة.

قد يحصل المستفيدون على دعم فيما يتعلق بتصميم و إدارة حملات التمويل الجماعي، يمكن تقديم هذه الخدمات مجانا او على أساس تجاري.[8]

د-منصات إدارة الأصول و الثروة: الواقع التقليدي هو ان يلجأ الأشخاص الى مستشارين ماليين او خبراء قانون و محاسبة ليقدموا لهم الاستشارات اللازمة التي تتعلق بإدارة اصولهم و ثرواتهم و تضمن لهم ان تكون اختياراتهم صحيحة مجدية ماليا و مشروعة قانونيا و محاسبيا و لكن التكنولوجيا المالية باستخدام الذكاء الصناعي و تحليل و برمجة البيانات الضخمة و القدرة على التحليل و التنبؤ اصبح واقعا بالذكاء الاصطناعي.

و قد ظهرت في هذا المجال منصات متخصصة في إدارة الأصول و الثروات توفر خصوصية عالية للافراد و تمنحهم المزيد من الأمان و الثقة للتعامل معها و تقدم هذه المنصات المشورة و الخيار الأمثل الذي يناسب بيانات العميل و لها القدرة على اجراء عمليات مالية نيابة عن العميل و هي متاحة طوال الوقت ليلا و نهارا متى أراد العميل استخدامها . مثل منصة Betterment و Wealthfront في الولايات المتحدة الامريكية

هـ-منصات الدفع الالكتروني: تعتبر منصات الدفع الالكتروني او المحافظ الرقمية من اكثر تقنيات التكنولوجيا المالية انتشارا و استخداما بعد منصات التمويل الجماعي، لانها اسهل المنصات و اقلها تعقيدا و لحاجة المستهلكين اليومية المتزايدة لها و لانها أصبحت متاحة عن طريق الهواتف المحمولة، و تستخدم هذه المنصات للسداد و الدفع عن طريق النقود الرقمية الالكترونية في مقابل الحصول على المشتريات و الخدمات و تتم المدفوعات بسرعة و بشكل آلي، كما انها تتيح إمكانية تحويل الأموال دون وسيط و تمكن المستهلك من تخزين أمواله مقابل أي عملي ة مستقبلية على الانترنت. و تكون هذه المنصات محفوظة بكلمة مرور و إجراءات امان بتشفير البيانات.[9] و كمثال نذكر منصة fawry و التي تاسست في المملكة المتحدة عام 2014 و التي تضم اكثر من 15 مليون عميل و تعمل على تسوية ما يصل الى 1,3 مليون عملية يوميا.

ثانيا: التمويل الجماعي الإسلامي في اطار التكنولوجيا المالية الإسلامية

1 - تعريف التمويل الجماعي:

يعرف التمويل الجماعي عادة بكونه طريقة تمويل يتم من خلالها جمع مبالغ صغيرة من الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد او الكيانات القانونية لتمويل أعمال او مشاريع محددة، او استهلا ك فردي أو اية احتياجات تمويلية أخرى . و هو ما ينطوي على استخدام المنصات القائمة على الانترنت للربط ما بين مستخدمي الأموال "المقترضين" بالممولين الأفراد "المقرضين" و يتجاوز في العديد من الحالات دور الوسطاء الماليين التقليديين، رغم اختلاف تعريف التمويل الجماعي من مؤسسة لأخرى، الا انه غالبا يرتكز أساسا على جمع مبالغ صغيرة من الأموال من عدد كبير من الممولين و توجيهها الى عدد كبير من المقترضين باستخدام التقنيات الرقمية، و اهم تعريف يمكن ان نذكره في هذا السياق هو التعريف الصادر عن المفوضية الأوروبية و الاتحاد الأوروبي لأسواق المال سنة 2016 :" يشير مصطلح التمويل الجماعي الى دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد، من خلال مواقع الكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات و الجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية و جمعها من خلال المنصة.[10]

2 - أنواع التمويل الجماعي:

أ-التمويل الجماعي ا لقائم على فكرة جمع الأموال و تقديمها في شكل اعانات : ضمن هذا النوع من التمويل الجماعي تقوم منصات التمويل المتخصصة بجمع الأموال و تقديمها لأصحاب المشروعات في شكل اعانات، حيث لا ينتظر مقدمي تلك الأموال اية عوائد مالية على الأموال المقدمة في اطار تمويل تلك الم شروعات، و عموما يعتبر هذا النوع من التمويل الجماعي كطريقة لتمويل المشروعات الإبداعية او لتمويل المشروعات ذات الطابع التعليمي او الثقافي. و على الرغم من ذلك يمكن لأصحاب المشروعات الممولة ان يقترحوا في اطار هذا النوع من التمويل تقديم بعض المكافآت الرمزية.

ب-التمويل الجماعي القائم على فكرة جمع الأموال و تقديمها في شكل قروض : في اطار هذا النوع من التمويل الجماعي تقوم منصات التمويل الجماعي المتخصصة بجمع الأموال من الافراد ، و من ثم يتلقى أصحاب المشروعات المؤهلة للتمويل اللازم لمشروعاتهم في شكل قروض بفوائد او بد ون فوائد، و قد تتميز بعض هذه القروض الممنوحة لأصحاب تلك المشروعات ببعض الخصائص التي تجعل من هذه القروض تختلف من حيث خصائصها عن القروض التقليدية، و لا سيما منها الخصائص المتعلقة بأساليب التسديد لأقساط القروض، بحيث لا يبدأ أصحاب المشروعات في التسديد الا إذا بدأت تلك المشروعات في تحقيق الإيرادات او الأرباح الكافية.

ج-التمويل الجماعي القائم على فكرة جمع الأموال و تقديمها في شكل استثمارات في حقوق الملكية : ضمن هذا النوع من التمويل الجماعي يتم تمويل المشروعات المؤهلة للحصول على التمويل من خلال جمع الأموال اللازمة على شكل عمليات اكتتاب للاسهم و الحصص الاجتماعية الممثلة لرأس مال تلك المشروعات، و بذلك يكون لحاملي هذه الأسهم حقوق المشاركة في إدارة و تسيير و رقابة تلك المشروعات الممولة.[11]

3-تكنولوجيا المالية الإسلامية: تتمثل في استخدام التكنولوجيا في المجال المالي سواء في المدفوعات، تحويل الأموال، الاقتراض و التمويل، التامين الادخار، خدمات الاستثمار و التداول وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

و بالنظر الى ان اعداد المسلمين في العالم تتزايد بشكل كبير حيث يتوقع ان يصل عدد المسلمين بحلول عام 2030 حوالي2.2 مليار مسلم بمعدل نمو سنوي قدره 1.5٪، و باعتبار ان جزء كبير من غير المتعاملين مع البنوك في العالم هم من المسلمين، فان الطلب على حلول التمويل الإسلامي الرقمية و العملية آخذ في الظهور.

كما انه من المتوقع ان يصل اجمالي الأصول المالية مع الشريعة الإسلامية الى 3.8 ترليون دولار بحلول عام **2022** و تتم الإشارة انه قبل عام 2016 كانت التكنولوجيا المالية الإسلامية تقتصر على منصات التمويل الجماعي و بداية من عام 2016 تم تقديم إنجازات كبيرة في هذا المجال مثل مستشار إسلامي متخصص في منصة الاستثمار الإسلامي IAP و أيضا مبادرات تحالف Fintech الإسلامي "IFT Aliance" و غيرها.[12]

4-منصات التمويل الجماعي الإسلامي : و هي منصات يتم فيها دمج المالية الإسلامية مع التمويل الجماعي لمواجه ة المشاكل المالية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالتمويل الجماعي يسمح بالتعاون المشترك بين الافراد للمساهمة بالموارد لأجل غرض معين، مشروع او تجارة او خدمات يؤمنون بها، فهو مبدأ مجتمعي يمكن تطبيقه لدعم من هم بحاجة للاستثمار في النشاطات الاقتصادية الحقيقية . فالمالية الإسلامية تؤكد على التوزيع العادل للثروة، و هو مبدأ اصيل ضمن مقاصد الش ريعة الإسلامية، حيث ان الأموال ينبغي أن تتحرك من أصحاب الفوائض الى أصحاب العجز لتحقيق الرفاه الاجتماعي، و التمويل الجماعي كذلك يعمل على تجسيد هذه المبادئ الشرعية بإطلاق الاستثمارات من الجمهور الى الأعمال التي تحتاج أكثر للتمويل

تمكن منصات التمويل الجماعي الافراد و الشركات و المؤسسات الخيرية من إيجاد تمويل و اطلاق مشروعات جديدة و بث أفكار تجارية و مبادرات إبداعية لذلك و يعتبر التمويل الجماعي الإسلامي منصة لتحقيق أهداف المشاريع المجازة وفق الشريعة الإسلامية و هذا لا يعني ان منصة التمويل الجماعي الإسلامي متاح ة فقط للمسلمين، بل يمكن للجميع المشاركة فيها عبر طرح مختلف الأفكار و المشاريع.

تحرص منصات التمويل الجماعي الإسلامي على التوافق مع أسس الشريعة الإسلامية من خلال مراعاة الجوانب الأخلاقية و معايير المسؤولية الاجتماعية و ضمان التوزيع العادل للمزايا و المسؤوليا ت بين كل الأطراف في التعاملات المالية و اهم جانب يركز عليه التمويل الإسلامي هو المشاركة في الربح و الخسارة، بمعنى الاشتراك في تحمل المخاطر التي تواجهها الشركات الصغيرة و المتوسطة في عملياتها و في المكافآت من النشاط الاقتصادي في حال تحقيق الأرباح، و هذا تداخل واضح بين التمويل الإسلامي و منصات التمويل الجماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

5-الضوابط الشرعية لمنصات التمويل الجماعي الإسلامي:

- ضرورة ان تكون المشاريع و المنتجات المقدمة موافقة لمقاصد الشريعة الإسلامية، و ان يكون جمع الأموال و التبرعات لتنفيذ المشاريع الحلال، و يعتبر هذا الهدف الشائع و العام من وراء استخدام منصات التمويل الجماعي الإسلامي.
- ان يكون راس المال الموجه لتمويل المشاريع حلالا أيضا.
- حتى نضمن ان تكون منصة التمويل الجماعي موافقة للشريعة الإسلامية، ينبغي انشاء هيئة رقابة شرعية، للتأكد من أن رأس المال الموجه لتمويل المشاريع او المنتجات، و المشاريع في حد ذاتها ملتزمة بنصوص الشريعة الإسلامية.[13]

ثالثا: نماذج لأهم منصات التمويل الجماعي الإسلامي و التحديات التي تواجهها

1-منصة BEEHIVE "الامارات": أطلقت المنصة في دبي عام 2014، و هي أول منصة اقراض جماعي مباشر في الشرق الأوسط و شمال افريقيا و واحدة من المنصات الرائدة في قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة، و تستخدم المنصة تقنية التمويل الجماعي المبتكرة للحد من تكاليف و صعوبات التمويل التقليدي، عبر الربط المباشر بين البائع و المشتري.

و قد تمكنت منصة BEEHIVE و هي أول منصة تمويل مباشر معتمدة بشكل مستقل و تمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية في العالم من ضخ 2 مليون دولار أمريكي الى أكثر من 21 شركة صغيرة و متوسطة في عامها الأول.[14]

2-منصة LIWWA القائمة على الإقراض و الأسهم "الأردن": و هي منصة اردنية تأسست سنة 2013 من قبل رواد أعمال فلسطينيين ضمن مختبر الابتكار التابع لجامعة هارفارد، و تربط المنصة الشركات الصغيرة التي تحتاج الى رأس المال مع مستثمرين ذوي دخل ثابت، فهي توفر وسيلة مربحة و سريعة للاستثمار في قروض الشركات الصغيرة و المتوسطة بحيث يقوم فريق المنصة بتدقيق ائتمان ي مفصل على الشركات التي تتقدم بطلب قرض، و يتم تفعيل حملات تمويلية على موقعها فور قبول طلب القرض و عندها تتاح الفرصة للمستثمرين للاستثمار في تلك القروض.

تتراوح نسبة العائد الداخلي السنوي IRR بين 7٪ و 18٪، و يستلم المستثمرون دفعات شهرية او شبه شهرية يستطيعون استثمارها في قروض جديدة لزيادة عوائدهم، كما تتيح منصة "ليوا" فرصة تنويع الاستثمارات بدلا من الاعتماد بشكل كلي على مصادر الاستثمار التقليدية، مثل الأسهم و السندات . و يمكن أيضا تنويع القروض على شركات مختلفة من ناحية الحجم و مستوى المخاطرة و العوائد المتوقعة.

خلال الفترة 2015-2020 بلغ مجموع القروض المكتتبة حوالي 4.432 مليار دولار أمريكي، بحيث كان عدد القروض 970 قرض منها 586 قروض تم دفعها كاملة و 361 قروض قائمة و 23 قروض مشطوبة.[15]

3-منصة SHEKRA "مصر": تستهدف منصة "شيكرا" للتمويل الجماعي الإسلامي شريحة المشاريع التي تحتاج الى تمويل يتراوح بين 50.000 و 300.000 دولار و تسعى الى ربط المبدعين بالمستثمرين الراغبين في الاستثمار فيها . لهذا الغرض تدير SHEKRA أنشطتها من خلال شبكة المستثمرين و برنامج الوصول الى الشركات الناشئة.

حيث تعتبر شبكة المستثمرين مغلقة و هي مهمة لضمان الجدية و الموثوقية، حيث ينضم المستثمرون بناءا على توصيات من الأعضاء الحاليين و يوافقون على الحفاظ على السرية، مع العلم أن الشركات الناشئة قد تكون استثمارا عالي المخاطر و تمكن SHEKRA أعضاء شبكتها من توزيع رؤوس أموالهم بين الشركات الناشئة المتعددة، مما يؤدي الى محفظة متنوعة تقلل من التعرض الإجمالي للمخاطر.

و يركز برنامج الوصول الى الشركات الناشئة على الوصول الى رجال الاعمال الشباب من خلال الإ علانات في مواقع التواصل الاجتماعي و الجامعات و فعاليات الشركات الصغيرة و المتوسطة و يتم تقييم الشركات الناشئة المحتملة بناء على عملية الفحص الداخلية اذا نجحت الشركات الناشئة في اجتياز مرحلة الفحص فإنها توقع على اتفاقية صاحبة المشروع مع شيكرا، و اذا كانت تفتقر الى المهارات او المتطلبات الأساسية فيمكن دعمها لتصبح مؤهلة.

فبمجرد ان يصبح بدء التشغيل جاهزا للجمهور سيتم نشره على بوابة شيكرا و سيتم الترويج له من خلال خدمات شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم سيكون ملخص قصير و حالة التمويل الحالية متاحا للجميع، لكن الوصول الى تفاصيل بدء التشغيل و مفاهيمه و أفكاره الأساسية لن يكون متاحا الا للمستثمرين داخل شبكة "شيكرا" و يعتبر التمويل مكتملا بنجاح عند بلوغ الصندوق المستهدف للشركة بالكامل خلال الفترة الزمنية المحددة"60 يوم بشكل عام" ، ستتولى المنصة العملية القانونية اللازمة لتوثيق نقل الأسهم الى المستثمرين عند الانتهاء من عملية التمويل، بالإضافة الى ذلك سيجتمع رجال الاعمال و المستثمرين مرة واحدة و يوقعون اتفاقية المساهمة . و التي ستحكم شراكتهم الصامتة و تحدد حقوقهم و التزاماتهم و ستكون التقارير و التقدم و المراقبة عبر الانترنت ، و المدفوعات غالبا غير متصلة بالأنترنت، و يتم فرض رسوم دنيا على الشركات الناشئة لخدمات شيكرا و التي تشمل دعم خطة العمل و العناية الواجبة و المراقبة.[16]

4-منصة YOMKEN " مصر" : تستهدف منصة YOMKEN الابتكار كوسيلة لزيادة إنتاجية الاقتصاد المصري و تعزيز التنمية لهذا الغرض و هي بذلك توفر لرجال الاعمال كل من المساعدة التقنية او المالية، و تضم المنصة شقين هما ربط الأشخاص الذين يرغبون في حلول تقنية بأشخاص لديهم الحلول مثل طلاب الجامعات او الباحثين او المتخصصين او حتى الشركات من أجل صنع منتجات جديدة أو تحسين الموجودة منها و تتم مكافأة أص حاب الحلول للمشكلات وفقا للحالة، فهم يحصلون على حصة من الفوائد أو على مبلغ مقطوع، و تسمح المنصة للمستخدمين من نشر "تحديات" و أفكار للإبتكارات الجديدة مجانا كما يخلق الموقع بيئة تنافسية بين المساهمين من أجل التوصل الى أفضل الحلول.

بمجرد تطوير النموذج الأولي، يقوم عدد مستهدف من المشترين بإعداده وفقا لتكاليف الإنتاج، و يتم تقديم المنتج من خلال صفحة ويب YOMKEN على أساس التمويل الجماعي اذا تم الوصول الى العدد المستهدف للمشترين يتم جمع النموذج الأولي و انتاجه و تسليمه لهم، مما يدل على أن السوق يحتاج الى المنتج، و في حالة عدم تحصيل مبلغ التمويل المستهدف يسترجع المساهمون مبلغ التمويل الاولي، بهذه الطريقة يزيل YOMKEN حظر الابتكارات و يساعد أفكار المنتجات الجديدة لتصبح حقيقة و اقعة، و لضمان تسليم أحد المنتجات تقوم المنصة بتمويل التحدي بشكل مؤقت حتى الانتهاء من مرحلة التمويل الجماعي " وضع الثقة في هذه الشركات قبل أن يفعل المستخدمون " و هذا يمثل مخاطرة لدى الشركة على استعداد لأن الحلول قد لا تصل الى هدف التمويل.[17]

5-منصة ناسداك دبي للمرابحة nasdaqdubai : تم تأسيسها من قبل ناسداك دبي بالتعاون مع الامارات الإسلامي EI و الامارات الإسلامية للوساطة المالية EIFB لتطوير بديل أكثر جاذبية لمعاملات التمويل الإسلامية مع التركيز على كل من عملاء التجزئة و الشركات.

و قد تم اطلاق هذ ه المنصة رسميا في افريل 2014 من خلال برنامج تجريبي في سنة 2013، و استطاعت المنصة تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال سنة 2014 حيث جاوزت قيمة المعاملات عبر المنصة 21 مليار درهم اماراتي، مما يبرهن على قدرتها على جذب المزيد من العملاء الاماراتيين و الإقليميين، و جعل دبي المركز الدولي لعمليات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- مزايا منصة ناسداك:

- سعر ثابت مع تقديم حلول تمويل موثوقة للمشاركين.
- نموذج مجرب مع كفاءة عالية في عمليات التداول و إتمام الصفقات في دقائق.
- إمكانية توفر عالية من خلال تحسين التوافق بين وقت تشغيل المنصة و احتياجاتهم التجارية.
- وجود لفئات الأصول المرنة و غير المقيدة
- متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- آلية عمل منصة ناسداك: من خلال استخدام منصة ناسداك دبي للمرابحة، يمكن للمصارف الإسلامية و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، و شركات التمويل الإسلامية تقديم تمويل نقدي للعملاء بطريقة فعالة و سريعة و مرنة، فالشركات تستفيد من التمويل لغرض التوسع، و الافراد يستفيدون منه لشراء م نزل على سبيل المثال، و تضمن المنصة إتمام عملية المرابحة بسعر ثابت، عن طريق شهادات التداول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. و نقصد بشهادات التداول: الشهادات المتوافقة

مع الشريعة الإسلامية و التي تستند الى استثمارات الوكالة مثل الصكوك، و هي الاتفاقات التي يكو ن فيها المصرف بمثابة وكيل و يتقاضى رسوما و عمولات مدفوعة الاجر.

يقوم نظام ناسداك دبي بتداول الشهادات التي تدعمها الأصول، لكل شهادة قيمة ثابتة قدرها 10 دولار امريكي، لذلك قد تختلف الصفقات بشكل كبير في الحجم، يتم التداول على الشهادات في الإيداع المركزي للأور اق المالية في ناسداك دبي استنادا الى استثمارات الوكالة مثل الصكوك، بالإضافة الى التأكيد على التوافق مع الشريعة للأفراد و المؤسسات.

- أهمية منصة ناسداك في دعم تنامي التمويل الإسلامي:

- خلق نمو الطلب على منتجات التمويل الإسلامي حول العالم.
- تبرز أهمية وجود المنصة في الحاجة الى منتجات داعمة للمصارف الإسلامية.
- إتمام عملية المرابحة بسعر ثابت بخلاف مرابحة الأسهم التي تتميز مخاطر بمخاطر عالية في ظل التغيرات اللحظية للأسعار.
- السرعة العالية في انجاز المعاملات و هو ما يجنب المخاطر التي تنشأ عن مشاكل التأخير او تحركات الأسعار أو ضعف السيولة.
- تعزيز نمو سوق الصكوك الإسلامية.[18]

6-التمويل الجماعي ضمن منصة "فنتيرا" للوقف "the finterra waqf chain": تهدف منصة "finterra" الى استخدام التكنولوجيا في الأوقاف، التي من شأنها الاستفادة من مجموعة كبيرة من الأصول غير المستغلة في جميع أنحاء العالم الإسلامي، حيث طورت "finterra" منصة للتمويل الجماعي تستخدم تقنية البلوكتشين لإنشاء عقود ذكية ترتبط بمشاريع محددة للأوقاف، و يكون ذلك بتوف ير وسيلة أكثر فاعلية لجمع الأموال، و إدارة و نقل ملكية الوقف، و يكون ذلك عن طريق تلقي تبرعات من المسلمين لتشغيل مشاريع اجتماعية، كالمساجد و المدارس و برامج الرعاية الاجتماعية. و التي تحاول تغيير التضاريس المالية في نهج التمويل الجماعي و تطوير الوقف.

و تهدف "finterra" الى توفير تقنية البلوكتشين لتجديد إدارة و استثمار الأوقاف ليصبح الحل الاجتماعي، حيث ستدمج الخدمات المالية التي تم اختبارها على مر الزمن و التكنولوجيا المالية المتطورة في نظام ايكولوجي شامل يساعد على توفير خدمات مالية تتسم بالشفافية و الخضوع للمحاسبة.

التمويل الجماعي في هذه المنصة يظهر على انه شبكة جماعية تمكن من نظام دفع جديد من خلال الأموال الرقمية بالكامل. و هي شبكة غير مركزية تعمل بواسطة مستخدميها دون سلطة مركزية او وسطاء . و من منظور المستخدم و يشبه نظام الرمز المميز "FIN" الى حد كبير الأموال المشفرة، و هي منصة للخدمات المالية تقوم على تقنية السحابة و هي مصممة لتسخير الاحتياجات المالية للأفراد و الشركات في منصة مندمجة و موحدة ، و تقوم المنصة بالعمل على الأوقاف المسجلة فقط من قبل وزارة او هيئة الأوقاف في تلك الدول، و لا يمكن ادراج الوقف الذر ي او الوقف المدار من قبل مؤسسات خيرية غير حكومية، و الغاية من ذلك تكمن في محاولة تقليل المشاكل التي تنجم عن ادراج اوقاف قد يكون لها مشاكل عائلية او قضائية.

- آلية عمل المنصة: وفق الخطوات التالية

- تقوم الهيئة او وزارة الأوقاف في البلد "المحدد" بتحديد الأرض الوقفية الصالحة للاستثمار و التي ترغب في انشاء مشروع وقفي عليها.
- تقوم الهيئة بإعداد مشروع تنموي يحمل مجموعة من التفاصيل مثل بيانات الوقف و دراسة الجدوى و أدوات التمويل الموصي بها
- يقوم مدقق مالي مستقل بالمراجعة و التصديق على مقترح المشروع المقدم من وزارة الأوقاف.
- تتم مخاطبة إدارة الصندوق المرخص – و الذي يكون عادة مصرف- لإطلاق ICO (العرض الأولي للعملة) لتطوير مشروع الوقف، عبر بيع الرموز المشفرة الى المستثمرين المعنيين.
- تقوم منصة "finterra" بإعطاء رمز مميز تلقائي لكل مشروع "waqf chain" مقابل رأس المال المطلوب.
- يقوم ا لمستثمرون المعنيون بشراء الرمز و يتم وضع الأموال المجمعة في حساب مضمون من قبل إدارة الصندوق المعين (مصرف). و عند قيام المستثمرين بشراء الرمز تكون لهم حرية الاختيار من بين المعاملات المالية الإسلامية المتاحة
- سيكون متاحا لدى "waqf chain" أربعة معاملات مالية و هي : الوقف النقدي "Cash Waqf" ، القرض الإسلامي، المضاربة و الصكوك.
- بمجرد الوصول الى رأس المال المطلوب، تعين إدارة الصندوق شركة انشاءات للبلد في بناء و تطوير المشروع.
- عند الانتهاء من المشروع تقوم إدارة الصندوق بتعيين إدارة المشروعات لتشغيل و صيانة الأصل
- تقوم إدارة الصندوق بتجميع أي إيرادات يحققها الأصل.
- يتم توزيع الإيرادات المجمعة مع المستثمرين على أساس المعاملات المالية الإسلامية المستخدمة و الاحكام و الشروط الأساسية.[19]

7-منصة حساب الاستثمار "THE INVESTMENT ACCOUNT PLATFORM": و قد تم انشاؤها في ابريل 2016 في ماليزيا مع اعلان محافظ البنك المركزي الماليزي عن انطلاق برنامج يتعلق بالابتكار و التمويل الرقمي متوافق مع الشريعة الإسلامية. كما ان اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية سنة 2013 ساهم في انشاء و تطوير هذه المنصة و العمل على جعلها سوق مركزي لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

و يتم من خلال هذه المنصة ربط الدائنين، البنوك و المشاريع التي تبحث عن تمويل من خلال برامج التقنية المالية المتطورة و ذات كفاءة عالية، و يعتبر هذا المشروع بمثابة اول بنك رقمي وسيط مال يزي بشكل دائم ، و يضم هذا المشروع ستة بنوك إسلامية ماليزية و تمويل قدره 45 مليون دولار امريكي كدفعة أولية.[20]

- البنوك الإسلامية الماليزية التي تضمها المنصة :

1. Affin Islamic Bank Bhd
2. Bank Islam Malaysia Bhd
3. Muamalat Malaysia Bhd
4. Maybank Islamic Bhd
5. Kerjasama rakyat Malaysia Bhd

6. Bank Simpanan Nasional

- آلية عمل المنصة:

تسهل منصة IAP الاستثمار المباشر من قبل المستثمرين في مشاريع قابلة للاستمرار من اختياراتهم، و مع ذلك فان احد العوامل الرئيسية التي تميز IAP هو الأدوار التي تقوم به ا المؤسسات المالية الدولية، ف IAP يوفر للمستثمرين إمكانية الوصول المباشر الى مجموعة واسعة من الفرص الاستثمارية و الشركات و البنوك الإسلامية بمصدر تمويل جديد.

و تعزز المنصة استخدام أدوات و عقود التمويل الإسلامي القائمة على مشاركة المخاطر و على اسهم راس المال من خلال استقطاب المستثمرين من المؤسسات و الافراد للاستثمار في السوق المالي الإسلامي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحيوية، و بالإضافة الى ذلك ست خصص "تابونج هاجي" مبلغ 200 مليون رنجت ماليزي لبنك اسلام لإنشاء حساب الاستثمار المقيد المتوافق مع الشريعة الإسلامية.[21]

8-الكو البحرين ALGO-Bahrain: يعد اكبر مركز من نوعه للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط و قد ساهم بشكل كبير في تغيير نمط الاعمال التقليدية للتمويل الإسلامي، حيث اطلقت ثلاثة مصارف رائدة في تقديم التمويل الإسلامي اول اتحاد تكنولوجيا إسلامية بهدف تسريع عملية إيجاد حلول مصرفية مبتكرة و متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، و يضم هذا الاتحاد الذي اطلق عليه " الكو-البحرين" كبرى البنوك في هذا القطاع مثل مجموعة البركة المصرفية و بيت التمويل الكويتي- البحرين و بنك البحرين للتنمية.

و قد تم وضع خطة عمل لطرح 15 منصة تكنولوجيا مالية في القطاع المصرفي في غضون خمس سنوات.

و تتمثل المبادرة الأولى في انشاء منصة تمويل جماعي مربحة للأعمال (الأشخاص مقابل المشاريع الصغيرة) من شأنها ان تعزز نمو قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة.[22]

3 - التحديات التي تواجه منصات التمويل الجماعي الإسلامي:

أ - التحديات العامة:

- ان إيجاد نموذج اعمال ناجح و توفير رأس المال اللازم لاستدامة لأعمال منصات التمويل الجماعي هي من اهم التحديات التي تواجه هذه المنصات.
- قلة المشروعات غير التقليدية و المبتكرة.
- غياب تهيئة البيئة التشريعية و القانونية الملائمة لمنصات التمويل الجماعي.
- غياب الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الجماعية من اجل كسب ثقتهم للتعامل عبر هذه المنصات.[23]
- انخفاض معدلات انتشار الانترنت و الالمام بطرق الدفع الالكتروني و التي تعتبر ضرورية للعمل على هذه المنصات خاصة في دول العالم النامية.
- حماية المستثمرين من التحايل الممكن حصوله من مشاريع وهمية.

ب - التحديات الخاصة:

- عدم وجود اطار تنظيمي موحد ينظم الصناعة المالية الإسلامية في اطار قانوني مشترك، له الصفة الاشرافية التي تهدف الى التنسيق و العمل المشترك في مجال التقنيات الحديثة و قواعد البيانات الرقمية و نقل الخبرات و التجارب و خلق نظام تفاعلي لتحليل البيانات و المقارنات المالية.[24]
- أهم التحديات التي تواجه هذه المنصات على الاطلاق هو تقديم تمويل جماعي متوافق مع الشريعة الإسلامية لتلبية الطلب المتزايد في الأسواق الإسلامية على الأدوات المالية الاسلامية لتمويل المشاريع و هذا حتى في الاقتصاديات المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي حيث بلغ عدد المسلمين في الاتحاد الأوروبي حوالي 3.8٪ من اجمالي السكان و عرضة للزيادة اكثر في المستقبل.
- ان تركيبة المساهمين النموذجية القابلة للتنفيذ من قبل شركات رأس المال الاستثماري و التي تشمل بمنح حقوق تفضيلية لبعض المستثمرين تعتبر غير متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامي ة، لذلك يجب تعديل هيكل المساهمين و متطلبات حماية المستثمر للالتزام بمبادئ الشريعة.
- ان العقود في مجال التمويل الإسلامي لها قيود معينة تحدد عوائد الممولين، بعدم تمويلها في مكان آخر غير مجموعة محددة من افراد المجتمع، كما هو الحال في التمويل الجماعي القائم على أساس التبرع، و يمكن للناس المساهمة في حصتهم من الزكاة و التي يمكن تمويلها الى 8 فئات كما هو مذكور في الاحكام الفقهية، و لكن تقييدها من خلال الشريعة يتطلب اعتبارات متنوعة و إذن من مدارس الفكر الخاصة بذلك بسبب عدم وجود التنسيق في المعايير و الآراء، و كذلك ا لثقة و التي تعتبر أحد العوامل الرئيسية في عمليات جمع الأموال.
- العمل على تعزيز دور منصات التمويل الإسلامي في تنفيذ المشروعات الإنمائية و توفير تقنيات خلاقة تساهم في تلبية الحاجات المجتمعية جنبا الى جنب مع جهود المؤسسات الحكومية و الخاصة و المجتمعية.[25]

خاتمة:

لقد بات التحول الى التكنولوجيات الحديثة امرا ضروريا للغاية لمواكبة تطورات اقتصاديات العالم خاصة ما تعلق منها بالشق التمويلي، و الذي يقودنا حتما الى خدمات التكنولوجيا المالية و استغلالها من اجل توفير مصادر إضافية غير تقليدية لتمويل المشاريع سواء منها العمومية او الخاصة، و تبرز هنا أهمية ما توصلت اليه التكنولوجيا المالية من منصات الكترونية خلقت فرص جديدة لتمويل المشروعات، و نجحت في الوصول الى اكبر نسبة من المستثمرين مقدمة خدمات مبتكرة سريعة لتمويل المشروعات، و كمثال على ذلك تم تسليط الضوء على دور هذه ا لمنصات في خدمة الصناعة المالية الإسلامية و بالأخص التمويل الجماعي الإسلامي، و الذي توسع التعامل بها في الدول الإسلامية و حتى أوروبا لما لها من ميزات في تعزيز التمويل الإسلامي عامة و التمويل الجماعي الإسلامي خاصة.

و قد تم التوصل من خلال هذا البحث الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- التكنولوجيا المالية احدى اهم ركائز الاقتصاديات الحديثة و المتطورة.
- تعتمد التكنولوجيا المالية على عدة تقنيات مثل النقود الافتراضية و سلاسل الكتل.
- وجب على الاقتصاديات الإسلامية مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في النظام المالي الدولي.
- استفادت الاقتصاديات الإسلامية من التكنولوجيا المالية بإعطاء بدائل لأدوات مالية غير تقليدية.

- تعتبر منصات التمويل الإسلامي من اهم الخدمات المبتكرة في تمويل الاقتصاد و تعزيز الصناعة المالية الإسلامية.
- يعطي التمويل الجماعي الإسلامي فرصا مناسبة و متطابقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية مما أدى الى اقبال فئة كبيرة من المستثمرين عليه خاصة بعد ظهور منصات التمويل الجماعي الإسلامي
- تتميز التعاملات ضمن منصات التمويل الجماعي الإسلامي بالسرعة و المرونة مع توفر الفكرة و المشروع المناسب لكل متعامل بتنوع هذه المنصات.
- يتطلب التمويل ضمن منصات التمويل الجماعي الإسلامي بنية تكنولوجية متطورة و توفير وسائل الدفع الالكترونية و تغطية قوية لشبكة الانترنت.

و نقترح فيما يلي بعض التوصيات في هذا المجال:

- إيجاد اطار قانوني، تشريعي و تنظيمي لتشجيع انشاء و توسيع التداول ضمن هذه المنصات خاصة في الدول التي يغيب فيها هذا النوع من الأدوات المالية المبتكرة.
- وضع هيئات رقابية تضم مختصين و فقهاء في مجال المالية الإسلامية لضبط عمل منصات التمويل الجماعي الإسلامي.
- تعزيز البنى التحتية الرقمية و تطوير شبكات الانترنت و العمل على زيادة الوعي بالمفاهيم الحديثة و التقنيات المبتكرة في مجال التمويل و تقوية قواعد البيانات و هذا من اجل خلق المناخ المناسب و الضروري لإنشاء هذه المنصات و التداول عبرها.
- توحيد الآراء الفقهية الخاصة بمبادئ و أسس انشاء منصات التمويل الجماعي الإسلامي فيما يخص موافقتها للشريعة الإسلام ية، بالإضافة الى التنسيق بين هيئات الإسلامية المشرفة عليها من اجل مواجهة مختلف التحديات التي تواجه العمل ضمن هذه المنصات.

المراجع:

1 - لزهاري زواويد، حجاج نفيسة ، "التكنولوجيا المالية ..ثورة الدفع المالي، الواقع و الأفاق "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد3، 2018، ص 64.

2 - فضل عبد الكريم البشير ، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، صادرة عن بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 9، قطر،2018، ص 37-39.

3- ESCAP UNITED NATIONS-Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "digital and virtual currencies for sustainable Development" p1.

4- Ryan randy suryono, India budi, Betty purwandari, "Challenges and Trends of Financial Technology: Qsystematic Literature review, Information 2020, MDPI,11, 2020, P12.

5- I.H.Utakaeva (2019), Directions and features of application of the blockchain technology, Journal of Physics, Conference Series, International Conference "High-Tech and Innovations in Research and Manufacturing, 6 May 2019, Russian Federation, p2.

6 - فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية...جسر القطاع المالي الى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، نوفمبر 2019، ص31.

7 - لطرش هاجر، اتجاهات الخدمات المالية و المصرفية في ظل التكنولوجيا المالية، الملتقى العلمي الوطني ح ول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، 26 سبتمبر 2019، الجزائر، ص9.

8 - هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد ، منصات الجماعي : الآفاق و الأطر التنظيمية ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، الامارات، 2019، ص9-12.

9 - علي السرطاوي، التقنية المالية و مستقبل الصناعة المالية الإسلامية، المؤتمر الثامن عشر أيوفي للهيئات الشرعية، 25 و 26 أكتوبر 2020، البحرين، ص12-13.

10 - هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، مرجع سابق، ص 12.

11 -عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى ، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات ..عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد 7، العدد1، 2018، ص 295-296.

12 -تحانوت خيرة، ازناق فاطمة، واقع و آفاق تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية، الملتقى العلمي الوطني الاول حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة المدية، 26 سبتمبر 2019، الجزائر، ص6-7.

13 -فيصل شيماء، فرص بديلة للتمويل في العالم العربي ..التمويل الجماعي الإسلامي، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد 8، العدد1، 2019 ،ص 246-251.

14 -محمد بودخيل، تطور الأسواق المالية و ثورة الفينتك الرقمية في خدمة القطاع المالي- اعتماد التكنولوجيا المالية لتطوير الأسواق المالية الإسلامية و العربية "الإمكانات و الاستفادة من التجارة العالمية"، المؤتمر الدولي الثاني بعنوان الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع و الواجب، الا كاديمية الأوروبية للتمويل و الاقتصاد الإسلامي، 8 و 9 نوفمبر 2019، تركيا، ص51.

15 -أسماء بلعما، التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناش ئة – إشارة الى منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 5، العدد2، 2020، ص 15.

16 -ملاك سلوى، بوخاري لحلو، منصات التمويل الجماعي الإسلامي بين النظري و التطبيق مع الإشارة الى بعض النماذج الناجحة في العالم العربي، مجلة ر ؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لحضر-الوادي، الجزائر، 2020، ص 258،259.

17 -نفس المرجع السابق.

18 -حنان العمراوي ، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية- دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 9، العدد 3 مكرر، الجزء الأول، 2019 ،ص 349-352.

19 -حازم فضل الله ساسي ، استخدام تطبيقات البلوكتشين لتطوير الأصول الوقفية- منصة شركة فينترا نموذجا، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 16، العدد 3، الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية، 2019، ص 153-155.

20 -زهير غراية ، مستقبل صناعة التمويل الإسلامي في ظل التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي، مجلة أبعاد اقتصادية، مجلد 9، العدد 2، 2019، ص 281-282.

21 -محمد بودخيل، مرجع سابق، ص48.

22 -زيد ايمن، بو دراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية و الحاجة الى الابتكار- تجربة المصارف الثلاثة الكو البحرين، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018، ص157-158.

23 -هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، مرجع سابق، ص51.

24 -فضل عبد الكريم البشير، مرجع سابق، ص58-59.

25 -ملاك سلوى، بوخاري لحلو، مرجع سابق، ص262-263.

أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية

– تجارب دول –

د.بوعلاقة نورة، جامعة المدية

د.لبوخ مريم، جامعة البليدة 02

ط.د موايزية حفصة، جامعة البليدة 02

أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية
– تجارب دول –

Impact of the implementation of the financial inclusion strategy on financial services
- Dole Experiences -

د.بوعلاقة نورة، جامعة المدية
د.لبوخ مريم، جامعة البليدة 02
ط.د موايزية حفصة، جامعة البليدة 02

ملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق الشمول المالي وانعكاسه على أداء الخدمات المالية، وذلك من خلال دراسة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين واسقاطها على مجموعة من التجارب الناجحة من أجل الوقوف على أهم التطورات المتعلقة بهذا المجال في هذه الدول، بالإضافة إلى تسل يط الضوء على مدى نجاعة هذه الاستراتيجية وأفاقها المستقبلية في مختلف الدول التي تركز عليها دراستنا، وعرض أهم العراقيل التي تعترضها و أهم البدائل والأساليب التي استخدمتها للتعامل مع الأوضاع الحرجة وجعلها أكثر تقبل وتأقلم مع المعطيات الجديدة التي يفرضها الواقع في ظل دراسات الجدوى، السياسات المنتهجة والإمكاني ات المتاحة حتى تكون هذه الاستراتيجية أكثر رشادة، عقلانية، ذات كفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، الهندسة المالية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to know the impact of applying financial inclusion and its reflection on the performance of financial services, by studying the relationship between these two variables and projecting them to a set of successful experiences in order to identify the most important developments related to this field in these countries, in addition to shedding light on the extent of The effectiveness of this strategy and its future prospects in the various countries on which our study focuses, and presented the most important obstacles encountered and the most important alternatives and methods used to deal with critical situations and make them more accepting and adapting to the new data imposed by reality in light of the feasibility studies, the policies adopted and the possibilities available so that these are The strategy is more rational, efficient, and effective in achieving the established goals.

Keywords: Financial inclusion, financial services, financial engineering, economic growth.

مقدمة:

أدت العولمة إلى بروز ثورة تكنولوجية كبيرة مست جميع ول العالم، حيث ساهمت ه ذه الأخيرة بشكل رئيسي في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي المعمول به في الجانب الدولي بما فيها التعاملات المالية والنقدية التي يطلق عليها مصطلح استراتيجية الشمول المالي في تق ديم الخدمات المالية باعتباره القاعدة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول التي تستند عليه.

مع ظهور سلسلة الابتكارات التكنولوجية ا لتي غيرت طريقة ممارسة الأعمال وساهمت في النقلة النوعية في المعاملات لمالية اليومية اليدوية الى استخدام الوسائط التكنو لوجية كوسيلة هامة في تسهيل الخدمات، تقليص الوقت، الجهد والمكان، حيث يعد قطاع التكنولوجيا المالية أحد أبرز القطاعات التي تحصل على التشجيع الدائم من قبل صناع ومتخ ذي القرار في شتى أنحاء العالم، خاصة مع الطفرة النوعية في مجال استحداث التكنولوجيا في هذا القطاع الذي يسعى إلى الارتقاء بخدماته وما يشهده من المزيد من الإبداع و الكفاءة لتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي بشكل مستمر.

تسعى استراتيجية الشمول المالي إلى تحقيق النمو والتطور، من خلال الاستناد على أنظمة الأعمال الملائمة تساعد على بروز مكانة الشركات الدولية التي تطبق هذا النوع من الاستراتيجيات وذلك بهدف خلق بيئة ايجابية في بناء النظام المالي واللوائح التنظيمية التي تساهم بشكل كبير في القيام بالمعاملات المالية بين الشركات المحلية والدولية وحتى العالمية، وهذا ما جعل بعض البلدان تحتل مكانة تنافسية هامة وسبق تنافسي في صناعة التكنولوجيا المالية وتطبيق استراتيجية الشمول المالي.

- **اشكالية الدراسة**: من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما مدى تأثير استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية ؟".

- **المصطلحات المرتبطة بالدراسة**: يمكن توضيح أهم المصطلحات المتعلقة بدراستنا في النقاط التالية:

- **الثقافة المالية:** الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة.[1]
- **الشمول المالي:** " الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة هيئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.."[2]
- **الاستقرار المالي:** "يقصد به تسيير كفء لتوزيع الموارد الاقتصادية حسب المناطق لجغرافية مع مرور الوقت الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار، الاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، تراكم الثروة ونمو الناتج."[3]

- **أهمية الدراسة**:

تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

- تظهر أهمية الدراسة في توضيح أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية ،من خلال توضيح أهمية هذه الاستراتيجية المعمول بها في الدول محل الدراسة، بالإضافة الى تسليط الضوء على أهم الاحصائيات والمؤشرات المعتمدة واظهار أهميتها في عملية الرقابة لمراحل التطور في الخدمات المالية في هذه الدول؛

- إعطاء توضيح دقيق لموضوع الشمول المالي؛
- معرفة واقع تطبيق الشمول المالي في الدول محل الدراسة؛
-توضيح الأساليب والاستراتيجيات المالية المعمول بها؛
- التركيز على مراحل تطور الخدمات المالية نتيجة التغيرات البيئية المتسارعة.

أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم خصائصه؛
- التعرف على أهم الاستثمارات في الدول المتطورة، وكذا الاستثمارات المعومة برأس المال المغامر؛
-تسليط الضوء على الدول التي تطبق مؤسساتها استراتيجية الشمول المالي؛
- توضيح طبيعة المناخ المع مول به لنجاح الشمول المالي في الدول محل الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار للاختلاف البيئي.

- منهجية الدراســة: انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من خلال الإجابة على اشكالية الدراسة، فقد تم الالتزام بالمنهج الوصفي في المحور الأول و لخصوصية المحور الثاني تم الالتزام بالمنهج التحليلي في تحليل مضمون بالمؤشرات الاحصائية للشمول المالي في الدول التي ركزت عليها دراستنا.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث تم الاستفادة من هذه الدراسات في بناء الإطار النظري والمساهمة بشكل كبير في بناء مضمون الدراسة المستخدمة في إثراء هذا الموضوع.

- بوعافية هشام، بوعلاقة نورة، **أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية –** دراسة حالة القطاع المصرفي، 26- سبتمبر-2019، هدفت الدراسة إلى الى معرفة أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على جانب الخدمات المالية ، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين واسقاطه على مجموعة من التجارب الناجحة من أجل الوقوف على أهم التطورات المتعلقة بهذا المجال في هذه الدول، ومدى نجاعة الإصلاحات المالية في مختلف مراحل التطور الا قتصادي لهذه الدول، التحديات التي واجهتها بالإضافة الى عرض أهم الحلول التي استخدمتها للتعامل مع مختلف الأوضاع المالية وجعلها أكثر قابلية للتكيف مع مختلف الظروف التي تفرضها البيئة التي تتسم بطابع التغير السريع و المعقد، طرح الباحثان الاشكالية على النحو التالي: **ما مدى تأثير تطبيق التكنولوجيا المالية على الشمول المالي؟** توصل الباحثان إلى أنه يعمل قطاع المصرف في الأردن على تعزيز التكنولوجيا المالية وتفعيل دورها بشكل مستمر، كما استهدفت التكنولوجيا المالية على الاستجابة لاحتياطات السوق وتشجيع عملية التعامل إلكترونيا لتقليل الوقت ورفع الموثوقية.

- علاش أحمد، **دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار- تجربة البحرين**،21-12-2019، مقال مقدم إلى مجلة الإبداع، هدفت الدراسة إلى معالجة موضوع التكنولوجيا المالية بالإشارة إلى تجربة البحرين ، حيث ركزت الدراسة على أنَ مستقبل المعاملات المالية بكل أنواعها (الدفع، الاستثمار، الاحتياط والتحولات) سوف يكون في كنف التكنولوجيا المالية، التي لم تعد خيارا بقدر ما هي مستقبل، طرح الباحث إشكاليته على النحو التالي : **ما هو واقع وأهمية التكنولوجيا المالية وما هو دورها في تعزيز الابتكار المالي؟** توصلت الدراسة إلى أنَه لم تعد التكنولوجيا المالية

خيارا لما توفره من فرص استثمارية محلية ودولية، كما أنّه لم تعد البحرين مجرد دولة مقلدة، بل تحولت إلى تجربة مفيدة للمجتمع الدولي.

- الزهراء أوقاسم، وهيبة عبد الرحيم، **التكنولوجيا المالية كتوجه نق دي ومالي جديد للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والصين** ، مقال مقدم إلى مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد11 مكرر- جوان 2019، هدفت الدراسة إلى توضيح كيف تسارع الدول المتقدمة لكسب رهان سبق تنافسي من التكنولوجيا المالية، من خلال بيان المستو يات التي بلغتها بين الدولتين والتي تتصدر التصنيفات الأولى، طرح الباحثان إشكاليتهما على النحو التالي: **ما هي توجهات ومواقف الدول المتقدمة في هذا القطاع؟** توصلت الدراسة أنّ الاقتصاد الصيني يركز على جانب سلسلة الكتل والمعاملات المشفرة أمّا الولايات المتحدة تركز على تكنولوجيا التنظيم.

- **الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة** : بعد عرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والتي ساعدتنا في فهم المصطلحات ذات العلاقة بالشمول المالي، الخدمات المالية وكيفية تحسينها، استنباط اشكالية الدراسة وإثرائها، إلاّ أن هذه الدراسة تختلف عن تلك الدراسات في تناولها أثر تطبيق استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية – **عرض تجارب بعض الدول**- التي يتم تطبيقها في دول متطورة وتحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بها، بالإضافة الى التعرف على مدى الاهتمام بهذه الموضوع في هذه الدول، من خلال عرض بعض التجارب التي تخص الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار للاختلاف البيئي من دولة الى أخرى.

-تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا ثلاثة محاور كما هو موضح في ما يلي:

المحور الأول: ماهية الشمول المالي؛

المحور الثاني: علاقة الشمول المالي بالخدمات المالية؛

المحور الثالث: تجارب دول ناجحة في مجال تطبيق استراتيجية الشمول المالي

المحور الأول: ماهية الشمول المالي؛

استهدفت استراتيجية الشمول المالي عملية تحسين الخدمات المالية، من خلال استخدام أجهزة الحاسوب والوسائل المتطورة الأخرى في معالجة البيانات المالية بالسرعة والدقة المطلوبة وهو ما سمح بالاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب

أولا: ماهية الشمول المالي

تعددت الدراسات والأبحاث التي تناولت مصطلح الشمول المالي، كل حسب توجهاته ومتطلبات دراسته وحيثيات موضوعة، نذكر من هذه التعريف ما يلي:

1. تعريف الصندوق العربي والمجموعة الاستشارية الشمول المالي : " تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة، من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان وتأمين، ...الخ يقع

توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة؛[4]

2. **يعرف أيضا**: " أمكانية وصول الأفراد و الشركات إلى منتجات وخدمات مالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم من المعاملات والمدفوعات والمدخرات، الائتمان والتأمين"؛[5]

3. **يعرف كذلك** : أن يكون كل فرد أو مؤسسة لهم قدرة على الوصول إلى أدوات ومنتجات مالية تكافئ احتياجاتهم وقدراتهم المادية .[6]

ثانيا: الشروط الأساسية المقترح أن تتوافر في شروط الشمول المالي

تستند استراتيجية الشمول المالي في تحقيق الخدمات المالية على شروط أساسية، نظرا لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية كتكلفة الخدمات، وعي المستهلكين، شفافية المنافسة، الامر الذي يستدعي توفر مجموعة من الشروط الموضحة في النقاط التالية:[7]

1. **الفائدة والملائمة**: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛
2. **الاتساق**: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان ؛
3. **التوازن**: تناول الشمول المالي لجانبي ا لعرض والطلب (الوصول إلى الخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛
4. **البراغماتية**: الاعتماد على قدر كافي على البيانات المتوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد؛
5. **المرونة**: ما من شك أنَ تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماع ي والثقافي للدولة ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة؛
6. **الطموح**: قياس الشمول المالي بدقة، يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط كما هو محدد من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

ثالثا: أهمية الشمول المالي

يمكن ابراز الأهمية التي تكتسيها استراتيجية الشمول المالي في النقاط التالية:[8]

1. وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي (مثال إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، يعمل على دعم النمو الاقتصادي ؛
2. يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع زيادة الاهتمام الخاص للمرأة والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
3. تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل ممَا يساهم في تحقيق النمو الاقتص ادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع المستوى المعيشي ؛
4. توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

ثالثا: طرق عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية والشمول المالي

يستدعي عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية توفر مجموعة من الشروط يمكن ابرازها في النقاط التالية:[9]

1. استخدام تكنولوجيا مبتكرة خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، لوحة رقمية مرتبطة بالأنترنت أو أي شبكة اتصال أخرى، من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية؛

جدول رقم (01-01): التكنولوجيا الجديدة

التكنولوجيا الجديدة	اجراءات الجهات التنظيمية
تكنولوجيا الحوسبة السحابية	قضايا تخص الجهات التنظيمية- ارشادات بشأن تكنولوجيا الحوسبة السحابية
واجهات برامج التطبيقات	قضايا تخص الجهات التنظيمية- ارشادات بشان واجهات برام ج التطبيقات
التعهيد "الاستعانة بمصادر خارجية للتنفيذ	قضايا تخص الجهات التنظيمية – ارشادات بشأن التعهيد

المصدر: البنك الدولي، **مشروع تشجيع سياسات الاشتمال المالي في الأردن** ، المملكة الأردنية الهاشمية، 22/مارس/2018، ص 37.

يوضح الجدول أعلاه الخصائص التي تتو فر عليها التكنولوجيا الجديدة، وأهم الإجراءات المتعلقة بالجهات التنظيمية التي تسمح بتحسين الخدمات المالية، من خلال اللجوء الى تقنيات حديثة تتماشى مع الأوضاع الجديدة ومتطلبات العصر، بهدف تلبية احتياجات الزبون وارضائه بخدمات توفر عليه الوقت والجهد.

2. تطور سلوك الزبون (هواتف نقالة موصولة وعلامة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية)؛
3. ايجاد البيئة التنظيمية والقانونية المناسبة؛
4. ايجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك؛
5. استحداث ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

خامسا: أهداف الشمول المالي

يمكن ابراز أهداف الشمول المالي:[10]

1. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
2. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية؛
3. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
4. تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
5. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

سادسا: الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي

ترتكز الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي يمكن ابرازها في ما يلي:[11]

1. **تحديث أنظمة مدفوعات الأفراد (التجزئة) والمدفوعات الحكومية:** مساعدة البلدان على تصميم استراتيجيات لتعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية، بدلا من الأدوات النقدية والورقية. نجحت بلدان كثيرة في رقمنة المدفوعات الحكومية عن طريق تحويل جميع المدفوعات الحكومية إلى الأفراد إلى حسابات، مما يؤدي عادة إلى خفض التكاليف

وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية. كما يؤدي إلى وفورات كبيرة في تكاليف إدارة برامج المدفوعات، وكذلك انخفاض التسرب المتعلق بالفساد والاحتيال.

2. **إصلاح أنظمة المدفوعات الوطنية، بما في ذلك أسواق التحويلات المالية** : إجراء تشخيص شامل لأنظمة المدفوعات والتسوية الوطنية، بما في ذلك أسواق التحويلات المالية، وتقديم توصيات لتحسين أنظمة المدفوعات الوطنية.
3. **تنويع الخدمات المالية للأفراد** :دعم الإ صلاحات القانونية والتنظيمية والسياسية، وبناء قدرات الجهات المشرفة، وتصميم البرامج الحكومية لفتح المجال أمام الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك المدخرات والتأمين والائتمان، بحيث توفر حسابات المعاملات سبيلا إلى التعميم الكامل للخدمات المالية.

4. **الاستفادة من التكنولوجيا في الشمول المالي** :العمل مع السلطات الوطنية لتهيئة بيئة مواتية للاستفادة من فرص "التكنولوجيا المالية الرقمية" والتكنولوجيا الجديدة، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتوسيع نطاق الوصول للخدمات المالية. ندعم أيضا ورش العمل التي تقودها مجموعة العشرين وتكون لها صلة بالتكنولوجيا المالية الرقمية.

4. **تعزيز المنافسة وتوسيع نقاط الوصول** :دعم الإصلاحات التنظيمية والإشرافية لفتح المجال أمام الوصول للخدمات المالية وضمان تكافؤ الفرص بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية (أو مقدمي الخدمات غير التقليديين)، مثل شركات الاتصالات، وشركات التكنولوجيا المالية الرقمية، ومكاتب البريد، والتعاونيات وشبكات الوكلاء.

5. **الحماية المالية للمستهلك** :العمل على بناء **إطار قانوني وتنظيمي لل حماية المالية للمستهلك** ، والإفصاح والشفافية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية وآليات الإنصاف، وبناء القدرات.

6. **القدرة المالية** :العمل مع الحكومات لتصميم **استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي** ، وجمع البيانات، ووضع استقصاءات لقياس مستوى الثقافة المالية، والقدرة والوعي بالأمور المالية، وتصميم وتقييم برامج القدرات المالية.

سابعا: الأبعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسه

يمكن إبراز أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه في الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): الأبعاد الرئيسية للشمول المالي ومؤشرات قياسه

الأبعاد الرئيسية للشمول المالي	مؤشرات الشمول المالي
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات؛ - حساب النقود الإلكترونية؛ - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

استخدام الخدمات المالية	- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي؛ - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منظم؛ - البالغين حملة وثائق التأمين؛ - عدد معاملات الدفع غير النقدية؛ - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛ - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية؛ - المحتفظين بالحساب البنكي؛ - التحويلات؛ - الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية؛ - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	- المعرفة المالية؛ - السلوك المالي؛ - متطلبات الشفافية؛ - حل النزاعات؛ - تكاليف استخدام الخدمات المالية؛ - العوائق الائتمانية.

المصدر: بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد العراقي، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان في العلوم الإدارية والمالية، 27-28 جوان 2018، ص107.

يوضح الجدول أعلاه الأبعاد الرئيسية التي تشملها استراتيجية الشمول المالي، حيث نلاحظ أن كل بعد مكمل للبعد الآخر وكل بعد يرتبط بمجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الوضعيات التي تعترض كل بعد، بالإضافة إلى أنها مؤشرات أساسية تسمح بالتنبؤ لوضعية أهداف الشمول المالي ذات البعد الاستراتيجي.

المحور الثاني: علاقة الشمول المالي بالخدمات المالية

نركز في هذا المحور على تحليل العلاقة بين الشمول المالي والخدمات المالية من خلال التركيز على أثر استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية وأهم التحديات التي تواجه المشروعات في الحصول على التمويل والعقبات التمويلية التي تحول دون تحقيق أهداف الشمول المالي.

1. الإطار التشريعي لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية : يوجد قانون وطني يشمل مختلف الدول العربية باستثناء السعودية والبحرين والمغرب، حيث يهدف إلى وضع أطر وتشريعات أخرى في عدد من الدول العربية التي تساهم في تنظيم الخدمات المالية مثل وجود خطة وطنية لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية واستراتيجية وطنية للشمول المالي وتشريعات وتصاميم أخرى تصدر عن السلطات الأخرى بالرغم من عدم

وجود قانون منظم في الدول الثلاثة السابقة الذكر إلاّ أنّ هناك أطر وتشريعات أخرى تسعى لتنظيم الخدمات في هذه الدول والجدول التالي يوضح الأطر التشريعية لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية.

جدول 2-01: الإطار التشريعي لتنظيم الخدمات المالية الإسلامية في الدول العربية

المصرف المركزي/ مؤسسة النقد	قانون وطني	خطة وطنية لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	استراتيجية وطنية للشمول المالي	إطار وتشريعات أخرى
البنك المركزي الأردني*	✓	-	-	✓
مصرف البحرين المركزي	-	-	-	✓ مجلد التوجيهات الخاص بالبنوك الاسلامية وتشريعات شرك ات الاستثمار الاسلامية وشركات التمويل المتناهي الصغر المنصوص عليها .
البنك المركزي التونسي	✓	-	-	-
مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-	✓ (نظام مراقبة شركات البنوك) ✓ (نظام مراقبة شركات التأمين)
البنك المركزي العراقي	✓	✓	✓	✓ **
البنك المركزي العماني	✓	✓	-	الإطار ال تنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني في 2012
سلطة النقد الفلسطينية	✓	✓	✓	✓
بنك الكويت المركزي	✓	-	-	-
مصرف لبنان	✓	-	-	✓ تعاميم صادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف
مصرف ليبيا المركزي	✓	-	-	-

بنك المغرب	-	-	-	✓ ***

المصدر: رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، 2019، ص08.

يوضح الجدول أعلاه علاقة الخدمات المالية المصرفية الإسلامية بالدول العربية بالشمول المالي من خلال الإطار التشريعي لتنظيم الخدمات المالي ة الإسلامية في الدول العربية الذي يوضح طبيعة اللوائح وكيف تعمل على التأقلم مع صيغ التمويل الاسلامي الذي تتطلبه البيئة العربية وفق الشريعة الاسلامية ومتطلباتها.

2.. ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية لتعميم الخدمات المالية (للشمول المالي)

حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (Findex) الذي يعده البنك الدولي، فإن حوالي 38% من اجمالي السكان البالغين على المستوى العالم لا يصلون الى الخدمات المالية الرسمية، فبالنسبة للدول العربية أقل من ربع البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى المؤسسات المالية والمصرفية يتمتعون بحسابات ادخار، 72% من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية و 5% فقط من البالغين بدون اعتبار دول مجلس التعاون الخليجي تلجأ الى الاقتراض من القنوات الرسمية، بناء على ما سبق يمكن توضيح ترتيب الدول العربية حسب ثلاث مؤشرات في الجدول التالي:[12]

جدول رقم (02-01): ترتيب الدول العربية حسب المؤشرات الجزئية لتعميم الخدمات المالية

	ترتيب الدول حسب % للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب % للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب % للبالغين الذين لهم حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية
الإمارات	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11
مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربي**، صندوق النقد العربي، جويلية 2018، ص05.

يوضح الجدول أعلاه مرتبة الجزائر في تعميم الخدمات المالية حسب ثلاثة مؤشرات جزئية (ترتيب الدول حسب نسبة للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، ترتيب الدول حسب نسبة للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية و ترتيب الدول حسب نسبة للبالغين الذي ن لهم حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية، حيث احتلت الجزائر المراتب التالية:

- ترتيب الدول حسب نسبة للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية : حظيت الأردن بالمرتبة 13 من بين 13 الدولة العربية ؛
- ترتيب الدول حسب نسبة البالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية : احتلت الجزائر المرتبة المرتبة 6 عربيا؛
- ترتيب الدول حسب نسبة للبالغين الذين لهم حساب مالي في مؤسسة مالية رسمية : تحصلت الجزائر على المرتبة05.

جدول رقم (02-02): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 لسنة 2014

	الكلي	الذكور	الإناث
دول ذات شمول مالي مرتفع			
الإمارات العربية المتحدة	83.2	89.8	66.3
البحرين	81.9	90.2	66.7
عمان*	73.6	83.7	63.5
الكويت	72.9	79.3	64.0
سعودي	69.4	75.3	61.1
قطر*	65.9	68.6	61.6
دول ذات شمول مالي متوسط			
الجزائر	50.5	60.9	40.1
لبنان	46.9	62.4	32.9
المغرب*	39.1	52.0	26.7
تونس	27.3	34.1	20.5
الأردن	25.0	33.3	15.5
فلسطين	24.2	27.3	21.2
دول ذات شمول مالي منخفض			
موريتانيا	20.4	22.2	18.8
السودان	15.3	20.2	10.0

مصر	13.7	18.0	9.2
جيبوتي*	12.3	16.6	8.8
العراق	11.0	14.6	7.4
الصومال	7.9	9.6	6.0
اليمن	6.4	11.4	1.7

المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه** ، الأمانة العامة، 2017/02/27، ص02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كن سبة من البالغين فوق سن 15 عام لسنة 2014، حيث توضح أن نسبة عالية من فئة الشباب من المجتمعات العربية، كما نلاحظ أن الجزائر من بين الدول ذات معدلات الشمول المالي متوسطة تشكل فئة الذكور 60.9% والإناث 40.1%.

جدول رقم (02-03): ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 وال25 في الدول العربية

	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن15	ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن25
الجزائر	50.5	57.5
البحرين	81.9	85.8
مصر	13.7	17.3
العراق	11.0	12.0
الأردن	24.6	31.8
الكويت	72.9	75.3
لبنان	46.9	52.2
موريتانيا	20.4	24.8
السعودية	69.4	70.9
الصومال	7.9	8.5
السودان	15.3	17.0
تونس	27.3	30.3
الإمارات العربية المتحدة	83.2	88.2
فلسطين	24.2	33.5
اليمن	6.4	9.0

المصدر: تقرير اتحاد المصارف العربية، **واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه** ، الأمانة العامة، 2017/02/27، ص03.

يوضح الجدول أعلاه ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 وال25 في الدول العربية في مؤسسات مالية رسمية حسب تقرير اتحاد المصارف العربية كنسبة من الشباب البالغين فوق 15 سنة وهو السن الذي يسمح به

القانون لفتح حسابات مصرفية خا صة بهم والعمل على إدارتها وعليه يفسر الجدول ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الدول العربية بشكل ملحوظ عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق 25 سنة.

3. الشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي وأثرها على الخدمات المالية : تعد مجموعة البنك الدولي شريكا منفذا لهذه الشراكة وهي منصة شاملة لجميع البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين، والبلدان المهتمة من خارج المجموعة وأصحاب المصلحة للتعاون من أجل الشمول المالي .

تجدر الإشارة أنه خلال رئاسة الصين لمجموعة العشرين، ساعدت مجموعة البنك الدولي في وضع المبادئ العليا لمج موعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي وقدمت مدخلات فنية للمؤشرات الجديدة لمجموعة العشرين للشمول المالي الرقمي، حيث تشجع على تعزيز منهج رقمي للشمول المالي ويتم استخدامها كأداة مرجعية من قبل الكثير من البلدان، كما تساعد على ضمان أن تكون مصالح المستهلكين في مقدمة اهتمامات السياسات، مع التأكيد على حماية المستهلك وتعزيز الثقافة المالية .[13]

4. دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي:

يمكن ابراز دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي في النقاط التالية:[14]

- التأكيد على حصول الزبون على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل سهولة وبتكلفة وجودة مناسبة؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك وإطلاع العميل على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع نظام لوقايته على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم؛
- حماية بيانات عملاء المالية ووضع نظم الرقابة والحماية المناسبة التي تراعي حقوقهم؛
- توفير طرق للتعامل مع ش كاوى العملاء على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء وخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لفهم وحقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

المحور الثالث: تجارب دول ناجحة في مجال تطبيق استراتيجية الشمول المالي

نستعرض في هذا المحاور أهم التجارب الناجحة في مجال تطبيق استراتيجية الشمول المالي وانعكاسها على الخدمات المالية والمصرفية في بعض الدول التي نجحت في تطبيق استراتيجية الشمول المالي وتوضيح مدى دعمها للمبادرات والابتكارات المتعلقة بتشجيع استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية، التي تفرضها البيئة بهدف تفعيل القدرة على الوصول الى الخدمات المستهدفة بكفاءة وفعالية حيث يمكن ابراز منها ما يلي:[15]

1. **تجربة أندو نسيا**: تعتبر استراتيجية وطنية جديد ة للشمول المالي في أوت 2016، وخلال العامين الأخيرين نفذت العديد من الإصلاحات في هذا المجال لخلق ثقافة الادخار، وتعزيز نظام الضمانات الائتمان الحالي وبرامج تمكين المجتمعات المحلية، وتحسين البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع وزيادة الوصول إلى التأمين وتعزيز الثقافة المالية.

2. **المكسيك:** في جويلية 2016 أطلقت المكسيك استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي لتسريع الوصول إلى الخدمات المالية لأكثر من نصف السكان الذين لا يشملهم حاليا النظام المالي الرسمي الخاضع لإجراءات التنظيمية تساعد مجموعة البنك البلد على تعزيز الرقابة على القطاع المالي، وتعزيز الائتمان وتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية.

3. تجربة الأردن 2018

تعرف الأردن بالبيئة الاستثمارية التي تملكها الأردن ودعمها للمبادرات التي تستخدم هذا النوع من التكنولوجيات، حيث عرفت تطور ملحوظ في مجال تطوير التكنولوجيا المالية والابتكار فيها والتكيف مع المخاطر التي تفرضها البيئة، بهدف تعزيز قدرة المصارف والمؤسسات المالية على التصدي على المنافسة الإلكترونية بتقنية عالية وتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها وتنفيذ عملياتها بكفاءة وفعالية.[16]

4. تجربة دولة فلسطين : بتاريخ 02/ديسمبر 2018 قدمت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية أولوياتها المتعلقة بسياسة الدولة للشمول المالي في ظل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2018-2025) التي هدفت إلى تمكين العملاء ماليا، وتوفير خدمات مالية نوعية للأفراد والشركات وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

أصدرت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025 التي تمثل الاستراتيجية الثانية بالمنطقة العربية التي تم اطلاقها بعد إطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، حيث تم التأكيد على أهمية سياسة الشمول المالي للدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من معدلات الفقر ويكمن الهدف النهائي للسلطات الفلسطينية في زيادة معدلات المستفيدين من الخدمات المالية من السكان البالغين مثل : الاستفادة من خدمات الحسابات الجارية والائتم ان المصرفي والتأمين من 36.4% إلى 50% بنهاية عام 2025 وتدعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي توجيه جهود القطاعين العام والخاص لتحقيق هذا الهدف.[17]

5. تجربة مصر خلال سنة 2019: على مدى السنوات الست الماضية، قام التحالف الدولي للشمول المالي بتكريم المؤسسات الأعضاء والأفراد الذين تميزوا بدعم الإدماج المالي وذلك في احتفالية خاصة خلال منتدى السياسات العالمي.

تم توزيع جوائز هذا العام خلال منتدى السياسات في كيغالي برواندا وتم تكريم أولئك الذين أمضو الأشهر ال 12 الماضية في إظهار قيادة قوية، ودعم خدمات تعليم الأقران ود عم رسالة وأهداف التحالف العالمي على المستويين الوطني والعالمي تحت شعار " الوحدة" احتفلت جوائز هذا العام بالتعاون والصداقات التي تشكلت من خلال التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين أعضاء التحالف ومن المنطقة العربية، حصل البنك المركزي المصري على ثلاث جوائز وهي جائزة جيل الشباب، بالإضافة إلى جائزة تقدير الدول المستضيفة لمنتدى السياسات وأخيرا انفراد البنك المركزي المصري بجائزة القيادة بين الأقران لريادته في تفعيل أنشطة وزيارات تبادل الخبرات والتعلم بين أعضاء التحالف.[18]

6. تجربة ليبيا سنة 2019: قام مصرف ليبيا بعدة مبادرات في إطار تعزيز الخدمات المالية المتوقعة مع الشريعة الإسلامية نذكر منها ما يلي:[19]

- استحداث قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد؛
- تكوين لجنة استشارية لشؤون الصيرفة الإسلامية؛

- تعيين مستشار لشؤون الصيرفة الإسلامية؛
- اعتماد مجموعة من الضوابط والقواعد التي تنظم نشاط الصيرفة الإسلامية من قبل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي؛
- إصدار القانون رقم 04 لسنة 2016 بشأن الصكوك ولائحته التنفيذية؛
- تطوير عمل إرشادي لمنتجات صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي.

خاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا ل هذا الموضوع إلى أن استراتيجية الشمول المالي على الخدمات المالية بالدول محل الدراسة ركزت بشكل كبير على التشجيع المستمر للابتكارات الحديثة التي تدعم استراتيجية الشمول وتساهم بشكل كبير في تقديم خدمات ترتقي إلى الزبائن الدائمين وجذب زبائن جدد ، حيث بدأت هذه الاستراتيجية أولى مراحلها في الدول المتقدمة، لتشهد بعد ذلك انتشار واسع وشامل في الدول النامية بما في ذلك الدول التي ركزت عليها هذه الدراسة التي تمثل نموذج دراستنا كآلية جديدة للنهوض من خلال اعتماد تحسينات حديثة في عملية التكنولوجيا من شأنها تسهيل القيام بأداء الخدمات المالية التي تركز عليها استراتيجية الشمول المالي.

نتائج الدراسة:

- أدت استراتيجية الشمول المالي إلى التغلب على الكبح وعامل المخاطر كثيرة، بالإضافة إلى اعتمادها على شرط التمتع برؤوس أموال كبيرة ؛
- تسعى استراتيجية الشمول المالي على تعزيز الخدمات المالية وتكريس دورها بشكل مستمر حتى تضمن البقاء، الاستمرار والتوسع؛
- تحرص استراتيجية الشمول المالي على التطلع للمتطلبات السوقية والتشجيع الدائم لتفعيل التكنولوجيات الحديثة التي تسعى إلى تقليص الوقت، الجهد، المكان والمال، بالإضافة إلى ضمان الدقة في تطبيق هذه الاستراتيجية الحديثة.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل دور الرقابة في الإجراءات الإدارية بطريقة علمية ومدروسة؛
- ضرورة تنويع المصادر المتعلقة بالقطاع المالي من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية كآلية جديدة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي تركز عليه استراتيجية الشمول المالي؛
- العمل على الارتقاء بالخدمات المالية للارتقاء بها إلى المستوى العالمي ؛
- الاستناد على المؤشرات والتقارير السنوية للتنبؤ بالمخاطر والأزمات التي تعترض استراتيجية الشمول المالي والتصدي لها.

قائمة المراجع:

[1] مفتاح غزال، مراد بركات، **الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية** ، مقال مقدم إلى مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 2020/01/03، ص49.

[2] حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص100.

[3] بن شيخ عبد الرحمان، **دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الاقتصادي** ، محلة المعيار، جامعة قسنطينة، العدد18، جوان 2017، ص278.

[4] صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي لصندوق النقد العربي**، 2018، ص02..

[5] أحمد محمد محمود النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، **دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمة المصرفية : دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا** ، مقال مقدم إلى المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019/04/16، ص432.

[6] تقرير مركز هردوا، **الشمول المالي في مصر**- إصدارات المركز، الاصدار03، 2018، ص07.

[7] صندوق النقد العربي، **التقرير السنوي لصندوق النقد العربي**، 2018، ص02.

[8] تقرير البنك المركزي المصري، الشمول المالي، https://www.bank-abc.com/2021/04/03/17.29.

[9] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، المجلد07، العدد03، 2018، ص91.

[10] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مقال مقدم إلى مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد02، 2018، ص 108.

[11] https://www.albankaldawli.org/03-04-2021/18.13

[12] جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربي**، صندوق النقد العربي، جويلية 2018، ص05.

[13] https://www.albankaldawli.org/2021/04/07:5707/

[14] تقرير البنك المركزي المصري، الشمول المالي، https://www.bank-abc.com/2021/04/08/18.20.

[15] https://www.albankaldawli.org/03-04-2021/18.28./

[16] التقرير السنوي، **دائرة الاستقرار المالي**، الأردن، 2017.

[17] https://www.amf.org.ae/2021/04/03/19.12./

[18] https://www.findevgateway.org/2021/04/02/16.20/

[19] رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية** ، صندوق النقد العربي، 2019، ص08.

تأثير الشمول المالي على عدم مساواة الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر

-استخدام نموذج GMM -sys-

د.حسيبة هدوقة. جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-

تأثير الشمول المالي على عدم مساواة الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر
-استخدام نموذج -sys- GMM

The impact of financial inclusion on income inequality and economic growth in Algeria

-Use the sys-GMM model -

د.حسيبة هدوقة. جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة2-

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في أهمية الشمول المالي في التخفيف من تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي في 48 ولاية من ولايات الجزائر للفترة من 2000 إلى 2019، تم استخدام نموذج الطريقة المعممة للحظات (sys- GMM) ، تم التوصل الى أن الشمول المالي يساهم في الحد من عدم المساواة في الدخل على المدى القصير ، على عكس منحنى **Kurtosis** ، يكشف النتيجة عن تأثير سلبي للشمول المالي على العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي و تأثير إيجابي للخدمات المالية الشاملة في التخفيف من تأثير عدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي؛ ؛ تنمية مستدامة؛ النمو الاقتصادي؛ ولايات الجزائر.

Abstract:

This study examines the importance of financial inclusion in mitigating the impact of income inequality on economic growth in 48 states of Algeria for the period from 2000 to 2019, the generalized method model was used for a moment (sys- GMM), it was concluded that financial inclusion Contributes to reducing income inequality in the short run, unlike the **Kurtosis** curve, the result reveals a negative effect of financial inclusion on the relationship between income inequality and economic growth and a positive effect of comprehensive financial services in mitigating the impact of income inequality on economic growth .

Key words: financial inclusion; Sustainable development; Economic growth; The states of Algeria.

.مقدمة:

تتمثل مشكلة التنمية الرئيسية في الجزائر في النمو الاقتصادي المنخفض ، لذلك فهي تؤثر على معدلات البطالة المرتفعة التي لا نهاية له ا والفقر وعدم المساواة في الدخل، و يتمثل أحد أهدا ف الشمول المالي في تشجيع النمو الاقتصادي ، وتسريع الحد من الفقر ، وتقليل التفاوت بين الأفراد وبين المناطق في رفاهية المجتمع .

الهدف من سياسة الشمول المالي هو في الأساس تقديم خدمة مالية رخيصة وعادلة وشفافة تهدف بشكل أكبر إلى الفقراء من أجل استخدام منتج مناسب وخدمات مالية رسمية مناسبة مثل الاحتفاظ بالمال أو التحويل أو الادخار أو الإقراض، والهدف هو زيادة وصول الفقراء والمؤسسات متناه ية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية الرسمية في التنمية الاقتصادية الشاملة والمنصفة.

تتمثل الميزة الأخرى المتوقعة من الشمول المالي في زيادة الكفاءة الاقتصادية ، ودعم استقرار النظام المالي ، ودعم تعميق سوق المال ، وتوفير سوق جديد محتمل للخدمات المصرفية ، ودعم مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر والمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، والنمو الاقتصادي الوطني ، وتقليل التفاوتات في توزيع الدخل ، بحيث يمكن أن تزيد من رفاهية المجتمع.

تتمثل الرؤية الوطنية للشمول المالي في تحقيق نظام مالي يمكن الوصول إليه من قبل جميع مستويات المجتمع لتعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر وتوزيع الدخل وتحقيق استقرار النظام المالي في الجزائر، كما يتمثل أحد أهداف الشمول المالي في جعله جزءًا من الاستراتيجية الكبرى للتنمية الاقتصادية ، والتخفيف من ح دة الفقر ، وتوزيع الدخل ، واستقرار النظام المالي.

وعليه يتم طرح الاشكالية التالية:

ماهو تأثير الشمول المالي على عدم مساواة الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

للاجابة عن هدا التساؤل ، يتم طرح الفرضيات التالية:

H1 :يؤثر الشمول المالي على عدم مساواة الدخل والنمو الاقتصادي

H2 :يؤثر المستوى التعليمي على الشمول المالي

الدراسات السابقة: تتمثل فيما يلي:

1-دراسة بعنوان :الوساطة المالية والشمول المالي الأسر الفقيرة: دور الوسيط للشبكات الاجتماعية في المناطق الريفية في أوغندا

George Okello Candiya Bongomin, Joseph Mpeera Ntayi ، 2017، تناولت الدراسة الدور الوسيط للشبكات الاجتماعية في العلاقة بين الوساطة المالية والشمول المالي للأسر الفقيرة في ريف أوغندا . استخدمت الورقة SPSS وبرنامج MedGraph التطبيقي (الإصدار 13 من Excel) ، واختبار Sobel ، ومبدأ Kenny & Baron الإرشادي، كشفت النتائج أن الشبكات الاجتماعية تتوسط جزئيًا في العلاقة بين الوساطة المالية والشمول المالي للأسر الفقيرة في ريف أوغندا. إلى جانب ذلك ، فإن الشبكات الاجتماعية والوساطة المالية لها آثار كبيرة وإيجابية على الإدماج المالي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية في أوغندا.

2-دراسة بعنوان : محددات الشمول المالي في بنغلاديش : نهج ديناميكي Gmm والانحدار الكمي، للباحثين Ajim Uddin, Mohammad Ashraful Ferdous Chowdhury، Islam The Journal of Developing Areas, Volume 51, 2017، العدد 2، حاول الباحثون اقتصاديًا تحليل مجموعة العوامل التي لها تأثير أكبر في تحديد مستوى الشمول

المالي ، تم استخدام نموذج ثابت مثل التأثيرات العشوائية والديناميكية مثل الأساليب العامة لمنهجيات اللحظات (GMM) ، أما البيانات كانت 25 مصرفا: 18 مصرفا تقليديا و 7 بنوك إسلامية عاملة في بنغلاديش خلال الفترة 2005-2014 ، لتحليل دور كلا النوعين من البنوك في المالية . وجدت الدراسة من ناحية العرض ، فإن حجم البنك وكفاءته وسعر الفائدة الذي يتقاضاه له قيمة يوجه التأثير على الشمول المالي . و من ناحية الطلب ، يكون معدل معرفة القراءة والكتابة إيجابياً والعمر نسبة الإعالة مرتبطة بشكل سلبي بالشمول المالي.

3-دراسة بعنوان : الشمول المالي في بلدان آسيوية مختارة : دليل باستخدام تحليل بيانات اللوحة الديناميكية، للباحثين Kidanemariam Gebrehiwot وDaniel Makina، 2015، Date Written، تفحص الدراسة محددات الشمول المالي عبر 26 دولة آسيوية باستخدام تحليل بيانات لوحة GMM الديناميكية، أوضحت الدراسة أن الشمول المالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا وإيجابيًا بقيمته نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبنية التحتية المتنقلة ، ويرتبط سلبًا ولكن ليس بشكل كبير بالاقتراض الحكومي والنسبة المئوية لسكان الريف .

4-دراسة بعنوان الشمول المالي والاستقرار في منطقة آسيا باستخدام بيانات مستوى البنوك، للباحثين Nhan Thien Nguyen a , Loan Thi-Hong Van ,2020,Business and Economics Research Group,
اعتمدت الدراسة على معرفة العلاقة بين الشمول المالي واستقرار الأسواق المالية باستخدام مجموعة بيانات من 3071 بنكًا في منطقة آسيا خلال الفترة من 2008 إلى 2017، استخدمت الدراسة طريقة معممة للحظات (GMM)، أشارت النتائج الو اردة في هذه إلى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي من إتاحة الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم في ذلك بشكل إيجابي وملحوظ لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي ، مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنوك، و يمكن أن يساعد الشمول المالي البنوك على الزيادة في الإيرادات ، وخفض التكلفة ، وتوسيع حصتها في السوق.

2.الأدبيات النظرية:

1.2مفهوم الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 [1] ، اما تعريف الشمول المالي، فقد عرف بتعاريف متعددة منها "حالة يمكن لجميع الأشخاص في سن العمل من خلالها وبأسعار معقولة وبأسلوب مناسب وبكرامة للعملاء". او هو "عملية ،الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، ويشمل الوصول إلى الخدما ت المصرفية والائتمان والتأمين والمدخرات، وتقديم المشورة المالية ومحو الأمية المالية.[2]

كما ويعرف الشمول المالي بانه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شارئح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية

وفي سياق ماتقدم يمكن تعريف الشمول المالية بأنه عملية مكونة من مجموعة الخطط والسياسات والقرارت ، والاستراتيجيات التي تمكن المؤسس ات المالية الرسمية من الوصول الى فئات المجتمع كافة ذوي الدخل المحدود وجذبهم لا سيما للوصول اليها والتعرف على خدماتها واستخدامهم لهذه الخدمات بكلفة ووقت وجودة وكرامة، وبالتالي دمجهم بالنظام الرسمي من جهة وتحسين ظروفهم .

2.2أبعاد الشمول المالي: توجد ثلاث أبعاد رئيسة هي :

-الوصول إلى الخدمات المالية

-استخدام الخدمات المالية

- الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات[3]

3.2أهداف الشمول المالي : سيتم توضيح اهداف الشمول المالي بالاتي:

1 - تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ، لتوعية المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية[4]

2 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم

3 - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.[5]

4 - تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

5 - تعزيز الاستقرار المالي ؛ و تعزيز سبل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛ جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي؛ وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة.[6]

4.2أهمية الشمول ا لمالي: أصبح لإ دماج ا لشمول ا لمالي أولوية بالنسبة لصانعي السياسات وا لهيئات ا لتنظيمية ووكالات التنمية على مستوى للأسباب التالية:

- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لـ 7 من أهداف التنمية المستدامة؛

- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين للدمج المالي الرقمي؛

- تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك،

- ثبت وجود علاقة وثيقة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، من الصعب تصور متانة الاستقرار بينما جزء كبير من السكان والشركات مستبعد ماليا من النظام الاقتصادي؛

- يعزز الاندماج المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية.[7]

3.الدراسة القياسية: تعتمد هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية من 48 ولاية من ولايات الجزائر من 2000 إلى 2019. تم الحصول على البيانات من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ، والتنمية المالية وقاعدة بيانات الهيكل (FDSD) ، والمؤشر المالي العالمي (GFI) وبيانات حول معامل Gini ونسبة Palma ومؤشر Atkinson التي تمثل مؤشر عدم المساواة من الاستهلاك العالمي ومشروع الدخل (GCIP)، تم الحصول على النسبة (BCBD) من المؤشر المالي العالمي (GFI) وقاعدة بيانات الهيكل والتنمية المالية (FDSD)، وكل متغيرات الدراسات استنادا للدراسات النظرية السا بقة، استخدمت هذه الدراسة أسلوب تقدير sys-GMM(system-GMM) ، وقدر نمودج المعادلة القياسية بالشكل التالي:

$$Inequality_{i,t}=b_0+b_1\ Inequality_{i,t\ 1+}b_2 Inequality_{i,t}+ \text{å}\ a_j\ j=1\ X_{jit+}\ b_4 g_{i+}\ b_5 q_{t+} \#_{i,t.....1}$$

$$Growth_{i,t}=a_0+a_1\ Growth_{i,t\ \ 1+}a_2\ Inequality_{i,t+}\ a_3\ Inclusion_{i,t+}a_4\ Inclusion_{i,t+}\ \text{å}\ a_j\ X_{jit+}\ a_4 y_i\ +\ a5 qt\ +\ \#_{i,t}..... 2$$

حيث Growthi، t هو النمو الاقتصادي ، أي نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلد .
time Growthi، t 1 هو النمو الاقتصادي المتأخر لمدة عام واحد ، وهو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والذي يجسد استمرارية المتغير التابع، يشير هذا إلى تقدير نموذج بيانات اللوحة الديناميكية الخطية، علاوة على ذلك ، فإن عدم المساواة هو مقياس لمدى تفاوت الدخل وفقًا لمؤشر Atkinson ومعامل GINI ونسبة Palma ،تتمثل إحدى مزايا نسبة Palma في أنها تقيس ذيول التوزيع (أي الأقل والأغنى) ، بينما تركز GINI بشكل أساسي على التوزيع بالكامل، في حين أن الإدماج ، الذي يشير إلى الشمول المالي ، يتم إنشاؤه للحد من عدم المساواة ، سيتم قياس الشمول المالي من خلال نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع المصرفية ، والائتمان المحلي الخاص من البنوك المودعة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ، والائتمان المحلي الخاص من المؤسسات المالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، المتغير t. Xji، t يقيس متغير التحكم (التحويلات المالية ، استعمالات الهاتف المحمول ، الالتحاق بالمدارس) ، Yt هو الأثر الثابت للدولة ، qi، t هو التأثير الزمني و # i، t هو مصطلح الخطأ.

4. النتائج والمناقشة:

4.1 تحليل أولي: يتم عرض نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول 1، ويبين الجدول 1 متوسط ، والحد الأقصى ، والانحراف المعياري ، وقيمة التفرطح و الانحراف لجميع المتغيرات المستخدمة في تحليل الشمول المالي ، وعدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي في ولايات الجزائر بين 200 و 2019.

الجدول 1. الإحصاء الوصفي

Variables	N	Sum	Mean	Min	Max	SD.	Kurtosis	Skewness
GNIPC	811	1537	1.895	36.33	38.60	5.553	13.36	0.544
PCRB	1024	73,327	71.61	8.138	221.9	28.53	3.873	0.434
PCRF	943	17,424	18.48	0.403	160.1	23.56	18.33	3.712
BCBD	1015	16,948	16.70	0.403	106.3	16.29	9.864	2.443
Atkinson	796	561.6	0.706	0.444	0.898	0.0594	4.724	0.285
Gini	796	470.3	0.591	0.441	0.868	0.0422	16.20	2.398
Palma	796	5230	6.571	2.484	22.07	1.849	25.65	3.417
Remittance	861	3283	3.813	0.018	108.4	8.556	65.39	6.854
School (PSE)	870	84,125	96.70	23.36	156.4	24.36	2.899	0.271
Mobile	1083	35,457	32.74	0	173.5	39.47	3.769	1.246

ملاحظة: N: يمثل الملاحظات ؛ SD: الانحراف المعياري ؛ Min: الحد الأدنى ؛ Max: الحد الأقصى.
GNIPC: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويقاس إجمالي أرباح الدولة سنويا على عدد السكان
BCBD:نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع المصرفية، يقاس الائتمان المصرفي على الودائع المصرفية (٪)

PCRF: الائتمان المحلي الخاص من الإيداع، ويقاس الائتمان المحلي الخاص من بنوك الودائع

PCRB: (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

Gini: مؤشر جيني هو أحد مكونات تداول أرباح السكان .

Atkinson: مؤشر أتكينسون يقدر التباين من خلال تحديد نهاية التشتت التي ساهمت أكثر في عدم التوازن الملحوظ

Palma: تتميز نسبة بالما بأنها نسبة ٪10 الأكثر ثراءً من إجمالي الأرباح العامة للسكان مقسومة على ٪40 من أقل الأشخاص دخلا

Mobil: الاشتراكات الخلوية المتنقلة (لكل 100 شخص) النسبة المئوية لتدفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي

School (PSE): الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪ الإجمالي)

Remittance: النسبة المئوية لتدفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي

الجدول 2. مصفوفة الارتباط

Variable	GNIPC	PCRB	PCRF	BCBD	Atkinson	Gini	Palma	Remit	PSE	Mobile
GNIPC	1									
PCRB	-0.0122	1								
PCRF	-0.0 70	0. 39 ***	1							
BCBD	-0.0 62	0. 08 ***	0. 314 ***	1						
Atkinson	-0.0 72	-0. 11	0. 135	0.0 176	1					
Gini	-0.0 45	-0.0 16	-0.0528	-0.0332	0. 191***	1				
Palma	0.0 56	0.0 725	-0.0 377	0.0 359	0. 090 ***	0. 571 ***	1			
Remit	-0.0 27	0.0 052	-0.0 425	-0. 274	0. 095***	0. 663	0. 014***	1		
PSE	-0.0 42	0. 150 *	0. 0034**	0.154 **	0. 126	-0. 370	0.114 *	0.0630	1	
Mobile	-0.0 28	0.0 213	0. 725***	0. 104***	0. 019 ***	0. 196***	0. 143**	0.169 ***	0.134 ***	1

.

p < 0.05, ** p < 0.01, *** p < 0.001;

رموز متغيرات الجدول رقم 2:

GNIPC: إجمالي الدخل القومي للفرد. Gini-Inc: مؤشر جيني لعدم المساواة. Atkin-Inc: مؤشر عدم المساواة أتكينسون.

Palma-Inc: نسبة بالما لعدم المساواة. BCBD: الائتمان المصرفي على الودائع المصرفية . PCRB: الائتمان المحلي الخاص

من البنوك المودعة. PCRF: الائتمان المحلي الخاص من البنوك المودعة والمؤسسات المالية الأخرى . الحوالات: حوالات شخصية. PSE: معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية. Mobile: حوالات الجوال.

يعرض الجدول 2 معاملات الارتباط بين المتغيرات ، تكشف النتائج عن ارتباط منخفض داخل المتغيرات ، يشير. الارتباط المنخفض بين المتغيرات إلى عدم وجود مشكلة في العلاقة الخطية المتعددة في النماذج.

الجدول 3. الشمول المالي وعدم المساواة في الدخل (الطريقة المعممة لتقدير اللحظات GMM)

	Atkinson		GINI Coefficient		Palma Ratio	
Variables	Panel A		Panel B		Panel C	
	I	II	I	II	I	II
L.atkinson	0.052961 ***	0.059 ***				
	(0.0017)	(0.0098)				
L.gini			0.744***	0.362***		
			(0.016)	(0.104)		
L.palma					0.451***	0.689 ***
					(0.00098)	(0.0130)
PCRB	-0.0000 394 ***	0.00265 ** (0.0000 108)	-0.0000 930 ***	-0.0000201**	-0.00 287 ***	-0.00322 *** (0.00095 2)
	(0.00000 239)		(0.0000 131)	(0.0000 952)	(0.000 117)	
PCRF	0.000 141 ***	0.000276 *** (0.0000 168)	0.0000 823 *	-0.000166 ***	0.0 137 ***	0.00156 ***
	(0.00000 693)		(0.00000 820)	(0.0000 340)	(0.000205)	(0.00234)
BCBD	0.000520 ***	-0.000265 ***	0.000134 ***	0.000321 ***	0.0137 ***	-0.00231 ***

	(0.0000321)	(0.0000987)	(0.0000123)	(0.0000523)	(0.000575)	(0.00312)
		0.411		0.406	0.409	0.406
Remittance		0.153***	0.147***	0.152***	0.149***	
		0.048		0.013	0.035	0.045
Primary School		0.144		0.162	0.146	0.144
Ed. (PSE)		0.335		0.339	0.339	0.317
Mobile		0.154	0.151	0.156	0.161	
Penetration	0.055	0.056	0.055	0.055	0.057	0.055
	2.419		2.419	2.419	2.418	2.419
Constant	0.104***	0.105***	0.103***	0.104***	0.107***	0.104***
	0.004		0.004	0.004	0.004	0.004
Observations	0.002**	0.002**	0.002**	0.002**	0.002**	0.002**
Number of	0.131		0.130	0.131	0.133	0.131
	(0.044) ***	(0.045) ***	(0.045) ***	(0.045) ***	(0.045) ***	(0.044)*
Country	0.031		0.032	0.032	0.034	0.031
Hansen_test	(0.055) ***	(0.056) ***	(0.055) ***	(0.055) ***	(0.057) ***	(0.055) ***
Hansen Prob	2.419		2.419	2.419	2.418	2.419
Sargan_test	16.65	13.41	15.96	12.83	20.46	15.79
Sargan Prob	0.26	0.44	0.24	0.42	0.37	0.48
AR(1)_test	0.71	0.45	0.77	0.42	0.39	0.49
AR(2)_test	2.06	2.89	2.06	2.97	2.07	2.41
AR(2)_p-value	16.65	13.41	15.96	12.83	20.46	15.79
No. of						
	46	44	46	44	46	44
Instruments						

الأخطاء المعيارية بين قوسين. *** p < 0.01, ** p < 0.05, * p < 0.1.

يعرض الجدول 3 نتائج تقدير الانحدار لتأثير الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل في ولايات الجزائر يعد. توضح اللوحة "أ" من الجدول تأثير متغيرات الإدراج المالي (BCBD و PCRF و PCRB) على Atkinson، توضح اللوحة B من الجدول تأثير متغيرات الإدراج المالي (أي BCBD و PCRF و PCRB) على معامل GINI، توضح اللوحة "ج" من الجدول تأثير متغيرات الإدماج المالي (BCBD و PCRF و PCRB) على نسبة palma ، يشير العمود الأول في كل لوحة إلى تحليل

الانحدار ، باستثناء متغيرات الشمول المالي للملاحظة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغيرات التابعة. يشير العمود الثاني من كل لوحة إلى تحليل الانحدار مع متغيرات الشمول ، تم استخدام معيارين لتقييم جدوى نماذج الدراسة . أولاً ، الفرضية الصفرية للتفاضل الثاني (AR (2)) بواسطة Arellano و Bond لعدم وجود ارتباط ذاتي في القيم المتبقية ، نماذج Sargan و Hansen لتقييد التعريف المفرط (OIR) للأدوات التي لا تتعلق بمصطلحات الخطأ ، أما تحليل Sargan OIR لا يُقصد منه أن يكون التأثير قويًا و ليس ضعيفًا بشكل فعال ، أما تحليل Hansen OIR يقصد أن يكون التأثير قوي ولكنه ضعيف بشكل فعال.

للتحقق من صحة التقديرات الواردة في الجدول 3 تم الاعتماد على اختبارات J Hansen's واختبار Arellano-Bond، أظهرت نتائج التحليل إلى أن القيمة الاحتمالية لـ 5 <(2) AR٪ لا تشير إلى أي دليل على الارتباط الذاتي بالترتيب الثاني المتأخر للنموذج عند مستوى 5٪ من الأهمية، بالإضافة إلى ذلك ، لا يوجد دليل على وجود علاقة مع شروط الخطأ ومتغيرات الأداة ، كما هو مبين في القيمة p لاختبار 5 <J Hansen ٪ عند مستويات إشارة 5 ٪.

يوضح الجدول 3 أن الودائع الائتمانية للبنوك (PCRB) تقلل من معامل Gini ونسبة palma عند مستوى 5٪ و 1٪ من المعامل ، على التوالي ومن ثم ، فإن درجة التباين في PCRB تفسر انخفاضًا بمقدار 0.0000302 في مؤشر Gini وانخفاض بنسبة 0.00266 في نسبة Palmaمع ثبات باقي المتغيرات. بالنسبة للقروض الصادرة عن المؤسسة أو النظام المالي (PCRF) ، لوحظ معامل سلبي عند مستوى دلالة 1٪. هذا يعني أن اختلاف الوحدة في PCRF سيؤدي إلى انخفاض 0.000102 في مؤشر Gini. تعمل نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع (BCBD) بشكل كبير على التخفيف من مؤشر Atkinson ونسبة Palma عند مستوى 1 ٪ من الأهمية. تشير هذه النتيجة إلى أن الزيادة المتناسبة في BCDB ستؤدي إلى انخفاض وحدة 0.000380 و 0.0112 في توزيع التغير لعدم المساواة في الدخل (مؤشر Atkinson ونسبة Palma، على التوالي).

في المقابل ، تتمتع PCRB بعلاقة إيجابية مع مؤشر Atkinson فقط ، بنسبة 5٪. في المتوسط ، سيؤدي تغيير الدرجة في PCRB إلى تعديل مؤشر Atkinson بمقدار 0.00265 إلى الأعلى. وبالمثل بالنسبة لتغيرات الجودة البديلة الإيجابية لـ PCRFissigni (مؤشر Atkinson ونسبةpalma) عند 1٪ . هذا يفسر زيادة 0.000276 و 0.00156 نتيجة لتغير بنسبة 1٪ في PCRF. التأثير الإيجابي لـ BCDC مرتبط بمؤشر Gini بنسبة 1 ٪ ، مما يشير إلى أن الزيادة في نسبة الائتمان إلى الودائع يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع مؤشر Gini . بالنسبة لمتغيرات التحويلات الشخصية لها تأثير مخفف على مؤشر Atkinson ونسبة Palmaعند مستوى 1٪ من الأهمية. ومع ذلك ، فإن معامل Gini هو الوحيد الذي شارك في تغيير إيجابي مع التحويلات عند مستوى دلالة يبلغ 1٪. عند مستوى 1٪. وجد أن انتشار الهواتف الذكية له تأثير ايجابي على مختلف معايير عدم المساواة في الدخل بقوة إحصائية تبلغ 1٪ و من ناحية أ خرى ، فإن الالتحاق بالمدارس الابتدائية له تأثير على عدم المساواة فيما يتعلق بمؤشر Gini وكان له تأثير إيجابي على متغير عدم المساواة palma ، وهدا مايثبت صحة الفرضية الثانية.

الجدول 4. الشمول المالي وعدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي (تقدير GMM).

	Atkinson Index			Gini Coefficient			Palma Ratio		
Variables	Panel A			Panel B			Panel C		
	I	II	III	I	II	III	I	II	III
L.GNIPC			-1.948***			-1.948***	-2.096***		
	3.883	5.722***	(0.497)	3.883	5.722***	(0.497)	(0.553)	3.883	(4.747)
	(4.747)	(3.411)		(4.747)	(3.411)			(4.747)	
Atkinson	0.0126*		0.0144***						
	(0.00695)	36.76***							
Gini		(0.0170)		3.361***	3.653***	4.109***			
			(0.00687)	(1.154)	(1.332)	(1.544)			
Palma				3.361***	3.653***		0.00439***		
						4.109***	(0.00133)		
PCRB	-0.105***		-0.114***	-0.105***		-0.114***	-0.0005 11*		
	(0.0345)	0.363	(0.0354)	(0.0345)	0.363	(0.0354)	(0.000306)		
PCRF	-	(0.332)	-	-	(0.332)	-		-0.0979	
	-0.0345	-0.0345	-0.0345	-0.0345	-0.0345	-0.0345			

	0.0269			0.0269			
	(0.0212)	(0.0213)	(0.0213)	(0.0212)	(0.0213)	(0.0213)	
BCBD		–0.0535			–0.0535		(0.0395)
PCRB*Atkinson		(0.0369)			(0.0369)		
		-o.916***					
	(0.054)						
PCRF*Atkinson							
			1.988***				
		(0.176)					
BCBD*Atkinson							
						–1.643**	
			–1.643**				
PCRB*Gini			(0.751)			(0.751)	
			–0.350*			–0.350*	
PCRF*Gini						(0.199)	
			(0.199				
				0.322		0.322	
BCBD*Gini						(0.728)	
				(0.728			
						–0.137	
				– 0.137			
PCRB*Palma				(0.310)			
						(0.310	

					–			
					0.0056		–	
					4		0.00564	
PCRF*Palma					(0.16			
					4)		(0.164)	
					–			
					0.0274		–	
BCBD*Palma							0.0274	
Remittance	3.952***	3.980***	4.011***	3.995***	3.927***	3.898***	3.655***	3.952***
	(0.159)	(0.158)	(0.159)	(0.205)	(0.153)	(0.152)	(0.160)	(0.159)
School	947	947	947	691	946	898	942	947
	0.166	0.181	0.184	0.196	0.241	0.168	0.205	0.166
Mobile	3.952***	3.980***	4.011***	3.995***	3.927***	3.898***	3.655***	3.952***
	(0.159)	(0.158)	(0.159)	(0.205)	(0.153)	(0.152)	(0.160)	(0.159)
Net Effect	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A
	–	–				–	–	
	13.42***	14.19***	–		–	13.05***	12.92***	–
Constant	(5.478)	(5.520)	9.617	6.868	9.996***	(5.903)	(5.675)	13.42***
	384	384	(6.080)	(5.962)	(5.443)	383	371	(5.478)
Observations			384	383	309			384
of Country								
_test	0.432	0.448	0.440	0.545	0.496	0.433	0.430	0.432
	–	–				–	–	
	13.42***	14.19***	–		–	13.05***	12.92***	–
			9.617	6.868	9.996***			13.42***
Hanse	3.952	3.980	4.011	3.995	3.927	3.898***	3.655***	0.380 ***

..n Prob	***	***	***	***	***			
Sargan	(0.1	(0.1	(0.1	(0.2	(0.1			
_test	59)	58)	59)	05)	53)	(0.152)	(0.160)	).376
Sargan								
Prob	947	947	947	691	946	898	942	40.57
AR(1)_t								
est	0.166	0.181	0.184	0.196	0.241	0.168	0.205	).00927
AR(1)_	3.952	3.980	4.011	3.995	3.927			
p-value	***	***	***	***	***	3.898***	3.655***	3.592
AR(2)_t	(0.1	(0.1	(0.1	(0.2	(0.1			
est	59)	58)	59)	05)	53)	(0.152)	(0.160)	).000329
AR(2)_								
p-value	0.62	0.49	0.67	0.47	0.34	0.48	0.62	).360
No. of								).719
Instru								
ments	0.26	0.44	0.24	0.43	0.35	0.48	0.26	

30

ملاحظة:الأخطاء المعيارية بين قوسين . * p < 0.1, ** p < 0.05, *** p < 0.01. N/A: تعني غير قابل للتطبيق حيث أن هناك معامل تقييم واحد على الأقل مطلوب لحساب صافي التأثيرات غير مهم، متوسط قيمة الائتمان المحلي للقطاع الخاص (٪ من الناتج المحلي الإجمالي (PCRF) 10.54 ؛ متوسط قيمة الائتمان المصرفي للودائع المصرفية٪ (BCBD) (هو 17.05 ؛ متوسط قيمة الائتمان المحلي الخاص من البنوك المودعة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي (PCRB) هو 46.87

يبين الجدول 4 النتائج التجريبية للشمول المالي وتأثيره على العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي تعمل هذه الدراسة على قياس الأثر الصافي لاستكشاف مدى انتشار الشمول المالي في التخفيف من تأثير التفاوت في الأرباح على النمو الاقتصادي الشامل. على سبيل المثال ، في العمود الأخير من الجدول 4 (العمود الثاني من اللوحة أ) ، يستخدم صافي تأثير الائتمان المحلي للقطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (PCRF) لتخفيض تأثير مؤشر Atkinson على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمقدار 27.105 ([0.916- × 10.54] + [36.76*]). يستند الحساب إلى متوسط قيمة الائتمان المحلي للقطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (PCRF) ، وهو 10.54. التأثير غير المشروط لمؤشر Atkinson هو 36.76، والتأثير المشروط من التفاعل بين الائتمان المحلي للقطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (PCRF) ومؤشر Atkinson هو 0.916- لذلك ، فإن النتائج التي تم تحديدها من (العمود الثاني من اللوحة أ) تشير إلى صافي تأثير إيجابي من دور الشمول المالي في تعديل تأثير مؤشر Atkinson على الأداء الاقتصادي في الجزائر .

كما هو موضح في الجدول4 (العمود الثاني ، اللوحة أ) ، هناك تأثير صاف إيجابي من دور الائتمان المصرفي إلى نسبة الودائع المصرفية في تخفيف تأثير مؤشر Atkinson على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي . في الأعمدة في اللوحة B ، يمكن إثبات وجود تأثير سلبي صافٍ من دور الائتمان الخاص الصادر عن بنك الودائع في تعديل مؤشر Gini للنمو الاقتصادي. تشير النتائج الواردة في الأعمدة في اللوحة (ج) إلى وجود تأثير سلبي صاف من دور بنوك الودائع الائتمانية الخاصة في تعديل نسبة Palma للنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك ، هناك تأثير إيجابي صافٍ من الائتمان الخاص الصادر عن النظام المالي في تعديل نسبة Palma للنمو الا قتصادي . هناك تأثير صاف إيجابي في ملاءمة الائتمان المصرفي لنسبة الودائع المصرفية في تعديل نسبة Palma إلى النمو الاقتصادي ، بالرغم من تدبدب التأثير الا أنه يتم قبول صحة الفرضية الأولى.

4. الخاتمة:

تبحث هده الدراسة بشكل تجريبي كيف يمكن استخدام الشمول المالي لتخفيف تأثير عدم المساو اة في الدخل على النمو الاقتصادي، حيث تركز هذه الدراسة على 48 ولاية من ولايات الجزائر من عام 200 إلى عام 1019، استخدمت الدراسة أسلوب النظام المعمم للحظات (sys-GMM). هذا الموضوع مهم بالنسبة للجزائر لأنه يعطي نظرة للتحديات الاستراتيجية التي هي من أجندة التنمية المستدامة للمنطقة في القرن الحادي والعشرين، والتي تعالج أهداف التنمية المستدامة.

جاءت نتائج تحليل الدراسة لتوثق أهمية الشمول المالي في التأثير على عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي، يمكن أن تُعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة الأ شخاص المستبعدين من شبكة الدخل ، كما قد يكون ذلك بسبب انخفاض مستويات الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بسبب مستوى الثقافة المالية والتنمية المالية في الجزائر ، فهي إحدى مناطق العالم التي تتميز بمستوى منخفض من تنمية الأسواق المالية ، وقد ساهم هذا إلى حد كبير في

عدم المساواة في الدخل في ال وطن،كما قد يكون هذ ا بسبب عدم وجود سجل معاملات للمستخدمين للنظام المصرفي الذين لديهم إمكانية الوصول إلى التسهيلات المالية، كما أن قضايا التعرض لمخاطر التخلف عن السداد ، لا تزال سائدة في المجتمع الجزائري، هدا ما يؤدي إلى إضعاف دافع البنوك لإصدار القروض ، خاصة عندما تكون نفقات عمليات الإقراض أعلى من الربح من القروض،

5.التوصيات: تتمثل التوصيات البارزة في مجال هده الدراسة في:

-تحسين مشاركة فئات الدخل الضعيفة في البيئة الاقتصادية الرسمية . وبالتالي ، يجب أن تكون قناة الوصول النقدي مصحوبة بمبادرات سياسية لتقليل تأثير فجوة الأرباح على النمو الاقتصادي الشامل.

-بالإضافة إلى ذلك ، يتطلب التفاوت في الدخل المرتفع استراتيجيات قابلة للتنفيذ تهدف إلى التخفيف من تأثير التفاوت في الأرباح لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

- يجب على صانعي السياسات تكثيف المبادرات لتقل يل حيازات السيولة الزائدة من قبل البنوك المحلية لتشجيع الاقتصاد الجزئي والنشاط الصناعي من خلال الإقراض.

-إن صياغة سياسة خاصة بكل بلد من أجل الاستثمار الشامل في التعليم الابتدائي والتعليم العالي ضرورية للحد من التفاوت في النمو، لتحقيق الشمول المالي .

-يتعين على صانعي السياسات بذل جهود مدروسة لضمان زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية

-يساعد الاستثمار في خطط التنمية البشرية على تعزيز كفاءة النظام المصرفي والمالي لخلق الوصول إلى الائتمان ، وتحسين الاحتياجات المصرفية عبر الهاتف المحمول ، وتقليل نفقات المعاملات الباهظة.

قائمة المراجع:

1-أبو الشعير، محمود جواد وعبد الباسط مروة ، 2017، دراسة وتشخيص ظاهرة الفقر في المناطق الريفية للعراق باستخدام الطريقة التقليدية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 103، المجلد 24، ص48

2- أبو زعرور بشر، 2015، الاشتمال المالي التجربة الفلسطينية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث، ص12

3-GPFI,2016, G20 Financial Inclusion Indicators

4-الشمري صادق راشد،2015، تعزيز سياسة التشييد والبناء وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية ، المقدم الى المؤتمر المصرفي العربي ، بيروت، ص 20.

5- خليل احمد فوئد ، 2016 ،مجلة اتحاد المصارف ، العدد422، ص 45.

6- صالحي ليلى، 2018،المقاولة النسوية مدخل لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني ،تعزيز الشمول المالي في الجزائر- آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ص4

7- لبنى بوطمين،2018، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني :تعزيز الشمول المالي ، ص6 .

دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

- دراسة حالة ماليزيا-

د.منيرة بباس، جامعة سطيف 1

دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي
- دراسة حالة ماليزيا-

The role of islamic finance in promoting financial inclusion
-Malaysia Case Study—

د. بباس منيرة، جامعة – سطيف 1

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، مع دراسة حالة ماليزيا، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي . وتمّ التوصل إلى أن العوامل الدينية كانت من بين الأسباب التي ساهمت في الإقصاء المالي في العديد من دول العالم حسب دراسات البنك الدولي. ويعتبر التمويل الإسلامي آلية مؤسسية من شأنها أن تعزز الشمول المالي خاصة للفئات التي تفضل التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لاسيما أن للتمويل الإسلامي من الصيغ والأدوات والأساليب التمويلية القائمة على أساس تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة والتي تجعله أكثر فعالية في زيادة مستويات الشمول المالي، خاصة في الدول الإسلامية. وتعتبر ماليزيا أنموذجا رائعا في مجال مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، حيث عملت على سن أطر وقوانين لتطوير الصناعة المالية الإسلامية بجميع مكوناتها، مما ساهم في تعزيز الإدماج المالي في البلد.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي- تمويل إسلامي- عوامل دينية- ماليزيا

Abstract:

This research aims to study the role of Islamic finance in promoting financial inclusion, with a case study of Malaysia, using the descriptive and analytical approach. It was concluded that religious factors were among the reasons that contributed to financial exclusion in many countries of the world, according to World Bank studies. Islamic finance is considered an institutional mechanism that will enhance financial inclusion, especially for those groups that prefer to deal in accordance with the provisions of Islamic sharia, especially since Islamic finance has forms, tools and financing methods based on risk sharing and wealth redistribution that make it more effective in increasing levels of financial inclusion, especially in Islamic countries. Malaysia is considered a great model in the field of Islamic finance's contribution to enhancing financial inclusion, as it worked to enact frameworks and laws to develop the Islamic financial industry in all its components, which contributed to enhancing financial inclusion in the country.

Key words: Financial Inclusion - Islamic Financing - Religious Factors – Malaysia

المقدمة:

شهد العالم منذ سنة 2006 تحسنا واضحا في مستويات الشمول المالي، هذا الأخير الذي أصبح هدفا استراتيجيا للعديد من الدول، خاصة النامية منها، والتي يعاني فيها العديد من الأفراد والمؤسسات لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها من الاستبعاد المالي بسبب العديد من العوامل . ويعتبر التمويل الإسلامي من بين الأدوات المهمة التي تعمل على تقديم مختلف الخدمات المالية الرسمية لمختلف المؤسسات ومختلف شرائح المجتمع خاصة في المناطق الريفية، باعتماد صيغ عديدة قائمة على تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز مستويات الشمول المالي. وتعتبر تجربة ماليزيا تجربة رائدة في هذا المجال ، حيث عملت الحكومة الماليزية على سنّ العديد من القوانين والمبادرات التي من شأنها أن طوّرت من صناعة التمويل الإسلامي، هذه الأخيرة التي كان لها دور هام في مجال تعزيز الشمول المالي في البلد، خاصة من خلال البنوك الإسلامية ومؤسسات الزكاة والوقف والتمويل الأصغر الإسلامي . انطلاقا من ذلك يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؟ وما هو واقع تجربة ماليزيا في هذا المجال؟

وتندرج تحت التساؤل الرئيسي جملة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ وما هي أبعاده وأهميته؟ وما هي ركائزه؟
- ما هي أنواع الإقصاء المالي؟ وما علاقته بالعوامل الدينية في الدول الإسلامية؟
- ما هي الصيغ والآليات التي يعتمدها التمويل الإسلامي من أجل تعزيز مستويات الشمول المالي؟
- كيف يساهم التمويل الإسلامي في ماليزيا في تعزيز الشمول المالي في المنطقة؟

للإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، تمّ اعتماد الفرضية التالية:

يعتمد التمويل الإسلامي على الأدوات والصيغ التمويلية القائمة على أساس اقتسام المخاطر وإعادة توزيع الثروة، مما يؤدي إلى تعزيز مستويات الشمول المالي.

- **أهميـة البحث**: يكتسي البحث أهمية بالغة، باعتبار أن موضوع الشمول المالي من المواضيع التي أصبحت محل اهتمام على المستويين الإقليمي والدولي. فلقد أثبتت التجارب العملية أن التمويل التقليدي تمويل ربح ي يستهدف الفئات والقطاعات ذات الجدارة الإئتمانية الجيدة والمخاطر المتدنية، مما يجعل العديد من فئات وقطاعات المجتمع مستبعدة ماليا، في المقابل يعتمد التمويل الإسلامي صيغا وأساليب تجعله آلية مؤسسية رائعة في مجال تعزيز الشمول المالي، خاصة بالنسبة للفئات التي بتتغي التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- **أهـداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:
  - التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي؛
  - معرفة أنواع الإقصاء المالي، وعلاقة هذا الأخير بالعوامل الدينية في الدول الإسلامية؛
  - إدراك مختلف الأساليب والصيغ التي يعتمدها التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي؛
  - إدراك مدى مساهمة التمويل الإسلامي في ماليزيا في زيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة.
- **منهج البحث**: تمّ اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة هذا الموضوع، حيث تمّ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع لدراستها وتحليلها، من أجل الإجابة عن التساؤلات وإثبات أو نفي الفرضية المعتمدة
- **خطة البحث**: تمّ تقسيم هذا البحث من ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: تناول هذا المحور دراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي؛

المحور الثاني : تمّت فيه دراسة أنواع الإقصاء المالي وعلاقته بالعوامل الدينية، وكيف يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؛

المحور الثالث: خصّص هذا المحور لتحليل دور التمويل الإسلامي في ماليزيا في زيادة مستويات الشمول المالي في المنطقة.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

أصبح موضوع الشمول المالي (financial inclusion) قضية عالمية تهم الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، وللتعرّف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشمول المالي، سيتم تناول النقاط الموالية.

1- تعريف الشمول المالي:

اكتسب مفهوم الشمول المالي توسعا منذ سنة 2000، وأصبح هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية خاصة في الدول النامية، حيث يشير المفهوم إلى:

- "توافر واستخدام كافة الخدمات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك المؤسسات والأفراد، وخاصة المهمشين (marginalisés) منهم، من خلال القنوات الرسمية (les canaux officiels)، بما في ذلك الحسابات الجارية والمالية وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان، والمزيد من ابتكارات الخدمات المالية المناسبة بأسعار تنافسية ومعقولة (des prix compétitifs et raisonnables)."[1]
- "وصول الفرد إلى الخدمات المالية الرسمية الأساسية ، حيث يُقال إن الشخص مشمول ماليا (qu'elle est incluse financièrement) عندما يكون لديه حساب مصرفي، والقدرة على أخذ المدخرات والحصول على قرض، والقدرة على استخدام الخدمات المصرفية، مثل الحصول على رهن عقاري وبطاقة ائتمان أو استخدام الهاتف المحمول للمدفوعات، بحيث يجب أن تكون الخدمات المالية الرسمية متاحة (disponibles) ويسهل الوصول إليها (accessible) ومعقولة التكلفة (abordables)".[2]
- "مجموع الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى توصيل الخدمات المالية الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والاقتراض وخدمات التأمين وغيرها من الخدمات المالية إلى جميع أفراد المجتمع خاصة المهمشين منهم بتكلفة معقولة وبإجراءات ميسورة"[3]

انطلاقا من ذلك يمكن تعريف الشمول المالي كما يلي: إمكانية حصول الأفراد والمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة على التمويل والاستفادة من الخدمات المالية الرسمية بتكاليف معقولة من حيث السعر والوقت والجهد، وبطريقة رسمية.

2- أبعاد الشمول المالي وأهميته:

2-1-أبعاد الشمول المالي: يمكن تمثيل أبعاد الشمول المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: أبعاد الشمول المالي

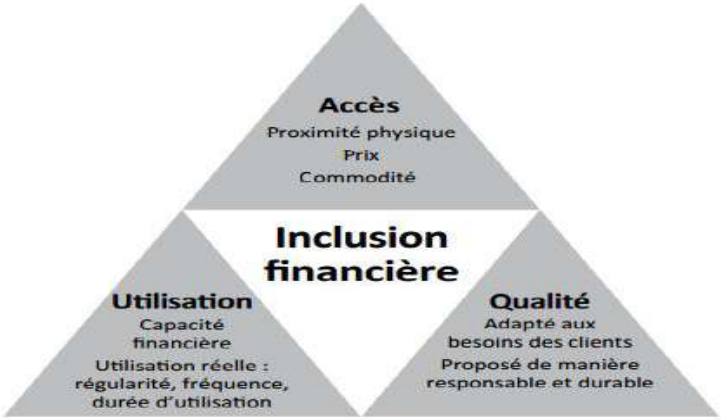

Source: CGAP, **Une approche systémique de l'inclusion financière Guide à destination des bailleurs de fonds**, Washington, Septembre 2015, p.2.

يمكن شرح الشكل على النحو التالي:

- **الوصول (Accès)**: يقصد بالوصول مدى توفير الخدمات المالية للمستبعدين ماليا من قبل مقدمي خدمات متخصصين موزعين في أماكن مختلفة (القرب المادي)، وبأسعار معقولة؛
- **الاستعمال (Utilisation)**: بمعنى القدرة على الاستخدام الحقيقي لل خدمات المالية بطريقة منتظمة ومتكررة؛
- **النوعية (Qualité)**: استخدام مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المناسبة التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل المؤسسات المالية الرسمية.

2-2- أهمية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي قضية دولية تمس جميع دول العالم، بسبب:[4]

- ✓ لا يتمتع نصف سكان العالم البالغين بإمكانية الوصول إلى مؤسسة مالية رسمية؛
- ✓ 77% من البالغين الذين يعيشون على دولارين في اليوم أو أقل ليس لديهم حساب مصرفي؛
- ✓ التفاوتات الشديدة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها داخل البلدان وفيما بينها؛
- ✓ سياسة الدولة قادرة إلى حد كبير على معالجة إخفاقات السوق وزيادة الشمول المالي؛
- ✓ التزمت أكثر من 50 دولة بأهداف الشمول المالي؛

ومنذ سنة 2006، شهد العالم تحسنا واضحا من حيث الوصول والاستدامة (en termes de portée et de pérennité) بفضل إدخال منتجات جديدة، وتطوير نماذج الأعمال المبتكرة (développement de modèles d'affaires innovants) وقنوات توزيع متوافقة مع التكنولوجيا (de circuits de distribution compatibles avec la technologie)، ومشاركة عدد أكبر من الجهات الفاعلة الخاصة والعامة، ومقدمي الخدمات المالية (prestataires de services financiers) (FSPs) والجهات المانحة (bailleurs de fonds) فقد أدركت السلطات أن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها لا يكون لهما تأثير إيجابي فقط على مستوى العميل والأسرة، ولكن من خلال تعزيز وصولهما واستدامتهما، يمكن أن يكون لهما تأثير ا أوسع على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ،

وذلك من خلال المساعدة في تقليل تكاليف المعاملات وإدارة المخاطر ، وحتى الحد من التفاوتات الاقتصادية، وهو هدف إنمائي مشترك بين الجهات المانحة والسلطات.[5]

وتوفر نظرية التنمية في هذا الصدد أدلة مهمة حول تأثير الشمول المالي على التنمية الاقتصادية، كما توضح النماذج المتاحة كيف يمكن أن يؤدي الاستبعاد المالي، ولا سيما الافتقار إلى الوصول إلى التمويل ، إلى مصائد الفقر وعدم المساواة؛[6]

كما أن هناك أيضا مجموعة متزايدة من المؤلفات التجريبية التي توثّق الفوائد الإنمائية المحتملة للشمو ل المالي، لا سيما من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع وتطبيقات التكنولوجيا المالية الأخرى، حيث تظهر الأبحاث الحديثة أن الشمول المالي ينتج عنه مجموعة واسعة من الفوائد، يمكن لخدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، التي تتيح للمستخدمين تخزين الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول، تحسين إمكانات اكتساب الدخل والحد من الفقر . فقد وجدت دراسة في كينيا أنه من بين الأسر التي ترأسها نساء، أدى الوصول إلى خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول إلى زيادة مدخراتهم بأ كثر من 20 في المائة وساعد في الحد من الفقر المدقع بنسبة 22 في المائة.[7]

3- ركائز الشمول المالي:

تتمثل الركائز الأساسية التي للشمول المالي في النقاط التالية:[8]

- **البنية التحتية المالية** (l'infrastructure financière): إن توفير بنية تحتية مالية قوية يعد ركيزة أساسية لتحقيق الشمول المالي، ويكون ذلك عن طريق:

- سّن التشريعات الملائمة، وتعزيز الانتشار الجغرافي لفروع مقدمي الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية؛

- توفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء خاصة قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- **الحماية المالية للمستهلكين** (La protection financière des consommateurs): تتم الحماية المالية للمستهلكين من خلال:

- التأكد من حصول العمي ل على معاملة شفافة وعادلة وبتكلفة معقولة وبجودة عالية، وحماية البيانات المالية للعملاء وتوفير آليات نزيهة وفعالة للتعامل مع شكاويهم؛

- توفير خدمات استشارية للعملاء بناء على احتياجاتهم، وتوعية وتثقيف العملاء خاصة الفئة المهمشة.

- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع**: حيث يتم تسهيل وصول الخدمات المالية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع مراعاة احتياجات العملاء، وابتكار منتجات تقوم على مبدأ الادخار والتأمين وليس فقط الإقراض والتمويل، الأمر الذي يشجع المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية ويخفض التكاليف؛

- **التثقيف المالي** (L'éducation financière): يتم تعزيز مستويات الثقافة المالية في الدولة من خلال وضع إستراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز ورفع مستويات التعليم المالي، ويشارك في هذه الإستراتيجية القطاع العام والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة.

يمكن تمثيل ركائز الشمول المالي في الشكل الموالي.

الشكل رقم 2: دعائم الشمول المالي

المصدر: من إعداد الباحثة.

المحور الثاني: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

قبل أن يتم التعرف على الآليات التي يستعملها التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي، لا بد من إدراك مفهوم وأنواع الإقصاء المالي، وعلاقة هذا الأخير بالعوامل الدينية في الدول الإسلامية.

1- أنواع الإستبعاد المالي وعلاقته بالعوامل الدينية:

يشير مصطلح الاستبعاد المالي أو الإقصاء المالي (Financial Exclusion) - وهو المصطلح المعاكس للشمول المالي- إلى عدم قدرة الأفراد على الوصول إلى المنتجات المالية التي يمكن أن تساعدهم في تحسين حياتهم الاجتماعية ورفاهيتهم أو استخدامها والاستفادة منها بشكل فعال.[9]

ويعرفه ***ليشون وثرفت*** (Leyshon & Thrift) بأنه: " تلك العمليات التي تعمل على منع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي."[10]

وقبل أن يتم التعرف على أنواع الإقصاء المالي وأسبابه، لا بد من التمييز بين مصطلحي **الاستخدام (the use) والوصول إلى الخدمات المالية (access to financial services)**، فقد يتمكن بعض الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى بعض الخدمات المالية، لكنهم يختارون عدم استخدامها، كما قد يكون لدى البعض وصول غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال القدرة على استخدام حساب مصرفي لشخص آخر . في حين قد لا يستخدم الآخرون الخدمات المالية لأنهم لا يحتاجون إليها أو لأسباب ثقافية أو دينية، بالتالي يشمل غير المستخدمين الأفراد الذين يفضلون التعامل نقدا . ومن وجهة نظر صانعو السياسة، لا يشكل غير المستخدمي ن مشكلة لأن عدم استخدامهم مدفوع بنقص الطلب، ومع ذلك، لا يزال بإمكان محو الأمية المالية تحسين الوعي وتوليد الطلب أيضا، كما يمكن معالجة عدم الاستخدام لأسباب دينية من خلال السماح بدخول المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.[11]

انطلاقا من ذلك يمكن تقسيم الإقصاء المالي إلى نوعين هما:[12]

- **الإقصاء الذاتي الطوعي (voluntary exclusion)**: يعني الاستبعاد الطوعي أنه قد تكون هناك أسباب ثقافية أو دينية لعدم استخدام الخدمات المالية مثل حظر التمويل القائم على الفائدة في العقيدة الإسلامية؛
- **الاقصاء المالي غير الطوعي (الإجباري) (involuntary exclusion)**: وتشمل هذه المجموعة الأفراد والمؤسسات غير الخاضعة للخدمات المصرفية من منظور المؤسسات والأسواق المالية التجارية ، لأن لديهم دخل غير كافٍ أو يمثلون مخاطر إقراض مفرطة بالنسبة للمؤسسات المالية. كما قد لا تتمكن هذه المجموعات من الوصول بسبب

التمييز ونقص المعلومات، وأوجه القصور في تنفيذ العقود، وسوء بيئة المعلومات، وأوجه القصور في ميزات المنتج التي قد تجعل المنتج غير مناسب لبعض مجموعات العملاء، وحواجز الأسعار بسبب عيوب السوق، وسوء اللوائح، أو الاستيلاء السياسي...إلخ.

والشكل الموالي يوضح ويلخص أنواع الإقصاء المالي المبينة في الشرح السابق.

الشكل رقم 3: أنواع الإقصاء المالي

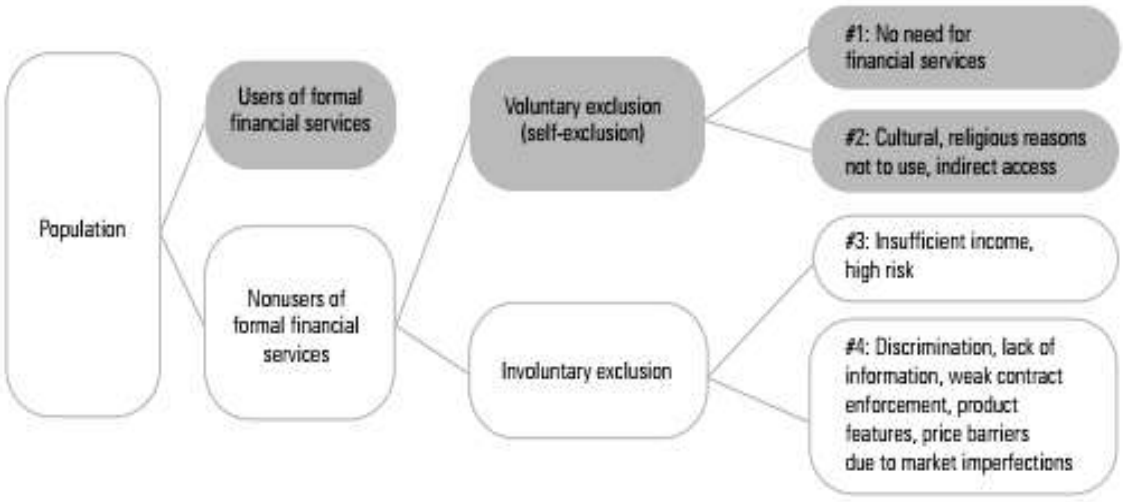

Source: WB, **Financial Inclusion: Importance, key facts, and drivers**, Global Financial Development Report 2014, p.16.

2- الأسباب الدينية: سبب من أسباب الاستبعاد المالي في الدول الإسلامية:

للتعرف على أسباب الإقصاء المالي في الدول الإسلامية، سوف نعتمد على الدراسة الاستقصائية التي قام بها **البنك الدولي سنة 2014**، والتي تركز على أسباب عدم امتلاك حساب مصرفي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج المبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم 1: أسباب عدم امتلاك حساب مصرفي في دول الأعضاء في OIC (أكبر من 15 سنة)

البيان	العوامل الدينية	بعد المسافة	التكلفة المرتفعة	نقص الوثائق	نقص الثقة	نقص الأموال	أحد أفراد العائلة يمتلك حسابا مصرفيا
النسبة (%)	7	23	29	22	13	75	11

Source: WB, **Financial Inclusion: Importance, key facts, and drivers**, Global Financial Development Report 2014, p.36.

يلاحظ من الجدول أن العوامل الدينية تعتبر عاملا من بين العوامل التي تحول دون امتلاك حسابات مصرفية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتجدر الإشارة أن هذه النسبة قد اختلفت من دولة إلى أخرى (الجدول رقم 2)، إذ كانت مرتفعة في أفغانستان (33.6%) وتونس (26.8%)، ومنخفضة في البحرين (0%) بالرغم من ارتفاع نسبة التدين في هذه الدولة. ويرجع هذا الاختلاف إلى مدى وجود وانتشار المؤسسات المالية في بلد معين، حيث كلما زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية في الدولة انخفضت نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابا مصرفيا بسبب العوامل الدينية. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 2: نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب مصرفي في عدد من الدول بسبب العوامل الدينية (أكبر من 15 سنة)

البيان	نسبة التدين*	نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب مصرفي بسبب التدين	عدد المؤسسات المالية الإسلامية
أفغانستان	97	33.6	2
الجزائر	95	7.6	2
البحرين	94	00	32
مصر	97	2.9	11
تونس	93	26.8	5
السودان	93	4.5	29
تركيا	82	7.9	5
السعودية	93	24.1	18
قطر	95	11.6	14

*نسبة التدين (Religiosity): النسبة المئوية للبالغين في بلد معين الذين أجابوا بشكل إيجابي على السؤال، "هل الدين جزء مهم من حياتك اليومية؟" في استطلاع غالوب سنة 2010.

Source: WB, **Financial Inclusion: Importance, key facts, and drivers**, Global Financial Development Report 2014, pp.174-175.

3- كيف يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي:

يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق الشمول المالي من خلال ما يلي:

3-1- تحسين الوصول المالي : يمكن أن يوفر تطوير التمويل الأصغر الإسلامي أدوات أكثر فاعلية لتحسين الشمول المالي من التمويل الأصغر التقليدي، إذ يمكن لشركات التمويل الأصغر الإسلامية تعبئة موارد إضافية مثل الزكاة والوقف، وفي جانب الإقراض تستخدم بشكل أساسي الأدوات المالية التي تقوم على أساس تقاسم الأرباح والخسائر (PLS) مثل المضاربة والمشاركة بدلا من القروض، وتجنب فرض أسعار فائدة مرتفعة بشكل قمعي على الأسر الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة . ولمساعدة التمويل الأصغر الإسلامي على تحسين الوصول، يمكن السماح للبنوك الإسلامية بفتح فروع للتمويل الأصغر أو تطوير نموذج تمويل متوافق مع أحكام الشريعة للتمويل الأصغر، ويجب توفير موارد قرض الحسن لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية لتخفيف عبء رسوم الفائدة المرتفعة على المقترضين، كما يمكن استخدام أموال الزكاة للتغطية المخاطر الافتراضية للمشاريع الصغيرة وبناء القدرات والمهارات؛[13]

3-2- تقاسم المخاطر: أن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل؛[14]

3-3- أدوات إعادة التوزيع الثروة: يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع في سبيل تقديم نهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالا. وتتمتع الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروات بكونها ذات جذور تاريخية قوية حيث طبقت على مر التاريخ في الكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة؛[15]

3-4- إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية أو ثقافية : يتم قياس الاندماج أو الشمول المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وأحجام الودائع والقروض الممنوحة لـلأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة . ومع ذلك، قد لا يتساوى توفر ا لخدمات المالية مع الشمول المالي، لأن الناس قد يستبعدون أنفسهم طواعية من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية ، على الرغم من توفر هذه الخدمات، كما لديهم الإمكانية لتحمل تكاليفها ، لهذا يعتبر التمويل الإسلامي فرصة لإدماج الشرائح التي تبتغي التعامل الإسلامي؛[16]

3-5- صناديق الأسهم الإسلامية تعزز الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر إنشاء صناديق أسهم إسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة أيض ا مصدرا مفيدا للتمويل، لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة عالية المخاطر التي تفتقر إلى الوصول إلى التمويل المصرفي التقليدي ولا يمكنها تحمل تكاليف الامتثال المرتبطة بالإدراج في أسواق رأس المال. يمكن أن يساعد تطوير سوق مالي متوافق مع أحكام الشريعة (الأسهم والصكوك)، حيث تتماشى الأدوات وعمليات التداول مع متطلبات الشريعة للمعاملات، في التخفيف من قيود التمويل على الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبر تشجيع إصدار الصكوك أكثر ملاءمة من إ صدار الأوراق المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ، لأن الصكوك تحمي المساهمين، كما يمكن أيضا استخدام الصكوك لتوريق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير تمويل إضافي لهذه الشريحة المستبعدة من الاقتصاد؛[17]

3-6- الطابع المؤسسي لآليات إعادة التوزيع الإسلامية يعزز الشمول المالي : يؤدي إضفاء الطابع المؤسسي على آليات إعادة التوزيع الإسلامية مثل الزكاة والصدقات والقرض الحسن والوقف إلى إضفاء الطابع الرسمي على العمليات وتوحيدها وتعزيز فعالية هذه الأدوات لمعالجة نقص الشمول المالي في البلدان الإسلامية.[18]

المحور الثالث: تحليل دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا

سيتم في هذا المحور إلقاء نظرة حول واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا، ودوره في إدماج طبقات المجتمع خاصة الفقيرة منها في الدائرة المالية الرسمية، من خلال النقاط الموالية:

1- واقع التمويل الإسلامي في ماليزيا:

يوضح الجدول الموالي موقع ماليزيا العالمي من حيث أصول المالية الإسلامية سنة 2018.

الجدول رقم 3 : موقع ماليزيا العالمي من حيث أصول المالية الإسلامية سنة 2018

Islamic Finance Sector	Malaysia Assets	Malaysia Global Rank by Assets	Malaysia Assets, Share of World Total
Total	$521 billion	3	20.6%
Banking	$214 billion	3	12.2%
Takaful	$9 billion	3	19.6%
Other financial institutions	$52 billion	1	37.1%
Sukuk	$219 billion	1	46.6%
Funds	$27 billion	2	25.0%

Source: WB, **Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion**, Washington, DC, October 2020, p.32.

يلاحظ من الجدول ما يلي:

-احتلت أصول التمويل الإسلامي الماليزية البالغة 521 مليار دولار، المرتبة الثالثة عالميا بعد إيران (575 مليار دولار أصول) والمملكة العربية السعودية (541 مليار دولار)؛

- يوجد في ماليزيا 38 بنكا إسلاميا (بما في ذلك النوافذ)، محتلة بذلك المرتبة الثانية في العالم بعد إيران بـ 42 بنكا إسلاميا. وتبلغ أصولها المصرفية الإسلامية 214 مليار دولار محتلة بذلك المركز الثالث في جميع أنحاء العالم بعد إيران والمملكة العربية السعودية، وبلغت تقريبا ثمن جميع الأصول المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء العالم؛

- تملك ماليزيا أيضا ثالث أكبر سوق تكافل في العالم من حيث القيمة، حيث يبلغ إجمالي الأصول 9 مليارات دولار موزعة على 20 شركة تكافل؛

- تصدرت ماليزيا كذلك جميع الدول في مجال الأصول التي تديرها مؤسسات مالية إسلامية أخرى، بقيمة 52 مليار دولار عبر 24 مؤسسة، ويتكون هذا القطاع من مؤسسات مالية إسلامية ليست من البنوك الإسلامية أو شركات التكافل، فعلى سبيل المثال، يتم تضمين شركات التمويل والرهن العقاري والتأجير والتخصيم في هذه الفئة؛

- استحوذت ماليزيا على 47٪ من قيمة الصكوك العالمية سنة 2018 (219 مليار دولار)، ولدى ماليزيا أكثر من ضعف حجم الصكوك من حيث القيمة وأكثر من 10 أضعاف عدد عقود الصكوك القائمة.؛

- تشتمل الصناديق الإسلامية في ماليزيا الصناديق المشتركة المتوافقة مع الشريعة والصناديق المتداولة في البورصة وصناديق التأمين وصناديق التقاعد، وتحتل ماليزيا المرتبة الثانية عالميمن حيث قيمة الصناديق الإسلامية القائمة (27 مليار دولار)، وهو ما يمثل ربع الأصول العالمية التي تديرها هذه الصناديق، وفي المقام الأول من حيث عدد الصناديق (425).

2- مؤشرات الشمول المالي وإطاره في ماليزيا:

يوضح الجدول الموالي مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا خلال الفترة 2011-2019، من خلال اعتماد المؤشرات المعدّة من طرف مجموعة التحالف من أجل الشمول المالي (AFI)، حيث تشمل هذه المؤشرات بعدين أساسيين هما:

- بعد الوصول إلى الخدمات المالية؛
- بعد استعمال الخدمات المالية.

الجدول رقم 4: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا خلال الفترة 2011-2019

البعد	المؤشرات	2011	2013	2015	2017	2018	2019
الوصول	إجمالي عدد نقاط الوصول لكل 10000 بالغ	1.7	3.9	4.4	4.3	3.9	3.5
	إجمالي عدد الفروع لكل 10000 بالغ	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	1.3
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 10000 بالغ	5.2	5.3	5	4.6	4.5	4.4
	إجمالي عدد الوكلاء لكل 10000 بالغ	0.2	2.4	3	3	2.5	2.2
	نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل	100	100	100	100	100	100
	النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في وحدات إدارية ذات نقطة وصول واحدة على الأقل	100	100	100	100	100	100
الاستخدام	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنظمة	87	93	94	95	95	96
	عدد حسابات الودائع لكل 10000بالغ	29.86	32.177	31.741	31.303	31.429	30.64
	النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنظمة	37	37	39	41	39	40
	عدد حسابات القروض لكل 10000 بالغ	8.792	8.497	8.424	8.338	8.335	8.321

Source:

https://www.bnm.gov.my/documents/20124/1769077/19022020_FINC+AFI+Core+Set+Indicators-End-2019.pdf

يلاحظ من الجدول رقم 4، أن مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا تبدو جيدة من خلال بعدي الوصول والاستخدام، وهذا بفضل إطار الشمول المالي الشامل الذي اعتمدته ماليزيا و البنك المركزي الماليزي خلال الفترة 2011-2020، حيث شمل هذا الإطار عشر (10) خطط رئيسية، من أجل تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

- سهولة الوصول؛
- الاحترافية العالية؛
- الاستخدام المسؤول؛
- الرضا العالي.

والشكل الموالي يوضح إطار الشمول المالي الذي اعتمدته ماليزيا.

الشكل رقم 4: إطار الشمول المالي في ماليزيا

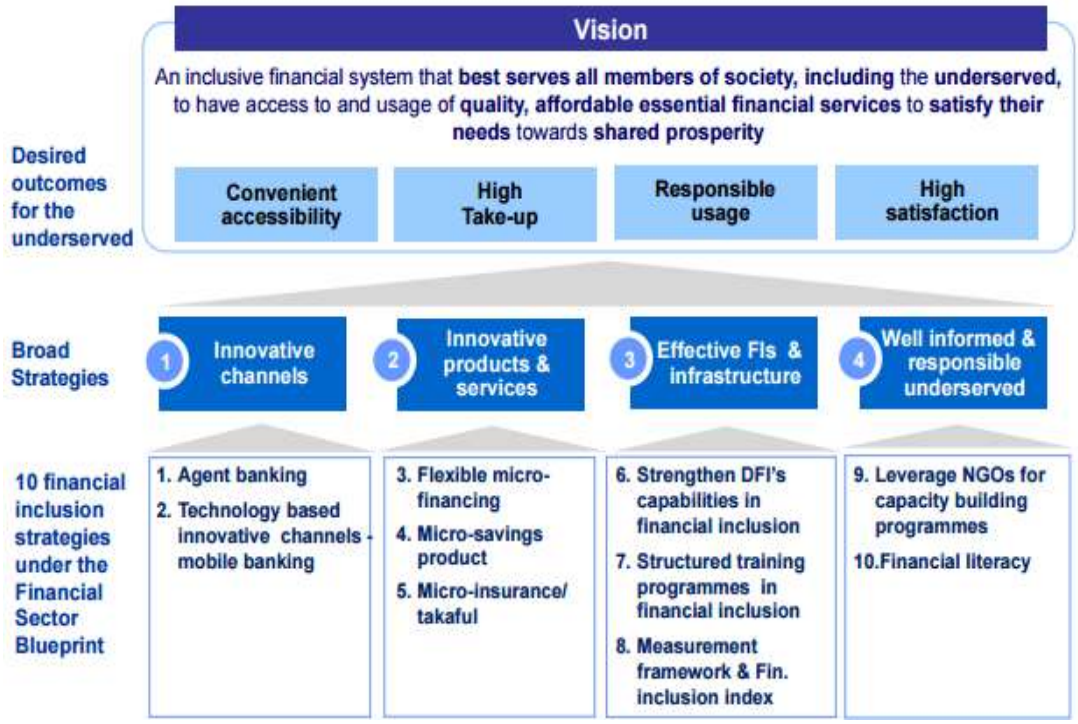

Source: Bank Negara Malaysia, **Overview of Financial Inclusion in Malaysia**, p.10. from the site: http://www.comcec.org/wp-content/uploads/2015/07/3-1-Malaysia.pdf

لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية في ماليزيا مرتفعا، حيث تمّ تسجيل **وجود نقاط وصول مالية** في جميع المقاطعات البالغ عددها 144 مقاطعة و 97٪ من المقاطعات الفرعية البالغ عددها 886 (يبلغ عدد سكانها 2000 نسمة على الأقل). هذا التوسع في عدد نقاط الوصول على الصعيد الوطني يوفر لـ 99٪ من الماليزيين وصولا مناسبإلى خدمات مالية آمنة وموثوقة وبأسعار معقولة، حيث يقوم الوكلاء بتسهيل فتح حسابات التوفير نيابة عن المؤسسات المالية في الوقت الفعلي عبر الإنترنت والتحقق من الهوية البيومترية.[19]

وفي نهاية سنة 2018، تمّ إنشاء أكثر من 6200 بنك وكيل في جميع أنحاء البلاد، وتم إجراء 167.5 مليون معاملة تصل قيمتها إلى 14 مليار رينجيت ماليزي بتيسير من البنوك الوكيلة التي تكثفت منذ عام 2011، أين تمّ التوسع

في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما أبرزت النتائج الرئيسية لمسح جانب الطلب الذي أجراه بنك نيجارا ماليزيا لعام 2018 التحسن في التعامل مع المنتجات المالية وزيادة استخدام القنوات الرقمية.[20] والشكل البياني الموالي يوضح ما سبق ذكره.

الشكل رقم 5: تطور الخدمات المالية في ماليزيا سنتي 2015-2018

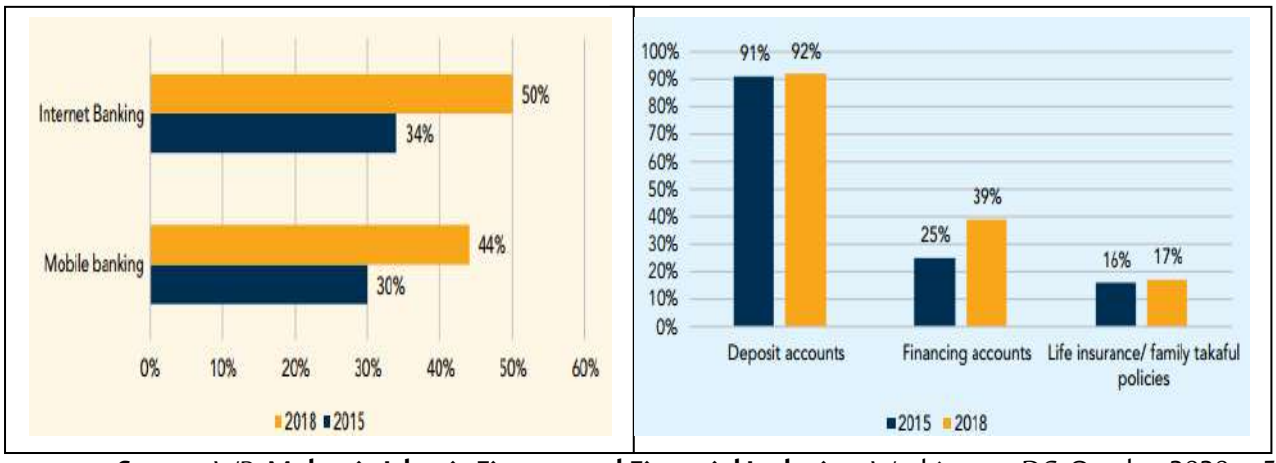

Source: WB, **Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion**, Washington, DC, October 2020, p.53.

3- تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في ماليزيا

سيتم تحليل العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في ماليزيا من خلال المؤشرات المبينة في الشكل الموالي.

الشكل رقم 6: مؤشرات العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي في ماليزيا

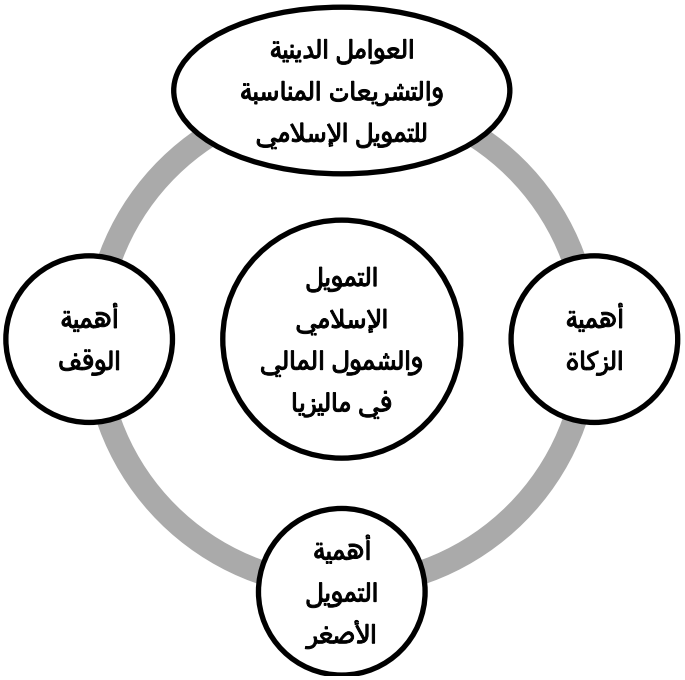

المصدر: من إعداد الباحثة.

3-1- العوامل الدينية في ماليزيا وأهمية تطوير قطاع التمويل الإسلامي (تشريعات مناسبة):

تشير **بيانات البنك العالمي** إلى أن ماليزيا قد أزالت الاعتبارات الدينية بشكل أساسي كعائق أمام الشمول المالي، ومن المحتمل أنها فعلت ذلك من خلال **زراعتها للتمويل الإسلامي** في كافة أنحاء البلاد . في هذا الصدد، يمكن لماليزيا حسب البنك الدولي أن تكون بمثابة نموذج للبلدان حول كيفية جعل التمويل في متناول الجميع من خلال تعزيز الممارسات المالية التي تتفق مع المعتقدات الدينية للسكان.[21] والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 5: نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب مصرفي في ماليزيا بسبب العوامل الدينية (أكبر من 15 سنة)

البيان	نسبة التدين	نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب مصرفي بسبب التدين	عدد المؤسسات المالية الإسلامية (سنة 2018)
ماليزيا	96	0.1	38

Source: WB, **Financial Inclusion: Importance, key facts, and drivers**, Global Financial Development Report 2014, p 174.

تبلغ نسبة التدين في ماليزيا 96%، أما نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابا مصرفيا بسبب التدين فقد كانت جد منخفضة (0.1%)، ويعود هذا الأمر إلى تواجد عدد مهم من المؤسسات المالية الإسلامية (38 مؤسسة مالية إسلامية)، إذ تحتل ماليزيا المرتبة الثانية عالميا بعد إيران.

وتقدم ماليزيا أيضا درسا مهما للبلدان الملتزمة بتطوير قطاع التمويل الإسلامي، حيث أن تحقيق **الشمول المالي الشامل سيساعد أيضا في تقدم التمويل الإسلامي**. فقد أدرك الكثيرون أن ماليزيا رائدة في مجال التمويل الإسلامي العالمي، إلا أنهم قد لم يدركوا بعد كيف ساعد الشمول المالي الشامل في جميع أنحاء البلاد على ازدهار التمويل الإسلامي، فقد استفاد التمويل الإسلامي في ماليزيا من الأطر التنظيمية الشاملة والمبادرات التي اتخذتها مؤسسات القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بزيادة الشمول المالي، حيث تغطي هذه المبادرات الخدمات المصرفية والتكافل (التأمين) وأسواق رأس المال والتمويل البديل، وقد تميزت باستمرارية السياسات والتنسيق بين الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية المختلفة على مدى فترة زمنية، بالإضافة إلى ذلك، تمّ تعزيز الإطار الحالي للتمويل الاجتماعي الإسلامي بشكل فعّال من خلال ربط الوقف والزكاة والصدقة بالمؤسسات المالية لتعزيز وصولها وجمع الأموال.[22]

3-2- التمويل الاجتماعي في ماليزيا:

يؤدي التمويل الاجتماعي الإسلامي دورا مركزيا في توفير الوصول إلى التمويل، فقد لعبت اللوائح والتشريعات في ماليزيا دورا مهما في تعزيز التمويل الاجتماعي، حيث أقرت اللجنة العليا لوائح تسمح باستخدام أموال الوقف في التنمية الاجتماعية، بينما سنّت 5 ولايات (جوهور وسيلانجور ونيجيري سمبيلان وترينجانو ومالاكا) من أصل 13 ولاية في ماليزيا تشريعات خاصة بالوقف . على سبيل المثال، بلغت أموال الوقف المتراكمة التي تم إطلاقها في عام 2017، 20 مليون رينجيت ماليزي في عام 2018، كما تم توزيع أكثر من 12 مليون رينجيت ماليزي سنة 2018 لتمويل المباني الأكاديمية والفصول الدراسية والعيادات وأجهزة غسيل الكلى ومعدات المستشفيات والاستثمار.[23]

لقد ساهمت مؤسسات إعادة التوزيع الإسلامية مثل الزكاة والصدقة والقرض الحسن والوقف في تدعيم الجهود المبذولة لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، فعلى سبيل المثال قدّر باحثون من البنك الدولي أن 20 من أصل 39 دولة في منظمة التعاون الإسلامي لديها جباية زكاة كبيرة بما يكفي للتخفيف من حدة الفقر بالنسبة لأولئك

الذين يعيشون بدخل أقل من 1.25 دولارا أمريكيا في اليوم، وتعتبر ماليزيا من بين الدول التي لديها نسبة جباية زكاة مهمة تقدر بـ1.09% من الناتج المحلي وتساهم في تغطية جزء من احتياجات الفقراء. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 6: مساهمة الزكاة في تخفيف من الفقر في عدد من دول منظمة التعاون الإسلامي

No	Country	Zakat (% of GDP)	Resource shortfall under $1.25 per annum as % of GDP	Does zakat cover?
1	Albania	1.44	0.01	Y
2	Algeria	1.77	0.14	Y
3	Azerbaijan	1.82	0.01	Y
4	Cameroon	0.32	0.26	Y
5	Djibouti	1.75	1.49	Y
6	Egypt	1.9	0.04	Y
7	Gabon	0.17	0.03	Y
8	Indonesia	0.89	0.39	Y
9	Iran	1.79	0.02	Y
10	Iraq	1.78	0.09	Y
11	Jordan	1.77	0.01	Y
12	Kazakhstan	1.02	0	Y
13	Kyrgyz Republic	1.55	0.02	Y
14	Malaysia	1.09	0.06	Y

Source: Bank Negara Malaysia, **Enhancing financial inclusion through islamic finance**, 2015, p.4.

وقد ساعد استعمال الوسائل الرقمية في تطوير وجمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، إذ يمكن دفع الزكاة **في سيلانجور** في ماليزيا عن طريق بطاقات الخصم والائتمان، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول . ويتم توزيع ها على المستحقين المؤهلين من خلال بطاقة الهوية (MyKad)، حيث يمكن لمتلقي الزكاة شراء مواد البقالة من السوبر ماركت المختار، والذي يحتوي على محطة نقاط البيع. واعتبارًا من ديسمبر 2019، تلقى 50261 (91٪) مستلمًا أموال الزكاة من زكاة سيلانجور من خلال حساباتهم المصرفية بالإضافة إلى 1308 من مستخدمي التيسير الإلكتروني. فبسبب الرقمنة، ازداد تحصيل الزكاة وتوزيعها في سيلانجور منذ عام 2014 ، كما هو موضح في الرسم البياني الموالي.

الشكل رقم 7: تطور تحصيل الزكاة وتوزيعها في سيلانجور في ماليزيا خلال الفترة 2014-2018 (مليون رنجيت).

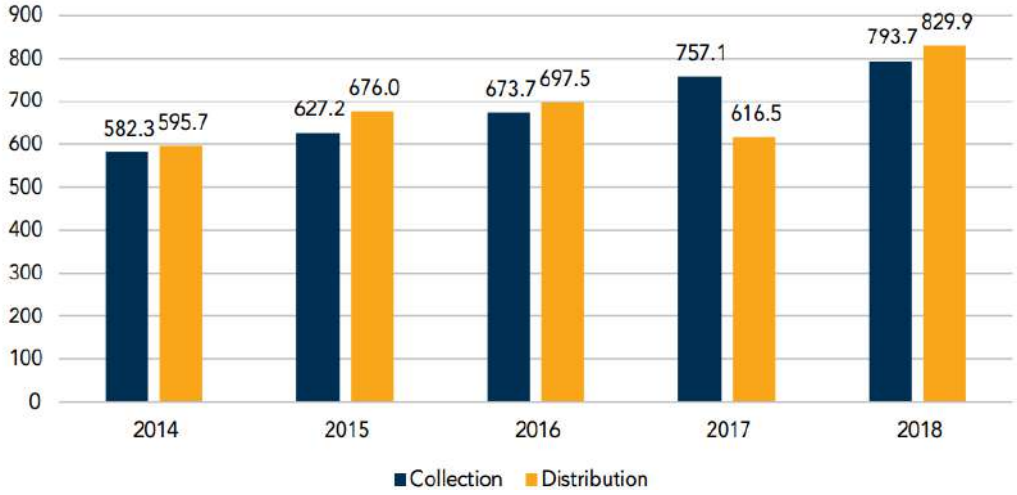

Source: WB, **Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion**, Washington, DC, October 2020, p.76.

ولتفعيل الزكاة والوقف، أنشأت الحكومة الماليزية جوهر (JAWHAR) سنة 2004 لتنسيق تنمية الزكاة والوقف في كل ولاية، كما تمّ تشكيل مؤسسة وقف مدعومة من الحكومة في جويلية 2008 تعرف باسم YWM بموجب قانون تأسيس الأمناء لعام 1952 ككيان وقفي وطني، وتشمل وظائف YWM جمع أموال الوقف، وتطوير أصول الوقف الحالية والجديدة، وتنفيذ برامج الرفاهية والاجتماعية التي تحترم نوايا مانحي الوقف، وتنفيذ برامج استثمارية للحفاظ على المدفوعات للمستفيدين من الوقف، وتعزيز أنشطة YWM.[24]

3-3- برامج التمويل الأصغر:

هناك العديد من برامج التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة في ماليزيا باستخدام عقود مشاركة المخاطر. ومن أمثلة برامج التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية المقدمة، تمكنت أمانة اختيار ماليزيا AIM من انتشال 347 ألف شخص من خط الفقر ليصبحوا رواد أعمال بحلول عام 2014، وقد تجاوزت هدفها في زيادة عدد رواد الأعما ل وتمكينهم من كسب دخل شهري ثابت ، كما تم تفويضها من قبل الحكومة في إطار برنامج التحول الاقتصادي لزيادة جهودها باستمرار لرفع مستويات المعيشة للأسر ذات الدخل المنخفض وعدد رواد الأعمال.[25]

وتوجد العديد من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في ماليزيا، والتي كان لها دورا فعالا في تعزيز الشمول المالي للطبقات والمؤسسات المستبعدة ماليا . والجدول الموالي يوضح أهم مؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ماليزيا.

الجدول رقم 7: أهم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي في ماليزيا

Federal Government	State Government	Non-Governmental Organizations	Bank
• Yayasan Pembangunan Ekonomi Islam Malaysia • Perbadanan Nasional	• Yayasan Pembangunan Usahawan (Terengganu) • Yayasan Bina Upaya (Perak) • Yayasan Dar Al-Qard Al-Hasan (Selangor)	• Amanah Ikhtiar Malaysia (AIM()	• Agrobank • Bank Simpanan Nasional • Bank Rakyat • CIMB Islamic

Source: Bank Negara Malaysia, **Enhancing financial inclusion through islamic finance**, 2015, p.5.

الخاتمة:

تمت في هذا البحث دراسة كيفية مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، مع دراسة تجربة ماليزيا، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أصبح مفهوم الشمول المالي قضية عالمية، وله أهمية بالغة، حيث يعنى بتوصيل الخدمات المالية الرسمية إلى الطبقات المستبعدة ماليا بطريقة مستدامة وبتكلفة معقولة؛

- يمكن أن يكون الإقصاء المالي اختياريا بسبب عدم الرغبة في الخدمات المالية أو لأسباب دينية، كما يمكن أن يكون إجباريا بسبب العديد من العوامل كنقص الدخل أو ارتفاع المخاطر...إلخ؛

- يعتبر العامل الديني سببا من أسباب الإقصاء المالي في العديد من الدول الإسلامية، وتزداد هذه النسبة خاصة في الدول التي ينخفض فيها معدل تواجد المؤسسات المالية الإسلامية، حسب الدراسة الاستقصائية للبنك الدولي سنة 2014؛

- يعمل التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي من خلال تلبية احتياجات العملاء الذين يريدون التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يعمل على تمويل الفقراء والطبقات المستبعدة ماليا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد آليات وصيغ تعمل على تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة؛

- تعتبر ماليزيا تجربة رائدة في مجال مساهمة التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي للطبقات المستبعدة، وذلك من خلال سنّ العديد من القوانين الملائمة لعمل صناعة التمويل الإسلامي، حيث تحتل المراتب الأولى عالميا في هذا المجال. فقد عمل وساهم انتشار المؤسسات المالية الإسلامية في المنطقة على زيادة مستويات الشمول المالي (من خلال نسبة امتلاك حسابات مصرفية)، كما تساهم مؤسسة الزكاة ونظام الوقف كذلك في زيادة مستويات الشمول المالي، خاصة من خلال اعتماد التقنيات التكنولوجية الحديثة التي زادت من فعالية هذه المؤسسات، كما توجد العديد من مؤسسات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تساهم هي الأخرى في تعزيز الشمول المالي للطبقات الفقيرة والمشاريع المصغرة.

- مقترحات البحث:

بالرغم من أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، إلا أنه مازال يعاني جملة من المشاكل ليقوم بدوره المنوط به في مجال إدماج الطبقات المهمشة ماليا، لذا يجب:

- زيادة نشر فروع التمويل الإسلامي خاصة في المناطق الريفية؛

- اعتماد التكنولوجيات الحديثة التي أثبتت فعاليتها في زيادة مستويات الشمول المالي؛
- سن التشريعات المناسبة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية، خاصة في الدول المتأخرة في هذا المجال؛
- زيادة مستويات الثقافة المالية في أوساط المستبعدين ماليا.
- **الإحالات والمراجع**

[1]Banque d'Algérie, **Brochure sur l'inclusion financiere**, p.1. dans le site:
www.bank-of-algeria.dz › pdf › inclusion7 (03/04/2020)

[2]BSI Economics, **L'inclusion financière en Afrique**, p.2. dans le site:
http://www.bsi-economics.org/images/inclusionfiafrique.pdf (03/04/2021)

[3] منيرة بباس و آخرون، **دور صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة أمانة اختيار ماليزيا-**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول التمويل الإسلامي والشمول المالي، جامعة أكادير، المغرب، 2019، ص.5.

[4]Philippe Aguera, **Inclusion financiére, croissance et reduction et reduction de la pauvreté**, WBG, Brazzaville, 23 Mars 2015, p.6.

[5]CGAP, **Une approche systémique de l'inclusion financière Guide à destination des bailleurs de fonds,** Washington, Septembre 2015, p.1

[6] World Bank, "**Financial Inclusion." Europe and Central Asia Economic**, Update (Spring), Washington, DC, 2019, p.17.

[7]Ibid, p.18.

[8]منيرة بباس وفالي نبيلة، **دورالصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك الادخار السوداني-**، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17-18 ديسمبر 2019، ص ص.54-55

[9]Priyonggo Suseno&Yeny Fitriyani, **Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries**, Jurnal Ekonomi & Keuangan Islam, Vol. 4 No. 1, January 2018, p.3.

[10]Mandira Sarma and Jesin Pais, **Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis**, September 2019, p.3. from the site: https://icrier.org/pdf/Mandira%20Sarma-Paper.pdf, (21/03/2021)

[11]WB, **Financial Inclusion: Importance, key facts, and drivers**, Global Financial Development Report 2014, p.16

[12]Ibid.

[13]Sami Ben Naceur & al, **Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion**? IMF Working Paper, February 2015, pp.22-23.

[14] رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، ص.2.

[15]رفيقة بن عيشوبة، **صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، داروائل للطباعة، الجزائر، 2018، ص.55.

[16]المرجع نفسه

[17]Sami Ben Naceur & al, op. cit, pp.22-23.

[18]ibid.

[19]WB, **Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion**, Washington, DC, October 2020, p.52.

[20]Ibid, p.53.

[21]Ibid, p.15.

[22]Ibid, p.61.

[23]Ibid, p.16+p.59.

[24]ibid, p.60.

[25] ibid.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

1- رامي يوسف عبيد، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020.

[2-]رفيقة بن عيشوبة، **صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، داروائل للطباعة، الجزائر، 2018.

3- منيرة بباس و آخرون، **دور صناعة التمويل الأصغر الإسلامي في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة أمانة اختيار ماليزيا-**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول التمويل الإ سلامي والشمول المالي، جامعة أكادير، المغرب، 2019.

4- منيرة بباس وفالي نبيلة، **دورالصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك الادخار السوداني-**، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 17-18 ديسمبر 2019.

- **باللغة الأجنبية:**

5-Banque d'Algérie, **Brochure sur l'inclusion financiere**. dans le site:

www.bank-of-algeria.dz › pdf › inclusion7 (03/04/2020)

6- Bank Negara Malaysia, **Enhancing financial inclusion through islamic finance**, 2015.

7- Bank Negara Malaysia, **Overview of Financial Inclusion in Malaysia**. from the site: http://www.comcec.org/wp-content/uploads/2015/07/3-1-Malaysia.pdf

8-BSI Economics, **L'inclusion financière en Afrique**. dans le site: http://www.bsi-economics.org/images/inclusionfiafrique.pdf (03/04/2021)

9- CGAP, **Une approche systémique de l'inclusion financière Guide à destination des bailleurs de fonds**, Washington, Septembre 2015.

10- Mandira Sarma and Jesin Pais, Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis, September 2019. from the site: https://icrier.org/pdf/Mandira%20Sarma-Paper.pdf, (21/03/2021)

11- Philippe Aguera, **Inclusion financiére, croissance et reduction et reduction de la pauvreté**, WBG, Brazzaville, 23 Mars 2015.

12- Priyonggo Suseno&Yeny Fitriyani, **Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries**, Jurnal Ekonomi & Keuangan Islam, Vol. 4 No. 1, Januari 2018..

13- WB, **Financial Inclusion: Importance, key facts, and drivers**, Global Financial Development Report 2014.

14- World Bank, "**Financial Inclusion." Europe and Central Asia Economic**, Update (Spring), Washington, DC, 2019

15- WB, **Malaysia Islamic Finance and Financial Inclusion**, Washington, DC, October 2020.

الهندسة المالية الاسلامية ودورها في ادارة المخاطر بالمؤسسات المالية
دراسة حالة مصرف السلام الجزائر

د. بوكليخة لطيفة، ط.د دريهم سارة
جامعة تلمسان

الهندسة المالية الاسلامية ودورها في ادارة المخاطر بالمؤسسات المالية
دراسة حالة مصرف السلام الجزائر

Islamic financial engineering and its role in risk management in financial institutions
Case study of The Bank of Peace Algeria

د. بوكليخة لطيفة، جامعة تلمسان
ط.د دريهم سارة، جامعة تلمسان

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تحديد دور الهندسة الاسلامية في ادارة مخاطر الائتمان بالنظر إلى تزايد اهمية الصيرفة الإسلامية وتحقيق أهدافها ، حيث كان الهدف من الهندسة المالية الاسلامية هو ابتكار وتصميم أو تطوير أدوات ومنتجات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية ، بالإضافة إلى بعض الأساليب التي تم تصميمها للتحوط من المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية ، وخاصة مخاطر الائتمان ، لأن مخاطر الائتمان هي الأكبر مقارنة بالبنوك التقليدية وذلك ارجع لطبيعة التمويل التي تتميز به بالإضافة إلى محدودية وسائل التعامل مع هذه المخاطر التي تكون ضمن الالتزام بالضوابط الشرعية.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة التي أجريت على بنك من البنوك الاسلامية وهو: بنك السلام الإسلامي والتي تم فيه التطرق إلى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها هذا البنك من خلال التقارير المالية السنوية التي تم اعتمادها ومن خلال تحليل هذه التقارير تم إبراز دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية وذلك عن طريق الأساليب المتمثلة في التنويع في الموجودات التمويلية والاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية، المخاطر الائتمانية، الضمانات، التنويع.

Abstract:

This study aimed to identify the role of islamic financial engineering in managing credit risk, where its aim was to desing and develop financial instruments and products compatible with islamic law, In addition to some methods that have been designed to hedge the risks facing Islamic banks, especially credit risks, because credit risk is the largest compared to conventional banks and also to the limited means of dealing with these risk that are within the compliance with sharia controls.

This study was conducted on one of the banks Islamic, which is El Salam Islamic bank, in which the credit risks that the banks is exposed to is addressed through the annual reports that have been approved, and through the analysis of these reports, the role of Islamic financial engineering in managing credit risk has been highlighted through methods represesented in diversification in financing and investment assets and diversification in geographical regions and economic sectors to avoid concentration, as well as relving on the method of guarantees, which include mortgage real estate, asset custody.

Key words : islamic financial engineering, credit risk, collateral, diversification.

مقدمة:

مع تأثير العولمة والثورة التكنولوجية شهد العالم تغيرات اقتصادية ومالية أدت إلى توسع الأنشطة المالية والمصرفية واتساع المخاطر وازدياد التكاليف، وتحرص هذه المؤسسات على إيجاد منتجات مالية مبتكرة لتقليل المخاطر والتكاليف، والحصول على المكافآت التي تمكن هذه المؤسسات من البقاء والبقاء ومواجهة المنافسة . لذلك، ظهرت أدوات مالية متنوعة جديدة توفر للمتداولين الماليين والماليين مجالات استثمارية جدي دة وأساليب مبتكرة للتحوط من المخاطر. أي الاعتماد على أساس النظام الرأسمالي بمعنى فوائد الربا والمخاطر غير المقيدة، مما يجعلها أداة لإدارة المخاطر بدلاً من أداة لمخاطر محددة. وهذا أدى إلى حدوث سلسلة الأزمات المالية، بما في ذلك عام 2008 أدت الأزمة المالية إل ى زعزعة استقرار وتوازن الاقتصاد الكلي وأثرت على الاقتصاد بأكمله .

في ظل هذه الظروف، ازداد اهتمام الناس بمبادئ النظام المالي الإسلامي بسبب الاستقرار الذي تمتعوا به مقارنة بالبنوك التقليدية والمؤسسات المالية خلال الأزمة وانتشار الصيغ المالية الإسلامية في الخ ارج زاد الاهتمام بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، ومع ذلك مع تطور الأنشطة الاقتصادية المختلفة على الرغم من نجاح المؤسسات المالية الإسلامية إلا أنها وجدت نفسها من حيث حجم السوق وانتشارها تواجه العديد من التحديات أهمها تطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية ، فهذه المنتجات قادرة على منافسة المنتجات التقليدية وتلبية احتياجات كافة قطاعات السوق ، لذلك جاء الفهم الصحيح للهندسة المالية حتى نتمكن من فهم آلية سوق رأس المال ، ومن ثم تحديد إمكانية استخ دام التكنولوجيا الهندسية لتوفير المنتجات الإسلامية مع الاحتفاظ بالسيطرة على التعاليم الإسلامية.

إضافة إلى ما سبق فالبنوك الإسلامية تواجه العديد من المخاطر عند ممارستها أنشطتها وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها وتسعى البنوك الإسلامية من خلال الهندسة المالية الاسلامية الى ابتكار وتطوير وتصميم أدوات مالية إسلامية وأساليب تمكنها من إدارة مخاطرها الائتمانية التي تتعرض لها والتحوط والتخفيف منها ومن هنا جاءت الحاجة إلى فهم الهندسة المالية الإسلامية وأدواتها وأساليبها ودورها في إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية؟

ويندرج من التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الهندسة المالية؛ خصائصها؛ مزايا وعيوبها؟

- ما هو واقع الهندسة المالية المستخدمة؟

-ما هي أساليب الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية؟

فرضيات البحث:

- الهندسة المالية هي ابتكار للحلول ومنتجات وأدوات مالية، بهدف التحوط من المخاطر وتقليل التكاليف

-المشتقات المالية هي من أشهر ما ابتكرته الهندسة المالية لإدارة المخاطر غير أن الإسراف في التعامل به أصبح هو الخطر بعينه مما زاد من حدة الأزمات المالية الدورية للنظام المالي الرأسمالي.

الصناعة المالية الإسلامية هي كل عمليات التطوير والابتكار لأدوات مالية أو آليات تمويلية أو حلول جديدة لإدارة التمويل، السيولة والديون مع مراعاة ضوابط الشريعة الإسلامية.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على واقع الهندسة المالية الإسلامية.
- تسليط الضوء على المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.
- التعرف على الخطوات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك الإسلامية.
- إبراز دور الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية.

اهمية الدراسة:

-التعرف على مختلف أدوات و أساليب الهندسة المالية الإسلامية.

- التعرف على مخاطر الائتمان بالبنوك الإسلامية.

-الوقوف على أساليب الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر الائتمانية.

الدراسات السابقة:

موضوع الهندسة المالية هو موضوع مهم ، ومع ذلك فإن الكتب التي تتناول هذا الموضوع وخاصة الكتب العربية لا تزال غير كافية لفهم جميع جوانب الموضوع، مما يزيد بدوره من صعوبة فهم الأمور المتعلقة بالصناعة المالية في المؤسسات الإسلامية، وخاصة في عام 2008 بعد الأزمة والتي أثبتت عدم كفاءة النظام الرأسمالي وأثبتت أنه فشل في تطوير أدوات مالية يمكنها تجنب الأزمة أو حتى مواجهتها، وفي نطاق مراجعنا المتاحة يمكن تلخيص أهم الدراسات السابقة على النحو التالي:

محمد عبد الحميد عبد الحي: استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى إمكانية تطبيق بعض تقنيات الهندسة المالية لإدارة مخاطر الهندسة المالية المستخدمة في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية، وتوضيح التعديلات التي يجب إجراؤها على هذه الأساليب

لجعلها أكثر ملاءمة للاستخدام في البنوك الإسلامية ، وعلى هذا الأساس تناولت هذه الاطروحة إمكانية استخدام تقنيات هندسية مالية معينة وتطبيقها على البنوك التقليدية في إدارة مخاطر البنوك لإسلامية، وقد أسفر البحث عن سلسلة من النتائج أهمها:

- إن التقنيات المستخدمة في المصارف التقليدية تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية عليها لتتناسب مع طبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي؛
- تم إقتراح وهندسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القصوى التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية في ظل أوضاع كارثية معقولة الحدوث، وبالتالي تبين أنه بإمكان هندسة وبناء نماذج كمية بالاستناد إلى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في كونها ركزت على تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في البنوك التقليدية والتي تم إجراء التعديل عليها من أجل إدارة وقياس المخاطر في البنوك الإسلامية، بينما ركزت دراستنا على دور الهندس ة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية .وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على تقنيات الهندسة المالية المستخدمة لإدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية وكذلك التعرف على مجموع الإجراءات والتعديلات الجوهرية والشكلية المطبقة على هذه التقنيات.

- 2 .مختار بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي دراسة حالة بنك البركة الجزائري و عينة من المصارف الإسلامية 2013 -2016 ،أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و محاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018.

بينت هذا الدراسة ما هي المخاطر المالية، وقدمت مختلف المخاطر الناشئة عن مختلف الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية، وكذلك أسس ومبادئ تأسيس الهندسة المالية الإسلامية، وأخيراً يقدم مختلف الخدمات المالية التي تقدمها البنك البركة أنواع خيارات التمويل وطريقة إدارة المخاطر لديه للنت النتائج كما يلي:

- تساهم الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على البيوع ببنك البركة لكنها غير فعالة في صيغ التمويل القائمة على الملكية، وأكدت هذه الدراسة في الأخير على ضرورة الاهتمام بمخرجات الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بشكل أحسن.

3- سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، بحث منشور من طرف المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2007.

هدف هذا البحث تطوير أدوات إسلامية لإدارة المخاطر بناءً على مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ في الفصل السادس، استكشف الباحثون مبادئ الهندسة المالية وطرق تطوير الأدوات من منظور إسلامي، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالعقود، أهم نتيجة لهذا البحث هي : الشريعة الإسلامية. الفرق بين هذا البحث وأبحاثنا هو أنه يركز بشكل أساسي على طرق تطوير أدوات إدارة المخاطر، بينما يركز بحثنا على الأساليب المبتكرة التي طورتها المؤسسة الإسلامية للهندسة المالية لإدارة مخاطر الائتمان

1 - مفاهيم حول الهندسة المالية وخصائصها:

1 1 - تعريف الهندسة المالية:

ان مفاهيم الهندسة المالية قديمة قدم المعاملات المالية، لكنها حديثة من حيث المصطلحات ومعظم مفاهيمها مستمدة من وجهات نظر الباحثين في المجال ومصممي المنتجات في المؤسسات والأسواق المالية، وهذه التعريفات على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- فمن وجهة نظر الإدارة المالية بالمؤسسات بأنها " التصميم والتنفيذ الأدوات مالية وآليات مالية مبتكرة، والصياغة لحلول ابداعية لمشاكل التمويل[1].

- ما من وجهة نظر الأسواق المالية فإن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج العلمية، وتستخدم الهندسة المالية كثرا في السوق المالية خاصة في تجارة العملات، تسعري الأسهم .... ويسمح لأفضل المهندسين الماليين في الأسواق المالية باستعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية، وبالتالي فهم الأفضل من طرف المتعاملين يفي السوق، ويعتبر هذا مهم جدا بالنسبة للمتعاملين الان دقة المعلوما ت وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات[2].

-ومن وجهة نظر منشآت الأعمال فهي تعين تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول مبتكرة لمشكلات مالية.

- وتم تعريفها من طرف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين على أنها تتضمن التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ٍواستغال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة بل المهنة التي تستعمل الادوات[3].

من التعريف السابق يمكن اشتقاق التعريف الشامل للهندسة المالية الإسلامية كسلسلة من الأنشطة بما في ذلك تصميم وتطوير وتنفيذ أدوات وآليات مالية مبتكرة لتحقيق حلول لمشاكل التمويل المعقدة والاستفادة من الفرص المالية وفقًا لـ اللوائح الإسلامية. قانوني. بمعنى آخر، تشتمل الهندسة المالية الإسلامية على العناصر التالية:

تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقات الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، وتصميم عقود تحوط مبتكرة؛

-تطوير الأدوات المالية؛

---

[1]- سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر، 2000، ص 05.

[2]- عبد الكريم أحمد قند وز، الهندسة المالية الإسلامية ودورها td إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات الشرعية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، -11- com.kantakji.www 2014. ، 22

[3] -Jack Marshall, What is Financial Engineering?,2005 www.fenews. Com/what-is-fe/what-is-fe.htm.22-11-2019

-تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة ، أي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية؛ والهندسة المالية بذلك تعتبر منهجاً لنظم التمويل الم عاصرة يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة؛

-أن تكون الابتكارات السابقة موافقة للشريعة الإسلامية والابتعاد اكرب قدر ممكن من الاختلافات الفقهية.

فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصداقية الشرعية هي كونها إسلامية، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية.

2-1-خصائص الهندسة المالية الإسلامية: تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:[4]

- **لابتكار الحقيقي بدل التقليد:**

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوت الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

- **الشرع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية:**

تختص الهندسة المالية الإسلامية بالتشريع الإسلامي فمن خلاله تستمد مختلف المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية، بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية والابتعاد أكبر قدر ممكن عن الخلافات الفقهية المتواجدة كما أن أساس الهندسة المالية الإسلامية هو مبدأ المشاركة في المخاطر، أي تقاسم الأعباء بين مختلف الأطراف وليس مبدأ درء المخاطر وتحويلها لأطراف أخرى و هو ما يعتبر أساس الهندسة المالية.

- **التمويل بدل الاستثمار:**

تعمل الهندسة المالية الإسلامية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنه أقل مخاطرة، بمعنى أن هدفها الرئيس هو إدارة السيولة على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط والمضاربة والاستثمار.

[4]- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، أسماء للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003

2 - دور الهندسة المالية في تطوير الصناعية المالية الاسلامية:

سنتطرق اولا لواقع وحجم اصدار الصكوك سواء كانت الاصدارات لقطاعات حكومية او خاصة وذلك بهدف التعرف على دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية من خلال تطور حجم واصدار الصكوك ثم سنبين دور الهندسة المالية في تفعيل وظيفة سوق المال الاسلامية.

2 1 - حجم الصكوك الاسلامية:

طرحت الهندسة المالية منتجات اسلامية، نالت حصة كبيرة من رؤوس الاموال وذلك بعد اكتشاف عدم مقدرة المنتجات التقليدية على الصمود امام ازمة 2008، حيث كانت بعض المنتجات التقليدية مثل المشتقات من مسببات الازمة وقد كانت الصكوك الاسلامية أحسن الادوات بديلا اذ اثبت الدراسات نموها بشكل كبير ومتسارع، خاصة بعدما تبنت دول غربية غير اسلامية هذه الادوات.

جدول (1): القيمة الاجمالية لإصدارات الصكوك الاسلامية عالميا

	قيمة الصادرات (بالمليون دولار امريكي)
2008	14 165. 97
2010	22 654 .71
2011	39 365 .41
2012	22 354 .66
2013	32 745 .68
2014	52 651 .95
2015	91 637 .48
2016	111 687 .55

المصدر: ليمان ناصر و ربيعة بن زيد «الصكوك الإسلامية الواقع والتحديات مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الأول 2013،ص55

يظهر من خلال الجدول ان القيمة الاجمالية توزعت على السنوات الفترة 2011، 2016 بوتيرة واحجام اصدارات مختلفة ومتفاوتة، تميزت بزيادة قيمة الصادرات الصكوك الاسلامية كما سجل عام 2011 الرقم القياسي في حجم اصدارات الصكوك سنويا في تاريخ صناعة الصكوك الاسلامية آنذاك حيث وصل الحجم السوقي للصكوك المصدرة في تلك السنة الى ما يزيد عن 39 مليار دولار.

اما في عام 2012 تراجع اصدار الصكوك الاسلامية بمقدار حوالي 30% في عام 2012، في عام 2013 تعافت اصدارت الصكوك الإسلامية وأصبحت حوالي 32مليار دولار امريكي، وسجل عام 2014 انطلاقة غير مسبوقة في سوق الإصدارات ب قيمة52 مليار دولار امريكي، استمر نمو وانعاش سوق إصدارات الصكوك في عام 2015 بقيمة91 مليار دولار ، وواصلت هذه الصناعة نموها في عام 2016 وحققت رقم قياسي جديد قدر ب111 مليار دولار.

2 2 - دور الهندسة المالية في تفعيل وظيفة سوق المال الإسلامية:

ان توسيع نطاق أي بورصة ونشاطها وكفاءتها يتطلب ضخ المزيد من الأوراق المالية والوصول إلى عدد كبير من المتداولين، لأن ذلك يلعب دوراً هاماً في جميع البلدان حيث تعتبر المدخرات المورد الرئيسي اللازم للتنمية . دور المؤسسات المالية يتضح هنا من خلال الجمع بين أنشطتهم وأنشطة البورصات في جمع الموارد، حيث يعتمدون على الهندسة المالية لإنشاء منتجات مالية تلبي احتياجات الوكلاء وت لعب دورًا مهمًا في تنشيط البورصة، على النحو التالي:

- ادارة مخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية [5]: من خلال الأدوات الإسلامية، يمكن تصميم أساليب جديدة لإدارة المخاطر، ويمكن إدارة كل نوع من المخاطر من خلال إجراءات التحوط.

- زيادة عدد الاستثمارات. السندات الإسلامية توفر لنا فرص الاستثمار تنويع المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية، وعمل التجار في صنع السوق، وتنويع الخدمات المالية المقدمة للمتداولين، سيزيد من عدد المتداولين ، مما سيزيد الملكية عدد موزعي الكيانات التي تقدم هذه الخدمات[6].

- زيادة سيولة سوق الأوراق المالية: يعد التصكيك وسيلة لتحسين السيولة من خلال قدرته على تحويل الأصول غير القابلة للتسييل او قليلة السيولة الى أوراق مالية قابلة للتسييل، الامر الذي يتجم عنه تحسين السيولة في المحفظة الاستمارية[7].

- سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية : نظرا لمرو نة الصكوك وسيولتها الجيدة فهذا يجعلها اكثر جاذبية في تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية.

- دعم كفاءة السوق االوراق المالية : تعرف الكفاءة بأنها السوق التي لا يوجد فيها فاصل زمني بين وصول المعلومات الى السوق وتحليلها وبين الوصول الى نتائج محددة بشان سعر الورقة المالية، ومن اجل الوصول الى تخفيض الكفء للموارد المالية

2-3- دور الهندسة المالية في ادارة المخاطر:

يبرز التوجه العالمي نحو الصكوك الاسلامية مدى اهمية الدور الملقى على عاتق الهندسة المالية الاسلامية للتعامل مع إشكالية مخ اطر تلك الصكوك سواء من خلا ل تجنبها أو توزيعها أو قبولها باعتبار أن المحافظة على المال وتنميته مقصد أساسي من مقاصد الاستثمار في الشريعة الإسلامية.

[5]- هاشم فوزي دباس العبادي " الهندسة لمالية وادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية"، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2008م، ص 111.

[6]- نورين بومدين، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، مجلة دورية نصف سنوية، العدد 10، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، ص134

[7]اكرم لال الدين وسعيد بو هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ص 18

يمكننا عموما تقسيم استخدامات الهندسة المالية الاسلامية في ادارة المخاطر إلى قسمين، الاول منها يستخدم عقود تقليدية إسلامية (عقود مسماة في الفقه الاسلامي) والثاني يستخدم العقود المستحدثة (مثلا المشتقات الإسلامية والتوريق) وهي التي ما يزال الجدل قائما حول مدى مشروعيتها.

1-3-2 المشتقات المالية الاسلامية ودورها في ادارة المخاطر:

يمكن استخدام عقود المشتقات المالية لإدارة المخاطر (بشرط أن يكون السوق المالي لتداول هذه العقود سوقًا ماليًا إسلاميًا)، ويمكن أيضًا استخدامها للتحوط باستخدام المشتقات الإسلامية (عقود السلام، خيارات الشريعة). ولأن المؤسسات الإسلامية قادرة على جمع الأموال للأنشطة الزراعية والتجارية على مستوى المشروعات الفردية والكبيرة، فمن الضروري للغاية للمؤسسة أن تحقق وظيفة التحوط، ومصلحة المؤسسة هي الحصول على موارد مستقبلية بأسعار أقل الوصول إلى السلعة، بيع السلعة بالسعر الحالي أو السعر المؤجل[8]، والتوصل إلى اتفاق مع البائع بشأن فترة الخيار المعروفة (أي طول الخيار المشروط) لشراء السلعة. وهذا ما يسمى خيار شرط

1 - **التحوط ضد مخاطر سعر الصرف:**

كما يمكن التحوط ضد . مخ اطر سعر الصرف من خ لال العمل على توحيد عملة التوظيف مع عملة إصدار الصكوك قدر الامكان، واختيار العمليات المستقرة للتعامل وكذلك إجراء قروض متبادلة بعملا ت .مختلفة بدون أخذ فائدة أو إعطائها

2 - **بيع دين السلم(أو التوريق الإسلامي)،ودوره في إدارة المخاطر:**

من الممكن تسييل الديون السلعية بصورة يوافق عليها جميع الأئمة(فالهندسة المالية الإسلامية كما رأينا من قبل تهدف الى الابتعاد قدر الإمكان عن الخلاف الفقهي دون فارق كبير بالنسبة للمنتج، فيمكن للدائن (حامل سند دين السلم) أن يبيع سلما مواز يا للأول، بنفس المواصفات والشروط ويمكن أن يضاف الى ذلك اعتبار الدين ً رهنا للسلم الموازي فإذا صح اعتبار السلم الأول رهن للسلم الثاني صار الدينان متقاربين في درجة المخاطرة ومتماثلين في الخصائص الأخرى فالعقود المتوازية: كأن يشتري المصرف مراحبه و يبيع المرابحة و ينطبق ذلك السلم الموازي و الاستصناع

3 - **إدارة مخاطر عدم السداد أو المماطلة في الدفع في عقود المرابحة للآمر بالشراء**

يقترح بهذا الخصوص أ.د أحمد بن علي السالوس الحل التالي[9]:

- عند عجز المدين عن الدفع، وعلم المصرف بهذا يمكنه ان يدخل مع هذا المدين في شركة بقيمة الدين
- اللجوء الى اعادة الاتفاق على نسبة الربح، بحيث تزيد هذه النسبة لصالح المصرف تبعا للزمن الذي يتأجل اليه الدفع.

[8] -FRANCOIS GUERANGER «finance islamique: une illustration de la finance éthique» Dunod, paris, 2009, p 163

[9] - أسامة يوسف الجزار"العقود الأجلة في الاقتصاد الإسلامي البديل" رسالة ماجستار ،كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه،غزة، فلسطُطين ،1430هـ-2009 :ص46

تمكنت الهندسة المالية التقليدية من إيجاد مناهج وأدوات ووسائل مختلفة للحد من المخاطر المحيطة بها ذلك لان مخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي غير ان المخاطر التي تواجه الصناعة المالية الاسلامية أكثر من اية مخاطر تواجهها النشاطات الاقتصادية الاخرى فمن جهة يتطلب ان تكون ادوات ادارة المخاطر متوافقة مع موجهات الشرع الاسلامي الحنيف، ومحققة للكفاءة الاقتصادية من جهة اخرى وهذا يعني انه يتوجب على المناهج الاسلامية لإدارة المخاطر ان تحقق على الاقل نفس المزايا الاقتصادية التي تحققها الادوات التقليدية.

3 - دراسة حالة بنك السلام الاسلامي:

مصرف السلام- الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام- الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

3 1 - إدارة المخاطر الائتمانية في بنك السلام الإسلامي:

يعتمد بنك السلام الإسلامي لإدارة مخاطره الائتمانية على هيكل خاص يمكنه ويسهل عليه التحكم فيها

يتكون هيكل إدارة ة المخاطر ببنك السلام الإسلامي فيهايلي:

-**مجلس إدارة المخاطر** : هذا المجلس هو المسؤول الرئيسي عن وضع منهج عام لإدارة كافة المخاطر و عن اعتماد استراتيجيات لإدارة المخاطر

-**لجنة إدارة المخاطر:** هذه اللجنة مسؤولة عن وضع استراتيجيات وآليات و سياسات وحدود لإدارة المخاطر و كذلك تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تطبيق تلك الاستراتيجيات و السياسات كما ها مسؤولة أن عن إدارة المخاطر الأساسية و كذلك إدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر و يترأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي .اتباع الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر

- **قسم إدارة المخاطر** : يتولى هذا القسم مسؤولية تطبيق وبذلك لضمان بقاءها ضمن حدود مقبولة وفقا لما هو مصرح به من قبل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة وادارة وادارتها من مجلس الإدارة ويكون القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الائتمانية المحفظة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومراقبة كافة المخاطر بشكل عام .ويسعى هذا الهيكل لإدارة كافة المخاطر الذي يتعرض لها البنك ومن بين هذه المخاطر المخاطر الائتمانية حيث يقوم بإدارتها بالاعتماد على تنويع الأنشطة التمويلية والاستثمارية لتجنب التركيزات

3-3-1- أدوات الهندسة المالية الإسلامية المستخدمة من طرف بنك السلام الإسلامي

يعتمد بنك دبي على الهندسة المالية الإسلامية كأي بنك إسلامي يلتزم بالضوابط الشرعية على الأدوات التي تم تصميمها وتطويرها من طرفها و ذلك من أجل تمويل المشاريع والاستثمار و سنحاول من خلال هذا التطرق إلى كل أداة مستعملة من طرفه على حدا.

أولا: أدوات الهندسة المالية الإسلامية في بنك السلام الإسلامي يقوم بنك السلام الإسلامي بتمويل المشاريع و الاستثمار باستعمال مجموعة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية و تتمثل في الأدوات التمويلية و الأدوات الاستثمارية و التي تعرف من طرفه بالموجودات التمويلية و الاستثمارية بالإضافة اعتماده على الصكوك الإسلامية و سنحاول من خلال هذا العنصر الإلمام بهذه الأدوات

- **الأدوات التمويلية للهندسة المالية الإسلامية**: تتمثل الأدوات التمويلية المستخدمة في بنك السلام الإسلامي فيما يلي:

أ. المرابحة: هي عقد يبيع بموجبه البنك البائع(أصلا ما لاحد عملائه المشتري على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل و قبضه و تملكه بناءا على وعد المشتري بشر اء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط و أحكام مرابحة معينة يتألف سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل و هامش ربح متفق عليه بشكل مسبق يتم احتساب قيمة ربح المرابحة داخليا على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءا على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد يتم سداد ثمن بيع المرابحة من قبل المشتري للبلئع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المرابحة.

ب. تمويل السلم: هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة من سلعة معينة و يسدد ثمن السلم بالكامل مقدما في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع طبقا لجدول التسليم المتفق عليه تجني المجموعة أرباحا من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من عميل السلم و بيعها لاحقا إلى طرف آخر مقابل ربح يتم إحتساب ربح السلم داخليا على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءا على قيمة سلعة السلم قيد السداد

ج. االستصناع: هو عقد بيع بين طرفي العقد بحيث يتعهد البنك الصانع بم وجبه بإنشاء عقار أو أصل محدد (المصنوع) لاحد عملائه (المستصنع) وفقا لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد مسبقا.

ثانيا: الأدوات الاستثمارية للهندسة المالية الإسلامية في بنك السلام الإسلامي

تتمثل الأدوات الاستثمارية لبنك السلام الإسلامي فيمايلي :

أ. **المشاركة:** هي اتفاقية بين البنك و أحد عملائه بحيث يساهم كل الطرفين في رأس مال المشاركة و يجوز أن تكون المساهمة نقدا أو عينا وفقا للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبر ام العقد يتم تقسيم الربح الناتج عن المشاركة كما هو منصوص عليه في العقد كما يتم تقسيم الخسارة إن وجدت بناءا على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال

ب. **المضاربة:** هي بين طرفين يكون أحدهما الممول (رب المال) وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة) رأس مال المضاربة (إلى الطرف الآخر) المضارب (وهو الذي يقوم باستثمار رأس مال المضاربة في إحدى المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءا على خبرته مقابل حصة محددة متفق عليها مسبقا من الربح الناتج إن وجد ويتحمل المضارب الخسارة في حالة تخلفه عن السداد أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، ويتحمل رب المال تلك الخسارة عندما يمتلك دليلا مقنعا أن تلك الخسارة وقعت بفعل قوى قاهرة.

3-2-دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك السلام الإسلامي:

يتعرض بنك السلام الإسلامي لمخاطر كثيرة وخاصة المخاطر الائتمانية وبطبع الحال هذا راجع لكبر حجم المعاملات والخدمات التي يقدمها والأرباح التي يحصل عليها، فكلما زاد العائد زادت المخاطر ولمواجهة هذه المخاطر وادارتها يعتمد هذا البنك على أساليب وسنحاول من خلال هذا التطرق لها:

1 - **دور أسلوب التنويع في إدارة المخاطر الائتمانية** تنشأ التركزات عندما يزاول عدد من المتعاملين أنشطة متشابهة أو أنشطة في نفس المناطق الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تتأثر بشكل مماثل للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها، ومن أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر الائتمانية في منطقة معينة أو قطاع معين يقوم البنك بتنويع وتوزيع نشاطاته و خدماته حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، و سنحاول من خلال هذا التطرق كيف تتوزع المخاطر الائتمانية على القطاعات و الصناعات الاقتصادية للبنك.

أولا: أقصى التعرض للمخاطر في الموجودات التمويلية والاستثمارية المستعملة من طرف بنك السلام الإسلامي سنحاول من خلال هذا الجدول التطرق إلى أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في الموجودات التمويلية والاستثمارية لبنك دبي الإسلامي ومقارنتها بإجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية المقدمة والمستخدمة من طرفه.

الجدول 2 اقصى التعرض لمخاطر الائتمان خلال الفترة 2017-2020

	2017	2018	2019	2020
اقصى التعرض للمخاطر التمويلية	1205262730	1390666800	1504659570	1569941112
اجمالي الموجودات التمويلية	131454400	1489547184	1547863425	1650592650

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة 2017-2020

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل أقصى التعرض لمخاطر الائتمان في الموجودات التمويلية و الاستثمارية لبنك السلام الإسلامي أن البنك يتعرض للمخاطر الائتمانية بقيم متزايدة حيث بلغت 0 120526273سنة 2016 لتصل إلى 1569941112 ألف دينار سنة 2020 و هذا راجع لطبيعة العمل الذي يقوم به البنك حيث أنه يتو سع في تقديم

الخدمات التمويلية و الاستثمارية للعملاء كما حيث أن لديه تنويع في الأنشطة و بالتالي فإن المخاطر الائتمانية تقيد لكن هذه الزيادة ال تؤثر على البنك ألنه عند مقارنتنا أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في الموجودات التمويلية و الاستثمارية مع إجمالي الموجودات التمويلية و الاستثمارية نجد أنه كلما توسع البنك زادت المخاطر الائتمانية حيث أن هذا راجع للعائد الذي يحققه البنك ألنه كلما زاد العائد زادت المخاطر و بالتالي من خلال التنويع في الموجودات التمويلية و الاستثمارية يحقق عائد أكبر الأمر الذي يمكنه من تغطية مخاطره.

2 - دور أسلوب الضمانات في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك السلام الإسلامي

من أجل مواجهة المخاطر الائتمانية في بنك السلام الإسلامي ادارتها و الإسلامي على أسلوب من أساليب التي تم ابتكارها و تطويرها من طرف الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطره الائتمانية و يتمثل هذا الأسلوب في الضمانات و سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لدور هذه الضمانات في إدارة المخاطر الائتمانية.

الجدول 3 اقصى التعرض للمخاطر الائتمانية في بنك السلام قبل وبعد اخذ ضمانات

السنوات	2017	2018	2019	2020
اجمالي التعرض لمخاطر الاتمان دون الاخذ باي ضمانات	2060105639	231847396	2533631717	2607552352
قيمة الضمانات المخصصة	52558651	25478158	354789612	2542148765
اجمالي التعرض لمخاطر مع الاخذ بالضمانات	6548321467	5478362457	2456987351	4125785621

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة 2017-2020

من خلال الجدول الذي يمثل أقصى التعرض للمخاطر الائتمانية قبل الأخذ بالضمانات و عند الأخذ بها ببنك السلام الإسلامي نلاحظ أن البنك عندما يأخذ بالضمانات تنخفض قيمة إجمالي المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها حيث مثال في سنة 2017 كانت قيمة أقصى التعرض لمخاطر الائتمان تقدر بـ 0206 105639ألف دينار و بعد الأخذ بالضمانات المخصصة لذلك و التي تقدر بـ 52558651 انخفضت قيمة أقصى التعرض لمخاطر الائتمان إلى 200546988 ألف دينار .من خلال ما سبق نستنتج أن للضمانات دور كبير في تخفيض المخاطر وبالتالي لها دور في إدارة ة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها الهنك.

الخاتمة:

من خلال دراسة دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر الائتمان، توصلنا إلى أنه منذ العصور القديمة، كانت الهندسة المالية تحظى بتقدير كبير من قبل البنوك لأنها تلعب دورًا في إنشاء وتطوير الأدوات المالية التي تتطلبها هذه البنوك. الدور الرئيسي. الحفاظ على هدفها من الاستدامة والنمو. ويرجع تطبيقه في البنوك الإسلامية إلى تعاملها مع قضايا الفائدة، وهو ما يخالف تمامًا قواعد البنوك الإسلامية، مما يجعل من الضروري أن تصمم البنوك الإسلامية أدوات مالية وفقًا للشريعة الإسلامية، ويتم توليد الفائدة لأن الهندسة المالية الإسلامية مناسبة أداة لإيجاد منتجات وأدوات مبتكرة ذات مصداقية.

تمتلك الهندسة المالية الإسلامية مجموعة متنوعة من الأدوات، فبالإضافة إلى الأدوات الإسلامية، فإن أهم أدواتها هي المشتقات الإسلامية والأدوات المالية المركبة، وتساعد هذه الأدوات في إدارة مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك الإسلامية والتحوط منها وتقليلها . وبالمثل، تواجه البنوك الإسلامية أيضًا مخاطر ائتمانية ناجمة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم. تواجه البنوك الإسلامية مخاطر ائتمانية أعلى من البنوك التقليدية. وذلك لأن اختلافها يكمن في التمويل، مما يجعلها غير قادرة على ذلك دون استخدام الهندسة المالية الإسلامية لإيجاد الحلول وتطوير الأدوات المالية والأساليب التي يمكن أن تدير مخاطر الائتمان تشمل تنويع الاستثمار وتخصيصه والضمانات والتكافل

خلال دراسة حالة بنك الإسلامي وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للفترة 2017-2020، لتتبع أقصى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها الهنك وتوصلنا من خلاله للنتائج التالية- :

- يقدم البنك خدمات ممتازة لجميع الأطراف التي تتعامل معه، مع التركيز على استخدام أدوات التمويل والاستثمار للمشاريع المالية الإسلامية مثل المرابحة، والسلم، والاستصناع، والمشاركة، والمضاربة، واجارة باعتباره أحد البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى استخدام الأدوات الإسلامية، يقدم أيضًا خدمات فريدة أخرى.
- أن الهنك يتعرض لمخاطر ائتمانية والتي تتمثل فيعدم وفاء العميل بالتزاماته وهذه المخاطر تتزايد بتزايد الأنشطة والخدمات التي يقدمها والأرباح التي يحققها .

-أن الهنك و من أجل التخفيض من مخاطر الائتمان يعتمد على إدارتها بواسطة أساليب مبتكرة و مطورة من الهندسة المالية الإسلامية والتي تتمثل في التنويع و الضمانات، و بالتالي هنا يبرز دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر الائتمانية ببنك.

المراجع:

المراجع بالعربية

1 - أسامة يوسف الجزار"العقود الأجلة في الاقتصاد الإسلامي البديل" رسالة ماجستار،كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه،غزة، فلسطُطين ،1430هـ-2009.

2 - سامي سويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز بحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر، 2000.

3 - عبد الكريم أمحد قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية ودورها td إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات الشرعية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2014- com.kantakji.www
4 - طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، أسماء للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
5 - هاشم فوزي دباس العبادي " الهندسة لمالية وادواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية"، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2008م.
6 - نورين بومدين، منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، مجلة دورية نصف سنوية، العدد 10، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر.

مراجع باللغة الاجنبية:

-FRANCOIS GUERANGER «finance islamique: une illustration de la finance éthique» Dunod, paris, 2009, p 163

-Jack Marshall, What is Financial Engineering?,2005 www.fenews. Com/what-is-fe/what-is-fe.htm. - 201946

-Frank fabozzi, "the mathematics of financial modeling and investment management", wiley, new jersey united states of america, 2004.

- Iman Karich, "le système financier islamic de la religion à la banque", larcier, Bruxelle, 2002

- Mabil ali aljarhi. "Munawar iqbal, Islamique banking": ansawers to some frequent by asked questions, Islamic research and training institute development bank, jeddah, 1es edition, 2001.

دور عملية إعادة هندسة العمليات في تحسين الوضع التنافسي للبنوك

د، زواغي محمد، جامعة البويرة

د. وعيل ميلود، جامعة البويرة

ط.د معمري حسيبة. جامعة بسكرة

دور عملية إعادة هندسة العمليات في تحسين الوضع التنافسي للبنوك

The role of process reengineering in improving the competitive position of banks

د، زواغي محمد، جامعة البويرة
د. وعيل ميلود ، جامعة البويرة
ط.د معمري حسيبة، جامعة بسكرة

الملخص:

الهندسة الإدارية هي تفكيك للجهاز الإداري للبنوك من الأساس وإعادة هندسة نظم إدارتها وعملياتها ثم بنائها بشكل جديد كليا ، يواكب متطلبات العصر مع الاستغلال الأمثل للثورة التكنولوجية والمعلوماتية .

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه إعادة هندسة العمليات في تحسين تنافسية البنوك من خلال إحداث تغيير جذري وإعادة تصميم عملياتها الإستراتيجية ذات القيمة المضافة مما يؤدي إلى تحقيق تحسينات هائلة في معايير الأ داء وإكتساب أسبقيات تنافسية تساعد البنوك على التفوق على منافسيها وتحقيق البقاء والاستمرارية في السوق

الكلمات المفتاحية: الهندسة الإدارية، الأسبقيات التنافسية، تنافسية البنوك

Resumé :

L'ingénierie administrative est le démantèlement du système administratif des banques a partir de la base, et réingénierie de leurs systèmes de gestion, puis les construire avec une nouvelle méthode, qui marche avec les exigences en optimisant le révolution technologique et informationnelle

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle de la réingénierie des processus dans l'amélioration de la compétitivité des banques en provoquant des changements radicaux et la reconstruction leurs opérations stratégiques de valeur ajoutée, ce qui conduit à une amélioration considérable dans les mesures de la performance et les avantages concurrentielles qui aide les banques a surpassé leurs concurrent

Mots clé : L'ingénierie administrative, avantages concurrentielles, la compétitivité des banques

تمهيد:

تعتبر التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال أحد أهم السمات التي تميزها في ظل حالة التنافسية الشديدة التي واكبت هذه التغيرات، والتي ترتبط بشكل متزامن مع حالات الانفتاح الاقتصادي والتكنولوجي العالمي التي ميزت العمل في الوقت الراهن، حيث أصبحت حالة عدم التأكد في بيئة الأعمال هي الثابت الوحيد من بين مجموعة كبيرة من المتغيرات وأصبح المبدأ الراسخ هو عمل البنوك في ظل حالة من التغير المتلاحق والشديد والتي ترافق معها تغيرات لا محدودة في الجوانب التكنولوجية المتطورة الأمر الذي فرض معه ضرورة مواكبة هذه التغيرات على مستوى المخرجات ، لذا لجأت العديد من البنوك لإيجاد حلول سريعة من أجل التكيف مع الوقائع الراهنة من أجل المحافظة على بقائها في ظل التنافسية الكونية الشديدة في بيئة الأعمال، وقد كانت إحدى أهم الحلول للتكيف مع هذا الواقع هو إيجاد حالة من التوازن بين بيئة البنوك الداخلية وبيئة الأعمال الخارجية، وذلك من خلال إيجاد حلقة تناغم بين طبيعة الأعمال الداخلية للبنوك وبيئة المنافسة الخارجية،

لعل أهم حلقات التوازن من أجل البقاء في بيئة الأعمال الراهنة هو لجوء البنوك لحالة من التطوير والتغيير في جميع الجوانب الداخلية بما يتواءم مع مبادئ التنافسية الشديدة في تقديم المنتج أو الخدمة بما يفضي لتمكين البنوك من تقديم خدماتها أو منتجاتها بأعلى جودة ممكنة وبأقل الأسعار، وهذه الحلقة لا يمكن تحقيقها إلا عبر بوابة إعادة هندسة العمليات التي تفضي مخرجاتها إلى تطوير مستمر على مستوى جودة الخدمة وتكلفتها وسرعة الحصول عليها وتعزيز ولاء المستفيدين من هذه الخدمات.

الإشكالية :

- ماهي درجة مساهمة إعادة هندسة العمليات في تعزيز الوضع التنافسي للبنوك؟

الأسئلة الفرعية:

- مامفهوم إعادة هندسة العمليات؟ وماهي درجة الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات والإتصال في العملية؟
- كيف يمكن لعملية إعادة هندسة العمليات أن تساعد البنوك في كسب مزايا تنافسية؟

الفرضيات:

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال عنصر أساسي في عملية إعادة هندسة العمليات.
- تعمل عملية إعادة هندسة العمليات التنظيمية أداة مساعدة في تحقيق مزايا تنافسية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور حصص المحور الاول لم فهوم إعادة الهندسة ، أما المحور الثاني فقد كان حول الإطار النظري للتنافسية في البنوك، بينما المحور الثالث والأخير كان حول مساهمة إعادة هندسة العمليات في تنافسية البنوك

المحور الأول: مفهوم إعادة الهندسة

ظهر مفهوم إعادة هندسة الأعمال في عام 1990 على يد الباحث مايكل هامر في مقالته التي نشرت في مجلة Harvard Business Review ثم انتشر بشكل سريع في الأوساط الأكاديمية وفي قطاعي الأعمال والحكومة ، إذ يعرفها هامر بأنها إعادة التفكير المبدئي والأساسي وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية بهدف تحقيق تحسينات

جوهرية فائقة وليست هامشية (تدريجية) في معايير الأداء الحاسمة مثل الكلفة والجودة والخدمة والسرعة(**Ballé Michael,2000 ,p18)**

التعريف الاول:

بأنها عبارة عن منهج لتحقيق التطوير الجذري في أداء المنظمات وفي وقت قصير نسبياً (**Hammer Michael et Champy James,1993 ,p42)**

التعريف الثاني:

الانتباه الحاد والحذر في الفجوة التنظيمية بين التنظيمات القائمة فيما يتعلق بمستويات الأداء والإنتاج من خلال العمل على تطوير وتحديث أساليب العمل بشكل يساعد على إحداث طفرة في الأداء خلال فترة زمنية قصيرة .**(p34, J.Parker,1993)**

التعريف الثالث:

استخدام الأدوات والوسائل في اطار الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لإحداث أفضل توليفة ممكنة لهذه الأدوات والوسائل وصولاً إلى التغير الجذري في جميع أجزاء المنظمة لأجل تلبية احتياجات الزبائن.**(نايفة علي،2017،ص206)**

التعريف الرابع:

التغير الجذري في طريقة أداء العمل بحيث يتم تصميم العمليات الإدارية من الصفر ودون النظر للنظام المعمول به حالياً بشرط أن يكون نظام المعلومات جزءاً من التنظيم الجديد وليس مجرد وسيلة مساعدة في العمل ، وتتضمن إلغاء العمل بالوظائف الإدارية والتحول إلى العمليات الإدارية**(إيمان جميل عبد الرحمن،2017، ص108)**.

من خلال ما تقدم يمكن أن نستنتج أن إعادة هندسة الأعمال هي إحداث تغيير جذري في العمليات التنظيمية من خلال الاستخدام الابتكاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشكل امثل وذلك لتحقيق تحسينات وطفرات جوهرية في الجودة والأداء.

هناك عددا من الخصائص التي تميز إعادة هندسة الأعمال أهمها :**(جوزيف كيلادا،2014، ص67)**

1 - إعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية .
2 - الاستخدام الضروري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمقوم ومساعد في مشروع إعادة الهندسة.
3 - التركيز على تحقيق الأهداف والنتائج الإستراتيجية.

إن ظهور التطبيقات المستندة إلى الشبكة العالمية قد ساهم بإيجاد الحلول لكثير من المشاكل من خلال إعادة هندسة الأعمال أو على الأقل إعادة هندسة العمليات الفردية في المؤسسة

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر التي تم التركيز عليها وهي:
- التغيير الجذري والشامل.

- البداية من نقطة الصفر وكأننا نتكلم عن مشروع جديد ولكن في الواقع هو مشروع قائم والمقصود بنقطة الصفر
- هي مخرجات المنظمة التي لم تلب الرغبات لذلك وجب تغييرها تغيرا جذريا وشاملا.
- المنظمات وهي تقوم بإعادة الهندسة تسعى لتحقيق جودة الخدمات بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن .
- شمولية إعادة الهندسة منها إعادة هندسة المنظمة وإعادة هندسة الإدارة.
- إعادة الهندسة هي منهجية للتغيير.
- إعادة الهندسة عملية تتجه من الأعلى إلى الأسفل والمدير يجب أن يكون مديرا وقائدا.

تطبيق أسلوب إعادة الهندسة من شأنه تحقيق إدخارات واسعة في التكاليف والنشاط وتحقيق تحسينات في الخدمات المقدمة للعملاء، وتطبيق الهندسة الإدارية بشكل علمي وسليم يصبح من الضروري تحديد الأهداف التي من أجلها تسعى المنظمة الإدارية لتحقيقها وأهمها ما يأتي:**(سلامة عبد العظيم،2007، ص32)**

- **تحقيق تغير جذري في الأداء :** من خلال تغيير نظام وأدوات العمل وتحرير العاملين من القيود الجامدة وتشجيعهم على الابتكار والإبداع والتنفيذ وفق متطلبات الوحدة وأهدافها.
- **السرعة** : تهدف الهندسة الإدارية لتحقيق السرعة المطلوبة التي تمكن أي منظمة من تنفيذ أعمالها حسب الجدول الزمني المحدد وذلك بتوفير شبكة معلومات واتصالات حديثة تسهل الحصول على المعلومات الضرورية وسرعة اتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب.
- **الجودة :** تهدف الهندسة الإدارية إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها المنظمة أو الهيئة لتواكب المتطلبات و الاحتياجات وعدم إغفال المنافسة الشرسة في ظل العولمة.
- **تخفيض التكلفة :** تهدف الهندسة الإدارية إلى تخفيض التكلفة المالية لأي عملية إنتاجية أو خدمية وذلك من خلال التركيز بشكل أساسي على العمليات الضرورية وإلغاء العمليات غير الضرورية والتي لا تقدم قيمة مضافة للعميل.
- **التركيز على المطالب الفعلية :** تهدف الهندسة الإدارية إلى توجيه المنظمة أو الهيئة إلى تحديد المطالب الفعلية منها وتوفير الإمكانيات اللازمة التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها والعمل على إعادة بناء العمليات الإدارية من أجل ذلك.

ثانيا: دوافع تبني إعادة الهندسة الإدارية.

بسبب التغير السريع في بيئة الأعمال تظهر ثلاث قوى تدفع المنظمات إلى تبني مدخل إعادة هندسة ، وهي الزبائن ، المنافسة والتغيير**(نايفة علي،2017، ص207)**

أ- الزبائن.

تعتبر فرص الإبداع والابتكار في مجال تصميم المنتجات والاستجابة لحاجات الزبائن من دواعي ومسببات تبني مدخل إعادة الهندسة الإدارية، فمع تغير شكل السوق العالمية من الإنتاج إلى التسويق أصبح المستهلك يفرض رغباته ويحدد مواصفات السلع والخدمات التي يطلبها ومواعيد تسليمها وطريقة الدفع مما أدى بالمنظمات إلى التحول من نظم إنتاج غير مرنة ذات إنتاج واسع إلى نظم مرنة تعتمد على التنويع في المنتوجات، وبالتالي ظهرت حاجة تلك المنظمات إلى إحداث تغيرات جذرية.

ب- المنافسة.

اشتداد حدة المنافسة وتعدد أشكالها، جعل المنتجات تباع في الأسواق على أسس تنافسية متنوعة منها ما هو متعلق بالسعر أو بالجودة أو بخدمات ما بعد البيع، مما خلق فرص واسعة للإبداع، وولد الحاجة إلى إعادة هندسة عمليات المنظمات لتتمكن من التكيف والاستمرار.

ث- التغير المستمر.

بفعل إفرازات التكنولوجيا الحديثة، وت ا زيد الانفتاح على الأسواق العالمية، وتنشيط حركة الإبداع أصبحت دورة حياة المنتجات قصيرة مقارنة مع السنوات الماضية، وظهرت الحاجة لاستخدام إعادة الهندسة الإدارية كأداة للتكيف والانسجام مع بيئة بالغة التعقيد.

ثالثا: مبادئ إعادة الهندسة الإدارية.

يتطلب تحقيق إعادة الهندسة وجود مجموعة من المبادئ التي لها علاقة بكيفية أداء العمل، ومكان أدائه، ومن أهمها : (**سلامة عبد العظيم،2007، ص34)**

أ- تحول معايير الأداء والمكافآت من الأنشطة إلى النتائج.

بمعنى تقييم أداء العاملين ومكافأتهم على أساس الناتج النهائي لأعمالهم لا على الجوانب الشكلية والانتظام في وقت العمل، وبالتالي تكون المرتبات منخفضة والمكافآت المتعلقة بمستوى الإنتاج والانجاز مرتفعة جدا.

ب- تحول الإعداد الوظيفي من التدريب إلى التعليم.

الوظائف في ظل إعادة الهندسة لا تتطلب من الموظفين الالتزام بقواعد العمل الراسخة و إنما تحتاج توظيف تقديرهم الشخصي في تحديد الأسلوب المناسب للعمل، لذلك لابد من امتلاكهم لقدر كاف من التعليم لتمكينهم من الوصول إلى أفضل الأساليب المحققة للأهداف والقادرة على تنفيذ المهام على الوجه

ت- دمج المعلومات الهامة لتنفيذ العمل.

أي يجب أن يصبح الأفواد المسؤولين عن جمع المعلومات هم أصحاب الدور الفعال في عملية تشغيلها ومعالجتها وهذا يقلل الحاجة لجماعة أخرى للقيام بمثل هذه المهمة.

ث- الدمج الوظيفي.

وفقا لهذا المبدأ يتم ضم عدة وظائف منفصلة في وظيفة واحدة، وتوجد بعض الزايا لهذه العملية أهمها سهولة توزيع أعباء العمل ومسؤولياته على الأفواد وتحسين م ا رقبة أدائهم، ومنحهم صلاحيات أوسع لأداء عمليات كاملة تسمح بالإبداع في العمل، فضلا عن ما يمكن تحقيقه من أفضليات زيادة نتيجة لعمليات التجميع مثل تخفيض التكلفة، سرعة اكتشاف الأخطاء، تنسيق الجهود، تقليص الزمن اللازم للقيام بالعمليات.

ح- اتخاذ القرار مهمة المسؤول.

أي إمكانية عدم لجوء العامل في إحدى مراحل العمل إلى رئيسه للحصول على قرار منه، بحيث يصبح مسئولا عن اتخاذ هذا القرار بنفسه، وبهذه الطريقة لم تعد عملية اتخاذ القرار حكرا على المدراء لوحدهم ولم تعد منفصلة عن مناطق العمل الفعلي، ويساعد تطبيق هذا المبدأ على سرعة تنفيذ العمل

وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، بالإضافة إلى الارتقاء بالأفواد العاملين من خلال تفويضهم المزيد من الصلاحيات وتدريبهم على تحمل المسؤولية.

ج- تقليل مستوى الرقابة.

يؤكد هذا المبدأ على ضرورة تخفيض مستوى الرقابة باعتبار أن الإفراط فيها يعد من الأعمال عديمة القيمة، وبالتالي تسعى إعادة الهندسة إلى استخدام الضوابط الرقابية في حدود فعاليتها فقط، وتلغي الرقابة اللصيقة على أداء العمال.

خ- التركيز على التوجيه كعمل أساسي للمدير.

حيث يتحول المدراء من مشرفين إلى موجهين ومنسقين من خلال تواجدهم بالقرب من مواقع العمل بما يكفي لتقديم المساعدة المطلوبة إلى فريق العمليات لإنجاز مهامه، ويعملون كقادة مهمتهم تنمية مهارات العاملين لأداء الأعمال الخلاقة بأنفسهم.

المحور الثاني: الإطار النظري للتنافسية في البنوك:

أولا: مفهوم تنافسية البنوك

يحظى موضوع التنافسية باهتمام واسع النطاق في عالم أصبح يتسم بزيادة نسبة التبادل في المنتجات والخدمات البنكية، وفيما يأتي التعرف على مفهوم التنافسية البنكية وأنواعها.

أ- **تعريف التنافسية في البنوك:**

تعددت تعاريف التنافسية البنكية ونذكر منها ما يلي:

تعرف التنافسية على أنها":المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للبنك إنتاج قيم ومنافع للزبائن تزيد عما يقدمه لهم المنافسين، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر الزبائن الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز ." **(Kotler P, Dubois B,2000 ,p47)**

كما يمكن تعريفها بأنها":تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المنظمة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم ."**(Allred, A., T., and Addams, H.,2000, L,p54)**

من جهة أخرى عرفت التنافسية على أنها":قدرة وفرص البنوك الراهنة والمستقبلية على تصميم، إنتاج، وتسويق منتجات في بيئاتهم المحيطة بهم، والتي تشكل خصائصها السعرية وغير السعرية أكثر جاذبية من منافسيها ."**(طارق طه، 2000، ص67)**

من خلال التعاريف السابقة يعتبر البنك قادرا على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن، لذلك فان بناء قدرة تنافسية للبنك يتجاوز النظر إلى المظاهر المنفردة لبعض ما قد يتميز به البنك من قدرة في مجالات محددة، ولكن الأهم هو النظر إلى القدرات الكلية التي تتشكل منها التنافسية في معناها الشامل

-**قدرات معلوماتية** :نظم المعلومات والاتصال الفعال، ورصيد المعرفة المتاح من عناصر نظم الأعمال ومتغيرات السوق.

- **قدرة التنافسية**: تحقق التميز على المنافسين وتخلق قيمة تنافسية.

-**قدرة تنظيمية** :التنظيم الشبكي المرن المبني على أساس معلوماتي والمتفتح على البيئة.

-**قدرة إنتاجية** :الطاقات الإنتاجية والنظم والإمكانيات البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج خدمات متميزة.

-**قدرة تسويقية** :أساليب وإمكانيات الاتصال البحثية والتطويرية القادرة على إنتاج سلع وخدمات متطورة.

-**قدرة بشرية** :الموارد البشرية المدربة والمتحمسة والطاقات الذهنية المبدعة والراغبة في المشاركة.

-**قدرة تمويلية** :الموارد المالية والمادية المباشرة.

-**قدرة قيادية** :القيادات المتفوقة ذات الرؤية والالتزام بالابتكار والتطوير والمرونة.

القدرات التي تتشكل منها القدرة التنافسية للبنك تتنوع إلى قدرات معلوماتية، تنظيمية، إنتاجية، تسويقية، بشرية، تمويلية، وأخيرا قيادية، حيث تؤدي هذه القدرات كلها إلى تحقيق التميز على المنافسين وبالتالي تحقق ميزة تنافسية مستمرة تؤدي إلى تحسين وتعزيز مركزه التنافسي في السوق البنكية.

ب- مؤشرات قياس التنافسية

للتعرف على مدى تنافسية البنوك يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة التنافسية ومن أهم المؤشرات ما يلي :**(نايلي إلهام،2016، ص89)**

أ -مؤشر الربحية :تعد الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية للبنك، كما تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت البنوك تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح بمجرد رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

وبذلك فإن البقاء في السوق لفترة من الزمن يعتمد على إنتاجية البنوك وتكلفة عوامل إنتاجها، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير وبراءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى.

ب -مؤشر التكلفة:

حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة تكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، أما لانخفاض إنتاجيتها أوان عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين معا وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تكون نتيجة تسيير غير فعال.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة من التكلفة الإجمالية.

ث -مؤشرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

يشير مصطلح الإنتاجية بصفة عامة إلى نسبة المخرجات إلى المدخلات وتشمل المدخلات ساعات العمل أي تكلفتها وتكاليف الآلات والمعدات، بينما تشمل المخرجات المبيعات، الدخل، الحصة السوقية، وتقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فاعلية البنوك في تحويل مدخلاتها من عوامل الإنتاج إلى مخرجات أو منتجات وخدمات.

فانخفاض إنتاجية بنك ما بالنسبة لإنتاجية غيرها من البنوك التي تنتج الخدمة ذاتها، يعني أن هذه البنوك تنتج تلك الخدمة بتكاليف عالية ومع استمرار الارتفاع في تكلفة الإنتاج نجد أن تلك البنوك تفقد مبيعاتها حيث يتحول العملاء إلى البنوك الأقل تكلفة، وبذلك أنه توجد علاقة وثيقة بين الإنتاجية والحصة من السوق، ويمكن إرجاع ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى التغيرات التقنية أو إلى تحقيق وفورات الحجم .

ج -مؤشر الحصة السوقية:

من الممكن للبنوك ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعوائق التجارة الدولية، كما يمكن للبنوك الوطنية أن تكون ذات ربحية أنية، ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف البنوك مع تكاليف المنافسين الدوليين المحتملين، وعندما تكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للبنوك ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما

كانت حصتها من السوق أكبر وكانت الهنوك أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج .

ثانيا :الاستراتيجيات التنافسية للبنوك ومتطلبات تدعيمها

تهدف دراسة جوانب القوة والضعف في البنوك أساسا إلى محاولة زيادة قدرتها على المنافسة، وتعتبر الاستراتيجيات التنافسية من أهم العناصر التي تمكن المنظمة من تحقيق أداء أفضل مقارنة بمنافسيها.

أ- الاستراتيجيات التنافسية للبنك :

قبل الخوض في الاستراتيجيات التنافسية التي تتبعها البنوك وجبت الإشارة إلى القوى المؤثرة على المنافسة بين البنوك، حيث يرى بورتر أن المنافسة في أي صناعة ما هي إلا محصلة لخمس قوى للتنافس، هذه القوى هي التي تتحكم فيها وتؤثر في درجتها، وعلى غرار الصناعات الأخرى ينطبق هذا النموذج على الصناعات البنكية وفيما يلي شرح لهذه القوى :**(بريش عبد القادر،2005، ص98)**

- **المنافسة بين البنوك الحالية** :نميز هنا بين نوعين من المنافسة:

- **منافسة داخلية** :وهي نتيجة تعدد البنوك في السوق المحلية، إلى جانب وجود منافسة أخرى من البنوك الأجنبية العاملة في ذلك البلد.

- **منافسة خارجية** :تأتي هذه المنافسة بشكل رئيسي من بنوك خارج الحدود، استفادت وتستفيد من مزايا الانفتاح والتحرر، وتكون هذه المنافسة من بنوك تمتلك موارد غير محدودة مدعومة بمعرفة فنية متقدمة إلى جانب امتلاكها لأحدث النظم المعلوماتية.

- **تهديدات دخول منافسين جدد** :تتأثر المنافسة بدخول بنوك جديدة والتي تشكل تهديدا للبنوك القائمة أين تجذب زبائنها وتفتك منها حصصا إضافية.

- **تهديدات المنتجات وخدمات الإحلال**:تؤثر خاصية منتجات إحلال منتجات وخدمات بديلة محل منتجات أخرى على أرباح البنوك، وبالتالي على وضعياتها التنافسية.

- **قدرة المساومة لدى الزبائن**:يعتبر الزبائن إحدى أهم القوى المؤثرة على المنافسة بين البنوك، وذلك من خلال قدرتهم على مساومتها وتأثيرهم على ربحيتها ويكون ذلك إما بالمطالبة بأسعار منخفضة، جودة عالية أو بالمزيد من الخدمات.

- **القدرة التفاوضية للموردين** :وتعني ازدياد قدرة الموردين على الضغط على البنك، وتزداد قدرتهم التفاوضية عندما يزودون البنك بمورد مهم لا يمكن الاستغناء عنه .

وفيما يلي أهم الاستراتيجيات التنافسية حسب بورتر: M'porter **(Bahia ,K and Natel ,J 2000,p90)**

. 1إستراتيجية قيادة التكلفة :ترفع التكلفة الأقل من درجة منافسة البنك من خلال تأثيرها على خلق أسعار تنافسية له، وتهدف إستراتيجية قيادة التكلفة إلى تحقيق تكلفة أقل مقارنة بالمنافسين، ويركز البنك من خلالها على تخفيض أسعار خدماته مقارنة بأسعار خدمات البنوك المنافسة، ومن ثم يصبح البنك قائدا في مجال نشاطه بسبب تميزه في تقديم خدمات بأسعار جد ت نافسية يعجز المنافسين عن تحقيقها .

. 2إستراتيجية التمايز :ضمن هذه الإستراتيجية يركز البنك جهوده على تقديم خدمات متميزة ذات قيمة أعظم للزبائن، خدمات لا يستطيع المنافسون تقليدها بسهولة أو عمل نسخة منها، وتنعكس في سعر أعلى يكون الزبائن راغبين ومستعدين لدفعة مقابل الحصول على تلك الخدمة

والفكرة الجوهرية وراء التميز تتمثل في أن تقدم للعميل تدعيما مهما للسلعة أو الخدمة

. 3**إستراتيجية التركيز** :تستند على أساس اختيار مجال تنافسي محدود في داخل قطاع الصناعة بحيث يتم التركيز على جزء معين من السوق الكلي، وتكثيف نشاط المنظمة في هذا الجزء والعمل على استبعاد الآخرين ومنعهم من التأثير في حصة المنظمة .

. 4**تكامل إستراتيجية التكلفة الأقل والتميز** :بعد التطور الحاصل في بيئة الأعمال أدركت المؤسسات بما فيها البنوك أن الدمج بين الاستراتيجيات هو الأجدر بالتبني للاستفادة أكبر من مزاياهما، كذلك فإن المنفعة الأساسية المتحققة للبنك الذي يتبنى الاستراتيجيين معا تكمن في صعوبة محاكاة وتقليد المنافسين للمزايا التي تمتلكها هذه البنوك، حيث تكمن هذه الإستراتيجية من تزويد الزبائن بنوعين من القيمة تمايز المنتج وبأقل الأسعار في نفس الوقت .

ب- متطلبات تدعيم تنافسية البنوك :

تتمثل متطلبات تدعيم تنافسية البنوك فيما يلي :**(نايلي إلهام،2016، ص90)**

1- تطوير وتنويع الخدمات البنكية :في ظل المنافسة المحتدمة التي أصبحت تواجهها البنوك، يعد إلزاما على البنوك إذا أرادت الاستمرار في ظل الساحة والمحافظة على حصتها السوقية، أن تقدم حزمة متكاملة من الخدمات البنكية تجمع مابين التقليدي والمستحدث، وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بزبائنها.

ب- الارتقاء بالعنصر البشري :غنى عن البيان أن العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية في العمل البنكي فعلى الرغم من الجهود التي تبذل من قبل البنوك لتطوير الخدمة البنكية، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات البنكية.

ث- تطوير التسويق البنكي :يعد تبني مفهوم التسويق البنكي أمرا ملحا في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة البنكية والتي تبلورت أهم ملامحها في احتدام المنافسة، ومن أهم ركائز التسويق البنكي التي يجب التركيز عليها السعي نحو الزبون بمعرفة احتياجاته، وكذا تصميم مزيج الخدمات البنكية بما يكفل إشباع رغبات واحتياجات الزبائن.

خ- ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات :وهذا لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة ووضع تصور شامل للأوضاع في البيئة البنكية حيث تعتبر المعلومات أحد الموارد الإستراتيجية في أي مؤسسة بما فيها البنوك، حيث لا يمكن أداء العديد من العمليات الأساسية، أو اتخاذ القرار المناسب بدونها، خاصة لمواكبة التغير الحاصل في البيئة، وتؤدي المعلومات دورها في حالة حسن استغلالها من حيث الانتقاء، والتوقيت ومجال وطرق الاستخدام.

ح- الاهتمام بإدارة المخاطر :في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور التكنولوجي السريع، لابد أن ترتكز في مضمونها على إدارة المخاطر

الذي يفرض في طبيعته قيود على عملية تدفق المعلومات، في حين أن التنظيم الشبكي يساهم في تقليل المعوقات إضافة إلى تقليل تكلفة نقلها سواء داخل المنفذ أو خارجها خصوصا عندما تكون الاتصالات الدولية.

ثالثا: تعريف الميزة التنافسية للبنوك:

تتمثل الميزة التنافسية للهنوك في تمتعها بقدرة خاصة ناشئة عن امتلاكه موردا متميزا يكون مرشدا أساسيا في إختيار قوتها الدافعة عند صياغة الإستراتيجية المناسبة، وهذا ما يمكن البنك من تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة ومنافع للعملاء وتفضل عما .يقدمه المنافسون الآخرون فتأكد التميز والاختلاف عنه

للميزة التنافسية للبنوك شقين أساسيين الأول هو قدرة التميز عن المنافسين في الجودة أو السعر أو توقيت التسليم أو خدمات ما قبل وبعد البيع، وفي الابتكار والقدرة على التغيير السريع الفاعل، أما الشق الثاني فهو القدرة على مغازلة

وجذب العملاء، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف إلى حد بعيد على النجاح في الشق الأول ويمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية للبنوك: **(أسماء كرغلي، ص40)**

أ- ميزة التكلفة الأقل :ميزة التكلفة الأقل، وهي التي تتحقّق كنتيجة لقدرة البنك على إنتاج وتسويق منتجاته وخدماته بأقل تكلفة ممكنة.

ب- ميزة الجودة العالية :حيث يتفوق البنك على المنافسين بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة وعالية الجودة ولها قيمة كبيرة في نظر العملاء.

إن أهمية المزايا التنافسية تكمن في الحصول على المكاسب ودرء المخاطر، وتجنب الخسائر والأعباء، ولتحقيق العوائد والمداخيل والمردودات، ولا يمكن ذلك إلا من خلال تبني صناعة وبناء المزايا التنافسية، التي تحقق للبنك القوة والتفوق والتقدم على .منافسيه

إن استغلال الإمكانيات التنظيمية، والتكنولوجية...الخ، التي تتشكل منها القدرات التنافسية للبنك يجعل منها ميزات تنافسية دائمة وذلك بشرط، إذا استغلت في الأسواق المصرفية الملائمة؛ كانت قابلة للدفاع عنها، أي نادرة، صعب محاكاتها، ويمكن تعويضها بقدرات جديدة؛ القيم التي تخلقها يمكن الحفاظ عليها، ولا يمكن إدراكها من طرف الآخرين .

ثانيا:بناء وتنمية المزايا التنافسية للبنوك:

كيفية البناء لهذه المزايا التنافسية تكون في داخل البنك بالدرجة الأولى قبل مواجهة أي تهديدات من الخارج، بالإضافة إلى حسن استثمار الفرص المتاحة في البيئة الخارجية **(eric zollinger, Monique,2008 lamarque ,p181)**

أ- المزايا التنافسية المتعلقة بالتنظيم:

إن صيغ التنظيم تمثل مصدر مهم للميزة التنافسية .في المستوى العام، يعني ضمان استعمال الطريقة الأكثر فعالية في التنسيق بين مختلف مكونات البنك، لان البنوك في الغالب ما تكون ذات أحجام كبيرة؛ حينئذ تنعكس مقاربة نظرية النظم على البنوك أو أيضا استغلال فعالية التكاليف أو العائد المحدد في المرحلة التالية .على مستوى أكثر تطبيقا، ويتوقف اكتساب مزايا تنافسية على:

- الوضع القانوني للمصرف، لان الضغط المستعمل من طرف المساهمين والسوق هو اقل منه في حالة المؤسسات من نوع آخر؛
- ثقافة تحليل المخاطر والمراقبة هي متطورة داخل البنوك؛
- المرونة التنظيمية والاستعداد للتكيف مع المحيط المتغير؛
- نوعية إدارة الأعمال، بمعنى مدى استعداد المصرف لتفهم الأوضاع ووضع
- إستراتيجية مربحة.

في هذا الإطار، إن تسيير الموارد البشرية يخلق فرص للمزايا التنافسية، من خلال الترقية والتكوين والتحفيز والمحافظة على روح الفريق.

ب- المزايا التنافسية المتعلقة بالإنتاج:

إن حسن استعمال الإجراءات الإدارية والمعلوماتية التي تنتج اغلب الخدمات البنكية، هي مصدر ظاهر للميزة التنافسية، وتخفيض التكاليف هي أيضا مؤشر قوي للتنافسية .في البنوك، التكاليف المعنية هي تكاليف الموارد :أي تكلفة خدمة الزبائن،

تكلفة الدخول إلى سوق رؤوس الأموال في التخصصات الأخرى، المرتبطة بالإلتزام القانوني للبنوك عن طريق الوكالات الجديدة .في اقتصاديات السلم والجودة يمكن أيضا أن تساهم في تخفيض التكاليف.

ج- الزايا التنافسية المتعلقة بالبيع:

في هذا المجال، الزايا التنافسية للبنوك يمكن أن تكون لها تخصصات عدة: تسيير العلاقة مع الزبائن، الصورة والشهرة، سجل العناوين، شبكة الوكالات مقسمة جيدا وموقعة جيدا، التسعير؛ كل هذه العناصر تتيح للمصارف امتلاك مزايا تنافسية.

ت- الزايا التنافسية المتعلقة بالحجم والنمو:

الحجم يمثل من أولى مصادر الميزة التنافسية، فكل التحاليل تتجه من اجل الانجاز في الحجم الكافي الذي يكون ضروري لممارسة النشاط البنكي .الحجم يعطي مزايا في التكاليف المتعلقة باقتصاديات السلم والجودة :ما عدا البنوك ذات الحجم الكبير تستطيع أن تشجع التكاليف المرتفعة للمعدات الاستثمارية المعلوماتية أو معدات الاتصالات؛ إذا كان النمو في الحجم هو نتيجة عملية الاندماج، فان تبرير وسائل الإنتاج (المعدات والشبكة...)، وجودة المنتجات سوف تكون مصدر لتخفيض التكاليف وخلق قيمة لأجل المساهمين.

الحجم المحتفظ به في الهيمنة على السوق مع جميع المزايا التنافسية الأخرى في مواجهة المنافسين، تمنح شهرة وصورة حيوية للبنك ونجاحا في استخدام أحسن الكفاءات البشرية.

يجب إذاً، السيطرة على سوق بعد سوق، والحجم الملائم يسمح بالقيادة داخل مجموعة متماسكة أي على رأس المتدخلين في السوق البنكي، إضافة إلى ممارسة نوع من الرقابة على هذا السوق .هذا الحجم المميز يضمن التعبئة في أحسن الظروف للقدرات الأساسية التي تصنع التميز

يحدد المصرف مزاياه التنافسية المكتشفة لكي يعمق من إستراتيجيته التنافسية باستغلال الزايا التنافسية، كما يجب أن يكون يقض تجاه الفرص والتهديدات التي يمكن أن تؤثر عليه.

إن تحديات الأداء التي تواجه البنوك كبيرة، ويمكن تعريفها من الناحية الأساسية، بأنها الحاجة إلى مواجهة متطلبات المنافسة في مجالات المنتجات والأسواق والرأس مالية .فمن منظور الأسواق الرأس مالية، يجب أن تحظى قدرة البنوك على خلق القيمة لمساهميها بعناية كبيرة .أما العناية الأكبر، فيجب أن توجه إلى محتويات المحفظة، وإستراتيجية التكتل، والعلاقة مع العملاء، لان كل هذه النقاط تشكل فرصا يجب أن تعطى العناية المطلقة في إدارتها.

المحور الثالث: مساهمة إعادة هندسة العمليات في تنافسية البنوك

أولا: أثار استخدام إعادة الهندسة على هيكلة البنوك

تطبيق إعادة الهندسة قد احدث تطورات هائلة على مستوى القطاع البنكي، كما استطاعت هذه التطبيقات أن تغزو جميع البنوك بمختلف أنواعها، فلا نكاد نجد أيا منها يخلو بشكل أو بأخر من هذه التطبيقات، وسنسلط الضوء على أثار استخدام إعادة الهندسة على للبنوك

استخدام إعادة الهندسة في البنوك خلق تحديات كبيرة تمثلت في مجالات عدة خاصة من الناحية التنظيمية، حيث تحدد العلاقة بينهما من خلال المرتكزات التالية :المركزية أو اللامركزية او الجمع بينهما، التقليص في حجم الوظائف والمستويات الإدارية والتحول في شكل الهيكل التنظيمي من الهرمي إلى الشبكي، وسوف يتم تناول كل جانب من هذه الجوانب كما يلي :**(عبد القادر بريش،2006، ص46)**

أ- الاتجاه نحو المركزية أو اللامركزية:

في نهاية الستينيات من القرن الماضي كان هناك تنبأ حول تأثير إعادة الهندسة على البناء التنظيمي للبنوك بحيث تتجه نحو المركزية، وذلك لوفرة المعلومات مقارنة بما كان متاح في السابق وهذا ما يسمح للإدارة بأن تكون قراراتها مركزية من خلال نظام معلومات مركزي يتواجد في المقر الرئيسي ويربط جميع أجزاء المؤسسة بشبكة اتصال تتيح للإدارة نقل وتبادل المعلومات بينهما وبين جميع العاملين فيها،

في حين كان يرى البعض الآخر العكس، أي أنه من خلال استخدام إعادة الهندسة سوف يدفع البنوك نحو التوجه إلى اللامركزية، ذلك أن الإدارة سوف لا تستطيع التغلب على المشاكل الناتجة عن كمية المعلومات التي ستولدها تكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى ازدياد عدد القرارات المطلوب اتخاذها في البنوك الكبيرة.

إن التطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي سهل مهمة إعادة الهندسة كأنه دور واضح في تبني اتجاه الجمع بين المركزية واللامركزية سواء في البناء التنظيمي أو في تصميم أنظمة المعلومات، مما يستوجب على المؤسسات أن تكيف بناءها التنظيمي بالشكل الذي يكون فيه قادرا على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ب- تقليص حجم الوظائف والمستويات الإداري:

الهدف الرئيسي لتطبيقات إعادة الهندسة هو العمل على زيادة التوافق بين الوظائف، وبالتالي اختيار الموارد المؤهلة الكفؤة وتدريبها وتقييم أدائها وتخطيط مسارها الوظيفي، وإدارة الرواتب وتحسين نوعية وظروف العمل، كما أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال أدواتها المختلفة من زيادة كفاءة عملية الاتصال، وتحسين عملية التحفيز والدفاعية لدي الأفراد.

أما فيما يتعلق بتقلص عدد المستويات الإدارية فإن زيادة قدرة الإدارة في الحصول على المعلومات بالسرعة والدقة الملائمة من خلال اعتمادها على إعادة الهندسة سوف يساهم في تقليل الاعتماد على الإدارة الوسطى، وبالأخص ظهور شبكات الاتصال المحلية والدولية يمكن المدراء من زيادة حجم نطاق إشرافهم وهذا ما يؤدي إلى تقليص دور الإدارة الوسطى وبذلك تفلطح شكل الهيكل التنظيمي، فتقليل عدد مستوياته يجعله أكثر استجابة لمتطلبات الزبائن، وسرعة إيصال القرارات التي تتخذ في مستويات الإدارة العليا إلى المستويات التشغيلية.

ج- التحول في شكل الهيكل التنظيمي:

التأثير الإجمالي على الهيكل التنظيمي، يتمثل في ظهور زيادة في الخيارات الهيكلية والبنيوية للبنوك خاصة عند تطبيق مفهوم الشبكات التي تساهم في ربط المؤسسة داخليا وخارجيا، حيث نجد الهيكل الشبكي للمعلومات يعمل على إلغاء الحدود بين كل من المؤسسة والموردين والعملاء، وحتى المنافسين، ويسمح بنقل وتبادل المعلومات فيما بينهم والذي يتحقق بتطبيق إعادة الهندسة، وكانعكاس لهذا المفهوم بدأت البنوك باعتماد التنظيم الشبكي وهيكلها التنظيمي، وذلك بأن الهياكل السابقة التقليدية تتسم بمحدودية قدراتها للاستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية والداخلية للبنوك مما يفرض عليها التخلي على التنظيم الهرمي البيروقراطي التقليدي،

ثانيا:تأثير إعادة الهندسة على قوى التنافس للبنوك(أحمد خليل محمد الكحلوت،2017، ص39)

أ- تأثير إعادة الهندسة على قوة الزبائن

تعد القوة التفاوضية التي يتمتع بها الزبون من الأسباب التي تؤدي بالبنك إلى تقليل أرباحه ، لذلك فمن خلال الإعتماد على إعادة الهندسة المتطورة والحديثة بإستطاعة ا لبنك التأثير على هذه القوة وذلك من الإعتماد على أسلوب تكاليف التحويل تتعلق بتكوين العمال وإعادة تحديث العملية الإنتاجية وكذا الآلات والمعدات والخدمات

المقدمة للزبائن هذا بالإضافة أنه بإستخدام إعادة الهندسة يمكن للبنك أن تعرف أكثر زبائنها من خلال وضع نظام معلومات متعلق بهم يعالج طلباتهم بسرعة وبالتالي تخفيض تكلفة الشراء والتخزين وبالتالي سيقلل من القوة التفاوضية للزبون.

ب- تأثير إعادة الهندسة على قوة الموردين

تؤدي القوة التفاوضية للموردين إلى نفس نتائج قوة الزبائن من خلال زيادة التكاليف وبالتالي تقليل الأر باح، فتعمد البنك على إنتهاج نفس الطريقة معتمدة على إعادة الهندسة من خلال صياغة أنظمة تسييرية تتعلق بالموردين عن أسعارهم، خدماتهم مما أدى إلى السيطرة على كثير من أنشطة الموردين وبالتالي على قوتهم

ج- تأثير إعادة هندسة العمليات على المنتجات البديلة

تعد المنتجات البديلة لمنتجات البنوك من الأسباب التي تؤدي إلى تقليل الحصة السوقية وبالتالي تؤدي إلى تخفيض أرباحها هذا في حالة ما إذا إستطاعت هذه السلع البديلة جذب وإستمالة المستهلكين، لذلك على البنوك أن تستغل عملية إعادة الهندسة في المجال للإهتمام أكثر بالزبون ومعرفة رغباته وهذا في إطار التسويق التفاعلي بحيث تجعل من الصعب على الزبون التوجه نحو المنتجات البديلة.

د- تأثير إعادة هندسة العمليات على قوة الداخلين الجدد

بمجرد دخول منافسين جدد إلى السوق سوف يؤدي إلى تحول جزء من المستهلكين صوب على المنافسين الجدد وبالتالي ضياع حصة سوقية للبنوك وحتى تتمكن هذه الأخيرة من التصدي لهؤلاء المنافسين الجدد لابد لها أن تبقى متميزة في منتجاتها وبرامجها التسويقية في جميع عناصره من السعر، الترويج، التوزيع ولا يمكن للبنوك أن تحقق كل هذا إلا من خلال إكتساب تكنولوجيا معلومات وإتصال نتيجة إعادة الهندسة حديثة تساعده في وضع قاعدة بيانات شاملة لجميع زبائنها.

هـ- تأثير إعادة هندسة العمليات على قوة المنافسين في الصناعة

هم المنافسين الذين تواجههم البنوك في وضعية تنافسية داخل نفس القطاع السوقي، فبإستخدام فكرة إعادة هندسة العمليات تتيح للبنوك فرصا في التعامل معهم بشكل فعال، فتطبيق نظم المعلومات التي هي من نتائج إعادة الهندسة تعد حاليا من أهم العناصر التي تساعد البنوك في مواجهة المنافسين فتزودها بالمعلومات الضرورية عن نقاط قوتهم وضعفهم والعمل على إستغلال هذه الأخيرة في تحقيق مزايا تنافسية أكثروحصص سوقية أكبر.

ثالثا:دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الاستراتيجيات الثنائية لبورتر:

هناك ثلاث استراتيجيات تنافسية تناولها بوتر يمكن لل بنوك من خلالها تحقيق ميزة تنافسية وحتى تتفوق المؤسسة في اختيار الإستراتيجية المناسبة كان لابد عليها أن تستغل عملية إعادة هندسة العمليات حتى يدعمها في عملية جمع المعلومات الضرورية وهذا كمايلي:**(الطيب داودي،2014، ص151)**

أ- إعادة الهندسة وإستراتيجية التركيز:

وفق هذه الإستراتيجية تقوم البنوك بالتركيز على قطاع أو قطاعات تسويقية معينة فتساعدها إعادة هندسة العمليات من السيطرة أكثر على القطاع المستهدف بحيث تمكنها من معرفة حاجيات ورغبات زبائن ذلك القطاع

بصورة أفضل من منافسيها وبالتالي تحقيق تفوق تنافسي من خلال التخصص، كما تساعدها في إقامة إتصال مباشر مع عملائها خاصة إذا كانوا في مناطق جغرافية مختلفة بحيث يستطيع كل واحد منهم معرفة كل احتياجاته.

إتباع إستراتيجية التركيز يتطلب على البنوك أن تكو لها القدرة على التكيف السريع مع تطورات البيئة المتنافسة بما في ذلك حاجات ورغبات الزبائن المتغيرة وهي ميزة التي تستفيد منها من خلال إعادة هندسة العمليات.

ب- إعادة الهندسة وإستراتيجية التميز

إستراتيجية التميز إقترحها بورتر تستخدمها البنوك يعرض تحقيق التمايز لخدماتها مقارنة بخدمات منافسيها وللوصول إلى هذا المبتغى تستعين البنوك بعملية إعادة الهندسة حتى تمنحها وضعية التفرد لمعنى إيجاد وضع متميز للبنوك ومن ثم زيادة ولاء الزبون للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس نجاح البنوك في تطبيق هذه الإستراتيجية مرتبط بتوفير المعلومات في الوقت الملائم من التكلفة، الخدمات، المنافس، التقنية وكافة المتغيرات الأخرى المؤثرة على المركز ا لتنافسي للمؤسسة وهو الدور الذي يقوم به إعادة هندسة العمليات

ج- إعادة الهندسة وإستراتجية التكلفة الأقل:

تستخدم إستراتيجية قيادة التكاليف بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المؤسسة لمستوى أقل من منافسيها من فعل تحسين الأداء والحصول على عوامل الإنتاج أرخص.

للوصول إلى هذا الهدف يقوم البنك بتطبيق سياسة رقابية صارمة خاصة ما تعلق بأوجه بالإنفاق المختلفة وكذا على الأداء تستعين بإعادة هندسة العمليات لأجل تزودها بالمعلومات الضرورية لذلك.

خاتمة:

تنطوي إعادة هندسة العمليات الإدارية على إحداث تغييرات جوهرية وإعادة تصميم جذري للعمليات الأساسية التي تحقق القيمة المضافة، و زادت أهميتها مع تزايد حدة المنافسة نتيجة الإ نفتاح الأسواق، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في اكتساب الأسبقيات التنافسية من خلال أسبقية (التكلفة، الجودة، الوقت، المرونة والإبداع)، حيث أن تفرد البنك وتميزه عن بقية منافسيه بواحدة أو أكثر من هذه الأسبقيات، يساهم في تحسين قدرتها التنافسية ويجعلها قادرة على مواجهة منافسيها وتحقيق البقاء والاستمرارية في محيط سريع التغيير، ومن أجل توضيح ذلك فقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-ضرورة قيام البنوك بالإسراع في اعتماد تطبيق مدخل إعادة هندسة العمليات من أجل تخفيض حجم العجز في الموازنات السنوية لها، ولتحقيق جودة الخدمة البنكية التي باتت محل انتقاد من أوساط مجتمعية واسعة محلية ودولية .

- ضرورة إجراء دراسة تقييمية لواقع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في البنوك ومدى وملاءمتها لعمليات إعادة هندسة العلميات باعتبارها أحد أهم الركائز الحديثة لتطبيق مدخل إعادة هندسة العمليات

- ضرورة قيام البنوك بتخصيص مبالغ مالية سنوية موجهة نحو إعادة هندسة العمليات بهدف تعزيز القدرات التنافسية لها في التقدم التكنولوجي المتسارع في أنظمة المعلومات .

- ضرورة تشكيل وحدات داخل البنوك يكون العمل الرئيسي لها التطبيق والاشراف على عمليات إعادة هندسة العمليات واجراء التقييم المستمر لدرجة التقدم في الميزة التنافسية ارتباطا بهذا التطبيق.

-ضرورة تضمين منظومة القطاع البنكي مدخل إعادة هندسة العمليات باعتباره هدفا استراتيجيا تسعى للوصول اليه من أجل تعزيز الميزة التنافسية للبنوك

-يجب على البنوك التجارية إيلاء قدر اكبر من الاهتمام بتمكين العاملين عبر اعتماد سياسات وبرامج تدريبية مرتبطة بشكل مباشر بإعادة هندسة العمليات وتعزيز الميزة التنافسية والتوسع في تفويض السلطات وتخفيض النهج البيروقراطي المطبق بها، واعتماد الهياكل التنظيمية المسطحة كوسيلة لتحقيق هذه الغاية.

قائمة المراجع:

1- Ballé Michael, 2000, **Reengineering des processus : guide pratique**, inconnue, France : Edition Dunod, Institut Renault de la qualité et du management, les réalités de l'entreprise.

2- Hammer Michael et Champy James, 1993, **Le reengineering : réinventer l'entreprise pour une amélioration spectaculaire de ses performances**, N° d'édition inconnu, France : Edition Dunod

3- J.Parker, 1993**, Guide to Business process Reengineerin**g

4- نايفة علي، 2017، ممارسة **العمليات الادارية في جامعة تشرين وفق مدخل إعادة هندسة العمليات الادارية** ، مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية، المجلد15، العدد2

5- إيمان جميل عبد الرحمان ، 2017، **معوقات تطبيق الهندسة الادارية والتطلعات المستقبلية** ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية، المجلد، 14، العدد 2

6- جوزيف كيلادا، 2014، **تكامل إعادة الهندسة مع إدارة الجودة الشاملة**، ترجمة سرور علي إبراهيم سرور دار المريخ، السعودية

7- سلامة عبد العظيم،2007 ، **ثورة إعادة الهندسة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية

8- Kotler P, Dubois B, 2000 " **Marketing Management**", Edition Union Public, 10emeEdition, Paris.

9- Allred, A., T., and Addams, H., L., 2000, **Service quality at Banks and credit unions: watt do their customers say** " , Managing service quality ", vol.10, no.1

10- طارق طه، 2000، **إدارة البنوك والمعلومات المصرفية**، دار الكتاب، مصر

11- نايلي إلهام ، 2016، أثر **جودة الخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية** ، أطروحة دكتوراه، تخصص تسويق، جامعة أم البواقي

12- بريش عبد القادر ، 2005، **جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد3، الشلف

13- Bahia ,K and Natel ,J , **2000Arelible and Vailed measure,ent scale for the perceived service quality of banks** international journal of Bank Marketing

14- أسماء كرغلي، 2013 ، "**اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة مرجعية مقارنة للبنوك العاملة بمقر- ولاية البويرة**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة بومرداس

15- zollinger, Monique, lamarque eric, 2008, **marketing et stratégie de la banque**, édition du nord, paris, 5eme édition

16- عبد القادر بريش، 2006 ،" **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك**"،- أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

17- أحمد خليل محمود الكحلوت، 2017، **علاقة إعادة هندسة العمليات بتحقيق الميزة التنافسية للبنوك**، رسالة ماجستير، إدارة الاعمال، جامعة الازهر، فلسطين

18- الطيب داودي ، 2014، **دور إعادة الهندسة الادارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية** ، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 32

الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان)

علام عثمان، جامعة البويرة

سنوساوي صالح، المركز الجامعي ميلة

حملة عزالدين، جامعة البليدة2

الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية (تجربة السودان)

Islamic instruments and their role in economic development
(Sudan's experience)

علام عثمان، جامعة البويرة
سنوساوي صالح، المركز الجامعي ميلة
حملة عزالدين، جامعة البليدة2

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الصكوك الإسلامية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للسوق المالية السودانية، تعريف الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية، وكذا تم معرفة مصطلح التنمية ومشروعيتها، وفي الأخير توضيح دور الصكوك الإسلامية في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبار أن الصكوك المالية الإسلامية تعكس اقتصاد حقيقي، من خلال اشترا ك مختلف المتعاملين في مشاريع اقتصادية مختلفة تعود على اقتصاد البلد بنمو وتطور، وتم الإشارة إلى الصكوك الإسلامية في السوق السودانية ومدى تطورها وأهميتها في دعم الاقتصاد السوداني.

الكلمات المفتاحية: صكوك إسلامية، تنمية اقتصادية، اقتصاد السوداني، سوق مالي السوداني.

تصنيف JEL : I25, G1, F43

Abstract

The purpose of this study is to try to know the Islamic instruments and its contribution to economic development, with reference to the Sudanese financial market, the definition of Islamic instruments and their economic importance, the definition of development and its legitimacy and the clarification of the role of Islamic instruments in supporting and achieving economic development.

As the Islamic financial instruments reflect a real economy, through the participation of different dealers in various economic projects that are related to the economy of the country with growth and development, and reference was made to Islamic instruments in the Sudanese market and their development and importance in supporting the Sudanese economy.

Keywords: Islamic instruments; economic development; Sudanese economy; Sudanese financial market.

Jel Classification Codes: I25, G1, F43

- تمهيد

تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية التي شهدت تطور في فترات زمنية قصيرة، وخاصة بعد الأزمات المالية التي اجتاحت دول العالم، بحيث تبين مكانة الصيغ الإسلامية في مواجهة مختلف الاختلالات الاقتصادية، وتبين التوجه الحقيقي للاقتصاد الذي تثبته مختلف هذه المعاملات الإسلامية على غرار المعاملات المحرمة، وعلى غرار دول العالم شهدت الدول الإسلامية توجه وإرادة جدية نحو إسلامية مختلف المعاملات المالية، بحيث كان هناك توجه إسلامي كامل للاقتصاد السوداني لمختلف المعاملات المالية، بحيث أن الصكوك الإسلامية آلية في تمويل مشروعات ضخمة من خلال إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين من أفراد ومؤسسات وبنوك في هذه المشروعات من خلال الاشتراك في شراء هذه الصكوك، وبذلك تكون هناك شراكة بين مختلف المتعاملين في مشاريع اقتصادية مختلفة تكون بمثابة دعم لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ومن هذا الطرح يندرج السؤال الآتي:

ما هو الدور الذي تؤديه الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

وللإحاطة بجوانب الإشكالية تم دعمها بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصكوك المالية الإسلامية ؟
- ما مفهوم مصطلح التنمية، وما مختلف التحديات التي تواجهها ؟
- فيما تكمن دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- ما دور الصكوك في السوق المالية السودانية في مجال دعم التنمية الاقتصادية ؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا في النقاط الآتية:

- التعرف على الصكوك المالية الإسلامية؛
- الإطلاع على مفهوم مصطلع التنمية ومشروعيتها الدينية.
- الإطلاع على أهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التعرف على واقع الصكوك في السوق المالية السودانية.

محاور الدراسة: للإلمام بجوانب العمل تم تقسيمه للمحاور الآتية:

المحور الأول: الصكوك الإسلامية؛

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي؛

المحور الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة السودانية)؛

المحور الرابع: دراسة قياسية لأثر إصدار الصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2002- 2015).

II - الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية مصدر من مصادر تمويل المشروعات، بالإضافة للغطاء الشرعي الذي يكتس بها مما يجعلها وسيلة تمويل لكثير من المستثمرين تجنبهم المعاملات الربوية المحرمة.

II.1- ماهية الصكوك الإسلامية

1 - تعريف الصكوك

الصكوك لغة: الصكوك جمع صك، وأصل الصك في اللغة العربية هو الدفع فيقال: صكه صكاً، أي دفعه بقوة وضربه، ومنه **قوله تعالى** "... فصكت وجهها..." سورة الذاريات، الآية 92، أي ضربت بيدها على وجهها.

وفي معجم الرائد، الصك يعني وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو نحوه، وثيقة تثبت حقا في ملك أو نحوه.

الصكوك اصطلاحا: المبدأ الذي تقوم عليه الصكوك الإسلامية والقاعدة التي ترتكز عليها، وهو مبدأ التوريق أو التصكيك، والذي يقصد به عملية تحويل الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية[1].

يعرف مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي التصكيك (التوريق الإسلامي): على أنه ' إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون)، قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، و تصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه '.

وتعرف الصكوك: تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول، ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول[2].

الصكوك الإسلامية أداة مالية تعبر عن وثائق متساوية القيمة لإثبات حق ملكية لحاملها في موجودات مخصصة للمتاجرة أو الاستثمار، تصدر على أساس عقد يلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية.

2 - أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن توضيح أهم أنواع الصكوك كالآتي:

أ - **صكوك المضاربة:** عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية، وقد يتم تقديمه بواسطة طرف واحد أو عدة أطراف، وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد ولكنه متوقع وذلك بقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانياتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق.

ب - **صكوك الإجارة:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري، يدر دخلاً والغرض منها هو تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية بصكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية[3].

ت - **صكوك المشاركة:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.

ث - **صكوك المرابحة:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من إصدار صكوك المرابحة هو تمويل عقد بيع بضاعة مرابحة، كالمعدات والأجهزة، فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري مرابحة نيابةً عن حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملك بضاعة المرابحة وقبضها قبل بيعها مرابحة[4].

ج - **صكوك المزارعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس عقد المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

ح - **صكوك المساقاة:** وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق.

خ - **صلئوك المغارسة:** وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس بحسب ما يتفق عليه في العقد.

2.II- الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

توفر الصكوك المالية الإسلامية عديد المزايا للمتعاملين، إضافة إلى تنشيط وتطوير بورصة الأوراق المالية ومن ثم المساهمة في تطوير الاقتصاد ككل، ومن أهم هذه المزايا نذكر:

1. تساهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة من خارج العالم الإسلامي؛
2. تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها[5]؛
3. إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛
4. تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
5. الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية الإقراض، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق[6]؛
6. التوسع في استخدام الصكوك يؤدي إلى تدعيم وتنشيط وتنمية الأسواق المالية، فتزيد عمليات التصكيك من كفاءة الأسواق المالية، وذلك بازدياد كمية ونوعية الصكوك الإسلامية، لما يترتب عليها من تعميق للسوق واتساعه، حيث تزداد كميات التداول بالشراء والبيع لهذه الصكوك، ويكون من صالح السوق المالية تنوع إصدار الصكوك والتعامل بها في تغطية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية، كما تؤدي الصكوك دوراً مهماً في تنويع مخاطر المحافظ الاستثمارية، فمن المعلوم الأهمية الكبرى لتنويع المخاطر في المحافظ الإسلامية الكبيرة، مثل المحافظ الاستثمارية لمعاشات التقاعد، المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية، وغيرها، والعمل على المزج بين السندات والأسهم مما كان محل تحفظ لكون السندات ربوية، فجاءت الصكوك الإسلامية لتحل محل هذه الأخيرة لتكون حلا ناجحا في هذه المحافظ وتحقيق الهدف الاستثماري للمشروع. بالإضافة أن عملية التصكيك تساعد في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل (اللاوساطة مالية)[7].

III- التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي

التنمية في الإسلام مزدوجة المسؤولية بين الدولة والمجتمع معاً، لذلك من مت طلبات تحقيق هذه التنمية فتح باب المشاركة الشعبية، مع الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الحدي ثة الملائمة في بن اء مجتمع يساهم في تعبئة الموارد اللازمة وتوجيهها بكفاءة وحسن تسيير نحو مشروعات منتهجة هادفة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

III .1- مفهوم التنمية الاقتصادية

1 - تعريف التنمية الاقتصادية

التنمية تعني قيام المجتمع باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن في ظل المعرفة التقنية السائدة، وتوزيع الناتج توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع، كما يراعي مفهوم حد الكفاية، والذي يتناسب مع حجم الدخل

وتعرف التنمية من المنظور الإسلامي بأنها: العمل في الإنتاج بكافة العناصر التي تؤدي إلى عمارة الأرض التي استخلف الله 'عز وجل' الإنسان في عمارتها، كما تشمل تسهيل جلب الرزق على الناس، والعدالة في توزيع نتائج عملية النمو.

وهناك من عرفها : زيادة الدخل القومي الحقيقي للمجتمع على مدى من الزمن بشكل يسمح له بالتطور ومتابعة الارتقاء[8].

- وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية ا لتي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إ لى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية.
- كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب ع لى هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع المواد الأولية.
- كما عرفت التنمية الاقتصادية على أنها : العملية الهادفة إلى تحسين مستوي معيشة سكان، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتحقق هذه التنمية من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي[9].

2 - مشروعية التنمية الاقتصادية

النشاط الاقتصادي في الإسلام بمثابة القيادة والريادة أو بلغة الرياضيات بمثابة المتغير المستقل الذي تتبعه بقية المتغيرات الأخرى (السياسية، القانونية، الاجتماعية...الخ)، ولذلك للأسباب الآتية[10]:

أ - النشاط الاقتصادي هو النشاط الرئيسي والغالب في حياة البشر، لأن الاقتصاد يعتبر أحد العوامل الرئيسية في تسيير وتوجيه حركة التاريخ الإنساني على مر العصور.

ب - سلوكيات البشر ومناهج تفكيرهم وطبائعهم وعاداتهم وتقاليدهم كلها في واقع الإنتاج ومخرجات للظروف والعوامل الاقتصادية التي يعيشونها.

ت - الاعتقاد الراسخ في الإسلام بأن رقي الإنسان مادياً وروحياً، رهن برقي وارتقاء وضعه وحالته الاقتصادية، من هنا كان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دوراً هام وبارز.

حكم التنمية الاقتصادية ينطلق من فرضية أنها أمر حميد فيه مصلحة عامة لجميع المسلمين، معتمداً على حقيقة، وهي أن المقصد الأسمى للشريعة الإسلامية هو جلب المصالح ودرء المفاسد، وفي التنمية جلب للمصلحة ودرء للمفسدة، ومن ثم يرى فريق من الفقهاء أن التنمية فرض مقدس، وأنها فريضة إسلامية لا عمل اختياري، مستمدين بذلك **بقوله تعالى:** ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللهِ ﴾ المزمل: الآية 20.

وهناك فريق آخر من الفقهاء يرى أن حكمها الوجوب، لأن ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقد أوجب الإسلام أموراً لكثيرة لا تتم إلا من خلال تحقيق التنمية، فالإسلام ثم الفقر، وحث على الزراعة والصناعة، وهذا لا يتحقق إلا بالتنمية[11].

2.III- تحديات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

هناك مجموعة من العوامل تعيق سير عمليات التنمية الاقتصادية نذكر أهمها:

أ. **الافتقار للإرادة السياسية**

عدم توفر الإرادة السياسية لإحداث التنمية لدى القادة السياسيين والنخبة من شرائح المجتمع قد يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية، لذا لا بد من توافر الإرادة السياسية في عمليات التنمية، تماشيا مع تطلعات الجماهير نحو إحداث التنمية لرفع مستوى المعيشة الاقتصادية[12].

ب. **عدم الاستقرار الأمني**

إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين، ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية و كذا المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي، سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما تعلق بالحكم الراشد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتجة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

ت. **انتشار قيم وتقاليد اجتماعية متخلفة**

تنتشر في معظم الدول النامية قيم وعادات اجتماعية متخلفة، فهي تشكل عقبة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في مجتمعاتها، مثل سيطرة طبقة النبلاء، والإقطاعيين، وكبار الملاك على حياة السياسية والاقتصادية في الدولة، وحرمان شرائح المجتمع من آية حقوق، كذلك اختلاف الأيديولوجيات، يصبح عقبة أمام مسار التنمية الاقتصادية.

ث. **الدائرة المفرغة للفقر**

إن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصى التقدم في مسار التنمية[13].

IV- دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (التجربة السودانية)

يمكن إصدار الصكوك المالية لغايات استثمارية، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية أو التطور الاقتصادي المطلوب، وهذا ما سعت إليه غالبية الدول الإسلامية، بحيث شهدت السودان اهتمام بالغ بعمليات إصدار الصكوك المالية

الموافقة للشريعة الإسلامية، وإعطائها أهمية كآلية لدعم السوق المالي السوداني ومن ثم دعم وتعزيز مجال التنم ية الاقتصادية للبلد.

1.IV- الصكوك والتنمية الاقتصادية

يعتبر الاستثمار أحد دعائم النمو الاقتصادي، خاصة في البلدان النامية لما ينتج عنه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية وأنه من الوسائل الفعّالة في تغيير بنية الاقتصاد الوطني لإصلاح الإختلالات الهيكلية فيه، كما انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة، لقد أدى انتشار الصكوك الإسلامية وتسابق العالم إلى إصدارها ببدء مرحلة جديدة يتم فيها التحول من الاقتصاد الورقي وأسواق الائتمان إلى الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالسلع والخدمات، فعن طريق الصكوك يتم تعبئة المدخرات المالية الموجودة بين أيدي الأفراد والتي هي عاطلة عن القيام بوظيفتها الاقتصادية ودورها التنموي، مما يؤدي إلى استثمارها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية[14].

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية لقدرتها على حشد ا لموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنية التحتية، وكذلك تمويل المشاريع التنموية الخيرية.

وتتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلاءم الأعمال التجارية، وصكوك السلم هي الأنسب لتمويل المشاريع الزراعية والصناعات، في حين تستخدم صكوك الاستصناع في تمويل قطاع الإنشاءات والعقارات، وصكوك المشاركة التي يمكن بواسطتها تمويل كافة أنواع الاستثمارات الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل، كما تصلح لجميع الأنشطة الاقتصادية، وكذلك الأمر لصكوك المضاربة إلا أنها تمتاز عن صكوك المشاركة في فصلها إدارة المشروع عن ملكيته.

إن الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل المشاريع البنية التحتية والمشاريع الضخمة كذلك التي تتطلب رؤوس أموال كبير، وبالتالي تحقق الصكوك فوائد لكل من المصدر والمستثمر، وآلية جد مناسبة لعمليات التنمية الاقتصادية للبلد[15].

2.IV- التجربة السودانية

تجربة السودان في مجال الصكوك المالية تجربة فريدة من نوعها وهذا يعود إلى أن القطاع المصرفي السوداني يعمل بكامله وفق الشريعة الإسلامية وهذا ما أدى بالضرورة أن أي منتج مالي في السودان هو حتما صناعة مالية إسلامية.

- **الصكوك المتداولة في السوق المالية السودانية**

شهد حجم التداول الكلى خلال الربع الأول من العام 2017 ارتفاعا بنسبة 7.49% حيث بلغ 1,568,114,304 جنيه مقارنة بحوالي 1,458,842,615 جنيه في الربع الأول من العام 2016، ويعود الفضل في ذلك إلى التداول مختلف الصكوك المالية، والجدول الآتي يوضح حجم التداول.

الجدول (1): حجم التداول خلال الربع الأول 2017 مقارنة بالربع الأول 2016

البيان	الربع الأول للعام 2016	الربع الأول للعام 2017	النسبة
حجم التداول	1,458,842,615	1,568,114,304	%7.49

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأ ول 2017، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 2020/11/05).

ويمكن توضيح تفاوت حجم التداول في كلا من الربع الأول من عام 2017، والربع الأول من 2016، بالشكل الآتي:

الشكل (1): حجم التداول مقارنة بين الربع الأول خلال عامي (2016-2017)

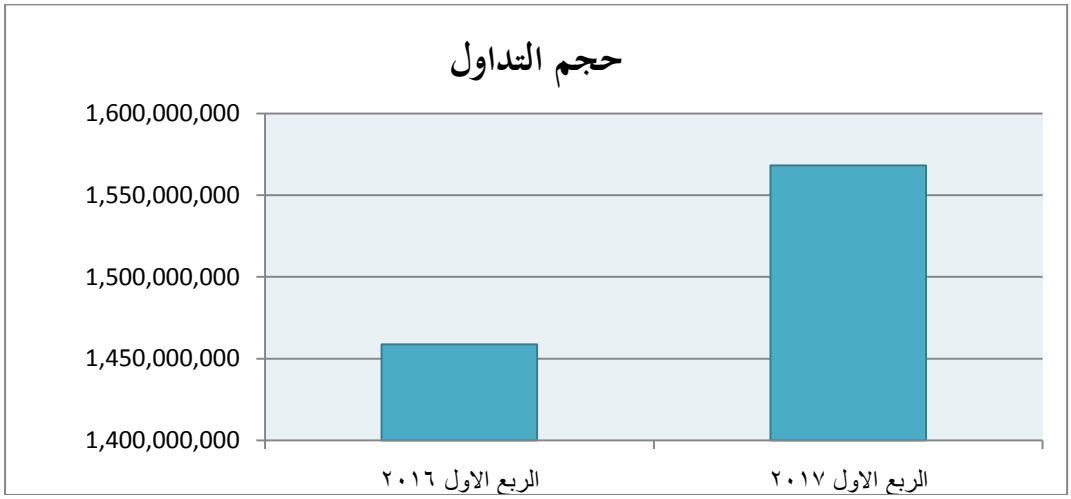

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأول 2017، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحمي ل 2020/11/05).

وفيما يخص تداول الصكوك الإسلامية فقط شهدت تطوراً عام 2017 إذا ما قورنت ب 2016، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2): عدد الصكوك المتداولة خلال الربع الأول 2017 مقارنة بالربع الأول 2016

ع	لأول من العام 2016	لأول من العام 2017	ة
يق الاستثمار	3,02	3,06	%
ادات الاستثمارية			

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأول 2017، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 2020/11/07).

ويمكن الإشارة إلى عدد الصكوك المتداولة في الربع الأول2017 مقارنة بالربع الأول 2016 من خلال الشكل الآتي:

الشكل (2): عدد الصكوك المتداولة خلال الربع الأول 2017 مقارنة بالربع الأول 2016

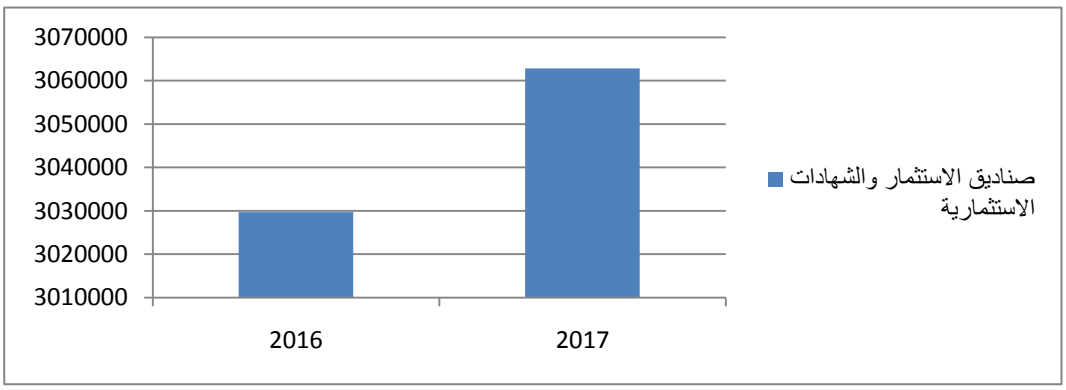

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأول 2017، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 2020/11/07).

وفي خصوص عام 2018 فقد بلغ عدد الصكوك التي تم تداولها خلال شهر جوان، المتمثلة في صناديق الاستثمار والشهادات الاستثمارية 1,213,768 صكاً بحجم تداول 435,980,199 جنيهاً نُفذت من خلال 18 صفقة.

والجدول الآتي يوضح الخمس صكوك الأكثر ارتفاعا من حيث عدد الصكوك:

الجدول (3): الخمس صكوك الأكثر ارتفاعا من حيث عدد الصكوك

الشهادة	عدد الصكوك المتداولة	النسبة إلى الإجمالي %
صكوك الاستثمار الحكومية صرح	330,666	41
صكوك الاستثمار الحكومية	158,224	20
شهامة 2017/07/01 (74.2)	120,616	15
شهامة 2017/07/01 (74.4)	100,861	13
شهامة 2017/07/01 (74.3)	81,628	10
الإجمالي	791,995	

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير شهر جوان 2018، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل2020/11/07).

ومن حيث حجم التداول، الجدول رقم 04 يوضح نسب التداول لأكثر خمس صكوك ارتفاعا كالآتي:

الجدول (4): الخمس صكوك الأكثر ارتفاعا من حيث حجم التداول

الشهادة	حجم التداول	النسبة إلى الاجمالي %
شهامة 2017/07/01 (74.2)	66,796,840.79	26
شهامة 2017/07/01 (74.4)	55,970,048.76	22
شهامة 2017/07/01 (74.3)	45,046,135.63	18
شهامة 2017/07/01 (74.1)	42,088,662.24	16
شهامة (76.12)	40,901,670.00	15
الإجمالي	250,803,357.42	

المصدر: سوق الخرطوم ل لأوراق المالية، تقرير شهر جوان 2018، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 2020/11/08).

ساهمت الشهادات والصكوك بقدر كبير في زيادة نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية بالقبول الكبير الذي وجدته هذه الشهادات لدي جمهور المستثمرين والمتعاملين في السوق وبذلك أصبحت نواة طيبة للأوراق المالية الإسلامية في السودان وهي تمثل حسب تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية ما نسبته 95% من حجم التداول في السوق الثانوي،

وقد أثبت أن الزيادة في معدل نمو الشهادات والصكوك له علاقة في تحسين المؤشرات الاقتصادية (التأثير إيجابياً على النمو الاقتصادي، استقرار معدل التضخم...)، مما يساهم في السير نحو الوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة

3.IV- سوق تداول الصكوك الحكومية في السودان

سوق التداول هو السوق التي تتم فيه عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرةً أو بالوكالة وتبادل ملكيتها في قاعة التداول أو في مكاتب السوق، ومن خلال الجدول رقم (05) نوضح تداول الصكوك الإسلامية في سوق الخرطوم خلال الفترة (2002 -2015).

الجدول (5): نشاط تداول الصكوك في سوق الخرطوم للأوراق المالية

السنوات	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	عدد الكلي المتداول	السنوات	عدد الصكوك المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	عدد الكلي المتداول
2002	884766	29724	914490	2009	4228900	3417714	7646614
2003	776999	37071	814070	2010	1791114	4056906	5848020
2004	30790	102108	132898	2011	7333445	3892066	11225511
2005	845830	308083	1153913	2012	5793575	6983324	12776899
2006	1433400	1472351	2905751	2013	1447341	5116623	6563964
2007	2717193	2016530	4733723	2014	1198891	9996076	11194967
2008	4977907	2421055	7398962	2015	1068892	11222669	12291561

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، **التقارير السنوية 2011، 2012، 2015** ، http://www.kse.com.sd

يتضح من الجدول أن حجم تداول كل من الصكوك والشهادات الإسلامية خلال الفترة (2002-2015) شهدت تقلبات من سنة إلى أخرى إلى أن بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 بحجم تدول كلي يقدر ب7646614 صك وشهادة، بعد ذلك انخفض حجم التداول سنة 2010 ليصبح عدد الصكوك والشهادات المتداولة تُقدر ب 5848020 صك وشهادة، ويمكن تفسير انخفاض حجم التداول بتداعيات بداية المرحلة الانتقالية لانفصال جنوب السودان عن شماله، بعد ذلك يلاحظ ارتفاع في حجم التداول إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له سنة 2012 بحجم تداول يقدر ب12776899 صك وشهادة، بعد ذلك يلاحظ انخفاض حجم التداول سنة 2013 ليوصل الارتفاع في حجم تداول الصكوك بعد سنة 2013.

V- دراسة قياسية لأثر إصدار الصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2002 - 2015)

بغية معرفة أثر إصدار الصكوك الإسلامية على التنمية الاقتصادية في السودان وبقصد الوصول إلى الأهداف المسطرة، ارتأينا القيام بدراسة قياسية هذا عن طريق بناء نموذج الدراسة كمرحلة أولى ثم دراسة صلاحية النموذج في تفسيره للظاهرة المدروسة.

1.IV- بناء نموذج الدراسة

يتم بناء النموذج عن طريق ذكر متغيرات النموذج المستخدم وتوصيفه ثم تقديره

1- **تحديد متغيرات الدراسة:** تتمثل متغيرات الدراسة في:

أ- **المتغير المستقل (SI الصكوك الإسلامية):** يُشير المتغير التابع إلى عدد الصكوك التي يتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية، أما عن مصدر هذه الإحصائيات فهو الموقع الإلكتروني لهذا السوق.

ب- **المتغير التابع (PIB: الناتج المحلي الإجمالي):** مصدر الإحصائيات الموقع الالكتروني للبنك الدولي، وهو احد مؤشرا التنمية الاقتصادية.

2- **توصيف نموذج الدراسة:** بهدف التعرف على الأهمية النسبية الصكوك الإسلامية في تحفيز النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على نموذج كمي يكون فيه حجم تداول الصكوك متغيراً مستقلاً، بينما معدل النمو الاقتصادي مُتغير تابعاً .

ويتم تحليل هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير كما يلي: $PIB = F(SI) \Longrightarrow PIB = a_0 + a_1 SI$

3-**نتائج الدراسة** : عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS.22 المعروف باسم الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية تم تقدير نموذج الانحدار التالي:PIB= 18532594306,587+894,435 PIB

2.IV- اختبار صلاحية النموذج للتفسير

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لا بد من توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

1- **الشروط النظرية:** الظاهرة محل الدراسة هي ظاهرة اقتصادية تفترض أنه أثناء زيادة في المتغير المستقل يؤدي إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وبا لرجوع إلى النموذج المقدر نجد أنه لا يوجد تعارض بين النظرية لظاهرة الاقتصادية محل الدراسة ونتائج نموذج الانحدار المقدر.

2- **الشروط الرياضية:** نتطرق لاختبار المعنوية الكلية ثم الجزئية للنموذج.

أ- **المعنوية الكلية:** يستخدم اختبار F لاختبار مدى معنوية العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم النموذج وبيان أثر التغير في المتغيرات المستقلة على (PIB)، وبوضع الفرضية:

النموذج غير كفء وغير معنوي: **H0**-

النموذج كفء ومعنوي: **H1** -

ب- **المعنوية الجزئية للنموذج:** لغرض الوقوف على أي من المتغيرات المستقلة لها تأثير أو لا يوجد لها تأثير نستخدم اختبار T-Test لاختبار معنوية المعالم المقدرة في النموذج المقدر. وبوضع الفرضية:

H0:-المعالم غير معنوية

واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي :**H1**-

ويمكن لنا توضيح نتائج اختبار المعنوية من خلال الجدول رقم (06) الذي يوضح تقدير نموذج الدراسة.

الجدول (6): تقدير نموذج الدراسة

PIB= 18532594306,587+894,435 PIB		
a_1=894,435	a_0= 18532594306,587	a_i
P- Value =0.000F=49.459		نتائج إختبارF

		R= 0.897 R^2=0.788	
نتائج إختبار T	قيمةt	t= 18.750	t=7.033
	P-Value	P-Value=0.000	P-Value=0.000

المصدر:إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS.22

بالنسبة للمعنوية الكلية : قيمة F المحسوبة تحت مستوى معنوية (0.05) بلغت (49.459) وهي أكبر من F المجدولة المقدرة ب(4.75)، وبذلك نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج كفء ومعنوي، وما يؤكد هذا أن قيمة (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذا تم استبعاده. بمعنى أخر تم قبول الفرضية البديلة المتعلقة بكفاءة ومعنوية نموذج الدراسة.

أما بالنسبة إلى المعنوية الجزئية : يلاحظ من خلال قيم المرفقة لإحصائية (P-Value) أن معلمة عدد الحجم الكلي لتداول الصكوك الإسلامية ومعلمة لحد الثابت يُظهران معنوية بمستوى ثقة (95%)، بمعنى أخر تم قبول الفرضية البديلة المتعلقة بوجود واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي.

3.IV-القدرة التفسيرية للنموذج

تدل قيمة معامل الارتباط (r=0.897) على وجود علاقة ارتباطيه قوية جداً بين المتغير المستقل و المتغير التابع، وتدل قيمة معامل التحديد (R^2=0.788) على أن (SI) لها تأثيراً كبيراً جداً على المتغير (PIB)، حيث أن (78.8%) من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي في السودان يكون سببها تداول الشهادات والصكوك الإسلامية، أما عن النسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى

- الخلاصةVI

تعتبر الصكوك الإسلامية أداة تمويلية ناجحة في الاقتصاد، وهذا لقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الا قتصادية، وتعتبر الصكوك المالية الإسلامية آلية بديلة عن الأدوات المالية التقليدية، ومن خلال دراستنا تبين أهمية الصكوك الإسلامية في دعم الاقتصاد للدول، وتبين اهتمام السودان بهذه الصكوك الإسلامية، بحيث أن السوق المالية السودانية إسلامية المعاملات، وتنوع واختلاف صيغ الصكوك الإسلامية (المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة ...)، أكسبها صفة الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في مختلف المشاريع الاقتصادية، والتوجه نحو التعامل بالصكوك الإسلامية أثر بشكل إيجابي على السوق المالية السودانية، ما يوضح أن تكون السوق السودانية كتجربة لا بد الاقتداء بها في إصدار الصكوك ومجال التوجه الإسلامي في المعاملات المالية

نتائج الدراسة

- تكمن أهمية الصكوك في كونه يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية بتنمية المال ورواجه؛
- تعتبر الصكوك المالية أداة فعّالة في تعبئة الموارد المالية لتنوعها، ولأنها تعكس الوجه الحقيقي للاقتصاد؛
- الصكوك الإسلامية آلية مفيدة لتمويل مختلف المشاريع ودعم وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- هناك توجه للصكوك الإسلامية، هذا ما أثبتته التجربة السودانية، بحيث قامت بأسلمة قطاعها المالي بالكامل؛
- التوجه نحو صكوك ذات طابع إسلامي أصبح ضرورة ملحة، خاصة بعدما أثبتت الصيغ المالية التقليدية عجزها عن حلول مختلف الأزمات المالية.

الاقتراحات

- من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لتمكين القائمين على شؤون الاقتصاد السوداني، وتخص الاستفادة من منتجات الهندسة المالية الإسلامية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:
- نشر الوعي المالي الإسلامي سواءً الأفراد أو المؤسسات؛
- إعطاء دور للقطاع الخ اص لإصدار منتجات الهندسة المالية خاصة الصكوك الإسلامية، وهذا راجع للدور الذي يؤديه القطاع الخاص في النمو؛
- تطوير وتحديث الأدوات المالية خصوصاً صناديق الاستثمار باعتبارها أداة مالية مقبولة شرعاً ووعاء استثماري جديد له تأثير كبير في جذب المدخرات وتوظيف السيولة الفائضة وتقليل المخاطر؛
- إيجاد منفذ تطبيقي لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية كمنتج التورق البنكي ومنتجات عقود الاختيار، إضافة إلى الصكوك القابلة للتداول خاصة صكوك المضاربة؛
- بما أن السودان لديه فائض من الإنتاج الزراعي ولديها صعوبة في تسويقه إلى الخارج، يمك ن الاستعانة بهذه الصكوك في تصريف منتجاتها الزراعية؛
- إصدار الصكوك الإسلامية في مختلف قطاعات الاقتصاد السوداني خاصة قطاع الخدمات، والقطاع الزراعي والقطاع الصناعي، ذلك راجع إلى مساهمتها المعتبرة في الناتج المحلي حيث بلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2015 على التوالي 49%، 27.9% و23%.

الإحالات والمراجع

[1]. معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3_4 ديسمبر 2012، ص: 237.

[2]. العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا نموذجاً -، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد1، جامعة طاهري محمد ' بشار' مارس 2017، ص: 69.

[3]. العرابي مصطفى، حمو سعدية، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

[4]. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية – تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية ' البحرين '، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص: 256.

[5]. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية و مدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، ورقة بحثية ضمن المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، 5_6 ماي 2014، ص: 10.

[6]. نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

[7]. محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية)، أطروحة ضمن نيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012، ص: 138.

[8]. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 143.

[9]. فرهاد محمد علي، التنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، مؤسسة الدار التعاون للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص: 64.

[10]. مرجع نفسه، ص: 116.

[11]. زياد جلال الدماغ، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

[12]. زياد جلال الدماغ، مرجع نفسه، ص: 152.

[13]. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص: 32.

[14]. هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2015، ص: 559.

[15]. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية

د.دحو محمد - جامعة أدرار

د. قريد عمر- جامعة بسكرة

دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية

The role of Islamic financial engineering in developing Islamic financial products.

د.دحو محمد - جامعة أدرار
د. قريد عمر- جامعة بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية التي يحتاجها المتعاملين الاقتصاديين حتى تحافظ على ديمومتها ونموها وزيادة تنافسيتها فضلا عن ضمان بقاءها في السوق . وذلك من خلال التفصيل في ماهية الهندسة المالية الإسلامية وخصائصها والأسس التي تبنى عليها، وأهم المنتجات المقدمة من طرفها، مع تقديم عرض إحصائي للصكوك المالية الإسلامية المصدرة في مختلف دول العالم.

الكلمات المفتاحية : الهندسة المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي، الصكوك المالية الإسلامية.

Abstract :

This research paper aims to clarify the extent to which Islamic financial engineering contributes to the innovation and development of Islamic financial products that economic dealers need in order to maintain their sustainability, growth, and increase their competitiveness, as well as ensure their survival in the market. This is through detailing what Islamic financial engineering is, its characteristics, the foundations on which it is built, and the most important products provided by it, along with a statistical presentation of the Islamic financial instruments issued in various countries of the world.

Keywords: Islamic financial engineering, Islamic financial products, Islamic economics, Islamic financial instruments.

مقدمة:

عرفت الصناعة المالية الإسلامية بعد الأزمة المالية الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين، وانتشارا كبيرا في الكثير من دول العالم، بحيث لم تقتصر على المجتمعات الإسلامية وإنما شمل ت حتى المجتمعات الغير الإسلامية، وذلك للخصائص التي تتميز بها والتي على رأسها مستوى المخاطر المنخفض ، واهتمامها بتحقيق المصلحة العامة إلى جانب المصلحة الخاصة، وارتباطها بالجانب الحقيقي مما يقلل من الاضطرابات والأزمات، وقد ترجم هذا التطور والانتشار من خلال الارتفاع الكبير في عدد المصارف الإسلامية ، وحجم الصكوك المالية المطروح في الأسواق المالية العالمية، ولكن على الرغم من كل هذا مازلت المالية الإسلامية بشكل عام والمنتجات المالية الإسلامية بشكل خاص تواجه الكثير من التحديات والتي على رأسها المنافسة الكبيرة المفروضة عليها من الصناعة المالية التقليدية. واحتياجها إلى طرح المزيد من المنتجات المالية التي تلبي الاحتياجات المعاملين الاقتصاديي ن مع مراعاة أحكام الشريعة، وبالتالي أصبحت الهندسة المالية الإسلامية تمثل فرصة وأداة مثالية من أجل تطوير والنهوض بالصناعة المالية الإسلامية، وذلك لما توفره الهندسة المالية الإسلامية من مجال خصب للابتكار وخلق وتطوير منتجات مالية جديدة والرفع من مستوى كفاءتها في الأداء وتعزيز قدرتها على منافسة المنتجات والأدوات المالية التقليدية.

وانطلاقا مما سبق تطرح هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الهندسة المالية الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية؟.

أولا: الهندسة المالية الإسلامية:

لبيان أهمية الهندسية المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية اقتضت الحاجة لتطوير واستحداث أدوات مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل المتج ددة، التي تعجز الطرق التقليدية عن الإيفاء بها.

1. نشأة وتطور الصناعة المالية الإسلامية: شهدت تجربة المصارف الإسلامية خلال السنوات الأخيرة ترحيبا وقبولا في كثير من بلدان العالم الإسلامي، وأخذ كثيرا من المصارف التقليدية يعطي التجربة اهتماما ويقدم بعض الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال تأسيس وانتشار المؤسسات المالية الإسلامية الذي كانت وليدة ومحصلة لمراحل مرت بها تطور الصناعة المالية الإسلامية، والمتمثلة في[1]:

أ. **مرحلة سيادة النظام المصرفي التقليدي** : بحيث ولم يكن هناك من الاقتصاديين من يبدى أي معارضه نحو القبول بمعدل الفائدة كأساس للتسعير بين قيمة النقود الحالية وقيمتها المستقبلية.

ب. **مرحلة احتضان فكرة المصارف الإسلامية وتجسيدها في الواقع:** وتنقسم هذه المرحلة إلى فترتين:

- **فترة التنظير:** تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من الدعوات والدراسات التي قدمها الرواد، في مجال العلوم الشرعية والفكر الإسلامي بعامة والاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص، والتنظير البنوك بلا فوائد وكيفية تحرير الاقتصاديات الإسلامية من مشكلة المعاملات المالية الربوية وتلك الممارسات التي لا تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- **فترة التطبيق:** شهد عقد الستينات وبداية الس بعينات بعض الدعوات من قبل بعض الباحثين ، والتي ترى أن استخدام معدل الفائدة ليست الأداة المثلى لتوظيف الأموال وأن البديل المناسب هو المعدل الصفري

[1]- عمر محمد عبد الحليم، أهمية السوق المالية الإسلامية الدولية، الجزء الأول(2010/10/25):http://www.bltagi.com/files

الذي يعني إقراض الأموال دون زيادة على أصل القروض، وتلبية لرغبة المجتمعات في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا وبدون استخدام سعر الفائدة تم التفكير في إنشاء بنوك ومصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وعملا بما جاء به في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة / السعودية سنة1972م، ونتيجة لذلك تم إعداد اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية سنة 1974م، وباشر البنك الإسلامي للتنمية عمله سنة 1977م بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ويتميز هذا البنك بأنه بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد في النواحي المصرفية. أما إنشاء أول بنك إسلامي متكامل فقد أنجز سنة 1975م وهوبنك دبي إسلامي.

ث- مرحلة التطوير والانتشار الدولي: خلال عقد التسعينات بدأت بعض المصارف الإسلامية بتطوير أدوات ومنتجات جديدة خارج إطار المرابحة التقليدي بظهور صيغ تمويلية جديدة مثل الإجارة، الاستصناع والسلم، وأصبحت بعض المصارف تقود عمليات تمويل مجمعة بصيغ إسلامية وأخرى تؤسس صناديق ا ستثمارية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية . وأصبح هاجس المصاريف الإسلامية في هذه المرحلة هو إثبات الذات من خلال تقديم أدوات وآليات منافسة ومتميزة تحظى بالقبول والرضا في السوق التنافسية التي تعمل فيها. كما تميزت هذه المرحلة بالانتشار الدولي، فقد توالي إنشاء المصارف الإسلامية على مستوى العالم.

أظهر تقرير حديث لغرفة تجارة وصناعة دبي أستند إلى أرقام شركة " أرنست أند يونج " أن النظام المالي العالمي التقليدي يشهد تحولا جذريا باتجاه التمويل الإسلامي، حيث سجلت الأصول المصرفية الإسلامية العالمية معدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 16% خلال الفترة من 2008-2012.

الشكل رقم(01): نمو الأصول المصرفية الإسلامية.

المصدر: تقرير التنافسية الصادرة عن المؤتمر العالمي للصارف الإسلامية 2013-2012.

مؤكدا على أن أكبر الأسواق المصرفية الإسلامية تنحصر في منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا بحصة تبلغ نسبتها 45% مع زيادة التركيز في دول مجلس التعاون الخليجي في حين تبلغ حصة دول مجلس التعاون بمفردها 37% بينما تشكل حصة البلدان الآسيوية ثالث أكبر المناطق من حيث حجم الأصول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية نحو13% في نهاية 2013. حيث أظهر التقرير إلى أن عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم يقدر بنحو 38 مليون عميل، يوجد ثلثهم في ستة دول هي قطر، أندونيسيا، السعودية، وماليزيا، والإمارات، وتركيا. ومن بين هذه الأسواق الستة الواعدة تعد السعودية السوق الأكبر بالنسبة لحجم أصول المصارف الإسلامية، بقيمة تقدر بنحو 285 مليار دولار أمريكي في 2013، حيث تستحوذ السعودية على 43% من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في الدول الست المذكورة و 53% من إجمالي الأصول المصرفية المح لية فخلال النصف الأول من 2014، نما الإجمالي العالمي للأصول المدارة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة 4.9% مسجلة رقما قياسيا جديدا قدره 75.1 مليار دولار نتيجة للتخصيص المستمر لرأس المال نحو المنتجات الإسلامية والمكاسب التي تستند على الأداء الفعلي

وارتفع عدد الصناديق الإسلامية من نحو 800 في 2008. إلى ما يقدر بنحو 1.069صندوقا كما في 17جوان 2014. تحتفظ السعودية وماليزيا بما يتجاوز 60% من إجمالي أصول الصناديق الإسلامية على الصعيد العالمي.

الشكل رقم(02): يمثل عدد الصناديق والأصول المدارة خلال الفترة(2008-2014).

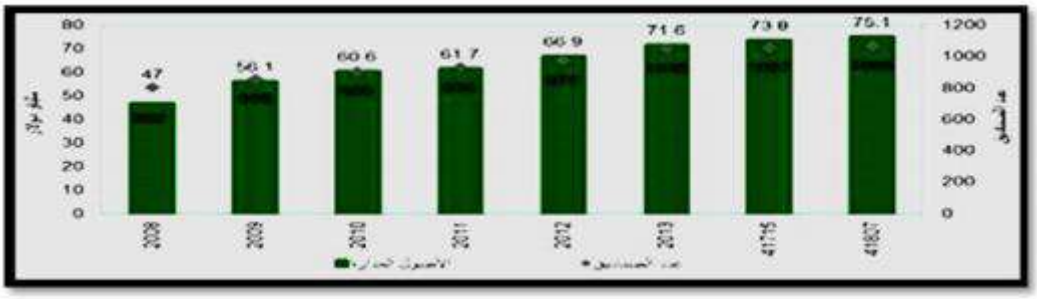

المصدر: تقرير بلومبرج IFSB.

وأضاف التقرير أن سوق الصكوك العالمية للربع الأول من عام 2014 كان ايجابيا بصورة كبيرة لصناعة التمويل الإسلامي حيث قدر فيه إجمالية إصدارات جديدة بمبلغ 31.14 مليار دولار من الصكوك الأولية . ويمثل هذا الحجم من الإصدارات انخفاضا بنسبة 15.2% من الإصدارات بمبلغ 36.73 مليار دولار المسجلة خلال الربع الرابع من 2013 كما يمثل تراجعا بنسبة 9.82% عن مبلغ الـ 34.53 مليار دولار من الصكوك المصدرة خلال الربع الأول من 2013.

الشكل رقم(03): يمثل وتيرة إصدرارت الصكوك خلال الفترة(2006-2014).

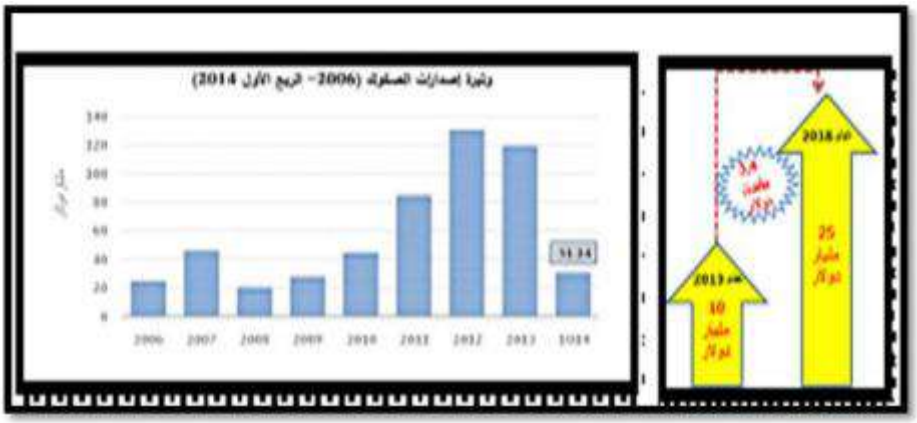

المصدر: تقرير بلومبرج IFSB.

ويستبعد أن تتراجع معدلات النمو في هذا القطاع، وذلك بسبب التصاعد المتوقع لمعدل النمو السنوي المركب لأصول قطاع التمويل الإسلامي والذي سيصل إلى 17% خلال الفترة من 2013 وحتى 2018. على الصعيد العالمي تؤكد الأرقام أن حجم الأصول الم صرفية الإسلامية العالمية التي تمتلكها المصارف التجارية ستفوق 3.4 تريليونات دولار أمريكي بنهاية 2018 في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسية وأظهرت الدراسة التي أعدها مركز EY للخدمات المصرفية الإسلامية العالمية أن الأسواق الستة الرئيسة في القطاع التي تشمل الإما رات والسعودية وقطر وإندونيسيا وماليزيا وتركيا، نجحت في تخطى الأرباح المجمعة للمصارف الإسلامية حاجز 10مليارات دولار أمريكي للمرة الأولى، وذلك في نهاية عام 2013، ثم التوقع أن يحقق القطاع المصرفي أرباحا تقدر بـ 30.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2018.

2. مفهوم الهندسة المالية الإسلامية : تعرف على أنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صناعة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في

إطار موجهات الشرع الحنيف.[2] ويلاحظ من هذا التعريف أنه مطابق لتعريف الهندسة المالية المشار إليه سابقا، إلا أنهما يختلفان في كون الهندسة المالية الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية على عكس الهندسة المالية التقليدية. هذا وتشكل الهندسة المالية الإسلامية اليوم حاجة ملحة للتطوير والإبداع في المؤسسات المالية الإسلامية على المستوى المؤسسي والصناعي، كونها صناعة ناشئة بالمقارنة بنظيرتها التقليدية تحتاج إلى التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية أصيلة تحافظ على هويتها وتقيها التقليد، مما يساهم في تحقيق نمو مستدام للصناعة ينعكس إيجابا على استدامة المؤسسات المالية الإسلامية. بشكل يضمن لها التميز في تقديم منتجاتها المالية من خلال التحوط أو إدارة المخاطر وتحقق التفوق والأسبقية على المؤسسات المالية التقليدية.

كما أن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية سيوفر للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مزايا أهمها[3]:

- توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية وتجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية.
- الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية، والاستثمار الحقيقي وليس الوهمي وتعزيز المساهمات الحقيقية في التنمية الاقتصادية مثل: المشاركات والبيوع والإيجارات وغيرها من العقود.

3. العوامل المساعدة لظهور الهندسة المالية الإسلامية: نوجزها أيضا في ثلاث محاور أساسية[4]:

أ- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: خاصة بالتبادل، وإن كانت معدودة، إلا أنها منضبطة و محددة.

ب- تطور المعاملات المالية: وما يصاحبه من تزايد عوامل المخاطر واللايقين، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، ويزيد من تم الحاجة للبحث عن حلول ملائمة لها.

ج- المنافسة من المؤسسات المالية التقليدية : وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة فرضت قدرا كبير من التحدي على الاقتصاد الإسلامي.

4. الفروقات بين الصناديق الاستثمارية الإسلامية والتقليدية : يتبادر إلى أذهان البعض أنه لا فرق بين صناديق الاستثمارية الإسلامية والتقليدية، حتى أنه هناك من يقول أنما البيع مثل الربا وينسون أن الله تبار ك وتعالى أحل البيع وحرم الربا، ومع النظر الفاحص تظهر لنا فروقات جوهرية وهي[5]:

- أن الصناديق الاستثمارية الإسلامية مبنية على المضاربة، فهي لا تعطي فوائد ثابتة، ولا تضمن الأرباح النسبية الثابتة، وإنما تأخذ وتعطي بناء على الأرباح الواقعية، ومن غير ضمانات للربح، فهذا تكون الصناديق الإسلامية خرجت من الربا.
- صناديق الإسلامية لا تدخل في ضمن تعاملات الأدوات الربوية، بخلاف التقليدية.
- تتعامل الصناديق التقليدية في معاملات محرمة في الشرع مثل بيع الخمور، والمساهمة في بناء شركاتها كما قد تدخل في بيوع محرمة، مثل بيع ما لا يمل ك، والبيعة في بيعتين بخلاف الصناديق الاستثمارية الإسلامية، فإنها بمنأى عن هذه التعاملات المخالفة للشريعة السمحاء منضبطة ولا تتعامل مع البيوع المحرمة في الشرع.

---

[2]- عبد الكريم أحمد قندوز، 6-8 مارس 2007، الهندسة المالية الإسلامية- دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية-، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر حول "أسوق الأوراق المالية والبورصات- آفاق وتحديات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص 6-7.

[3]- ظهير عثمان، 2007، نتائج الهندسة المالية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع والبحث والتطور

[4]- بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، الهندسة المالية بين الانجاز وآفاق واعدة للتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم الجزائر، العدد السادس، سنة2017،ص73.

[5]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

- الصناديق الاستثمارية في الشركات التقليدية يشوبها الأصول الربوية، بخلاف الصناديق الإسلامية.
- وجود هيئات شرعية على الصناديق الاستثمارية الإسلامية تراقب أعمالها، وتفتي في ما تحتاج إلى الفتاوى والنظر الشرعي، فلا يستطيع القائمون على هذه الصناديق أن يتعاملوا لمجرد المصلحة التجارية والربح الفوري، بل هم ملزمون بما يصدر من الهيئات الشرعية، بخلاف الصناديق التقليدية فإنها تتعامل بناء على المصلحة التجارية وحدها، والربح الفوري دون النظر إلى الوسيلة (الغاية تبرر الوسيلة) بينما الشرع الحكيم لابد فيه من أمرين: تبل الغاية، وسلامة الوسيلة وشرعيتها.

5.مبادئ الهندسة المالية الإسلامية: تتمثل في أربعة مبادئ[6]:

اثنان يتعلقان في المبادئ: التوازن، والتكامل، واثنان يختصان بالمنهج: الحل، والمنافسة.

أ. **مبدأ التوازن:** المقصود به تحقيق التوازن بين مختلف الحوافز الإنسانية . سواء مما يخص بالصالح الذاتية مع المصالح الاجتماعية، وفيما يتعلق بتحقيق الربح والأعمال الخيرية، وما يتعلق بالمنافسة وبالتعاون. عليه الشريعة الإسلامية نجحت في تحقيق التوازن بين مختلف الحاجات والرغبات ووض عت الكل في الإطار المناسب.

ب. **مبدأ التكامل:** أي تكامل المصالح الشخصية مع الاعتبارات الموضوعية، بين تفضيلات الزمن والمخاطرة وتوليد الثروة الحقيقية.

ت. **مبدأ الحل:** هذا المبدأ ينطلق من قاعدة أن الأصل في المعاملات الحل والجواز، إلا إذا خالفت نصا أو قاعدة شرعية وبناء ع لى هذا فإن قاعدة الحل هي الأساس للابتكار المالي بشرط أن يبتعد عن دائرة المحظور أو الحرام. وفي سياق هذا المبدأ ترجع أصول المبادلات المالية المحظورة إلى أمرين: أولا الربا تؤل إلى الظلم، والغرر يرجع إلى الجهل، وقد جمعها الله عز وجل بقوله ": وحملها الإنسان إنه ظلوما جهولا".(الأحزاب:72).

ث. **مبدأ المناسبة:** المراد بالمناسبة هنا تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث القصد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوب مع الهدف المقصود منه، وهذا مدلول القاعدة الفقهية " العبرة بالقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني".

وتجدر الإشارة أنه لا يمكننا اعتبار المنتجات التي يتم ابتكارها أو تطويرها من خلال الهندسة المالية- وفق المنهج الإسلامي – ذات طبيعة إسلامية إلا إذا كانت تخضع للمحددات الثلاث التالية:[7]

أ. **المحدد الأول: الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح كامل لا يقبل التأويل** : على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات، بمعنى أن الالتزام به ضرورة إسلامية.

ب. **المحدد الثاني: أن لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية** : بحيث لا يجب استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها مقدما على سبيل التأكيد مع عدم المشاركة في مخاطرة النشاط الذي يدر هذه العوائد . التي لا تختلف عن الفوائد وإن سميت أرباحا.

---

[6]- نفس المرجع السابق، ص74.

[7]- عبد الرحمن يسري أحمد، 2001، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص426.

ت. **المحدد الثالث: ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة** : لتحقيق الهدف الاستراتيجي ألا وهو المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي تتعدد مداخل صناعة الهندسة المالية باختلاف الطرق الممكن استخدامها من طرف المؤسسات الإسلامية في إقامة هذه الصناعة ...لكنها في الغالب لا تخرج عن إحدى المقاربتين التاليتين:[8]

أ. **المدخل الأول: المحاكاة:** والذي يعني أن يتم سلفا تحديد النتيجة المطلوبة من منتج صناعة الهندسة المالية الإسلامية، وهي عادة لا تخرج عن نفس النتيجة التي يحققا منتج صناعة الهندسة المالية التقليدية بحيث إن أسلوب المتبع في توليد (خلق) الأوراق والأدوات المالية قائم على المحاكاة والتقليد للمنتجات المالية التقليدية.

ب. **المدخل الثاني : الأصالة والابتكار :** ويعني البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء والعمل على تصميم المنتجات المالية المناسبة لها . شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا المنهج يتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية.

6.خصائص منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومتطلبات تحقيقها : وهذه الخصائص يمكن تلخصها في خمسة أسس:[9]

أ.أن تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية : فعند إبرام العقود المالية لابد أن تكون خالية من كل ما يتعارض مع الضوابط الإسلامية؛ كتحريم كالربا والغرر، أو تمويل أنشطة تقع في دائرة التحريم مثل : الخمور، صناعة قائمة على لحوم الخنزير، الدم، الميتة، تمويل موائد القمار وأماكن البغاء،

ب. الإدراك: يجب أن تكون العقود خالية من الإكراه والتعسف والاستغلال.

ت. الوضوح: يجب أن يكون لدى طرفي أو أطراف العقد وضوح حول ما يتضمنه العقد من شروط أو بنود

ت. الإمكانية والاستطاعة: لحديث رسول الله. صلى الله عليه وسلم(لا تبع ما ليس عندك)[10] لما في ذلك من الغرر(عدم القدرة على التسليم) فإن قدر على التسليم لا بأس؛ كبيع السلم؛ إدا قبض الثمن؛ ويشمل ذلك بيع المعدوم[11].

ج. الالتزام: لابد من التزام أطراف العقد، واحترام أجل العقد، وعدم استخدام شيء من الحيل اللغوية أو القانونية للتحايل على بند أو شرط؛ مما أنفق عليه الطرفان في العقد.

7. تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية و واقع المنتجات المالية الإسلامية فيها: بلغ حجم الأصول الإسلامية في العالم بلغ نحو 2 تريليون دولارفي 2015/11/11 حسب تصريح مديرة صندوق النقد الدولي " كريستين لاجارد"، وهو ما يمثل 1% من إجمالي الأصول المالية العالمية. كما أوضحت " لاجارد"، خلال مؤتمر للاقتصاد الإسلامي بالكويت، أن الصكوك الإسلامية، زادت بواقع 10 أضعاف، لتبلغ نحو300 مليار دولار مؤخرا، موضحة أن أغلب هذه الصكوك تتركز بمنطقة الخليج وماليزيا، ووفقا لشركة " برايس ووترهاوس كوبرز"، فإن الأصول المالية الإسلامية تشهد نموا بنسبة 17%، وفي

---

[8]- عبد الكريم أحمد قندوز، 6-8 مارس 2007، الهندسة المالية الإسلامية- دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية-، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر حول"أسوق الأوراق المالية والبورصات- آفاق وتحديات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص 6-7.

[9]- بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، الهندسة المالية الإسلامية بين الانجاز وأفاق واعدة للتنمية، مرجع سابق ص 76.

[10]- أبوا داود سليمان السحستاني، 2007، صحيح سنن أبي داود، تحقيق الألباني، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

[11]- محمد يوسف كمال، 1418هـ، 1998م، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، دار النشر للجامعات، مصر، ص274.

حال استمرت هذه النسبة فإن حجم الأصول سيصل إلى 2.67 تريليون دولار أميركي بحول 2017. وهذا بدوره سيسهم في خلق 7800 فرصة عمل جديدة في البنوك الإسلامية . نمو في توفير 500 وظيفة في قطاعات الخدمات الإسلامية الأخرى.[12]

أ. من حيث المنتجات المالية المتداولة في الأسواق المالية الإسلامية: نجد ما يلي:

- **المرابحة:** عقد ينص بوضوح سعر الشراء وسعر البيع وهامش الربح وشروط الاتفاق بين المستثمر ويقدم التمويل عند البداية ويعتبر هذا العقد ذو معدل ربح ثابت ويتيح للمستثمر إمكانية دفع مبلغ محدد بانتظام طوال فترة التمويل.
- **الإجارة:** عقد إيجار يؤجر فيه الممول ملكيته للعميل مقابل دفعات إيجار طوال فترة التمويل المحددة ويتعهد الممول بنقل ملكية العقار أو الموجودات إلى العميل عند نهاية فترة التمويل في حال تسديد كامل الدفعات المستحقة، أما تلك المترتبة على استخدام العقار فيتحملها العميل.
- **السلم:** عقد يدفع فيها البنك الثمن النقدي مقدما عند التعاقد ويوافق المتعامل على تسليم البضاعة بمواصفات معينة وكمية محددة في مواعيد مؤجلة يتفق عليها، عملية البيع والشراء فعلية لسلع حقيقية عكس العقود المستقبلية كالمشتقات.
- **المشاركة:** عقد شراكة يقوم على أساسه المصرف بتقديم التمويل الذي يطلبه العميل على أن يشارك المصرف في ناتج المشروع ربحا أو خسارة حسب قواعد التوزيع متفق عليها بين المصرف وطالب التمويل بما يتفق بضوابط العقود الشرعية.
- **استصناع:** عقد يستخدم عادة عند تمويل تشيد المباني والأما كن الصناعية، يتفق المستثمر مع المصرف المالي من خلاله على سعر العقد ومواصفات المنزل أو المبنى قبل أن يبدأ البناء.

شهد أداء سوق الصكوك الأولية العالمية وفق التقرير ارتفاعا ملحوظا في الأشهر الستة الأولى من عام 2014، حيث مكن هذا الارتفاع من الوصول إلى 66.2 مليار دولار، بزيادة قدرها 8.2% في القيمة مقارنة بإصدارات بمبلغ 61.2 مليار دولار خلال 2013 وقد شهد شهر جوان مساهمة كثيفة بشكل خاص من قطاع صكوك الشركات التي أسهمت بأكثر من 45% من حجم الإصدارا ت(ماي2014 نحو21.9%) بقيادة إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل رقم(03): وتيرة اصدارات الصكوك العالمية.

المصدر: تقرير بلومبرج، زاوية: مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال جوان2014، بيتك للأبحاث.

[12]- بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، مرجع سابق، ص77.

بلغ إجمالي الإصدارات في جوان 11.6 مليار دولار، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 32.5% في حجم الإصدارات مقارنة بإصدارات مقارنة بإصدارات بمبلغ 8.7مليار دولار المصدرة في ماي . لدخول دولة المملكة المتحدة إلى سوق الصكوك السيادية خلال شهر جوان لتصبح أول دولة من خارج منظمة التعاون الإسلامي تقوم بإصدار صكوك سيادية وسبقت في ذلك لوكسمبورغ وجنوب أفريقيا وهونغ كونغ لتصبح التوزيعية الجغرافية النهائية كمايلي : المملكة المتحدة 39%، والشرق الأوسط 37%، وأسيا24%.

وحسب نوع الإصدارات، سجلت إصدارات صكوك قطاع الشركات 5.24 مليار دولار أو 45.3% من إجمالي السو ق الأولية في منتصف سنة 2014، فيما شكلت إصدارات الهيئات السيادية والجهات الحكومية ذات الصلة مبلغ 6.34 مليار دولار أو54.8% من السوق الأولية الشهرية للارتفاع الملحوظ في حصة صكوك الشركات نتيجة:

- زيادة حجم إصدارات صكوك الشركات من السعودية والإمارات وتركيا، حيث أ صدرت هذه الأسواق الثلاث 4.4 مليار دولار من الصكوك الشركات في شهر جوان.
- غياب إصدارات الصكوك من الهيئات متعددة الأطراف شبه السيادية مثل البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة إدارة السيولة الدولية.

والجدير بالملاحظة زيادة إجمالي العملات المستخدمة في إصدارات الصكوك خلال جوان 8 عملات مقارنة بماي 2014: 5عملات من جهة . وارتفاع إجمالي إصدارات الصكوك 65 إصدارا خلال شهر جوان، ومن بين هذه الصكوك، تم إصدار 32 من قبل قطاع الشركات بإجمالي مبلغ 5.24 مليار دولار، مقابل 30 إصدارات لقطاع الشركات في مايو بمبلغ أقل بكثير وقدره 1.9 مليار دولار. وكان مما زاد زخم إصدارات صكوك الشركات تلك الشرائح الضخمة التي صدرت في السعودية والإمارات وتركيا، وفي الوقت نفسه، بلغ عدد إصدارات الهيئات السيادية 29 إصدارا بإجمالي مبلغ 5.44 مليار دولار، مقابل 31 إصدارا بمبلغ 6.13 مليار دولار في مايو.

وبالنظر إلى هيكل الإصدار، تصدرت المرابحة والإجارة كونهما أكثر هياكل إصدارات الصكوك شيوعا بنسبة 50.6% و 13.8%، على التوالي، من إجمالي الإصدارات في جوان 2014، مقابل 63.7% و17.5% على التوالي، من حصة شهر ماي. وقد كان هناك نحو 18% من إصدارات الصكوك في صورة هياكل مختلطة (هجينة) تضم أكثر من عقد أساسي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الشكل رقم(05): إصدارات الصكوك حسب الهيكل والعملة والنوع.

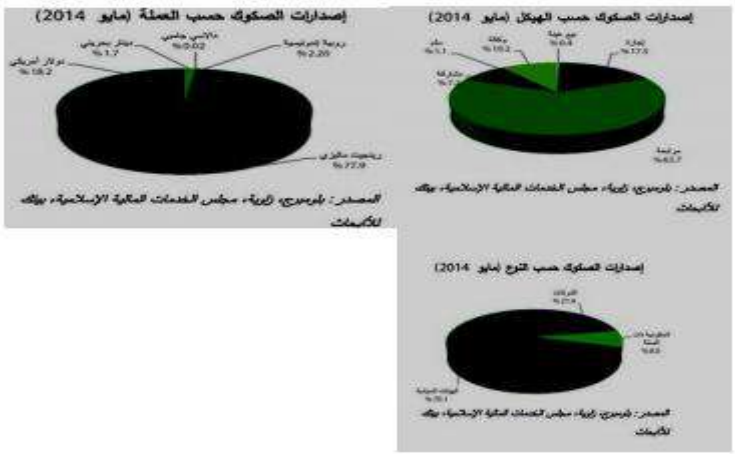

المصدر: بلومبرج.

أما بالنسبة لنوع القطاع، فقد شكلت الإصدارات الحكومية 47%، أي 5.44 مليار دولار من إجمالي الإصدارات في جوان مقارنة بشهر ماي 2014: 72.5%، أي 6.34 مليار دولار، يليه قطاع الخدمات المالية بنسبة 31.2% أو 3.62 مليار دولار(ماي 2014: 14.6% أو 1.27 مليار دولار). هذا وقد شكل القطاع العقاري نسبة 9.1% من حجم الإصدارات، بينما شكلت بقية القطاعات المتبقية 12.7% أو 1.47 مليار دولار من حجم الصكوك المصدرة خلال جوان 2014. ولا تزال صناعة التمويل الإسلامي يسيطر عليها قطاعي الخدمات المصرفية والصكوك بنسبتي 80% و15%، على التوالي.

ب- **من حيث المتعاملين** : إن التعامل في الأسواق المالية الإسلامية ليس مقصودا فقط على المؤسسات المالية الإسلامية ولكن يضم إليه حتى المؤسسات التقليدية غير المسلمين، فعلى سبيل المثال وفقا لتقرير عن واقع الاقتصاد الإسلامي، صادر عن مؤسسة تومسون روبترز لعام 2013، أن التمويل الإسلامي وصناعة التأمين يقودان الاقتصاد في 58 دولة حول العالم. وفي السياق نفسه تكتسب قطاعات مثل الأغذية الحلال أهمية متزايدة وتوفر فرصا هائلة في مجال الاستثمار والنمو الجماعي التعاوني. كما تشير التقديرات الواردة في هذا التقرير إلى أن حجم إتفاق المستهلكين في العالم على قطاعات الأغذية الحلال وأسلوب الحياة قد بلغ 1.62 تريليون دولار في عام 2012، ومن المتوقع أن يبلغ 2.47 تريليون دولار بح لول عام 2018، كما يواجه قطاع التمويل الإسلامي عدة تحديات، لجذب مشترين من مؤسسات تقليدية تضم بنوك مركزية من دول عديدة.

ج. **من حيث أساليب وصور التعامل** : نعني به الالتزام في إصدار الأوراق المالية والصكوك وفقا للأحكام الشرعية المنظمة للعقود الشرعية مثل المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الاستصناع وبصور البيع المقبولة شرعا.

8. معوقات تطبيق الهندسة المالية الإسلامية:

أ. التحديات المتعلقة بالجوانب المؤسسية:

- **الإطار المؤسسي السليم**: إن بناء كيان مؤسسي سليم يعتبر أخطر تحد يواجه التمويل الإسلامي، ولمواجهة هذا التحدي لابد من تطبيق "منهج وظيفي" لبناء هذا الكيان، ستند على فحص مهام المؤسسات بطريقة تمكنها من توفير دعم أفضل، أو إنشاء مؤسسات جديدة حسب الحاجة.
- **الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة** : وضعت قوانين التجارة والمصارف والشركات معظم الدول الإسلامية على النمط الغربي، بحيث تضيق هذه القوانين نشاطات العمل المصرفي لديها وتحصره في حدود تقليدية، وفي حين تستطيع الأطراف وضع اتفاقياتها على أساس عقد إسلامي إلا أن هذه الاتفاقيات يستدعي ضرورة وجود بيئات تنظيمية داعمة للتمويل الإسلامي وتضافر الجهود وتكاليف إضافية لتغطية العمليات المالية الإسلامية.
- **الإطار الإشرافي**: الإشراف على البنوك الإسلامية مهم بنفس درجة أهميته البنوك التقليدية، وعدم وجود إطار إشرافي فعال يشكل ضعف لنظام التمويل.

ب.**التحديات المتعلقة بالجوانب التشغيلية:**

- **انعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح** : تنقسم المعاملات المالية إلى نوعين، يقوم أحدهما على رسم ثابت(فائدة) على رأس المال ويستند الآخر إلى تقاسم الأرباح، ويوفر النوعان كلاهما التمويل من خلال شراء وبيع سلع حقيقية. إلا أنه فعليا ظل تمويل المشاركة في الأرباح ضئيلا في المعاملات الإسلامية.

- **عدم سيولة الموجودات:** انتشار صيغ التمويل القائمة على الدين يصعب تحويلها إلى أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها.
- **حشد الودائع وتوظيف الأموال محليا:** الكثير يحفظون مدخراتهم في بنوك وصناديق الاستثمار الإسلامية. إلا استخدام البنوك والمؤسسات التقليدية أدوات مالية تتفق مع الصيغ الإسلامية يشكل تحديا للبنوك الإسلامية وينقص من الادخار.
- **المنافسة:** حتى الآن احتكرت البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية، ولكن زيادة المنافسة والتطور الهام الذي حدث في النظام المصرفي الإسلامي شهد دخول بنوك تقليدية تمارس النظام المصرفي الإسلامي في أنحاء العالم مثل" تشيس مانهاتن، وستي بنك، وإيه إن زد جرندلايز، ولكين ورت بينسون".
- **العولمة:** تزايد حجم وتنوع المعاملات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وسياسة تحرير الأسواق العالمية يتيح للبنوك الإسلامية (قدرا أكبر من تنوع المحفظة مما يقلل من المخاطرة في صيغ المشار كة في الأرباح، وسيشكل ذلك فرصا للبنوك الإسلامية في فتح المزيد من الفروع في البلدان غير الإسلامية)يقدر ما يمثل تحديات لها (المعاملات المصرفية الالكترونية واستخدام الكمبيوتر في البنوك قد غيرا طريقة عمل المصارف).

الخلاصة: من خلال هذه الورقة البحثية يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج ندرجها كما يلي:

- ✓ تستمد الهندسة المالية الإسلامية مبادئها من قيم الإسلام التي تدعو إلى التحديث والتطور باستمرار ضمانا لحسن الأداء وإيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار موجهات الشرع الحنيف
- ✓ الجهود المتزايدة في الهندسة المالية الإسلامية انتجت تشكيلة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية : صكوك الإجارة، صكوك المضاربة، صكوك المشاركة، صكوك الاستصناع، صكوك السلم..إلخ.
- ✓ تعتبر صكوك الإجارة الأسرع نموا مقارنة بالصكوك الأخرى.
- ✓ تعتبر الصكوك الإسلامية بديلا للسندات التقليدية القائمة على الفوائد الربوية.
- ✓ تواجه الصكوك الإسلامية مجموعة من المخاطر كغيرها من الاستثمارات المالية كمخاطر السوق، المخاطر القانونية، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر الائتمانية وغيرها من المخاطر.
- ✓ توفر الهندسة المالية مجموعة م ن التقنيات والآليات لإدارة و مواجهة هذه الخاطر كسياسة التنويع، تقنيات الرهن والكفالة، التأمين التبادلي، التحوط باستخدام المشتقات الإسلامية، الرقابة المالية ....إلخ يلجا إليها عند الحاجة إليها.
- ✓ اختراق الصناعة المصرفية الإسلامية لبعض البلدان الغربية مثل إصدار الصكوك الإسلامية في المانيا ، وانتشار العمل المصرفي الإسلامي في بعض البلدان غير الإسلامية التي توجد فيها أقليات إسلامية كبيرة مثل الفلبين وتايلاند وبريطانيا.
- ✓ إيجاد مؤسسات إستراتيجية داعمة للصناعة المصرفية الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (ماليزيا). والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية(البحرين)، ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية (البحرين LMC). لتوثيق سبل التعاون والترابط بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

إن تحقيق الهندسة الما لية الإسلامية لهذه المكاسب مهم جدا ولكن البلدان الإسلامية بحاجة لإصلاح اقتصادياتها وتحسين أجوائها الاستثمارية وتطويرها أسواقها المالية بتطبيق التوصيات التي تقدمها لتعزيز سبل مواجهة التحديات وتهيئة البنية الأساسية المالية المساندة اللازمة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التكتل والاندماج لتعزيز التعاون بين الدول الإقليمية والعالمية التي تقدم فيها الخدمات المالية الإسلامية من خلال الموائمة بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.
- إيجاد النظم القانونية والضريبية المناسبة بمواكبة المعايير العالمية وفي ظل تطبيق الشريعة الإسلامية.
- إيجاد ثقافة مصرفية جديدة على أساس من التطور والابتكار وتعزيز فاعلية النظم الإشرافية والرقابية المناسبة.
- الاستثمار في مجال الأبحاث والتطوير لاستخدام أرفع مستويات التكنولوجيا لتطوير منتجات موحدة ومتجددة
- التوعية الدولية بالصيرفة الإسلامية، نشر الوعي وتسويقه في استخدام الأدوات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

1- عمر محمد عبد الحليم، أهمية السوق المالية الإسلامية الدولية، الجزء الأول(2010/10/25):http://www.bltagi.com/files

2- عبد الكريم أحمد قندوز، 6-8 مارس 2007، الهندسة المالية الإسلامية- دورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية- ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر حول"أسوق الأوراق المالية والبورصات- آفاق وتحديات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص 6-7.

3- ظهير عثمان، 2007، نتائج الهندسة المالية ترتبط بتفهم المصارف الإسلامية للإبداع والبحث والتطور

4- بلغنامي وسيلة نجاة، فردي حماد، الهندسة المالية بين الانجاز وآفاق واعدة للتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة مستغانم، العدد السادس، سنة2017،ص73.

5- عبد الرحمن يسري أحمد، 2001، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص426.

6- عبد الكريم أحمد قندوز، 6-8 مارس 2007، الهندسة المالية الإسلامية- دورها في إنشاء وتطوير السوق الم الية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية- ، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الخامس عشر حول"أسوق الأوراق المالية والبورصات- آفاق وتحديات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص 6-7.

7- أبوا داود سليمان السحستاني، 2007، صحيح سنن أبي داود ، تحقيق الألباني، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

8- محمد يوسف كمال، 1418هـ، 1998م، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، دار النشر للجامعات، مصر، ص274.

دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي - تجارب دول عربية

د. يمينة بوزكري، جامعة الشلف
د. هني حيزية، جامعة الشلف

دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي
- تجارب دول عربية

.

The role of Central Banks in Promoting Financial Inclusion - Experiences of Arab Countries.

د. يمينة بوزكري، جامعة الشلف
د. هني حيزية، جامعة الشلف

الملخص:

لقد أصبح الشمول المالي أحد أولويات البنوك المركزية لما له علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي ولما يحققه من عدالة اجتماعية ونمو اقتصادي، حيث تمحورت الإشكالية حول الدور الذي تقوم به البنوك المركزية في تعزيزه، وقد خلصت الدراسة بأن البنوك المركزية لها دور فعال في إرساء مبادئ الشمول المالي ورسم السياسات الإصلاحية، وتعتبر الدول العربية من أعلى نسب العالم في الاستبعاد المالي، لذا تبذل البنوك المركزية للدول العربية كالأردن ومصر جهود معتبرة لمواجهة التحديات و تفعيل الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، البنوك المركزية، الدول العربية

Abstract:

Financial inclusion has become one of the central banks 'priorities because of its close relationship with financial stability, and for what it achieves in terms of social justice and economic growth, and the problem centered on the role that central banks play in strengthening it, the study concluded that central banks have an effective role in establishing the principles of financial inclusion and formulating reform policies, and the Arab countries are among the highest in the world in financial exclusion, therefore, the central banks of Arab countries such as Jordan and Egypt are making considerable efforts to face the challenges and activate financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, financial stability, central banks, Arab countries.

مقدمة:

اكتسب موضوع الشمول المالي أهمية متزايدة عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، حيث تكمن أهمية الشمول المالي في دوره المتمثل في اجتذاب المدخرات الضائعة إلى مضلة النظام المالي الرسمي، مما يؤدي إلى تعزيز السيولة وتوجيهها نحو ا لقطاعات الاستهلاكية والإنتاجية، مما ينعكس إيجابا على الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما جعل البنوك المركزية تمضي قدما نحو تعزيز الشمول المالي وتحسين انتشار الخدمات المالية.

وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية : **ما هو الدور المنوط بالبنوك المركزية القيام به ل تحقيق الشمول المالي؟**

وللإلمام بجوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.

المحور الثاني: دور البنوك المركزية في إرساء مبادئ الشمول المالي.

المحور الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي:

يعد الشمول المالي أحد المواضيع التي تشغل فكر صانعي السياسات لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية من خلال دوره في دعم وتعزيز فرص التمويل لمختلف فئات المجتمع، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

أولا- مفهوم الشمول المالي:

هناك تعريفات متعددة لمفهوم الشمول المالي، إلا أن معظمها يصب في نفس المضمون، حيث يمكن تلخيص التعريفات من خلال الهدف الرئيسي للشمول المالي كالتالي:

عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي،وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".[1]

وتم تعريفه أيضا بأنه "يقصد بالشمول المالي إتاحة وا ستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير،خدمات الدفع والتحويل،خدمات التأمين ،وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من

الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية".[2]

بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي:[3]

- **الفائدة والملائمة**: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- **الاتساق**: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- **التوازن**: تناول الشمول المالي لجانبي العرض(الوصول للخدمات المالية) والطلب(الاستفادة من هذه الخدمات)
- **البراغماتية**: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- **المرونة**: ما من شك ان تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة.ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدولة،بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.
- **الطموح**:قياس الشمول المالي بدقة،قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد،مع ذلك من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية،على إن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق،عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

ثانيا- أهمية الشمول المالي للفرد و الأسرة والمجتمع:

- بالنسبة للفرد، يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم وآمن ويفتح فرص للادخار والاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس المشروعات وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية.

- بالنسبة للأسرة، يساعد الشمول المالي على إدارة المدخرات وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.
- بالنسبة للمجتمع، يمكن الشمول المالي من توجيه ا لمدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.[4]

الشكل رقم 01: خريطة توضح تفاوت نسبة البالغين عبر العالم والذين يملكون حسابات مالية عبر الهاتف المحمول.

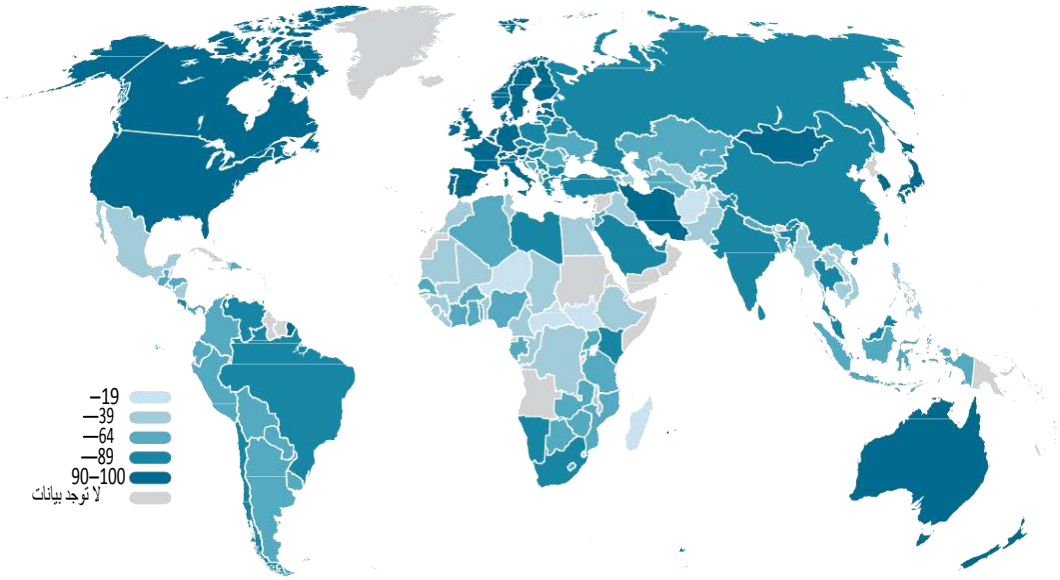

المصدر: مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر المالي " قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية2017"، ص2.

ثالثا- علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة.حيث توصلت الأبحاث إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر.

وقد عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي وهو "أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات الما لية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة"، وبالتالي يمكن أن يعرف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي ينشأ نتيجة خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو لدى حدوث صدمات للنظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار .كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من عدم وجود استقرار مالي، وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظ ام المالي،في حين أنه يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا.[5]

وأكدت بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى تقوية القطاع العائلي وقطاع الأعمال الصغيرة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي ،كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات،فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها، إذ تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فان زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فان الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تعد بدائل غير مجدية من الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي[6]

رابعا – الجهات المعنية بتحقيق الشمول المالي:

- البنوك المركزية على رأس الجهات المعنية بتحقيق الشمول المالي، حيث تعتبر الداعم الأساسي للشمول المالي وتسعى إلى وضع استراتيجيات وسياسات يتم من خلالها تسهيل نفاذ عدد اكبر من الأفراد والشركات للخدمات المالية، كما تعمل على تطوير البنية التحتية المالية ووضع التشريعات التي تستهدف زيا دة الشمول المالي وتشجيع قنوات التمويل الرسمية واستخدام التقنيات في تقديم الخدمات المالية.
- البنوك العاملة في الدولة وغيرها من مقدمي الخدمات المالية، مثل شركات الصرافة والتمويل ومكاتب البريد وشركات التامين وشركات الدفع الالكتروني للوصول للفئات المحرومة من الشمول المالي.
- تركز هذه الجهات على تذليل التحديات التي تواجه الفئات المحرومة من الشمول المالي (على سبيل المثال المرأة، الشباب، سكان المناطق الريفية، المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)[7].

المحور الثاني: دور البنوك المركزية في إرساء مبادئ الشمول المالي.

تعتبر البنوك المركزية الداعم الأساسي لتحقيق الشمول المالي بحكم موقعها في الجهاز المصرفي وبموجب الصلاحيات المخولة لها في خلق البيئة المناسبة لتحقيقه.

أولا- الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي:

1. دعم البنية التحتية المالية:

يعد توفير بنية مالية تحتية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:

أ. **بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.

ب. **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسيع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل المتناهي الصغر .ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول الخدمات المالية مثل وكلاء البنوك،خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات الدولة.

ت. **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

ث. **الاستفادة من التطورات التكنولوجية** : العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.

ج. **توفير قواعد بيانات شاملة** : العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للإفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة،واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2. الحماية المالية للمستهلك:

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك الخدمات،فقد حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة ،وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال الأتي:

التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة الى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم

حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء،على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهشمة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية أخذا في الاعتبار ما يلي:

مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتامين ووسائل الدفع وليس فقط الإقراض والتمويل.

التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4. التثقيف المالي:

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي ،وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع ،ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية ، حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وفي اغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية متلائم احتياجاتهم.[8]

ثانيا- دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

يرتبط الشمول المالي ارتباط وثيق بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية حيث يتعين عليها وضع إستراتيجية للشمول المالي تتكامل مع إستراتيجيتها وعليها العمل على تحقيق ما يلي:

- تحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول العملاء إلى الخدمات المالية.
- مراعاة تحديث الأدلة والبيانات المتاحة لتيسير اتخاذ القرارات من قبل الجهات الرقابية والبنوك المركزية كما يجب أن يتم جمع البيانات وفقا للأهداف والموارد المتاحة ويتعين على متخذي القرار إبداء التعاون مع الباحثين المحليين والاهتمام بجمع البيانات وخاصة من جانب الطلب.
- إجراء تحليل لمخاطر الفجوات القائمة لمواكبة ما يحدث من تطورات في مجال الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي.[9]

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تسيير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها .
- العمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية.
- العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.

- تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية

ثالثا- خطوات التوسع في تطبيق الشمول المالي:

- يحتاج تطبيق الشمول المالي إلى التوسع بإنشاء شبكة من مزودي الخدمات المالية بما يشمل فروع البنوك وشركات الصرافة، ومكاتب البريد، بجانب زيادة عدد الصرافات الآلية، هذه الشبكة تكون ممتدة لتغطي كا فة المناطق الجغرافية والريفية والمناطق المحرومة من الخدمات المالية.

- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية ، عن طريق الهاتف المحمول، والشبكة الالكترونية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما يساع د المؤسسات المالية على تحديد قدرة العملاء على السداد ومن ثم اتخاذ قرارات منح التمويل على أسس سليمة.[10]

المحور الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي.

خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي، دأب عدد من هذه الدول على إطلاق استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة له.

أولا- أهمية الشمول المالي في الدول العربية:

إن معظم اقتصاديات الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على نموها، من أهمها ضعف البنية التحتية وتواضع معدلات الاستثمار، وارتفاع مستويات المديونية، والفقر والبطالة ، فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى ثلث سكان ست دول عربية على الأقل يعيشون تحت خ ط الفقر، بينما تتراوح هذه النسبة بين ربع وثلث إجمالي عدد السكان في أربع دول عربية.

يساهم الارتقاء بالشمول المالي إيجابا في خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع م ستوى المعيشة.حيث صنفت الدول العربية عام 2017 ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم من حيث معدلات البطالة . كما تعد الدول العربية المنطقة الوحيدة في العالم التي بلغ فيها معدل البطالة بين الشباب 30%أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي لمعدل البطالة بين الشباب البالغ13%.

من جهة أخرى فان دعم قطاع رواد الأعمال والشركات الناشئة له دور فعال في دعم النمو الاقتصادي وتخفيض نسب الفقر والبطالة .حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى أن هذا القطاع مسؤول عن خلق 4 فرص عمل من بين كل 5 فرص عمل جديدة يتم توفيرها .كما تبرز أهمية دعم قطاع المنشآت الصغ يرة والمتوسطة في الدول العربية الذي يشكل أكثر من 95% من الشركات، حيث يعد دعمه من أهم المحاور الرئيسية لتعزيز الشمول المالي.[11]

ثانيا- واقع الشمول المالي في الدول العربية:

بفضل جهود الدول العربية لزيادة الشمول المالي، ارتفعت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين من 22.3 % في عام 2011 إلى 37.2 % في عام 2017. إلا أن المنطقة العربية لا تزال أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشم ول المالي على مستوى عدد من المؤشرات ذات العلاقة.

بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الوطن العربي حوالي 4.6 % عام 2017 و تعتبر هذه النسبة منخفضة بالقياس بالنسبة المماثلة على مستوى العالم البالغة 18.4% .

بلغت نسبة البالغين الذين يستخدمون ال هاتف النقال والشبكة الالكترونية للنفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 5.7%، تعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 24.9%.

الشكل رقم2: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

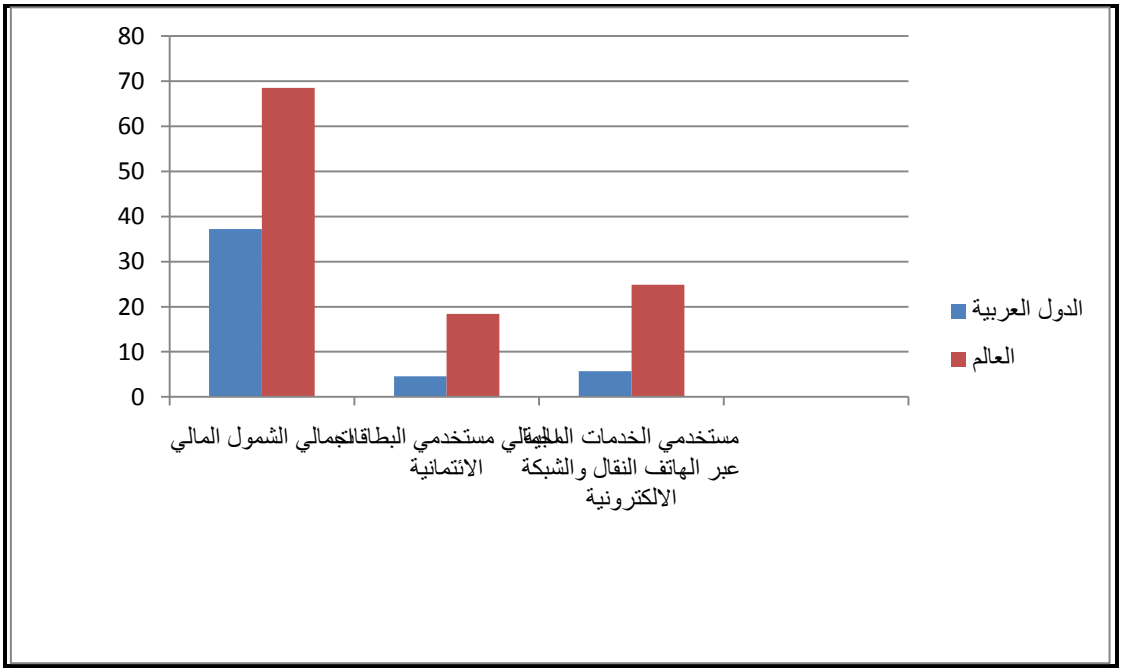

حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2020، ص16.

ثالثا- دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي (تجربة الأردن و مصر):

1. تجربة الأردن:

أ - إجراءات البنك المركزي الأردني في مجال الشمول المالي :

شرع البنك المركزي الأردني في عام 2015 في التحضير لصياغة وإعداد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، استهدفت رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، والشباب والنساء واللاجئين والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ستساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في تحفيز النمو الاقتصادي، بحيث تنعكس الآثار الايجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل في هذه الإستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:

– حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني تقييدا ماليا ، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

– تعزيز المساواة بين الجنسين، بما يساهم إيجابا في تحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

– زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين مما يقلل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك بتعزيز اعتمادهم على الذات وتمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي

– وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في المملكة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجابا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة. الشمول مالي في الدول العربية[12].

ب -واقع الشمول المالي في الأردن:

شهد الشمول المالي خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظ في حجم الخدمات المالية المتاحة واتساع انتشارها ما ساعد في تعزيز الاستقرار النقدي وشفافية حركته ما يدل على التطور والتقدم الذي بلغه الاقتصاد الأردني . وبين خبراء اقتصاديون أه مية التوسع الشمولي المالي في تخفيف حدة البيروقراطية وتسريع إنجاز المعاملات المالية المختلفة وزيادة شفافية الحركة النقدية وتحسين البيئة التجارية بما ينعكس إيجابا على المشاريع الاقتصادية المختلفة وعلى تدفق الاستثمارات والتعاملات المالية بما يحقق الهدف الأسمى بزيادة النمو الاقتصادي وتحسين مؤشراته ، وبلغت نسبة الشمول المالي في الأردن 33 % بحسب آخر الإحصاءات الرسمية في 2017.

وطبقا للدراسة التشخيصية التي أعدت لصياغة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي خلال العام 2017 فإن 67%من الأردنيين فوق سن 15 لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية حسب نسبة امتلاك الحسابات كما أن 38 % من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية و24.8 % من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمة مالية رسمية وغير رسمية إضافة إلى أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدة ماليا.[13]

الشكل رقم3: مؤشرات الشمول المالي في الأردن

المصدر: عبد الرحمن الخوالدة، الشمول المالي رافعة النهوض الاقتصادي، بتاريخ : 2021/02/06 على الموقع: *https://alghad.com*

شكل رقم4: نسبة امتلاك البالغين للحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية في الأردن.

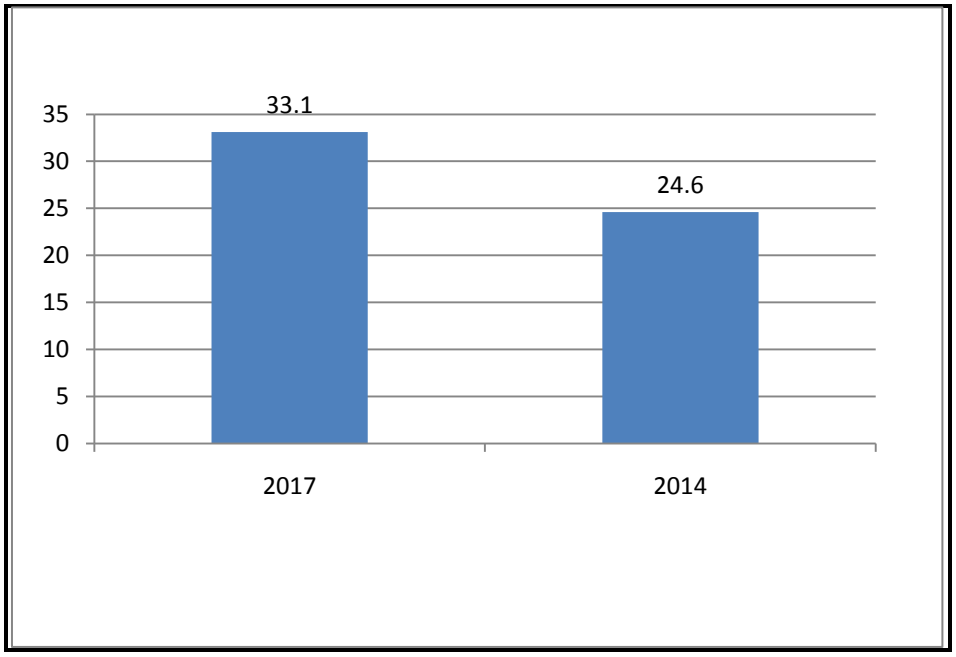

المصدر: يسر برنية، رامي عبيد، الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص39.

2. تجربة مصر:

أ. دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي:

- وضع القواعد والتشريعات اللازمة لتسهيل الإجراءات البنكية، والتي من بينها:
  - إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.
  - إتاحة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل.
  - تقنين الخدمات عن طريق الهاتف المحمول مثل الدفع الإلكتروني وصرف الرواتب، وسداد الفواتير والعمليات المالية الأخرى.
  - توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
  - إتاحة استقبال تحويلات المصريين من الخارج بأسلوب سهل وسريع ودون تعقيد.
  - إنشاء إدارة مركزية تهدف إلى ترسيخ وتحسين مستوى الشمول المالي في مصر.
  - تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية.
  - إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع.
- تشكيل لجنة تسيير أعمال تضم ممثلين من البنك المركزي والأطراف المرتبطة ذات الصلة لتحديد أولويات احتياجات البيانات المطلوب تجميعها، والجهات هي:
  - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
  - وزارة المالية.
  - الهيئة العامة للرقابة المالية.
  - الصندوق الاجتماعي للتنمية.
  - البنك الزراعي المصري.
  - الشركة المصرية للاستعلام الائتماني.
  - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
  - الهيئة القومية للبريد.
- نشر الثقافة والتوعية المالية حول أهمية الشمول المالي.
- التوجيه بإنشاء فروع صغير للبنوك لشمول قاعدة أكبر من العملاء[14].

شكل رقم5: يوضح مختلف الأطراف الفاعلة في الشمول المالي بمصر.

المصدر: التكنولوجيا المالية للمرأة وتوسيع نطاق الشمول المالي في مصر متاح في الموقع:(*https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019*)

ب. واقع الشمول المالي في مصر:

عمل البنك المركزي المصري، بالتنسيق بين الجهات المعنية لوضع أهداف ورؤية واضحة لإعداد إستراتيجية وطنية للشمول المالي، وإعداد دراسة فجوات على جانب المعروض من الخدمات المالية، وكذلك استبيان ميداني وطني للوقوف على الخدمات المالية المستخدمة من قبل الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تم توفير البيئة التشريعية المناسبة لتفعيل هذه الرؤية، من خلال إصدار عديد من القوانين والقواعد، أبرزها قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، بجانب نشر الوعي والثقافة المالية بين المواطنين.

كما تم إطلاق مبادرة السداد الإلكتروني، بتكلفة يتحملها البنك المركزي تزيد على 600 مليون جنيه (38 مليون دولار)، لتتم زيادة نقاط القبول الإلكترونية لدى الشركات والتجار بكافة المحافظات، من 200 ألف إلى 500 ألف نقطة قبول (نقطة بيع إلكترونية- رمز استجابة سريع)، وأيضاً استهداف إصدار 20مليون بطاقة دفع وطنية "ميزة"، منها 5 ملايين بطاقة للمرتبات الحكومية، و6.5 مليون بطاقة للمعاشات، و5 ملايين بطاقة لذوي الهمم، و3.5 مليون بطاقة ضمن مبادرة "تكافل وكرامة". فتوفر البنية التحتية لمصر في نظم وخدمات الدفع، ساعد على الاستجابة للأزمة بسرع ة وفاعلية، وهو ما ظهر من خلال الإجراءات والتدابير الاحترازية التي أصدرها البنك المركزي، ومنها إلغاء جميع الرسوم والعمولات لمدة 6 أشهر على عمليات السحب النقدي والشراء بواسطة البطاقات، وإتاحة الاشتراك في خدمتي محافظ الهاتف المحمول والإنترنت البنكي إلكترونياً ، ولتحقيق أهداف الشمول المالي والتحول الرقمي، شجع البنك المركزي البنوك على ضخ مزيد من التمويلات بأسعار فائدة مدعمة للمشروعات المتوسطة

والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي نتجت عنها زيادة تبلغ 213مليار جنيه (13.7 مليار دولار) في حجم محافظ البنوك الموجهة لهذه المشروعات، استفاد منها مليون و81 ألف مشروع، من ديسمبر 2015 حتى سبتمبر 2020 [15].

من جهة أخرى قامت وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) بتمويل "صندوق مشاريع المرأة العربية AWEF" للقيام بدراسة لفهم مدى نطاق الخدمات المالية الرقمية في مصر، وتحديد المعوقات الرئيسية وأيضا ال فرص أمام الشمول المالي للمرأة ، حيث بينت أ ن إمكانية الوصول إلى الموارد المالية من الشروط الأساسية للتمكين الاقتصادي للمرأة، وعلى الرغم من تزايد الشمول المالي للمرأة إلا أ نها لا تزال مستبعدة من النظام المالي الرسمي . (فيوجد فقط 27% من عدد النساء البالغات لديهن حساب مالي بالمقارنة مع 39% من الرجال)، مما يمثل فجوة بين الجنسين بمقدار 12 %والتي لم تزد ع لى مدار الأعوام الثلاثة الماضية لسنة 2018؛ بل بقيت أعلى بكثير من المتوسط العالمي للأسواق النامية، ومع وضع ذلك في الحسبان؛ فإن مصر لديها الآن حوالي 23.2 مليون امرأة بالغة لا تقوم البنوك بخدمتهن على الإطلاق أو تقوم بخدمتهن بشكل غير كافي.

كما بينت الدراسة أن عدد المستفيدين من التمويل الأصغر بلغ 2,9 مليون شخص منهم 70% من النساء، و ذلك في الربع الثاني من عام 2018، إلا أنه مع تزايد عدد النساء اللاتي يمتلكن الهواتف المحمولة ؛ فإن التمويل الرقمي يقوم بعرض فر ص واعدة من أجل زيادة إمكانية حصول المرأة على الموارد المالية ، سواء على مستوى المشروعات متناهية الصغر أو على مستوى الأسرة . ويوجد في مصر ما بين 9 و10 مليون محفظة للهواتف المحمولة، وهي نوع من أدوات الدفع يتم من خلالها قيام الأفراد والمشروعات باستلام وإرسال الأ موال عبر الأجهزة المحمولة ، و يمكن لهذه الحلول المبتكرة أن تكون بمثابة نقطة دخول إلى الخدمات المالية للنساء اللائي لا تخدمها البنوك [16]

خاتمة:

تلعب البنوك المركزية على مستوى العالم دورا رائدا في تحقيق مبدأ الشمول المالي نظرا لعلاقته الوطيدة بالاستقرار المالي، إذ يقع ضمن أهدافها التقليدية، في هذا الإطا ر تقوم البنوك المركزية بقيادة الجهود في عملية تعزيز الشمول المالي من خلال خلق بيئة مناسبة تتوافق مع متطلباته.

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:

–يساهم الشمول المالي في تمكين مختلف أطياف المجتمع من الوصول والاستفادة من كافة الخدمات المالية الرسمية ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه ة الماليۃ والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

–ترتبط إستراتيجية الشمول المالي بأهداف البنوك المركزية حيث عليها وضع قواعد وتشريعات لتسيير إجراءات المعاملات المصرفية والعمل على تقنين القنوات غير الرسمية وإخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية، و تحسين البنية التحتية المالية (إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية)...الخ.

– عرف الشمول المالي في الأردن تطورا في حجم الخدمات المالية واتساع انتشارها مقارنة بسنوات ماضية ، حيث بلغت نسبة الشمول المالي 33% بحسب الإحصاءات الرسمية في 2017، ما يدل على التطور والتقدم الذي بلغه الاقتصاد الأردني.

–إن الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري ساهمت في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات الرقمية و تطوير أدوات الدفع الالكتروني، إلا أن المرأة لا تزال مستبعدة من الخدمات المالية.

توصيات:

–العمل على تعزيز مفهوم الشمول المالي لدعم حصول معظم المستبعدين في المناطق النائية على الخدمات المالية المختلفة لكونه يحقق زيادة المعاملات المالية على نحو كبير ، ويزيد رغبة المصارف في منح الائتمان لعملاء جدد، بالإضافة إلى رفع الوعي لدى الأفراد بأهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية في المعاملات المالية كإنشاء المحافظ الإلكترونية.

–التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.

–ابتكار منتجات مالية مفيدة ومصممة حسب احتياجات المستهلك ، وو ضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، واستخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.

–بالنسبة للأردن: إجراء إصلاح هيكلي للإدارة العامة للدولة ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وتوفير المزيد من الحوافز لزيادة توسع الشمولي المالي من خلال تقليل التكلفة على الأفراد والمؤسسات بتخفيض العمولات والرسوم والفوائد على مختلف التعاملات المالية.

–على البنك المركزي اتخاذ المزيد من التدابير الاحترازية وذلك لتحصين النظام المصرفي من جهة وكذا ضمان وصول اكبر شريحة من المجتمع للخدمات المالية وخاصة المرأة، مع بناء بنية تحتية متطورة واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التمويل تتماشى مع متطلبات العصر.

المراجع والهوامش:

[1] يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية "الجهود والسياسات والتجارب"،صندوق النقد العربي،رقم 109-2019،ص2.

[2] صندوق النقد العربي،العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ،2015،ص1.

[3] جلال الدين بن رجب، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي،2018، ص2.

[4] حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2020، ص5

[5] صندوق النقد العربي،العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ،مرجع سبق ذكره، ص4.

[6] صندوق النقد العربي،العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ،نفس المرجع،ص7،8.

[7] حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2020، ص14.

[8] *https://www.bank-of-algeria.dz*

[9] صندوق النقد العربي،العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ،مرجع سبق ذكره،ص26.

[10] حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص14.

[11] يسر برنية و آخرون، الشمول المالي في الدول العربية"الجهود والسياسات والتجارب" ، مرجع سبق ذكره، ص11.

[12] يسر برنية و آخرون، الشمول المالي في الدول العربية"الجهود والسياسات والتجارب" مرجع سبق ذكره، ص35،41..

[13] عبد الرحمن الخوالدة، الشمول المالي رافعة النهوض الاقتصادي،2021/02/06 على الموقع(*https://alghad.com*)

[14] عمرو عامر، أدوات للبنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، متاح في الموقع(*https://www.vetogate.com/Section-35/*

) بتاريخ: 9 /2019/04 09:19م

[15] مصر تتأهب لعصر الشمول المالي " البنك المركزي ينسق لاعداد إستراتيجية وطنية" متاح في الموقع (***https://aawsat.com/home/article/2643381/***) بتاريخ2020/11/24.

[16] التكنولوجيا المالية للمرأة وتوسيع نطاق الشمول المالي في مصر متاح في الموقع: *https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/ بتاريخ2019/03/24.*

دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

د. الهاشمي سلطاني، د. صادق صفيح
جامعة معسكر، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

The role of Islamic finance in promoting financial inclusion as a mechanism for achieving sustainable development

د. الهاشمي سلطاني، جامعة معسكر، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية
د. صادق صفيح، جامعة معسكر، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة، ولبلوغ هذا الهدف تم استخدام المنهج الاستنباطي للتعرف على مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، وكيفية مساهمة التمويل الإسلامي في دعمها من خلال تعزيز الشمول المالي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يختلف بشكل كبير عن المفهوم الغربي، كما توصلت إلى أن التمويل الإسلامي يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات تقاسم المخاطر و إعادة توزيع الثروة، وتساهم هذه الأدوات في دعم التنمية المستدامة لد ورها البارز في تحقيق أهدافها كالحد من الفقر، التقليل من نسب البطالة، دعم المؤسسات الناشئة وإقامة المرافق الضرورية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التنمية المستدامة، التمويل الإسلامي

Abstract :

This study aimed to find out the role of Islamic finance in enhancing financial inclusion and supporting sustainable development, and to achieve this objective, the deductive approach was used to identify the concept of sustainable development from an Islamic perspective, and how Islamic finance contributes to support it by improving financial inclusion.

This study concluded that the concept of sustainable development differs significantly from the Western concept, It also found that Islamic finance contributes to enhancing financial inclusion through risk-sharing and wealth redistribution tools, and these tools help support sustainable development for its prominent role in achieving its objectives such as poverty alleviation, Reducing unemployment rates, supporting emerging enterprises and setting up necessary facilities.

Key words: financial inclusion, sustainable development, Islamic finance

المقدمة:

أخذ الشمول المالي اهتمام متخذي القرارات وصانعي السياسات كأداة إستراتيجية أساسية لتحقيق أهدافها التنموية لارتباطه بشكل وثيق بالتنمية، فالشمول المالي يتيح الفرصة للأفراد والمؤسسات لدمجهم ماليا في النظام المالي الرسمي، الأمر الذي يساهم في بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة.

في إطار التنمية المستدامة، يبرز الشمول المالي بشكل أك بر لدوره في تحقيق هذا النمط المستحدث من التنمية، من خلال استهدافه للفئات المستبعدة ماليا كالفقراء ومحدودي الدخل، وتركيزه كذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لزيادة فعالية الشمول المالي في دعم التنمية المستدامة، يتطلب البحث عن أدوات ومنتجات مالية مناسبة أك ثر لهذه المهمة التنموية، فالمنتجات المالية التقليدية الربوية أثبتت فشلها في أداء هذه المهمة بعد الأزمات التي تسببت فيها، فتوجهت الأنظار أكثر للمنتجات المالية الإسلامية لقدرتها على تجاوز هذه الأزمات ولخصائصها وأهدافها التي تتوافق مع الأهداف التنموية.

انطلاقا مما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة، وعليه فإن إشكالية الدراسة هي كالتالي : **ما هو دور التمويل الإسلامي في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشمول المالي ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية، يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

المحور الثاني: التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

المحور الثالث: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشمول المالي

المحور الأول: التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

1- تعريف التنمية المستدامة والفرق بينها وبين التنمية

يرى علماء الاقتصاد أن التنمية هي زيادة سريعة في الدخل الأسري والقومي و في مستوى الإنتاج الاقتصادي (نصر و محمد، 2017، صفح ة 66) ، في حين تعرفها الأمم المتحدة بأنها " مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد" (زغدود، حكيمة، و هماش، 2019).

من خلال ما سبق يتبين أن مفهوم التنمية يتركز على التحسن السريع في مستوى حياة المجتمعات، لكن هذا لم يعد كافيا في استراتيجيات التنمية، بحيث يتطلب أن تتوافق التنمية مع أبعاد وأهداف التنمية التي تتضمن المقومات البشرية المتمثلة في الإنسان الذي يعتبر كمنتج ومستهلك، والمقومات الطبيعية التي تتمثل في الموارد المتجددة والناضبة.

تعتبر التنمية المستدامة نمط جديد من التنمية، لا تركز على تحسين المردو د الاقتصادي وزيادة الإنتاج فقط، بل تراعي شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستخدمة فيه وما تخلفه من انعكاسات على البيئة، كما تراعي عدالة التوزيع وترشيد الاستهلاك (محارب، 2016، الصفحات 536-540)، إن هذا التحديث الجديد لمفهوم التنمية تضع الإنسان كهدف وكغاية وفي نفس الوقت ترى أنه وسيلتها لتحقيق هذه التنمية، وتهتم كذلك بالأجيال

القادمة من خلال وضع استراتيجيات حالية ومستقبلية لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، فحسب تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة ا لدولية للبيئة والتنمية WCED سنة 1987، فإن التنمية المستدامة تعرف بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها (نصر و محمد، 2017، الصفحات 79-81).

من خلال تعرف الل جنة يتبين أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والبيئة، فهي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للوفاء بالحاجات الإنسانية وفي نفس الوقت تشدد على أهمية حماية البيئة الطبيعية باعتبارها مصدر الموارد ومستودع المخلفات في آن واحد (عزيز، شوقي، و أمين، 2009، صفحة 23).

2- مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

إن التنمية المستدامة من خلال المفهوم السابق يقترب من الرؤية الإسلامية للتنمية، لكن يفتقر هذا المفهوم إلى غياب بعد ضروري وأساسي وهو البعد الديني، باعتباره الدافع الرئيس والسياج الحاكم للتنمية المستدامة وباعث حركة الإنسان في الحياة، وأي تنمية تتعارض مع هذا البعد فإن نهايتها هي الفشل.

لقد عرف الإسلام هذه التنمية منذ أكثر من 1400 عام، وأمر بها قبل أن يعرفها العالم في أواخر القرن العشرين، تعرف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي بأنها عملية تشمل أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف إلى استغلال الموارد بالطريقة الأمثل ، كما ترى أن الإنسان مستخلف على الأرض يحق له الانتفاع بمواردها ولا يحق له ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام الشريعة الإسلامية، بربط التنمية المستدامة بالوحي الرباعي والهدي النبوي، ويراعي في هذه العملية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون أن يعرض حقوق الأجيال القادمة لخطر الإهدار (محارب، 2016، الصفحات 540-541).

إن ربط التنمية المستدامة بالبعد الديني تجعلها أكثر شمولا وأكثر إلزاما من المفهوم المتداول، فالرؤية الإسلامية تؤكد على وجوب عدم عزل هذه التنمية عن الضوابط الدينية ولا يجب أن تقتصر فقط على الجوانب المادية بل يجب أن تتعداها لتصل إلى الجوانب الروحية والخلقية (زغدود، حكيمة، و هماش، 2019)، الأمر الذي يجعل المجتمع في الطريق الصحيح لتحقيق تنمية مستدامة قائمة على أسس صلبة.

المحور الثاني: التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي

1- تعريف التمويل الإسلامي

إن مصطلح التمويل الإسلامي هو مصطلح مركب، وهي كلمة مشتقة من موَّل أي قدم المال لمن يحتاج، والمموِّل هو مانح المال، والمتموِّل هو طالب المالي، أما اصطلاحا، فالتمويل الإسلامي يشمل التمويل الربحي والخيري، فهو يعرف على أنه تقديم مال عيني أو نقدي بهدف تحقيق الربح أو التبرع ، ويتم ذلك مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية، كما يمكن تعريفه بأنه تقديم المال بمفهومه الشرعي، باستخدام عقود التمويل الإسلامي التي تشمل عقود الاستثمار والتبرع (قندوز ع.، 2019، الصفحات 17-18).

2- تعريف الشمول المالي:

عرفت المجموعة العشرين G10 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI الشمول المالي بأنه" نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (برنيه و أعطيه، 2019، الصفحات 1-3).

كم عرف كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE، الشمول المالي بأنه " عملية تعزيز الوصول ميسور التكلفة وفي الوقت المناسب والكافي إلى المنتجات والخدمات المالية المنظمة وتوسيع استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ مناهج مخصصة وقائمة ومبتكرة تشمل الوعي والثقافة المالية، بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي" (OECD, 2013).

كما عرفه البنك المركزي الجزائري BCA بأنه " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده، خاصة المهمشة منها، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات الادخار، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، خدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية وعادلة .بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات المالية، وتشجيع هذه الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف والتي تفرض أسعارا مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية" (أوسياف و شاوي، 2020).

3- مساهمة التمويل الإسلامي في الشمول المالي

يعتبر صانعي السياسات الاقتصادية والمالية التمويل الإسلامي كقناة محتملة يمكن أن يتم من خلالها تعزيز الشمول المالي، فالتمويل الإسلامي يساهم في تلبية الاحتياجات التمويلية للشركات والأفراد الذين يمتنعون عن اللجوء إلى الخدمات المالية التقليدية لأسباب شرعية أو مالية، وبالتالي يمكن أن يلعب التمويل الإسلامي دورا هاما في جذب الفئات المستبعدة إلى النظام المالي الرسمي والمساهمة في تعزيز الشمول المالي (غربي، 2018).

يعالج التمويل الإسلامي مسألة الشمول المالي من اتجاهين - أحدهما من خلال تعزيز عقود تقاسم المخاطر التي توفر بديلاً قابلاً للتطبيق للتمويل التقليدي القائم على الديون ، والآخر من خلال أدوات محددة لإعادة توزيع الثروة بين المجتمع (MOHAMMED & Uraguchi, 2018, p. 179).

يوفر النظام الإسلامي أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروة في المجتمع، ومن بين هذه الأدوات نذكر : الزكاة، الوقف، الصدقة والقرض ا لحسن، تعتبر هذه الأدوات مكملة لأدوات تقاسم المخاطر، وذلك باستهدافها لأصحاب الدخل المنخفض في المجتمع، وحسب إحصائيات البنك الدولي، فإن انخفاض الدخل يمثل 65% من أسباب الامتناع عن فتح حسابات مصرفية، وعليه فإن أدوات توزيع الثورة يمكنها إن تلعب دورا مهما جدا في منح الفرصة لهذه الفئة من أجل الاندماج في النظام المالي الرسمي (غربي، 2018)، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل من المسلمين الأثرياء الذين يملكون القدرة على توليد الدخل من نشاطاتهم الاقتصادية إلى مجموعات فقيرة ومحتاجة من إخوانهم المسلمين(Zulkhibri, 2016) .

فالقرض الحسن مثلا، يعتبر من القروض الخيرية، ويتوقع من هذا النموذج أنه يمكن أن يزيد ويحسن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للسكان المسلمين الذين يمتنعون عن المشاركة في برامج التمويل الأصغر التقليدية القائمة على الفائدة(Afonso & Khan, 2019) ، ويرى الدكتور أمجد ساكيب مؤسس "الأخوات" للتمويل الإسلامي الأصغر AIM ،وهي مؤسسة مالية في باسكتان، أن القرض الحسن هو تطبيق لمنهجية ائتمان متناهي الصغر متوافق مع الشريعة الإسلامية، وإن هذ ا النموذج يعد بديلا مثاليا لبرامج التمويل الأصغر التقليدية غير العادلة، التي تفرض معدلات فائدة أعلى على العملاء الأكثر فقرا، وأيضا يتيح هذا النموذج بديلا لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى كعقود الشراكة التي لا تتناسب مع الاحتياجات المالية للأشخاص الأكثر فقرا(Afonso & Khan, 2019) .

كما أن استخدام عقود تقاسم المخاطر يعتبر بديلا مناسبا للتمويل التقليدي القائم على الربا، ويمكن لهذه العقود القائمة على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة أن تقدم خدمات ومنتجات تم تصميمها لتوافق الشريعة الإسلامية، وبالتالي تعزيز فرص الحصول على التمويل وجذب الفئة التي تمتع عن التعامل بالربا وتفضل المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى أن خاصية تقاسم المخاطر تناسب بشكل كبير الشركات الناشئة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (عبيد، 2019، صفحة 2).

إلى جانب ذلك، ونظرا للخصائص المميزة للتمويل الإسلامي التي تمكنه من مواجهة الأزمات المالية المتنوعة، فإن يعد عاملا لكسب ثقة السكان الذين يتجنبون التعامل مع البنوك لتجنب خطر الإفلاس أو الاحتيال

المحور الثالث: دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشمول المالي

تواجه البلدان النامية تحديات عديدة تؤثر في أهدافها الإنمائية، من أهمها الفقر والبطالة وانخفاض معدلات الاستثمار وضعف البنية التحتية، ويعتبر الشمول المالي إستراتيجية مهمة لهذه البلدان لمواجهة هذه التحديات، فمن خلال وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال له، يمكن للبلدان النامية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وخفض معدلات البطالة على المديين القصير والمتوسط و مواجهة الفقر، وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، حيث تشير الدراسات على أن ارتفاع الشمول المالي يقلل بشكل كبير من معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل في البلدان النامية.(Omar & Inaba, 2020)

ومن جانب آخر، يساهم دعم الشمول المالي لقطاع الأعمال والشركات الناشئة في تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر والبطالة، بحيث تشير الإحصاءات الدولية أن هذا القطاع يساهم في خلق 4 فرص عمل من بين كل 5 فرص عمل جديدة يتم توفيرها، كما أفادت مؤسسة التمويل الدولية IFC في دراسة أجرتها أن المشاريع الصغيرة تساهم بنسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديا ت النامية، وهذا ما يؤكد أهمية هذا القطاع في تعززي الاستقرار الاقتصادي (برنيه و أعطيه، 2019، صفحة 9).

من خلال ما سبق، يظهر بشكل واضح الدور البارز للشمول المالي في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف التي تم تحديدها واعتمادها في 2015 (SDGs) ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، والتي تتمثل في سبعة عشر هدفا من بينها : إنهاء الفقر (الهدف الأول)، القضاء على الجوع (الهدف الثاني)، تحسين الخدمات الصحية (الهدف الثالث)، تحسين جودة التعليم (الهدف الرابع)، تعزيز النمو الا قتصادي وتوفير عمل لائق (الهدف الثامن)، تطوير البنى التحتية و تعزيز التصنيع المستدام (الهدف التاسع) (بوقصبة وبو عبد الله، 2019).

يعتبر القضاء على الفقر والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخل من بين الأهداف الأساسية للإسلام ويجب أن تكون السمات العظيمة للنظام الاقتصادي الإسلامي، فلأساس الفلسفي للنظام المالي الإسلامي برمته هو العدل الاجتماعي والإحسان، والذي ينبغي أن ينعكس في عملياته، بمعنى آخر، ترتكز روح الاقتصاد الإسلامي والنظام المالي الإسلامي برمته على مفهوم "العدالة الاجتماعية" من خلال ضمان توزيع الثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع لتعزيز الاندماج الاجتماعي والمالي (Hassan A. , 2015).

ويوفر الإسلام مجوعة متنوعة من النماذج والأساليب البديلة التي يمكن أن تؤدي إلى الروح الحقيقية للحد من الفقر، فالخدمات المالية الإسلامية تعتبر وسيلة لتحقيق الشمول المالي الفعال الذي يقلل من الفقر وعدم المساواة في الدخل (Shinkafi, Yahaya, & Sani, 2019)، ويساهم في إخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية.

إن تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي يعتبر أكثر فعالية بالنسبة للتنمية المستدامة، فالتمويل الإسلامي يقوم على قواعد تحمي المجتمع من الأزمات المالية، فهي قواعد الهدف منها هو تحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل جوهر التنمية المستدامة، أما التمويل التقليدي فهو قا ئم على فلسفة مادية أنانية، فالربا هي أساس الأزمات التي تضرب العالم، وتعزز سيطرة أصحاب المال على المقترضين وتزيد الغني غنا والفقير فقرا وهذا ما يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة.

إن توسيع الخدمات المصرفية الإسلامية في الدول النامية سيكون له فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة، فالخدمات المالية الإسلامية، توفر المزيد من الوصول إلى الخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للأفراد الأكثر تدينا والذين يرفضون التعامل مع البنوك الربوية، وهذا سيزيد من قدرة المجتمع على الاستثمار في الأعمال التجارية أو الممتلكات، كما تساهم هذه الخدمات في زيادة الاستقرار الاقتصادي (Hassan, Hossain, & Unsal, 2018) ، كما يمكن أن تعزز المنتجات والخدمات المالية الإسلامية الشمول المالي بتوفير التمويل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة MSME، وبالتالي المساعدة في تخفيف حدة الفقر من خلال خلق فرص عمل للفقراء(Zulkhibri, 2016) .

يساهم النموذج التمويلي الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشمول المالي بعدة أدوات يمكن تقسيمها إلى أدوات تقاسم المخاطر وأدوات توزيع الثروة، فهذا النموذج يوفر العديد من الصيغ التمويلية القائمة على مبدأ تقاسم المخاطر من بينها المشاركة، المضاربة، السلم والاستصناع، إلى جانب أدوات متنوعة لإعادة توزيع الثروة كالوقف والزكاة والقرض الحسن، و تكمل كل من أدوات تمويل المشاركة في المخاطر وأدوات إعادة التوزيع بعضها البعض لتقديم نهج شامل للقضاء على الفقر وبناء اقتصاد صحي وحيوي (MOHAMMED & Uraguchi, 2018, p. 177).

1- أدوات تقاسم المخاطر:

بالنسبة لأدوات تقاسم المخاطر، فيمكن الحديث عن العديد من الصيغ التي من شأنها خلق فرص تمويلية للإفراد والمجموعات وتنشيط الحركة الإنتاجية ودعم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين هذه الصيغ يبرز عقد الاستصناع الذي يمكن الاعتماد عليه في التمويل العقاري كبناء المساكن والعمارات وغيرها من المبلني، كما يمكن أن يكون في تخطيط الأرض كشق الطرق، تعبيدها، والإنارة، وفي المجال الصناعي يمكن الاستفادة من الإستصناع في صناعة الطائرات ومختلف المركبات والآلات (سمحان و مبارك، 2009، الصفحات 206-207).

إن هذه الحلول التمويلية التي تقدمها أداة الإستصناع ستساهم بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تطوير البنية التحتية اللازمة لتوفير الاحتياجات الضرورية كالمرافق التعليمية والصحية ، السكن والمواصلات، بالإضافة إلى تمويل المشاريع ذات الطابع البيئي كتحسين مرافق الصرف الصحي.

ويوفر النموذج الإسلامي صيغة أخرى لها قيمة كبيرة في عملية التنمية وهي صيغة السلم، صيغة السلم هي عقد يتم فيه تسليم ثمن السلعة مقابل الحصول على السلعة أو الشيء المسلم فيه في وقت لاحق، وتلعب هذه الصيغة دورا تنمويا مهما بتوفيرها لفرصة تمويل مختلف العمليات والنشاطات الاقتصادية التي تشمل الزراعية، التجارية والصناعية، وذلك من خلال تمويل رأس المال الثابت والعامل للمنشآت، وتمويل الحرفيين وصغار المنتجين والمزارعين (قسول، 2018)، مما تساهم هذه الصيغة في تنشيط العملية الإنتاجية، وخلق فرص العمل والمساهمة في التنمية الزراعية والقضاء على الجوع.

إضافة إلى ذلك يوفر التمويل الإسلامي أداة تمويلية أخرى وهي الصكوك الإسلامية، هذه الأداة ليست صيغة تمويلية مستقلة وإنما هي أداة مالية تقوم على صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، ك صكوك المشاركة القائمة على عقود المشاركة، لهذه الصكوك دور مهم جدا في تحقيق الشمول المالي وبالتالي المساهمة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، ويبرز دورها في الربط بين الادخار والاستثمار على أساس قاعدة الربح الحقيقي الذي ينتج عنه إضافات حقيقية، وزيادة تنمية ا لثروة والدخل الفعلي نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الادخار وزيادة تمويل الأنشطة الاستثمارية المنتجة، وبالتالي توسيع قاعدة المشاريع الممولة في الاقتصاد القومي، ومن خلال الاستقرار الاقتصادي الذي تساهم فيه الصكوك الإسلامية، فإن حجم الاستثم ارات والإنتاج سينمو مجددا، ما يؤدي إلى تحقيق نمو مستمر على المدى الطويل، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، 2013، صفحة 37).

وتمثل الصكوك الإسلامية فرصة حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني في الجانب التمويلي، وبالتالي تمكينها من أداء دورها الأساسي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى، فإن الصكوك الإسلامية ترتكز على دراسات الجدوى الاقتصادية وعلى قاعدة الحلال من الناحية الشرعية، فتتم دراسة المشاريع المستهدفة و إخضاعها للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات وتحسينات، وبالتالي التمكن من استخدام الموارد بالشكل الأمثل، الأمر الذي يترك أثر اقتصادي واضح على المؤسسات ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ونظرا للأزمات المتتالية التي عانت منها الدول الغربية ، تعد الصكوك الإسلامية أداة مهمة لإعادة رؤوس الأموال المهاجرة إلى مواطنها (علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، 2014، الصفحات 205-222)، وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول بمن فرصة للمستثمرين لإعادة توجيه أموالهم إلى بلدانهم بهدف الاستثمار، وتعزيز الإنتاج الفعلي و دعم الاقتصاد الحقيقي في البلدان النامية.

وبالحديث أكثر عن الصكوك الإسلامية، يوفر النظام الإسلامي مجموعة متنوعة من الصكوك الإسلامية القائمة على أدوات تقاسم المخاطر التي تناسب طبيعة كل نشاط واحتياجاته التمويلية، ومن بين هذه الأنواع نجد الصكوك القائمة على عقود المزارعة، المساقاة والمغارسة،

إن الصكوك الإسلامية القائمة على هذا النوع من العقود تساهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال المساهمة في التنمية الزراعية في الوقت الذي أصبحت فيه المنتجات الزراعية أداة ضغط سياسية واقتصادية.

إن صكوك المزارعة وما يتبعها من صكوك المساقا ة والمغارسة، توفر المال اللازم لاستثمار الأراضي الصالحة، وإعادة تأهيلها، وشق القنوات وبناء السدود وتوفير وسائل الإنتاج (علي، الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، 2014، صفحة 208).

2- أدوات إعادة توزيع الثروة:

وبالنسبة لأدوات توزيع الثروة، فهي أد وات أساسية في المنهج الإسلامي الهدف منها هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وحشد الموارد وإتاحتها للفقراء وبالتالية تحسين القدرة الإنتاجية للمجتمع .(Zulkhibri, 2016)

و من بين هذه الأدوات المهمة نذكر الوقف الإسلامي لما له من آثار بارزة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في حفظ الأصول الموقوفة من التلاشي والضياع بتوليد دخل مستمر يساهم في تلبية حاجات المستفيدين

في الحاضر والمستقبل (الرويران و البقوم، 2017)، كما يسهم في تحقيق العدالة من خلال تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل بين الأغنياء والفقراء، ويقلل من التركز السلبي للثروات وهذا يؤثر ايجابيا على حركة النشاط الاقتصادي والمساهمة في محاربة الفقر والحد من انتشاره على مستوى الأسرة والمجتمع، وقد أثبتت هذه الأداة عبر التاريخ نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لتميزها بالاستمرارية، فهي أداة يمكن أن يستفيد منها المجتمع على مر الأجيال (الرزاق، 2012، الصفحات 115-116)، وبالتالي هي أداة مهمة جدا لتحقيق التنمية المستدامة.

إن أداة الوقف لها دور كبير في المساهمة في تحقيق العجيج أهداف التنمية المستدامة وبالأخص هدفي القضاء على البطالة وتحسين الخدمات الصحية، بحيث تشير الدراسات إلى أن الوقف له القدرة على مساعدة من هو قادر على الإنتاج، وخلق طاقات إنتاجية، مع تشغيل الطاقات المعطلة، وبذلك يتم القضاء تدريجيا على البطالة، ويصبح جميع أفراد المجتمع من المنتجين (الجمل، 2007، الصفحات 166-167).

وفي مجال الصحة، تشير الأبحاث كذلك إلى أن أول مستشفى بالمعنى الحديث تم بناؤه عن طريق الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك في عام 89 هجري وحمل اسم البيمارستان، كان يضم هذا المستشفى عددا من الأطباء والممرضين والممرضات، وكان العلاج في المستشفيات يشمل كل الأمراض الجسدية والعقلية وبالمجان، وكان الإ نفاق عليها من الأموال الموقوفة لهذه الغاية (صبري، 2011، صفحة 84).

وتشمل أدوات إعادة توزيع الثروة أداة أخرى تسمى القرض الحسن، تتمثل هذه الصيغة في منح المقترض مبلغا من المال من طرف المقرض، على أن يرد نفس المبلغ في وقت محدد من دون زيادة أي بدون ربا (حميش، 2015)، من خلال طبيعة هذه الصيغة يتبين أنها خدمة لا تهدف إلى الربح وإنما لتحقيق أغراض خيرية، تساهم في إحداث التنمية من خلال استهداف الفئات الفقيرة والفئات التي لا تستطيع الاستفادة من صيغ التمويل الاستثمارية الإسلامية.

كما للقرض الحسن أهمية كبيرة في تحسين المستوى التعليمي، بحيث يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لتمويل الطلبة من أجل مواصلة مسارهم الدراسي، وكمثال على ذلك، يقوم البنك الإسلامي للتنمية باستخدام صيغة القرض الحسن على شكل منحة للطلاب يتم دفعها على أقساط، بحيث يقوم الطالب بتسديد المبلغ بدون فائدة للصندوق الاستئماني المحلي الذي أنشأه البنك في بلده، وذلك بعد أن يتم دراسته ويحصل على عمل مدفوع الأجر (للتنمية، 2021).

إضافة إلى ذلك، يمكن إصدار صكوك إسلامية قائمة على أدوات توزيع الثروة كصكوك القرض الحسن، بحيث يمكن إصدار صكوك على أساس القرض الحسن للاكتتاب فيها من قبل الجمهور أو حتى البنوك، و يتم استخدام حصيلتها في الإنفاق على وجوه الخير أو يمكن أن تستفيد منها الدولة لدعم عجز الموازنة وتوفير سيول ة نقدية لتغطية رواتب العاملين مثلا في الدولة.

كما يمكن إصدار صكوك إسلامية على أساس الوقف من طرف هيئات الوقف، بناءا على رغبة الواقف، هذه الصكوك لا تهدف إلى تحقيق ربح مادي، ويتم استخدام حصيلتها في وجوه الخير، ويمكن استغلال هذه الصكوك وتطبيقها للوقف على عدة مشاريع اجتماعية كالمدارس والمستشفيات (الدماغ، 2012، صفحة 238).

3- التكافل الأصغر: وإلى جانب عقود تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة، توفر المالية الإسلامية منتجا آخر يعتبر من القطاعات الواعدة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو التكافل الأصغر الذي يمكن أن يلعب دورا هاما في التخفيف من حدة الفقر (MOHAMMED & Uraguchi, 2018, p. 182).

يعرف التكافل الأصغر Microtakāful، على نطاق واسع في الصناعة باسم التكافل لذوي الدخل المنخفض غير المؤهل عادة وغير المدعو للمشاركة في أي من خطط التكافل الخاصة بأي شركة تكافل، وهو أداة مهمة لحمايته من الخسائر المالية ولمساعدته على كسر حلقة الفقر.

ففي سنة 2014، وفي ظل تحول التركيز على شريحة الدخل المنخفض لتعزيز الشمول المالي، أطلقت ماليزيا مبادرة لمساعدة أصحاب الدخل المنخفض على تخفيف أعبائهم المالية، جمعت المبادرة جميع مشغلي التكافل العاملين في ماليزيا معًا لتوفير مخطط i-BR1M للأشخاص الذين يكسبون دخلًا شهريًا للأسرة 1119 دولارًا أمريكيًا أو أقل (IFSB & IAIS, 2015).

الخاتمة:

يعتبر الشمول المالي من بين أهم الاستراتيجيات التي تعتمدها الدول من أجل تحقيق أهدافها التنموية، باعتبار أن توسيع الخدمات المالية وما تمنحه من فرص تمويلية، من شأنها المساهمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال هذه الدراسة ناقشنا مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، وكيف يساهم التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة، وقد خلصنا إلى النتائج التالية

النتائج:

- تعتبر التنمية المستدامة تحديث جديد لا يركز فقط على التحسن السريع في مستوى الحياة القومية، وإنما يراعي المقومات البشرية والطبيعية، ويراعي كذلك الأجيال القادمة والحرص على الحفاظ على حقوقها.
- إن التنمية المستدامة بالمفهوم التقل يدي تتوافق إلى حد ما مع الرؤية الإسلامية، لكن الفرق يبقى كبيرا بين المفهومين باعتبار أن التنمية المستدامة حسب المنظور الإسلامي ينبغي أن تشمل البعد الديني الذي يمثل الدافع الأساسي للتنمية المستدامة والذي يمنحها صفة الإلزامية ويحرص على أن تشمل الجوانب المادي والروحية والخلقية.
- تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها، الحد من الفقر، تحسين التعليم والخدمات الصحية، القضاء على البطالة، حماية البيئة وتحقيق الأمن.
- يعتبر الشمول المالي إستراتيجية مهمة للبلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستد امة لدوره البارز في مواجهة تحديات الفقر والبطالة، ودعم قطاع الأعمال والشركات الناشئة.
- يعتبر القضاء على الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية والاقتصادية من بين الأهداف الأساسية للإسلام، ويساهم في ذلك من خلال قدرة أدوات النظام المالي الإسلامي على تعزيز الشمول المالي.
- يلعب التمويل الإسلامي دورا هاما في تعزيز الشمول المالي من خلال جذب الفئات المستبعدة إلى النظام المالي الرسمي، وذلك من خلال أدوات تقاسم المخاطر وإعادة توزيع الثروة.
- إن تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات التمويل الإسلامي يعتبر أكثر فعالية للتنمية المستدامة، وذلك لقيامها على قواعد الهدف الأساسي منها هو تحقيق العدالة الاجتماعية التي يمثل جوهر هذه التنمية.
- يساهم التمويل الإسلامي في دعم أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير فرص تمويلية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أدوات تقاسم المخاطر، الأمر الذي يساهم في تنشيط الحركة الإنتاجية ودعم النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وإقامة البنى التحتية اللازمة لتوفير الاحتياجات الضرورية كالتعليم والصحة والسكن والمواصلات المرافق ذات الطابع البيئي.

- يساهم التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة كذلك بأدوات إعادة توزيع الثروة، كالقرض الحسن والوقف والزلئة، بحيث تتيح هذه الأدوات الموارد اللازمة للفقراء من اجل تحسين قدرتهم الإنتاجية وتوليد دخل مستمر يساهم في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، إضافة إلى تقليل التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء، كما تعتبر وسيلة مهمة لتوفير المرافق الأساسية كالمنشآت التعليمية والصحية.

التوصيات:

- نظرا للدور الكبير للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي ودعم التنمية المستدامة، يجب على متخذي القرار وصانعي السياسات العمل على توفير الظروف المناسبة له من أجل تحقيق انتشار أكبر لمؤسسات التمويل الإسلامي، خاصة في المناطق التي تشهد عدد أقل من هذه المؤسسات كما هو الحال في منطقة شمال إفريقيا.
- لقد لعب الوقف دورا بارزا في تحسين الحياة الاجتماعية على مر العصور، لما له من خصائص وقدرة على توفير أهم الحاجيات الإنسانية، ورغم هذا الدور البارز إلى أنه لا يجد نفس الاهتمام في الوقت الحالي ، لهذا تقع المسؤولية على الدولة من أجل بعث هذا النشاط مجددا من خلال توفير الجو الملائم للأوقاف وحمايتها من الضياع، كذلك يتوجب على الباحثين في مجال المالية الإسلامية الاهتمام أكثر بالوقف بدراسته والتعريف به أكثر وإبراز مدى أهميته للواقف والمستفيدين من الوقف.
- على الدولة كذلك توفير البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة من أجل تعزيز استخدام الصكوك الإسلامية لتنشيط السوق المالية الإسلامية وتوفير الفرص التمويلية اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

المراجع العربية:

أحمد شعبان محمد علي. (2013). *الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية*. مصر: دار الفكر الجامعي.

أحمد شعبان محمد علي. (2014). *الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية*. مصر: دار التعليم الجامعي.

أحمد محمد عبد العظيم الجمل . (2007). *دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعا صرة*. مصر: دار السلام.

أمين قسول. (2018). الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية . *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية* (19)، 48-56.

البنك الإسلامي للتنمية. (2021). *برنامج منح البنك وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية للتعليم والتدريب المهني*. تاريخ الاسترداد 04، 2021، من Isdb: https://www.isdb.org/ar/scholarships/vocational-education

ثامر النويران، و علي هلال البقوم. (2017). الوقف ودوره في دعم مؤسسات التعليم العالي: وقف جامعة الملك سعود نموذجا. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية ، 2* (2)، 21-36.

حسين محمد سمحان، و موسى عمر مبارك. (2009). *محاسبة المصارف الإسلامية*. الأردن: دار المسيرة.

رامي يوسف عبيد . (2019). *أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية* . الإمارات: صندوق النقد العربي.

زياد جلال الدماغ. (2012). *الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية*. الأردن: دار الثقافة.

سهيل زغدود، مرازقة حكيمة، و ساعد هماش . (2019). التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي . *International journal of Planning, Urban and Sustainable Development* ، *6* (1)، 12-22.

شريف بوقصبة، و علي بو عبد الله. (2019). دور صناعة السياحة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 19 (1)، 263-271.

عبد الحق حميش . (2015). إحياء مؤسسة القرض الحسن في المجتمعات الإسلامية . *مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية* (8)، 14-80.

عبد الحليم عمار غربي . (2018). دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصادات العربية نموذجا . *مجلة بيت المشورة* (8)، 79-131.

عبد العزيز قاسم محارب. (2016).*الإقتصاد الإسلامي علما وعملا*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الكريم أحمد قندوز. (2019).*المالية الإسلامية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

عكرمة سعيد صبري. (2011). *الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار النفائس.

عمار ياسين أوسياف، و شافية شاوي . (2020). الشمول المالي في الجزائر : الواقع، المعيقات والحلول. *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية* (97)، 120-128.

ماهر عزيز، أحمد شوقي، و أحمد أمين . (2009). *القوى النووية والتنمية المستدامة " تعزيز أمن الطاقة المستدامة لمصر*. مصر: المكتبة الأكاديمية.

المراجع الأجنبية:

Afonso, J. S., & Khan, A. A. (2019). Islamic Microfinance: Exploring the Experience of Akhuwat in Promoting Qard Hasan in Pakistan. In M. O'Connor, & J. S. Afonso, *Emerging Challenges and Innovations in Microfinance and Financial Inclusion* (pp. 61-38). cham: Palgrave Macmillan.

Hassan, A. (2015). Financial inclusion of the poor: from microcredit to Islamic microfinancial. *Humanomics , 31* (3), 354-371.

Hassan, M. K., Hossain, S., & Unsal, O. (2018). Religious Preference and Financial Inclusion: The Case for Islamic Finance. In M. K. Hassan, & M. Rashid, *Management of Islamic Finance: Principle, Practice, and Performance* (Vol. 19, pp. 93-111). Bingley: Emerald Publishing Limited.

IFSB, & IAIS. (2015, November). *ISSUES IN REGULATION AND SUPERVISION OF MICROTAKĀFUL (ISLAMIC MICROINSURANCE).* Retrieved 04 09, 2021, from Islamic Financial Services Board (IFSB): https://www.ifsb.org/download.php?id=4413&lang=English&pg=/sec03.php

MOHAMMED, E. Y., & Uraguchi, Z. B. (2018). *Financial Inclusion for Poverty Allaviation.* United Kingdom: Routledge.

OECD. (2013, june). *Financial literacy and inclusion.* Retrieved 04 2021, from OECD: https://www.oecd.org/daf/fin/financial-education/TrustFund2013_OECD_INFE_Fin_Lit_and_Incl_SurveyResults_by_Country_and_Gender.pdf

Omar, M. A., & Inaba, K. (2020). Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis. *Economic Structures , 9* (37), 1-25.

Shinkafi, A. A., Yahaya, S., & Sani, T. A. (2019). Realising financial inclusion in Islamic finance. *Journal of Islamic Marketing , 11* (1), 143-160.

Zulkhibri, M. (2016). Financial inclusion, financial inclusion policy and Islamic finance. *Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies , 9* (3), 303-320.

دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د. بوحرب حكيم، ط.د بن سالم سعدية

جامعة لونيسي علي- البليدة2

دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The role of Islamic banking in achieving the financial inclusion of SMEs

د. بوحرب حكيم، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية جامعة لونيسي علي- البليدة2
ط.د بن سالم سعدية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر جامعة لونيسي علي- البليدة2

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة الى تسليط الضوء على أهمية الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاقصاء المالي الاختياري الذي يكون بسبب رفض الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد للتمويل التقليدي للأسباب الدينية، وهي تحريم التعامل بالفائدة المصرفية، وكيف يمكن للمصارف الإسلامية حل هذه الإشكالية كونها توفر ما تطلبه هذه الشريحة من المؤسسات، وذلك بالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، ومن النتائج التي توصلنا اليها هو وجود فجوة في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمصارف الإسلامية إمكانية كبيرة في تعزيز الشمول المالي لهاته المؤسسات مع توفر البيئة الداعمة لعمل المصارف الإسلامية من البنية التحتية المالية وغيرها من المتطلبات.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، اقصاء مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صيرفة إسلامية.

Abstract:

We aim through this paper to highlight the importance of Islamic Banking in strengthening the financial inclusion of SMEs, and voluntary financial exclusion due to rejection traditional financing by individuals and SMEs for religious reasons which is the prohibition of bank interest, and how can Islamic Banks solve this problem by providing what this segment of enterprises needs, we used the analytical and descriptive approach, and we have concluded that there is SMEs financial inclusion gap, and Islamic Banks have a great potential to enhance the SMEs financial inclusion with the availability of the supportive environment for Islamic Banks as financial infrastructure and other requirements.

Key Words: Financial Inclusion, Financial Exclusion, SMEs, Islamic Banking

مقدمة:

موضوع الشمول المالي من المواضيع المستحدثة والتي أخذت مكانة هامة ضمن استراتيجيات الدول والتي تسعى من خلالها إلى تعميم استخدام الخدمات المالية لكل الأفراد والمؤسسات في المجتمع، وكل هذا يصب في اطار تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فوصول الافراد والمؤسسات للخدمات المالية وبالتكاليف المطلوبة يساعد على تحقيق الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة 17 وهو الحد من الفقر، من خلال المساهمة في انشاء المؤسسات ومناصب الع مل وما يصاحب ذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(م ص م)** باعتبارها تمثل اكثر من 90% من اجمالي المؤسسات في العالم تمثل المحرك الرئيسي للتنمية وانشاء مناصب العمل، بحيث يعتبر استخدامها لمصادر التمويل من المؤشرات التي يعتمد عليها لقياس مستوى الشمول المالي في أي بلد، كما تشير التقديرات كذلك أن هناك ما نسبته 35% من **م ص م** تعاني من الاقصاء المالي الاختياري لأسباب دينية، فهي ترفض التعامل مع البنوك التقليدية لتحريم الفائدة المصرفية في الشريعة الإسلامية، وفي هذا الاطار يأتي دور المصارف الإسلامية في منح ما تطلبه هذه المؤسسات من أساليب تمويلية تتوافق والشريعة الإسلامية، إضافة الى تنوع ومرونة الصيغ التي تقدمها والتي تنقسم إلى أساليب قائمة على عقود البيوع وهي المرابحة الاجارة، السلم، البيع بالتقسيط....الخ، وأساليب أخرى قائمة على المشاركة وهي المضار بة والمشاركة، وكل صيغة من هذه الصيغ تتفرع إلى أنواع عديدة، مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: **ما هي متطلبات تعزيز دور الصيرفة الإسلامية في سد فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

المحور الأول: مفهوم الشمول المالي

أولا: تعريف الشمول المالي Financial Inclusion

عرف البنك الدولي الشمول المالي بأن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين) ويتم تقديمها بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة، والقدرة على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع، لأن حساب المعاملات يسمح للأفراد بادخار المال وارسال المدفوعات واستلامها، كما يمكن أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى ، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020 [1].

كما تم تعريفه بأنه استيعاب واستخدام مجموعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة من قبل الأفراد وم ص م، والمقدمة بطريقة يمكن الوصول اليها وامنة للمستهلك ومستدامة[2]

أما اتح اد المصارف العربية يرى أن الشمول المالي هو عملية تمكين جميع الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك، ومدعما بعملية التثقيف وا لتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والشمول الاقتصادي والاجتماعي[3].

الشمول المالي والحصول على التمويل قضيتان مختلفتان، فالشمول المالي يعبر عن حجم (عدد) الأشخاص والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية، النقص (قلة) الاستخدام لا يعني بالضرورة قلة النفاذ (Access) فقد يتمكن بعض الأشخاص من الوصول الى الخدمات المالية وبأسعار معقولة لكن يفضلون عدم استخدام بعض

الخدمات المالية، بينما العديد من الأفراد الاخر ين لا يحصلون عليها بسبب ارتفاع تكاليف هذه الخدمات أو بسبب أنها غير متوفرة بسبب العوائق التنظيمية والقانونية او بسبب عوامل السوق وأسباب ثقافية[4].

ثانيا: أسباب الاقصاء المالي Financial Exclusion

المصطلح المقابل للشمول المالي هو الاقصاء المالي، وهو الوضعية العكسية للشمول المالي، بحيث يعبر عن عدم قدرة الأفراد والمؤسسات من استخدام مختلف الخدمات والمصادر المالية المتوفرة وبتكاليف معقولة.

ومن الاثار السلبية الناتجة عن الاقصاء المالي أو كما يطلق عليه أيضا مصطلح الاستبعاد المالي، خطر عدم الاستقرار المالي، مخاطر المعاملات النقدية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة الى استمرار معضلة صعوبة حصول **م ص م** ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة الى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها مما يلقي بظلاله على تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية [5].

قام البنك الدولي بتحديد أنواع الاقصاء المالي، بحيث يقسم إلى نوعين النوع الأول اقصاء مالي اختيار (Voluntary exclusion) واقصاء مالي اجباري (Involuntary Exclusion) والذي يشير إلى تقسيم الأفراد أو الشركات التي تختار عدم استخدام الخدمات المالية إما بسبب أنهم لا يحتاجون هذه الخدمات لقلة المشاريع الواعدة أو لأسباب ثقافية ودينية، وفي الجهة المقابلة البعض من الأفراد والشركات يتم اقصائهم بصورة جبرية لكونهم لا يملكون الدخل الكافي أو في حالة سوق الائتمان بسبب ارتفاع مخاطر الاقتراض[6]، والشكل التالي يوضح عوامل الاقصاء المالي:

شكل (1): عوامل الاقصاء المالي

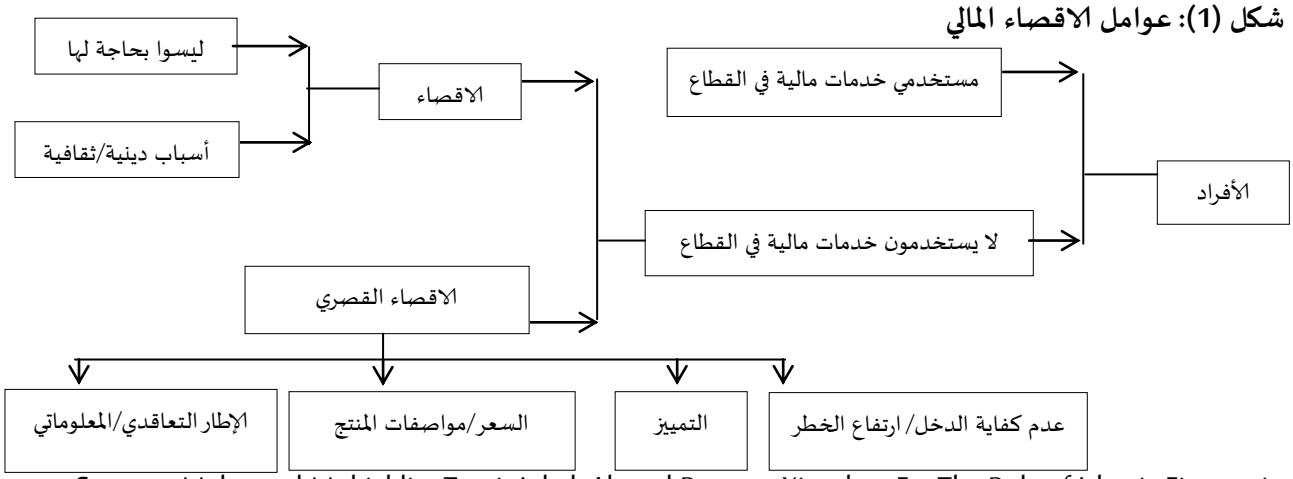

Source : Mahmoud Mohieldin, Zamir Iqbal, Ahmed Rostom, Xiaochen Fu, The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion In Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries, Islamic Economic Studies, Vol 20, N°2, December, 2015, p, 60.

فمن خلال مسح (the global Findex Survey) شمل 70.000 شخص بالغ لا يملك حساب كانت الإجابات حول سبب عدم امتلاكهم لحساب مرتبة كما يلي:

شكل (2): أسباب عدم امتلاك حساب

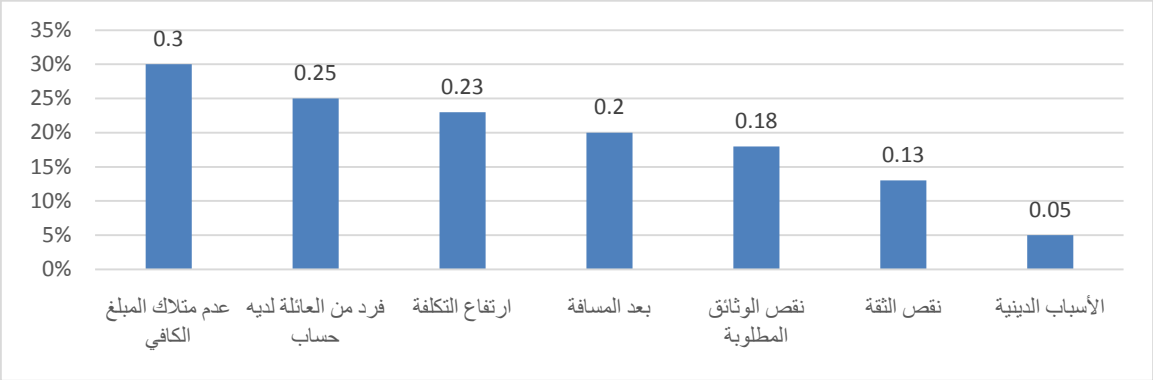

Source: International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, the World Bank, Global Financial Development Report, Financial Inclusion, 2014, p, 34.

الاقصاء المالي للأسباب الدينية صغير نسبيا على مستوى العالم، لكن النسبة تختلف من بلد لآخر كما يمكن أن يرتفع بشكل خاص في بعض البلدان الإسلامية، مثلا نسبة البالغين الذين ذكروا الأسبا ب الدينية لعدم امتلاكهم لحساب قدر ب 34% في أفغانستان، 26-27% في العراق وتونس، 23-24% في جيبوتي والسعودية، بينما دول إسلامية أخرى تظهر مستويات مختلفة نسبيا تصل إلى الصفر في ماليزيا، 2,5-3% في الكويت والامارات العربية المتحدة و 4,5% في السودان[7]، نلاحظ أن الاقصاء المالي للأسباب الدينية ينخفض في دول أين تتواجد المصارف الإسلامية ، وهذا ما تؤكده دراسة أخرى للبنك الدولي حول أسباب عدم امتلاك حساب مصرفي، والذي كانت ردود كما يلي، 30% من البالغين اعتبروا أنهم ليسوا بحاجة إلى حساب مصرفي واعتبروا أن التكلفة أهم عائق (في دول أخرى مثل البرازيل وكولومبيا والبيرو 60% اعتبروا أن التكلفة أهم عائق لعدم امتلاك ح ساب مصرفي)، 22% اعتبروا أن المؤسسات المالية بعيدة جدا، 20% بسبب الوثائق المطلوبة لفتح حساب، 16% بسبب عدم الثقة في المؤسسات المالية و 6% من البالغين ذكروا الاسباب الدينية كعائق لعدم امتلاك حساب مصرفي، لكن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر مثلا في باكستان 2% وفي تركيا 1% فقط، والسبب في انخفاض نسبة الأسباب الدينية كعائق لامتلاك حساب في مؤسسة مالية في بعض من هذه الاقتصاديات ذات الأغلبية المسلمة قد يرجع الى وجود مؤسسات مالية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية[8]، وأيضا حسب التقديرات الأخيرة للبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية ضمن تقرير سنة 2016 حوالي 9% من الافراد عبر 35 بلد ذات الأغلبية المسلمة يقصون انفسهم من القطاع المالي الرسمي لأسباب دينية أي حوالي 40 مليون فرد مقصى من النظام المالي الرسمي، ما يشكلون فجوة حقيقية للمؤسسات المالية الإسلامية لا بد من سدها[9] ، على العموم من الصعب ان تتحد أسباب الاقصاء او الاستبعاد المالي فهو يختلف من مجتمع لآخر حسب تطور النظام المالي فيه وكذا ثقافة الادخار في المجتمع بالتداخل مع عوامل أخرى ثقافية ودينية، وعامل الثقة في النظام المصرفي، كما يتم التركيز على أسباب عدم امتلاك حساب مصرفي على اعتبار ان امتلاك حساب مصرفي يعتبر الخطوة الأولى التي تسبق اجراء معاملات مالية بدءا بالادخار والقيام بالمدفوعات واستلامها كذلك ما يعزز الشمول المالي.

يوجد 1,7 مليار بالغ حول العالم يفتقرون الى امتلاك حساب، أي بدون حساب في مؤسسة مالية، وهذا العدد قدر سنة 2014 ب 2 مليار وأغلب البالغين الذين لا يملكون حساب مصرفي يتواجدون في الدول النامية، تحتل الصين المرتبة الأولى ب 225 مليون بالغ بدون حساب، ثم الهند ب 190 مليون، باكستان ب 100 مليون (بسبب العدد الهائل

لسكان هذه الدول)، إندونيسيا ب 95 مليون، بالإضافة الى كل من نيجيريا، مكسيكو وبنغلاديش يشكلون تقريبا نصف عدد السكان الذين لا يملكون حساب بمجموع سبعة دول كما يبينه الشكل التالي:

شكل (2): % البالغين بدون حساب حسب اقتصاديات العالم (2017)

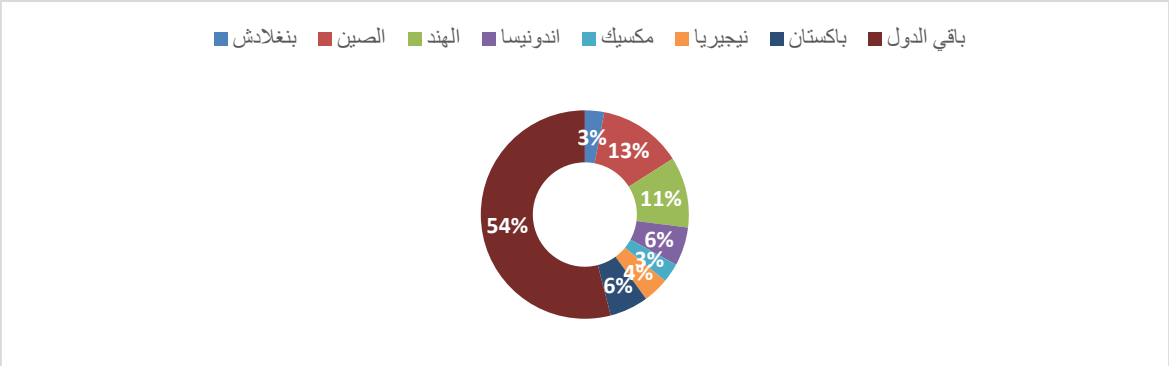

Source: Asli Demirguc-Kunt, Leora Klappen, Dorothe Singer, Saniya Ansar, Jake Hess, The Global Findex .Database, Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, World Bank Group, 2017, p, 36

ثانيا: أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

عند القيام بقياس الشمول المالي في أي بلد يؤخذ بعين الاعتبار مجموعة من الابعاد والتي على أساسها تبنى مجموعة من المؤشرات، تتمثل هذه الابعاد في[10]:

- استخدام الحسابات المصرفية: نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى، الغرض من الح سابات (شخصية، تجارية)، عدد المعاملات (الإيداع والسحب)، طريقة الوصول الى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الالي، فروع البنك)؛

- الادخار: النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب ا لبريد وغيرها)، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة، النسبة المئوية للبالغين الذين بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية؛

- الاقتراض؛ المدفوعات والتأمين.

أما أهم أنواع المؤشرات التي يتم استخدامها عند قياس الشمول المالي وفق البنك الدولي فتتمثل في[11]:

- **مؤشر النفاذ (Access indicators):** والذي يعكس عمق انتشار الخدمات المالية، مثل مدى اختراق فروع البنوك أو نقاط البيع في المناطق الريفية، أو الحواجز المتعلقة بجانب الطلب الذي يواجه العملاء في الوصول الى المؤسسات المالية مثل تكلفة المعلومات؛

- **مؤشرات الاستخدام (Usage indicators):** يقيس كيفية استخدام العملاء للخدمات المالية مثل انتظام ومدة منتج الخدمة المالية بمرور الوقت (متوسط الادخار، عدد المعاملات لكل حساب، عدد المعاملات الالكترونية)؛

- **الجودة (Quality):** هذا المؤشر يقيس فيما إذا كان المنتج أو الخدمة المالية تتطابق مع احتياجات العملاء مجموعة الخيارات المتاحة للعملاء، فهم ووعي العملاء للمنتجات المالية.

إضافة الى مجموعة من المؤشرات اقرتها مجموعة العشرين ضمن الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي ' The Global Partnership for Financial Inclusion GPFI' ، بحيث قامت بتطوير مجموعة من المؤشرات سنة 2012، والتي

تضم الأمية المالية (Financial Literacy)، استخدام وجودة الخدمات المالية ومؤشرات أخرى تم اعتمادها سنة 2016 والتي تتمثل في الدفع الالكتروني والبنية التحتية الرقمية [12] ، والجدول التالي يبين مؤشرات الشمول المالي التي اقرتها مجموعة العشرين والتي يقدر عددها بتسعة عشر مؤشر والتي تقسم الى مؤشرات استخدام البالغين ومؤشرات استخدام للمؤسسات، مؤشرات النفاذ (الوصول) ، مؤشرات الجودة التي تشمل الا مية والقدرة المالية وحماية المستهلك، نوضح البعض من هذه المؤشرات والجدولين التاليين:

جدول (1): جدول مؤشرات استخدام البالغين

الفئة	المؤشر
امتلاك البالغين لحساب	نسبة من الأشخاص البالغين اكثر من 15 سنة الذين يبلغون عن امتلاكهم لحساب في مؤسسة مالية رسمية او mobile money provider
عدد الحسابات	حسابات الودائع لكل 1000 من البالغين حسابات النقود الالكترونية لكل 1000 بالغ المعاملات المالية بالهاتف المحمول لكل 1000 بالغ
البالغين الذين لديهم ائتمان في مؤسسات رسمية	تم الاقتراض من مؤسسة مالية في السنة الماضية
البالغين الذين لديهم تامين	عدد حاملي وثائق التامين لكل 1000 بالغ
المعاملات غير النقدية	معاملات التجزئة غير النقدية لكل 1000 بالغ والتي تضم، عدد الشيكات، تحويلات الائتمان معاملات ببطاقة الدفع والدفع عن طريق النقود الالكترونية الخ
البالغين الذين يستعملون الدفع الالكتروني	تلقي او استخدام دفع الكتروني، استخدام الانترنت لدفع الفواتير او الشراء عن طريق الانترنت، استخدام بطاقات الدفع للقيام بالدفع المباشر عن طريق الحساب...
الادخار	ادخار البالغين (أكثر من 15 سنة) في مؤسسة مالية في بنك او في مؤسسة مالية في السنة السابقة

Source: G20 Financial Inclusion Indicators, Global Partnership for Financial Inclusion China, 2016, p,4.

جدول (2): جدول مؤشرات استخدام للمؤسسات

الفئة	المؤشر
مؤسسات تتعامل مع البنوك formally banked entreprises	نسبة م ص مالتي تملك حساب لدى بنك او في مؤسسة مالية رسمية، حسابات الودائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مؤسسات بخط ائتمان لدى مؤسسات رسمية	نسبة م ص مالتي تملك خط ائتمان لدى بنك او لدى مؤسسة مالية رسمية (3 – 5 سنوات) حسابات قروض م ص مكنسبة من المؤسسات التي لا تقترض من مؤسسات مالية (سنوي)
الدفع الالكتروني من وإلى المؤسسات	نسبة م ص مالتي ترسل أو تستقبل مدفوعات الكترونية من حساب (3- 5)

Source: G20 Financial Inclusion Indicators, Global Partnership for Financial Inclusion China, 2016, p,5.

نلاحظ في الجدول المتعلق بمؤشر استخدام المؤسسات أهمية **م ص م** في تحقيق الشمول المالي، بحيث تم تخصيص مؤشرات خاصة بهذا القطاع الحيوي والمهم كون من الصعب عليها الوصول الى مصادر التمويل المتاحة وبتكلفة منخفضة عكس المؤسسات كبيرة الحجم اين تتنوع مصادر تمويلها.

ثالثا: الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي

هناك مجموعة من الركائز التي يجب ان تتوفر في أي بلد لتحقيق الشمول المالي والتي تتمثل في[13]:

- **دعم البنية التحتية المالية:** يتعين تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول الأفراد الى الخدمات المالية، تتمثل هذه الأولويات في:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من اصدار وتعديل التعليمات واللوائح؛

- الانتشار: تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل متناهي الصغر، بالإضافة الى انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الالية، خدمات التامين والأوراق المالية؛

- تطوير نظم الدفع والتسوية : لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية : تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفعالية عالية؛ وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الا ئتمانية التاريخية للأفراد و **م ص م** أضافة الى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

- **الحماية المالية للمستهلك:** تهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن الى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال : تأكيد حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة والحصول على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية وتوفير كافة المعلومات اللازمة والدقيقة للعملاء بما يتعلق بمزايا ومخاطر المنتج ووضع الية لإبقائه على علم بكافة التغيرات التي تطرأ على المنتج، حماية بيانات العملاء المالية، توفير اليات للتعامل مع شكاوى العملاء، توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة بمبادئ حماية المستهلك؛

- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول اليها وتقديمها للأفراد والمؤسسات متناهية الصغر الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات والمنتجات المالية مهمة التطوير اخ ذين بعين الاعتبار مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين قبل طرح المنتج في السوق، ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتامين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، تشجيع المنافسة بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية للحفاظ على الجودة بما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛

- **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، لزيادة الوعي لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة مثل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشباب والنساء، بهدف الوصول الى مجتمع مثقف ماليا يملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية سليمة بأدنى درجات المخاطر، كما ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية وخاصة المستهلكين الجدد بحيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية، وفي اغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

المحور الثاني: فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما رأينا في المحور السابق يعتبر حصول م ص معلى التمويل وامتلاكها لحساب مالي ولخطوط ائتمان كمؤشر من مؤشرات تحقق الشمول المالي، لكن **م ص م** وبما تتميز به من خصائص لا تستطيع النفاذ لمصادر التمويل والحصول عليها بتكاليف ملائمة ناهيك عن وجود عدد كبير منها ينشط في القطاع غير الرسمي ولذلك جزء كبير منها لا يتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية ولا تملك حساب مالي.

أولا: واقع الشمول المالي في العالم والمنطقة العربية

ان نطاق تطبيق الشمول المالي يعكس درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول، فلا عجب أن تبلغ نسبة الشمول المالي وخاصة من حيث نسبة الأفراد البالغين الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية في بعض الدول 100% كما هو الحال في الدول الاسكندنافية، كندا، استراليا وبعض الدول الاوروبية[14].

الشمول المالي في تطور بحيث يوجد على مستوى العالم 515 مليون شخص بالغ قام بفتح حساب في المؤسسات المالية أو من خلال خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول بين سنتي 2014 و 2017 ما يمثل ارتفاع من 62% إلى 69% من الأشخاص البالغين الذين يملكون حساب، بالرغم من هذا النمو يوجد 1,7 مليار بالغ بدون حساب مصرفي (unbanked) ، كما تعتبر النساء في الدول النامية أقل ب 9% مقارنة بالرجال في امتلاك حساب، المعاملات النقدية التي تتم عن طريق الهاتف المحمول تستمر في النمو خاصة في غرب افريقيا[15]، تشير هذه المعطيات الى تحسن الشمول المالي في العالم، بحيث بلغ عدد السكان البالغين الذين لا يحصلون على خدمات المالية 2,5 مليار نسمة سنة 2011 أي نصف سكان العالم البالغين ومتوسط عدد البالغين ممن لهم حساب مصرفي على مستوى العالم 50%، هذا العدد بلغ سنة 2014 61,5% فخلال هذه الفترة (2011-2014) تم دخول 700 مليون نسمة الى النظام المالي الرسمي على مستوى العالم وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع عدد أصحاب الحسابات بواقع 13% في البلدان النامية والدور الذي تلعبه التكنولوجيا[16].

أما المنطقة العربية فهي الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر منذ عام 2010، فهي تعرف أدنى مستوى من الشمول المالي الذي يعتبر عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن 18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات في مؤسسات مالية عام 2014 مقارنة ب 43% في البلدان النامية و 24% في دول افريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى 13% عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2014 إلى أن المنطقة العربية باستثناء دول الخليج الستة تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن 80% من السكان أو ما يعادل 200 مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي، وحسب صندوق النقد العربي فان الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%-29% عام 2016 وامتلاك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34% في حين وصلت الفجوة في نسب

الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم وتوتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية، وتشير الاحصائيات إلى أن 93% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 و 24 عام في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية وهو أدنى معدل في العالم [17]، كما أن 5% فقط من البالغين بدون اعتبار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية[18].

فقد احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، بحيث بلغت هذه النسبة 84% عام 2017، فيما جاءت البحرين، الكويت والسعودية في المراتب التي تليها بنسبة بلغت 83% 80% و 72% على التوالي، وفيما يخص مؤشر الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، ففي جانب الادخار لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول بالرغم من ارتفاعها من 8% عام 2014 إلى 15% عام 2017 بينما المتوسط العالمي لهذه النسبة بلغ 27% عام 2017 [19].

شكل (4): نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية (2014-2017)

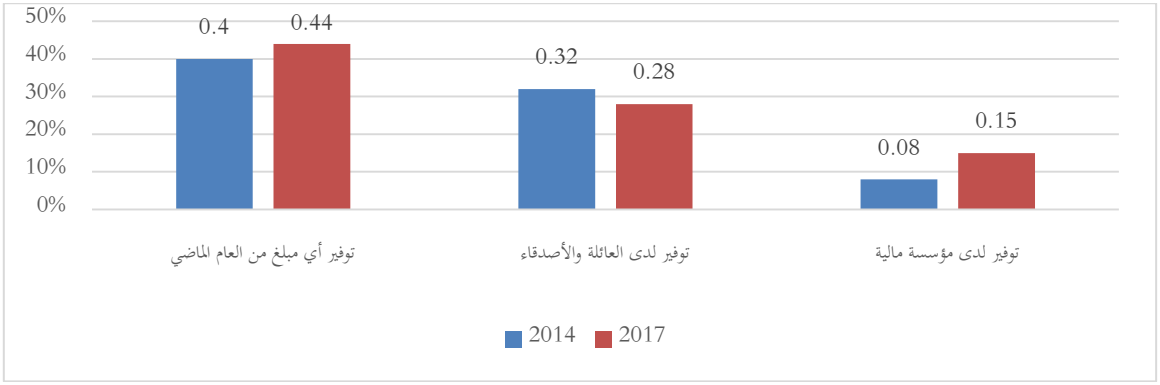

المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 109، 2019، ص،17.

شكل (5): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 عام (2014-2017)

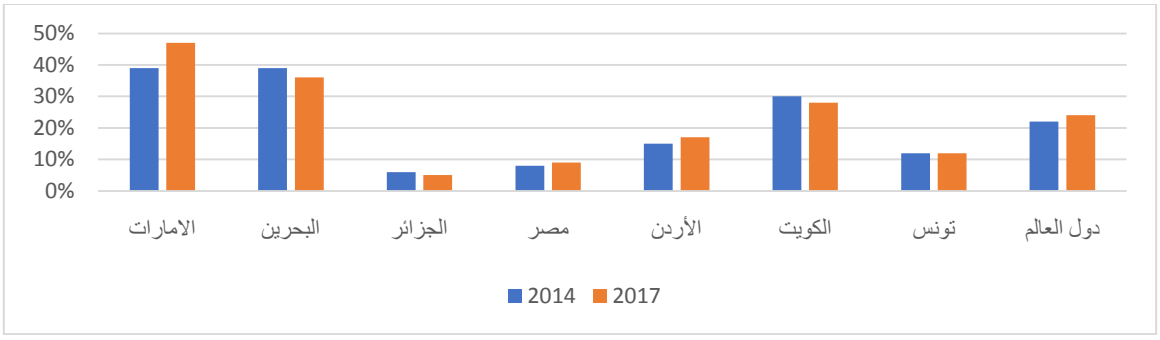

المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 109، 2019، ص،19.

كم نلاحظ في الشكل السابق تحتل الامارات والبحرين مراتب جد متقدمة في نسبة المقت رضين من المؤسسات المالية الرسمية فهي تزيد عن المتوسط العالمي، بينما تأتي كل من دولة الجزائر ومصر مراتب جد متأخرة وتأتي الجزائر في اخر الترتيب.

جدول (3): مؤشر امتلاك حساب مالي واجراء او تلقي دفع الكتروني (بيانات 2017)

	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	الاردن
امتلاك حساب % تفوق أعمارهم 15 سنة	%43	%37	%29	%33	%42
اجراء او تلقي دفع الكتروني في السنة الماضية	%26	%29	%17	%23	%33

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: http://datatopics.worldbank.org/g20fidata

نلاحظ في الجدول السابق ان مؤشر اجراء وتلقي دفع الكتروني متقاربة بين الدول العربية المشار اليها في الجدول كما ان الجزائر تحتل مرتبة متقدمة ضمن مؤشر امتلاك حساب مالي لمن تفوق أعمارهم 15 سنة، وهذا الارتفاع يعود حسب احدى الدراسات التي اعدت حول الشمول المالي في الجزائر إلى[20]:

- تجبر السلطات العمومية طلاب الجامعات المستفيدين من المنحة الجامعية على فتح حسابات بنكية أو بريدية لتلقي هذه المنحة؛
- تجبر السلطات العمومية كل العاملين في القطاع العمومي أو الخاص على فتح حسابات مصرفية أو بريدية لتلقي الرواتب والمنح، حيث يمنع صرف رواتب العاملين نقدا، وهذا من اجل امتصاص السيولة المتد اولة خارج القطاع المالي الرسمي ومحاولة تعزيز الثقة في القطاع المصرفي؛
- تجبر السلطات العمومية كل المقاولين والمزارعين على فتح حسابات بنكية لتلقي مستحقاتهم المالية.

ثانيا: مزايا الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

فلزيادة فرص نفاذ م ص م لمصادر التمويل عدة مزايا تتمثل في[21]:

- **النمو الاقتصادي:** من شأن سد فجوة الشمول المالي **للم ص م** في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية أن يساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي؛
- **انشاء فرص عمل: للم ص م** دور رئيسي في تعزيز توظيف العمالة لاسيما في الاقتصاديات النامية، وهي المساهم الأكبر في توظيف العمالة في مختلف البلدان، وتشير التحليلات على مستوى الشركات إلى أن توفير فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية للشركات يؤدي الى زيادة قدرتها نقطة مئوية واحدة في نمو معدلها السنوي لتوظيف العمالة و 2,4 نقطة مئوية في معدل نمو إنتاجية القوى العاملة فيها؛
- **فعالية السياسات الاقتصادية الكلية:** تقترن زيادة الشمول المالي **للم ص م** بزيادة فعالية السياسة المالية الكلية، بما في ذلك من خلال التحصيل الضريبي وإمكانية انتقال اثار السياسة النقدية واستقرار الأسعار في البلدان التي تشهد درجات أعلى من الشمول المالي **للم ص م**، فمع ازدياد عدد م ص مالتي تتاح لها فرصة الحصول على خدمات الإقراض الرسمية يمكن ان يزداد دور سعر الفائدة في الاقتصاد، مما يحسن من انتقال اثار السياسة النقدية ويسمح للسلطات النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار؛

- **الاستقرار المالي:** من شأن الشمول المالي دعم الاستقرار المالي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية ويمكن لزيادة الائتمان **للم ص م** أن يساهم في الاستقرار المالي لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظتها الائتمانية.

ثالثا: مؤشر قياس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم قياس مدى تحقق الشمول المالي **للم ص م** بمؤشرين الأول يتعلق بالاستخدام أي مدى لجوء **م ص م** للتمويل الرسمي المتمثل في التمويل البنكي، لتمويل استثماراتها وهو تمويل طويل الأجل وأيضا لتمويل رأس المال العامل وهو تمويل قصير الأجل، فهذا المؤشر يساعد على معرفة مدى وصول م ص ملأهم مصدر تمويل خارجي تلجأ اليه وهو البنوك وهو ما يعطي أيضا نسبة المؤسسات التي تملك حساب مصرفي، وأيضا الناشطة في القطاع الرسمي، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة بطبيعة الحال يعتبر مؤشر جيد والعكس صحيح، المؤشر الثاني الذي يتم الاعتماد عليه هو مؤشر النفاذ والذي بدوره يقسم إلى النسبة من **م ص م** التي لديها حسابات جارية وقروض

شكل (6): مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

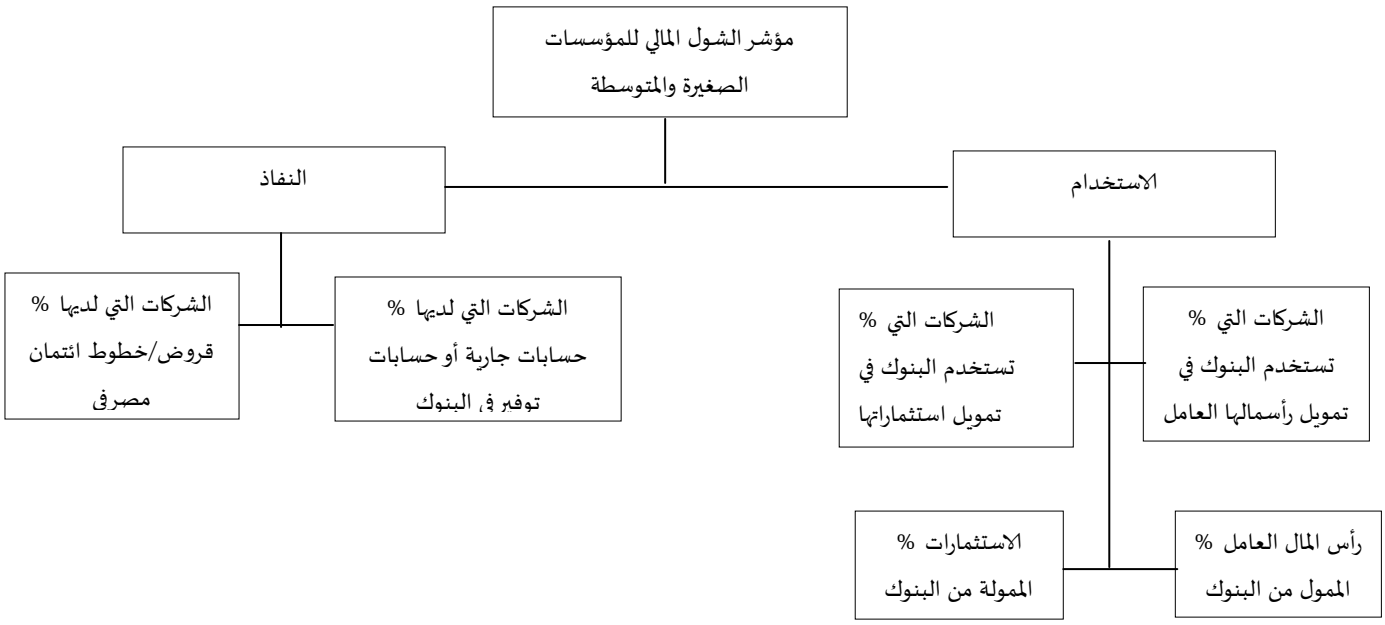

المصدر: صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، تقرير رقم 19/02، 2019، ص، 4.

للوصول إلى تحقيق الشمول المالي **للم ص م** يستلزم متطلبات المالية الكلية والمؤسسية لتعزيز وصول **م ص م** إلى الائتمان المصرفي، الحد من الحجم النسبي للقطاع العام لتجنب مزاحمة ائتمان **م ص م** ، الاستقرار الاقتصادي الكلي، سلامة وتنافسية الأجهزة المصرفية وتنافسية الاقتصاد بوجه عام وقوة المؤسسات واستقرارها بما في ذلك تراجع الفساد والمخاطر السياسية وسلامة أطر تنظيم القطاع المالي والرقابة عليه مع توفير حوافز كافية للتشجيع على تمويل **م ص م** وتوافر معلومات ائتمانية وقوة الأطر القانونية (الخاصة بحقوق الملكية وانفاذ العقود وقبول الضمانات والاعسار على سبيل المثال)[22]

شكل (7): إطار الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

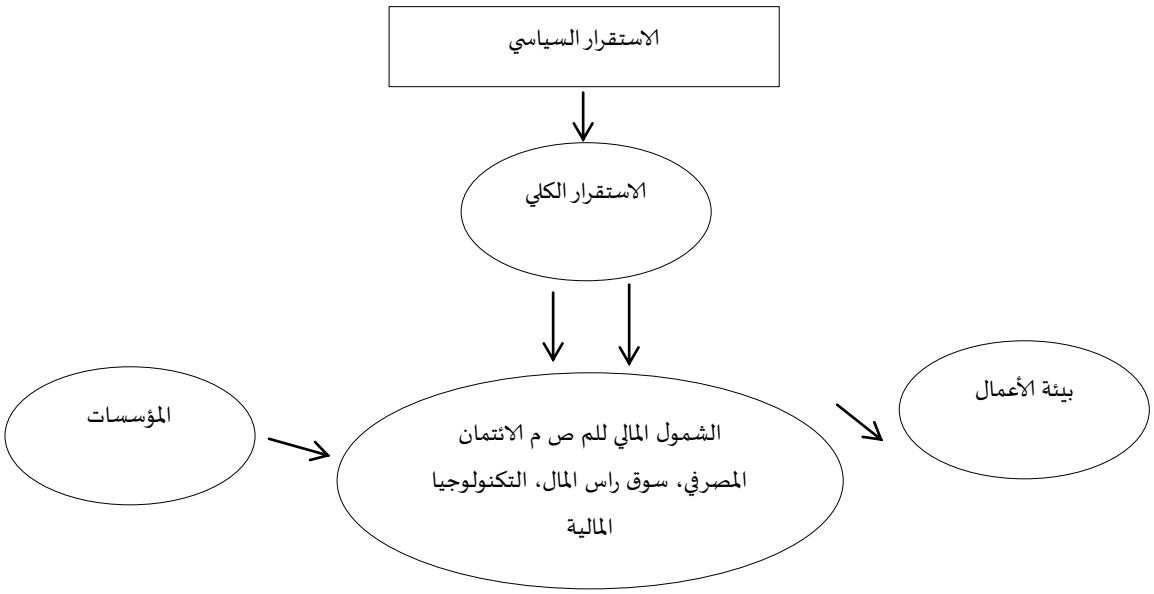

المصدر: صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، تقرير رقم 19/02، 2019، ص، 36.

الجدول التالي يبين نسبة **م ص م** التي تملك حساب في مؤسسات مالية في بعض من الدول العربية:

جدول (4): % م ص مالتي تملك حساب في بعض الدول العربية

	الجزائر	تونس	المغرب	مصر	الأردن
% م ص م التي تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية	بيانات غير متوفرة	%96	%97	%67	%83

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: http://datatopics.worldbank.org

فكما هو مبين في الجدول اغلب الدول المشار اليها تملك حساب مالي، لكن هذا لا يعني انها تتحصل على القروض فحسب احدى الدراسات تشير إلى أن أغلب **م ص م** مقصاة من الإقراض الرسمي بالرغم من ارتفاع عدد الشركات التي تملك حساب في المؤسسات المالية، على سبيل المثال في أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 90% من الشركات تملك حساب ونصفهم فقط لديهم قرض مصرفي أو خط ائتمان مصرفي[23].

المحور الثالث: المصارف الإسلامية كأداة للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: الاقصاء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر نفاذ **م ص م** لمصادر التمويل اكبر عائق تواجهه، فالعديد من الدراسات التي أجريت على هذا القطاع وصلت الى أن **م ص م** مقصاة بصورة واضحة من مصادر التمويل الرسمية، والسبب يعود الى طبيعة هذه المؤسسات فهي صغيرة الحجم وحجم القروض التي تطلبها صغيرة كذلك لا تحقق عائد كبير للبنوك، ضعف تكوين مواردها البشرية

وقلة خبرتها في الأمور الإدارية والمالية وضعف جودة تقاريرها المالية، كما أن نسبة كبيرة من م ص م تنشط في القطاع غير الرسمي مما يجعلها بطبيعة الحال خارج مجال الشمول المالي، والشكل التالي يوضح المعوقات الستة الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب دراسة لمنظمة التمويل الدولية، والتي جاء فيها الوصول الى التمويل في المرتبة الأولى:

شكل (8): المعوقات الستة الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

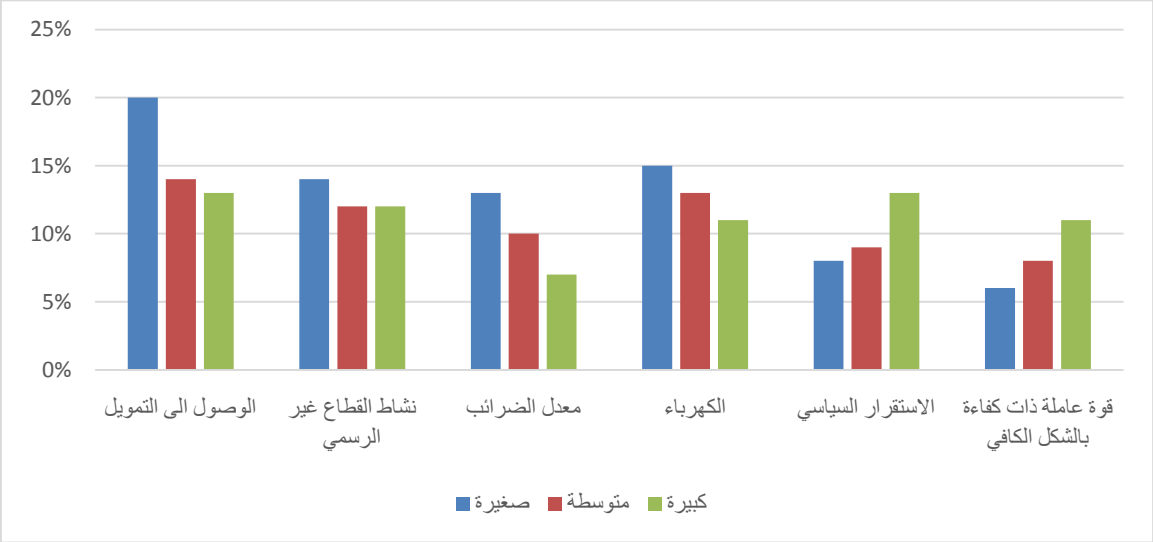

Source : Erick Gonzales, Martin Hommes, Melina Laura Mirmulstein, MSME Country Indicators Towards a Better Understanding of Micro Small and Medium Enterprises International Finance Corporation (IFC), 2014, p, 19.

كما اشارت احدى دراسات البنك الدولي حول أسباب الاقصاء المالي الطوعي والاجباري للم ص م من خلال مسح أجري على 120 بلد، ان هناك نسبة من م ص م لم تتقدم بطلب على الحصول على قرض إما لأنها لا تحتاجه (اقصاء طوعي) أو بسبب اقصاء اجباري فهي تحتاج للقروض لكن لا تستطيع الحصول ع ليه وذلك راجع للأسباب التالية: معدل الفائدة، بسبب اجراء تقديم طلب الحصول على قرض، الضمانات المطلوبة وأسباب أخرى، هذه الأسباب تتفاوت بنسب مختلفة موضحة في الشكل التالي:

شكل (9): الاقصاء الطوعي مقابل الاقصاء غير الطوعي من طلبات القروض للمؤسسات الصغير ة والمتوسطة (بيانات 120 بلد)

Source : International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, World Bank, Global Financial Development Report, Financial Inclusion, 2014, p, 117.

ثانيا: الاقصاء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسباب الدينية

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية أرضية جيدة لتعزيز الشمول المالي والتي من ضمنها وصول **م ص م** إلى التمويل ففي دراسة لمؤسسة التمويل الدولية تبين أنه ما يقارب 35% من **م ص م** في الشرق الأوسط وشمال افريقيا خارج القطاع البنكي الرسمي لأنها تبحث عن منتجات متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، فالوصول الى التمويل من أهم العوائق التي تواجهها **م ص م** وخاصة في الدول الإسلامية فهي تستخدم أساليب تمويلية محدودة لأسباب دينية فيمكن اعتبارها كإمكانية تمويل جديدة للتمويل الإسلامي على مدى السنوات القليلة القادمة [24]، كما أشار مدير مؤسسة التمويل الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال مؤتمر إقليمي عقد في ابوظبي نظمه صندوق النقد العربي، إلى وجود فجوة تمويلية **للم ص م** سببها قلة المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمتوفرة في المصارف الإسلامية، والتي يحرص الكثير منها على الحصول على تمويل إسلامي، بحيث يوجد نحو ثلث **م ص م** في الدول العربية لا تتعامل مع القطاع المصرفي لعدم توفر الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فلدى هاته المؤسسات طلب كبير على منتجات المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ولكن 35% من تلك المؤسسات تعجز عن دخول سوق التمويل الإسلامي للنقص الموجود في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية[25].

الجدول التالي يبين بعض من الدراسات التي أجريت على عدد من الدول حول سبب عدم الحصول على القروض المصرفية من ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول (5): اساب عدم الحصول على القروض المصرفية

البلد	مصدر الدراسة	نتيجة الدراسة	السنة
الضفة الغربية وقطاع غزة	Planet Finance	أكثر من 60% من المشاركين في الاستطلاع من ذوي الدخل المنخفض يفضلون المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عن المنتجات التقليدية، ونصفهم يبقون يفضلون المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حتى لو كان سعرها أمثر ارتفاعا من التقليدية	2007
الأردن	IFC& FINCA	ما بين 24,9% و 32% من المستجوبين ذكروا الأسباب الدينية لعدم حصولهم على القروض التقليدية و 18,6% مهم ذكروا الأسباب الدينية كعامل وحيد الأكثر أهمية للحصول على القروض	2006
الجزائر	Bankakademie International	20,7% من أصحاب المؤسسات المصغرة لا يتوجهون للقروض لأسباب دينية في المقام الأول	2006
سوريا	IFC& World Bank	43% اعتبروا الأسباب الدينية كأكبر عائق لعدم حصولهم على قروض مصغرة 46% لم يتقدموا للحصول على قروض مطلقا و5% لم يلجؤوا الى القروض مجددا لنفس الأسباب	2007
اندونيسيا	Bank Indonesia Report	49% من سكان الريف في شرق اندونيسيا يرون أن الفائدة المصرفية محرمة ويفضلون مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية	2000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Mahmoud Mohieldin, Zamir Iqbal, Ahmed Rostom, Xiaochen Fu, The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion In Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries, Islamic Economic Studies, Vol .20, N°2, December, 2015, p, 85

هذه الدراسات وغيرها تؤكد عمق إشكالية نفاذ **م ص م** للتمويل المصرفي، فالتعامل بالفائدة المصرفية محرم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والعديد من **م ص م** لا ترغب في التعامل مع البنوك التقليدية التزاما بأحكام الشريعة الإسلامية، ما يمنح للمصارف الإسلامية إمكانية كبيرة في استغلال سوق تمويل **م ص م** والعمل على تقديم منتجات وفق تطلعات هذا القطاع.

فمن خلال استبيان قام به صندوق النقد الع ربي "دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية" أشارت معظم البنوك الإسلامية التي أجابت على الاستبيان أن هناك طلب ملحوظ من قبل **م ص م** على التمويل الإسلامي، وقد أشار عدد كبير من البنوك الإسلامية إلى أن الحجم النسبي لهذا الطلب يتراو ح ما بين 20% و

40%، لكن في المقابل أشار عدد قليل من البنو ك الإسلامية إلى أن الحجم النسبي تجاوز 70%[26]، الجدول التالي يوضح مستوى الشمول المالي في بعض الدول (بيانات 2011) فيما يخص جانب المؤسسات:

جدول (6): مستوى الشمول المالي في بعض الدول جانب المؤسسات (القطاع الرسمي) بيانات 2011

	%المؤسسات التي تملك حساب توفير	% المؤسسات التي لديها قرض مصرفي/خط ائتمان	% المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمار	% المؤسسات التي تستخدم البنوك لتمويل راس المال العامل
الجزائر	83,8	31,1	8,9	28,6
تركيا	90,6	56,8	51,9	-
العراق	43,2	3,8	2,7	4,6
الأردن	94,2	25,5	8,6	18,3
ماليزيا	97,7	60,4	48,6	49,3
المغرب	86,8	33,4	12,3	30,2
مصر	74,3	17,4	5,6	7,5

Source: International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, World Bank, .Global Financial Development Report, Financial Inclusion, 2014, pp, 167-171

ثانيا: أهمية الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن للمصارف الإسلامية ان تحقق الشمول المالي **للم ص م** من خلال:

- مبدأ تقاسم المخاطر للتمويل الإسلامي يجعله مناسب **للم ص م** والتي غالبا ما تعتبر مرتفعة الخطر من طرف المقرضين التقليديين، كما أن أدوات التكافل الاجتماعي لتوزيع الثروة في النظام الاقتصادي الإسلامي تهدف على وجه التحديد إلى حماية حقوق الأشخاص الأقل قدرة من خلال دخل وثروة الأشخاص الأكثر اقتدارا من خلال الزكاة، الصدقة والوقف[27]؛

- يلعب التمويل الإسلامي دورا هاما في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلا للفئات التي احجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي، فمن المعروف ان تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياج ات الافراد و **م ص م** يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فان تصميم منتجات وخدمات مالية وفق احكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات، وبالتالي تعزيز الشمول المالي والتنمية المستدامة، وفي اطار دعمها لقطاع **م ص م** قام عدد من المصارف المركزية بإصدار تعليمات تعزيز وصول **م ص م** الى الخدمات المالية الإسلامية، فعلى سبيل المثال الزم البنك المركزي العماني بموجب تعليمات البنك المركزي العماني البنوك والنوافذ الإسلامية تخصيص نسبة لا تقل عن 5% من محفظتها التمويلية لتمويل قطاع **م ص م**[28]؛

- من اهم المميزات الموجودة في التمويل الإسلامي **للم ص م** أنه يقوم على مبدأ منح تمويلات حقيقية لرأس المال العامل ، وبالتالي فإن التزام المؤسسات التي تعمل وفق احكام الشريعة بهذ ا المبدأ يدفع الشركات الى استغلال

التمويلات في المكان المناسب مما يقلل من فرص تعثر الشركة بسبب سوء الاستخدام، كما يعتمد التمويل الإسلامي على علاقة المشاركة وبالتالي تخفيف الأعباء على **م ص م** وتشرك الممول في الدخول مع صاحب المشروع في اعمال الشركة، وبالتالي يج د نفسه بحاجة الى اعمال دراسات جدوى للمشاريع التي يمولها مما يكسب المشروع متانة وقوة، كما أن تقديم صيغ كالمضاربة والمشاركة، الاستصناع، الاجارة والمرابحة تلبي احتياجات **م ص م** في القطاعات الاقتصادية المتعددة[29]؛

- يعتبر اسلوبي المضاربة والمشاركة من اهم وانسب الصيغ التمويلية ملائمة **للم ص م** بحيث تنمح لهاته المؤسسات الأموال اللازمة لبدأ المشروع كما في المضاربة، أو للنمو والتوسع في صيغة المشاركة فهي تتقاسم مخاطر المشروع مع المصرف الإسلامي، صيغة المضاربة والمشاركة **للم ص م** تتم كما يبينه الشكل التالي:

شكل (10): المضاربة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

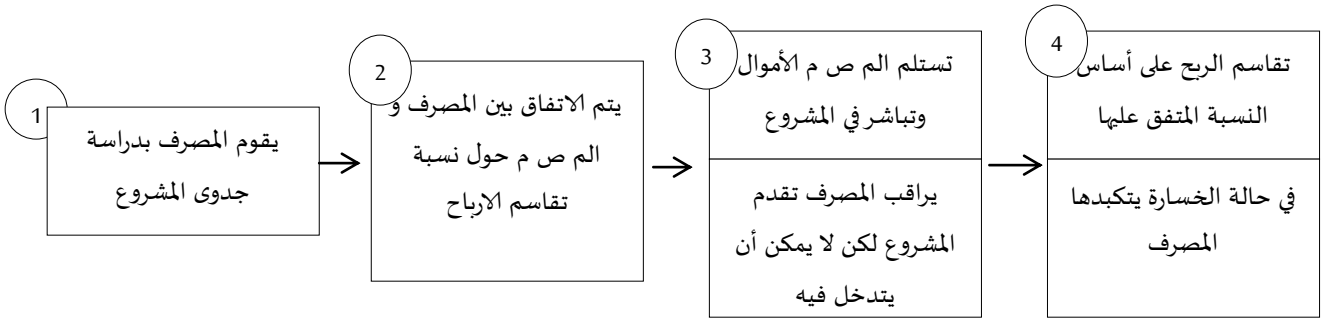

Source: Malaysia World's Islamic Finance Marketplace, Insight Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge, 2014, p, 8.

شكل (11): المشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

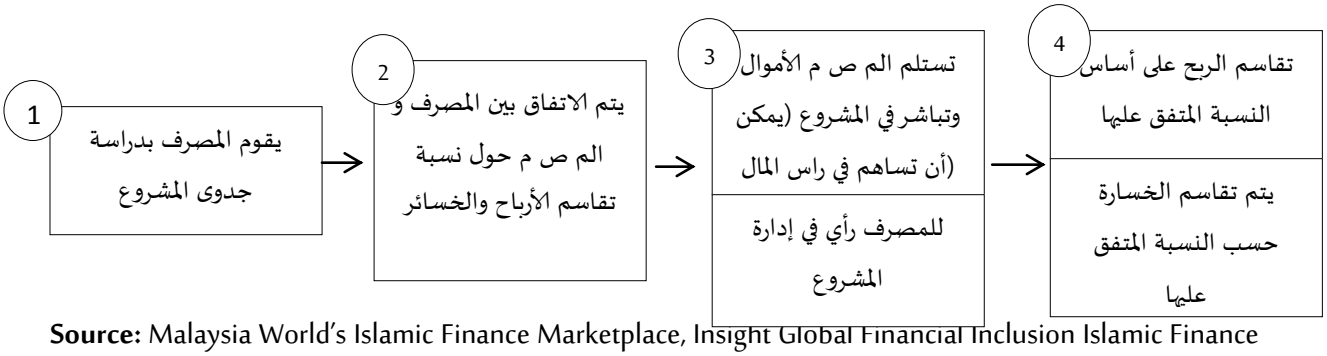

Source: Malaysia World's Islamic Finance Marketplace, Insight Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge, 2014, p, 9.

والشكل التالي يلخص الحلول المقدمة من المصارف الإسلامية لأسباب الاقصاء المالي الارادي والاختياري:

شكل (12): الحواجز المحتملة للشمول المالي والحلول الإسلامية المقترحة

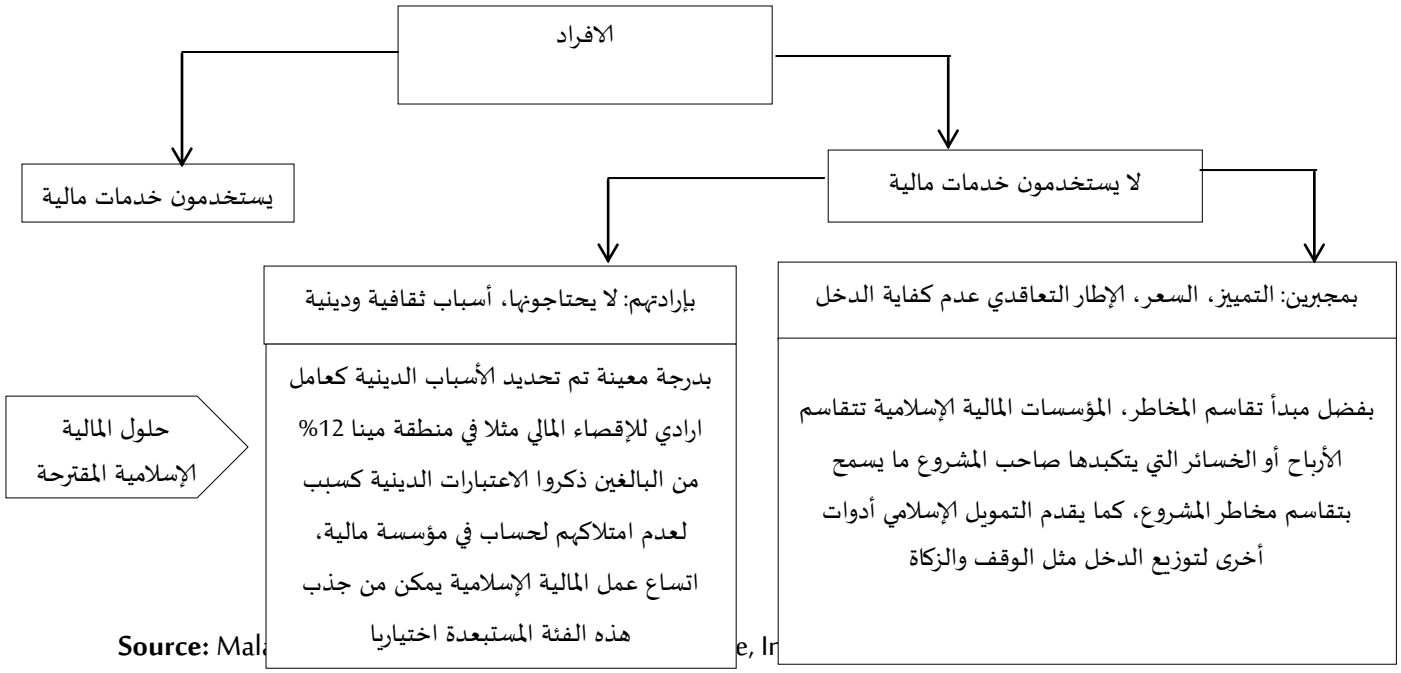

Source: Mala e, In .Meets the Challenge, 2014, p, 3

ثالثا: متطلبات تعزيز المصارف الإسلامية للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حتى تؤدي المصارف الإسلامية دورها في الحد من فجوة الشمول المالي **للم ص م** لابد من توفر مجموعة من المتطلبات والتي تتمثل في:

- يلعب القطاع العام دورا هاما في تنظيم وتطوير البنى التحتية للقطاع المالي والتي تساهم بشكل رئيسي في تعزيز الشمول المالي على مستوى الدولة ومن اهم هذه الأدوات نظم المعلومات الائتمانية (Credit Bureaus)، نظم الدفع (Payment Systems)، العمليات المصرفية الالكترونية (E-Banking)، العمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة (Mobile Payments)، مبادرات التعليم والتثقيف المالي (Financial Education Initiatives)...إلخ، حيث تساعد هذه الأنظمة في نشر وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع في الوقت المناسب وبأسعار معقولة ومخاطر منخفضة[30]؛

- المصارف الإسلامية بحاجة إلى تحسين نموذج التشغيل الحالي لجذب المودعين وخدمة **م ص م** التي استبعدت من القطاع المالي الرسمي لأسباب دينية، من بين الخيارات هو انشاء وحدات أعمال منفصلة ب **م ص م** ضمن المؤسسات المالية الإسلامية للفهم الجيد لديناميكية السوق لهذه المؤسسات ولتكييف الأدوات المالية الإسلامية وفقا لاحتياجاتهم الخاصة، وأيضا هناك حاجة لتدريب الموارد البشرية حول الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتبسيط تنفيذ المعاملات الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بطلبات القروض **للم ص م** ، كما أن المصارف الإسلامية بحاجة الى اعتماد تقنيات تقيم الائتمان من اجل تحسين الأسعار والتقليل من المخاطر المرتبطة **ب م ص م** والتي ستساعد على تطوير الأدوات المتعلقة بحقوق الملكية (المشاركة والمضاربة) والاجارة **للم ص م** ، كما يمكن للمصارف الإسلامية أيضا ان تستغل إمكانات رأس المال الاستثماري وراس المال المخاطر لكون كليهما يتنسبان مع نموذج

التمويل الإسلامي، وذلك من خلال تطوير سوق راس المال لتسهيل الخروج من راس مال المؤسسة الممولة، تعزيز حاضنات الاعمال ومراجعة الاطار القانوني المتعلق بحماية الملكية الفكرية[31]

تحديات تحقيق المصارف الإسلامية للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد مجموعة من العراقيل تحد من قدرة للمصارف الإسلامية على تحقيق الشمول المالي **للم ص م** منها[32]:

- **المعايير الاحترازية** ما زالت تؤثر وتعمل على حد المصارف الإسلامية من تخصيص نسب أعلى لتمويل قطاع **م ص م**؛

- الحساسية تجاه صدمات الاقتصاد الكلي وطبيعة القطاع، كالحساسية المفرطة **للم ص م** تجاه بيئة الاقتصاد الكلي والصدمات، بما في ذلك تقلبات أسعار العملات، فنسبة القروض المتعثرة هي أعلى في قروض **م ص م** والسبب وراء ذلك أساسا يرجع إلى أن النظام الهيكلي والاقتصادي يؤثر على الاعمال التجارية **للم ص م** والصعوبات في عملية الاقتراض وعدم كفاية المعرفة بالإدارة المالية في **م ص م**.

إضافتا للتحديات التالية[33]:

- الافتقار للشفافية وعدم توحيد معايير امتثال المؤسسات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية، ما يصعب تمييز المؤسسات المالية التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية؛

- قلة المعلومات والتدريب في المالية الإسلامية، على سبيل المثال حوالي 2,8% فقط من البالغين في الجزائر، مصر المغرب، تونس واليمن على دراية بالمصارف الإسلامية، كما تميل المنتجات المالية الإسلامية إلى أن تكون أكثر تكلفة من نظيرتها التقليدية مما يجعلها أقل جاذبية.

- عدم توفير التشريعات والقوانين الداعمة **للم ص م** تعتبر تحدي هام لتعزيز الشمول المالي، حيث يجب أن تعدل التعليمات بما يتناسب مع حاجات أصحاب تلك المشاريع وصيغ التمويل ذات العلاقة خصوصا في ظل عدم وجود تعليمات وسياسات خاصة بتمويل **م ص م** فيما يتعلق بالسياسة التمويلية، حيث تطبق ذات التعليمات على جميع طلبات التسهيلات بغض النضر عن حجم المؤسسات وهو ما يفرض من جهة تحديات لأصحاب المشاريع لتلبية ومواكبة هذه المتطلبات من ناحية توفير البيانات المطلوبة (الميزانيات المدققة، المراكز المالية ودراسات الجدوى)، ناهيك عن الضمانات، كما تبرز ضرورة وجود حوافز كافية للبنوك لتمويل مثل هذه المشاريع والأعمال الجديدة مقارنة بالمخاطر المصاحبة لها، كما توجد بعض القيود على عمليات الانتشار والتوسيع للبنوك بشكل عام في بعض الدول وعدم ملائمة التشريعات للتواجد من أساسه تحد اخر يضاف نحو سعي المصارف الإسلامية لتعزيز الشمول المالي، وضرورة مواكبة المنتجات المالية الإسلامية التطورات الحديثة ومواصلة ابتكار الخدمات والمنتجات المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية والقادرة على تعزيز مستويات الشمول المالي[34]

الخاتمة: لقد تطرقنا في هذه الورقة إلى واقع الشمول المالي **للم ص م** والدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف الإسلامية في تحقيق وتعزيز الشمول المالي لهاته المؤسسات، وقد توصلنا الى النتائج التالية:

- صعوبة توحيد وتحليل مؤشرات الشمول المالي سوآءا الخاصة بالأفراد أو المؤسسات فهي تتداخل مع عدة عوامل خاصة العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية؛

- الشمول المالي في المنطقة العربية الأضعف في العالم و5% فقط يلجؤون الى الإقراض من المؤسسات المالية؛

- قلة الأفراد الذين يملكون حساب في المؤسسات المالية يؤدي الى ضعف مستوى الادخار في البلد وهذا ما يقلل من قدرة البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء على منح التسهيلات للم ص م خاصة ويدفعها الى التوجه للقطاعات الأكثر أمانا والتعامل مع المؤسسات كبيرة الحجم؛

- وجود فجوة مالية إسلامية **لم ص م** لقلة المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مما يجعل من تمويل **م ص م** سوق واعدة للمصارف الإسلامية، فبالرغم من نمو أصول المصارف الإسلامية الا أنها تشكل نسبة قليلة جدا مقارنة مع أصول البنوك التقليدية؛

- نسبة كبيرة من **الم ص م** تنشط في القطاع غير الرسمي مما يجعلها خارج مجال الشمول المالي؛

- ارتفاع مؤشر استخدام التمويل المصرفي لراس المال ال عامل **للم ص م** بنسبة كبيرة مقارنة بتمويل الاستثمار في اغلب الدول؛

كما نقترح التوصيات التالية لتعزيز مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق الشمول المالي **للم ص م**:

- التثقيف في المالية الإسلامية **للم ص م** والفهم الجيد لكيفية عمل المصارف الإسلامية وخاصة ان العديد من الصيغ التمويلية (المضاربة والمشاركة) ترتفع مستويات الخطر فيها؛

- لا بد من المصارف الإسلامية العمل على جذب ودائع في حسابات الاستثمار طويلة الأجل حتى تتمكن من رفع مواردها المالية وتقديم التمويل اللازم **للم ص م**؛

- للبنوك المركزية الدور الأهم في تطوير عمل المصارف الإسلامية من خلال إيجاد قوانين خاصة تتناسب مع خصائص هذه المصارف وأيضا منح تحفيزات خاصة لتمويل قطاع **م ص م**؛

- العمل على تعزيز الثقة في المصارف الإسلامية فالعديد من الافراد والمؤسسات لا تثق في شرعية العديد من المصارف الإسلامية وترى في معاملاتها تحايل، خاصة في حالة التضارب في الآراء حول شرعية بعض المعاملات وارتفاع تكاليفها مقارنة بالبنوك التقليدية، فعامل الثقة في المصارف اهم عامل يمكن ان يعزز من الشمول المالي؛

- لا يكفي انشاء مصارف إسلامية دون وجود المؤسسات الأخرى المكملة لعملها كمؤسسات التأمين التكافلي صناديق الاستثمار الإسلامية، السوق المالي الإسلامي فوجود مصرف إسلامي دون هذه المؤسسات يصعب من عملها ويحد من قدراتها التمويل

---

[1] الموقع الالكتروني لمجموعة البنك الدولي: www.worldbank.org

[2] World Bank Group, Developing and Operationalizing a National Financial Inclusion Strategy, June 2018, p, 5.

[3] الموقع الالكتروني لاتحاد المصارف العربية: www.uabonline.org

[4] International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, World Bank, Global Financial Development Report, Financial Inclusion, 2014, p, 2.

[5] نفس المرجع.

[6] Suruhanjaya Sekuriti, Islamic Finance a Catalyst for Financial Inclusion, Securities Commission Malaysia, World Bank Group, Global Knowledge and Research Hub in Malaysia, May, 2020 p, 24.

[7] Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, Alexander Massara, Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion? International Monetary Fund, Working Paper, 15/31, 2015, p, 6.

[8] Asli Demirguc-Kunt, Leora Klappen, Dorothe Singer, Saniya Ansar, Jake Hess, The Global Findex Database, Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, World Bank Group, 2017, pp 40-41.

[9] Suruhanjaya Sekuriti, Islamic Finance a Catalyst for Financial Inclusion, Securities Commission Malaysia, World Bank Group, Global Knowledge and Research Hub in Malaysia, May, 2020 op. cit, p, 25.

[10] جلال الدين رجب، احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو، 2018، ص ص، 3-4.

[11] How to Measure Financial Inclusion, The world Bank, February, 19, 2015, www.worldbank.org

[12] الموقع الالكتروني للشراكة العالمية من اجل الشمول المال: www.gpfi.org

[13] تقرير بنك الجزائر عن الشمول المالي، ص ص، 2-5، متوفر في الموقع الالكتروني للبنك: www.bank-of-algeria.dz

[14] يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 109، 2019، ص، 12.

[15] الموقع الالكتروني للشراكة العالمية من اجل الشمول المال: www.gpfi.org

[16] الموقع الالكتروني لاتحاد المصارف العربية: www.uabonline.org

[17] واقع الشمول المالي في المنطقة العربية، إدار ة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، متوفر في : www.uabonline.org

[18] جلال الدين رجب، مرجع سابق، ص، 5.

[19] يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب أعطيه، مرجع سابق، ص ص، 12-13.

[20] محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 01، العدد، 01، 2019، ص، 127.

[21] فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، رقم 19/02، 2019، ص ص، 7-10.

[22] فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى ، صندوق النقد الدولي، رقم 19/02، 2019، ص ، 37.

[23] الموقع الالكتروني للشراكة العالمية من اجل الشمول المال: www.gpfi.org

[24] Nafis Alam, Islamic Finance an Opportunity for SME Financing, August 25, 2015, www.ifac.org

[25] أحمد عبد الفتاح، التمويل الإسلامي داعم رئيس للشركات الصغيرة والمتوسطة دعوة لوضع أنظمة متكاملة لتمكين المؤسسات الإسلامية من تشجيع مشروعات القطاع، 11 نوفمبر، 2014، متوفر في الموقع الالكتروني لمجلة الاقتصاد الإسلامي: www.aliqtisadalislami.net

[26] رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، رقم، 128، 2019، ص، 36.

[27] Suruhanjaya Sekuriti, Islamic Finance a Catalyst for Financial Inclusion, Securities Commission Malaysia, World Bank Group, Global Knowledge and Research Hub in Malaysia, May, 2020 op. cit, pp, 25-26.

[28] رامي يوسف عبيد، مرجع سابق، ص ص، 20-21.

[29] نفس المرجع، ص، 39.

[30] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص، 5.

[31] Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, Alexander Massara, op. cit, p, 21.

[32] المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين "إدارة المخاطر ومحركات النمو عوامل ومهارات التحدي، نوفمبر، 2015، ص، 66.

[33] International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, World Bank, Global Financial Development Report, Financial Inclusion, 2014, p, 38.

[34] رامي يوسف عبيد، مرجع سابق، ص ص،40-41.

الشمول المالي آلية لتمكين المرأة العربية

د. توام زهية، جامعة الجزائر3

الشمول المالي آلية لتمكين المرأة العربية

Financial inclusion is a mechanism for empowering Arab women

د. توام زهية، جامعة الجزائر3

الملخص

تناولت هذه الدراسة أساسيات الشمول المالي من حيث المفهوم والأهمية ومؤشراته، كما تناولت تمكين المرأة العربية ماليا ومصرفيا، مبينة العلاقة بين الشمول المالي و تمكين المرأة العربية، وتحديد متطلبات الشمول المالي للمرأة . وقد استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يساهم في دعم المرأة مالي ا ومصرفيا، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، اذ تؤدي المرأة دور ا إيجابيا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات المالية، لذا فأن زيادة أشراك المرأة في التنمية الاقتصادية. كما أوصت الدراسة بضرورة الاعتراف بأهمية شمول المرأة العربية ماليا ومصرفيا، والعمل على زيادة تثقيفها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، تمكين المرأة ماليا واقتصاديا، الخدمات المالية.

Résumé :

Cette étude a abordé les bases de l'inclusion financière en termes de concept, d'importance et d'indicateurs, ainsi que l'autonomisation financière et bancaire des femmes arabes, décrivant la relation entre l'inclusion financière et l'autonomisation des femmes arabes, et déterminant les exigences pour l'inclusion financière des femmes. La méthode descriptive analytique des données, qui comprend l'examen et l'analyse de l'information et des données, a été utilisée.

L'étude a révélé que l'inclusion financière contribue au soutien financier et bancaire des femmes, car il existe une relation positive entre les institutions financières et bancaires et l'accès des femmes aux services financiers et bancaires, car les femmes jouent un rôle positif dans la stimulation de la croissance économique par le biais d'institutions financières, augmentant ainsi la participation des femmes au développement économique. L'étude a également recommandé la nécessité de reconnaître l'importance de couvrir financièrement les femmes arabes, et de travailler à accroître leur culture dans ce domaine.

Mots-clés: Inclusion financière, autonomisation financière et économique des femmes, services financiers.

المقدمة

تسعى معظم الدول الساعية نحو التنمية والتقدم إلى تمكين أفراد المجتمع من حقوقهم والمشاركة البناءة في المجتمع، ويعد التمكين فلسفة متكاملة تهدف إلى تحفيز كافة عناصر المجتمع على المشاركة الفاعلة في عملية تحديد احتياجاتهم الاقتصادية – السياسية - الحقوقية - والمجتمعية وغيرها)، والعمل على تلبيتها بشكل إيجابي.

ويعد التمكين الاقتصادي للمرأة إحدى المقومات الأساسية لتقوية مكانتها وبالتالي تجنب التمييز الذي قد يقع عليها واعتبارها فئة ضعيفة. لذلك يكتسي توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أهمية كبرى؛ كونه يلعب دور الحسم في تمكين المرأة. ويحيلنا هذا نحو التفكير في دور الشمول المالي في تمكين المرأة العربية . حيث يتمثل الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسيع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية تعمل على تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد، تعكف الدول التي تتبنى الشمول المالي على توسيع نطاق الخدمات المالية للوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم. ومن أجل هذا تبذل جهود كبرى على المستوى العالمي والعربي خصوصا بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

من هنا تبحث هذه الدراسة في الاجابة على الاشكالية التالية : ما مدى أهمية الشمول المالي كآلية لتحقيق التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة العربية؟

و من أجل الاجابة على هذا التساؤل، قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية

المحور الأول: **مدخل نظري للشمول المالي**

المحور الثاني: **نظرة عن الشمول المالي للمرأة العربية**

المحور الثالث: الشمول المالي وتمكين المرأة العربية

المحور الأول: مدخل نظري للشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 عكس مفهوم الاستبعاد المالي في دراسة ليشون وترافت (layshon&thrift) حول الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، بينا فيها اثر اغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، واستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1999 بشكل اكبر لوصف محددات وصول الافراد للخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة الى ان المملكة المتحدة وماليزيا هي من اوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي عام 2003 [1].

أولا- مفهوم الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المصطلحات الحديثة التي ظهرت وتبلورت بشكل واضح في المحافل الاقتصادية الدولية، وهناك العديد من التعريفات التي ارتبطت بمفهوم الشمول المالي، نذكر بعضها فيما يلي:

[1]-محمد طارق لفته، بيداء ستار لفته، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق -الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 2019، ص3.

نعني بالشمول المالي تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف معقولة على فئات واسعة من الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، خاصة من الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الاستبعاد المالي، وتمكين تلك الفئات ليس فقط من الإتاحة بل من الاستخدام الفعال والمسؤول لتلك الخدمات . ولذلك تركز كل استر اتيجية للشمول المالي على التثقيف المالي الذي يدعم الاستدامة، وتتطلب استراتيجية الشمول المالي تقديم مجموعة واسعة وشاملة من الخدمات المالية كالحسابات البنكية، المدخ رات، القروض لمختلف الاستحقاقات، التأجير التمويلي والرهون العقارية، التأمين، المدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، برامج التقاعد، حماية العملاء وتعزيز القدرات المالية[2].

ويعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه : " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[3]."

أما البنك الدولي فقد عرفه في تقريره الصادر عام 2014 على أنه: نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية[4].

ويعتبر التعريف الذي تعرض إليه مركز الشمول المالي في واشنطن التعريف الأنسب والذي يرى بأن الشمول المالي هو[5]: الحالة التي يكون فيها ج ميع الأفراد قادرين على الوصول إ لى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء "، فقد يستدعي الشمول ا لمالي وصول الطبقات الاجتماعية ذات الحاجات الخاصة والفقرية وحتى التي تقطن المناطق النائية والمهمشة إلى استخدام الوسائل المالية المتاحة.

ثانيا- أهمية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، من خلال[6]:

- ✓ هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة

---

[2]- لمياء عماني، وفاء حمدوش، عائشة سلمة كيحلي، استراتيجية الشمول المالي : رؤية جديدة لمكافحة الفقر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 09 - العدد:2 ، 2020 ، ص 28.

[3]- أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد1، 2021، ص 74.

[4]- لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف، مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المال ي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر – البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجا- مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، المجلد 5، العدد 12، 2020، ص47.

[5]- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص100.

[6]- كركار مليكة، الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10 ،العدد3، 2019، ص364.

على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

- ✓ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، و بالتالي رفع مستوى المعيشة.

ثالثا- مؤشرات الشمول المالي حسب البنك الدولي : يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من 5 ملئونات أسياسية هي[7]:

1 - **استخدام الحسابات المصرفية:** نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى؛

2 - **الادخار:** النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (البنوك ومكاتب البريد وغيرها) و غير رسمية أو شخص خارج الاسرة؛

3 - **الاقتراض**: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية و من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

4 - **المدفوعات:** النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضية؛

5 - **التأمين:** النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم أو ممتلكاتهم؛

المحور الثاني: نظرة عن الشمول المالي للمرأة العربية

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، فمن الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة من الاقتصاد الرسمي خاصة وإن كانت تلك الفئة المهمشة هي النساء اللاتي يمثلن نصف السكان في أغلب الدول على مستوي العالم، وتتمثل أهمية الشمول المالي للمرأة في النقاط التالية[8]:

على مستوي الاقتصاد: يعتبر دمج المرأة في إطار الاقتصاد الرسمي شيء فعال الأثر على اقتصاد أي دولة فتبني إطار مؤسسي فعال يدعم الشمول المالي للمرأة ويقضي على كافة أشكال التمييز يعد مؤشر ا قويا وإيجابيا لنظرة دول العالم والمنظمات الدولية للدولة المعنية، مما يعزز من الثقة في الاقتصاد في الأسواق العالمية الأمر الذي يزيد من فرص الدولة في الدخول في شراكات وتوقيع اتفاقيات مع المنظمات والكيانات الدولية الكبرى للحصول على مساعدات ودعم مالي وفني في مختلف المجالات والقضايا الحيوية، مما يحسن من الظروف الاقتصادية والاجتماعية

[7]- أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد10 ، العدد: 04 ،جويلية 2020، ص ص 75-76.

[8]- ياسمين عمرو سليمان ، آية عصام سلامة، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011-2019)، ادارة البحوث والتوعية، المعهد المصرفي المصري، 2020، ص6.

والسياسية بشكل عام . كما أن إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء على حد سواء في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد يدعم رائدات الأعمال، يعزز من قدراتهن الابتكارية والإنتاجية لتحقيق المزيد من المشاركة الايجابية في الاقتصاد.

على مستوي المؤسسات المالية والبنوك : تمثل المرأة فرصة كبيرة أمامهم، فالنساء يتحكمن في نسبة كبيرة من الثروات، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يزيد عن 80% من القرارات الشرائية والاستهلاكية. كما أن السلوك المالي للمرأة يجعلها جذابة للبنوك؛ فالنساء تدخر وتقترض بحكمة وحرص شديد وهن عميلات مخلصات لديهن ولاء للبنك والعاملين بداخله. كما أن السيدات لهن تأثير كبير على أفراد عائلتهن وعلى العاملين معهن أو تحت إدارتهن في حال امتلاك مشروع صغير، ويقمن بحث وتشجيع من حولهن بالبدء بالتعامل مع البنوك وفتح حسابات مصرفية . وتبدأ السيدات العديد من الأعمال والمشروعات بمعدل متزايد وصل ل 163 مليون سيدة في عام 2016، بالإضافة إلى 111 مليون من المشروعات القائمة بالفعل فيما قبل . وتشير الدراسات إلى أن الفئات الأكثر فقراً من النساء تعتبر الأكثر حرصا على الادخار بشكل آمن ومن خلال أطر ر سمية في حال وجود معدلات فائدة جذابة، إجراءات مرنة وميسرة وتسهيلات مالية.

على مستوى المجتمع : يساعد دعم الشمول المالي للمرأة وتعزيز حصولها على الخدمات المالية المختلفة في تعزيز القدرات الادخارية للسيدات وخلق قنوات آمنة للاحتفاظ بالأموال والأصول . كما تساهم إتاحة فرص متساوية للرجال والنساء في الحصول على التمويل والقروض إلي دعم رائدات الأعمال والسيدات أصحاب المشاريع المتناهية الصغر خاصة في المناطق الريفية النائية . الأمر الذي من شأنه أن يقضي على معدلات الفقر المرتفعة، يتيح مزيد من فرص العمل للسيدات التحسين مستوي معيشتهن.

وبشير البحوث بأن المرأة عندما تشارك في النظام المالي فإن ذلك يعود بفوائد كبيرة من حيث النمو الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من المساواة وكذلك رفاهية المجتمع، وعلى الرغم من وجود تقدما كبيرا في الشمول المالي لكل من الرجال والنساء، إلا أن المرأة مازالت متأ خرة في الحصول على المنتجات والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها . وبدأت الجهود الأولى لتقديم خدمات مالية للنساء بالائتمان الأصغر، وفي السنوات الأخيرة أظهرت الدراسات أنه عندما تتحكم المرأة في أمورها المالية، فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها - وهي استثمارات تعمل على إحداث تغيرات بين الأجيال يكون لها أثر طيب على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة . وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له أثر عميق على النمو الاقتصادي بوجه عام وعلى تنمية المجتمع، لابد من توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية اكثر من القروض حيث يتطلب توفير خدمات الادخار والتأمين للمرأة، وتقديم التدريب والتعليم لها حتى يتسنى لها استخدام هذه الخدمات على نحو جيد . فضلا عن ضرورة تصميم هذه المنتجات وتقديمها على نحو يناسب حياتها، وهناك فرصة كبيرة أمام البنوك إذا قامت بتقديم خدمات مالية ومصرفية بتمكين عدد أكبر من النساء من الحصول على الخدمات[9].

وتعتبر المنطقة العربية فريدة من نوعها من حيث تسجيل أكبر فجوة للنوع سواء على مستوى المشاركة في قوة العمل، أو مستويات الشمول المالي للإناث حيث تنخفض مستويات مشاركة الإناث في القوة العاملة إلى نحو 20.8% وهو ما

[9]- نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص21- ص22.

يعتبر منخفضا بالقياس المتوسط العالمي البالغ نحو 39 % وفق بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي . كما يعتبر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كذلك منخفض ا بشكل كبير بالمقارنة مع بعض الأقاليم الجغرافية ومجموعات الدخل الأخرى، حيث تتراوح النسبة حول 60 % في كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في كل من مجموعة الدخل المنخفض، حيث تمثل مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في هذه الدول نحو ثلاثة أضعاف المعدل المسجل على مستوى الدول العربية وبالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى النساء والرجال على حد سواء في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة مازال عند مستويات متدنية مقارنة بالرجل .حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم النامي إلى وجود فجوة كبيرة على أساس نوع المستخدم لصالح الرجال من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث أنه ووفقاً للبيانات والمسوحات المتاحة لعام2017 ، يمتلك نحو65 % من النساء حساب بنكي مقارنة بنسبة72 % للرجال، أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد بلغ النسبة26 % للنساء مقارنة بنحو48 % للرجال[10] .أي بما يمثل أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ نحو 64.8%، فيما ترتفع النسبة على سبيل المثال لتسجل نحو 52 % في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسجل أعلى مستوى لها في الدول مرتفعة الدخل بنسبة تبلغ نحو 93 %. أما على مستوى الدول العربية بصفة فردية، تسجل كل من مستويات مشاركة الإناث في قوة العمل ونسبة الشمول المالي للإناث أعلى مستوى لها في ثلاث دول عربية وهي الإمارات بنسبة بلغت 52.4 % و76.4 % على التوالي، والكويت 49.7 % و 73.5% ، والبحرين 45 % و 75.4 % .

من جهة أخرى، تظهر الدراسات والإحصاءات أنه، عند مقارنة تعاملات عملاء البنوك من الرجال والنساء واستفادتهم من المنتجات والخدمات البنكية، ما يلي[11]:

-نسبة عدد وحجم القروض المقدمة للمرأة، لا تزال أقل بشكل ملحوظ من مثيلاتها المقدمة للرجال.

-تعتبر المرأة أكثر حرصاً من الرجل عند استعمالها لخدمات الائتمان.

-نسبة القروض المتعثرة لدى العملاء من النساء، هي أقل من مثيلاتها عند العملاء من الرجال.

-النساء أكثر تعلماً ومهارةً في إدارة الأعمال وتحقيق النمو.

المحور الثالث: الشمول المالي وتمكين المرأة العربية

يعتبر كل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة من أهم الغايات التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيقها في عام 2030، حيث يمثل تمكين المرأة الركيزة الأساسية العالم مزدهر ومستدام. فوفق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة تسعى دول العالم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات "، حيث يتعين على الحكومات العمل على رأب فجوات النوع الاجتماعي في عدد من المجالات من خلال ضمان مشاركة كاملة وفاعلة للمرأة، وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، والقيام بإصلاحات لتمكين المرأة من النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية، وغيرها وفقا للقوانين الوطنية من جانب آخر، يرتبط الشمول المالي بشكل مباشر بتحقيق ما لا

[10]- صندوق النقد العربي، دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص20.

[11]- المرجع أعلاه، ص23.

يقل عن سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة حيث يسهم في توسيع نطاق نفاذ الأفراد والمشروعات إلى الفرص الاقتصادية ويمكنهم من بناء قدراتهم الذاتية بما يدعم التمكين الاقتصادي بشكل عام

وفقا لأحدث البيانات المتاحة على المستوى العالمي ، ورغم حدوث تحسن في مستويات الشمول المالي ما بين عامي 2011 و2017 مع ارتفاع مستويات الشمول المالي للذكور إلى 72 %، ومثيلتها بالنسبة للإناث إلى 65 %، إلا أن فجوة النوع الخاصة بالشمول المالي لم تشهد تغير خلال الفترة على مستوى العالم خلال تلك الفترة . كما تشير الدراسات التي نفذت في 18 دولة أن الرجال يمثلون 65 % من عملاء البنوك، ويمتلكون نحو 80 % من إجمالي رصيد القروض، ونحو 75 % من إجمالي رصيد الودائع[12]. في هذا الإطار، تشير التقديرات المتضمنة بقاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي إلى وجود 1.1مليار نسمة من الإناث محرومات من النفاذ إلى الخدمات المالية من مجمل 2 مليار نسمة على مستوى العالم غير مشمولين ماليا [13] . حيث تواجه الإناث على مستوى العالم عدد من التحديات التي تحول دون النفاذ إلى الخدمات المالية من بينها طبيعة الأطر التنظيمية والسياسات غير الممكنة، والتحديات المرتبطة بالنظم الاجتماعية والأعراف السائدة، إلى جانب عدم توفر أوراق ثبوتية لدى عدد من الإناث، وعدم وجود ضمانات لديهن، وانخفاض م ستويات المعرفة المالية للإناث، وبعد المسافة بينها وبين أماكن توفر الخدمات المالية، وكذلك الأطر القانونية التي قد تحد دون ملكية الإناث للأصول في عدد من البلدان، ومجموعة أخرى من التحديات التي تحد من فرص الشمول المالي للمرأة على صعيد كل من جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية.

أولا- مفهوم التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة وتمكينها مالي ا و اقتصاديا يؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل، لأنه ثبت أن الزيادة في دخل المرأة تؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية مما يؤدي إلى الزيادة في دخل الرجل، فضلا عن مردود تعليم المرأة على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال.

ويعرف البنك الدولي التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه : جعل الأسواق تعمل لأجل المرأة (على مستوى السياسة) وتمكين المرأة للمنافسة في الأسواق (على مستوى القدرة). كما تعرفه الوكالة السويدية الدولية للتنمية على أنه العملية التي تزيد من القوة الحقيقية للنساء على ات خاذ القرارات الاقتصادية التي تؤثر على حياتهن وأولويات المجتمع[14].

ويعد تمكين المرأة ماليا واقتصاديا ومشاركتها في التنمية الاقتصادية أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة، إذ يسهم تمكين المرأة ماليا و مصرفيا إسهاما كاملا في الحياة الاقتصادية عبر القطاعات كافة، وعلى مستويات النشاط الاقتصادي كافة، وهو شأن حيوي من اجل بناء اقتصاد قوي وإقامة مجتمعات أكثر استقرارا. ويقصد بتمكين المرأة مالي ا واقتصاديا: مساعدة

[12]- صندوق النقد العربي موجز سياسات، دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، يناير 2021، ص1.

[13] - Gender, Policy, and Financial Inclusion | CGAP https://www.cgap.org/blog/series/gender-policy-and-financial-inclusion. Consulté le 27/04/2021.

[14]-شوق حباب الجعيد، العلاقة السببية بين تمكين المرأة السعودية والنمو الاقتصادي للفترة (1999-2015)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 3، العدد 7، يوليو 2019، ص103.

المرأة للحصول على استقلالها الاقتصادي حتى تصبح قراراتها المادية بيدها وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة، ويقتضي الحديث عن تمكين المرأة اقتصاديا، بيان حقوقها في التشريع الدولي ومقاربة ذلك مع البيئة السياس ية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إبراز الظواهر المؤثرة في وضع المرأة ومشاركتها في عملية التنمية. ومن ذلك يمكن توضيح أهمية تمكين المرأة ماليا واقتصاديا بما يلي[15]:

- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وردم الهوة العميقة بين الرجل والمرأ ة في المجتمع.
- ✓ زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ تحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها المالية تعكس ذلك مردودا إيجابيا كبيرا على الأجيال القادمة والمجتمع عموم.
- ✓ استهدافا لفئة مجتمعية تعتبر قيمة مضافة في الاقتصاد من ناحية اليد العاملة ونوعية العمل ومنطق آخر في التعامل وكل ذلك بهدف تحسين وتطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ زيادة مستوى رفاهية المجتمع، وتحسين الظروف حياة النساء وإخراج لهن من وضع نفسي مقهور وعدم الشعور بالأمان على مر الأزمان، مما ينعكس إيجابا على صحتهن النفسية والجسدية، وتخ فيفا على موازنات الدول لهذه الناحية وتحسينا لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهن.

ثانيا- أهمية التثقيف المالي في تعزيز تمكين المرأة

1 العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة

تؤكد العديد من الدراسات أن نفاذ المرأة إلى التعليم وسوق العمل له أثر إيجابي كبير على مستوى النمو الاقتصادي . كما أن زيادة مشاركتها في سوق العمل تساعد على ترجمة النمو الاقتصادي إلى المزيد من المساواة بين الجنسين في العديد من مناحي الحياة. وفي هذا السياق، تبين الدراسات أن تمكين المرأة ومساواتها اقتصاديا بالرجل يعتبر عنصرا مهما لزيادة مستويات الناتج والإنتاجية، وعاملا مساعد ا على خفض التفاوت في توزيع الدخل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى المستوى العالمي، من شأن القضاء على **عدم المساواة بين الرجل والمرأة أن يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يتراوح بين 12-28 تريليون دولار بحلول عام 2025[16]. يمتد هذا الأثر إلى كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء . و ينظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة كعامل أساسي مساعد على تمكين البلدان المتقدمة من التخفيف من تأثير شيخوخة السكان على سوق العمل، كما أنه يعتبر أهم عامل على الإطلاق لخفض الفقر في الدول النامية. حيث يساعد الادماج الاقتصادي للمرأة على[17]:**

- رفع معدلات الادخار بنسبة 35 %
- زيادة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 10 % مما يساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3 % .
- زيادة إنتاجية العمالة بنسبة تصل إلى 25 % في بعض الدول .

[15]- مصرف لبنان، الشمول المالي و تمكين المرأة اقتصاديا، ص4.

[16]- صندوق النقد العربي، دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص5.

[17]- صندوق النقد العربي، دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، مرجع سبق ذكره، ص6.

- تحسين مستويات التعليم نظرا لكون العائلات التي تعولها امرأة تخصص عادة نسبة أكبر من **ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء .**
- **تحسين مستويات الصحة ودعم الأسرة في ظل تخصيص المرأة عادة لنحو 90 %من دخلها لدعم الأسرة مقابل 30-40 % للرجل .**
- **خلق بيئة عمل مستدامة حيث لوحظ أن المؤسسات التي تديرها نساء تعتبر أكثر حفاظا على: البيئة.**
- **إدماج المرأة في عملية صنع القرار يؤدي إلى زيادة كفاءة الم شاريع الاقتصادية والبيئية واستدامتها وبناء السلام.**

2- أهمية التثقيف المالي للمرأة من أجل تحقيق التمكين

قامت مجموعة العشرين عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، منها مبدأ" التمكين"، الذي يبدأ بتبني برامج توعوية وتثقيفية موجهة لفئات محددة. في السياق نفسه، نشر الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في عام 2013 تقريرا حول التنمية المالية في العالم فيما يخص سياسة تعزيز الشمول المالي، حيث قام فريق تقرير التنمية المالية العالمية بإجراء دراسة استقصائية عالمية .إعتمد المسح الذي تضمنته الدراسة استطلاعاً للرأي حول تنمية القطاع المالي من ذوي الإختصاص في مؤسسات مالية مثل :البنوك المركزية، ووزارات المالية، وممثلي المؤسسات غير الحكومية من 75 دولة في العالم، حيث تم سؤال المعنيين" ما السياسة الأكثر فاعلية لتحسين فرص الحصول على التمويل؟ "جاءت نتيجة الإستطلاع، أن التثقيف المالي هو حجر الأساس للتمكين المالي[18].

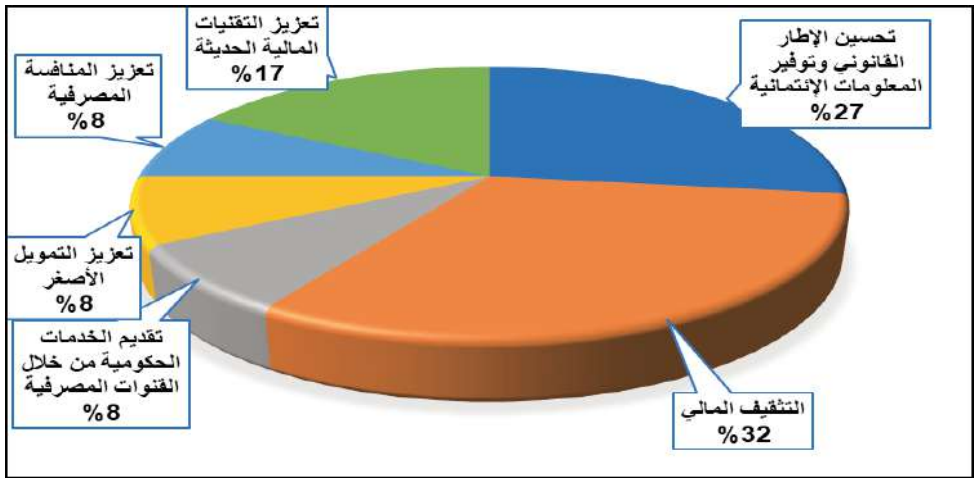

في هذا الإطار، تؤكد النتائج أعلاه على أن التثقيف المالي يُعد من الأركان الرئيسة التي تعمل على تعزيز الشمول المالي، بالتالي حماية المستهلك المالي، إذ أن إيجاد عميل/مواطن مثقف مالياً، يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي، ويقلل إحتمالية خداع العميل واستغلاله .بالتالي هنالك عدداً من الدول أصبحت تتبنى استراتيجيات وبرامج للتثقيف المالي جنباً إلى جنب مع استراتيجيات وبرامج الشمول المالي، بل إن هنالك حوالي 50 دولة قامت بإعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية. وفي ضوء ما تقدم، يتضح أهمية دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي المجتمعي،

[18]- رشا العشي، تعزيز الثقافة المالية للمرأة و تمكينها اقتصادياً ومالياً، صندوق النقد العربي، 2020، ص ص 6-7.

وتُعتبر فئة النساء واحدة من أهم الفئات المجتمعية التي تستهدفها استراتيجيات وبرامج الشمول المالي في دول العالم، الأمر الذي يؤكد مرةً أخرى أن الخطوة الأولى لتمكين المرأة مالياً واقتصادياً لا بد أن تنطلق من خلال برامج التثقيف والتوعية المالية، وبحيث تكون مخصصة وموجهة نحو المرأة. فمن خلال عمل المؤسسات و المنظمات التي تهدف الى تمكين **المرأة اقتصاديا فإن معدل مشاركتها في قطاع الاقتصاد الرسمي سوف يرتفع وهذا يعتبر استثمارا يحمي مستقبل المرأة وأبنائها وذلك من خلال الخدمات المالية مثل التأمين والادخار وغيرها، وتشجيع ثقافة العمل الحر و روح المبادرة لدى النساء ومن خلال إدخال المفاهيم المالية في مناهج الدراسة من اجل تأثير على الأجيال الشابة.** و تشير الدلائل الدولية ليس فقط في الدول النامية وإنما كذلك في الدول المتقدمة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي واختلاف السلوك المالي للمرأة مقارنة بالرجل وهو ما يعزى إلى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي لا تتوفر للمرأة المعرفة المالية التي تمكنها من المقارنة ما بين الخدمات المالية المختلفة، وفهم المصطلحات المالية، واتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن إدارة الأموال . بالتالي تنخفض مستويات الثقة المالية لديهن ويتعرضن بشكل أكبر للتقلبات في سلوكهن المالي مقارنة بالرجال. كما تشير الدلائل إلى أن المعرفة المالية م حددة مهمة يرتبط بمجموعة من النتائج على صعيد إدارة وتراكم الثروة، والتخطيط للتقاعد، وقرارات الادخار، والتمكين الاقتصادي للمرأة. وتعتبر الدول العربية من أقل المجموعات الجغرافية من حيث مستويات المعرفة المالية للمرأة حيث ترتفع مستويات الفجوة في المعرفة المالية ما بين الجنسين في عدد كبير من الدول العربية إلى ما يفوق المتوسط العالمي البالغ 5.6 %. وعلى مستوى الدول العربية، تسجل الإمارات وتونس أعلى مستوى للتثقيف المالي للإناث من مجمل الإناث البالغات بنسبة بلغت 41% و38 % على التوالي. ويشار إلى أن الإمارات تعتبر الدول العربية الوحيدة التي ترتفع بها مستويات التثقيف المالي للإناث بما يفوق الرجال أي وجود فجوة نوع سالبة فيما يتعلق بالتثقيف المالي . تتوفر في الدول العربية عدد من التجارب المميزة للتثقيف المالي من أبرزها التجارب المسجلة في كل من الإمارات، والمغرب ومصر ولبنان وعدد من الدول العربية. ففي الإمارات أطلق اتحاد المصارف مبادرة لتعزيز المعرفة المالية تقوم من خلالها المصارف بتنفيذ عدد من الأنشطة التي تستهدف رفع الوعي المالي لاسيما بالنسبة للمرأة والشباب في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنوك. وتركز هذه الأنشطة على تمكين العملاء من كفاءة اتخاذ القرارات المالية بتقديم كافة المعلومات والإرشادات التفاعلية فيما يتعلق بإدارة الدخل والأصول والميزانية، إضافة إلى أنشطة ومبادرات معززة للتعليم المالي في المدارس والجامعات[19].

ثالثا- متطلبات تحفيز الشمول المالي لتمكين المرأة العربية

أظهرت الدراسات أن تدابير زيادة الشمول المالي للمرأة يجب ان تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل دولة و مقدار الفجوة بين الجنسين والتحديات الخاصة بكل دولة، ومع ذلك فمن الممكن الاستعانة باستراتيجيات الشمول المالي الخاصة بالدول الأخرى وتطويعها وإدماجها في الشمول الما لي والمبادرات الأخرى للسياسات العامة، وربما القضاء على

[19]- صندوق النقد العربي موجز سياسات، دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، يناير 2021، ص10.

الفجوة المستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بالشمول المالي، ويمكن الحكومة وصانعي السياسات المالية ان اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي للمرأة، وذلك في المجالات التالية[20]:

- ✓ تناول القضية على أعلى مستوى للاعتراف بأهمية شمول المرأة مالي ا والإفصاح عن هذه الأولوية علنا من قبل السلطات النقدية والمالية، وخير مثال هو الهند وزامبيا، حيث قامت المصارف المركزية وعلى أعلى مستوى بتبني سياسة تمكين المرأة مالي ا من خلال المؤتمرات والمعارض والجوائز و الأحداث الإعلامية مثل تنظيم شهر المرأة المبادرة.
- ✓ القيام بتركيز أكبر على عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة مع وجود أهداف واضحة للسياسات العامة وأهداف كمية، وإن العديد من الدول لديها أهداف كمية للشمول المالي بشكل عام، ولكن إذا كان لديها فجوة مستمرة **بين الجنسين فإنها تحتاج إلى استهداف صريح لشريحة المرأة**
- ✓ **التأكد من جمع بيانات مصنفة حسب النوع، إن المصارف بدون البيانات لا يمكن لها أن تدرك ما تمثله المرأة من أهمية** في النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال، عندما بدأ بنك الاتحاد في الأردن في استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، اتضح له أن المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وأنها تدخر مبالغ كبيرة لأطفالها وأسرتها، وقد قام البنك بطرح منتج شروق في عام 2014 وهو برنامج يركز على المرأة، وقد ازداد إجمالي محفظة المرأة بنسبة 142%، وتمثل النساء الأن 30% من قاعدة عملاء بنك الاتحاد.
- ✓ بالرغم من قطع أشواط كبيرة على صعيد التكافؤ القانوني بين النساء والرجال، ما زالت توجد فوارق كبيرة قد تحد من قدرة النساء على تحسين رفاهيتها ورفاهية أسرهن من خلال العمل أو إدارة المشروعات التجارية، لذا يتطلب العمل على تعديل وضبط الأطر القانونية والتنظيمية و الاشرافية، وإزالة العوائق، ومما يزيد من نمو الوعي لإزالة الأحكام القانونية التمييزية، ويتيح ذلك مجالات واسعة للابتكار لتحقيق المزيد من الشمول المالي للمرأة، ويكون ذلك عن طريق العمل على إزالة الأحكام القانونية التمييزية التي تعرقل الشمول المالي للمرأة، ولا سيما فيما يتعلق بملكية الأرض وحقوق الملكية، العمل على توسيع اللوائح التنظيمية من اجل الابتكار الذي يدعم الشمول المالي للمرأة؛ وأخيرا العمل على إدخال اللوائح التنظيمية التي تسمح بالضمانات البديلة والتأجير والتغلب على القيود المفروضة على المرأة فيما يتعلق بمحدودية تجميع الأصول الممتلكة والعمل على إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التي تسمح بزيادة تطوير المنتجات المراعية للاعتبارات بين النساء والرجال، ومع التركيز على النساء.
- ✓ القيام بإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غ ير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميلك (KYC)؛ وتعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من أجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات.
- ✓ **توعية وتثقيف المرأة (ماليا واقتصاديا) وتنمية عقليتها؛**
- ✓ التوسيع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، ودعم توسيع منافذ التمويل البديلة.

[20]- نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، 2019، ص25- ص26.

رابعا- الجهود المبذولة في سبيل ريادة الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي .في هذا السياق، يعمل صانعوا السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63 %من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاما،وكذلك الشركات. وتولي الدول العربية الشمول المالي اهتماما كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة .في هذا السياق، يمكن للخدمات المالية ذات الأسعار الميسرة أن تلعب دوراً مهما في توفير الخدمات المصرفية لنسبة 63%من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاما الذين لا ينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية.

إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقًا لأهداف الأمم المتحدة.

وبذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية .في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له .يتمثل دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي. وقام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية بالنيابة عن الوزارة الألمانية الإتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 بمناسبة منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر ، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية . وتعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية[21]:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة ماليا.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- الإستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقم ي

لتعزيز فرص الشمول المالي.

- التمويل الزراعي الريفي.
- التمويل المسؤول.
- البنية التحتية للأسواق المالية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية .

[21]- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية2020 ، ص4.

ويحرص صندوق النقد العربي، من خلال مشاوراته مع الدول الأعضاء على تضمين برامج الإصلاح، التي يتم الاتفاق حولها، لإجراءات ترمي إلى مساعدة المرأة العربية على الاضطلاع بالدور المأمول منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتهيئة البيئة المواتية لممارسة وريادة الأعمال، بما يتضمن تعزيز فرصها في الحصول على التمويل المناسب، وتعزيز قدراتها بما يمكنها من الحصول على ف رص العمل والتوظيف والوصول إلى الخدمات المالية. وتتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي المدعومة بالقروض الممتدة والعادية، وكذلك برامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المدعومة بتسهيل التصحيح الهيكلي، عناصر أساسية لتمكين المرأة العربية، وتفعيل دورها في تحقيق النمو الشامل والمستدام . حيث يتمثل دور الصندوق في مساعدة السلطات بالدول العربية على تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص العمل المنتج للمرأة ضمن إطار استراتيجي لكل الم ؤسسات الحكومية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الخاضعة لإشراف السلطات الرسمية بالدولة، ترمي في نهاية الأمر إلى توفير حياة كريمة للمرأة تمَكِنها من ريادة الأعمال، وتغَذي روح المبادرة فيها، وتذلل الصعوبات أما مشاركتها في كل المجالات، لتضطلع بدورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة، بما يرفع من قدرات المرأة ويعزز رفاهيتها. في هذا السياق، تتضمن برامج الإصلاح خطط وإجراءات تسهم في تسهيل نفاذ المرأة للخدمات المالية خاصة التمويل وذلك عبر خلق نوافذ إقراضية مناسبة تقو من خلالها البنوك وم ؤسسات التمويل المختلفة بالدولة إلى جانب جمعيات التمويل الأصغر بمنح القروض الميسرة للنساء لتشجيعهن على العمل المنتج الذي يتناسب مع طبيعة المس ؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقهن.

كما يعمل الصندوق من خلال تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، على دعم جهود الدول العربية، في إصلاح الموازنات ا لعامة، وعلى وجه الخصوص إعادة توجيه النفقات الحكومية بما يدعم شبكا ت الأمان الاجتماعي والشرائح الهشة، وعلى رأسها المرأة، ذلك من خلال توجيه الموازنات نحو تحقيق العدالة وتوفير الحوافز المالية وأشكال الدعم المختلفة، بما يعزز من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل ويقلص من معدلات الفقر والبطالة لدى الإناث، الأمر الذي يسدي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي لكافة أفراد المجتمع.

كذلك يعمل الصندوق من خلال "تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وهي نافذة إقراضية جديدة استحديها الصندوق في عا م2016 ، على دعم الإصلاحات في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على خلفية الأهمية الكبيرة للدور الذي تلعبه الشركات العاملة بهذا القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، مع التركيز بشكلٍ خاص على دعم المرأة وتوفير الأطر الم ؤسسية والتشريعية والتنظيمية، التي تكفل تعظيم استفادتها من التمويل وتشجعها على ريادة الأعمال.

في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، تضمن الإجراءات بإطار برنامج الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، المتفق عليه مع السلطات المغربية، العمل على دعم الجهود الرامية لتعزيز وصول النساء إلى التمويل، من خلال تطوير آلية ضمان تفضيلية باسم "إليكِ"، وتوسيع نطاقها لتغطي نسبة 80 % من القروض المصرفية الموجهة لرائدات الأعمال. تهدف هذه الآلية إلى تشجيع المشاريع التي تمتلكها النساء وتطوير القدرات وتمكين المرأة بما ي سدي إلى تحسين الأحوال المعيشية وخفض معد لات الفقر.

كما تضمن عناصر برنامج الإصلاح الذي تم دعمه بموارد الصندوق بإطار تسهيل دعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما في مصر، دعم الجهود الحكومية في تأسيس العديد من جمعيات رائدات الأعمال، وتعزيز

قدرتهن على الوصول إلى التمويل الذي تقدمه الصن اديق والجمعيات المتخصصة في التمويل الأصغر بشروط ميسرة وبالضمانات الكافية، إلى جانب دعم جهود تسويق منتجات رائدات الأعمال من خلال إنشاء المعارض المحلية والدولية لعرض منتجات النساء، وغيرها من الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم وتشجيع النساء على ممارسة الأعمال اليدوية والحرفية التقليدية بالقرى والأماكن النائية والترويج لمنتجاتهن عبر منصاتها الإلكترونية، والمعارض التي تقيمها لهذا الغرض.

كما حرص الصندوق بإطار تقديم الدعم من خلال تسهيل "تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" كما في السودان، على دعم الجهود الحكومية في مجال تبني وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، تتمحور حول تحسين فرص وصول المرأة والشباب والمشاريع المبتكرة للتمويل والخدمات المالية . إضافة إلى تضمين عناصر برنامج الإصلاح المتفق عليه والمدعو بموارد الصندوق، تعزيز دور وكالة ضمان التمويل الأصغر لتمكين م ؤسسات التمويل الأصغر من تقديم خدمات التمويل، خاصة للمرأة والشباب. كذلك تم التأكيد في ذات الإطار على ضرورة تفعيل البرامج الموجهة للخريجين والمرأة والشباب، وإدخال مناهج التمويل الأصغر عبر الم ؤسسات التعليمية، ونشر ثقافة التمويل الأصغر عبر منظمات المجتمع القاعدية والاتحادات والحاض نات، ودعم تنفيذ البرنامج الحكومي الموجه نحو محو الأمية العلمية والمالية للمرأة، إضافة إلى تنظيم ور عمل تنويرية لكافة فئات المجتمع في مختلف أنحاء البلاد بالتركيز على شريحة النساء، وصغار المتعاملين والعملاء المتوقعين للتمويل الأصغر.

بالنسبة لدور الصندوق في تمكين المرأة التونسية، فقد تم بإطار دعم برنامج الإ صلاح الرامي إلى تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، التركيز على تعزيز الشمول المالي عبر تسهيل نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية، من خلال زيادة فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع خاصة المرأة والشباب، والعمل على منح امتيازات خاصة وحوافز للجمعيات المسدة للقروض، وم ؤسسات التمويل الصغير، التي تحرز تقدماً وتوسعاً في حجم القروض المقدمة للنساء والشباب.

الخاتمة

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة وصول الإناث إلى الخدمات المالية يعزز استقلاليتهن المالية ونفاذهن للفرص الاقتصادية بما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. كما أن المنطقة العربية تتسم بأكبر فجوة للنوع على مستوى العالم سواء على صعيد الشمول المالي أو مشاركتهن في سوق العمل . على مستوى الدول ا لعربية فرادى تسجل كل من الإمارات والكويت والبحرين أعلى نسبة لمستويات للشمول المالي للإناث ومشاركتهن في سوق العمل . كما أن تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي تركز على تذليل العقبات التي تواجه إدماج الإناث، وتعديل الأطر التشريعية، والتوسع في الخدمات المالية المصممة لمواكبة احتياجات الإناث، والتوسع في الخدمات المالية الرقمية ضرورات لزيادة الشمول المالي للإناث في الدول العربية.

قائمة المراجع

- أسماء دردور، سعيدة حركات، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد10 ، العدد: 04 ،جويلية 2020.

أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد1، 2021.

- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16، العدد 23، 2020.
- رشا العشي، تعزيز الثقافة المالية للمرأة و تمكينها اقتصادياً ومالياً، صندوق النقد العربي، 2020.
- شوق حباب الجعيد، العلاقة السببية بين تمكين المرأة السعودية والنمو الاقتصادي للفترة (1999-2015)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد 3، العدد 7، يوليو 2019.
- صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، 2020 .
- صندوق النقد العربي، دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية ، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020.
- صندوق النقد العربي موجز سياسات، دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، يناير 2021.
- كركار مليكة، الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد10 ،العدد3، 2019.
- لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف، مساهمة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر – البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أنموذجا- مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون، المجلد 5، العدد 12، 2020.
- لمياء عماني، وفاء حمدوش، عائشة سلمة كيحلي، استراتيجية الشمول المالي : رؤية جديدة لمكافحة الفقر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 09 - العدد:2 ، 2020 .
- محمد طارق لفته، بيداء ستار لفته، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق -الفرص والتحديات، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 2019.
- مصرف لبنان، الشمول المالي و تمكين المرأة اقتصاديا.
- نغم حسين النعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، 2019.
- ياسمين عمرو سليمان ، آية عصام سلامة، دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة (2011-2019)، ادارة البحوث والتوعية، المعهد المصرفي المصري، 2020.
- Gender, Policy, and Financial Inclusion | CGAP https://www.cgap.org/blog/series/gender-policy-and-financial-inclusion. Consulté le 27/04/2021.

أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة

د. سفيان حمادوش، جامعة امحمد بوقرة بومرداس

مخبر STRATEV

أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة

THE IMPORTANCE OF ADOPTING CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY TO PROMOTE FINANCIAL INCLUSION AS AN OPTION TO ACHIEVE SUSTAINABLE DEVELOPMENT

د. سفيان حمادوش، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، مخبر STRATEV

الملخص

لقد تم تجاهل الاعتراف بأهمية المسؤولية الاجتماعية من قبل القطاع المصرفي واستراتيجيته بشأن الشمول المالي إلى حد كبير في الأدبيات الحالية خصوصا في الدول النامية.

لذلك تبحث هذه الورقة عن مدى تأثير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (CSR) على الشمول المالي (FI) في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة (SD).

وقد تم إجراء دراسات محدودة على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المالية، وعليه فهذه هي الدراسة الأولى التي تقدم أدلة واضحة على أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشمول المالي على مستوى الشركة من وجهة نظر التنمية المستدامة.

كما تشير نتائج الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي على الشمول المالي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ويتضح هذا من خلال النتائج التي تظهر أن الشركات التي تنفق أكثر على أنشطة المسؤولية الاجتماعية تبني علاقة قوية مع زبائنها مما يساعد على تقليل المخاطر المالية وزيادة الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، الشمول المالي، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: M14، M40، Q01

ABSTRACT

The recognition of the importance of social responsibility from the banking sector and its strategy on financial inclusion has largely been ignored in current literature, in particular for the developing nations.

Therefore this paper examines the impact of corporate social responsibility (CSR) on the financial inclusion (FI) in achieving sustainable development (SD) requirement.

Limited studies have been conducted on the CSR–FI nexus. As a result, this is the first study to present clear evidence on the importance of CSR on firm-level financial inclusion from sustainable development point of view.

The results suggest that CSR, has a positive impact on financial inclusion to achieve sustainable development requirement. This is evidenced by the results showing that companies that spend more on CSR activities build a strong relation with their clients that helps reduce their financial risk and increases their financial stability.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Financial Inclusion, Sustainable Development.

JEL Classification Codes: M14, M40, Q01

المقدمة

يمثِّلُ الشمول المالي حاليًا أحد أهداف السياسة ذات الأولوية العالية للبلدان النامية والمتقدمة من أجل ضمان نمو اقتصادي مستقر وعادل (Haldar, Rahman, Mia, Ahmed & Bashawir, 2016). حيث يساعد الشمول المالي على سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويساهم في الاستقرار الاجتماعي (Ramzan, Amin & Abbas, 2021).

حيث يعتبر الشمول المالي مسار عملي يهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات المستضعفة مثل الشرائح الهشّة وذوي الدخل المنخفض (Srinivasan, 2012).

ويقرر العديد من الباحثين أنه قد تم تجاهل الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية من قبل القطاع المصرفي واستراتيجيته بشأن الشمول المالي إلى حد كبير في الأدبيات الحالية (Vo, Van, Dinh & Ho, 2020)، فالأداء الاجتماعي الإيجابي للشركة يقلل من مخاطرها المالية (Kim, Yu & Hassan, 2018).

ووِفقاً لكارول (Carroll, 1991) فالمنظمات لا يجب أن تتحمل فقط المسؤولية الاقتصادية قصد تحقيق الربح والمسؤولية القانونية للانصياع للقواعد والأنظمة المعمول بها في البلد فَحَسبْ، ولكن لديها أيضا المسؤولية الأخلاقية أي إتباع المعايير والقيم الثقافية. حيثُ ينظر الآن للمسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة استراتيجية لتحقيق الهدف الاقتصادي للمنظمة وخلق الثروة (Safi & Ramay, 2013).

حيث أنّ المهام الأساسية للمنظمات تتمثل في تحديد احتياجات، رغبات ومنافع الفئة المستهدفة وتقديم الرضا المطلوب بأكثر كفاءة وفعالية من المنافسين، على نحو يحافظ ويعزّز رفاهية المستهلك ين والمجتمع ككل على المدى البعيد. والجدير بالذكر أن حقيقة العلاقات مع الزبائن مبنية على خلق وتقديم قيمة فائقة للزبائن على أساس مستدام (Ravald & Grönroos, 1996) .

فللسعي إلى تحقيق الاستدامة يتطلب الاعتراف بعدد من المسؤوليات الإضافية، وهي مسؤوليات ترجع إلى اعتبارات جوهرية (الحفاظ على الطبيعة هو شرط البقاء على قيد الحياة للبشرية)، فضلا عن المسؤوليات الأخلاقية (الطبيعة يجب أن تعتبر كموضوع اه تمام وليس ككائن للاستخدام والإقامة) (Persais, 2004) .

لذلك أكّد (Charter et al., 2006) على أنه "يجب على الشركات أن تبدأ في الاستعداد لألفية أكثر استدامة من خلال إعادة فحص الآثار الاجتماعية والبيئية لاستراتيجياتها " (Jones, Clarke-Hill, Comfort, & Hillier, 2008) .

وهو ما يستوجب ضرورة سعي المنظمة خصوصاً المصرفية منها نحو تبني مفهوم خلق القيمة المشتركة (Creating Shared Value) الذي يركّز على " تحديد وتوسيع العلاقة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي معاً، وذلك من خلال إتباع السياسات والممارسات التشغيلية التي تعزز القدرة التنافسية للمؤسسة، أين تتقدم في آن واحد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي تنشط من خلالها المنظمة" (Porter & Kramer, 2011)، بهدف تحقيق أداء متفوق وميزة تنافسية مستدامة.

وانطلاقا من خلفية البحث فإنَّ الإشكالية الرئيسة التي نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة هي:

كيف يمكن للمؤسسات المصرفية تعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق مطالب التنمية المستدامة؟

وفي ضوء الدراسات الاستطلاعية والخلفية النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة وكإجابة أولية عن الإشكالية المطروحة، فإن فرضية الدراسة هي كالآتي:

- يمكن للمؤسسات المصرفية تعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق مطالب التنمية المستدامة من خلال تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

2. الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثين (Ramzan, Amin & Abbas, 2021) ، تحت عنوان:

How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence from Pakistan. ، حيث أبرز من خلالها الباحثون أهمية المسؤولية الاجتماعية

للمؤسسة في القطاع البنكي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى المسؤولية الاجتماعية لهاأثر إيجابي على كلٍّ من الأداء الاقتصادي، الشمول المالي والاستقرار المالي للمؤسسات المالية.

- دراسة الباحثين (Bhattacharyya, Wright & Rahman, 2021)، بعنوان: Is better banking performance associated with financial inclusion and mandated CSR expenditure in a developing country? ، والتي عالج من خلالها

الباحثون ارتباط نفقات المسؤولية الاجتماعية للشركات والشمول المالي بأداء الشركات المصرفية في الفترة التي تلي إصدار التشريع.

حيث يُعد هذا البحث بمثابة الدراسة الأولى التي تقدم دليلًا واضحًا على ارتباط الإنفاق الإلزامي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والشمول المالي على مستوى الشركة مع الأداء المصرفي.

- دراسة الباحثين (Saha, Cerchione, Singh & Dahiya, 2020)، تحت عنوان:

Effect of ethical leadership and corporate social responsibility on firm performance: A systematic review، و التي

قام من خلالها الباحثون بمراجعة منهجية لمفاهيم القيادة الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على أداء الشركة، وذلك باختيار 114 ورقة بحثية تم نشره على مدى 58 عامًا (1958-2016)، والقيام بتحليلها وفقًا لوجهات نظر وصفية وضمنية لاقتراح إطار مفاهيمي وتحديد أجندة بحثية مستقبلية تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية على

أداء المؤسسة.

حيث سلطت الضوء نتائج الدراسة على أن القيم الشخصية لها تأثير على القيادة الأخلاقية التي بدورها لها تأثير إيجابي مباشر على المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثير مباشر وغير مباشر على أداء الشركة.

- دراسة الباحثين (Vo, Van, Dinh & Ho, 2020) ، بعنوان: Financial inclusion, corporate social responsibility and customer loyalty in the banking sector in Vietnam، حيث تم استخدام في هذه الدراسة النموذج الهرمي، بما

في ذلك العديد من عوامل (أبعاد) المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مثل المسؤولية الخيرية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الاقتصادية وكذا الاستراتيجية التي تركز على الزبائن وسمعة البنك في دولة الفيتنامية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المسؤولية الخيرية للقطاع المصرفي لها التأثير الأكبر على ولاء الزبائن، تليها استراتيجية تتمحور حول الزبون. كما أوصت الدراسة بأن تحسين جوانب برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ولا سيما الاستراتيجية التي تركز على الزبائن سيؤدي إلى تحسين مدى الشمول المالي الذي يجذب انتباه الحكومة الفيتنامية والممارسين في الوقت الحالي.

- دراسة الباحثين (Kim, Yu & Hassan, 2018) ، تحت عنوان : Financial inclusion and economic growth in OIC countries، حيث أبرز الباحثون من خلال ورقتهم البحثية العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة

التعاون الإسلامي (OIC)، وتوصلت نتائج ابحاثهم إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

- دراسة الباحثين (Haldar, Rahman, Mia, Ahmed & Bashawir, 2016) بعنوان:

Assessing the role of corporate social responsibility practices of commercial banks in enhancing financial inclusion: a study on banking sector in Bangladesh، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) للبنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي (FI) في بنغلاديش.

وأسفرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الخاصة تساهم بشكل أكبر من البنوك التجارية المملوكة للدولة والبنوك التجارية الأجنبية في تعزيز المؤسسات المالية من خلال ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

وقدمت نتائج الدراسة توصيات ذات قيمة للمصارف التجارية تعينها للحكم على أدائها من حيث ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات لجميع القطاع المصرفي في الدولة.

- دراسة الباحثين (Han and Melecky, 2013)، تحت عنوان: Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis، التي أبرز من خلالها الباحثين أهمية سعي

البلدان جاهدة نحو الشمول المالي من خلال تشجيع استخدام أوسع للودائع المصرفية ليس فقط للمساعدة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر، ولكن أيضًا لاستكمال السياسات الاحترازية الكلية السائدة لتعزيز الاستقرار المالي.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي يُقدم خدمات مالية كبيرة، حيث من المتوقع أن يؤدي عدد أكبر من الودائع المصرفية إلى زيادة استقرار القطاع المصرفي، ومن ثَمَّ يساهم الشمول المالي بنسبة معتبرة في زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

3. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (Corporate Social Responsibility)

تَمَّ عرض مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أول مرة من قِبل أوليفر شيلدون (Oliver Sheldon) عام 1924، و منذ تلك الفترة فالمسؤولية الاجتماعية أضحت أمراً أساسياً في تحقيق أداء المسؤولية الاجتماعية ال ذي يتجاوز الا لتزامات المالية و القانونية، و في هذا الصدد نجد العديد من القضايا التي تُنَاقش عادة، مثل زيادة أثر المنتجات و العمليات الإنتاجية على البيئة، تطوع و تبرع الموظفين لقضايا المجتمع وغير ذلك (Rigby, Mueller, & Baker, 2011).

ويرى بعض الباحثين أنّ ن شر كتاب هوارد باون (Howard R. Bowen) عام 1953 تحت عنوان " Social Responsibilities of the Businessman " هو الذي حدّد الفترة الحديثة للأدبيات في هذا الموضوع(Carroll, 2015) .

والمقصود بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة أنها عبارة عن "مفهوم يتم بموجبه الدمج الطو عي للمؤسسات للإجراءات الاجتماعية والحماية البيئية ضمن أنشطتهم اليومية وعلاقاتهم مع أصحاب المصالح " (Pirnea, Olaru, & Moisa, 2011).

كما قدمت اللجنة الأوروبية تعريفا شاملا للمسؤولية الاجتماعية، حيث ترى أنها " مفهوم يمكن من خلاله أن تقرر المؤسسات أن تساهم بشكل طوعي في بناء مجتمع أفضل وبيئة أنظف، فهو مفهوم يمكن من خلاله للشركات أن تدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في أعمالها و تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي" (Fontaine, 2013) .

ويتضح مِمَّا سبق أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تعني التعهد بالقيام با لأعمال التطوعية من خلال تقديم أفضل ممارسات للمجتمع وأفضل إدارة بيئية، والتي تتجاوز المتطلبات القانونية أو المتطلبات النقابية (Mandimika, Taderera, Nyikahadzoi, & Matamande, 2013).

فنستنتج مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية تراعي الاعتبارات البيئية، إلا أنه ع ادة ما تعالج أدبيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة القضايا البيئية على أنها مجموعة فرعية من المسؤولية الاجتماعية.

حيث تشير الأدبيات إلى العديد من الدوافع لمشاركة المؤسسة في برامج بيئية طوعية محددة (Voluntary Environmental Programs) وتبني أكثر لممارسات الإدا رة البيئية (Environmental Management Practices). والمقصود بالإدارة البيئية أنها مسار مستمر متين من طرف القرارات الإدارية، والتي يتم من خلالها مراقبة أنشطة المنظمة وجعل البرامج أكثر ملائمة، وأخذ المبادرة للحد من الآثار السلبية على البيئة(Chen, 2013) .

وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم المؤسسة المستدامة (Corporate Sustainability) الذي يركّز على حد سواء على تأثير العوامل البيئية على المؤسسة و تأثير المؤسسة على البيئة(Pirnea et al., 2011).

ويعتقد بورتر و ريانهارت (Porter & Reinhart) بأن الشركات بحاجة إلى النظر من الداخل و من الخارج على حد سواء ، فالنظر "من الداخل إلى الخارج" يحدد تأثير المؤسسة على المناخ، و النظر "من الخارج إلى الداخل" يُظهِرُ كيفية تأثير التغير التنظيمي للمناخ على بيئة الأعمال و الذي تتنافس المؤسسة من خلاله (Pirnea, Olaru, & Moisa, 2011).

فيجب أن تكون المنظمة مسؤولة اجتماعيا، إذْ يتعيّن عليها الأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل إجراءات صنع القرار، كما يجب أن تصاغ في سياق انشغالات المجتمع الذي يراعي البيئة (Coelho, Filipe, & Ferreira, 2011) .

لذلك تتبنى العديد من المؤسسات مزيجا منظما داخليا من ممارسات الإدارة البيئية التي تعكس الالتزام نحو إدماج الاعتبارات البيئية في القرارات التنفيذية، والتي تشتمل على وضع المعايير الداخلية، الأهداف والسياسات لتحسين الأداء البيئي، واستخدام أساليب محاسبة التكاليف البيئية، التدريب ومكافأة الموظفين لتحسين الأداء البيئي (Khanna, Koss, Jones, & Ervin, 2007).

1.3 أهمية المسؤولية الأخلاقية (Ethical Responsibility): إن كلمة "الأخلاق" مشتقة من الكلمة اليونانية ethikos، وهذا يعني "المثالية" أو "التميز" (Cacioppe, Forster, & Fox, 2008) ، و قد عرَّف هانت و آخرون (Hunt et al., 1989)

القيم الأخلاقية للمؤسسة (Corporate Ethical Values -CEV-) بأنها "مزيج مركب من القيم الأخلاقية الفردية و كُلاً من السياسات الرسمية وغير الرسمية للمدراء فيما يتعلق بأخلاقيات المنظمة" (Kim & Pennington-Gray, 2011).

و بشكل عام فالمنظمات الأخ لاقية هي تلك التي تأخذ بضمير حي جميع احتياجات أصحاب المصالح وتدرجها ضمن أهدافها و تسعى إلى تقليل الضرر أو تقليل الآثار الأقل قوة عليها (Cacioppe, Forster, & Fox, 2008) .

ويقرِّرُ العديد من الباحثين بأن إدماج الاعتبارات الأخلاقية، المعنوية واعتبارات أصح اب المصالح في القرارات الاستراتيجية هو جوهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية حاليا، حيث نجد أنّ آندرِو (Andrew, 1971) يؤكّد بأنّ مفهوم الاستراتيجية العامة للمؤسسة هو أساسا دليل تنفيذي عن القيم، الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية (Sirsly, 2009) .

ووفقا لكارول (Carroll, 1991) فالمظمات لا يجب أن تتحمل فقط المسؤولية الاقتصادية قصد تحقيق الربح والمسؤولية القانونية للانصياع للقواعد والأنظمة المعمول بها في البلد فَحَسبْ، ولكن لديها أيضا المسؤولية الأخلاقية أي إتباع المعايير والقيم الثقافية. كما عرض كارول (Carroll, 1991) تقسيما للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على نحو أربع فئات، حيث قدّم هرما للمسؤوليات الاقتصادية، الأخلاقية، القانونية والخيرية (Safi & Ramay, 2013).

وبالتالي؛ يجب أن تترافق تصورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة مع مزيد من الدعم للمسؤولية الأ خلاقية، وتترافق مع زيادة في التفكير الأخلاقي لأن الأداء الاجتماعي يوضح للموظفين أهمية الأخلاق قولاً وعملاً (Valentine & Godkin, 2009).

4. مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable development)

تزايدت الضغوطات منذ نهاية القرن المنصرم وفي حوالي التسعينيات منه، لتأخذ بمزيد من الاهتمام الأبعاد البيئية و الاجتماعية في قراراتها الاستراتيجية و في إدارتها بصفة عامة، فيرى العديد من الباحثين أنَّ ظهور مفهوم التنمية المستدامة كان مواكبا لظهور الوعي بالفساد البيئي وذلك خلال فترة السبعينات من القرن المنصرم (Pesqueux, 2012).

ولقد تم تعريف التنمية المستدامة من طرف تقرير Brundtland الذي نشر عام 1987 من طرف اللّجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة من دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها" (Persais, 2004).

وبساطة فللسعي إلى تحقيق الاستدامة يتطلب الاعتراف بعدد من المسؤوليات الإضافية، وهي مسؤوليات ترجع إلى اعتبارات جوهرية (الحفاظ على الطبيعة هو شرط البقاء على قيد الحياة للبشرية)، فضلا عن المسؤوليات الأخلاقية (الطبيعة يجب أن تعتبر كموضوع اهتمام وليس ككائن للاستخدام والإقامة) (Persais, 2004) .

ويمكن توضيح الجوانب المتعددة للتنمية المستدامة حسب الباحث (Miled, 2012) كما في الشكل الموالي:

الشكل 3: التفاعل البيئي، الاقتصادي والاجتماعي

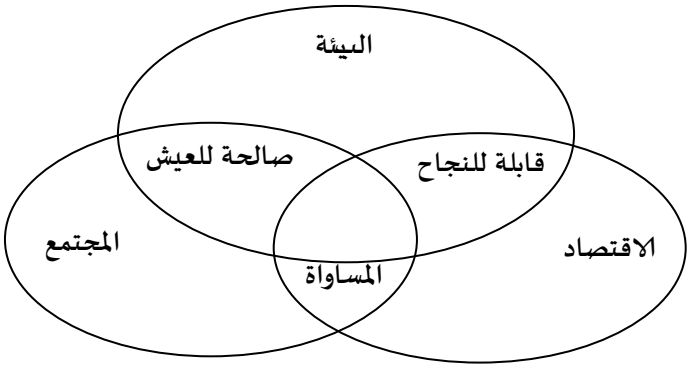

المصدر: Miled، 2012، ص 214.

وفي كثير من الأحيان فإن هاجس خلق القيمة و الربحية للمساهمين على المدى القصير يُغْفِلُ الآثار المترتبة عن سلوكهم على أصحاب المصلحة (Rémillard & Wolff, 2009) .

فالعديد من المطالب الجديدة المتزايدة على مسؤولية المؤسسات حول آثار أنشطتها و التنمية الاقتصادية المستدامة يجب أن تُرافقها آليات تنظيمية، بما في ذلك قواعد واتفاقيات ومع ايير مناسبة للممارسات التسييرية المُوَجِّهة لسلوكات المدراء . وذلك من خلال وضع آليات لحوكمة المؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين تَنُصُ على انضباط، مراقبة وتشجيع المدراء وأصحاب المصلحة الآخرين على نحوٍ يعزّز إمكانية خلق القيمة في أحسن الأحوال (حمادوش، 2017).

ووِفقاً لكارول (Carroll, 1991) فالمظمات لا يجب أن تتحمل فقط المسؤولية الاقتصادية قصد تحقيق الربح والمسؤولية القانونية للانصياع للقواعد والأنظمة المعمول بها في البلد فَحَسبْ، ولكن لديها أيضا المسؤولية الأخلاقية أي إتباع المعايير والقيم الثقافية. حيثُ ينظر الآن للمسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة استراتيجية لتحقيق الهدف الاقتصادي للمنظمة وخلق الثروة (Safi & Ramay, 2013).

فالتنمية المستدامة الموجهة للمنظمة تميل إلى بعد ذو مشكلة إدارية (Management Issue) وتكرارها يمكن أن يتسبب إلى حد كبير في خطر استدامتها نظرا ل بعدها السياسي على النطاق الواسع (Pesqueux, 2012). وبالتالي فالتنمية المستدامة مع تعدد جوانبها، تَخُصُ اليوم المؤسس ة أكثر منه الدولة، المستهلكين و المواطنين (Pesqueux, 2012).

وعلى هذا النحو؛ فالتنمية المستدامة تظهر ك "اتفاقية" جديدة مسؤولة تُوَجِّه سلوكات ا لمؤسسات من وجهة نظر خلق القيمة على المدى البعيد (Acquier & Gond, 2007) . فشواغل التنمية المستدامة " منصبة أكثر على تحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه نموا اجتماعيا و بيئياً مستداماً " وهو ما تم تأكيده وإيضاحه قبل أكثر من عشرين عاما من طرف لجنة Brundtland (Kolk & Van Tulder, 2010).

وهو ما يستوجب ضرورة التوجه أكثر أثناء خلق القيمة نحو تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، فالمسؤولية الاجتماعية للهؤسسة هو تطبيق للاستراتيجية التي تدمج بشكل منهجي الآثار الاقتصادية، البيئية والاجتماعية للأعمال التجارية في أعمال الإدارة (Pirnea, Olaru, & Moisa, 2011).

وفي الواقع؛ فإنَّ مصطلح " الاستدامة المؤسساتية " قد يكون التسمية الأكثر دقة لوصف هذه المحاولة (Kleine & Von Hauff, 2009). حيث أنّ النهج الحالي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يحاول تنفيذ رؤية التنمية المستدامة على المستوى العام للمؤسسة(Kleine & Von Hauff, 2009) .

فتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للهؤسسة (CSR) ومفهوم الاستدامة المؤسساتية (CS) أدى إلى هدف مماثل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والمسؤولية البيئية (Katrinli, Gunay, & Biresselioglu, 2011).

وهو ما يؤكده أب الإدارة الحديثة بيتر دراكر (P. Drucker)، حيث يرى أنه يجب أن يكون لدى المؤسسة "... قلق على جودة الحياة، وهذا بالنسبة للبيئة المادية، البشرية والاجتماعية للإنسان الحديث والمجتمع الحديث" (Phillips, 2006).

وعلى أسا س ما سبق؛ فإنّ السعي لتحقيق آفاق التنمية المستدامة يتطلب بالتالي التساؤل حول أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية في مستوى قابل للاستخدام وعلى نحو مستدام.

لذلك أكّد تشارتر وآخرون (2006) على أنه "يجب على الشركات أن تبدأ في الاستعداد لألفية أكثر استدامة من خلال إعادة فحص الآثار الاجتماعية والبيئية لاستراتيجياتها التسويقية" (Jones, Clarke-Hill, Comfort, & Hillier, 2008)

الأمر الذي يستوجب ضرورة توجه المؤسسات نحو تب ني مبادئ المسؤولية الاجتماعية و البيئية بهدف بناء مؤسسة مستدامة تستجيب لمطالب التنمية المستدامة.

5. أهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في الشمول المالي لتحقيق مطالب التنمية المستدامة

تمت مناقشة الشمول المالي (FI) والاستقرار المالي (FS) في الأدبيات المالية إلى حد كبير كمؤشر للاقتصاد الكلي للأداء الاقتصادي(FP) في العديد من الدول، كما أن لدى البنوك مجالات مختلفة من المشاركة الاجتماعية، حيث يشارك بعضها في الاستثمار المجتمعي بينما يشارك البعض الآخر في الخدمات المصرفية البيئية.

والجدير بالذكر أنه قد تم إجراء دراسات محدودة لإبراز العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المالية، فقد استكشف دراسة الباحثين (Jin et al., 2017) العلاقة بين رأس المال الاجتماعي واستقرار البنوك باستخدام مؤشر رأس المال الاجتماعي كمقياس بديل لرأس المال الاجتماعي، وخلصوا إلى أن البنوك التي لديها رأس مال اجتماعي أكبر هي أقل عرضة للفشل وتواجه مشاكل مالية أقل (Kim, Yu & Hassan, 2018).

وحاول الباحثان (Chollet & Sandwidi, 2018) استكشاف الخدمات المالية للقطاع المصرفي، ودراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والمخاطر المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء الاجتماعي الإيجابي للشركة يقلل من مخاطرها المالية (Chollet & Sandwidi, 2018).

كما قام العديد من الباحثين (Haldar et al., 2016) بدراسة العلاقة بين ممارسات المؤسسات المالية وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي البنغلاديشي، و توصلوا إلى أن البنوك التجارية التي تشارك في المزيد من ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة توفر مالية أفضل (Haldar, Rahman, Mia, Ahmed & Bashawir, 2016).

وتوصلت دراسة سابقة للباحثين (Lev et al., 2010) إلى أنّ المؤسسات المشاركة في المزيد من المساهمات الخيرية لديها إيرادات مستقبلية أعلى، وعلى أساس ذلك اقترح الباحثون أن العمل الخيري للمؤسسات يعزز الأداء الاقتصادي (Kim, Yu & Hassan, 2018).

كما خلصت جميع الدراسات التي قامت باستكشاف العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وخاصة دراسة (Van der Werff et al., 2013) التي قامت على أساس فحص العلاقة بين العوامل الاجتماعية و الشمول المالي، إلى أنَّ المستويات العالية من الدعم الحكومي والمؤسسات المالية تعزز مستويات الشمول المالي (Kim, Yu & Hassan, 2018).

وعلى أساس ماسبق؛ توصلت نتائج الدراسة أنه يمكن للمؤسسات المصرفية تعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق مطالب التنمية المستدامة من خلال تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية ، وهو ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

6. النتائج

يأتي هذا البحث متوافق مع التوجهات العالمية للشمول المالي في كل أنحاء العالم ومع الجهود المحلية التي يقودها البنك المركزي من أجل بناء وتعزيز مكانة الشمول المال ي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إبراز أهمية التوجه نحو تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وعليه فقد توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أنَّ الشمول المالي يُعد حاليًا أحد أهداف السياسة ذات الأولوية العالية للبلدان النامية والمتقدمة من أجل ضمان نمو اقتصادي مستقر، عادل ومستدام؛
- وجود علاقة إيجابية معتبرة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والأداء المالي للبنوك، مما يشير إلى أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تخلق تصورًا إيجابيًا في أذهان الزبائن المحتملين، الأمر الذي يساعد على جذبهم والحفاظ على قاعدة ملكية الزبائن، وهو ما ينعكس زيادة الأداء المالي للبنوك؛
- يقوم نجاح المؤسسات المالية في توسيع قاعدة الشمول المالي أساساً على مستوى الثقة التي يحملها الزبائن عن تلك المؤسسات، ومن ثمَّ يتعين ابتكار وتصميم خدمات موجهة نحو تلبية رغبات وتوقعات الزبائن باعتباره أساس بناء علاقات مربح ة وطويلة المدى مع الزبون، وهو ما يعود بالنفع المتبادل على جميع الشركاء من جهة؛ ويحقق التوجه نحو استراتيجية فعّالة للشمول المالي من جهة أخرى؛
- أهمية التوجه أكثر نحو مشاركة المؤسسات المالية في المزيد من المساهمات الخيرية مما يزيد من إيراداتها المستقبلية ويعزز أداءها الاقتصادي.

7. الخاتمة

تشير الاستدامة إلى أن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر فقط تجاه مساهميها بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، كما تشير أيضا إلى مسؤوليتها تجاه الإنسانية ككل، أي تجاه البيئة وتجاه الأجيال المقبلة، وعلى أساس ذلك توصي الدراسة بما يلي:

- أهمية توجه المؤسسات المالية نحو تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال نشر الوعي لدى جميع الشركاء داخل وخارج المؤسسة وتحسيسهم بأنّ المسؤولية الاجتماعية قضية الجميع، وأن إعارة الاهتمام بالقضايا البيئية

أمر حتمي وأكيد للاستخدا م الأمثل للموارد والحد أو التقليل من الآثار السلبية على البيئة ، ممّا يحقق مطالب التنمية المستدامة؛

- ضرورة تشجيع استخدام أوسع للودائع المصرفية ليس فقط للمساعدة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر، ولكن أيضًا لاستكمال السياسات الاحترازية الكلية السليمة لتعزيز الاستقرار المالي؛
- أهمية التوجه نحو الشمول المالي وإعارته الأولوية العالية للبلدان النامية والمتقدمة من أجل ضمان نمو اقتصادي مستقر، عادل ومستدام، باعتباره سلاح فعّال ضد الفقر والجوع ويلبي مطالب الفئات الهشة؛
- ضرورة توجه المؤسسات المالية نحو التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا وفقاً للمنهج الأخلاقي الذي يُعرف بأخلاقيات الأعمال"Business Ethics "، وهو ما يستوجب إدراج استراتيجية المسؤولية الاجتماعية ضمن الموارد البشرية للمؤسسة أو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية، وذلك من خلال ممارسة الإصلاح الداخلي ودعم الإصلاح الخارجي بهدف خلق مواهب ذات ثقافة إبداعية تسعى إلى تعزيز المفاهيم المستدامة من خلال المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية، وهو ما يساعد المؤسسات على جذب والحفاظ بأفضل الموظفين وكذا تحفيزِ أفضلِ أداءٍ لديهم، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالنفع المتبادل على المؤسسة من خلال رفع الأداء الاقتصادي من جهة؛ والمجتمع على المدى البعيد من خلال تعزيز الشمول المالي و تحقيق النمو المستدام من جهة أخرى.

7. المراجع

Acquier, A., & Gond, J. (2007). Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise: à la (re) découverte d'un ouvrage fondateur, Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen. *Finance contrôle stratégie*, pp. pp. 5-35.

Bhattacharyya, A., Wright, S., & Rahman, M. L. (2021). Is better banking performance associated with financial inclusion and mandated CSR expenditure in a developing country?. *Accounting & Finance, 61*(1), 125-161.

Cacioppe, R., Forster, N., & Fox, M. (2008). A survey of managers' perceptions of corporate ethics and social responsibility and actions that may affect companies' success. *Journal of business ethics, 82*(3), pp. 681-700.

Chollet, P., & Sandwidi, B. W. (2018). CSR engagement and financial risk: A virtuous circle? International evidence. *Global Finance Journal*, *38*, 65-81.

Carroll, A. (2015). Corporate social responsibility. *Organizational dynamics, 44*(2), pp. 87-96.

Chen, F. (2013). Managers' Views on Environmental Management: An Examination of the Taiwanese Airline Industry. *Journal of Sustainable Development, 6*(1), pp. 116-126.

Coelho, D., Filipe, J., & Ferreira, M. (2011). Environmental Sustainability As a dimension of Corporate Social Responsibility: The Case of Cgd-Caixa Geral Depósitos/Portugal. *International Journal of Academic Research, 3*(1), pp. 610-617.

Fontaine, M. (2013). Corporate Social Responsibility and Sustainability: The New Bottom Line? *International Journal of Business and Social Science, 4*(4), pp. 110-119.

Haldar, P. K., Rahman, S. M., Mia, M., Ahmed, F., & Bashawir, A. (2016). Assessing the role of corporate social responsibility practices of commercial banks in enhancing financial inclusion: a study on banking sector in Bangladesh. *International Journal of Economics and Financial Issues, 6*(4), 1778-1783.

Han, R., & Melecky, M. (2013). *Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis.* The World Bank.

Jones, P., Clarke-Hill, C., Comfort, D., & Hillier, D. (2008). Marketing and sustainability. *Marketing Intelligence & Planning.*

Katrinli, A., Gunay, G., & Biresselioglu, M. (2011). The Convergence of Corporate Social Responsibility and Corporate Sustainability: Starbucks Corporation's Practises. *The Business Review*, pp. 164-171.

Khanna, M., Koss, P., Jones, C., & Ervin, D. (2007). Motivations for voluntary environmental management. *Policy Studies Journal, 35*(4), pp. 751-772.

Kim, J., & Pennington-Gray, L. (2011). Corporate Social Responsibility and Ethics in the Tourism Industry: Using a Survey of Managers. *The Business Review, Cambridge, 18*(2), pp. 44-51.

Kim, D.W., Yu, J.S., Hassan, M.K., 2018. Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Res. Int. Bus. Financ. 43, 1–14.

Kleine, A., & Von Hauff, M. (2009). Sustainability-driven implementation of corporate social responsibility: application of the integrative sustainability triangle. *Journal of business ethics*, pp. 517-533.

Kolk, A., & Van Tulder, R. (2010). International business, corporate social responsibility and sustainable development. *International business review, 19*(2), pp. 119-125.

Mandimika, E., Taderera, E., Nyikahadzoi, L., & Matamande, w. (2013). Corporate social responsibility in the tourism sector: The case of Zimbabwe. Journal of Academic and Business Ethics. *7*, pp. 1-11.

Lev, B., Petrovits, C., & Radhakrishnan, S. (2010). Is doing good good for you? How corporate charitable contributions enhance revenue growth. *Strategic management journal*, *31*(2), 182-200.

Miled, N. (2012). L'Eco conception: une opportunité d'innovation dans le respect de la nature. *2ème Congrès TRANSFORMARE, 25.*

Persais, É. (2004). Les rapports. Revue française de Gestion. (5), pp. 167-197.

Pesqueux, Y. (2012). L'utopie d'un modèle de l'" organisation innovatrice et durable".

Phillips, E. (2006). Corporate social responsibility in aviation. *Journal of Air Transportation*, 65-87.

Pirnea, I., Olaru, M., & Moisa, C. (2011). Relationship between corporate social responsibility and social sustainability. *Economy Transdisciplinarity Cognition*, pp. 36-46.

Porter, M., & Kramer, M. (2011). The Big Idea: Created Shared Value-how to reinvent capitalism-and unleash a wave of innovation and growth. *Harvard Business Review*, pp. 62-77.

Ramzan, M., Amin, M., & Abbas, M. (2021). How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence from Pakistan. *Research in International Business and Finance*, *55*, 101314.

Ravald, A., & Grönroos, C. (1996). The value concept and relationship marketing. *European journal of marketing*.

Rémillard, D., & Wolff, D. (2009). Le développement durable. *Revue française de gestion*(4), pp. 29-43.

Rigby, C., Mueller, J., & Baker, A. (2011). The Integration of Maori Indigenous Culture into Corporate Social Responsibility Strategies at Air New Zealand. *journal of Marketing Development and Competitivenes, 5*(6), 116-126.

Saha, R., Cerchione, R., Singh, R., & Dahiya, R. (2020). Effect of ethical leadership and corporate social responsibility on firm performance: A systematic review. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, *27*(2), 409-429.

Safi, A., & Ramay, M. (2013). Corporate social responsibility and consumer behavior: a study from pakistan. *Information management & business review*, pp. 194-202.

Sirsly, C. (2009). 75 years of lessons learned: chief executive officer values and corporate social responsibility. *Journal of Management History*.

Srinivasan, L. (2012). Financial Inclusion—Not just a CSR but a viable business model for Banks. *Management Accountant-New Delhi*, *47*(1), 10.

Valentine, S., & Godkin, L. (2009). Ethics, Social Responsibility, and Ethical Reasoning in an Education-Based Health Science Center: When Doing Good Results in Good Employees. *Journal of Leadership,* Accountability & Ethics,, 7(3), pp. 1-17.

Vo, D. H., Van, L. T. H., Dinh, L. T. H., & Ho, C. M. (2020). Financial inclusion, corporate social responsibility and customer loyalty in the banking sector in Vietnam. *Journal of International Studies*, *13*(4), 9-23.

س. حمادوش. (2017). أهمية خلق مؤسسة مستدامة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مجمع Air France KLM بالجزائر. *مجلة العلوم الإنسانية* (جام

الهندسة المالية وأثرها في تطوير التمويل الإسلامي

د.عبد المجيد عبيد حسن صالح، غفاري ضيوف الرحمن

الهندسة المالية وأثرها في تطوير التمويل الإسلامي

Financial engineering and its impact on the development of Islamic finance

د.عبدالمجيد عبيد حسن صالح
غفاري ضيوف الرحمن

ملخص

التطور التاريخي للأسواق المالية على مرحلتين ، المرحلة الأولى للبنوك التجارية، ثم انضمت إلى أسواق المال. دخول الوسطاء في العملية التعاقدية بفرض بعض العقود الجديدة والمتنوعة، وقد صاحب هذا التطور بعض الانتهاكات للشريعة الإسلامية، تنشأ الحاجة إلى الهندسة المال ية إما استجابة لفرص الاستثمار وفقًا لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معًا ، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية ، فهي تعتبر في هذا أداة تحوط مالي تسلط هذه الدراسة الضوء على أهم المشاكل المتعلقة بهذه العقود وتوضح إطارها القانوني ، وقد تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي ، وهذا المنهج يتناسب مع دراسة العقود وتطوره وتكوينه

الكلمات المفتاحية: السوق المالي، الهندسة المالية الإسلامية ، ضوابط المعاملات.

summary

The historical development of financial markets in two phases, the first phase of commercial banks, then joined the financial markets. The entry of intermediaries into the contractual process by imposing some new and varied contracts, this development has been accompanied by some violations of Islamic law, the need for financial engineering arises either in response to investment opportunities in accordance with the aspirations of both investors and institutions, or to deal with the constraints of international competition, it is considered in this financial hedge tool that highlights the most important problems related to these contracts and explains their legal framework, and has been used descriptive and analytical approach, and this approach is commensurate with the study of contracts and its development and composition

Keywords: Financial market, Islamic financial engineering, transaction controls.

مقدمة:

ينقسم المجتمع الاستهلاكي إلى وحدات عجز يحتاج إلى المال ، والوحدات الفائضة لديها أموال يريدون تطويرها. مع نمو المجتمعات وتطورها ، غابت العلاقة الشخصية المباشرة وكان الناس بحاجة إلى مؤسسات مالية وسيطة . كانت البنوك التجارية الجسر بين وحدات الفائض والعجز وانضمت إليها أسواق رأس المال . مرت العلاقة بين هاتين المؤسستين بفترة من المنافسة والتنافس حتى وصلت إلى التكامل. ولم يعد الإطار التعاقدي تقليديًا ، بل تطور أيضًا ، وهذا التطور فرضه واقع العمل في المؤسسات الوسيطة ، وبعض العقود لديها تم تشكيلها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يستند الإطار القانوني للعقد في الشريعة الإسلا مية إلى عقود حقيقية ، وليس عقود افتراضية يتم أيضًا النظر في نتيجة العقد وعواقبه ، ومستوى المنفعة والأضرار ، وتأثيرها على الاقتصاد الحقيقي للمنفعة المتبادلة دون رقابة من أحد الطرفين.

تنشأ الحاجة إلى الهندسة المالية إما استجابة لفرص الاستثمار وفقًا لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معًا ، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية ، فهي تعتبر في هذا أداة تحوط مالي . يتم تحديد أغراض الهندسة المالية حسب الموقف الذي تواجهه المؤسسة المعينة (البشير ، 2002).

يؤدي التغيير المستمر في البيئة المالية والاستثمارية إلى ضرورة البحث ع ن أدوات ومنتجات مالية جديدة توصف بتكلفة أقل وعدم وجود مخاطر وعائد أعلى . تحتوي الهندسة المالية على مجموعة متعددة من هذه الأدوات المالية الجديدة.

هذه الورقة تناقش ثلاث قضايا ملحة.

1- الغرض من المبادلة التجارية ودوافعها

2- مباني العقود المعتمدة في التعامل

3- النظر في نتائج (مآلات العقود) لأعمال الهندسة المالية:

4- تقويم نماذج الهندسة المالية الإسلامية.

الح اجة للهندسة المالية:

السوق مؤسسة وسيطة تسمح بالتبادل بين الوحدات الفائضة ووحدات العجز بما في ذلك في مفهوم التمويل والاستثمار في بعده الاقتصادي، وهناك إطار قانوني يحكم هذه المعاملات، وبعضها يتوافق مع القواعد و مقاصد الشريعة والبعض لا يتفق معها.

اتضح أن هناك سوقين هنا، الأول يقوم بتعبئة الأموال (السوق الأساسي) والثاني يؤمن الأموال لأولئك الذين يرغبون في بيع الأسواق المالية (السوق الثانوية). أصبح السوق الثانوي ساحة للمخاطر لمن يراقب فروق أسعار الأوراق المالية، خلافًا لنوايا هذين السوقين ، وأصبح مجرد التداول والمضاربة في الأوراق المالية غاية في حد ذاته بعيدًا عن المنفعة الاقتصادية والإضافة.

ويقصد بالهندسة المالية الإسلامية (مجموعة الأنشطة التي تتضمن ع مليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف)(صالح،2002: 1). ومن التعريف السابق، يتضح لدى الباحث بأن الهندسة المالية تشتمل على ثلاثة أنشطة هي:

1 – تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقة الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، وتصميم عقود تحوط مبتكرة.

2 – تطوير الأدوات المالية ، أي تلبية هذه الأدوات المبتكرة لحاجات تمويلية جديدة ، أو التغيير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد.

3 – تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة ، أي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية.

ويمكن توضيح الأساس الإسلامي لمفهوم الهندسة المالية في الإسلام من خلال حديث النبي (ﷺ) حيث قال (من سن في الإسلام سنة ح سنة فله أجرها واجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ومن سن في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص من أوزارهم شيئاً) (السويلم،2000: 3). والهندسة المالية بذلك تعتبر منهجاً لنظم التمويل المعاصرة يهدف إ لى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية والتي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة.

العبرة في الخطابات والمعاني لا للألفاظ والمباني وتطبيقها في الهندسة المالية :

يمكن ملاحظته في الأسواق المالية المعاصرة ، التركيز على شكل العقد بغض النظر عن الغرض منه وتأثيراته على النحو التالي:

1- إنشاء عقود جديدة بغرض تبادل الأوراق المالية ، دون إضافة اقتصادية ، مثل العقود الآجلة وعقود الخيارات . توفر عقود الخيارات مع المقاولين العديد من المزايا خاصة المضاربة باستخدام مبالغ قليلة للتداول في السوق المالية. بالإضافة إلى ذلك ، استخدموا كأداة للتحوط من مخاطر خفض أسعار أصول المحافظ الاستثمارية ، وكذلك ، يمكننا استخدام استراتيجية الاستثمار من خلال الخيارات. (العبادي ، 2016)

2-. معظم المبيعات المشروطة وهمية ولا يتم تنفيذها ولا ينتج عنها ملكية ، لذلك لا يمتلك المشتري البيع ، بينما تم إنشاء عقود البيع فقط للاستفادة من الملكية ، بينما تم إنشاء عقود البيع فقط للاستفادة من الملكية (القيم ، 1996).

تقوم ميزة النظام الاقتصادي الإسلامي على:

توسيع قاعدة المخاطر والمشاركة العادلة فيها بمشاركة الممول والمستثمر ، ومبدأ قبول المخاطر كنتيجة اقتصادية عادلة .

مباني العقود التي يعتمدون عليها في معاملاتهم.

اتخذ التطور في الأسواق المالية والهندسة المالية بعض المسارات التي تنتهك بناء وصحة العقد . يمكن تلخيص هذه المسارات على النحو التالي:

1- استحضار شروط لإلغاء متطلبات العقد. إن جوهر المسألة في الهندسة المالية ليس تحريم الشروط في العقود ، بل توسيع الشروط التقييدية التي تحد من آثار العقد (السبهاني ، 2019) حكم الشريعة في هذا هو تحريم الشروط التي تتعارض مع متطلبات العقود

2 – طلب الوعد ومنح صلاحية العقد عند تعذر إبرام العقد. نتج عن ذلك مصطلح جديد يسمى "الوعد الملزم مثل بيع المواصفات والوعد بالمبادلة" (حماد، 2010). الوعد الملزم هو وسيلة للبنوك لتجنب المخاطرة.

3- اعتماد الاشتراكات والجاراتى على أنها وسيلة خالصة لإثبات الديون العديمة الخطورة. كما هو الحال في بناء عقود الإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة المتناقصة.

4- هندسة العقود لتحقيق هدف التمويل من البنوك بغض النظر عن الإضافة الاقتصادية ، مثل عقود التورق المنظمة ، وعكس التورق الذي أصبح جزءًا من سلوك البنوك الإسلامية في بعض الدول مع إعلان عدم شرعيتها في العديد من الهيئات الشرعية. . (أكاديميل ، 2009)

5- الإخلال بالحكم الشرعي (الغنم بالغرم) و (الخراج بالضمان) بوقف الضمان أو إبعاده ، وإنشاء طرف ثالث للتبرع بالضمان.

النظر في نتائج الأعمال في الهندسة المالية:

الهندسة المالية هي مزيج من العقود تهدف إلى بناء نماذج اقتصادية ناجحة ، ويجب أن تكون هذه النماذج متوافقة مع أهداف الاقتصاد الإسلامي ، وتحقيق التبادل ومنع الاحتكار ، والتوازن الاقتصادي ، والصعوبات الاقتصادية ، السبهاني ، 2019)

عوامل الكشف عن فساد القدر في الهندسة المالية:

1- مراجعة الأضرار التي قد تلحق بالفرد نتيجة الدخول في عقود متعددة الأطراف أو معقدة في حد ذاتها ، ويكون ذلك عن طريق المحاكم.

3- تقويم الأداء المالي وفق مؤشرات التمويل والاقتصاد الإسلامي ورصد الأضرار التي تلحق بالمجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

1-اتخذت العملية التبادلية بُعدًا اقتصاديًا أكثر من البعد التعاقدي ، فالمؤسسات الوسيطة في تحويل الأموال من الوحدات الفائضة إلى وحدات العجز هي في الأساس مؤسسات اقتصادية ، والإطار القانوني وفقًا للفائدة الاقتصادية ، وهذا الأمر جعل مهمة بناء قاعدة بيانات صعبة. نظام تعاقدي قائم على أطر قانونية عادلة. (كايمي ، 2016)

2- تهدف المشتقات المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف في مجملها إيجابية ، لكن هدف التحوط هزم جميع الأهداف حتى أصبح الهدف الرئيسي. التحوط هو الملاذ الذي يهرب إليه من الخوف من تقلبات السوق.

3- الغرر والربا والمقامرة أدوات غير مشروعة أسماؤها قديمة ويتجدد معناها من خلال عقود الخيارات والعقود الآجلة والمبادلات. (السبهاني ، 2019)

تقويم نماذج الهندسة المالية الإسلامية:

1- المرابحة (نموذج سويلم 2000: 25): هذا النموذج يعيد هندسة بيع المرابحة لشراء شيء من خ لال عقد للمشاركة على النحو التالي:

أ- التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته على أقساط يجب أن يفتح حسابًا لدى البنك الإسلامي كحصة له في حساب المشاركة، كما يلتزم البنك بإيداع مبلغ مماثل أو أكثر من حصة في الحساب المصرفي إلى مشاركة.

ب- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالمسائل الفنية لبضاعته ، ويقوم البنك بمتابعة الأقساط والسداد وكافة الأمور المالية.

ج- أرباح هذا الحساب المشترك توزع بالاتفاق بين التاجر والبنك (السويلم محمد ، 2000 ، صفحة 25).

2- نموذج الوكالة المدفوع (عطية ، 2001: 75-76): يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع البنك الإسلامي من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة التطبيق وهي مسألة التداخل الزمني ، وهو الاختلاف في تواريخ

السحب والإيداع بين المودعين وتواريخ بدء وتصفية الاستثمارات التي تم فيها استخدام أموا ل المودعين. وهو يستبعد تحديد الربح أو الخسارة الفعلية المنسوبة إلى أي وديعة معينة . يقترح عطية أن تكون علاقة البنك مع المودعين على أساس الوكالة المدفوعة وليس المضاربة . ، حيث يعتبر البنك وكيلاً للمودعين لاستثمار أموالهم مقابل رسوم أو نسبة مئوية ثابتة من مبلغ الإيداع نفسه ، فإن هذا الاقتراح يجعل دخل البنك بغض النظر عن تواريخ ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.

3-نموذج سندات الإجارة الموصوفة في ال ذمة (القحف ، 1990: 166): سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية ، وقد جمعت السند كأداة مالية وعقد الإيجار وعقد السلم وآليته أن الخدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي على سبيل المثال بحيث يكون الوصف مفصلاً ولا يترك مجالاً للنزاع ، كأن يكون تعليم طالب جامعي مستوفياً لشروط معينة ومقرر دراسي محدد . لها ووقتها ومدتها ووصفها بعد ذلك تصدر الجامعة التي تقدم خدمة التعليم الجامعي سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم الطالب في الجامعة ، بشرط أن تكون هذه الخدمة موصوفة في الوصاية. يتم تقديمه بعد عشر سنوات ، على سبيل المثال ، يمثل السند حصة واحدة بالساعة ، ويحق لحامل هذا السند الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن م قابل السند الذي يمثل ملكيته لحق الانتفاع ، يحقق هذا المبتكر ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الفعال للموارد ، وتحقيق السيولة والربحية والضمان لجميع أطراف العلاقة بطريقة فعالة ، وهو ما تهدف الهندسة المالية إلى تحقيقه.

نتائج البحث:

1 - تنشأ الحاجة إلى الهندسة المالية إما استجابة لفرص الاستثمار وفقًا لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معًا ، أو للتعامل مع قيود المنافسة الدولية ، فهي تعتبر في هذا أداة تحوط مالي

2 - **يقصد بالهندسة المالية الإسلامية (مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات** والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع

3 - تهدف المشتقات المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف في مجملها إيجابية، لكن هدف التحوط هزم جميع الأهداف حتى أصبح الهدف الرئيسي. التحوط هو الملاذ الذي يهرب إليه من الخوف من تقلبات السوق.

4 - تهدف المشتقات المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف في مجملها إيجابية ، لكن هدف التحوط هزم جميع الأهداف حتى أصبح الهدف الرئيسي. التحوط هو الملاذ الذي يهرب إليه من الخوف من تقلبات السوق.

المراجع

أجينور، ف. ر. 2001. فوائد وتكاليف التكامل المالي الدولي: النظرية والحقائق.

اسماعيل، محمد بكر. 1997. القواعد الفقهية بين الأصالة والتنزيه. دار المنار

بوركي، ف. 1998. التركيز والمحددات الأخرى لربحية البنوك في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا . مجلة البنوك والتمويل ، 13 (1) ، 65-79.

التاني، ك. 2013. التحديات التي تواجه الهندسة المالية مع القواعد الإسلامية. المجلة الدولية للاقتصاد والتمويل وعلوم الإدارة ، 1 (5) ، 234-240.

جوبست ، أ. كونزيل، ف. ميلس، ف. & سي، أ. 2008. إصدار السندات الإسلامية: ما السيادية التي يحتاج مديرو الديون إلى معرفتها؟ المجلة الدولية للتمويل والمالية والإدارية في الشرق الأوسط.

حماد، ن. 2010. نظريات الوعد الملزم في المعاملات المالية. دار البصير، جدة- المملكة العربية السعودية

خيضوري، م. أ. 2009. النقد الإسلامي وقضايا الهندسة المالية البديلة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي ، 22 (2).

خيضوري، م. أ. 2011. لاقتصاد والتمويل الإسلامي: تحقيق معرفي. مجموعة الزمرد للنشر.

السبهاني ، عبد الجبار حماد عبيد. 2019. مرجعيات في فقه الأسواق والهندسة المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

سمولو، أي.2009. المشتقات المالية من منظور إسلامي. نشرة التمويل الإسلامي ، كوالالمبور IBFIM :، (24).

السويليم، س. 2007. الهندسة المالية: منظور إسلامي. البآزر: دراسات الأعمال والإدارة ، 9.(1)

شومريه، ج. 2013. الإطار القانوني للتمويل الإسلامي. التمويل الإسلامي المعاصر ، 39 ، 61

الغاري، م. أ. نحو سوق أوراق مالية إسلامي. الدراسات الاقتصادية الإسلامية ، 1.(1)

الغمال، م. أ. 2007. التبادلية كترياق لاستئجار المراجحة الشرعية في التمويل الإسلامي. ثندربيرد انترناشيونال بزنس ريفيو ، 49 (2) ، 187- 202

فنيرتي، ج. د. لهندسة المالية في تمويل الشركات: نظرة عامة. الإدارة المالية ، 14-33.

القيم، ابن. 1996. إعلام الموقعين عن رب العالمين. دار الكتب العربي، بيروت

كايهي حيدر يونس. 2016. الفكر الحديثة في السياسة دار الوارث

القهف، م. 1990. تمويل القطاع العام بمنظور إسلامي . في تعبئة الموارد والاستثمار في إطار اقتصادي إسلامي : وقائع الندوة الدولية الثالثة للاقتصاد الإسلامي ، 1990 (المجلد 13 ، ص 155). المعهد الدولي للفكر الإسلامي.(IIIT)

نفتجي، صالح. 2008. مبادئ الهندسة المالية ، الطبعة الثانية. شركة إلسفير لندن.

هاشم، العبلدي. 2016. الهندسة المالية من خلال التركيز على الخيارات من نموذج السوق المالية الإسلامية.

تأثير جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي
-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-

د. زيد متعب العباسي، جامعة الفرات الأوسط التقنية

تأثير جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي
-دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-

The Effect of Internet banking service quality on financial inclusion
- Applied study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange -

د. زيد متعب العباسي
جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق،

الملخص

الغرض: تسعى الدراسة إلى استكشاف تأثير جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت في الشمول المالي ، كذلك تهدف الدراسة إلى تحديد الابعاد الاساسية لجودة الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت ذات الصلة بتعزيز الشمول المالي.

التصميم، المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وباستخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات من (27) مصرف من المصارف العراقية الخاصة، واستخدمت الدراسة نمذجة المربعات الصغرى ، لاختبار فرضيات الدراسة ، ومعامل التفسير (R^2) وباعتماد برنامج (SMART PLS).

النتائج: تؤثر الخدمات المصرفية عبر الانترنت تأثيرا ايجابيا معنويا في تعزيز الشمول المالي ، وكذلك تعزز الخدمات المصرفية عبر الانترنت من تفاعل الزبائن مع المصارف وبالشكل الذي يؤدي الى زيادة معرفة الزبائن بشأن التعامل الالكتروني.

الأثار العملية: تضيف الدراسة معلومات ذات قيمة عالية الى حقل الاختصاص (أدارة الاعمال بشكل عام) والادارة المالية وادارة المصارف بشكل خاص . كما تقدم آليات مناسبة تفيد المصارف للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الزبائن (ايصال الخدمات المصرفية إلى أماكن متعددة).

الاصالة، القيمة: تقترح الدراسة نموذجا يربط بين جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت والشمول المالي، ويعد هذا النموذج كمنهج يمكن للمصارف اعتماده لإيصال خدماتها لأكبر شريحة من الزبائن ، وبناء علاقات طويلة الأ مد مع الزبائن ، ومن ثم خلق الثروة والحد من البطالة، كما يسهم بتعزيز المزايا التنافسية والاستباقية للمصارف.

الكلمات المفتاحية : الزبائن، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، المصارف، الشمول المالي.

ABSTRACT

Purpose: This study explore the impact of internet banking services quality on financial inclusion. This study aim to determine the basic dimensions of internet banking services quality that are related to related to enhancing financial inclusion

Design, methodology: This study adopted the quantitative approach, using a questionnaire form to collect data from (15) Iraqi private banks, This study used Partial Least Squares to test the study hypotheses, and the Coefficient of Determination (R^2) and by adopting the (SMART PLS) program.

Findings: Internet banking has a positive and moral effect on enhancing financial inclusion. Internet banking also enhances the interaction of customers with banks in a manner that leads to an increase in customers' knowledge about electronic transactions.

Practical implications: This study add information of high value to the field of specialization (business administration in general) and financial management and bank management in particular. It also offers appropriate mechanisms that benefit banks to acquire many customers.

Originality, value: This study proposes a model that links internet banking services with financial inclusion, and this model is considered as an approach that banks can adopt to deliver their services to the largest segment of customers, build long-term relationships with customers, and then create wealth and reduce unemployment, as it contributes to enhancing the competitive and proactive advantages of banks.

Keywords: Customer, Internet Banking Services, Banks, Financial Inclusion.

. المقدمة

أدى التقدم التكنلوجي الى زيادة تفاعل المؤسسات مع زبا ئنها، ونتيجة لهذه الابتكارات التكنلوجية فقد شهدت صناعة الخدمات وعلى وجه التحديد الصناعة المصرفية تورة هائلة في مجال تقديم الخ دمات المتنوعة وتعزيز الوصول الى مناطق جغرافية واسعة . إذ حقق القطاع المصرفي اقصى استفادة من هذا النمو (التقدم التكنلوجي)، فقد تم انشاء مجموعة من قنوات التوزيع لجذب اكبر شريحة ممكنة من الزبائن، وفي هذا الصدد فقد كان للخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت الاثر الابرز في تسهيل التواصل مع الزبائن ، اذ يتم استعمال الانترنت كوسيلة للوصول الى الزبائن المنتشرين في مناطق جغرافية واسعة، ويتفق هذا الرأي مع ما توصل اليه **(Furst et al.,2000)**، إذ يشير إلى أن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت قد حظيت باهتمام متزايد بين المؤسسات المصرفية والزبائن في الآونة الأخيرة . ويعزى ذلك إلى الفوائد المتوقعة لكلا الطرفين (المصارف والزبائن). وفي هذا الشأن لاحظ **(Stoica et al., 2015)**، **(Raza etal., 2020)** إن تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت بجودة عالية تستخدم كاستراتيجية مبتكرة لتوسيع قاعدة الزبائن من خلال تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة، فللخدمات المصرفية عبر الإنترنت هي شكل من أشكال الخدمات المصرفية الإلكترونية ، فهي بوابة يمكن للزبائن من خلالها الاستفادة من الخدمات المصرفية المختلفة مثل سداد الفواتير والاستثمارات. لذا كان الغرض من الدراسة هو قياس وتحليل تأثير جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي. وتمثلت مشكلة الدراسة بالإجابة على عدة تساؤلات منها: (ما هو تأثير الخدمات المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي؟).

ويرى العديد من الباحثين إن جودة الخدمة هي عنصر أساسي في التنفيذ الناجح للخدمة في كلا النوعين (الخدمات التقليدية أو المستندة إلى الإنترنت)**(George & Kumar, 2014)**، **(Kaura et al., 2014)**. وهناك حقيقة تطرقت لها الادبيات ان الخدمات المقدمة عن طريق الانترنت تضمن توفير الخدمات بجودة عالية لعدة اعتبارات منها استغلال التكنلوجيا لتحسين جودة هذا النوع من الخدمات ولضمان وصول الخدمات إلى مختلف فئات المجتمع لا سيما ذوي الدخل المحدود والذي ينعكس على خلق الثروة والقضاء على البطالة **(Zeithaml et al., 2002)**، وفي يما يتعلق بتقديم الخدمات المصرفية الى مختلف شرائح المجتمع ، فقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة **(SDGs)** والتي سيتم تحقيقها بالكامل بحلول عام 2030 من قبل الدول الأعضاء . إن هذه الخطة (خطة التنمية) لما بعد عام 2015 تضع الشمول المالي في مقدمة أهدافها لمعالجة أهداف التنمية ا لمستدامة والقضاء على الجوع، خلق الثروة وفرص العمل، والقضاء على الفقر . وفي نفس العام وضع البنك الدولي تحديا عالميا يتمثل في الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة **(UFA)** لاستقطاب الافراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية، والهدف من ذلك هو ضمان أن لكل شخص بالغ حسابا يمكن من خلاله تنفيذ المعاملات المالية والذي ينعكس بشكل أساس على رفاهيتهم **(Achugamonu et al., 2020)**.

2. الجانب النظري

1.2 مفهوم جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت

شهد عقد الثمانينات (لا سيما بدايته) تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، إذ تم تزويد المستهلكين بتطبيقات معينة تستخدم ومن خلال الكمبيوتر الشخصي **(PC)** للاتصال بالبنك عبر مودم وخط هاتف

للحصول على الخدمات المصرفية . ومع هذه النقلة النوعية في مجال التكنلوجيا والخدمات المصرفية ، إلا أنه وبسبب نقص مستخدمي الإنترنت، والتكاليف المرتبطة باستخدام الخدمات الم صرفية عبر الإنترنت، ظل نمو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت محدود(Firdous, & Farooqi 2017: 3). ولكن ، في التسعينيات، وبداية القرن الواحد والعشرين حققت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تطورات هائلة باعتبارها القناة الأكثر جاذبية لتقديم الخدمات، فلّدت التطورات التكنلوجية لا سيما في الانترنت إلى سهولة اتمام المعاملات عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم. وهكذا ، أصبحت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت قناة مهمة لتقديم الخدمات للبنوك وجعلت المعاملات والأنشطة المصرفية الأخرى أسهل بكثير للزبائن (Assegaff, 2017: 21).

واعتمدت تكنولوجيا الإنترنت على نطاق واسع في صناعات الخدمات ، إذ تعد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (الخدمات المصرفية الإلكترونية) مثالاً بارزاً لها. من الناحية النظرية، تتضمن الخدمات المصرفية الإلكترونية اتصال الزبون بأنظمة الكمبيوتر البنكية عبر الإنترنت للوصول إلى الخدمات المصرفية دون اتصال بشري. وفي هذا السياق، تتم غالبية التفاعلات بين البنك والزبون رقميا (Wu et al., 2012: 477)، (Vetrivel et al., 2020: 547)، وتوظف تكنلوجيا الانترنت ولاسيما في قطاع المصارف لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية (تنفيذ المعاملات المصرفية)، ويعتمد في ذلك عدة وسائل لتسهيل هذه العمليات منها الإنترنت والجوال والتلفزيون والهاتف (Raza et al., 2020:3)، وقد حظيت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت باهتمام متزايد بين المستثمرين والمؤسسات المصرفية في الآونة الأخيرة . ويعزى ذلك إلى الفوائد المتحققة سواء للزبائن أو البنوك (Kwateng et al., 2019:137)، (Rod et al., 2009: 108)، ويشير (Amin, 2016: 280) الى أن للخدمات المصرفية عبر الإنترنت خصائص فريدة تتميز بها عن الخدمات المصرفية التقليدية. فعلى سبيل المثال، توفر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للزبائن إمكانية تنفيذ مجموعة من الأنشطة المصرفية إلكترونيًا في أي وقت ومكان وبتكلفة منخفضة

يعرف (Amin, 2016: 280) جودة الخدمة الإلكترونية على أنها التقييم الشامل للمستهلك والحكم على جودة الخدمات المقدمة عبر الإنترنت ، فيما عرف (Colier & Bienstock, 2006: 263) جودة الخدمة المصرفية على أنها "تصورات الزبون عن مخرجات الخدمة. وكذلك يعرف(Eke & Singhry, 2020:425)، (Sardana & Bajpai, 2020: 299) جودة الخدمة المصرفية على أنها على أنها مستوى التسهيلات التي تتيح لزبائن المؤسسة إجراء معاملات مالية على موقع و يب آمن تديره المؤسسة، والذي يمكن أن يكون مصرف تجزئة أو بنك افتراضي. وجودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت هي التقييم العام للمستهلكين والحكم على نوعية الخدمة الإلكترونية المعروضة في السوق الافتراضي (Ariff et al., 2012: 855). ويرى (Shankar & Jebarajakirthy, 2019: 4) بأن جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت هي تقييم العملاء لجودة الخدما ت المصرفية المقدمة عبر الإنترنت.

وتعد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أهم طريقة لتقل يل التكلفة والحفاظ على الخدمات و تعزيز التفاعل مع الزبائن (تعزيز الشمول المالي)، لذى تهدف المؤسسات المصرفية إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (موثوقية عالية ، موقع ويب صالح للاستعمال) وتعمد الخدمات المصرفية عبر الانترنت كأداة لخفض التكاليف التشغيلية وتحسين الخدمات المصرفية لزبائن والاحتفاظ بها وتوسيع قاعدة الزبائن (الشمول المالي) (Firdous, & Farooqi 2017: 3)، واشار(Shankar & Jebarajakirthy, 2019: 4) إلى أنه

ونظرا لأن جميع البنوك تقدم خدمات مصرفية إلكترونية في الوقت الحاضر ، فإن الاستراتيجية الأساسية لاكتساب ميزة تنافسية وتعزيز الشمول المالي تتمثل في توفير الجودة العالية في منصة تقديم هذه الخدمات.

1.1.2 أبعاد جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت

تتمثل أبعاد جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت بالآتي: (**Raza et al., 2020**)، (**Firdous, & Farooqi, 2017**)، (**Siu & Mou, 2005**) .

1. الموقع الالكتروني للبنك (**Site Bank**): يشير هذا البعد إلى الشكل العام (الاقسام، شكل الألوان المستخدمة في الموقع) وادارة الوظيفية للموقع (**Raza et al., 2020: 4**).وكذلك يشير هذا البعد الى ميزات موقع الويب التي تؤثر بشكل إيجابي على استقطاب الزبائن للحصول على الخدمات عبر الإنترنت (**Alhudaithy & Kitchen, 2009: 58**)، وجودة الموقع هي المدى الذي يسهل فيه موقع الويب التسوق والشراء وتسليم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية (**Sakhaei et al., 2014: 34**). ويرى (**Firdous, & Farooqi, 2017:12**) بان ما يزيد من جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت ومن ايصال الخدمات الى شريحة واسعة من الزبائن هو ما يتصف به الموقع من سهولة استخدامه التنقل فيه مما يعزز الحصول على الخدمات بدون مشاكل. ويمكن أن يتضمن تنظيم الموقع تصميم الويب ووصف الخدمة بشكل مناسب ومفصل جيدا، فهذه ميزة أساسية ويجب التركيز عليها من قبل البنوك (**Raza et al., 2020: 4**). ويرى (**Chemegui & Hajer, 2013: 580**) بأن التنظيم الجيد للموقع يزيد من ثقة الزبون فيه ومن ثم التوجه لاستخدامه.

2. سهولة الاستخدام (**User's friendliness**): تعد سهولة الاستخدام أمرا ضروريا لعدد كبير من المستخدمين لاسيما من كبار السن، و من ثم فمن الضروري ضمان سهولة استخدام الخ دمة. تقدم بعض البنوك بعض التطبيقات للمعاقين جسديا لتسهل عليهم عملية الكتابة وهذا ما يؤدي إلى زيادة رضا الزبائن بشكل كبير(**Raza et al., 2020: 5**).

3. الموثوقية (**Reliability**): يشير هذا البعد إلى مستوى أمان المعاملة، والذي يساهم في زيادة ثقة الزبون في المصرف(**Diniz et al., 2005: 42**)، كما يرى (**Siu & Mou, 2005: 102**)، (**SASONO et al., 2021: 467**) بأن هذا البعد يشير إلى الأداء الفني للموقع ، لا سيما مدى توفره وعمله بشكل صحيح . ويشير (**Chemegui & Hajer, 2013: 584**) إلى أن توفر الموثوقية في عمل البنك لا سيما على المهام في الإنترنت يؤدي إلى زيادة مشاركة الزبون في الخدمة وتستقطب الزبون للاستفادة من الخدمة مرة أخرى ، وهذا ما يعزز استقطاب اكبر شريحة ممكنة من الزبائن.

4. الكفاءة (**Efficiency**): يعد هذا البعد من أبعاد جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت الحيوية ، إذ يساعد على الحفاظ على إخلاص الزبون وضمان تحقيقه (**Raza et al., 2020: 5**)، ويشير هذا البعد إلى قدرة الزبون على الوصول إلى موقع الويب للحصول على المنتج المطلوب والمعلومات المتعلقة بذلك المنتج (**Wadjdi & Djamin, 2021: 13**). كما وتعني الكفاءة اكمال الحد الأقصى من المعاملات (**Raza et al., 2020: 5**)، ويرى (**Owuamanam, 2021: 2097**) إن الكفاءة تتحقق عندما يقوم البنك بإنجاز جميع المعاملات بالوقت المناسب (عامل السرعة في انجاز الخدمة المصرفية)، ويرى (**Sukendia & Harianto, 2021: 3187**) بأن زيادة كفاءة الخدمة الإلكترونية تؤدي إلى موثوقية.

2.2 مفهوم الشمول المالي

اضحى موضوع الشمول المالي ومنذ العقدين الماضيين من المواضيع التي حازت على اهتمام الباحثين ، الحكومات والبنوك المركزية في جميع انحاء العالم ، وقد أتى هذا الاهتمام بالشمول المالي لارتباطه بمواضيع حساسة منها التنمية والقضاء على البطالة والحد من الفقر ...الخ، فعلى سبيل المثال وضعت الامم المتحدة في برنامجها الانمائي الوصول المالي كعامل اساسي لتحقيق التنمية (**Ali et al., 2020:2**). وقد اعتمدت معظم بلدان العالم الشمول المالي كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحد من الفقر والقضاء على الجوع وخلق الثروة وخلق فرص العمل. في ضوء ذلك، التزم قادة مجموعة العشرين وبعض المؤسسات المالية الدولية بتبني مفهوم الشمول المالي باعتباره لبنة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية لا سيما في المناطق النامية(**Uzoma et al., 2020: 2**). ويعد الشمول المالي هدف رئيس للعديد من الاقتصادات النامية، ففي الآونة الأخيرة حضي تحسين الوصول إلى الخدمات المالية باهتمام خاص على جدول أعمال العديد من الاقتصادات في العالم وقد أصبح نشاطًا عالميواهتماما لواضعي السياسات والمنظمين لتطوير القطاع المالي من أجل تحقيق هدف اقتصادي طويل الأجل يمكن الحفاظ عليه. وفقا لتقرير التنمية المالية العالمية (**GFDR**) الصادر عن البنك الدولي لعام 2014 ، فإن أكثر من 50 دولة قد حددت رسميا أهدافها لتعزيز الشمول المالي (**Umar, 2020: 1**). وأشار (**Uzoma et al., 2020**) الى أن معظم البلدان اهتمت بتعزيز الشمول المالي للحد من الفقر والقضاء على البطالة وخلق الثروة، فيعد الشمول المالي اداة لتحقيق التنمية المستدامة. وتتم الاشارة إلى الشمول المالي في أبسط تعريف له إلى حقيقة بأن يملك الفرد حسابافي مؤسسة مالية رسمية. فيسمح مثل هذا الحساب بادخار الأموال واقتراضها رسميا أو التعاقد على التأمين أو استخدام خدمات الدفع. ومن ثم، فإن مثل هذا الاجراء المالي يؤدي إلى فوائد اقتصادية (**Zins & Weill, 2016: 1**)

يعرف الشمول المالي على أنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة مناسبة لمختلف الفئات لا سيما ذات الدخل المنخفض. ويعرف (**Fungáčová & Weill, 2015: 196**) الشمول المالي على أنه ايصال الخدمات المالية لمناطق جغرافية واسعة لا سيما النائية منها ، وهذا ما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية. فيما عرف (**Abu Seman , 2016:19**) الشمول المالي بأنه وسيلة لتقديم الخدمات المالية بتكلفة يمكن أن يتحم لها أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع ، سواء الأسر الفردية أو الشركات الصغيرة والمتوسطة . كذلك عرف (**Umar et al., 2020: 3**) الشمول المالي بأنه حالة تحصل فيها الكيانات الفردية والشركات على سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الائتمان والمدخرات والمدفوعات والتأمين ومنتجات توفير المعاشات التقاعدية بتكاليف معقولة. والشمول المالي هو حصة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية (**Naceur et al., 2017: 4**).

1.2.2 الآثار السلبية لغياب الشمول المالي

يؤدي غياب الشمول المالي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مستويات التنمية الاقتصادية (**Zins & Weill, 2016: 1**)، كما أن غياب الشمول المالي يعزز من التنمية غير المتكافئة ، إذ يضخم الاختلافات الجغرافية في مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية (**Leyshon & Thrift, 1995**). كما أن غياب الشمول المالي يؤدي الى تدني رفاهية الفرد، كما يخلق هذا الغياب عدم التكافؤ في الفرص. وكذلك تتحقق عدم المساواة ومن ثم يؤدي ذلك إلى غياب العدالة الاجتماعية (**Osakwe, 2020:7**).

وهناك عدة عوامل تؤدي الى ضعف الشمول المالي منها ارتفاع تكلفة المعاملات، المسافة إلى نقطة تقديم

الخدمة، فقدان الثقة في الخدمة المقدمة، انعدام الأمن في المجتمع بما في ذلك الجرائم الإلكترونية، التعقيدات في استخدام المنتج ، ونقل فرع البنك أو اغلاقه والقضايا الديموغرافية ، العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية وما إلى ذلك (**Achugamonu et al., 2020: 4**).

3. منهجية الدراسة

1.3 مشكلة الدراسة

في خضم حديثة على الاستبعاد المالي أشار (**Leyshon & Thrift, 1995**) إلى تلك العمليات التي تعمل على منع بعض الفئات الاجتماعية والأفراد من الوصول إلى النظام المالي ، إذ إن بعض المؤسسات المالية تحجم عن الانتقال إلى مناطق جغرافي ة معينة حيث تعيش مجموعات من الأشخاص ذوي الدخل المحدود وبعض الفئات الاجتماعية المحرومة.

فيما توصل (**Dev, 2006**) إلى أنه على الرغم من التوسع في مجال منح الخدمات (المالية)، إلا أنه لا يزال هناك عدد كبير من الفئات لا تحصل على الخدمات التي يقدمها القطا ع المالي والتي من شأنها أن تحد من البطالة ورفع المستوى المعيشي . ومن هذه الفئات المستبعدة صغار المستثمرين، المزارعين، النساء، الحرفيين والمتقاعدين. وفي ضوء ذلك، تشهد البيئة المصرفية العراقية ضعف في ايصال الخدمات المصرفية إلى مجموعة واسعة من شرائح المجتمع و هذا ينعكس بشكل سلبي على خلق الفرص الاستثمارية ، الحد من الفقر ومن ثم عدم تحقيق التنمية وهذا ناجم عن ضعف في تبني هذا المفهوم (الشمول المالي) من قبل البنوك والمؤسسات المالية وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية تؤثر على كل من هذه المؤسسات والزبائن. ووفق ذلك يمكن تأطير مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل تؤثر جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي؟
2. ما هي الابعاد الاساسية لجودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت؟
4. ما هي الاثار السلبية لغياب الشمول المالي ؟

2.3 أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة بالآتي:

1. تقدم الدراسة أنموذج يربط بين الخدمات المصرفية عبر الانترنت والشمول المالي.
2. تقدم الدراسة منهج عمل يفيد المصارف في ايصال خدماتها الى مناطق جغرافية واسعة ، وتساعد هذه المؤسسات الى بناء علاقات طويلة الامد مع الزبائن .
3. تساهم الدراسة ومن خلال ما تطرحه من أفكار ، تساهم في خلق الفرص الاستثمارية ومن ثم القضاء على البطالة.

3.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. قياس وتحليل تأثير الخدمات المصرفية عبر الانترنت في الشمول المالي.
2. معرفة الابعاد الاساسية للخدمات المصرفية عبر الانترنت.
3. تحديد الاثار السلبية لغياب الشمول المالي.

4.3 مخطط الدراسة الفرضي

تم بناء مخطط الدراسة الفرضي بالاستناد على العديد من الدراسات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة، إذ يمثل مخطط الدراسة الفرضي مجموعة من الافكار التي يتم صياغتها بناء عل ى تحليل بيئة العمل، فضلا عن النتاجات الفكرية التي يتم الاطلاع عليها، ويكون الهدف من ذلك ايجاد حلول للمشاكل الواقعية التي تعاني منها المؤسسات المصرفية. والشكل (1) أدناه يمثل مخطط الدراسة الفرضي . والذي يضم متغيرين، المتغير المستقل (جودة الخدمة المصرفية عبر الا نترنت) وقد تم قياسه بالاعتماد على **(Raza et al., 2020)**، (**Firdous, & Farooqi, 2017**)، والمتغير التابع (الشمول المالي) والذي تم قياسه بالاعتماد على **(Bongomin et al., 2016)**.

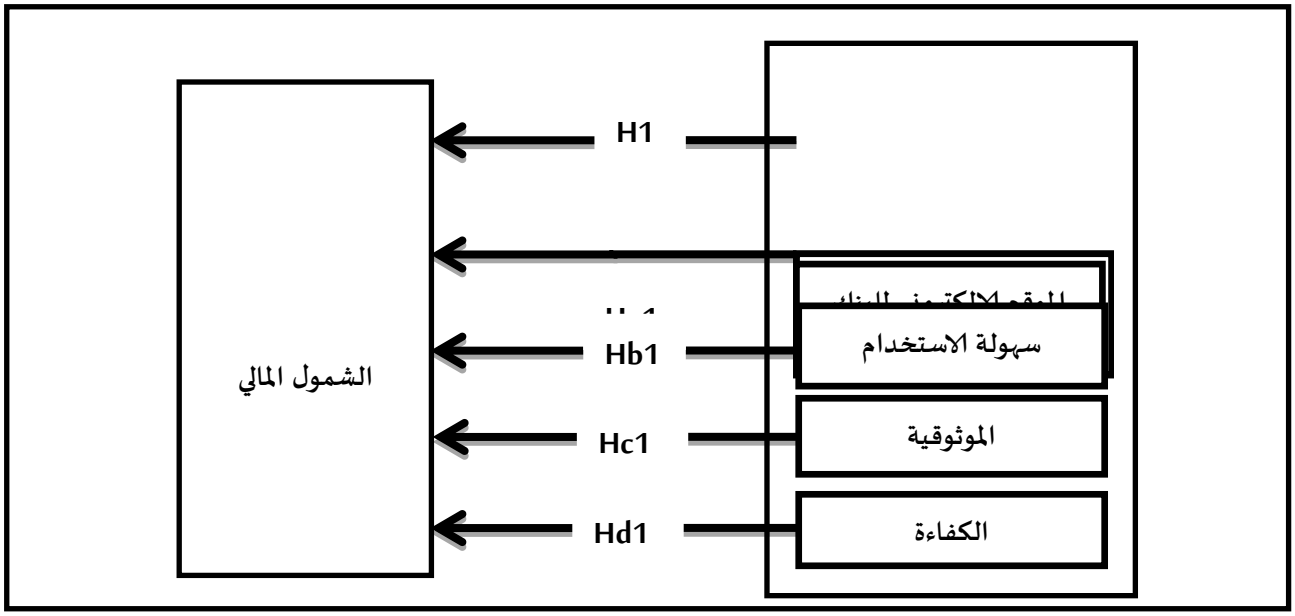

الشكل 1: (مخطط الدراسة الفرضي)

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على منهجية الدراسة

5.3 فرضيات الدراسة

توصل **(Sheng, 2021)** الى أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل فعال في ايصال الخدمات الى شريحة واسعة من الزبائن. واشار **(Raza etal., 2020)** الى ان الثورة في مجال التكنولوجيا المالية (الخدمات المقدمة عبر الانترنت) أدت الى شمول العديد من الزبائن بالخدمات المصرفية . فيما يرى **(Jun & Cai, 2001)**بان للخدمات المصرفية عبر الإنترنت دور بارز في تعزيز رضا الزبائن وزيادة ولائهم . ووجد **(Amin, 2016)**أن العلاقة بين جودة الخدمة المصرفية عبر الإنترنت ورضا الزبائن الإلكترونيين ايجابية وهذا ما يدعم تعزيز الشمول المالي . وأشار **(Wu et al., 2012)** إلى أن أكثر (65٪) من الزبائن في معظم دول شرق آسيا قد حصلوا على الخدمات المصرفية خدماتهم بفعل الانترنت، الموبايل واتصفت هذه الخدمات بالأمان والخصوصية قد تمت معالجتها وتحسينها إلى حد كبير . وتوصل **(Aracil et al., 2021)** إلى استنتاجات مفادها ب أن الجودة المؤسسية (بما فيها جودة الخدمات التي تقدمها) تزيد من تأثير الشمول المالي وهذا ينعكس على زيادة الرفاهية والحد من الفقر للأفراد . ووفقاً لما أشارت إليه الأدبيات بخصوص العلاقة بين جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت والشمول المالي

فأنه يمكن صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:**H1 يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي لجودة ا لخدمات المصرفية عبر الانترنت في تعزيز الشمول المالي، وتتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:**

Ha1 يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي للموقع الالكتروني للمصرف في الشمول المالي.

Hb1 يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي لسهولة الاستخدام في الشمول المالي.

Hc1 يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي للموثوقية في الشمول المالي.

Hd1 يوجد تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي للكفاءة في الشمول المالي.

6.3 الأساليب الاحصائية

اعتمد الباحث في دراسته بعض المقاييس والأساليب الإحصائية كأساس لقياس وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، فمن أبرز المقاييس المعتمدة في الجانب الاحصائي للدراسة هي ، نمذجة المربعات الصغرى ***Partial Least Squares*** ، و(R^2) ومن خلال مخرجات البرامج الا حصائية المعتمدة في هذا المجال (**SMART PLS**)، و (**SPSS**)، وفي ما يتعلق بتحديد تدرج المقياس وانسجاما مع الدراسات السابقة فقد اعتمد مقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي (**1**= اتفق تماما، .....، **5**= لا اتفق تماما).

3.7 تصميم الدراسة والاجراءات

اعتمدت الدراسة منهج البح ث الكمي ، أذ يمتاز بقدرته على جمع كمية كبيرة من البيانات خلال فترة زمنية أقصر ووقد تم جمع البيانات باستخدام استبيان . علاوة على ذلك ، كانت الدراسة وصفية بطبيعتها وتم جمع بيانات كمية من عينة بلغ حجمها (181) من الزبائن والعاملين في المصارف العراقية الخاصة باعتبارهم جزء رئيس يشترك في تقديم الخدمة المصرفية ، ويكون الغرض من ذلك استكشاف تأثير جودة الخدمة المصرفية في الشمول المالي.

8.3 مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بالزبائن (المستهلكين) والعاملين في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والذين بلغ عددهم (864). وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً لجدول (**Krejcie & Morgan, 1970**)، اذ يتضح بأن حجم العينة هو (269) فردا. وتم اعتماد اسلوب العينة الاحتمالية في اختيار العينة ، اذ يكون لكل عنصر من المجتمع درجة معروفة لاختياره ضمن العينة.

4. النتائج

1.4 التحليل الوصفي

يتم استعمال الوسط الحسابي، الانحراف المعياري للتعرف على مدى وجود كل متغير من متغيرات الدراسة في العينة المبحوثة، وهو الهدف الاساس من اجراء التحليل الوصفي.

1. التحليل الوصفي لمتغير جودة الخدمات المصرفية عبر الانترنت : يتم اجراء التحليل الو صفي لابعاد جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت (الموقع الالكتروني للمصرف ، سهولة الاستخدام ، الموثوقية والكفاءة)، للتعرف فيما اذا كانت موجودة في عينة الدراسة.

الجدول 1: (التحليل الوصفي لمتغير جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت)

البعد	رمز الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الموقع الالكتروني	SB1	3.01	.676
	SB2	3.00	.701
	SB	3.00	.798
سهولة الاستخدام	UF1	3.02	.898
	UF2	3.00	.715
	UF3	2.99	.998
	UF4	3.03	.929
	UF5	3.07	.889
	UF	3.02	.885
الموثوقية	RE1	2.99	1.011
	RE2	3.03	.819
	RE3	2.98	.919
	RE4	3.04	.881
	RE	3.01	.889
الكفاءة	EF1	3.03	.887
	EF2	3.05	.782
	EF3	3.01	.820
	EF	3.03	.789

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات (*SPSS*).

يتضح من خلال نتائج الجدول (1) أن المعدل العام لكل بعد من أبعاد جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت قد كان أعلى من الوسط الفرضي (3) ضمن تدرج مقياس ليكرت الخماسي ، وهذا يدل وجود جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت في عينة الدراسة ، كما أن قيم الانحراف المعياري كانت متقاربة وهذا يدل على تجانس أراء عينة الدراسة.

2. التحليل الوصفي لمتغير الشمول المالي: إذ يتم اجراء التحليل الوصفي لمتغير الشمول المالي للتعرف فيما اذا كان موجود في عينة الدراسة.

الجدول 2: (التحليل الوصفي لمتغير الشمول المالي)

المتغير	رمز الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشمول المالي	FI1	3.00	.687

.899	2.99	FI2	
.885	3.02	FI3	
.799	3.05	FI4	
1.001	2.97	FI5	
.999	2.95	FI6	
.887	3.01	FI7	
1.002	2.89	FI8	
.889	3.02	FI9	
677	3.04	FI10	
.989	2.99	FI	

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات (*SPSS*).

تبين نتائج الجدول (2) أن المعدل العام لمتغير الشمول المالي كان أقل من الوسط الفرضي (3) ضمن تدرج مقياس ليكرت الخماسي ، وهذا يدل عدم وجود الشمول المالي في عينة الدراسة ، كما أن قيم الانحراف المعياري كانت متقاربة وهذا يدل على تجانس أراء عينة الدراسة.

2.4 اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار فرضية الدراسة الرئيسة **H1**: نصت على وجود تأثير معنوي ايجابي لجودة الخدمة المصرفية في تعزيز الشمول المالي، وباعتماد اسلوب نمذجة المربعات الصغرى ، يتم استكشاف التأثير بين متغيرات الدراسة ووفق الشكل والجدول أدناه.

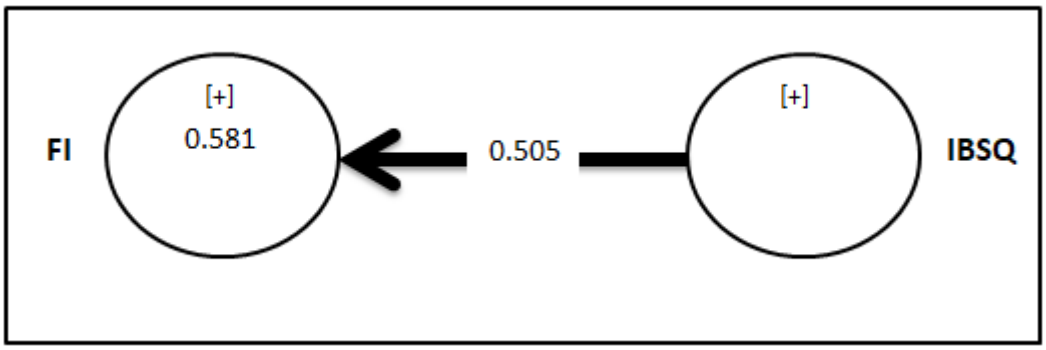

الشكل 2: (اختبار الفرضية الرئيسة)

يمثل الاختصار (**IBSQ**) في الشكل (2) متغير جودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت ، فيما يشير الاختصار (**FE**) في نفس الشكل الى متغير الشمول المالي.

الجدول 3: (نتائج اختبار الفرضية الرئيسة)

الفرضية الرئيسة	معامل التفسير (R^2)	معامل التأثير (المسار)	(T) Value	(P) Value	النتيجة
H1	0.581	0.505	22.103	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث وفق برنامج (*SMART PLS*).

وبناء على معطيات الجدول (3) أعلاه فقد بلغت قيمة معامل التفسير (**0.581**)، وهذا يدل على القوة التفسيرية للمتغير المستقل في تفسير التغير في المتغير التابع ، وبناء على قيم كل من (**P**) و (**T**) التي كانت ضمن المستويات الطلوبة يتم قبول فرضية التأثير الرئيسة.

2. اختبار الفرضيات الفرعية : نصت الفرضية الفرعية (**Ha1**) على وجود تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي للموقع الالكتروني للمصرف في الشمول المالي. ونصت الفرضية الفرعية الثانية (**Hb1**) على وجود تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي لسهولة الاستخدام في الشمول المالي. ونصت الفرضية الفرعية الثالثة (**Hc1**) على وجود تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي للموثوقية في الشمول المالي . فيما نصت الفرضية الفرعية الرابعة (**Hd1**) على وجود تأثير ذو دلالة معنوية إيجابي للكفاءة في الشمول المالي.

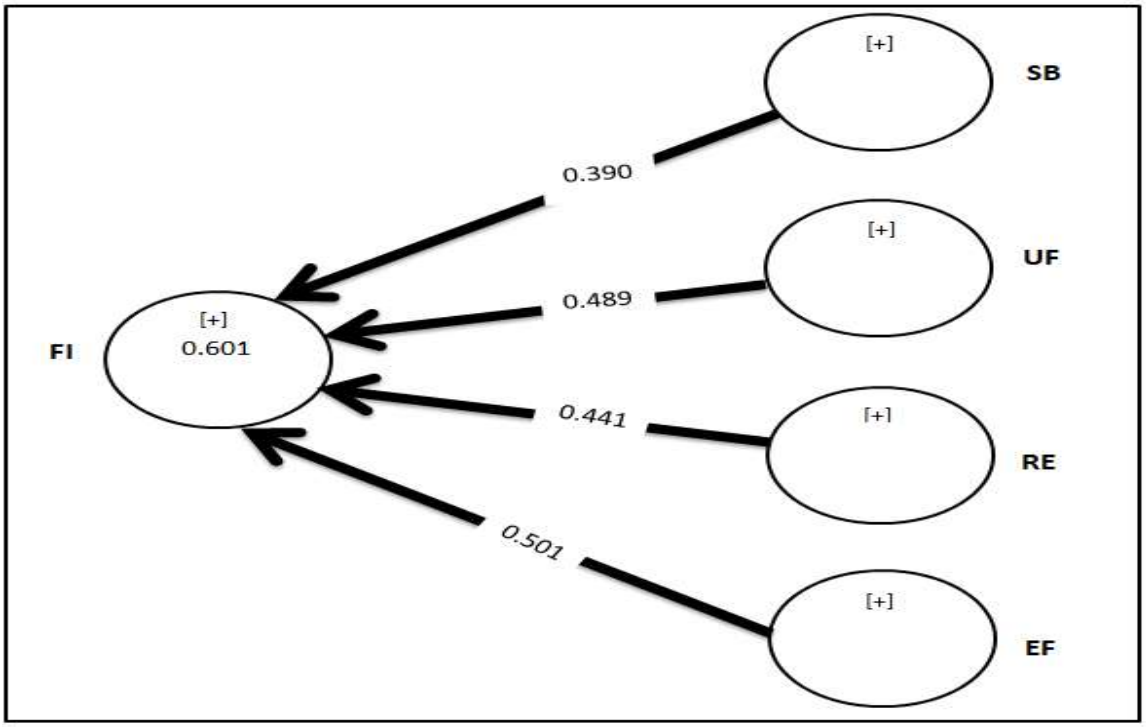

شكل 3: (اختبار الفرضيات الفرعية)

يمثل (**SB**) في الشكل (3) بعد الموقع الالكتروني ، فيما يشير (**UF**) الى بعد سهولة الاستخدام ، ويمثل (**RE**) بعد الموثوقية ويشير (**EF**) الى بعد الكفاءة.

الجدول 4: (نتائج اختبار الفرضيات الفرعية)

الفرضيات	معامل	معامل التأثير	(T) Value	(P) Value	النتيجة

الفرعية	التفسير (R^2)	(المسار)			
Ha1	0.601	0.390	3.201	0.011	قبول
Hb1		0.489	9.112	0.000	قبول
Hc1		0.441	5.567	0.000	قبول
Hd1		0.501	11.102	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث وفق برنامج (*SMART PLS*).

وبناء على معطيات الجدول (4) أعلاه فقد بلغت قيمة معامل التفسير (**0.601**)، وهذا يدل على القوة التفسيرية لأبعاد المتغير المستقل، وبناء على قيم كل من (**P**) و (**T**) المتحققة للأبعاد والتي كانت جميعها ضمن المستويات الطلوبة يتم قبول الفرضيات الفرعية للدراسة.

5. الاستنتاجات

1. تحقق وجود تأثير معنوي ايجابي لجودة الخدمة المصرفية عبر الانترنت في الشمول المالي.

2. اعتماد الموقع الكتروني كاستراتيجية لتقديم الخدمات المصرفية وبتكاليف مناسبة يسهم بشكل كبير في توسيع قاعدة زبائن المصارف عينة الدراسة ، لا سيما ذوي الدخل المحدود وهذا من شأنه أن يخلق الفرص ويؤدي زيادة الرضا للزبائن الداخليين والخارجيين.

3. كلما اعتمدت المصارف المبحوثة بعض التطبيقات التي تسهل الحصول على الخدمة المصرفية كلما أدى ذلك إلى ايصال الخدمات المصرفية إلى شريحة واسعة من الزبائن لا سيما كبار السن. إذ تقدم بعض البنوك بعض التطبيقات للمعاقين جسديا لتسهل عليهم عملية الكتابة ، وهي تستهدف من وراء ذلك تقديم الخدمات المصرفية إلى جميع الطبقات من المجتمع.

4. تؤدي عملية انجاز المعاملات المالية بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب إلى زيادة تفاعل الزبائن مع المصارف الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الفقر والقضاء على البطالة.

5. ينجم عن زيادة قدرة المصارف على أداء خدماتها بدقة عالية وبمستوى أمان عالي ، ينجم عنه زيادة ثقة الزبون بهذه المصارف الأمر الذي يستقطب أكبر عدد ممكن من الزبائن، ومن ثم زيادة التفاعل بين الطرفين.

6. يؤدي غياب الشمول المالي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وهذا يضخم الاختلافات في مستويات الدخل ويضعف التنمية الاقتصادية.

7. نستنتج بأن الشمول المالي غاية عالمية، إذ يعد أداة فاعلة في تعزيز التنمية المستدامة (لمساهمته في الحد من الفقر والقضاء على البطالة وخلق الثروة)، إذ يؤدي تطبيق الشمول المالي إلى ايصال الخدمات المالية إلى شرائح متعددة من المجتمع لا سيما ذوي الدخل المحدود، وهذا سيساعد على تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة، هذا من الجانب الاقتصادي، أما على الصعيد الاجتماعي فيسهم الشمول المالي على القضاء على التفاوت الطبقي في المجتمع ويعزز مبدأ العدالة والمساواة، لأن الغاية الاساسية للشمول المالي هي استهداف الطبقات الاجتماعية في المناطق النائية بالخدمات المالية، وهذا سيسهم بدرجة كبير في الحد من التفاوت بين طبقات المجتمع.

6. التوصيات

1. يوصي البلحث المصارف عينة الدراسة بضرورة اعتماد التكنلوجيا لتقديم خدمات مصرفية بجودة عالية

(موثوقية عالية ، كفاءة عالية ، موقع الكتروني صالح للعمل في جميع الاوقات)، لأن ذلك من شأنه أن يعزز الشمول المالي (ايصال الخدمات لشريحة و واسعة من الزبائن لا سيما في المناطق الريفية.

2. ضرورة قيام المصارف عينة الدراسة بتنظيم مواقعها الالكترونية بحيث يكون الموقع، ملفتاً للنظر، وواضحاً، وبسيطاً، وقابلاً للتصفّح ليتيح الوصول إلى المعلومات بسهولة ، وأن تستغل هذه المواقع لاستقطاب الزبائن من خلال وصف الخدمة بشكل مناسب ومفصل.

3. باعتبار الموقع الالكتروني للمصرف وسيلة رئيسة للتفاعل مع الزبائن ، لذى يوصي الباحث المصارف عينة الدراسة بضرورة أن يكون الموقع ممكناً تحميله والوصول إليه عبر شبكة الإنترنت بسرعة – وعليه أن يتعامل مع أخطاء المستخدم ويتجنبها ، وأيضا سهولة الانتقال داخل الموقع نفسه للح صول على الخدمات المالية ، وكذلك أن يكون صالح للاستعمال في جميع الأوقات ، لأن ذلك يسهم بدرجة كبيرة في استقطاب فئات المجتمع من حرفيين مزارعين متقاعدين...الخ.

4. ضرورة انجاز جميع المعاملات المالية عبر الانترنت وفي الوقت المناسب، وأن تعمل المصارف على توفير جميع ما يحتاجه الزبائن من خدمات (خدمات مالية متنوعة)، لأن ذلك من شأنه أن يستقطب فئات متعددة من المجتمع.

5. ضرورة توفير المعلومات ذات الصلة بالمستخدمين وتقديم خدمات موثوقة وفي الوقت المناسب ، كذلك ضرورة قيام المصارف بحماية بيانات المستخدم من خلال التشفير، تكامل البيانات والمصادقة ... الخ من وسائل الحماية من أي اختراق يمكن أن يحدث.

6. يوصي الباحث المسؤولين في المصارف عينة الدراسة بضرورة تشكيل فريق من الخبراء ذوي الكفاءة العالية في مجال الاستخدام السلس للمواقع الإلكترونية.

7. بما أن الشمول المالي اصبح غاية عالمية (لمساهمته في الحد من الفقر والقضاء على البطالة وخلق الثروة)، لذى يوصي الباحث المسؤولين في القطاع العام والخاص الى وضع خطط بعيدة الأمد لتحقيق التنمية المستدامة ويكون أحد الأركان الاساسية لهذه الخطط هو الشمول المالي ، إذ يتوجب أن تتوجه مؤسسات القطاع العام وال خاص ولما تمتلكه من امكانات بشرية ومالية إلى تقديم الخدمات المالية إلى أوسع مناطق جغرافية في البلد وما يساعد في ذلك ، امتلاك العراق لموارد بشرية ، موارد مالية وموارد طبيعية ، ومن ثم فأن استغلال هذه الموارد مع تضمين مفهوم الشمول المالي سيسهم بدرجة كبير في انعاش القطاع الزراعي والصناعي، وهذا ينعكس على الحد من الفقر والقضاء على البطالة وخلق الفرص الاستثمارية ومن ثم تحسين رفاهية الفرد العراقي.

7. المراجع

1. Abu Seman, J. (2016). *Financial inclusion: the role of financial system and other determinants* (Doctoral dissertation, University of Salford).
2. Achugamonu, U. B., Adetiloye, K. A., Adegbite, E. O., Babajide, A. A., & Akintola, F. A. (2020). Financial exclusion of bankable adults: Implication on financial inclusive growth among twenty-seven SSA countries. *Cogent Social Sciences*, *6*(1), 1730046.
3. Alhudaithy, A. I., & Kitchen, P. J. (2009). Rethinking models of technology adoption for internet banking:

The role of website features. *Journal of Financial Services Marketing*, *14*(1), 56-69.

4. Ali, M. M., Devi, A., Furqani, H., & Hamzah, H. (2020). Islamic financial inclusion determinants in Indonesia: an ANP approach. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*.
5. Amin, M. (2016). Internet banking service quality and its implication on e-customer satisfaction and e-customer loyalty. *International journal of bank marketing*.
6. Aracil, E., Gómez, G., & de Tejada, O. M. (2021). Institutional quality and the financial inclusion-poverty alleviation link: Empirical evidence across countries. *Borsa Istanbul Review*.
7. Ariff, M. S. M., Yun, L. O., Zakuan, N., & Jusoh, A. (2012). Examining dimensions of electronic service quality for internet banking services. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *65*, 854-859.
8. Assegaff, S. (2017). The effect of service quality to customer satisfaction by using internet banking service in Jambi. *JURNAL INTERNASIONAL*, *9*(1), 21-36.
9. Bongomin, G. O. C., Ntayi, J. M., Munene, J. C., & Nabeta, I. N. (2016). Social capital: mediator of financial literacy and financial inclusion in rural Uganda. *Review of International Business and Strategy*.
10. Chemengui, H. and Hajer, B., L. (2013), "Resistance, motivations, trust and intention to use mobile financial services", International Journal of Bank Marketing, Vol. 31 No. 7, pp. 574-592.
11. Colier, J. E., & Bienstock, C. C. (2006). Does customer knowledge affect how loyalty is formed. *Journal of Service Research*, *8*(2), 260-275.
12. Dev, S. M. (2006). Financial inclusion: Issues and challenges. *Economic and political weekly*, 4310-4313.
13. Diniz, E., Porto, R. M., & Adachi, T. (2005). Internet banking in Brazil: evaluation of functionality, reliability and usability. *The Electronic Journal of Information Systems Evaluation*, *8*(1), 41-50.
14. Eke, V. I., & Singhry, H. B. (2020). An Assessment of Bank Customers' intention to use internet banking: The Role of Service Quality. *International Journal of Progressive Sciences and Technologies*, *23*(1), 424-434.
15. Firdous, S., & Farooqi, R. (2017). Impact of internet banking service quality on customer satisfaction. *The Journal of Internet Banking and Commerce*, *22*(1), 1-17.
16. Fungáčová, Z., & Weill, L. (2015). Understanding financial inclusion in China. *China Economic Review*, *34*, 196-206.
17. Furst, K., Lang, W. W., & Nolle, D. E. (2000). Who offers Internet banking?. *Quarterly Journal, Office of the Comptroller of the Currency*, *19*(2), 27.
18. George, A., & Kumar, G. G. (2014). Impact of service quality dimensions in internet banking on customer satisfaction. *Decision*, *41*(1), 73-85.
19. Jun, M., & Cai, S. (2001). The key determinants of internet banking service quality: a content analysis. *International journal of bank marketing*.
20. Kaura, V., Prasad, C. S. D., & Sharma, S. (2014). Impact of service quality, service convenience and perceived price fairness on customer satisfaction in Indian retail banking sector. *Management and Labour Studies*, *39*(2), 127-139.
21. Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and psychological measurement*, *30*(3), 607-610.

22. Kwateng, K. O., Osei-Wusu, E. E., & Amanor, K. (2019). Exploring the effect of online banking on bank performance using data envelopment analysis. *Benchmarking: An International Journal*.

23. Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States. *Transactions of the Institute of British Geographers*, 312-341.

24. Owuamanam, J. N. (2021). An Enhanced Model For E-Service Quality of Mobile Banking. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, *12*(3), 2094-2099.

25. Raza, S. A., Umer, A., Qureshi, M. A., & Dahri, A. S. (2020). Internet banking service quality, e-customer satisfaction and loyalty: the modified e-SERVQUAL model. *The TQM Journal*.

26. Rod, M., Ashill, N. J., Shao, J., & Carruthers, J. (2009). An examination of the relationship between service quality dimensions, overall internet banking service quality and customer satisfaction: A New Zealand study. *Marketing Intelligence & Planning*.

27. Sakhaei, F., Afshari, A., & Esmaili, E. (2014). The impact of service quality on customer satisfaction in Internet banking. *Journal of mathematics and computer science*, *9*(1), 33-40.

28. Sardana, S., & Bajpai, V. N. (2020). E-banking service quality and customer satisfaction: an exploratory study on India. *International Journal of Services and Operations Management*, *35*(2), 223-247.

29. SASONO, I., JUBAEDI, A. D., NOVITASARI, D., WIYONO, N., RIYANTO, R., OKTABRIANTO, O., ... & WARUWU, H. (2021). The Impact of E-Service Quality and Satisfaction on Customer Loyalty: Empirical Evidence from Internet Banking Users in Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *8*(4), 465-473.

30. Shankar, A., & Jebarajakirthy, C. (2019). The influence of e-banking service quality on customer loyalty. *International Journal of Bank Marketing*.

31. Sheng, T. (2021). The effect of fintech on banks' credit provision to SMEs: Evidence from China. *Finance Research Letters*, *39*, 101558.

32. Siu, N. Y. M., & Mou, J. C. W. (2005). Measuring service quality in internet banking: the case of Hong Kong. *Journal of International Consumer Marketing*, *17*(4), 99-116.

33. Stoica, O., Mehdian, S., & Sargu, A. (2015). The impact of internet banking on the performance of Romanian banks: DEA and PCA approach. *Procedia Economics and Finance*, *20*, 610-622.

34. Sukendia, J., & Harianto, N. (2021). The Impact of E-Service Quality On Customer Engagement, Customer Experience and Customer Loyalty in B2c E-Commerce. *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT)*, *12*(3), 3170-3184.

35. Umar, U. H. (2020). The business financial inclusion benefits from an Islamic point of view: a qualitative inquiry. *Islamic Economic Studies*.

36. Umar, U. H., Ado, M. B., & Ayuba, H. (2019). Is religion (interest) an impediment to Nigeria's financial inclusion targets by the year 2020?: A qualitative inquiry. *Qualitative research in financial markets*.

37. Uzoma, A. B., Omankhanlen, A. E., Obindah, G., Arewa, A., & Okoye, L. U. (2020). Digital finance as a mechanism for extending the boundaries of financial inclusion in sub-Saharan Africa: A general methods of moments approach. *Cogent Arts & Humanities*, *7*(1), 1788293.

38. Vetrivel, S. C., Rajini, J., & Krishnamoorthy, V. (2020). Influence of internet banking service quality on customer satisfaction-an Indian experience. *Journal of Critical Reviews*, *7*(2), 546-551.

39. Wadjdi, F., & Djamin, Z. (2021). The Relationship between E-Service Quality and Ease of Use on Electronic Customer Relationship Management (E-CRM) Performance Mediating by Brand Image. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 9-19.

40. Wu, Y. L., Tao, Y. H., & Yang, P. C. (2012). Learning from the past and present: measuring Internet banking service quality. *The Service Industries Journal*, *32*(3), 477-497.

41. Zeithaml, V. A., Parasuraman, A., & Malhotra, A. (2002). Service quality delivery through web sites: a critical review of extant knowledge. *Journal of the academy of marketing science*, *30*(4), 362-375.

42. Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Review of development finance*, *6*(1), 46-57.

الحوكمة الشرعية ومتطلبات التدقيق الشرعي،

بنك البحرين المركزي أنموذجا

بوكرزية مختار، جامعة أدرار
د. بشر محمد موفق، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين
د. ليلى عياد، جامعة أدرار

الحوكمة الشرعية ومتطلبات التدقيق الشرعي، بنك البحرين المركزي أنموذجا

بوكرزية مختار، جامعة أدرار
د. بشر محمد موفق، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين
د. ليلى عياد، جامعة أدرار

مقدمة:

إن التنامي المطرد للصناعة المالية الاسلامية في العالم والاهتمام المتزايد الذي حظيت به جعلها محط انظار العالم خاصة مع النجاح المتزايد الذي حققته، الأمر الذي جعل العديد من الدول الاسلامية والغربية ترى في الصيرفة الاسلامية الحل البديل للصيرفة التقليدية، أو على أقل فرصة اضافية لتنويع الخدمات المالية واستقطاب المزيد من الأموال، ومن هنا بدأ التسابق نحو تطوير وابتكار المعاملات المالية التي تتوافق مع التشريع الاسلامي وترقى الى مستوى رضى الزبون، ونظرا لغياب مرجعية موحدة للإفتاء في مجال الصيرف الاسلامية، واختلاف المعايير التي يستند اليها في الحكم على سلامة المنتجات الجديدة من الناحية الشرعية، ظهرت العديد من المنتجات التي تشوبها الشبهات، ما أساء الى ميدان الصيرفة الاسلامية، وعليه بدأ التفكير في إيجاد آلية لمراقبة وضبط المعاملات الاسلامية والحرص على امتثالها لمبادئ الشريعة الاسلامية وهو ماأفرز ما يسمى بالتدقيق الشرعي كمصطلح مرادف لمصطلح التدقيق المحاسبي وكأحد أهم متطلبات الحوكمة الشرعية.

مشكلة الدراسة: بالنظر الى الأساس الشرعي الذي تستند عليه المالية الاسلامية ومع مراعاة الدور الذي من اجله وجد التدقيق الشرعي الخاجي نطرح التساؤل التالي:

الى أي مدى يساهم التدقيق الشرعي الخارجي في تحقيق الامتثال لمبادئ الشريعة الاسلامية في معاملات البنوك الاسلامية، وكيف ساهم في إرساء قواعد الحوكمة الشرعية فيها.

أهداف الدراسة:

- ✓ تسليط الضوء على مفاهيم الحوكمة والحوكمة الشرعية والتدقيق الشرعي.
- ✓ التعرف على مهام وصلاحيات وحدود المدقق الشرعي الخارجي.
- ✓ ابراز دور التدقيق الشرعي الخارجي في تحقيق الامتثال لمبادئ التشريع الاسلامي ف معاملات البنوك الاسلامية.
- ✓ استعراض تجربة بنك البحرين المركزي ودوره في حوكمة الجهاز المصرفي البحريني حوكمة شرعية.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الورقة الى ثلاث محاور أساسية.

المحور الاول: الحوكمة ودورها في تنظيم العمل المصرفي.

المحور الثاني:التدقيق الشرعي الخارجي في المؤسسات المصرفية الاسلامية

المحور الثالث: الحوكمة و متطلبات التدقيق الشرعي الخارجي، بنك البحرين المركزي انموذجا.

المحور الاول: الحوكمة ودورها في تنظيم العمل المصرفي.

مفهوم الحوكمة والحوكمة الشرعية: مع التطور السريع لنظم التمويل المصرفية لاسيما الإسلامية منها وزيادة الاهتمام بنظم الرقابة المنظمة لها، تعددت مفاهيم الحوكمة بتعدد الأسس الموضوعية التي على أساسها تمت صياغة مفهوم الحوكمة والحوكمة الشرعية.

حيث تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"[1].

كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية(IFC) على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".[2]

أما بنك التسويات الدولية فقد عرف الحوكمة بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفق القوانين والنظم السائدة وبما يحقق محماية مصالح المودعين.[3]

وهناك من يعرفها بأنها " :مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.[4]

كما وردت عدت تعريفات أخرى نذكر من أهمها أنها:

1- مجموعة من القواعد والنظم والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء.

2- مجموعة من الحوافز التي تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين.

3- مجموعة من النظم والقرارات والسياسات التي تتبعها الشركة من أجل تحقيق الجودة والتميز في اختيارالأساليب الفعالة والقادرة على تحقيق أهداف الشركة.

4- ذلك النظام الذي يمكن بموجبه إدارة ومراقبة أداء الشركة من أجل تعزيز وتطوير مبدأ الإفصاح و الشفافية والمساءلة بهدف تعظيم حجم أرباح الشركة.

أما مفهوم الحوكمة الشرعية فهو مفهوم حديث نسبيا ظهر نتيجة للنمو المتسارع للصناعة المصرفية الاسلامية، وقد تعددت تعريفاته على غرار المفهوم العام للحوكمة.

---

[1] - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – مبادئ حوكمة الشركات. www.oecd.org .

2- حمدي عبد العظيم ، حوكمة البنوك والمؤسسات المالية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – القاهرة، ص: 780.

3- عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، طرابلس ليبيا، ابريل،2010.

4- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات .النشرة الاقتصادية، العدد 2، المجلد56، 2003.

فمجلس الخدمات المالية الإسلامية في الفقرة الثالثة من المعيار العاشر الخاص بالمبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية يعرف الحوكمة الشرعية بأنها مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافا شرعيا فعالا ومستقلا.[5]

وقد عرفها كل من كريم جينينا وأزهر حامد بأنها "النظام الشامل الذي يدير مطابقة أنشطة المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات.[6]

كما عرفها **عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي** على أنها " النظام الذي يطمئن أصحاب المصلحة، ويضمن لهم عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الاسلامية،من خلال اتباعها للتعاليم الشرعية الصحيحة، و التأكد من صحة تطبيقها مع الإفصاح الشرعي عن ذلك.[7]

من خلال كل هذه التعريفات نخلص إلى أن مفهوم الحوكمة الشرعية عبارة عن خليط من النظم والعلاقات التي تنظم العمل الإداري بما يضمن مصالح الجميع دون الخروج عن القوانين التنظيمية والضوابط الشرعية.

الفرق بين الحوكمة الشرعية و حوكمة المؤسسات المالية التقليدية.

نلاحظ وجود مجموعة من الفروق الجوهرية بين مصطلح الحوكمة والحوكمة الشرعية، حيث نجد أن حوكمة المؤسسات تعتمد في وضع إطارها التنظيمي والرقابي على عقل الإنسان – القاصر في تصوره – مع ما وصلت إليه الصناعة البشرية فحسب، بينما الحوكمة الشرعية تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، كما أن اهداف حوكمة المؤسسات هو حفظ المال، أما الحوكمة الشرعية تهدف الى حفظ الدين والمال معا، اضافة الى ذلك فان حوكمة المؤسسات تعمل على محاربة الفساد المالي والاداري في حين ان الحوكمة الشرعية تعمل على محاربة الفساد الشرعي للمعاملات والذي ينتج عنه فساد مالي واداري.[8]

تولي الحوكمة الشرعية قدرا كبيرا من اهتمامها للقواعد الاخلاقية والعقدية والتي تمثل الضامن في الامتثال الجيد لمقتضيات الحوكمة، بخلاف الحوكمة في المؤسسات التقليدية القائمة على القوانين الجامدة التي يكتسب المديرون والموظفون مهارات تراكمية عالية للتفلت منها.[9]

ثم إن الفلسفة التي بنيت عليها الحوكمة بالمفهوم التقليدي تهدف اساسا الى تعظيم العوائد والارباح في بعدها المادي فحسب، في حين ان الحوكمة الشرعية تبني فلسفتها على اساس منظومة القيم الاسلامية في مختلف أبعادها الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية.

5- الفقرة(3) من المعيار رقم (10) الخاص بالمبادئ الارشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية،ص 2-3.

[6]- *Karim Ginena, Azhar hamid,Foundations of shariah Governance of islamic Banks,(UK:Wiley, UK, First Edition, 2015), P.80.*

[7]- عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، مفهومها ومستندها، ومبادئها، ومرتكزاتها**، معهد الصيرفة والمالية الاسلامية، الجامعة الاسلامية العالمية، ماليزيا، سبتمبر2017، ص:3.

[8]- عبد العزيز الناهض، يونس صوالحي، **نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، مفهومها ومستندها، ومبادئها، ومرتكزاتها**، نفس المرجع، ص-ص،3-4.

[9]- سعد بن علي الوابل، الحوكمة المؤسسية والشرعية في البنوك الاسلامية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الاول، ديسمبر2015، ص،14.

أهداف حوكمة المؤسسات المالية الاسلامية: هناك عدة اهداف تسعى الى تحقيقها، منها ما سبق ذكره لكنها تتمحور إجمالا حول النقاط التالية.

1. محاربة الفساد المالي والإداري وفساد المعاملات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وتفعيل دور النظم الرقابية، ما يؤدي إلى التقليل من الأخطاء والانحرافات سواءً كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.
2. ضبط وتنظيم العلاقات الإدارية بين مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، على غرار مجلس الإدارة وحملة الأسهم ومختلف الهياكل الإدارية مع مراعات جميع المصالح وحمايتها.
3. تحقيق مستوى عالي من الثقة في سلامة المعالات المالية والادارية للمؤسسة ما يسمح بجذب الاستثمارات واستقطابها ذلك لإن الشركة أو المؤسسة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها تكون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعه من الثقة والمصداقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة تجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها.[10]
4. زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع سوية الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يستتبع في الغالب زيادة حصتها في السوق.[11]
5. تحديد صلاحيات كل الهياكل الادارية لاسيما مجلس الادارة بالشكل الذي يضمن عدم حدوث التجاوزات التي قد تضر بمصالح أحد الاطراف لصالح طرف آخر.
6. حماية أموال المساهمين والمودعين وصيانتها من مختلف مصادر الكسب المحرمة شرعا او قانونا ما قد يهدد استمرارية الشركة ويدخل الريبة والشك في صحة معاملاتها.

<u>متطلبات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الاسلامية</u>: لارساء قواعد الحوكمة الشرعية الرشيدة في المؤسسات المالية الاسلامية عدة متطلبات منها ماهو داخلي يتعلق بالهيكل الاداري والتنظيمي للمصرف، ومنها ما هو خارجي.

أ- **متطلبات الحوكمة الشرعية الداخلية**: وتتمثل في.

أولا/ مجلس الادارة: يجب ان يتمتع اعضاء مجلس الادارة بالخبرة والكفاءة اللازمة لادارة البنك واتخاذ القرارات المناسبة التي تتماشى والاهداف التي يسعى البنك الى تحقيقها، كما يتحمل مجلس الادارة مسؤولية وضع الاستراتيجيات التي تمكنه من ادارة البنك ادارة سليمة مع الالتزام بالقوانين وتطبيق المعاييرالأخلاقية في ممارسة جميع مهامه.

ثانيا/ هيئة الرقابة الشرعية: حسب معيار الحوكمة رقم (01) الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعرف هيئة الرقابة الشرعية على أنها: "جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن

10- عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية، مرجع سابق، ص، 9.

11- عبد المجيد الصلاحين، نفس المرجع، ص، 10.

يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقرارتها ملزمة لها".

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن من مقتضيات الحوكمة الرشيدة في المؤسسات المالية الاسلامية وجود هيئة رقابة شرعية مؤهلة تأهيلا علميا يسمح لها بمراقبة نشاطات البنك والتأكد من سلامتها الشرعية، كما يجب ان تتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية في اتخاذ القرار، و الزامية قراراتها والفتاوى الصادرة عنها.

ب- **متطلبات الحوكمة الشرعية الخارجية**: وهي تتعلق ببيئة الاعمال التي ينشط في اطارها البنك.

أولا/ البنوك المركزية. تصدر البنوك المركزية الإطار العام لحوكمة الجهاز المالي و المصرفي هذا الاطار الذي يجب ان يتماشى وخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية، فإن كانت البنوك المركزية مسئولة على إرساء نظم الحوكمة داخل الجهاز المصرفي من خلال التأكيد على الالتزام بمعايير ومقررات بازل، فأنها مع ذلك تتحمل جزء من مسئولية الرقابة الشرعية على أداء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال إلزام هذه الأخيرة بإجراءات التدقيق الشرعي الخارجي كآلية شرعية محايدة للتأكد من السلامة الشرعية لمعاملاتها فضلا عن التدقيق الشرعي الداخلي.

ثانيا/هيئات الرقابة الشرعية المركزية:

وجاء في معيار الهيئات الشرعية المركزية الذي سيصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنها "هيئة ممثلة من الفقهاء المتخصصين في الفقه التجاري (الإسلامي) ومجموعة من الخبراء في الأعمال المصرفية الإسلامية والتمويل والقانون والمحاسبة وما إلى ذلك و تعمل على تقديم التوجيه والمشورة في الامور الشرعية في ظل إشراف، يتم تأسيسها في بلد معين لتوفير التوحيد والانسجام في المنتجات والممارسات فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي من خلال الفتاوى والاحكام والمبادئ المطبقة على قاعدة عريضة من المؤسسات بدلاً من مؤسسة واحدة."

ثالثا: المودعين والمستثمرين. يمارس هؤلاء نوع من الرقابة على عمل المؤسسات المالية الاسلامية من خلال مقدرتهم على التمييز بين مختلف المعاملات الاسلامية، والقدرة على اتخاذ قرار سحب أموالهم أو الابقاء عليها، وهو ما يفرض على هذه المؤسسات ضرورة الاتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية كسبا لثقة الزبون.

رابعا / المدقق الشرعي الخارجي: أو ما يسمى أحيانا مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي، ويتمثل دورها في مراقبة عقود البنك ومختلف معاملاته للتأكد من امتثالها لقواعد التشريع الإسلامي، هذه المكاتب يتم اعتمادها من طرف البنك المركزي

خامسا: شركات التصنيف الائتماني. تلعب هذه الشركات دورا مهما في ارساء قواعد الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، حيث تتولى مهمة تقدير المخاطر المترتبة عن معاملات هذه المؤسسات ومدى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي جدارتها الائتمانية وهو ما يجعل البنوك تسعى للحصول تصنيف ائتماني جيد يسمح لها بكسب ثقة

الجمهور وبالتالي القدرة على استقطاب الاستثمارات، ومن ابرز شركات التصنيف الائتماني نجد: "ستاندرد آند بورز" و"موديز" و"فيتش" وكلها شركات أمريكية.

المحور الثاني:التدقيق الشرعي الخارجي في المؤسسات المصرفية الاسلامية

إن مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي يتداخل بشكل كبير ومفهوم الرقابة الشرعية، والذي يستخدمه البعض للتعبير عن التدقيق الشرعي(الداخلي).

مفهوم الرقابة الشرعية: عرف معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرقابة الشرعية على أنها "عبارة عن فحص مدي التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك:فحص العقود، والاتفاقات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس،والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وبخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي".[12]

مفهوم التدقيق الشرعي الخارجي.

يعرف التدقيق الشرعي الخارجي على أنه عملية "تقديم تأكيد معقول من جهة مستقلة خارج المؤسسة المالية الإسلامية, بأن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الامتثال بأحكام الشرعية الإسلامية فيما نفذت من معاملات،ويتحصل التأكيد المعقول من إجراء التدقيق الشرعي على عينة من المعاملات النمطية المنفذة وليس كميا".[13]

وقد عرفه بأنه" تتبع وفحص خارجي لأعمال المؤسسة المالية بهدف التحقق من سلامة التزامها بمقتضى مرجعياتها الشرعية والفنية المعتمدة.[14]

أهمية التدقيق الشرعي الخارجي:

للتدقيق الشرعي الخارجي اهمية بالغة تتجلى في العناصر التالية.

1- إن صفة الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الخارجي والزامية قراراته من شانها تعزيز الثقة لدى المساهمين والمتعاملين في الجودة الشرعية لمعاملات البنك، ومدى مطابقتها للمعايير الشرعية المعتمدة.

2- يعمل التدقيق الشرعي الخارجي على تلافي الاخطاء التي لم تتداركها الرقابة الشرعية الداخلية أو تعمدت إغفالها مما قد يضر بسمعة البنك ويهدد وجوده.

12 بن عمارة نوال، عطية العربي، آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد 19، العدد04، 2015، ص7.

13 عبد الله عطية، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، نيسان 2016، اسطنبول –تركيا، ص،23.

14 رياض منصور الخليفي، إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآلية العمل، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، أكتوبر 2004، ص،6.

3- يقدم التدقيق الشرعي الخارجي التصويبات والآراء التي تسمح بتحسين وتطوير الخدمات المالية للبنك وهو ما ينتج عنه تحسين الاداء العام للبنك ويعزز مركزه المالي.

4- يساهم في تحقيق اهم اهداف الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية والمتمثل في حفظ المال وفق مقتضيات الشريعة الاسلامية.

مهام المدقق الشرعي الخارجي

- فحص وتدقيق جميع المستندات والدفاتر والسجلات والملفات والعقود والاتفاقيات التي يبرمها البنك
- بهدف التأكد من أنها مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إعداد تقارير التدقيق الشرعي والتي تتضمن رأيه الشرعي ف ي معاملات البنك اضافة الى الملاحظات والتحفظات التي سجلها اثناء عملية التدقيق.
بيان الملاحظات والمخالفات والأخطاء وأوجه القصور في تنفيذ الأحكام والمبادئ الشرعية وإبلاغها إلى المنفذين من خلال المراقب الشرعي.
- تقديم التوصيات والنصائح اللازمة لتصويب المخالفات والأخطاء لتجنب وقوعها في المستقبل.
متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات كل من هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي.

المراحل الاجرائية لعملية التدقيق الشرعي الخارجي هناك العديد من الدراسات التي حاولت تقديم تصور او تقديم اقتراح للآلية التي تتم وفقها عملية التدقيق الشرعي الخارجي وهو ما سنحاول اختصاره في النقاط التالية:

1 مرحلة الاعداد: وتتضمن العناصر التالية.

- **تحديد المرجعية القانونية والشرعية والفنية**: حيث يجب على المدقق ان يكون على إطلاع على جميع النصوص القانونية والتنظيمية والتشريعية التي لها علاقة بعمله كمدقق خارجي، كالقانون التجاري والمدني وعقود التأسيس واللوائح المنظمة لعمل البنك وهيئة الرقابة الشرعية، بالاضافة الى معايير الضبط ومعايير المراجعة الشرعية.[15]

- **تحديد نطاق التدقيق:** يقصد بنطاق العمل مدى الاتساع أو الضيق أو العمق، فعلى المدقق الشرعي أن يَعلم أن نطاق عمله قد أصبح واضحًا لا لبس فيه، فلا يقحم في عمل ما ليس منه، ولا يضيع وقته فيما ليس داخلا في نطاق عمله.[16]

كما ان هناك عدة طرق فنية ومعايير تمكن المدقق الشرعي من التحديد الامثل للعينة المراد تدقيقها نذكر منها:

15 رياض منصور الخليفي، إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآلية العمل، مرجع سابق، ص،12.

16 شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على اداء المصارف الاسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2013، ص 129.

أ- معيار التركيز المالي: على أساس هذا المعيار يقوم المدقق بترتيب أولويات التدقيق بحيث تعطى الأولوية للعمليات التي تستحوذ على الجزء الأكبر من أموال البنك.

ب- معيار النمطية واللانمطية: فالعقود النمطية يمكن للمدقق اختبارها عشوائيا دون الحاجة لفحص كامل العقود، أما العقود اللانمطية فهي تتطلب عناية خاصة.[17]

بالاضافة الى بعض الطرق الاحصائية المستخدمة في تحديد العينات المناسبة لعملية التدقيق الشرعي.

- اعداد خطة التدقيق الشرعي: وهنا يتوجب على المدقق وضع خطة لتنفيذ عملي التدقيق و تحديد الاهداف المرجوة من وراء تنفيذ هذه الخطة، ووضع جدول زمني لتنفيذ هذه الخطة، سواءا كانت فصلية أو سنوية، أو خطط مقسمة على أساس موضوع الرقابة الشرعية.[18]

2 مرحلة التنفيذ: تعتبر هذه المرحلة اهم مرحلة في مسار عملية التدقيق الشرعي حيث يقوم خلالها المدقق بتحديد المجال الجزئي المستهدف من عملية التدقيق استنادا الى خطة التدقيق المعدة مسبقا، ثم يقوم بالفحص الشرعي للوثائق وجمع الادلة والقرائن وتدوين الملاحظات والاستفسارات، بالاضافة الى تصوير المستندات التي قد تمثل دليلا ماديا على وجود مخالفة، ثم يقوم بعرضها على مسئول المصلحة وطرح الاستفسارت المدونة وتسجيل رأيه ثم التوقيع على أقواله.

اعداد استمارة التدقيق الشرعي الخارجي: بعد الاطلاع على الوثائق وجمع الادلة وتدوين الملاحظات يقوم المدقق باعداد استمارة التدقيق والتي تمثل حصيلة عملية التدقيق لكل عملية من عمليات المراقبة.

3 مرحلة اعداد تقرير التدقيق الشرعي الخارجي.

بعد الفراغ من إعداد استمارات التدقيق الشرعي، يشرع المدقق بصياغة تقرير التدقيق الشرعي يبين فيه ما قام به من فحوصات واعمال ميدانية، كما يتضمن آراؤه بخصوص العقود والمعاملات التي دققها وملاحظاته وتحفظاته على معاملات البنك والمخالفات التي سجلها، بالاضافة الى حكمه الصريح بمشروعية أو عدم مشروعية هذه المعاملات، مع مراعات ان يتضمن التقرير العناصر التالية:

1 العنوان،2 الجهة التي يوجه لها التقرير،3 الفقرة الافتتاحية،4 فقرة نطاق عمل هيئة الرقابة الشرعية،5 فقرة ابداء الرأي بخصوص مدى الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية،6 التاريخ،7 الامضاء.

وهي العناصر التي تضمنها معيار الضبط رقم (1) للمجلس الشرعي بهيئة الحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية لسنة 1997.[19]

17 رياض منصور الخليفي، إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي، المفاهيم وآلية العمل، مرجع سابق، ص،14.

18 شفيقة بوزيد، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على اداء المصارف الاسلامية، مرجع سابق، ص، 137.

19 رياض منصور الخليفي، نفس المرجع، ص،17.

المحور الثالث: الحوكمة و متطلبات التدقيق الشرعي الخارجي، بنك البحرين المركزي انموذجا.

يعتمد بنك البحرين المركزي في حوكمة الشركات والمؤسسات المالية التقليدية والإسلامية على مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة مع إضافة مبدأ واحد خاص بالمؤسسات المالية الإسلامية، كما يلزم المؤسسات المالية الاسلامية بعملية التدقيق الشرعي الخارجي، ويشرف البنك على وضع الاطر التنظيمية لعملية التدقيق مع تحديد المهام والمسئوليات المنوطة بالمدقق الشرعي.

1مبادئ حوكمة الشركات والمؤسسات المالية في البحرين: سنتطرق لها بإيجاز مع التركيز على المبدا الخاص بالمؤسسات المالية الاسلامية.[20]

المبدأ الأول: يجب أن يرأس الشركة مجلس إدارة فعال وجماعي ومستنير.

المبدأ الثاني: يجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والموظفون بالولاء الكامل للشركة.

المبدأ الثالث: يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بضوابط صارمة للتدقيق المالي وإعداد التقارير والرقابة الداخلية والامتثال للقانون.

المبدأ الرابع: يجب أن يكون لدى الشركة إجراءات صارمة لتعيين وتدريب وتقييم مجلس الإدارة.

المبدأ الخامس: يجب على الشركة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين بشكل عادل ومسئول.

المبدأ السادس: يتعين على مجلس الإدارة إنشاء هيكل إداري واضح وفعال.

المبدأ السابع: يجب على الشركة التواصل مع المساهمين وتشجيع مشاركتهم واحترام حقوقهم.

المبدأ الثامن: يجب على الشركة الإفصاح عن حوكمة الشركة.

المبدأ التاسع: الشركات التي تشير إلى نفسها على أنها "إسلامية" يجب أن تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي مايلي عرض لأهم ماجاء في المبدأ التاسع الخاص بالشركات والمؤسسات المالية الاسلامية.

حسب هذا المبدأ فإن الشركات التي تشير إلى نفسها على أنها "إسلامية" ستخضع لمتطلبات حوكمة إضافية وإفصاحات لتقديم ضمانات لأصحاب المصلحة بأنهم يتبعون مبادئ الشريعة الإسلامية .لضمان الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية.

- ✓ كما يجب على كل شركة إنشاء **هيئة رقابة شرعية** تتكون من ثلاثة علماء شرعيين على الأقل.
- ✓ يقوم مجلس الإدارة بتشكيل **لجنة حوكمة الشركات**، تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل لتنسيق وتكامل تنفيذ إطار سياسة الحوكمة .

[20] بنك البحرين المركزي - https://cbben.thomsonreuters.com/rulebook

- ✓ تتولى لجنة الحوكمة مهام الإشراف ومراقبة تنفيذ إطار سياسة الحوكمة بالاضافة الى تزويد مجلس الإدارة بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي توصلت اليها في ممارسة مهامها.

هيكل الحوكمة الشرعية حسب فلسفة البنك المركزي البحريني: كحد أدنى يجب أن تتكون الحوكمة الشرعية مما يلي:

أ) هيئة الرقابة الشرعية ؛

ب) وظيفة التنسيق والتنفيذ الشرعي ؛

ج) التدقيق الشرعي الداخلي .

د) التدقيق الخارجي المستقل للامتثال الشرعي(IESCA).

ادوار ومسئوليات التدقيق الخارجي المستقل للامتثال للشريعة الاسلامية.

متطلبات التدقق الشرعي الخارجي(التدقيق الخارجي المستقل للامتثال الشرعي).

أولا: الزامية تعيين مدقق شرعي خارجي مستقل معتمد من البنك المركزي، حيث ورد في كتيب قواعد مصرف البحرين المركزي المجلد الثاني، مانصه " **يجب على المرخص لهم من بنوك اسلامية بحرينية أن يعينوا ، على أساس سنوي ، مدقق خارجي مستقل لتدقيق الامتثال للشريعة** (IESCA) Independent External Sharia Compliance Auditor **معتمد من قبل مصرف البحرين المركزي**".

ادوار ومسئوليات المدقق الشرعي الخارجي(المدقق الخارجي المستقل للامتثال للشريعة الإسلامية).

كما وضع البنك تفصيلا لكافة مهام المدقق الشرعي الخارجي وهي:

1- يجب على المدقق الشرعي(IESCA) إجراء تدقيق خارجي سنوي مستقل للامتثال للشريعة ، ليتم الانتهاء منه قبل إصدار تقرير هيئة الرقابة الشرعية السنوي ، وتقديم تقرير التأكيد المستقل الخاص به بشأن تقرير الإدارة إلى لجنة التدقيق وبعد ذلك إلى SSB وإدارة البنك الاسلامي البحريني المرخص له)[21]

2- كما يجب أن يسترشد تقرير التدقيق الخارجي المستقل للامتثال للشريعة الإسلامية بالمعايير الدولية لعمليات التأكيد 3000 ، والاستعانة بالمراجعات والمعلومات المالية التاريخية من أجل ضمان أن أنشطة البنك الاسلامي البحريني المرخص له تتم بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفقًا واتباعًا للتسلسل الهرمي أدناه:

أ .لوائح وقرارات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

ب .معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعمول بها ؛

ج .أحكام هيئة الرقابة الشرعية المركزية

21 قواعد مصرف البحرين المركزي، المجلد الثاني، الملحق SG-5.2.1. متاح على الرابط https://cbben.thomsonreuters.com/rulebook

د .الضوابط / التوجيهات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.[22]

4 - لا ينبغي أن يكون المدقق الشرعي المستقل(IESCA)مسئولا عن تقييم كفاءة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بخلاف ما إذا كانوا يستوفون المعايير الملائمة والمناسبة المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي.

5- يجب أن يقنع (IESCA) نفسه بأن عمليات **البنك الاسلامي البحريني المرخص له** تقديم منتجات أو معاملات أو خدمات جديدة أو تعديل المنتجات الحالية، تتضمن إجراءات مناسبة لضمان الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية بما في ذلك المراجعات من قبل الإدارة العلي ، والتدقيق الداخلي.

6- يجب أن يختبر(IESCA) على أساس العينة ضوابط مستوى المعاملة ، والضوابط الخاصة بالمنتج ، والضوابط الأخرى ذات الصلة .للحصول على متطلبات العمل التفصيلية.

7- يجب على(IESCA) مراجعة نتائج جميع عمليات التدقيق الشرعي الداخلية التي يقوم بها قسم التدقيق الداخلي للشريعة.

8- بالنسبة للتدقيق الخارجي المستقل للامتثال للشريعة الإسلامية ، يجب على لجنة التدقيق بالتشاور مع هيئة الرقابة الشرعية أن تتأكد قدر الإمكان من أن المدقق الشرعي المستقل قادر على إجراء عمليات مراجعة الامتثال لأحكام الشريعة في وقت لاحق وتنفيذها.

9- يجب على (IESCA) إبلاغ تعليقاته ومخاوفه بشأن الضوابط ذات الصلة ومدى فعاليتها إلى مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.

واجبات الادارة اتجاه المدقق الخارجي المستقل(IESCA)

بالاضافة الى ذلك ألزم البنك جميع المؤسسات المالية الاسلامية بتقديم التسهيلات ويد العون للمدقق الخارجي من خلال:

يجب على المرخص له "البنك البحريني الإسلامي" أن يعد، على أساس سنوي، تقريرا اداريا بعنوان "تقرير الادارة للامتثال للشريعة والحوكمة " بشأن إجراءات الرقابة المتعلقة بالامتثال للشريعة وهيكل الحوكمة في البنك الإسلامي المرخص وتأكيد الإدارة على تصميم وفعالية تشغيل هذه الضوابط. سيشكل هذا التقرير الأساس الذي من خلاله سيصدر (IESCA) تقرير التأكيد المستقل الخاص به.[23]

كما "يجب تزويد(IESCA) بالموارد الكافية مع موظفين أكفاء يتمتعون بالمؤهلات والخبرة ذات الصلة".

متطلبات الافصاح:

يجب نشر تقرير هيئة الرقابة الشرعية كجزء من التقرير السنوي ويجب أن يتضمن فقرة رأي تحتوي على إبداء الرأي حول امتثال البنك الإسلامي لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وفتاوى وإرشادات هيئة الرقابة الشرعية ،

[22] قواعد مصرف البحرين المركزي، مرجع سابق، الملحق SG-5.23.

[23] قواعد مصرف البحرين المركزي، مرجع سابق، الملحق SG-5.3.

سياسات وإجراءات المرخص له ، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، والأحكام ذات الصلة الصادرة عن مجلس الضمان الاجتماعي واللوائح والقرارات والتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.[24]

كما يجب على البنوك الإسلامية إصدار أحكام هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بالمنتجات القياسية وأدلتها (الفقهية وغيرها) ، وأي تغييرات على أي فتاوى خاصة بالمنتج يجب أن تكون متاحة للعملاء وعامة الجمهور من خلال قنوات النشر والتواصل المناسبة (مثل الإتاحة على الموقع الإلكتروني) والتقرير السنوي).

ويجب أيضا على البنوك الإسلامية البحرينية الإفصاح في تقريرهم السنوي عن إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية خلال العام.

النتائج والتوصيات:

اولا النتائج:

1- يرتكز دور المدقق الشرعي الخارجي على تقديم تأكيدات السلامة الشرعية للعقود والمعاملات التي تستند الى فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، وهو ما له أثر ايجابي في تحقيق اعلى درجات الامتثال للشريعة الاسلامية
2- للبنوك المركزية دور مهم في تحديد متطلبات الحوكمة الشرعية وفي مقدمتها التدقيق الشرعي الخارجي، بالاضافة الى وضع الاطار العام للحوكمة الشرعية والمعايير التي تعتمد عليها.
3- تجربة البحرين من التجارب الرائدة في مجال حوكمة الصرافة الاسلامية واحدى التجارب السباقة تطوير عمل المدقق الشرعي الخارجي.

التوصيات:

1- كثرة المعايير التي ترتكز عليها الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية ، تفضي إلى اختلاف مفرزاتها أحيانا، وعليه توصي الورقة بتوحيد معايير الحوكمة الشرعية وإلزام المؤسسات المالية باعتمادها.
2- دور المدقق الشرعي الخارجي يجب أن يتجاوز مسألة التأكيد على سلامة المعاملات من الناحية الشرعية ليصبح له دور رقابي حتى في مرحلة إبرام العقود إو طرح منتجات مالية جديدة، بل وحتى في مرحلة الإفتاء في هذه المعاملات، خصوصا في البلاد التي ليس فيها هيئة رقابة شرعية مركزية.
3- البنوك المركزية هي المحرك الأساسي في مسألة إلزام البنوك بالتدقيق الشرعي الخارجي، توصي الورقة بإلزامية التدقيق الشرعي الخارجي، حيث لم يتم ذلك إلا في 4 بلدان حتى إعداد الورقة.

[24] قواعد مصرف البحرين المركزي، نفس المرجع ، الملحق SG-6.

نتائج وتوصيات المؤتمر

Conference results and recommendations

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية

تحت رعاية مدير جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر- الدكتور **" رزوقي عبد الله"** نظم مخبر مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية يومي 24 و25 ماي 2021 عبر تقنية التحاضر عن بعد باستعمال تطبيق « ZOOM » مؤتمرا علميا دوليا تحت عنوان **" الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة"** برئاسة الدكتورة "**عياد ليلى**"، وبحضور ومشاركة أساتذة وباحثين من جامعات جزائرية وجامعات عربية ودولية كما تم عرض الأوراق البحثية عبر مداخلات علمية خلال جلسات الملتقى الدولي.

حيث مست الأبحاث المشاركة بالملتقى مختلف محاوره المسطرة، على الشكل الآتي:

- المحور الأول: قراءة نظرية في الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية والشمول المالي؛
- المحور الثاني: دور الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي؛
- المحور الثالث:الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية العمومية؛
- المحور الرابع:الشمول المالي كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة؛
- المحور الخامس:المالية الإسلامية ودورها في في تعزيز الشمول المالي؛
- المحور السادس:دور الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية في دعم منتجات المالية الإسلامية؛
- المحور السابع:آفاق وتحديات نمو صناعة المالية الإسلامية في الأسواق الناشئة؛
- المحور الثامن:الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات المالية في ظل كوفيد19؛
- المحور التاسع:الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وماليا؛
- المحور العاشر:عرض تجارب رائدة.

وقد خلُصت لجنةُ التّوصيات إلى صياغة جملة من النتائج والتوصيات، نوردها فيما يلي

أهم النتائج

- تساهم تكنولوجيا التمويل الإسلامي المصغر في زيادة فرص الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استغلال التكنولوجيا المالية والمنصات الرقمية ؛
- تكمن اهمية الشمول المالي في تحسين الوضع الاقتصادي المصري بعد ادماج المؤسسات المستبعدة من الاقتصاد الرسمي، وتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي من أجل زيادة الناتج القومي المحلي، تنمية المجتمع والاهتمام بالفئات المهمشة مثل الفقراء ومحدودي الدخل والعناية بتمكين المرأة اقتصاديا، وتمكين المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل والاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضري؛
- تحظى الهندسة المالية بتقدير كبير من قبل البنوك لأنها تلعب دورًا في إنشاء وتطوير الأدوات المالية التي تتطلبها هذه البنوك ؛
- تعمل الهندسة المالية على تصميم أدوات مالية مبتكرة. وتطويرها لتلبية حاجات تمويلية جديدة ؛
- تهيمن الصكوك الاسلامية على القطاع المالي الاسلامي من حيث حجم الأصول المصرفية، وتواجه الصناديق الاسلامية مشاكل التركيز ونقص في حجمها وعلى الرغم من ذلك حققت معدلات نمو مقبولة ؛
- عملت التدابير الاحترازية التي اتخذتها الدول للسيطرة على جائحة كوفيد 19 على تباطؤ صناعة التمويل الاسلامي من خلال ضخ السيولة القوية من قبل البنوك المركزية لمساعدة الأنظمة المصرفية لتجاوز الوضع الحرج ؛
- غياب الثقافة المالية والادخارية للمجتمع الجزائري، وانخفاض نسبة عملاء البنوك المستخدمين للخدمات الالكترونية بالإضافة إلى التأثير السلبي لعنصر (الفائدة أو الربا) على طلب الأفراد لخدمات البنوك التقليدية، وهناك علاقة طويلة الأجل، حيث لا يوجد تأثير معنوي لعدد فروع البنوك على مؤشر التنمية البشرية؛
- يساهم الشمول المالي في دعم المرأة مالياً ومصرفياً، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل المرأة نسبة كبيرة من المجتمع، إذن هي طاقة إنتاجية في الاقتصاد فتلعب دور في تحفيز النمو الاقتصادي؛ وعليه فإن زيادة إشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه أن يؤثر إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي؛
- التحول الرقمي للوضع المالي ساهم بانتشار التمويل المالي والاقتصادي الرقمي في جميع دول العالم ومن بينها الجزائر، لذلك لابد من تطوير التحول الرقمي ؛
- الشمول المالي قادر على تحقيق الإستقرار المالي من خلال أربعة أبعاد قابلة للقياس ، تحقق من خلالها الجودة والاستدامة والقضاء على الفقر وتمكين الأفراد والعدالة الإجتماعية ؛
- الصكوك السيادية لها أثر ايجابي في خفض العجز الموازي- فكلما ارتفعت الصكوك السيادية انخفض العجز في الموازنة العامة ؛
- يرجع المستوى الضعيف للشمول المالي في الدول العربية إلى مجموعة من المعوقات أهمها التركز المصرفي -نقص الشفافية المالية -عدم امتلاك الأموال الكافية دون نسيان العامل الديني ؛
- للتمويل الإسلامي دور مهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تلبية احتياجات العملاء الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ادت جائحة كورونا الى آثار سلبية على الاقتصاديات العربية لكنها كانت عاملا محفزا لتوسيع التكنولوجيا الرقمية في الوطن العربي ونشر الثقافة المالية باستخدام التقنيات الرقمية ؛
- يساهم الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالأخص الاجتماعية منها من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار المعقولة تتسم بالمسؤولية والاستدامة ؛

أهم التوصيات

- تدريب العنصر البشري على استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة عبر المنصات الرقمية للتمويل الإسلامي
- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق والاستقرار المالي؛
- العمل على الاستثمار في مشتقات الهندسة المالية (عقود المبادلات والخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية) من أجل تطوير الحصة السوقية للمصارف من خلال المساهمة في منح التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تعزيز أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- العمل على نشر ثقافة الارتباط بالمؤسسات المانحة للتمويل المتعدد الصيغ بما يضمن وصول الخدمات التمويلة الى الفئات والمناطق المستبعدة ؛
- تتعدد صيغ التمويل الأصغر الإسلامي والتي تنقسم إلى صيغ تمويل قائمة على المشاركة في العائد الاستثمار صيغ تمويل قائمة على المديونية وصيغ تمويل قائمة على البر والإحسان، مما يفتح مجالا واسعا أمام الأفراد ذوي الدخل المحدود والفقراء والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر للمفاضلة والاختيار بينها من أجل ضمان توفير الموارد المالية وفقا لما يتماشى مع مختلف احتياجاتها التمويلية؛
- دعم وتمكين المرأة من خلال الحصول على التكوين المناسب في المجال المالي والاداري وغيرها ومرافقتها في مشروعها لتسهيل بعث واستمرار المشاريع النسوية ؛
- توسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة و اعطاء الاهمية للدراسات والتحقيقات والابحاث. 3. حث بنك الجزائر على اصدرا نشرات دورية، وتقارير سنوية عن التمويل المالي ؛
- تعزيز المناهج التعليمية بمواد في "التربية المالية" لأجل الرفع من مستوى الثقافة الرقمية ؛
- تشجيع الابتكار والإبداع في تصميم منتجات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى ابتكار منتجات وخدمات مصرفية جديدة تتلاءم مع العامل الديني في المنطقة العربية ؛
- تشجيع الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها وتطويرها في البيئة العربية وتوفير الأطر والقوانين الناظمة لتكيفها مع التطورات المالية التكنولوجية مع الالتزام بالضوابط الشرعية غير الجامدة. وتعزيز دور الهندسة المالية في إنتاج وصياغة حلول إبداعية تتجاوز أزمات النظام الاقتصادي التقليدي؛
- تفعيل التدريب والتأهيل للأفراد والمؤسسات والعاملين في القطاع المصرفي على المستويات المحلية والعربية في مجالات توطين أدوات الهندسة المالية، وتطويرها بما يتماشى مع التغيرات التكنولوجية الحديثة المتسارعة ؛
- دعم وتطوير البنية التحتية في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لرفع معدل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، ويرتبط بذلك اتباع سياسات تحفيزية وتخفيض كلفة التحول للاقتصاد الرقمي ؛
- ينبغي على البنوك المركزيّة ومؤسّسات النّقد والتمويل الاستمرار في بذل الجهود التّوعويّة بهدف تغيير سلوك الادّخار لدى المواطنين وحثّهم على توجيه مدخّراتهم نحو المؤسّسات الماليّة الرّسمية ؛
- ابتكار منتجات تمويلية إسلامية وخدمات مالية تراعي قدرات كافة شرائح المجتمع، على أن تكون مناسبة من حيث التكلفة؛ في ظل السعي لنشر الوعي والثقافة الماليةً، وتطوير أنظمة الأمن المعلوماتي تجنباً للاحتيال المالي والهجمات السيبرانية وانتهاك الخصوصية؛
- ضرورة تكثيف الجهود من طرف المؤسسات المالية الإسلامية لنشر الوعي حول أهمية دور الصناعة المالية الإسلامية.

لجنة التوصيات

الدكتور خلاصي عبد الإله، رئيس لجنة صياغة وقراءة التوصيات

أ.د بن عبد الفتاح دحمان، الجزائر	أ.د بن حبيب عبد الرزاق، الجزائر
أ.د صديقي أحمد، الجزائر	أ.د بوعزة عبد القادر، الجزائر
أ.د محمد عبد الفتاح زهري، مصر	أ.د زينب الجوادي، مصر
د. بومعزة حليمة، الجزائر	د. ليلى عياد، الجزائر
د. عربية هلالي، تونس	د. أشرف محمد زيدان، ماليزيا
د. السعدية لدبس، المغرب	د. بتول السيد مصطفي، البحرين
د. نشأت ادوارد، مصر	د. بسام الرميدي، مصر
د. عبد الله محمد أحمد النهاري، اليمن	د. بشير محمد موفق، البحرين
د. علي ساجدة، ماليزيا	د. أمل عبد الرزاق داوود، الكويت
د. أميرة بلاعو، ليبيا	د. لمطوش لطيفة، الجزائر